سلسلة "في سبيل الأمازيغية"

5

محمد بودهان

في الهوية الأمازيغية للمغرب

منشورات .5.

سلسلة "في سبيل الأمازيغية" ⑤

في الهوية الأمازيغية للمغرب

محمد بودهان

منشورات ⵜⴰⵡⵉⵣⴰ TAWIZA ـ 5 ـ

الكتاب: **"في الهوية الأمازيغية للمغرب"**

المؤلف: **محمد بودهان**

صورة الغلاف: **من إعداد المؤلف**

التصفيف والإخراج الفني: **المؤلف**

منشورات: **"تاويزا" ـ 5 ـ**

ISSN: 2028-3938

ISBN: 978-9954-9404-0-2

رقم الإيداع القانوني: **2016 MO 2916**

الطبعة الثانية: **2013**

<u>طبعة إلكترونية</u>

*****

تقديم الطبعة الأولى 2011:

هذه مجموعة من التحاليل والمواقف سبق أن نشرت كمقالات بشهرية "تاويزا" ما بين 1997 وبداية 2011، في فترات وسياقات ومناسبات مختلفة. لكنها تنصب كلها على موضوع الأمازيغية في جوانبها السياسية والهوياتية والتاريخية واللغوية والثقافية.

وإذا كانت هذه المقالات متوفرة ومكتوبة وجاهزة لأنها سبق أن نشرت، فإن تجميعها في كتاب خضع لمجموعة الشروط والمعايير والعمليات التالية:

أولا: انتقاء فقط الموضوعات التي تتناول مسائل لا تزال راهنة ومطروحة للنقاش والتفكير، واستبعاد، بالتالي، الموضوعات ذات الطبيعة "الخبرية" و"الظرفية" التي انتهت "صلاحيتها" بمجرد نشرها لأول مرة أو بفعل التطور الذي عرفته لاحقا القضية الأمازيغية.

ثم ضمن هذه الموضوعات المنتقاة بناء على راهنيتها، عمدنا إلى مستوى ثانٍ من الانتقاء يتمثل في اختيار الموضوعات ذات الجدّة، وبشكل واضح ومتميز، في مناقشة تلك المسائل وتحليلها، والتي (الجدّة) نلمسها:

- سواء في الأسئلة الجديدة المثارة بخصوص تلك المسائل، والتي تختلف، وبشكل جديد تماما، عن الأسئلة المعروفة حول نفس المسائل في أدبيات الحركة الأمازيغية؛

- أو في طريقة الاستدلال والحجاج، المختلفين كذلك عن الأساليب الجدالية المعروفة، والتي تستعملها الحركة الأمازيغية للإقناع بصواب موقفها في دفاعها عن المطالب الأمازيغية؛

- أو في الحلول المقدّمة لرد الاعتبار للأمازيغية، وهي حلول تختلف إلى حد التعارض أحيانا مع المقترحات التي تتداولها أدبيات الحركة الأمازيغية.

وسيقف القارئ على مظاهر هذه الجدّة ومستوياتها في مناقشة موضوعات من قبيل: مفهوم الهوية، الهوية "المتعددة" للمغرب، سياسة التعريب، العروبة والإسلام، الأمازيغية والإسلام، الأمازيغية والعَلمانية، السياسي والثقافي في القضية الأمازيغية، التمييز بين العربي والأمازيغي بالمغرب، "الظهير البربري"، السياسة البربرية الجديدة، المغرب العربي، الدارجة المغربية، المطالب الأمازيغية، تدريس الأمازيغية، توحيد الأمازيغية، الحكم الذاتي "للمناطق" الأمازيغية، علاقة الغزو العربي بنشر الإسلام... إلخ. وسيلاحظ أن التصور الذي نوقشت وعولجت في إطاره هذه القضايا، التي لا تزال الحركة الأمازيغية تشتغل عليها وتناقشها، لا علاقة له لا بتصور هذه الحركة لنفس هذه القضايا ولا - كنتيجة لاختلاف التصورين - بالأهداف التي من أجلها تناضل وتدافع عن الأمازيغية، ولا بالمقاربة التي تعتمدها لتحقيق هذه الأهداف.

ومن باب تحصيل الحاصل التأكيد أن الجدّة التي تم التطرق بها إلى هذه الموضوعات، تصورا ومقاربة، لا تعني أن القارئ سيتبناها ويتفق معها، بل إن هذه التصورات والمقاربات تمثل رؤية خاصة إلى الإشكالية الأمازيغية، قابلة للنقاش والمحاججة والمعارضة. الجديد الوحيد في هذه الرؤية هو كونها رؤية جديدة مقارنة مع رؤى أخرى معروفة في الساحة "الأمازيغية".

ثانيا: مراجعة متأنية لتلك الموضوعات المنشورة، مع ما يتطلبه ذلك من تصحيح عند الاقتضاء، وتحيين لبعض الأفكار والمضامين عندما يفرض ذلك السياقُ والمقامُ. ولهذا ذيّلنا كل موضوع بالإشارة إلى التاريخ الذي صدر فيه بشهرية "تاويزا" للمرة الأولى حتى يمكن للقارئ، إذا رغب في ذلك، المقارنة بين النص المنشور بالكتاب والنص الأصلي كما صدر بـ"تاويزا".

ورغم ما قمنا به من حذف، كما سبقت الإشارة، للمقالات "الظرفية" و"الخبرية"، ولتلك التي تجاوزتها تطورات الحركة الأمازيغية اللاحقة لنشر تلك المقالات، ولتلك التي لم تبدُ لنا ذات أهمية كبيرة، فإن الموضوعات المحتفظ بها لتنشر ككتاب كانت كثيرة لأنها تغطي مدة أربع عشرة (14) سنة. لهذا لا يمكن نشرها في كتاب واحد، فكان لا بد من التفكير في نشرها في عدة كتب على شكل سلسلة باسم "في سبيل الأمازيغية"، قُسمت إلى أجزاء/كتب يضم كل واحد منها مجموعة من الموضوعات التي تشترك في تناولها لنفس المحور الذي هو عنوان الكتاب.

وهذا الكتاب الأول، الذي نضعه بين يدي القارئ، يحمل عنوان: "في الهوية الأمازيغية للمغرب". فهو يضم إذن كل التحاليل والمواقف والمناقشات حول الهوية الأمازيغية للمغرب. ويتكون من خمسة فصول: 1 ـ الهوية الأمازيغية للدولة المغربية، 2 ـ الانتماء الأمازيغي لحكام المغرب، 3 ـ «الشذوذ الجنسي» للدولة المغربية، 4 ـ جريمة التعريب، 5 ـ آفة النزعة الشرقانية.

سلوان في 28 فبراير 2011.

محمد بودهان

تقديم الطبعة الثانية الحالية (2013)

بعد نفاذ الطبعة الأولى لكتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"، الصادرة في 2011. رأينا من المناسب إصدار هذه الطبعة الثانية. وهي طبعة، كما هي العادة في ما يتعلق بالطبعات الجديدة لنفس الكتاب، وعندما يكون الكاتب لا زال على قيد الحياة، مراجَعة، منقّحة، مصحّحة، في ما يقتضي التصحيح والتصويب، ومزيدة بشكل هام، وذلك بإضافة ثمانية موضوعات جديدة، فضلا عن إغناء جزء من موضوعات الطبعة الأولى بعناصر وأفكار جديدة أثناء مراجعتها. هذه الإضافات جعلت كتاب الطبعة الجديدة يزيد عن كتاب الطبعة الأولى بأكثر من ستين صفحة. وللتذكير، فعندما لا تُذيّل الموضوعات ببيان تاريخ نشرها بشهرية "تاويزا" للمرة الأولى، على غرار ما سرنا عليه في الطبعة الأولى، فذلك يعني أن تلك الموضوعات لم يسبق لها أن نشرت بذات الشهرية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع نشر الموضوعات الافتتاحية لشهرية "تاويزا" على شكل كتب، كانت مبادرة من الناشط الأمازيغي "ماسين"، والد الصغير "أكسيل"، الذي قام بتجميع تلك الموضوعات وطبعها على الورق حتى تسهل علي مراجعتها وانتقاء الملائم منها وإعدادها للنشر، فضلا عن الدعم المادي الذي قدمه لنجاح هذا المشروع.

ولأن تجربة الطبعة الأولى الورقية جعلتنا نقف بالملموس على المشاكل الكبيرة لترويج الكتاب الورقي، ليس فقط المشاكل المالية الحاضرة دائما، المرتبطة على الخصوص بارتفاع تكاليف الطبع وغلاء الورق، وإنما مشاكل التوزيع الذي يعتبر عائقا حقيقيا أمام انتشار الكتاب وإيصاله إلى القارئ. ولهذا قررت أن ألجأ إلى النشر الإلكتروني ابتداء من الكتاب الثاني، "الظهير البربري: حقيقة أم أسطورة"، الصادر نهاية 2012، علما أن الكتاب الإلكتروني، إن كانت له محاسنه ومزاياه الكثيرة، فإنه، بالمقابل، لا يؤدي نفس الوظائف ولا يتوفر على نفس القيمة والمكانة التي ــ الوظائف والقيمة والمكانة ــ لا زال يحتفظ بها الكتاب الورقي. كما أن فئة قراء الكتاب الإلكتروني ليست بالضرورة هي نفسها الفئة التي تقرأ الكتاب الورقي.

هذه الطبعة الثانية لكتاب "في الهوية الأمازيغية للمغرب"، تنشر إذن على شكل كتاب إلكتروني يمكن الاطلاع عليه وتحميله على شبكة الأنترنيت، مثل الطبعة الخاصة بـ"الظهير البربري".

ويجدر التوضيح أن هذه الكتب الإلكترونية، التي تخصني، ليست من صنف المنشورات الإلكترونية "المتوحشة" التي لا تخضع لأية ضوابط أو قواعد، نتيجة استعمال شبكة الأنترنيت كفضاء لا حدود فيه لحرية النشر. بل هي، من الناحية القانونية، كتب بالمعنى "الورقي"، أي تخضع لنفس المسطرة القانونية التي تسري على الكتاب الورقي: فهي كتب مصرّح بها لدى مصلحة الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية، وتحمل رقم هذا الإيداع المثبت في الصفحة الأولى لهذه الكتب، كما أن نفس المصلحة تتوفر على نسخ رقمية للكتب المعنية أودعت لديها على شكل أقراص مدمجة، تؤكد ملكيتها الأدبية للمؤلف.

فهي إذن، ورغم أنها معروضة على شبكة الأنترنيت قصد قراءتها والاطلاع عليها لمن يرغب في ذلك، إلا أنها، من الناحية القانونية التي تخص الإيداع القانوني وحفظ حقوق المؤلف، لا تختلف عن أي كتاب ورقي معروض بالمكتبات.

سلوان في 15 غشت 2013

محمد بودهان

1 ـ الهوية الأمازيغية للدولة المغربية

إشكالية الهوية

مقدمة:

يمكن القول إنه منذ الاستقلال إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي، كانت الهوية "العربية" الواحدة والوحيدة للمغرب، تعتبر، وخصوصا على المستوى السياسي والرسمي، بديهية لا تثير نقاشا ولا تساؤلا ككل البديهيات. بل حتى الإسلام عندما كان يستحضر كمكوّن لهوية المغرب، فذلك للتأكيد على عروبة هذا البلد باعتبار الإسلام، كما هو مفهوم هوياتيا وممارس سياسيا بالمغرب، جزءا من العروبة، مرادفا ومكمّلا لها. ولهذا كان الكلام عن هوية متعددة المكونات للمغرب مرفوضا ومشبوها، لأنه كان يُفهم ويُؤول على أنه دعوة إلى التجزئة والتقسيم.

أما اليوم (نحن في سبتمبر 2012)، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، وبعد أن ظهرت الأمازيغية كقضية زعزعت الكثير من البديهيات الكاذبة، لم يعد أحد يستطيع الاستمرار في الدفاع عن "عروبة" المغرب الصافية والخالصة. فبدأنا نسمع عن "الهوية المتعددة " للمغرب، بناء على تعدد المكونات العرقية المفترضة لسكانه، ذوي الأصول الأمازيغية واليهودية والعربية والأندلسية والإفريقية والزنجية....

وإذا كانت الحركة الأمازيغية هي السباقة إلى طرح مسألة التعدد الهوياتي بالمغرب من خلال رفعها لشعار "الوحدة في التنوع"، بهدف الاعتراف بـ"المكون" الأمازيغي ضمن العناصر المشكلة للهوية الوطنية، فاللافت، والمفِارق في نفس الوقت، أن الذين يروجون اليوم لخطاب الهوية المتعددة للمغرب، هم أولئك الذين كانوا بالأمس يرفضون أي اعتراف بالأمازيغية كعنصر مكون لهوية المغاربة، ويدافعون عن هوية واحدة هي الهوية العربية، معتبرين الأمازيغية مجرد إرث استعماري ونزعة انفصالية تهدد الوحدة الوطنية.

وهكذا أصبح مفهوم "الهوية المتعددة" يشكل بدوره نوعا من البديهيات التي لا تثير نقاشا ولا اعتراضا، لأن الاعتراض على هذا المفهوم يعني الاعتراض على ما هو ديموقراطي على اعتبار أن التعدد من مميزات الديموقراطية، ويعني رفض الآخر وعدم الاعتراف به، ويعبر عن موقف منغلق وغير متسامح، يعادي الاختلاف والتنوع. فتم الانتقال من "بديهية" تقرر أن هوية المغرب عربية وواحدة لا تعدد فيها، إلى "بديهية" أخرى مناقضة تقول بأن هوية المغرب متعددة ومتنوعة. وهو ما أكد عليه وكرّسه دستور فاتح يوليوز 2011 الذي جاء في تصديره: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية

- الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية».

المفهوم العامّي للهوية المتعددة:

إذا كان الدستور الجديد (دستور فاتح يوليوز 2011) قد نص على الهوية المتعددة للمغرب، فذلك لأن هذا المفهوم، كما ذكرنا، فرض نفسه كبديهية لا يمكن مناقشتها أو التشكيك فيها فبالأحرى إنكارها، لأن مثل هذا الإنكار يعني إنكارا لحقيقة بديهية تدرك كمعطى مباشر، وذلك سواء:

ـ على المستوى الفردي حيث إن كل مغربي يشعر أنه مغربي ومسلم وإفريقي وعربي أو أمازيغي، وريفي أو سوسي أو فاسي، ناظوري أو رباطي أو بيضاوي...إلخ. وهو ما يبرز "تعددا" "حقيقيا" في الانتماء لدى كل مغربي.

ـ أو على المستوى الجماعي حيث إن الشعب المغربي يتشكل من أصول عرقية متعددة، أمازيغية وعربية وأندلسية وإفريقية وعبرية ومتوسطية، فضلا عن انتمائه الإسلامي.

مفهوم الهوية المتعددة يفرض إذن نفسه كبديهية يقينية، وحقيقة ثابتة، ومعطى ملموس، حاضر، واضح وبارز يكاد يفقأ العين.

وأين المشكلة في هذا المفهوم؟ المشكلة في بداهته كحقيقة ثابتة لا نقاش فيها ولا جدال. ولماذا تشكل هذه البداهة مشكلة؟ لأن تاريخ العلم علّمنا أن ما يبدو لنا بديهيا ويقينيا ندركه إدراكا مباشرا، هو ما يمنعنا من معرفة حقيقة الأشياء والظواهر، ويشكل "عائقا إبستمولوجيا" ـ بتعبير "كاسطون باشلار" ـ لهذه المعرفة. وهكذا ظل الإنسان لآلاف من السنين وهو يعتقد جازما أن الشمس صغيرة ومتحركة، وأن الأرض مسطّحة وثابتة، لأن هذا ما كان يدركه كمعطى حسي مباشر، وبالتالي كشيء بديهي لا يمكن إنكاره أو التشكيك فيه مثلما لا يمكن إنكار أو التشكيك في كوننا مغاربة ومسلمين وأفارقة وأمازيغيين وعربا ودكاليين وريفيين، إلى غير ذلك من العناصر المتنوعة التي تؤكد هويتنا "المتعددة" كمعطى بديهي بداهة صغر قرص الشمس وحركتها، وسطحية الأرض وثباتها.

ولأن هذا المفهوم ـ الهوية المتعددة ـ يبدو معطى مباشرا ويقينيا وبديهيا كما رأينا، فهو إذن شائع ومتداول، ليس لدى المثقفين والمتعلمين فحسب، بل حتى في أوساط غير المتعلمين من العامة والأميين. وهو ما يجعل منه مفهوما عامّيا بعيدا كل البعد عن المفاهيم العلمية التي يكون تداولها مقصورا على الأوساط العلمية. وبالتالي فهو مفهوم ينتمي إلى المعرفة

العامّية ـ وليس إلى المعرفة العلمية ـ التي يكوّنها الإنسان العامّي وغير المتعلم عن مجموعة من الظواهر الطبيعية والاجتماعية*.

هذا المفهوم العامّي يتصور الهوية إذن كإضافات عددية لعناصر تُجمّع بطريقة ميكانيكية، يكون اختيارها وتحديد عددها اعتباطيين ومزاجيين، لا يخضعان لمعيار محدد يبرر هذا العدد وهذا الصنف من العناصر بالضبط دون عدد آخر وصنف آخر.

المفهوم العلمي للهوية:

وكما أن المعرفة العلمية لم تتأسس، بشروطها ومناهجها، إلا بعد القطيعة النهائية مع المعرفة العامّية حول الظواهر الطبيعية، التي (المعرفة العامّية) كانت تشكل عائقا أمام تكوّن المعرفة العلمية الحقة، فكذلك لا يمكننا بناء فهم سليم وعلمي للهوية إلا إذا قطعنا مع مختلف التصورات العامّية حول هذا المفهوم. وهذا يقتضي منا الالتزام بالخطوات المنهجية العلمية التالية:

أولا: تحديد موضوع ومجال الهوية: فكما أن من شروط المنهج العلمي البدء بتحديد الظاهرة موضوع الدراسة وحصر مجالها الذي تنتمي إليه (ظواهر فزيائية، بيولوجية، فلكية، اجتماعية، تاريخية...)، فكذلك ينبغي، قبل مناقشة مسألة الهوية، تحديد مجال استعمال هذا المفهوم وتمييزه عن المجالات الأخرى التي يستعمل فيها بمعانٍ ودلالات أخرى مختلفة تبعا لاختلاف مجال الاستعمال، خصوصا أن هذا المفهوم متعدد المجالات والاستعمالات، مما قد يسهل معه الوقوع في الخلط والالتباس. فهو مفهوم يستعمل في الفلسفة والمنطق والرياضيات وعلم النفس والأنتروبولوجيا بمعانٍ خاصة مختلفة باختلاف هذه المجالات.

ولأن مجال مناقشتنا للهوية، هنا، يخص الشعوب والأمم والأقطار، فلا يتعلق الأمر إذن لا بالمفهوم الفلسفي للهوية، ولا بمفهوم الهوية الشخصية للأفراد، ولا بمفهوم الهوية العرقية للجماعات الإثنية كالقبيلة والعشيرة، ولا بمفهوم الهوية الإقليمية للجهات والمناطق كالريف وسوس والصحراء ودكالة...، ولا حتى بمفهوم الهوية الثقافية كأنماط جماعية من

---

* انتشار هذا المفهوم العامّي لدى الكثير من المثقفين لا ينتقص شيئا من مستواهم الفكري والعلمي. والدليل على ذلك أن أمين معلوف، الكاتب والمفكر المعروف وعضو الأكاديمية الفرنسية، يتبنى نفس التصور العامّي التعددي للهوية في كتابه "الهويات القاتلة" (ترجمة د.نبيل محسن، ورد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، 1999).

السلوكات والممارسات والعادات والمعتقدات... وإنما يتعلق الأمر بالهوية الوطنية للشعوب كأمم وكأقطار وكدول، مثل المغرب، كأمة وكشعب وكقطر وكدولة على الخصوص. وأشدد هنا على مفهوم الدولة لأنه ظل دائما غائبا بصفة مطلقة من كل النقاشات حول الهوية بالمغرب، مما جعل هذه النقاشات تنصب على ما هو فلسفي، أو شخصي وفردي، أو إثني وعرقي، أو إقليمي وجهوي، وهو ما يعتبر خروجا عن الموضوع الذي هو هوية الدولة التي تعكس هوية الشعب وتمثّل هوية الأرض التي تسود عليها. يتعلق الأمر إذن، في هذه المناقشة للهوية، بهوية الدولة ومكوناتها من أرض وشعب وسلطة، تنتمي جميعها إلى هوية وطنية واحدة يمثلها ويعبر عنها انتماء الدولة.

وهنا تظهر، في علاقتها بالدولة، أهمية وخطورة مسألة الهوية. وهي الأهمية الغائبة في الهوية الشخصية للأفراد، وفي هوية الجماعات العرقية والإثنية، وفي هوية المناطق والجهات. ولهذا فإن الذين يرون أن إثارة موضوع الهوية هو مجرد مضيعة للوقت، الذي كان ينبغي أن يخصص لمناقشة القضايا التي تهم المغاربة مثل قضايا التنمية والتعليم والديموقراطية والحكامة السياسية...، بدل مناقشة موضوعات يعتبرونها تافهة وغير مجدية من قبيل هذا عربي وهذا أمازيغي، هم على صواب. نعم هم على صواب إذا كنا نتصور، وهو ما ينطلقون منه في حكمهم على تفاهة الموضوع، الهويةَ كخاصية تهم الأفراد والجماعات العرقية الصغيرة إثنيا وترابيا. لكن لو كانوا يتبنون تصورا آخر للهوية يربطها، ليس بالأفراد والمجموعات الصغيرة، بل بالأمة والشعب والدولة التي تمثل هذه الأمة وهذا الشعب، لاعتبروا مناقشتها موضوعا ذا أهمية بالغة قد تفوق أهمية موضوعات مثل قضايا التنمية والتعليم والديموقراطية والحكامة السياسية.

لماذا تصبح الهوية قضية هامة وخطيرة جدا عندما نربطها بالدولة؟

لأن الهوية، على مستوى الدولة، الممثلة للشعب والأمة، تترجَم إلى قرارات سياسية تهم مصير هذا الشعب وهذه الأمة. فانضمام المغرب مثلا إلى جامعة الدول العربية، أو سياسة التعريب التي نهجها منذ الاستقلال، أو الاحتفاء برموز تاريخية معينة مثل الاحتفال بالذكرى 1200 لتأسيس فاس، كلها قرارات سياسية اتخذت بناء على تصور معيّن لهوية المغرب كدولة وقطر وشعب. فمثلا لماذا يُحتفى بإدريس الأول والثاني ولا يحتفى بـ"يوغرطا" مع أن هذا الأخير كان وطنيا صادقا قاوم بشراسة الاحتلال الروماني لشمال إفريقيا؟ السبب هو فهم معيّن للهوية، يدخل ضمن هذا الفهم إدريس الأول والثاني ويستبعد منه "يوغورطا". بل لماذا يحتفل بذكرى الإدريسيْن ولا يحتفل بذكرى طارق بن زياد رغم أن الأوليْن لم يفتحا أندلسا ولا حاربا كفارا ولا أحرقا سفنا ولا ألقيا خطبة؟ السبب دائما هو فهم خاص للهوية المغربية، وهو فهم ينسحب كذلك على الرموز التاريخية والثقافية للمغرب. واليوم هناك اعتراف بالأمازيغية كهوية، وترسيم دستوري لها كلغة. وهو قرار سياسي ناتج كذلك عن

تصور جديد لهوية المغرب. وفي فرنسا، وكثير من الدول الأوروبية، هناك اليوم (نحن في 2012) تشديد في قوانين الهجرة وإقامة المهاجرين. وهي قرارات سياسية ناتجة عن تصور خاص لمفهوم الهوية الوطنية الذي أصبح موضوعا سياسيا بامتياز، فرض نفسه على كل السياسيين ويحتل مكانة هامة في برامج الأحزاب السياسية.

ثانيا: تعريف الهوية: بعد تحديدنا لمجال الهوية الذي ينصب على الدولة بمكوناتها من شعب وأرض وسلطة، يبقى علينا الآن، حتى نكون علميين في مقاربتنا، أن نحدد مفهوم الهوية، أي أن نعرّف هذا المفهوم. فالملاحظ أن مصدر التباين في المواقف حول الهوية، ناتج، فضلا عن الخلط بين الدلالات المختلفة للمفهوم باختلاف مجالات استعماله كما رأينا، عن غياب تعريف للهوية يسمح لنا بمعرفة أي العناصر، العرق أو الدين أو الأرض أو اللغة أو التعدد...، تدخل ضمن هذا التعريف، وهي العناصر التي تشكل موضوع الاختلاف بين المواقف، لأن كل موقف ينطلق من فهم خاص وذاتي للهوية دون تحديد مسبق، عام وموضوعي للمفهوم.

فما الهوية؟ وما تعريفها؟

1 ـ المعنى الاشتقاقي: مفهوم "هوية" في اللغة العربية، وكما استعمل عند الفارابي على الخصوص، اسم مصاغ انطلاقا من الضمير المنفصل "هو". ويبدو أنه ترجمة حرفية للفظ اليوناني الأرسطي tautotes (ταυτοτης) الذي يعني: "هو نفسه، نفس الشيء، الشيء المطابق لذاته"[1]، وهو المعنى ذاته الذي تؤديه في اللاتينية كلمة Idem، التي تعني بدورها: "هو نفسه، هو هو، نفس الشيء"، ومنها اشتُق مصطلح Identité (هوية) المستعمل في الكثير من اللغات الأوربية، ليس فقط المنحدرة من اللاتينية مثل الفرنسية والإيطالية والإسبانية، بل حتى ذات الأصل الجرماني مثل الألمانية والإنجليزية والهولندية والدانماركية...

كلمة "هوية" العربية تؤدي إذن نفس المعنى الاشتقاقي والدلالي لكلمة Identité. لهذا فأنا أفضل أن نتبع نفس الطريقة في نحت مفهوم "هوية" في الأمازيغية: ننطلق من الضمير المنفصل "هو" Netta، ثم نصوغ منه اسم: Tanettit، فيكون لدينا مفهوم "هوية" يتوفر على نفس العناصر الاشتقاقية والدلالية لمفهوم "هوية" في أصله الأوروبي اللاتيني، بدلا من لفظ Tamagit المستعمل للدلالة على "الهوية" في الأمازيغية.

2 ـ المعنى الاصطلاحي: في هذا المفهوم ـ هوية ـ لا يختلف كثيرا المعنى الاشتقاقي عن المدلول الاصطلاحي Terminologique. فبناء على المعنى الاشتقاقي والدلالي لهذا اللفظ ـ

---

[1] ***sites.google.com/site/etymologielatingrec/home/i/identite***

identité (هوية) ـ المصاغ من الأصل اللاتيني Idem: "هو هو، هو نفسه"، فإن "هوية" الشيء تعني اصطلاحا أن يكون ذلك الشيء هو ذلك الشيء، أن يكون هو هو نفسه. فالهوية هنا تعني تحصيلا للحاصل، ذلك الشيء هو ذلك الشيء: هوية هذا القلم الذي أمسكه بيدي هي أن هذا القلم هو هذا القلم نفسه، إنه هو هو. هوية الشعب الفرنسي هي أن يكون شعبا فرنسيا، أن يكون هو هو نفسه، أي أن يكون فرنسيا. هوية الشعب الأمازيغي كذلك هي أن يكون هو هو نفسه، أي شعبا أمازيغيا. هوية الشعب العربي ـ نفس الشيء ـ هي أن يكون هو هو نفسه، أي شعبا عربيا. إذن، "الهوية"، ولكونها تحصيلا للحاصل كما في هذه الأمثلة، فهي تتحدد بالعنصرين التاليين:

ـ عنصر "المطابقة"، أي مطابقة الشيء لذاته: هوية هذا القلم هي أن يكون هو هو نفسه، أي مطابقا لذاته؛ هوية الشعب الفرنسي هي أن يكون هو هو نفسه، أي مطابقا لخصوصيته الفرنسية؛ هوية الشعب المغربي هي أن يكون هو هو نفسه، أي مطابقا لخصوصيته المغربية؛ هوية الشعب العربي هي أن يكون هو هو نفسه، أي مطابقا لخصوصيته العربية؛ هوية الشعب الصيني هي أن يكون هو هو نفسه، أي مطابقا لخصوصيته الصينية...إلخ. إذن العنصر الأول الذي يدخل في تعريف وتحديد مفهوم "الهوية" هو عنصر "المطابقة".

ـ عنصر الاختلاف: لكن عندما أقول "بأن هذا القلم هو هذا القلم" (المطابقة)، فمعنى ذلك أن هذا القلم ليس قلما آخر... "فالشعب الفرنسي هو الشعب الفرنسي" معناه أن الشعب الفرنسي ليس هو الشعب الياباني أو العربي أو الألماني أو الصيني.. ولا أي شعب آخر. وهكذا تتحدد "الهوية" بعنصر ثانٍ هو عنصر "الاختلاف". فالشعب الفرنسي هو الشعب الفرنسي (المطابقة) لأنه ليس شعبا آخر (الاختلاف) غير الشعب الفرنسي نفسه. فـ"المطابقة" تفترض، إذن، "الاختلاف". فالمطابق لذاته هو المختلف والمتميز عن غيره. فهوية أي شعب تتحدد بمطابقته لخصوصيته، وباختلافه وتميزه عن هويات الشعوب الأخرى.

من هذه التوضيحات يمكن أن نستنتج التعريف التالي للهوية عندما يتعلق الأمر بهوية الشعوب كأمم وكأقطار وكدول كما سبق بيان ذلك: «إنها مجموع الخصائص الملازمة لشعب ما، والتي ينفرد بها وحده (عنصر المطابقة)، وبها يختلف ويتميز عن كل الشعوب الأخرى (عنصر الاختلاف)»

ولتلخيص هذا التعريف نقول إن الهوية تعني الخصوصية (عنصر المطابقة) والتميز (عنصر الاختلاف). فلنحتفظ بهذين العنصرين (الخصوصية والتميز) لأننا سنحتاج إليهما في ما يلي من التحليل.

<u>ثالثا</u>: مكونات الهوية:

إذا كانت الهوية تعني الخصوصية والتميز، فما الذي يعطي للشعوب هذه الخصوصية وهذا التميز؟ أي ما الذي يعطيها هويتها؟ بعبارة أخرى: من أين تستمد هذه الشعوب هويتها؟ أو ما هي مكونات الهوية ومحدداتها؟

إذا أردنا أن نكون علميين كما أعلنا ذلك في عنوان هذه الفقرة (المفهوم العلمي للهوية)، فيجب، كما في العلم، أن نخلص إلى نتائج حول مفهوم الهوية تتوفر فيها الشروط العلمية التالية:

ـ أن تكون هذه النتائج عامة، بمعنى أنها لا تصدق على حالة المغرب فحسب، بل تصدق على هويات كل الشعوب والدول، كما هو شأن الحقائق العلمية التي من شروطها أن تكون صادقة بالنسبة لمجموع الظواهر المنتمية إلى صنف معين. فقانون الجاذبية مثلا لا ينطبق فقط على التفاحة التي انطلق منها "نيوتن" في اكتشافه لهذا القانون كما تقول الحكاية المعروفة، بل ينطبق على كل الأجسام.

ـ أن تكون موضوعية، أي مستقلة عن ذواتنا ورغباتنا وأهوائنا واختياراتنا. فـ"الحديد يتمدد بالحرارة" حقيقة علمية لأنها مستقلة عن رغبتنا في أن يتمدد أو لا يتمدد الحديد. ونذكّر هنا أن الاختلافات في المواقف حول إشكالية الهوية ترجع إلى أن كل صاحب موقف ينظر إلى الهوية، ليس كما هي في الواقع، بل كما يريدها أن تكون. وهذا موقف ذاتي وبالتالي غير علمي وغير موضوعي.

ـ أن نتوصل إلى هذه النتائج، العامة والموضوعية، بالاعتماد، كما في المعرفة العلمية دائما، على منهج علمي دقيق، وليس استنادا إلى المزاج والانطباع والرغبة كما في المعرفة العامّية التي سبق أن شرحناها.

ما هو هذا المنهج العلمي؟ إنه المنهج الاستقرائي الذي تعتمده العلوم في اكتشاف وصياغة القوانين التي تحكم الظواهر موضوع البحث والدراسة. ويتلخص هذا المنهج في الانطلاق من ملاحظة عدد محدود من الظواهر، المنتمية إلى نفس الصنف والمشتركة بالتالي في نفس الخصائص، كحالات فردية وجزئية، ثم استخلاص القانون العام الذي يحكم كل الظواهر الأخرى التي تنتمي إلى نفس الصنف، وذلك بتعميم النتائج المتوصل إليها، كما في حال التحقق التجريبي من الفرضيات، إلى كل الظواهر الأخرى المتماثلة في خصائصها.

والظواهر التي تعنينا هنا، والتي سنفحصها كحالات فردية لنستخلص منها القانون العام الذي يسري على كل الحالات الأخرى المماثلة، هي هويات الشعوب والدول الممثلة لهذه الشعوب.

فلنتأمل مثلا حالة الصين، ونطرح سؤالنا: ما الذي يعطي للصين، كأمة وشعب ودولة، خصوصيتها وتميزها، أي من أين تستمد هويتها؟ سنلاحظ أن الخصوصية الملازمة للشعب

الصيني، والتي تخصه هو وحده (عنصر المطابقة)، وبها يتميز عن باقي شعوب الدنيا (عنصر الاختلاف) تتمثل في:

أ ـ موطنه الجغرافي الخاص به دون غيره من الشعوب، أي أرضه المعروفة بالصين.

وهنا يجب التمييز جيدا بين "الموطن الجغرافي" و"الأصل الجغرافي". فهذا الأخير لا يتطابق بالضرورة مع الأول، لأنه قد يعني أرضا أخرى غير أرض "الموطن"، والتي (الأرض الأخرى) من الممكن أن يكون الشعب المعني قد هاجر منها، لأسباب تاريخية، قبل أن يستقر به "الترحال" بالموطن المعروف أنه أرض خاصة به. فلا يهم إذن أن هذا "الأصل" الجغرافي معروف أو غير معروف، كهجرات الشعوب ما قبل التاريخ التي لا نعرف عنها الشيء الكثير. ولهذا نعني بالموطن "محل الإقامة الدائم والقار". وعندما نقول "الدائم والقار"، فمعنى ذلك أنه من الممكن أن تكون هناك "مواطن" سابقة مؤقتة وغير قارة.

ب ـ لغته الصينية التي ينفرد بها عن كل الشعوب الأخرى. ولا يهم أن هذه اللغة الصينية قد تنتشر لدى شعوب أخرى تتعلمها وتستعملها، أو أن الشعب الصيني نفسه يتعلم لغات أخرى ويستعملها، وإنما المهم أن هذه اللغة هي لغة صينية ترتبط بأرض الصين والشعب الصيني.

نفس الشيء إذا أخذنا حالة الشعب العربي، كأمة وكدول، سنلاحظ أن الخصوصية الملازمة للعروبة، والتي تخص الشعب العربي وحده وبها يتميز عن باقي الشعوب الأخرى هي: أ ـ موطنه الخاص به بشبه الجزيرة العربية ب ـ لغته العربية التي ينفرد بها عن كل الشعوب الأخرى. والخصوصية الملازمة كذلك للشعب الياباني هي: أ ـ أرض اليابان التي هي موطن للشعب الياباني دون سواه من الشعوب الأخرى. ب ـ لغته اليابانية التي ينفرد بها عن كل الشعوب الأخرى. ونفس الشيء فيما يتعلق بالخصوصية الملازمة للشعب الإيراني، والتي بها ينفرد ويتميز عن الشعوب الأخرى. هذه الخصوصية هي: أ ـ بلاده الفارسية التي هي الموطن الجغرافي للشعب الإيراني دون سواه من الشعوب الأخرى. ب ـ اللغة الفارسية الخاصة بالشعب الإيراني وحده دون الشعوب الأخرى.

ويمكن أن نستقرئ كل الشعوب والدول الأخرى، فسنقف دائما على نفس النتيجة، وهي أن ما يعطي لهذه الدول والشعوب خصوصيتها الهوياتية الخاصة بها، والتي تميزها عن باقي الشعوب الأخرى، هي دائما موطنها ولغتها. النتيجة إذن أن هاتين الخاصيتين (الموطن واللغة) الملازمتين لكل شعب من الشعوب، واللتين تعطيانه هويته الخاصة التي ينفرد بها عن باقي الشعوب الأخرى، تشكلان قاعدة عامة تسري على هويات كل شعوب الدنيا. ويستحيل أن نجد مثالا مضادا ينفي هذه القاعدة أو يدحضها.

الهوية بين الأرض واللغة:

إذا كانت هوية الشعوب تتحدد بالأرض واللغة كمكّونين حصريين رئيسيين لهذه الهوية، كما رأينا وشرحنا، فما هي "نسبة" كل منهما في تشكيل هذه الهوية؟ أي ما دور ووزن كل منهما في هذه الهوية؟ هل دوراهما متساويان أم أن أحدهما أكبر وأهم من الآخر؟

1 ـ الأرض واللغة في مطالب الحركة الأمازيغية: عندما نتأمل مطالب الحركة الأمازيغية، نلاحظ أن المطلب اللغوي يطغى بشكل لافت على كل المطالب الأخرى مثل الاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغرب، إعادة كتابة تاريخ المغرب، اعتماد الأعراف الأمازيغية كمصدر للتشريع، وقف نزع الأراضي من أصحابها الأمازيغيين، تنمية "المناطق الأمازيغية"... بل إن الكثير من المطالب الأمازيغية ترتد إلى ـ وتتفرع عن ـ المطلب اللغوي لأن الاستجابة لها تمر عبر الاستجابة لهذا المطلب اللغوي، مثل المطالبة بإدماج الأمازيغية في التعليم وفي الإعلام وفي القضاء وفي الإدارة، هذا الإدماج الذي يتحقق باستعمال اللغة الأمازيغية في التعليم وفي الإعلام وفي القضاء وفي الإدارة، وهو ما يعني أن هذا المطلب لغوي رغم أنه يتعلق بقطاع الإعلام أو الإدارة أو القضاء. وحتى مطلب الترسيم الدستوري للغة الأمازيغية، والذي كان يمثّل، قبل دستور 2011، أعلى سقف "سياسي" للمطالب الأمازيغية، ليس سوى وسيلة لتوفير الحماية القانونية للغة الأمازيغية وضمان استعمالها في مؤسسات الدولة. هذه الأولوية للغة في مطالب الحركة الأمازيغية تجعل مفهوم الهوية يكاد يختلط بمفهوم اللغة عند هذه الحركة، إذ تصبح المطالبة بالاعتراف بالهوية الأمازيغية لا تعني شيئا آخر غير الاعتراف باللغة الأمازيغية.

لماذا تعطي الحركة الأمازيغية دورا أكبر لعنصر اللغة الذي تجعل منه العامل الحاسم والمحدد للهوية فيما يتعلق بالأمازيغية؟

ليس لأن اللغة هي العنصر الأهم في تحديد الهوية، ولا بسبب سياسة التعريب التي تقصي اللغة الأمازيغية، كما يعتقد الكثيرون. وإنما لأن العنصر الوحيد، من العناصر المكونة للهوية، الذي تبقى للأمازيغيين من هويتهم الأمازيغية هو عنصر اللغة الأمازيغية، إذ لم تعد لهم دولة أمازيغية ولا أرض أمازيغية (وهي الأهم في الهوية) بعد أن أصبح المغرب بلدا "عربيا" وجزءا من "الوطن العربي"، ولا شعب أمازيغي بعد أن حوّل التعريب هذا الشعب الأمازيغي إلى شعب "عربي"، ولا حتى الأسماء الشخصية الأمازيغية بعد أن أصبح عدد من ضباط الحالة المدنية يرفضون تسجيل الأسماء الأمازيغية. الشيء الوحيد الذي لا زال يربطهم بهويتهم الأمازيغية ويذكّرهم بها ويدلّ عليها هو اللغة الأمازيغية التي لا زالوا يستعملونها ويتحدثون بها. ومن هنا نفهم لماذا تكاد اللغة الأمازيغية أن تكون مرادفا للهوية الأمازيغية في مطالب الحركة الأمازيغية، لأنها (اللغة) هي كل ما تبقى للأمازيغيين من هذه الهوية.

لكن هذا التركيز على اللغة، والتعامل معها كما لو كانت هي كل الهوية، قد يساهم في إضعاف هذه الهوية وضياعها في النهاية. لماذا؟ لأن الهوية تمثّلها، في كل بلدان العالم، الدولةُ التي تمارس سيادتها باسم الانتماء إلى هوية الأرض التي تسود عليها، كما سنشرح ذلك لاحقا. وبالتالي فإن المطالبة باسترداد الهوية الأمازيغية لا ينفصل عن المطالبة بإقامة دولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي كما سنوضح فيما بعد. النتيجة أن المطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية والنهوض بها ورد الاعتبار لها، هو مطلب جزئي ولسني لن يغير شيئا من هوية الدولة، التي تبقى عربية في هويتها وانتمائها حتى عندما تستجيب هذه الدولة لكل مطالب الحركة الأمازيغية التي تخص اللغة الأمازيغية. فحتى على فرض أن الأمازيغية أصبحت، كما تطالب بذلك الحركة الأمازيغية، لغة رسمية (وهي كذلك في دستور 2011) ومستعلمة في التعليم والإدارة والقضاء وكل مؤسسات الدولة، إلا أن ذلك سيكون دائما في إطار دولة ذات هوية عربية واحدة، تعترف بالتعدد اللغوي الموجود لديها، وهو ما سيستمر معه الإقصاء السياسي ـ وليس اللغوي ـ للأمازيغية. لهذا يجب على الحركة الأمازيغية أن تنتقل من المطلب اللسني إلى المطالبة بالدولة الأمازيغية ـ بالمفهوم الترابي دائما وليس العرقي ـ التي ستُسترجع معها الهوية الأمازيغية كاملة وبكل عناصر ها ومكوناتها الترابية واللغوية.

2 ـ **العلاقة بين الأرض واللغة:** بعد هذا التوضيح للعلاقة الخاصة للحركة الأمازيغية، وللأمازيغيين بصفة عامة، باللغة الأمازيغية، نعود إلى تحليل العلاقة العامة والعادية بين الأرض واللغة كما هي محددة في الأسئلة التي طرحناها أعلاه.

عندما نتأمل العلاقة بين الأرض واللغة، سنتوصل إلى أن اللغة لا تكتسب أهميتها كعنصر في تحديد الهوية إلا لأنها هي نفسها تستمد وجودها وهويتها واسمها من الأرض التي نشأت بها وتنتمي إليها. فنحن نعرف مثلا أن اللغة اليابانية ليست هي اللغة الصينية، وأن هذه الأخيرة ليست هي اللغة الهندية، كما أن هذه ليست هي اللغة الفارسية، ودون أن نعرف شيئا عن الاختلافات بين الأنظمة النحوية والاشتقاقية والمعجمية لهذه اللغات الأربع، هذه الاختلافات التي قد تفسر أن هذه لغة صينية وتلك يابانية أو فارسية أو هندية. فعلى أي أساس نميز إذن بين هذه اللغات التي نجهل خصائصها النحوية والمعجمية؟ نميز بينها، ليس على أساس خصائصها الداخلية كلغات، بل على أساس انتماءاتها الترابية إلى أرض الصين أو الهند أو فارس أو اليابان. فاللغة الصينية ليست تلك اللغة التي تتميز بسمات خاصة بها كلغة صينية، وإنما، بكل بساطة، هي لغة أرض الصين بغض النظر عن خصائصها النحوية والاشتقاقية والمعجمية التي تميزها كلغة صينية. وكذلك الأمر بالنسبة لجميع اللغات التي تتمايز بعضها عن بعض بانتماءاتها الترابية التي تستمد منها وجودها وهويتها وأسماءها. ولهذا فهي تسمى بأسماء الأراضي التي نشأت فيها. وبالتالي فهويتها هي نفسها تابعة لهوية الأرض التي ظهرت بها هذه اللغات. وهكذا تكون الأرض هي الأصل واللغة هي الفرع

في تحديدهما للهوية دون أن ينتقص هذا الدور "الفرعي" للغة شيئا من أهميتها أو يجعلها عنصرا بسيطا وثانويا، بل تبقى دائما وجها آخر للهوية لكن شريطة ارتباطها بالأرض التي هي مهد تلك اللغة وموطنها. فالأرض، كمكون للهوية، عنصر مستقل وموضوعي في حين أن اللغة عنصر فرعي وتابع.

ومن جهة أخرى، إن الشعوب لا تملك إلا أرضا واحدة هي التي تنتمي إليها وتستمد منها هويتها. لكن يمكن لتلك الشعوب أن تستعمل لغات أخرى بجانب لغتها الهوياتية. بل قد نجد شعوبا، كالهند والسينيغال مثلا، تستعمل لغات أجنبية عنها كلغات رسمية للدولة وللسلطة دون أن يكون لذلك أي تأثير على هويتها التي تبقى هي هوية الأرض التي تنتمي إليها تلك الشعوب التي تستعمل تلك اللغات الأجنبية. كل هذا يبيّن أن الأرض، كمكون للهوية، عنصر ثابت قار ـ أو على الأقل لا يتغير بنفس السهولة التي تتغير بها اللغة ـ وواحد، في حين أن اللغة هي موضوع للتغير والتعدد والتطور.

الهوية ارتباط فيزيقي ووجداني بالأرض:

واضح من التحليل السابق أن الهوية لا يمكن إلا أن تكون واحدة وليست متعددة، كما أنه لا علاقة لها بالعرق ولا بالأصل السلالي والإثني، بل هي مستمدة من الأرض التي تمنح هويتها للإنسان الذي يعيش فوقها كما فعل أجداده السابقون. ولهذا غالبا ما نلاحظ، ما عدا عند الشعوب التي تعرضت لغزو نتج عنه إطلاق تسميات جديدة على بلدانها كما هو شأن البلاد الأمازيغية بشمال إفريقيا، أن اسم الأرض التي يعيش فوقها شعب ما، هو نفسه الاسم الذي يحمله ذلك الشعب، وهو نفسه الاسم الذي تحمله اللغة التي يتكلمها ذلك الشعب كما سبقت الإشارة:

فالشعب الياباني يسمى باسم أرضه اليابانية، ويتكلم لغة تحمل اسم الأرض اليابانية، وهي اللغة اليابانية. والشعب الفرنسي يسمى باسم أرضه الفرنسية، ويتكلم لغة تحمل اسم الأرض الفرنسية، وهي اللغة الفرنسية. والشعب الصيني يسمى باسم أرضه الصينية، ويتكلم لغة تحمل اسم الأرض الصينية، وهي اللغة الصينية. والشعب التركي يسمى باسم أرضه التركية، ويتكلم لغة تحمل اسم الأرض التركية، وهي اللغة التركية. وهلم جرا... وهذا ما يؤكد أن هوية أرض الأجداد (هوية صينية، فارسية، تركية، أفغانية، أمازيغية، عربية...) هي التي تمنح السكان الذين يعيشون فوقها كورثة لأولئك الأجداد، انتماءهم الهوياتي المستمد من هوية تلك الأرض. واستقرارهم وعيشهم المشترك فوق أرض الأجداد تلك، تنتج عنهما لغة مشتركة يتواصلون بها تكون خاصة بسكان تلك الأرض التي تستمد منها تلك اللغة هويتها هي كذلك كما سبق أن شرحنا، بجانب ما يؤدي إليه ذلك الاستقرار والعيش المشترك فوق تلك الأرض من ظهور ثقافة ومعتقدات وعادات وفنون تشكل قيما مشتركة

لسكان تلك الأرض. هكذا تكون الهوية ارتباطا فيزيقيا ــ وليس فقط وجدانيا ــ مباشرا بأرض الأجداد، ارتباطا ذا عمق وجذور يتمثلان في الأجداد السابقين الذين سكنوا تلك الأرض. وليس المهم، لقيام ارتباط فيزيقي مباشر وعميق وذي جذور بالأرض، عدد الأجيال من الأجداد الذين سكنوا هذه الأرض ولا المدة الزمنية لاستقراهم بها، بل المهم أن يكون هناك مثل هذا الارتباط ولو تعلق الأمر بجيلين أو ثلاثة، وبقرن أو نصف قرن، لأن المهم هو استقرار هؤلاء الأجداد على وجه الدوام والبقاء بالأرض مصدر الهوية. وهذا أحد الفوارق بين الهوية والجنسية التي يمكن للإنسان أن يكتسبها دون أن يكون له أجداد يحملون تلك الجنسية.

لا يمكن إذن أن يكون هناك تعدد في الهوية الواحدة، وإنما قد يكون هناك تعدد في الهويات، بالجمع، داخل وطن واحد يتوزع إلى مناطق تشكل، بناء على العناصر المشكلة للهوية كما ذكرناها أعلاه، هويات متمايزة ذات حدود ترابية ولسنية (العنصران المحددان للهوية كما رأينا).

هوية المغرب هوية أمازيغية واحدة وليست متعددة:

أعرف أن القول بوحدة الهوية، وبأن هوية الأمازيغيين بشمال إفريقيا هوية أمازيغية واحدة لا كثرة فيها ولا تعدد، قول يثير رفضا واعتراضا لدى الكثيرين، لأنهم يساوون بين القول بوحدة الهوية والقول بالنقاء العرقي مع أن الأمر ليس كذلك. فوحدة الهوية ليست هي النقاء العرقي الذي لا وجود له بصورة كاملة حتى عند الجماعات المغلقة التي تمارس الزواج الداخلي Endogamie، فبالأحرى أن يكون هناك نقاء عرقي في مجتمعات ــ كالمجتمع الأمازيغي ــ مفتوحة، عرفت طيلة تاريخها الهجرات والغزو والاستعمار.

فالمعروف أن ظواهر الهجرة والغزو والاستعمار لا تؤدي إلى تعدد في الهوية بناء على ما قد تؤدي إليه من تعدد عرقي. فهناك حالات ثلاث قد تنتج عن الاختلاط بين الشعوب بفعل الهجرات أو الغزو أو الاستعمار:

1 ــ إما أن يقضى الشعب الغازي أو المستعمِر على هوية الشعب الأصلي، وذلك بالاستيلاء بالقوة والإبادة والقتل، وبصفة نهائية ودائمة، على أرضه، وبالتالي تموت هويته وتزول نهائيا، وتحل محلها هوية الشعب الغازي المستعمِر الذي يجعل من الأرض التي غزاها امتدادا جغرافيا وهوياتيا لموطنه الأصلي، كما حصل لبلاد الشام (مثل سورية ولبنان والأردن وجنوب العراق) التي أصبحت، منذ الفتح الإسلامي (الغزو العربي)، أرضا عربية بهوية عربية؛ وكما حصل لجزء من البلاد الرومانية البيزنطية (بما فيها أجزاء من الأراضي البلقانية) بعد أن استولى عليها العثمانيون في القرن الخامس عشر، لتصبح منذ ذلك التاريخ، وبصفة نهائية ودائمة، أرضا تركية ذات هوية تركية؛ وكما حصل لأستراليا ونيوزيلاندا وأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)، حيث اختفت ــ تقريبا ــ الهوية الأصلية للسكان وبرزت مكانها

الهوية الأسترالية والنيوزيلاندية والكندية والأميركية ذات الأصل الأوروبي، ولو أنها هوية قائمة بذاتها مستقلة عن هوية البلدان الأوروبية التي انطلق منها مستوطنو الأراضي الجديدة، وهو ما يجعل هذه الحالة تختلف عن حالة الشام في ما يخص الهوية الجديدة للبلد المستولى عليه.

وهذا ما لا ينطبق على الشعب الأمازيغي الذي لم يسبق لأي شعب أن قضى على هويته، أو استولى على أرضه بصفة دائمة ونهائية لم يستعد بعدها هذه الأرضَ وسيادتَه السياسية والهوياتية عليها، مثلما جرى لشعوب البلدان المذكورة في الأمثلة السابقة.

2 **ـ وإما أن يؤدي الاختلاط الناتج عن الهجرات والغزو والاستعمار إلى تعدد حقيقي في الهويات ببلد ما، نتيجة الاستقرار النهائي والدائم للمهاجرين أو الغزاة بجزء معلوم من ذلك البلد، ولكن لا يؤدي إلى تعدد في الهوية الواحدة. وهذا ما نلاحظه مثلا في سويسرا وبلجيكا والعراق وإسبانيا. ففي سويسرا هناك أربع هويات متمايزة داخل دولة واحدة: الهوية الألمانية، الهوية الفرنسية، الهوية الإيطالية والهوية الرومانشية. هناك إذن هويات قائمة بذاتها مستقلة بعضها عن بعض داخل وطن واحد، وليست هناك هوية متعددة بأربعة مضامين. وفي "بلجيكا" نجد هويتين مختلفتين ومتمايزتين هما الهوية "الفالونية" في الجنوب والهوية "الفلامانية" في الشمال، ولكن لا نجد هوية واحدة متعددة. ونجد كذلك في العراق (ما بعد صدام) هويتين متمايزتين هما الهوية العربية في الجنوب والهوية الكردية في الشمال. وفي إسبانيا نجد هويات متمايزة بعضها عن بعض كذلك، ومتواجدة جنبا إلى جنب داخل نفس الدولة التي هي إسبانيا: الهوية الكطالانية؛ الباسكية؛ الفشتالية؛ الكاليسية والأمازيغية (سكان جزر الكناري). فإسبانيا تضم إذن خمس هويات تشكل كل واحدة منها هوية قائمة بذاتها، ولا تضم هوية متعددة، لأن الهوية المتعددة لا وجود لها لتنافي هذا الوجود مع مفهومها وخصائصها، وبالتالي فالقول بهوية متعددة كالقول بمثلث مربع الأضلاع. فالهوية إما أن تكون واحدة أو لا تكون.**

في البلدان التي تعرف تعددا في الهويات (وليس في الهوية الواحدة)، نلاحظ إذن أن هذه الأخيرة تتمايز بعضها عن بعض، كما في الأمثلة التي ذكرنا، بحدودها الترابية (المكون الترابي الأول للهوية كما سبق أن شرحنا) واللسنية (المكون اللغوي الثاني للهوية). أما المغرب فهو ذو هوية واحدة، ولا تنطبق عليه حالة الهويات المتعددة كما في الأمثلة السابقة، لأنه لا توجد به أية هوية لها حدودها الترابية واللسنية التي تميزها عن هويات أخرى داخل نفس البلد الذي هو المغرب، كأن تكون هناك أرض عربية وأخرى أمازيغية حتى يصحّ الكلام عن وجود هويتين عربية وأمازيغية.

3 **ـ وإما أن لا يكون للاختلاط الناتج عن الهجرات والغزو والاستعمار تأثير يذكر على الهوية الأصلية للشعوب التي تعرضت لتلك الهجرات أو ذلك الغزو والاستعمار، مثل الشعب**

العربي الذي حكمه الأتراك لأزيد من ستة قرون دون أن يؤدي ذلك إلى أدنى تأثير على الهوية العربية لتصبح هوية متعددة: عربية وتركية. بل لقد بقيت هوية عربية واحدة رغم ما قد يحمله الدم العربي من "جينات" تركية بفعل المصاهرة الناتجة عن الاختلاط بين الشعبين لمدة طويلة، كما أن الهوية الإيبيرية بإسبانيا هي واحدة رغم ما قد يحتوي عليه دم الشعب الإسباني من عناصر جينية عربية بفعل تواجد العرب بهذه الأرض لما يقارب ثمانية قرون.

وهذه الحالة الثالثة تنطبق، بصورة أصدق وأوضح، على الهوية الأمازيغية لسكان شمال إفريقيا. فقد وفدت على هذه البلاد شعوب مختلفة (غازية ومستعمرة ومهاجرة ومتاجرة..) من يهود وفينيقيين ورومان ووندال وعرب وأتراك وفرنسيين وإسبان.. ومع ذلك فإن هوية الشعب الأمازيغي بقيت واحدة ولم تصبح متعددة بتعدد هذه الشعوب، رغم أن الدم الأمازيغي قد يحمل بالتأكيد، عبر التزاوج والمصاهرة، جزءا من جينات هذه الشعوب التي خالطها الأمازيغيون في فترات من تاريخهم.

أما العرب الذين استقروا بشمال إفريقيا، فقد اندمج حفدتهم بالسكان الأصليين وتبنوا هويتهم وأصبحوا جزءا منهم، كما يحصل لكل من يهاجر إلى بلد ويستقر به بصفة نهائية: فبعد ثلاثة أو أربعة أجيال، أو أكثر، يصير الأبناء المنحدرون منه جزءا من السكان الأصليين، في هويتهم وانتمائهم، بعد أن أصبحت لهم هم كذلك ـ مثل السكان الأصليين ـ جذور (أجداد) بهذه الأرض، والتي (الجذور) تمنحهم الانتماء الهوياتي لهذه الأرض.

ونوضّح أن لفظ "أجداد"، كما هو مستعمل في هذا التحليل لموضوع الهوية، لا علاقة له بالتصور العرقي للهوية، والذي يربطها بالأصل العرقي للأجداد. فلفظ "الأجداد"، في هذا الاستعمال، له وظيفة "ترابية" تعني المدة الكافية (عدد الأجيال) التي يصبح بعدها أحفاد من هاجر إلى بلد جديد، منتمين ترابيا وهوياتيا، مثلهم مثل السكان "الأصليين"، إلى هوية ذلك البلد الذي استقر به "جدهم" عندما كان مجرد مهاجر لا ينتمي هوياتيا بعدُ إلى تلك الأرض.

ويجدر التذكير، هنا، بأن عدد العرب الذين استقروا بالمغرب أقل كثيرا ممن استقروا منهم ببلاد بفارس، نظرا للقرب الجغرافي لهذا البلد من موطن العرب الذي انطلقت منه الفتوحات. ومع ذلك فليس هناك من يقول بأن الهوية الإيرانية هوية متعددة: عربية وفارسية. فالهوية الأمازيغية، إذن، هوية واحدة، لا تعدد في أصلها ومضمونها الهوياتيي ـ وليس العرقي ـ الأمازيغي الصرف، مثله في ذلك مثل الشعب العربي نفسه، أو الفارسي أو الإسباني بمنطقة الأندلس... فهذه الشعوب عرفت غزوا واستعمارا وهجرات دون أن يؤدي ذلك إلى تعدد في هويتها.

لا توجد إذن بالمغرب هوية عربية وأندلسية بجانب الهوية الأمازيغية، كما رسّم ذلك دستور 2011 الجديد، لأنه لا توجد لدينا هويات متعددة ومتمايزة قائمة بذاتها كما في بعض الدول الأخرى كما أشرنا وشرحنا. فمثلا في إسبانيا، الهوية الكطالانية معروفة بمنطقتها

الجغرافية ولغتها الكطالانية، والهوية الباسكية معروفة كذلك بحدودها الترابية ولغتها الباسكية. لهذا نقول بأن إسبانيا تتشكل من هويات متعددة، ولكن ليس من هوية واحدة متعددة. أما بالمغرب، فأين توجد الهوية العربية بعنصريها الترابي واللغوي مجتمعيْن؟ فلا توجد بالمغرب منطقة عربية بسكان عرب ولغة عربية حتى نقول بأن هناك هويتين بالمغرب. فالعنصر العربي، إذا كان هناك من وجود لهذا العنصر، ذاب في الهوية الأمازيغية الأصلية وأصبح جزءا منها. أما من ينجح في تقديم الدليل على أنه عربي الهوية والانتماء، فسيكون قد قدم الدليل على أنه أجنبي ويجب التعامل معه على هذا الأساس، مثل أي شخص يقدم أوراقا تثبت أنه فرنسي أو ألماني أو روسي...

أما إذا كان الأمر يتعلق بالأصل العرقي ــ والذي لا علاقة له بالهوية كما سبقت الإشارة وكما سنوضّح في ما بعد ــ العربي، الحقيقي أو المفترض، فالتعبير الصحيح والمنطقي هو أن يقول من يدعي هذا الأصل العرقي العربي بــ"أنه أمازيغي من أصول عربية"، للتمييز بين الانتماء الهوياتي والنسب العرقي، كما هي القاعدة في كل البلدان: فالرئيس الأميريكي الحالي (2012) "باراك أوباما" يقول بأنه أميريكي من أصول كينية (من كينيا)، ولكن لا يقول بأنه "كيني". وكذلك الرئيس الفرنسي السابق (نحن في أكتوبر 2012) "نيكولا ساركوزي" يقول بأنه فرنسي من أصول مجَرية (هنغارية) ولكن لا يقول بأنه "مجَري"، علما بأن النسب العرقي (الكيني والمجَري) لهذين المستشهَدين بهما ثابت ومؤكد، في حين لا يستطيع أي مغربي أن يثبت النسب العربي الذي يدعيه، والذي هو في الغالب نسب مفترض ومنتَحل لما له من وظيفة سياسية ودينية واجتماعية مرتبطة بهيمنة العروبة العرقية بالمغرب.

هناك من يعترض: وأين توجد كذلك الهوية الأمازيغية بحدودها الترابية ولغتها الأمازيغية؟ لا حاجة للإجابة عن هذا السؤال لإثبات أن هوية المغرب أمازيغية. لماذا؟ لأن الأصل في سكان المغرب أنهم أمازيغيون وهويتهم أمازيغية، وعلى من يدعي العكس أن يثبت ذلك. مثلما أن لا حاجة لتقديم الدليل على أن هوية سكان جنوب إسبانيا (منطقة الأندلس) هوية إسبانية لأن الأصل في سكان هذه المنطقة أنهم إسبانيون رغم ما قد يجري في عروقهم من دم عربي وأمازيغي نتيجة أكثر من سبعة قرون من احتلال هذه المنطقة من طرف المسلمين، لأن الانتماء العرقي لا تأثير له، كما شرحنا، على وحدة الهوية.

الهوية والعرق:

لقد قلنا بأن العرق ليس عنصرا في تحديد الهوية. وهو ما يتعارض مع قناعات رسّختها الثقافة العربية التي يحتل فيها العرق والنسب مكانة كبيرة وبارزة. وفي الحقيقة، إذا كانت الهوية لا تنفصل، في التصور العام الشائع لهذا المفهوم لدى الكثير من المثقفين المغاربة، عن

الأصل العرقي والانتماء الإثني، فذلك لأن الثقافة المهيمنة بالمغرب هي ثقافة عروبية تعتبر العرق هو المحدد الأول، إن لم يكن الوحيد، للهوية.

ومن جهة أخرى، يجب الاعتراف بأن العرق يلعب دورا لا يستهان به في التاريخ كسبب يفسر بعض أحداثه ومجرياته. وهو شيء نلمسه بسهولة في أن الكثير من الدول التي صنعت التاريخ قامت على العرق، كما أن الكثير من الملكيات العصرية، مثلما كان الأمر في القديم، هي ملكيات وراثية يقوم فيها توريث الحكم على قاعدة العرق والنسب. فكيف يعقل استبعاد العرق في تحديد الهوية إذا كانت له مثل هذه الأهمية والتأثير في السياسة والتاريخ الذي تصنعه تلك السياسة؟

لأن النقاء العرقي الكامل، أي الذي يمتد إلى عشرات الأجيال، لا وجود له بشكل مؤكد كما سبقت الإشارة. وحتى على فرض أنه موجود، فلا يمكن التحقق منه علميا وموضوعيا. فمن يستطيع أن يثبت بالمغرب أنه عربي أو أمازيغي مائة في المائة من الناحية العرقية؟ وإذا تزوج أمازيغي عربية، فماذا ستكون هوية أولادهما؟ هل ستكون أمازيغية أم عربية؟ لحل هذا الإشكال الذي يطرحه التصور العرقي للهوية، يقول أصحاب هذا التصور بأن هوية الأولاد الذين ينجبهم مثل هذا الزواج "المختلط" ستكون "متعددة"، أي أمازيغية وعربية.

وهذا هو المأزق الذي يؤدي إليه المفهوم العرقي للهوية: فالعرق، بما أنه متعدد بسبب الاختلاط الناتج عن التزاوج والتصاهر، فإن ما ينتج عنه من "هويات" سيكون متعددا بتعدد الأعراق التي شكلت هذه "الهويات" تاريخيا. وهذا الفهم العرقي التعددي للهوية يلغي في الحقيقة مفهوم الهوية نفسه، لأن عدد هذه "الهويات"، ذات الأصل العرقي، سيصبح مماثلا لعدد العائلات والعشائر والقبائل والبطون التي ستقدر بالمئات، بل بالآلاف، وهو ما ينفي وجود هوية واحدة وقارة للشعب المعني. فضلا على أن الدولة، كما سبقت الإشارة، يجب منطقيا أن تعكس في هويتها هذا "التعدد" الهوياتي لتكون دولة أمازيغية عربية يهودية أندلسية صحراوية زنجية فاسية ريفية سوسية فينقية رومانية بونيقية وندالية إفريقية...، وكذلك فرنسية إسبانية ألمانية سويدية أميريكية كندية إيطالية... إلخ، لأن هناك مغاربة تزوجوا أجنبيات من هذه البلدان وأصبحت هوية أولادهم، حسب هذا المنطق العرقي التعددي، تحمل في جزء منها هوية هذه البلدان. هكذا نلغي الهوية عندما نريد ردها إلى العرق، الذي هو بطبيعته متنوع ومتغير ومتعدد الأصول بسبب اختلاط الأنساب الذي يفرضه التزاوج والهجرة والتنقل عبر الحدود.

إذن، إذا لم يكن هناك نقاء عرقي صافٍ، فعلى أي أساس نقول بأن هوية المغرب والمغاربة هوية أمازيغية؟ على أساس أن أرض المغرب كانت دائما، ولا تزال، أرضا أمازيغية. فكل من ينتمي إلى هذه الأرض الأمازيغية، بغض النظر عن أصوله العرقية، فهو إذن أمازيغي الهوية، كما هو الحال بالنسبة لكل بلدان المعمور حيث تتحدد هوية شعوبها بانتمائهم الترابي ــ

وليس العرقي ـ إلى تلك البلدان. ولنا أمثلة ـ كما سبق الاستشهاد بذلك ـ من الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي ذي الأصول العرقية الهنغارية كما هو معروف، لكن الفرنسيين انتخبوه رئيسا عليهم في 2007 لأنه أصبح فرنسي الهوية مثلهم بحكم انتمائه الترابي إلى الأرض الفرنسية، والذي (الانتماء) لا علاقة له بانتمائه العرقي الهنغاري. ونفس الشيء فيما يخص رئيس الولايات المتحدة "باراك أوباما"، ذا الأصول العرقية الكينية، والتي لا علاقة لها بانتمائه الترابي لأرض أميركيا، المحدد لهويته الأمريكية التي على أساسها انتخبه الشعب الأمريكي في 2008، وأعاد انتخابه في 2012 رئيسا له بعد أن أصبح أمريكي الهوية.

التنوع والتعدد في اللغة والثقافة، وليس في الهوية التي هي واحدة:

وتبيان أن المغرب ذو هوية أمازيغية واحدة، لا ينفي وجود تعدد لغوي وثقافي وعرقي وحتى ديني، كما في كل بلدان العالم. ففي فرنسا مثلا، هناك تعدد لغوي يتمثل في تدريس عدد من اللغات الأجنبية بما فيها اللغة العربية والأمازيغية، بالإضافة إلى استعمال مجموعة من اللغات، من غير الفرنسية، من طرف الجاليات المهاجرة المقيمة بفرنسا، كما أن هناك تعددا ثقافيا يميز الحقل الثقافي بفرنسا المنفتحة على كل ثقافات العالم بما فيها الثقافة العربية. وهناك أيضا تنوع عرقي تجسّده الأصول الإثنية المختلفة للشعب الفرنسي. لكن كل هذا التعدد والتنوع على مستوى اللغة والثقافة والعرق والدين، لا يمس وحدة هوية فرنسا، النابعة من الأرض الفرنسية، والتي هي دائما هوية واحدة لا تعدد فيها ولا تنوع. بل إن التنوع اللغوي والثقافي والعرقي والديني بفرنسا، هو في خدمة وحدة الهوية الفرنسية، التابعة للأرض الفرنسية، والتي تغتني بهذا التنوع دون أن تفقد شيئا من وحدتها. وهذا ما نجده في كل البلدان التي تعرف تنوعا لغويا وثقافيا وعرقيا ودينيا لكن في إطار هوية واحدة، مستمدة من هوية الأرض. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه وضع التنوع اللغوي والثقافي والعرقي بالمغرب: أن يكون في خدمة الهوية الأمازيغية الواحدة للمغرب. نعم إذن للتعدد اللغوي والعرقي بالمغرب، نعم للتنوع الثقافي والديني، ولكن كل ذلك في إطار وحدة الهوية الأمازيغية الواحدة للمغرب، المستمدة من هوية الأرض الأمازيغية لهذا البلد.

الهوية والجنسية:

قد يبدو للوهلة الأولى أن الهوية هي الجنسية، وأنهما اسمان لمسمى واحد ما دام أن الذي ينتمي هوياتيا إلى دولة ما فهو يحمل في نفس الوقت جنسية هذه الدولة. لكن عندما نحلل مفهوم الجنسية، سنلاحظ أنه يختلف كثيرا عن مفهوم الهوية، وأنهما لا يتطابقان إلا نادرا واستثناء.

فالجنسية هي رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها كمواطن. أما الهوية فهي رابطة "ترابية" بين الفرد والأرض التي ينتمي إليها كموطن دائم له. ولهذا،

فحتى عندما يكون هناك "تطابق"، في الحالات النادرة، بين الهوية والجنسية، يبقى أن الشخص قد يكتسب ـ في الحالة التي يسمح فيها قانون بلده الأصلي بذلك كما في المغرب ـ بجانب جنسيته الأصلية التي قد لا تختلف في هذه الحالة عن الهوية، جنسية أخرى يسري عليها قانون الدولة المانحة لتلك الجنسية عندما يكون موجودا ببلدها، مثله في ذلك مثل كل مواطني هذا البلد. أما الهوية فهي لا تُكتسب لأنها واحدة كما سبق أن رأينا. فلا يمكن للشخص أن تكون له هويتان مثلما يمكن أن تكون له جنسيتان. وهذا ما يفسر أن الكثير من المغاربيين الحاصلين على الجنسية الفرنسية مثلا، هم ضحايا سلوكات عنصرية لأن هويتهم ليست فرنسية رغم أن جنسيتهم فرنسية. أحفادهم فقط من الجيل الرابع أو الخامس، أو أكثر، يمكن أن يكونوا ذوي هوية فرنسية.

ومن جهة أخرى ـ وهذا هو الفرق الأهم بين الجنسية والهوية ـ إن الهوية قد تتسع لتشمل أكثر من جنسية واحدة، كما قد تضيق لتندرج أكثر من هوية واحدة تحت نفس الجنسية. فالهوية العربية مثلا تضم جنسيات متعددة مثل السعودية واليمنية والإماراتية والكويتية والقطرية والأردنية...، والهوية الأمازيغية تضم كذلك الجنسية المغربية والجزائرية والليبية...، والهوية الجرمانية تضم أيضا الجنسية الألمانية والجنسية النمساوية... إلخ. كما نجد العكس كذلك في حالة الجنسية الإسبانية التي تندرج ضمنها الهوية الفشتالية والكطلانية والباسكية والكاليسية، وفي حالة الجنسية العراقية التي تشمل الهوية العربية والهوية الكردية، وفي حالة الجنسية البلجيكية التي تضم كذلك الهوية الفلامانية والهوية الفالونية... إلخ. فالفرق في هذه الحالات والأمثلة بين الجنسية والهوية واضح: فأن يكون الشخص سعوديا في جنسيته فهو بالضرورة عربي في هويته، لكن أن يكون عربيا في هويته فلا يعني ذلك أنه سعودي في جنسيته، بل قد يكون يمنيا أو كويتيا أو قطريا أو أردنيا... إلخ. كما أن المغربي الجنسية هو بالضروري أمازيغي الهوية، لكن أمازيغي الهوية ليس بالضرورة مغربي الجنسية، فقد يكون جزائريا أو ليبيا أو حتى مصريا. فالهوية، لأسباب تطور تاريخي، ولأنها مرتبطة بالأرض ونابعة منها كما شرحنا، قد تنقسم إلى كيانات سياسية مستقلة بجنسيات قُطْرية ووطنية مختلفة، لكن مع بقاء هوية هذه الكيانات واحدة (موطن أصلي واحد ولغة واحدة). كما أن هويات متعددة، بحدودها الترابية واللسنية، قد تشكل كيانا سياسيا واحدا بجنسية قُطْرية وطنية واحدة، كحالة إسبانيا أو العراق أو بلجيكا أو سويسرا مثلا.

الهوية بين الانتماء الأمازيغي والانتماء المغربي:

هناك من يقول، كما نسمع ونقرأ ذلك دائما، ولتجاوز كل المشاكل والحساسيات والصراعات التي يخلقها ربط المغرب بالانتماء الأمازيغي أو العربي: "يجب أن نكون لا أمازيغيين ولا عربا، بل فقط مغاربة في هويتنا، وانتهى الأمر".

رغم أن الانتماء إلى المغرب لا يعني الانتماء الهوياتي كما سبق أن شرحنا بخصوص التمييز بين الجنسية والهوية، إلا أنه من الممكن أن نقبل هذه "التخريجة" لو أن المغرب أصبح، لأسباب تطور تاريخي، ذا هوية واحدة تتطابق وتجتمع فيها الهوية الأمازيغية (هوية الانتماء إلى أرض شمال إفريقيا) والجنسية القُطرية الوطنية، مثل حالة إيران التي تحمل هذا الاسم كدلالة على جنسيتها القُطرية الوطنية، والذي يحيل كذلك، دون لبس أو تأويل، على الهوية الفارسية للدولة الإيرانية، والتي هي هوية أرض بلاد فارس كما هو معروف. فلو أن المغرب هو حقا ذو هوية "مغربية" مستقلة وقائمة بذاتها، وليس مجرد انتماء إلى جنسية قُطرية (قُطر المغرب) تنتمي بدررها هوياتيا إلى العروبة، لما كان عضوا ــ أو لانسحب منها ــ بجامعة الدول العربية التي هي تجمّع يضم جنسيات مختلفة لكن شريطة انتمائها إلى الهوية العربية بمفهومها العرقي المفترض؛ ولما كانت الدولة المغربية تتصرف كدولة عربية وتعتبر نفسها جزءا من الوطن "العربي" تنتمي إلى مجموعة الدول العربية، ولما كانت الديبلوماسية المغربية تشتغل كممثلة لدولة عربية وليس لدولة مغربية بهوية غير عربية؛ ولما كان المسؤولون يرددون، في كل تصريحاتهم وخطبهم، اللازمة المحفوظة التي تؤكد أن المغرب دولة عربية؛ ولما كان الإعلام يكتب بأن هشام الكروج هو أول عدّاء عربي... بدل أول عدّاء مغربي أو إفريقي، ونوال المتوكل هي أول رياضية عربية...، بدل أول رياضية مغربية أو إفريقية، والمغرب هو أول بلد عربي في إنتاج الفوسفاط...، بدل أول بلد إفريقي...؛ ولما كنا نسمع، عند ذكر الراحل الحسن الثاني، العبارة المكرورة: "فقيد العروبة والإسلام" بدل فقيد المغرب والإسلام لو كان المغرب حقا ذا هوية مغربية وليس عربية؛ ولما جاء في الخطاب الملكي، الذي ألقاه الأمير مولاي رشيد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 28 شتنبر 2012 بمناسبة انعقاد دورتها 67، وهو يتحدث عن الوضع بسوريا، أن المغرب هو "العضو العربي الوحيد"... [استمع إلى نص الخطاب على رابط "هسبريس": http://hespress.com/videos/63473.html (اطلع عيه يوم 01 ــ 02 ــ 2013)].

فأين هو التميز الهوياتي (لنتذكر أن الهوية تميز) للمغرب عندما تكون هويته مستمدة من العروبة؟ إذن هذا الكلام ــ الاكتفاء بالانتماء إلى المغرب وليس إلى الأمازيغية ولا العروبة ــ لا يرمي إلى الاعتراف بالمغرب كهوية قائمة بذاتها مستقلة عن الهوية العربية، بل يهدف إلى محاصرة الأمازيغية ومنع مطالبها الهوياتية ليبقى الانتماء الهوياتي العربي للمغرب هو وحده السائد والمشروع.

نلاحظ، في حالة التطابق بين الهوية والجنسية بالنسبة للدول التي تحمل اسما واحدا هو اسمها القُطري والهوياتي في نفس الوقت، مثل اليابان والصين وفرنسا والهند، أن هذا الاسم يدل دائما على الأرض واللغة (المكونان الأساسيان للهوية كما سبق بيان ذلك)، والشعب الذي يتكلم هذه اللغة ويسكن هذه الأرض. فأسماء اليابان والصين والهند وفرنسا مثلا تعني

أسماء لأرض هذه البلدان، وأسماء للغات هذه البلدان ولشعوبها في نفس الوقت كما سبق أن شرحنا ذلك سابقا.

أما لفظ "المغرب" فلا يدل على الهوية الأمازيغية لأرض تامازغا لشمال إفريقيا، ولا على اللغة الأمازيغية، ولا على الشعب الأمازيغي الذي يسكن هذه الأرض ويتحدث هذه اللغة. "المغرب" إذن تسمية أجنبية عن هوية الأرض وشعبها ولغتها، لأنها من وضع أجانب غرباء عن هذا الأرض ولغتها وشعبها. وبالتالي فلا معنى لكلمة "مغرب" إلا لدى هؤلاء الأجانب، التي تعني في لغتهم "جهة غروب الشمس" بالنسبة لموقعهم الجغرافي بجهة المشرق، والتي كانوا يقصدون بها، ليس المغرب الحالي بدلالته القُطرية، بل كل شمال إفريقيا حيث تغرب الشمس بالنسبة لهم من موقعهم في المشرق.

أما الاسم الذي كان يعرف به المغرب كقُطْر وكدولة، قبل عهد الحماية الفرنسية، فهو اسم "مراكش" الذي هو اسم أمازيغي، يقال إنه مركب يعني "أرض الله". ولأنه اسم أمازيغي فهو يتضمن دلالة هوياتية تدل على لغة السكان لأنه لفظ أمازيغي، وعلى أرضهم حيث يشير الجزء الأول من الاسم المركب، "أمور"، إلى الأرض، عكس كلمة "مغرب" التي لا تدل لا على أرض شمال إفريقيا الأمازيغية، ولا على لغتها الأمازيغية، ولا على سكانها الأمازيغيين. مما ينفي عن هذه الكلمة ـ المغرب ـ أي ارتباط بهوية الأرض الأمازيغية للمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الاسم الأجنبي للمغرب في اللغات الأوربية { Maroc (français), Marokas (lituanien) Marocco (italien), Marrocos (portugais), Morocco (anglais), Marokko (allemand), Marruecos (espagnol), Mapokko (russe), Maroko (estonien)}، والذي هو مجرد تكييف للفظ "مراكش" مع النطق المحلي لهذه اللغات، لا زال يحتفظ دائما بالعناصر اللغوية الأمازيغية ذات الدلالة الهوياتية الأمازيغية كما شرحنا ذلك أعلاه. كل هذا يعني أن اسم "المغرب" ليس هو اسمه الهوياتي وإلا لكان حاضرا في الاستعمالات الأجنبية بعد تكييفها مع النطق الأجنبي لتلك الاستعمالات.

فكيف ومتى ولماذا أصبح قُطْر "مراكش" يحمل اسم المغرب؟

إن فرنسا هي التي ألغت التسمية الأصلية، مراكش، التي كان يعرف بها المغرب، وفرضت هذا الاسم العربي الأخير كجزء من التعريب السياسي الذي شرعت فيه منذ احتلالها للمغرب في 1912. فحتى يكون المغرب دولة عربية ينبغي أن يكون اسمه عربيا. في الحقيقة لقد خلقت فرنسا الدولة العربية الجديدة في المغرب بكل عناصرها "العربية"، بدءا من اسم المغرب، ونقل عاصمته من فاس التي كانت عاصمة لدولة مراكش، إلى الرباط التي أصبحت عاصمة لدولة المغرب العربية، ثم خلق منصب ملك على رأس الدولة بوظائف وسلطات سياسية جديدة موسعة، بعد أن كانت دولة مراكش الأمازيغية يحكمها سلطان بوظائف وسلطات غير التي

أصبح يتوفر عليها الملك في دولة فرنسا العربية. وأخيرا، وحتى تكتمل الدولة العربية الجديدة التي أسستها فرنسا بالمغرب، خلقت لهذه الدولة العربية الجديدة علما وطنيا بنجمة خماسية بعد أن كان العلم الوطني لدولة مراكش الأمازيغية يحمل نجمة سداسية، ووضعت لها نشيدها الوطني الذي اختاره لها "ليوطي" في شكل معزوفة عسكرية، لم توضع لها الكلمات الشعرية التي تصاحبها إلا في 1970. واضح أن كل هذه التغييرات التي أدخلتها فرنسا على دولة مراكش الأمازيغية، كانت ترمي إلى استبدال هذه الدولة الأمازيغية بدولة المغرب العربية الجديدة ذات الأصل الفرنسي.

النتيجة أن استعادة الهوية الأمازيغية للدولة بالمغرب، لا بد أن يشمل كذلك استعادة الاسم الأمازيغي للمغرب حتى يكون منسجما مع الهوية الأمازيغية لأرض المغرب. وذلك:

ـ إما بتسمية المغرب "تامازغا" حتى يكون الاسم يدل على هوية الأرض واللغة والشعب والدولة: الأرض الأمازيغية واللغة الأمازيغية والشعب الأمازيغي للدولة الأمازيغية. وفي هذه الحالة سيكون المغرب هو "تامازغا الغربية" تمييزا له عن بلدان "تامازغا" الأخرى كالجزائر وتونس وليبيا.

ـ وإما بالاحتفاظ باسم "المغرب" شريطة أن يصبح، بعد تدخل للإرادة السياسية للدولة التي تكون أمازيغية في هويتها تبعا للأرض الأمازيغية التي تسود عليها هذه الدولة، مطابقا في دلالته القُطْرية الوطنية لمضمونه الهوياتي الأمازيغي الذي سيعني الأرض الأمازيغية للمغرب، مثلما نجد ذلك في حالة "إيران" كاسم قُطري يحيل على الاسم الهوياتي الذي هو "فارس"، كما سبقت الإشارة.

ـ كما يمكن كذلك استرداد التسمية الأصلية "مراكش"، فتسمى دولة المغرب بدولة مراكش، التي تعني، على مستوى الانتماء، الدولةَ التي تستمد هويتها من موطنها بشمال إفريقيا. فالغاية ليست إذن أن تحمل الدولة بالمغرب صفة "أمازيغية"، بل الغاية هي أن يدل اسمها على هويتها الترابية، والتي هي هوية أمازيغية إفريقية وليست عربية أسيوية.

الهوية والدين:

لقد حصرنا مكونات الهوية في الأرض واللغة، مع استبعاد للدين من ضمن هذه المكونات. أعرف أن القول بأن الدين ليس من مكونات هوية الشعوب والدول قد يثير استغراب ورفض الكثيرين، وخصوصا عندما يكون هذا الدين هو الإسلام الذي يمارسه قرابة مليار ونصف مليار مسلم في العالم، والذي هو دين ذو بعد كوني موجه إلى كل العالمين. فكيف لدين عالمي أن لا يكون جزءا من هوية الشعب المغربي الذي يؤمن بهذا الدين ويمارسه؟

ما علينا للإجابة عن هذا السؤال إلا الرجوع إلى تعريفنا للهوية: مجموع الخصائص الملازمة لشعب ما ينفرد بها وحده، والتي بها يختلف ويتميز عن باقي الشعوب الأخرى. فهل

الإسلام خاصية ينفرد بها المغاربة دون سواهم؟ هل الإسلام هو ما يميز المغاربة عن غيرهم من الشعوب الأخرى؟ هل الإسلام ملازم للمغاربة، منذ أن كانوا وحيثما كانوا، كالموطن واللغة؟ طبعا لا، لأن الإسلام خاصية يشترك فيها مع المغاربة عشرات الشعوب الأخرى (أزيد من مليار مسلم). فالإسلام، إذن، ليس هوية لأي شعب من الشعوب المسلمة، بما فيهم الشعب العربي: الإسلام ليس خاصا بالشعب العربي ولا الشعب الأمازيغي ولا بأي شعب آخر. فالشعب العربي مثلا كان موجودا بهويته العربية، بركنيها الترابي واللغوي، قبل أن يظهر الإسلام، كما أننا نجد ضمن العرب مسلمين وغير مسلمين. فالإسلام، كعقيدة، مستقل إذن عن الهوية، لأن الدين ليس من الثوابت والشروط الملازمة لهوية شعب ما، والتي ينفرد بها عن الشعوب الأخرى، وإنما هو من المتغيرات التي تنضاف إلى الهوية، والقابلة للتحول والتغير حسب الظروف والعصور والتاريخ، كما يشهد على ذلك تاريخ الأمم والشعوب في علاقتها بالدين، بما في ذلك العرب والأمازيغ. بل إن اعتبار الإسلام هوية للمغرب قد ينتج عنه تناقض مربك: فسيترتب عن ذلك أن إيران، أو أية دولة إسلامية أخرى، إما أنها ليست مسلمة لأن الإسلام خصوصية مغربية، أو أنها جزء من المغرب لأنها تشترك معه في هذه الخصوصية. وهذا غير معقول طبعا. نعم يمكن للإسلام، مثلما هو دين للدولة ولشعبها، أن يكون مرجعية لهما يستمدان منه القوانين والتشريعات، لكن دون أن يعني ذلك أنه يشكل هويتهما.

فالذين يعتبرون الإسلام هوية الإنسان المسلم، إما أنهم لا يفهمون معنى "الهوية" ـ وهذا هو الغالب ـ أو لا يعون حقيقة الإسلام كدين كوني. فالقول بأن الإسلام هوية يتعارض مع اعتباره دينا كونيا، ويجعله دينا "محليا" مرتبطا بهذه الهوية المحلية أو تلك، مثل الديانة اليهودية. أجل، الديانة اليهودية هي فعلا مكون ثابت وجوهري يدخل في تشكيل الهوية اليهودية: فالدين اليهودي، منذ ظهوره إلى اليوم، هو دين خاص باليهود وملازم لهم ويتميزون به عن الشعوب الأخرى، وليس من مبادئ هذا الدين العمل على نشره بين الشعوب الأخرى ذات الهويات المختلفة. فهو إذن جزء جوهري في الهوية اليهودية. ولأنه دين "هوياتي" فهو دين "محلي" وخاص، وليس دينا كونيا وعاما يتوجه إلى كل البشر باختلاف انتماءاتهم وهوياتهم، كما هو شأن الدين الإسلامي.

الدولة والهوية:

إذا كنا قد أفردنا هذه الفقرة خصيصا للعلاقة بين الدولة والهوية، رغم إشاراتنا المتعددة لهذه العلاقة، فليس ذلك من باب التكرار العقيم والممل، بل بسبب أهمية هذه العلاقة وما يلفّها من لبس كبير لدى الحركة الأمازيغية، وهو ما نتوخى، في هذه الفقرة، رفعه وتبديده بتحديد وتوضيح طبيعة العلاقة بين الدولة والهوية.

إذا كانت الأرض، كما سبق بيان ذلك، هي التي تحدد هوية الشعب الذي يعيش فيها وينتمي إليها، وإذا كانت هذه الأرض، كما هو معروف، ركنا ماديا لوجود الدولة التي تحكم هذا الشعب، فالنتيجة أن هوية هذه الدولة تابعة لهوية هذه الأرض ونابعة منها، عاكسة لها وناطقة باسمها. وبالتالي فلا يمكن تصور هوية الدولة مختلفةً عن هوية الأرض التي تنتمي إليها وتسود عليها هذه الدولة إلا في حالة الاستعمار، حيث تكون الدولة المستعمِرة (بكسر الميم) أجنبية عن الأرض التي تحتلها وتستعمرها.

وبما أنه لا توجد دولة بلا أرض تسود عليها وتنتمي إليها، فإن الأرض والهوية والدولة مفاهيم تشكّل، في ما يخص هوية الشعوب، وحدةً لا يمكن الفصل بين عناصرها الثلاثة لأنها، كلها، تعبير عن مفهوم الأرض التي تمنح هويتها لكل من الشعب والدولة التي تمثّل ذلك الشعب في تلك الأرض. ولهذا فإن موضوع الهوية الأمازيغية هنا، في إطار القضية الأمازيغية، وكما سبق التأكيد على ذلك، لا علاقة له بهوية الأفراد بالمفهوم السيكولوجي والفلسفي، ولا بهوية الجماعات بمفهوم الانتماء العرقي، ولا بهوية المنطقة بمفهوم الوحدة الترابية للجهة... وإنما يتعلق الأمر بهوية الدولة التي تضم كل الأفراد وكل الجماعات وكل المناطق المنضوية كلها ـ الأفراد والجماعات والمناطق ـ تحت سيادتها السياسية والهوياتية. وهو ما يعني أن كل من يخضع لسلطة هذه الدولة فهو تابع بالضرورة لهويتها التي تستمدها من الأرض التي هي موطن للجميع (الأفراد والجماعات والمناطق)، باستثناء حالات تعدد الهويات ـ وليس التعدد في الهوية الواحدة الذي لا وجود له ـ ذات الحدود الترابية واللسنية الواضحة والمتمايزة داخل الدولة الواحدة، كما سبق أن رأينا ذلك وشرحناه. إذن مفهوم الهوية، ولأنه مرتبط بالأرض ومستمد منها وتعبير عن الانتماء إليها، فهو لا ينفصل عن مفهوم الدولة التي لا وجود لها إلا بوجود أرض تنتمي إليها وتمارس عليها سيادتها باسم هذا الانتماء. فهوية الدولة إذن، هي العنوان الكبير المعبر عن هوية الأرض والوطن والشعب، والمرآة العاكسة لهذه الهوية. ولهذا نجد أن اسم الدولة، في غالبية الأحوال العادية، هو نفسه اسم الأرض التي تنتمي إليها هذه الدولة، والتي (الأرض) تعطي هذه الأخيرة هويتها التي هي بالتبعية هوية شعبها، مثل: الصين، الهند، فرنسا، اليابان، فيتنام، تركيا، أندونيسا، الدانمارك... إلخ.

فموضوع الهوية، كما في حالة القضية الأمازيغية، لا يحيل إذن على أي مضمون سيكولوجي أو عرقي، بل هو ذو مضمون ترابي سياسي لارتباطه بالدولة التي تمارس سيادتها السياسية على أرضها باسم الانتماء إلى هذه الأرض، إلا في حالة الاستعمار كما سبقت الإشارة. ويترتب عن هذا الترابط بين الأرض والهوية والدولة فلا معنى إذن للمطالبة باستعادة الهوية الأمازيغية خارج المطالبة باستعادة السيادة الأمازيغية على الأرض الأمازيغية للمغرب، متمثّلة (السيادة) في دولة أمازيغية. ونذكّر، بالنسبة للذين لم يتتبعوا

كتاباتنا ومناقشاتنا حول مفهوم الهوية، أن الدولة الأمازيغية المعنية هنا، كما هو الشأن لدى جميع دول العالم، لا علاقة لها بأي محتوى عرقي وإثني، بل هي ذات مضمون ترابي يحيل على الأرض التي تنتمي إليها هذه الدولة، وتمارس عليها سيادتها باسم هذا الانتماء الترابي وليس العرقي.

بناء على هذا المفهوم السياسي للهوية، المرتبط مباشرة بمفهوم الدولة، ندرك الطريق الخطأ الذي سارت فيه الحركة الأمازيغية منذ نشأتها، عندما ظلت دائما تطالب برد الاعتبار إلى الهوية الأمازيغية كلغة وكثقافة وكتاريخ وكاعتراف بالأمازيغيين وكعناية خاصة بـ"المناطق" الأمازيغية...، لكن مع سكوتها عن المطالبة بدولة أمازيغية تكون هي الترجمة التامة لاستعادة الهوية الأمازيغية كاملة، ما دام أن المغرب أرض أمازيغية ينبغي، تبعا لذلك، أن تكون الدولة التي تسود على هذه الأرض أمازيغية، تتطابق (لنتذكر أن الهوية تعني المطابقة) هويتها مع هوية أرضها الأمازيغية التي تمارس عليها سيادتها باسم الانتماء إليها. ولهذا فإن إعادة تمزيغ السلطة السياسية بالمغرب، أي تمزيغ الحكم والدولة، هوياتيا وليس عرقيا، هو تصحيح لوضع شاذ، ومصالحة بين الأرض والسلطة، بين الشعب والدولة، حتى تكون تلك الدولة منتمية إلى ذلك الشعب، وذلك الشعب منتميا إلى تلك الدولة لاشتراكهما في نفس الهوية التي هي الهوية الأمازيغية للأرض الأمازيغية للمغرب.

وغياب مطلب الدولة الأمازيغية، بمفهومها الترابي دائما، لدى الحركة الأمازيغية، يجعل كل مطالبها الأخرى ذات مضمون عرقي صراعي (أمازيغي/عربي، مناطق أمازيغية/مناطق عربية، لغة أمازيغية/لغة عربية، شعب أصلي/شعب وافد...) غير مفيد على مستوى الدفاع عن الهوية الأمازيغية كهوية للأرض الأمازيغية ولكل من ينتمي إلى هذه الأرض، بغض النظر عن أصوله العرقية والإثنية. هذا الموقف، للحركة الأمازيغية من مسألة الهوية، ناتج عن تبنيها للمفهوم العروبي للهوية، والذي لم تستطع هذه الحركة التخلص منه بعدُ، والذي هو مفهوم عرقي يربط الهوية بالنسب والأصل والدم. وهذا التوجه "العرقي" للحركة الأمازيغية، في فهمها للهوية الأمازيغية والدفاع عنها، هو ما يريده خصوم الأمازيغية، لأن ذلك يوفر لهم "الدليل" للقول بأن هذه الحركة حركة عنصرية تريد تقسيم المغرب إلى عرب وأمازيغ على أسس عرقية وإثنية.

ولتصحيح هذا الطريق الخطأ الذي لا تزال الحركة الأمازيغية سائرة فيه، ينبغي الانتقال من المطالب التي تقوم على التقابل بين "الأمازيغي" و"العربي" داخل المغرب، إلى المطالبة بالدولة الأمازيغية ذات الهوية الأمازيغية المستمدة من الأرض الأمازيغية للمغرب، والتي يسكنها شعب بهوية أمازيغية تبعا لأرضه الأمازيغية بغض النظر عن الأصول العرقية لمكونات هذا الشعب، والتي هي أصلا مختلفة ومتنوعة فيها ما هو عربي ويهودي وفينيقي وروماني وأندلسي... بجانب ما هو أمازيغي.

الهوية في الدستور الجديد:

كان المنتظر من الدستور الجديد (دستور فاتح يوليوز 2011) تصحيح الوضع الهوياتي الشاذ للمغرب، المتجلي في عدم التطابق بين الهوية الأمازيغية لأرض المغرب، وبين الهوية العربية للدولة التي تسود على هذه الأرض. لكنه بدل ذلك، رسّم وكرّس التصور العامّي للهوية عندما اعتبرها متعددة ذات مكونات وروافد متنوعة، كما شدد على «تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية...»، تأكيدا على الانتماء العربي للمغرب.

ولهذا نلاحظ أن هذا الدستور الجديد تراجع حتى عن الخطاب الملكي التوجيهي لـ 9 مارس 2011، الذي تحدث عن الأمازيغية كـ"صلب" «للطابع التعددي للهوية المغربية». ففي الوقت الذي كان منتظرا أن يحسم الدستور الجديد مسألة الهوية بالمغرب بناء على ما جاء في هذا الخطاب، فيجعل من الأمازيغية الثابت "الصلب" الذي تتآلف حوله عناصر التنوع المشكلة للطابع التعددي للهوية المغربية، فإذا به يكرّر، بصدد الهوية، نفس التصورات العرقية العامية والمتجاوزة، المنتشرة بالمغرب حول الهوية، مستعملا مفاهيمها الخاطئة، مثل "المكونات" و"الروافد"، التي تعتبر الأمازيغية مجرد واحد من هذه المكونات المتعددة.

وهكذا نقرأ في التصدير: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية». إنه فهم ميكانيكي وفضفاض للهوية، يتصورها، كما سبق أن شرحنا، كإضافات عددية توضع جنبا إلى جنب، وبشكل اعتباطي ولا منطقي.

فلماذا توقفت هذه المكونات عند ما هو عربي وأمازيغي وصحراوي، ولم تشمل ما هو فاسي وريفي وجبْلي ومراكشي وفيكيكي ويزناسني وسوسي... ما دام أن المعيار العرقي أو الجهوي، الذي على أساسه اختيرت المكونات الثلاثة الأولى، حاضر كذلك في هذه المكونات الأخرى؟ ثم ما هو المعيار الذي على أساسه اعتبر العنصر العربي "مكوّنا" والعنصر العبري مجرد "رافد"؟ فالخصائص المميزة للعنصر الأول، كوافد ذي مصدر خارجي، متوفرة في العنصر الثاني القادم هو أيضا من خارج المغرب. فكلا العنصرين، العربي والعبري، يشتركان في كونهما غير أصليين ولو أن الثاني أسبق وأقدم من الأول. النتيجة أنه إذا كان العنصر العربي أحد "مكوّنات" الهوية المغربية، فإن العنصر العبري سيكون بالضرورة هو كذلك أحد هذه "المكونات". وبالمقابل، إذا كان العنصر العبري مجرد "رافد" كما جاء في التصدير، فمن المنطقي أن يكون العنصر العربي هو كذلك مجرد"رافد"، لأن كلا العنصرين تجمعهما خاصية مشتركة وهي أنهما دخيلان ووافدان. فلماذا إذن هذا التمييز بين العنصرين، على مستوى

وزنهما الهوياتي، دون أن يكون لذلك أي مبرر منطقي ولا واقعي ولا تاريخي؟ إنه تمييز يقوم على الاعتباطية والمزاجية، ويستند إلى الأحكام المسبقة والتصورات العامية الخاطئة كما سبقت الإشارة.

ولماذا اقتصرت "الروافد" على ما هو إفريقي وأندلسي وعبري ومتوسطي ولم تتضمن كذلك ما هو فينيقي وروماني ووندالي وإسباني وأوروبي... ما دام أن نفس المعيار الحاضر في "الروافد" الأولى متوفر كذلك في الثانية؟ فليس هناك إذن أي مبرر منطقي ولا واقعي يحصر "المكونات" و"الروافد" في هذا العدد بالضبط أو عدد آخر بالضبط، ولا في هذه العناصر من "المكونات" و"الروافد" دون عناصر أخرى. مما يبيّن أن التصنيف اعتباطي ومزاجي لا غير، كما قلت، ككل التصورات العامّية غير العلمية. مع أن الأمر يتعلق بدستور يحرره فقهاء القانون، مما يستوجب أن تكون ألفاظه دقيقه ومفاهيمه محددة ومصطلحاته علمية ومضبوطة.

ثم كيف يصح الحديث عن "روافد" إفريقية لهوية المغرب مع أن هذا المغرب جزء من هذه القارة الإفريقية نفسها؟ فاستعمال عبارة "روافد إفريقية" سيكون سليما وملائما لو أن المغرب ينتمي إلى قارة أخرى خارج إفريقيا، التي جاءت منها "روافد" خارجية تغني هوية المغرب غير الإفريقية. ففي فرنسا مثلا، التي لا تنتمي إلى إفريقيا، يصح الحديث عن "روافد إفريقية" لأنها بالفعل روافد خارجية، وليس بالنسبة للمغرب الذي هو جزء من إفريقيا ومنتمٍ إليها. كما أنه لو كان هناك تحديد جغرافي وقُطري لهذه "الروافد الإفريقية"، كوصفها بالسينيغالية أو المالية أو النيجيرية، أو الطانزانية...، لكان الأمر، على مستوى الاستعمال السليم لمفهوم "الروافد"، مقبولا ومعقولا. فما دام أن المغرب جزء من إفريقيا، فإن القول بأن "روافد إفريقية" تغني هوية المغرب، كما جاء في الدستور، يساوي القولَ بأن "روافد مغربية" تغني الهوية المغربية. وهذا خُلْف، ودوران، وكلام متناقض ومتضارب، إذ كيف يمكن تصور عناصر مغربية داخلية كمجرد "روافد" خارجية في نفس الوقت؟

لكن عندما نتأمل، ومن وجهة نظر التحليل النفسي، هذا التعامل "الرافدي" و"الخارجي" مع إفريقيا التي نحن جزء منها، سنفهم أن عبارة "روافدها الإفريقية" هي بمثابة "زلة قلم" Lapsus calami تعبر لاشعوريا عن قناعة أن المغرب، بما أنه بلد "عربي"، فهو لا ينتمي إلى إفريقيا لأن البلدان العربية ليست جزءا من إفريقيا. فكل ما يمكن أن تعنيه هذه القارة الإفريقية بالنسبة للمغرب، هو نفس ما تعنيه للبلدان العربية، أي قارة "أجنبية" لا تجمعها مع هذه البلدان العربية ـ والمغرب واحد منها على هذا المستوى من الوعي الهوياتي الزائف ـ سوى "روافد" خارجية مصدرها إفريقيا البعيدة والأجنبية. فالإنكار اللاشعوري، الذي تعبر عنه "زلة القلم" في عبارة "روافدها الإفريقية"، للانتماء إلى إفريقيا، هو من أجل تأكيد الانتماء إلى البلدان العربية التي لا توجد بإفريقيا، بل بأسيا.

ولهذا نجد أن الدستور السابق، دستور 1992 المعدل في 1996، كان متقدما على الدستور الحالي (دستور 2011) في ما يخص العلاقة الهوياتية بإفريقيا، إذ نجد أن الأول ينص صراحة على ما يلي: «وبصفتها (يعني المملكة المغربية)، دولة إفريقية فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية». واضح أن هذا الدستور يعترف أن المغرب دولة إفريقية، وهو ما يعني أن انتماءه إفريقي، عكس الدستور الجديد الذي يجعل من إفريقيا "رافدا" فقط، أي شيئا أجنبيا وخارجيا.

وإذا كان الدستور الجديد قد حذف العبارة العنصرية "المغرب العربي" واستبدلها بـ"المغرب الكبير"، إلا أنه، وحتى لا يُفهم أن هذا المغرب لم يعد "عربيا"، سيستدرك الأمر في فقرة تالية لينص على «تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية». وهو ما يؤكد: أن المغرب ذو انتماء عربي، وأنه سيعمل على تعميق هذا الانتماء. وهذا يعني مزيدا من التعريب العرقي والهوياتي الذي يعزز ويقوّي الانتماء العربي للمغرب. مع أن ما كان يجب التنصيص على تعميقه ـ إذا كان لا بد من ذلك ـ من أواصر مع الأمة العربية، بناء على انتمائنا الأمازيغي الإفريقي الذي يميز المغرب ويعطيه هويته الخاصة، ليس أواصر الانتماء الذي يبقى أمازيغيا وإفريقيا، بل الأواصر التي تخص المستوى الثقافي والديني والاقتصادي والتجاري.

اللافت كذلك أن ترتيب المكونات الهوياتية المزعومة (العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية) مخالف للواقع التاريخي الذي يشهد ويثبت أن الأمازيغية هي الأسبق وهي الأصل. فلماذا هذا التزوير والتزييف؟

والملاحظ أيضا أن المكوّن "العربي ـ الإسلامي" استعمل كمصطلح واحد مركب من لفظين تجمع بينهما واصلة، دليلا أن اللفظين يشكلان مفهوما واحدا. وهذا الجمع بين ما هو عربي وما هو إسلامي بشكل يجعل منهما شيئا واحدا، هو كذلك من التصورات العامّية والشعبية الخاطئة المنتشرة حول العلاقة بين العروبة والإسلام. وكتابة ذلك في نص دستوري فيه نصب وتضليل لأنه قد يحمل على الاعتقاد أن الانتماء إلى العروبة يعني الانتماء إلى الإسلام. وهو ما يعني أن التمسك بالعروبة هو تمسك بالإسلام. وهذا خلط خطير غير مقبول، فيه احتيال وخداع عندما يجعل العروبة مرادفا للإسلام. مما يعطي لها، باعتبار أنها جزء من الإسلام، امتيازا على باقي "المكونات" الهوياتية الأخرى. والأخطر أكثر أنه يدفع إلى الاعتقاد أن هوية المغاربة لا يمكن أن تكون أمازيغية ـ إسلامية إذ لا بد من العنصر العربي، مقرونا بالإسلام، حتى "يحسن" و"يقبل" إسلامهم.

هكذا يكون الدستور الجديد قد تعامل مع موضوع الهوية تعاملا "سفسطائيا": فبقدر ما يثبت هذا الدستور الهوية المغربية كهوية غنية جدا بتعدد "مكوناتها" و"روافدها"، فهو ينفيها كانتماء يميّز المغرب والمغاربة عن غيرهم من الشعوب الأخرى، وهو التميز الهوياتي الذي يستمدونه من موطنهم الأمازيغي بشمال إفريقيا، كما هو الأمر بالنسبة لهويات كل

الشعوب والبلدان. فما تنفيه إذن الوثيقة الدستورية هو هذا الانتماء الأمازيغي الترابي للمغرب والمغاربة، واستبداله بخليط اعتباطي من الأعراق و"المكونات" و"الروافد" التي لا علاقة لها إطلاقا بمفهوم الهوية الذي يتحدد بالأرض أولا ثم باللغة ثانيا، كما عند كل شعوب المعمور.

فإذا كانت الهوية تعني التحديد (S'identifier, c'est se déterminer)، فإن الدستور الجديد جعل منها شيئا فضفاضا وغير محدد، وذلك عندما اعتبرها خليطا هجينا من المكونات والروافد.

بهذا الشكل "السفسطائي"، المختلط والملتبس، المضطرب والمتناقض، الذي قدمت به الهوية في الدستور الجديد، يريد هذا الأخير أن يبتزنا ويقول لنا: إما أن تكونوا عربا في هويتكم وانتمائكم، وإما فأنتم "لقطاء" لا هوية ولا انتماء لكم لأنكم عبرانيون وأندلسيون وأفارقة وصحراويون وعرب وأمازيغيون... فكل هذه "السفسطة"، وكل هذه التحايلات والالتواءات و"التخريجات" والتوازنات والحسابات، التي تحكمت في تحديد الموقف من الهوية في الدستور الجديد، هو من أجل أن لا يكون المغرب بلدا أمازيغيا. مع أنه كان بالإمكان التنصيص على أن المغرب بلد يستمد هويته وانتماءه من موطنه بشمال إفريقيا، وهو تعبير موضوعي وجغرافي محايد يعبّر عن الانتماء الترابي، بعيدا عن أي عرق أو أصل إثني.

ولهذا فإن الدستور الجديد، بدل أن ينهي المشكل الهوياتي بالمغرب، فهو يعمّقه لأنه يرسّمه دستوريا من خلال الصيغة "السفسطائية" والعامّية التي تناوله بها. وهكذا سيستمر هذا المشكل الهوياتي بالمغرب على مستويين اثنين: مستوى المطالبة بتفعيل الترسيم الدستوري للأمازيغية، ومستوى المطالبة باستعادة الهوية الأمازيغية ـ بالمفهوم الترابي ـ كاملة للمغرب وللدولة المغربية.

الحسنة الوحيدة للدستور الجديد، في ما يخص موضوع الهوية، هو أن هذا الأخير سيثبت لنشطاء الحركة الأمازيغية أن الترسيم الدستوري للغة الأمازيغية، الذي كان يعتبر هو الهدف الأسمى للنضال الأمازيغي، يبقى غير ذي جدوى ولا فعالية في غياب ترسيم للدولة الأمازيغية، الذي سيجعل الترسيم الأول مفيدا وفعالا. وهذا ما سيضطر الحركة الأمازيغية إلى الانتقال إلى مستوى ثانٍ من النضال المطلبي يتمثل، ليس في المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية، بل في ترسيم الدولة الأمازيغية للمغرب، وهو ما سيضع حدا نهائيا وحقيقيا للصراع الهوياتي بهذا البلد.

من أجل دولة أمازيغية الهوية بالمغرب

يعتبر المغرب اليوم بلدا عربيا تحكمه دولة عربية وبسلطة عربية. صار هذا الوضع "العربي" للمغرب أمرا واقعا لا يشك فيه ولا يعترض عليه أحد. كيف يشك المرء في "عروبة" المغرب وهو عضو بالجامعة العربية التي لا تقبل أن تنضم إليها إلا البلدان ذات الانتماء العربي؟ كيف يعترض أحد على "عروبة" المغرب وكل دول العالم، وهيئة الأمم المتحدة، تدرجه ضمن مجموعة الدول العربية وتتعامل معه على هذا الأساس، أي كدولة عربية؟

أصبحت إذن "عروبة" المغرب أمرا مسلما به تماما كعروبة اليمن أو الأردن أو قطر... وحتى عندما لم يعد ممكنا اليوم إنكار الأمازيغية كهوية أصلية للمغرب، يتم الالتفاف والتحايل على هذا المعطى باعتباره عنصر اختلاف وتنوع يثري ـ ولا يلغي ـ الهوية العربية الغنية بمكوناتها الثقافية والعرقية، ولكن دائما في إطار وحدة هذه "الهوية العربية" للمغرب، حيث يصبح الأمازيغيون مجرد أقلية إثنية "اختارت" الانصهار في الهوية العربية والانتماء إليها وتبني لغتها العربية.

هكذا يبقى المغرب بلدا عربيا وبهوية عربية وحكم عربي، ودون أن يطرح كلٌّ ذلك السؤالَ التالي: كيف أصبح المغرب بلدا عربيا؟

لماذا هذا السؤال؟

لأن الجميع، بمن فيهم المقتنعون "بعروبة" المعرب، يعرفون ويعترفون أن المغرب لم يكن بلدا عربيا في الأصل، بل كان بلدا أمازيغيا، بشعب أمازيغي ولغة أمازيغية وهوية أمازيغية وحكم أمازيغي. وهذا يعني أنه أصبح بلدا عربيا في مرحلة معينة من تاريخه ما دام أنه كان قبل ذلك بلدا أمازيغيا. إذن متى أصبح المغرب بلدا "عربيا"؟ وكيف تم ذلك؟

لننطلق، قصد التوضيح والتبسيط، من أمثلة ملموسة ومعروفة:

نعرف اليوم أن أرض الشام، مثل سورية والأردن ولبنان وجنوب العراق، هي بلدان عربية تحكمها دول عربية ذات هوية عربية. ونعرف كذلك أن الهويات الأصلية لهذه البلدان كانت، قبل الفتح الإسلامي، سريانية وآرامية وأشورية وكلدانية وفينيقية وكنعانية. ونعرف كذلك أن هذه البلدان فقدت هوياتها الأصلية هذه، وبصفة دائمة ونهائية، ومنذ أن غزاها العرب أثناء الفتوحات الإسلامية، لتصبح بلادا عربية وبهوية عربية واحدة، لا فرق بينها وبين الأراضي العربية الأصلية على مستوى الهوية والانتماء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحالة، المتعلقة ببلدان الشام، تختلف كثيرا، على مستوى موضوع الهوية الذي يعنينا، عما حصل مثلا بأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) أو أستراليا

أو نيوزيلاندا. فإذا كان السكان الأصليون لهذه الأراضي قد تعرضوا لما يشبه إبادة حقيقية شملت الإنسان واللغة والثقافة والهوية، نتج عنها استيطان إنسان آخر لهذه الأراضي هو الإنسان الأبيض الأوروبي، الذي فرض بها لغة أخرى هي اللغة الإنجليزية، وغرس بها هوية أخرى ذات أصول أوروبية، ونقل إليها ثقافة أخرى هي الثقافة الأوروبية، ونشر بها ديانة أخرى هي الديانة المسيحية... ورغم كل ذلك، فإن الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا تشكل اليوم دولا بهويات مستقلة وقائمة بذاتها، وليست تابعة لهوية أي بلد أوروبي من تلك التي انطلق منها مستوطنو هذه البدان، بل هي هويات أمريكية وكندية وأسترالية ونيوزيلاندية، أي تابعة للأرض الأميركية والكندية والأسترالية والنيوزلندية، وهو ما يختلف عن حالة بلدان الشام التي أصبحت هوية دولها وشعوبها هوية عربية، تابعة لهوية الأرض العربية التي انطلق منها الذين احتلوا هذه البلدان واستوطنوها وألحقوها بالأراضي العربية.

نعود إلى سؤالنا: إذا كان المغرب في الأصل بلدا أمازيغيا، فكيف أصبح بلدا بهوية "عربية"؟ ومتى حصل ذلك؟

1 ـ هناك من يرى أن المغرب، وكل شمال إفريقيا، تحول من بلد أمازيغي إلى بلد عربي الهوية بنفس العملية التي رأيناها في مثال بلاد الشام. بمعنى أنه، على غرار ما جرى بالشام، كان هناك استعمار عربي استولى على الأراضي الأمازيغية بالمغرب وتملكها واستوطنها بقوة السلاح، ونقل إليها طبعا لغته وهويته فأصبحت تلك البلدان الأمازيغية في أصلها، منذ احتلالها من طرف العرب، بلدانا تابعة للموطن الأصلي لمستعمريها ومستوطنيها العرب، هوياتيا ولغويا وسياسيا، أي أصبحت جزءا من الأراضي العربية.

هذه النظرية "الاستعمارية" التي تفسر تحوّل المغرب إلى بلد عربي، تثير مجموعة من الملاحظات والأسئلة:

متى حصل هذا الاستعمار العربي للأرض الأمازيغية والاستيلاء عليها وإحلال الهوية العربية بها؟ فما دام أن دولا أمازيغية، بهوية أمازيغية وحكم أمازيغي، مثل البرغواطيين والموحدين والمرابطين والمرينيين...، قد حكمت المغرب بعد فترة ما يفترض أنه غزو عربي للمغرب بعدة قرون، فهذا يعني واحدا من اثنين:

أ ـ إما أنه لم يكن هناك استعمار عربي أصلا للمغرب، بل استمر المغرب بلدا أمازيغيا يحكمه أمازيغيون بعد أن اعتنق سكانه الدين الإسلامي.

ب ـ وإما أنه كان هناك بالفعل استعمار عربي، لكن تم الانتصار عليه وطرد المحتل العربي لتعود الأرض إلى أهلها الأمازيغيين وبهوية أمازيغية وحكم أمازيغي، تماما كما حدث بإسبانيا مثلا.

إذن، ففي كلتا الحالتين سيكون المغرب أمازيغيا ليبقى السؤال مطروحا: كيف تحول المغرب إلى بلد "عربي"؟

ومن جهة أخرى، إذا كان الأميركيون والأستراليون يعترفون بأنهم استعمروا وغزوا بلدان الغير وفرضوا هويتهم بها، فإن العرب، الذين يفترض التفسير "الاستعماري" لـ"عروبة" المغرب أنهم هم كذلك عرّبوا المغرب باحتلالهم له واستيلائهم على أرضه وإبادتهم لهويته الأمازيغية واستبدالهم لها بهويتهم العربية، هؤلاء العرب يؤكدون هم أنفسهم أنهم لم يأتوا إلى شمال إفريقيا لغزوها واستعمارها والقضاء على هويتها الأمازيغية، بل جاؤوا لنشر تعاليم الإسلام والتعريف بعقيدة التوحيد. وبمجرد ما انتشر الإسلام واعتنقته غالبية السكان، رجع "الفاتحون" إلى بلادهم العربية أو اختاروا البقاء بالمغرب الأمازيغي بعد أن اندمجوا مع السكان الأصليين وأصبحوا جزءا منهم منتمين إلى الهوية الأمازيغية لهؤلاء السكان.

في الحقيقة، كل التبريرات التي تسوّغ مجيء العرب إلى شمال إفريقيا تؤدي إلى نتائج تناقض تلك التبريرات وتحرج العرب أنفسهم:

ـ فإذا جاؤوا لاستعمار شمال إفريقيا وفرض هويتهم العربية محل الهوية الأمازيغية للسكان كنتيجة لانتصارهم العسكري، على غرار ما حدث بأمريكيا مع الهنود الحمر، فهذا يعني أن الإسلام الذي جاؤوا لينشروه بالبلاد الأمازيغية هو دين احتلال وغزو واستعمار. وهذا ما يتنافى مع قيم الإسلام ومقاصده الروحية. كما أن الاعتراف بالاستعمار العربي لبلاد تامازغا، يعطي الحق للأمازيغيين في مقاومة هذا الاستعمار العربي الذي لا يمكن أن يصبح شرعيا أو أمرأ واقعا بالتقادم، تماما كاحتلال مدينة مليلية من طرف الإسبان منذ 1497، والتي يعتبرها المغرب مدينة مغربية تحت الاحتلال على اعتبار أن مغربيتها لا تسقط بالتقادم أبدا مهما طالت مدة استعمارها واحتلالها.

ـ أما إذا كانت أهداف مجيء العرب إلى البلاد الأمازيغية سلمية تتمثل في الهداية إلى الإسلام بطرق سلمية لا حرب فيها ولا عنف ولا إكراه ولا غزو ولا احتلال، فهذا يعني أن المغرب هو دائما بلد أمازيغي ما دام لم يسبق لأية جهة أن غيرت هويته الأمازيغية أو استبدلتها بهوية أخرى دخيلة.

لكن إذا تناولنا مجيء العرب إلى البلاد الأمازيغية بشيء من الموضوعية، بعيدا عن التبريرات الأخلاقية والدينية المحرّفة للحقيقة التاريخية، سنخلص إلى أن العرب غزوا بالفعل شمال إفريقيا واستولوا على أجزاء من أراضيها، وحولوها إلى أراضٍ عربية تابعة هوياتيا وسياسيا للسلطة العربية بالمشرق، خصوصا في العهد الأموي الذي كان فيه المغرب إقليما عربيا خاضعا للحكم العربي بدمشق. لكن هذا الواقع الاستعماري لم يدم طويلا، إذ نجحت المقاومة الأمازيغية المحلية في استرداد السيادة الأمازيغية على المغرب، الذي أصبح مرة أخرى كيانا

أمازيغيا مستقلا هوياتيا وسياسيا عن المشرق العربي. ولهذا فإن حالة استيطان الأوروبيين لأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا، أو حالة استيطان العرب لأراضي الشام، وغرس هويتهم بهذه الأراضي بصفة دائمة نهائية، لا تنطبقان على الاحتلال العربي المؤقت للبلاد الأمازيغية، بل تنطبق عليه حالة احتلال إسبانيا والبرتغال لأمريكا الجنوبية منذ القرن السادس عشر، والذي حوّلها إلى أراضٍ تابعة لإسبانيا ـ والبرتغال فيما يخص البرازيل ـ سياسيا (أقاليم تحكمها إسبانيا والبرتغال) وانتماءً باعتبارها امتدادا ترابيا للأراضي الإسبانية والبرتغالية، وهو ما يعني أنها أصبحت امتدادا هوياتيا كذلك للهوية الإسبانية والبرتغالية نظرا لتبعية الهوية للأرض كما سبق شرح ذلك في موضوع الهوية ضمن هذا الكتاب ("من المفهوم العامّي للهوية المتعددة إلى المفهوم العلمي للهوية الواحدة).

لكن مع أواخر القرن الثامن عشر، بدأت هذه الأقاليم في التحرر من الاحتلال الإسباني والبرتغالي لتستعيد كامل استقلالها السياسي (إقامة كيانات سياسية مستقلة عن الحكم الإسباني والبرتغالي) والهوياتي، إذ عادت هوياتها تابعةً، ليس لإسبانيا أو البرتغال، وإنما لمواطنها بأميركا الجنوبية، فأصبحت هوية مكسيكية وفنزويلية وأرجنتينية وبوليفية وشيلية وبرتغالية...إلخ. وهو نفس ما حصل بالمغرب وكل بلاد "تامازغا" بعد أن تحررت من الاحتلال الأموي.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسباني والبرتغالي لبلدان أمريكا الجنوبية دام حوالي أربعة قرون عكس الاحتلال العربي الأموي لبلدان شمال إفريقيا الذي لم يدم إلا فترة قصيرة لم تتجاوز 70 سنة (الطيب آيت حمودة "الغزو العربي لشمال إفريقيا"، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=228959). كما أن عدد الإسبانيين والبرتغاليين الذين انتقلوا إلى أميركيا الجنوبية واستقروا بها يقدر بالملايين، في حين أن عدد العرب الذين انتقلوا إلى شمال إفريقيا قد لا يتجاوز بضع عشرات الآلاف، الكثير منهم ماتوا في المعارك، وآخرون رجعوا إلى بلدانهم بالمشرق، والقليل منهم استقروا بصفة نهائية ببلدان شمال إفريقيا. أما الذين جاؤوا بعد فترة الغزو العربي، ولأنهم كانوا مجرد مهاجرين ورحّل، ولم يكونوا غزاة ولا محتلين ولا "فاتحين"، فقد ذاب المنحدرون منهم في الهوية الأمازيغية وأصبحوا مثل السكان الأصليين في الانتماء إلى الأرض الأمازيغية.

رغم هذه الاختلافات الكبيرة بين الحالتين، إلا أنهما متماثلتان فيما يخص آثار الاحتلالين على هوية البلدان المعنية. فبعد استعادة هذه البلدان (بلدان شمال إفريقيا وبلدان أميركيا الجنوبية) لسيادتها السياسية والهوياتية، كما سبق أن وضّحنا، بقيت مخلفات ثلاثة هامة، مترتبة عن الاحتلالين، تشترك فيها هذه البلدان لأمريكا الجنوبية ولإفريقيا الشمالية:

1 ـ احتفظت بالدين الذي جاء به الغازي المحتل (الإسلام بالنسبة للاحتلال العربي، والمسيحية بالنسبة للاحتلال الإسباني والبرتغالي)، لأسباب روحية وعقائدية وثقافية.

2 ـ احتفظت كذلك بلغة الغازي المحتل (العربية بالنسبة لشمال إفريقيا، والإسبانية والبرتغالية بالنسبة لأمريكا الجنوبية، وهو ما يفسر تسميتها أيضا بأمريكا اللاتينية)، لأسباب فكرية ونفعية وثقافية ودينية أيضا.

3 ـ أما من استقر، وبصفة دائمة ونهائية ، من الإسبانيين والبرتغاليين بأمريكا الجنوبية، ومن العرب بشمال إفريقيا، فإن الأولاد المنحدرين منهم أصبحوا، بعد ثلاثة أو أربعة أجيال أو أكثر، جزءا من السكان الأصليين في هويتهم وانتمائهم، بغض النظر عن الأصول العرقية لأجدادهم الذين جاؤوا من بلدان أخرى في وقت سابق.

الجميع يعرف ويعترف اليوم بأن اللغة الرسمية للمكسيك ـ كمثال ـ هي اللغة الإسبانية، وأن دين هذه الدولة هو المسيحية التي جاء به الإسبان كذلك، وأن ملايين المكسيكيين ذوو أصول إسبانية، هم من بقايا الاستعمار الإسباني السابق للمكسيك. لكن لا أحد يقول بأن هوية المكسيك هوية إسبانية لأن اللغة الرسمية لهذه الدولة لغة إسبانية، ولأن ديانتها حملها إليها الإسبان، ولأن جزءا من سكانها ذوو أصول إسبانية. وإنما الجميع يعرف ويعترف أن هوية المكسيك ليست إسبانية وإنما هي مكسيكية يستمدها هذا البلد من موطنه بأمريكا الجنوبية، وليس من لغته الإسبانية، ولا من الديانة المسيحية التي جاء بها الإسبان، ولا من الأصول العرقية الإسبانية لجزء من سكانه.

إذا كانت هوية بلدان أميركيا الجنوبية مستقلة عن هوية إسبانيا، رغم ما يجمعهما من روابط لغوية ودينية وثقافية وعرقية وتاريخية كثيرة، فلماذا ستكون إذن هوية المغرب هوية عربية مع أن عدد العرب الذين استقروا بشمال إفريقيا أقل بكثير من عدد الإسبان الذين استقروا بأمريكا الجنوبية، فضلا على أن مدة احتلال إسبانيا لأمريكا دام أربعة قرون في حين أن احتلال العرب لشمال إفريقيا لم يتعد 70 سنة كانت كلها معارك ومقاومة ومواجهات؟

انطلقنا إذن من الفرضية الشائعة التي تفسر "عروبة" المغرب بما تعرض له هذا الأخير من استعمار عربي على غرار ما حدث بأميركا وأستراليا والشام. وبعد مناقشة هذه الفرضية وجدنا أنها غير صائبة ولا تجيب عن سؤالنا الذي يبقى مطروحا: كيف أصبح المغرب بلدا عربيا؟

2 ـ هناك تفسير آخر ثانٍ، جد شائع كذلك، يرى أن تحول المغرب إلى بلد "عربي" كان نتيجة اعتناق سكانه للإسلام كدين ذي هوية عربية، نزل بلغة عربية وعلى رسول عربي وحمله إليهم أناس عرب بهوية ولغة عربيتين. وبالتالي، فاعتناقهم لهذا الدين شمل كذلك اعتناقهم لهويته العربية التي تبنوها كلغة وانتماء وكجزء من الدين الجديد، فأصبحوا بذلك ذوي هوية عربية انسجاما مع لغة القرآن العربية والانتماء العربي للرسول العربي.

لا يحتاج هذا التفسير لـ"عروبة" المغرب إلى استدلال طويل لدحضه وتفنيده.

ـ فلو كان الإسلام وراء تحول المغرب إلى بلد عربي، لتحولت كذلك كل البلدان الإسلامية غير العربية، إلى بلدان بهوية عربية مثل تركيا وإيران وأفغانستان وإندونيسيا...

ـ هذا التفسير يسيء في الحقيقة إلى الإسلام إذ يجعل منه دينا استيعابيا يعرّب الذين يعتنقونه ويحوّل هويتهم الأصلية إلى هوية عربية. مع أن الإسلام لم يأت لتعريب الشعوب أو تحويل هويتها إلى هوية عربية، بل جاء ليعرّفهم بعقيدة التوحيد ويهديهم إلى الإيمان بها، دون أن يمس ذلك الهويةَ الأصلية لتلك الشعوب.

3 ـ التفسير الآخر، والأكثر شيوعا كذلك، يذهب إلى أن انتقال المغرب من هوية أمازيغية إلى هوية "عربية" كان بسبب انتشار اللغة العربية كلغة دين وثقافة وتعليم وسلطة.

ليس من الصعب تبيان خطأ هذا التفسير هو أيضا.

أ ـ اللغة عندما تكون دخيلة، لا يمكنها لوحدها أن تغير الهوية الأصلية للشعب الذي يستعمل تلك اللغة الدخيلة، خصوصا عندما تكون لغته الأصلية لا تزال حية ومتداولة مثل اللغة الأمازيغية. فلو صح أن انتشار اللغة العربية ـ على فرض أن هذا الانتشار شيء صحيح ـ بالمغرب هو سبب تحول هذا البلد من بلد أمازيغي إلى بلد "عربي"، لكانت دولة الهند ذات هوية إنجليزية نظرا لانتشار اللغة الإنجليزية بها واستعمالها كلغة رسمية وكلغة إدارة وعلم ومعرفة وسياسة وتدريس. ولكان السنيغال كذلك دولة بهوية فرنسية لأن اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ولغة الإدارة والثقافة والعلم والتدريس بهذا البلد... بل لكان المغرب نفسه ذا هوية فرنسية هو كذلك، نظرا للدور الكبير الذي تحتله اللغة الفرنسية بالمغرب، هذا الدور الذي أصبحت معه اللغة العربية لغة ثانوية ومتجاوزة.

ب ـ إذا كانت لغات قوية ونافذة مثل الإنجليزية والإسبانية والفرنسية، لم تستطع تغيير هويات الشعوب التي تستعمل هذه اللغات، التي ورثتها عن فترة الاستعمار التي مرت منها، مثل الهند والمكسيك والسنيغال، فكيف للغة لا يتخاطب بها أحد، مثل اللغة العربية، أن تغير بلدا بكامله من بلد أمازيغي إلى بلد عربي، مع أن هذه اللغة لم تكن منتشرة بالمغرب، قبل الحماية الفرنسية، إذ لم يكن يعرفها إلا عدد محدود جدا من الفقهاء ورجال الدين؟

4 ـ هناك من يرى أن "عروبة" المغرب بدأت مع المهاجر إدريس الأول، باعتباره، حسب ما يحكيه التاريخ العروبي الأسطوري، مؤسس الدولة "العربية" بالمغرب عندما أصبح ملكا عربيا بنسب عربي، وهو ما جعل من المغرب بلدا "عربيا" تبعا لعروبة ملكه العربي. فهل هذا أمر ممكن ومعقول؟

أ ـ كيف لشخص واحد، جاء لاجئا وفارا يطلب الحماية والنجدة، ينجح في تحويل هوية بلد بكامله إلى هويته العربية التي هرب منها وتخلى عنها هو بنفسه يوم هرب من العروبة إلى

الأمازيغ بشمال إفريقيا، مع أنه لم يكن غازيا يقود جيشا مسلحا للاستيلاء على أرض الأمازيغيين لتحويلها إلى مِلك عربي؟

ب ـ إن حالة إدريس الأول، على فرض أن قصته صحيحة وليست أسطورة، والتي تقول بأن الأمازيغ نصّبوه ملكا عليهم، لا تختلف عن حالة كثير من المهاجرين الذين أصبحت لهم مسؤوليات سياسية بالبلدان التي هاجروا إليها في إطار هويتهم الجديدة المستمدة من البلد الذي استقروا به، والتي اكتسبوها بحكم الموطن الجديد الذي أصبحوا ينتمون إليه. وهكذا لا تختلف حالة إدريس الأول ـ إذا سلمنا تجاوزا كما قلت بصحة ما تقوله الحكاية التي هي أقرب إلى الأسطورة منها إلى التاريخ ـ عن حالة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الذي هاجر والده من بلده الإفريقي، كينيا، إلى الولايات المتحدة، وانتخبه (أوباما) الأمريكيون في 2008 وأعادوا انتخابه في 2012 رئيسا لهم بعد أن أصبح أمريكي الهوية تبعا لهوية البلد الجديد الذي أصبح ينتمي إليه. ولهذا فالسلطة التي يمارسها الرئيس "أوباما" سلطة بهوية أمريكية ولا علاقة لها بهوية أجداده الكينية. ونفس الشيء يقال عن الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" الذي هاجر والده من المجر إلى فرنسا، وانتخبه (ساركوزي) الفرنسيون (2007) رئيسا لهم بعد أن أصبح فرنسي الهوية تبعا لهوية البلد الجديد الذي أصبح ينتمي إليه. ولهذا فالسلطة التي كان يمارسها "ساركوزي" سلطة بهوية فرنسية ولا علاقة لها بهوية أجداده المجرية.

دولة إدريس الأول إذن ـ إذا جاز أن نسميها دولة ـ كانت أمازيغية، بغض النظر عن الأصول العرقية لحكامها. وهذا ما وعاه وشرحه شيخ المؤرخين ابن خلدون الذي كتب يقول في المقدمة: «ثم انتقض برابرة المغرب الأقصى لأقرب العهود على يد ميسرة المطفري أيام هشام ابن عبد الملك، ولم يراجعوا أمر العرب بعد، واستقلوا بأمر أنفسهم. وإن بايعوا لإدريس فلا تعد دولته فيهم عربية لأن البرابر هم الذين تولوها ولم يكن من العرب فيها كثير عدد».

حالة إدريس الأول هذه، التي تشبه حالة الرئيس الأمريكي الحالي (2013)، أوباما، والرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي" كما أوضحنا، تصدق كذلك على الأسرة العلوية الحاكمة بالمغرب ـ إذا صح أن أصولها العرقية عربية ـ، التي ينطبق عليها ما ينطبق على الأسرة الملكية الحاكمة ببريطانيا، والتي هي، من الناحية العرقية، ذات أصول ألمانية مؤكدة، لكن هويتها إنجليزية مستمدة من هوية البلد الذي تحكمه رغم أن أصولها السلالية غير إنجليزية. فالأسرة الملكية بالمغرب هي إذن ذات هوية أمازيغية مستمدة من هوية الأرض الأمازيغية التي استقر بها أجداد محمد السادس العلويون منذ زمن بعيد ـ على فرض صحة هجرتهم إلى المغرب من بلدان أخرى ـ، ولا يهم بعد ذلك أن تكون أو لا تكون أصولهم الحقيقية عربية، لأن المحدد للهوية هو الأرض والموطن وليس العرق والأصل الإثني.

لقد انطلقنا من السؤال: لماذا أصبح المغرب بلدا "عربيا"؟ ومتى تم ذلك وكيف؟ استعرضنا كل النظريات والتفسيرات التي حاولت تبرير الانتماء "العربي" للمغرب، فأثبتنا أنها غير صحيحة ومجانبة للصواب ولا تقدم جوابا شافيا عن السؤال المطروح.

لماذا لا تستطيع هذه النظريات الجواب عن هذا السؤال؟ لأن المغرب، بكل بساطة، لم يسبق له أن كان بلدا عربيا تحكمه قوة عربية، استولت عليه وألحقته بالأراضي العربية كجزء منها، تابع لهويتها وسلطتها بعد أن قضت تلك القوة العربية على الهوية الأصلية للأمازيغيين، كما حدث في الشام حسب ما أشرنا إليه. ولهذا فإن السؤال الذي طرحناه لا يمكن الجواب عنه أبدا لأنه غير ذي موضوع، هذا الموضوع الذي هو هوية المغرب "العربية". فإذا لم يسبق للمغرب أن كان عربيا، فإنه من المستحيل الإجابة عن هذا السؤال: لماذا أصبح المغرب بلدا عربيا؟ مثل استحالة الجواب عن هذا السؤال: لماذا يعيش الإنسان ألف سنة؟ لأن أي إنسان لم يسبق له أن عاش كل هذه المدة حتى نبحث عن تفسير لذاك.

وبالفعل، فبالرجوع إلى ما كتبه المؤرخون العرب أنفسهم عن المغرب، سنلاحظ أنهم لم يكونوا يعتبرونه بلدا عربي الهوية في أية مرحلة من تاريخه قبل الحماية الفرنسية، كما يفعلون عندما يتحدثون عن اليمن مثلا أو الحجاز أو الشام أو العراق... بل كانوا يسمونه "بلاد البربر"، إحالة على هوية السكان، أو "بلاد إفريقية" إحالة كذلك على هوية الأرض الإفريقية، البعيدة جدا عن الأراضي العربية التي تقع في قارة أخرى هي القارة الأسيوية. وقد كان ابن خلدون صريحا وواضحا حول هذه المسألة، وبشكل دقيق يرفع كل لبس وشك حول الهوية الأمازيغية للمغرب، عندما كتب في مقدمته: «عنايتنا في الأكثر إنما هي بالمغرب الذي هو وطن البربر وبالأوطان التي للعرب من المشرق». وحتى لفظ "المغرب" كان العرب يقصدون به مكان غروب الشمس التي تغرب، بالنسبة لهم في المشرق، جهة شمال إفريقيا حيث يقع المغرب. ولهذا كانوا يميزون بين المغرب الأقصى والأوسط والأدنى. وعبد الله العروي نفسه يقول: «نستعمل كلمة مغرب في هذا الكتاب للتعبير عن المنطقة الممتدة من برقة إلى حدود السنغال. إذا أضفنا إليها الأندلس قلنا المغرب الإسلامي. إذا أردنا ما يسميه المشارقة مراكش، ترجمة عن كلمة إفرنجية، قلنا المغرب الأقصى»، (عبد الله العروي، "مجمل تاريخ المغرب"، نشر المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة 1996، صفحة 32). كما أن عبارة "المغرب العربي"، التي هي العنوان الكبير على الانتماء العربي المفترض للمغرب، لا نجد لها أثرا في أي كتاب أو أية وثيقة تاريخية قبل الأربعينيات من القرن الماضي. وهذا ما يؤكد أن "عروبة" المغرب شيء حديث ومستحدث، وليست واقعا تاريخيا معروفا ومتأصلا.

وفي الكثير من الكتابات الأنجلوسكسونية، تُعرف دول شمال إفريقيا بالدول الأمازيغية مع استعمال اللفظ الموروث عن اليونان والرومان (Barbary states)، كما في كتاب القنصل الأمريكي Mordecain Manual Noah الصادر في 1819 بعنوان Travels in England,

(رحلات إلى أنجلترا وفرنسا وإسبانيا والدول France, Spain and the barbary states الأمازيغية)، وكتاب الإسكتلندي "ميكايل راسل" Russel Michael الذي ألفه في 1825 بعنوان ("ماضي وحاضر الدول البربرية"). " History and present condition of the barbary states" (انظر الدراسة المتميزة حول الموضوع للأستاذ مبارك بلقاسم المنشورة بموقع "هسبريس" في 14 أبريل 2012 تحت عنوان: "هل شمال أفريقيا أرض أمازيغية أم عربية أم إسلامية؟ على الرابط: http://hespress.com/permalink/51604.html?desktop=1&output_type=rss&output_type=rss&output_type=rss&output_type=rss"). وفي التاريخ الديبلوماسي للولايات المتحدة، تسمى المعاهدات التي أبرمتها هذه الأخيرة في الفترة 1786 ـ 1816، بينها وبين حكام طرابلس والجزائر والمغرب بالمعاهدات الأمازيغية "Barbary treaties"، وهي منشورة بهذه التسمية على موقع خاص بالوثائق التاريخية والديبلوماسية الأمريكية (http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/barmenu.asp).

أما الاسم الهوياتي الذي كان يعرف به المغرب، كقطر وكدولة، منذ القرن الثاني عشر الميلادي فهو "مراكش"، الذي ظل مستعملا إلى بداية القرن العشرين. ولا شك أن هذا الاسم كان معروفا ومستعملا في اللغة الأمازيغية قبل هذا التاريخ. ويبدو أنه يعني بالأمازيغية: أرض الله، وهي عبارة مكونة من كلمة "أمور" التي تعني الأرض، وكلمة "كوش" التي تعني الله. واللافت أن كل الألفاظ الأجنبية الدالة على المغرب لا علاقة لها باللفظ العربي (المغرب)، بل هي مصاغة من اللفظ الأمازيغي "مراكش"، مثل: Maroc, Morocco, Marokko وMarruecos التي هي نطق إسباني لاسم "مراكش".

إذن من أين جاءت فكرة "عروبة" المغرب، الذي ظل دائما، كما أوضحنا، بلدا أمازيغيا بهوية أمازيغية؟

مصدرها هو الاستعمار الفرنسي الذي تعامل ـ وفرض التعامل ـ مع المغرب كبلد "عربي" ألحقه بمجموعة الدول العربية مع بذل مجهود مقصود وواعٍ ومنهجي لتحويله إلى بلد "عربي"، وذلك بخلق مؤسسات وإصدار قوانين وإعداد خطط وسياسات ترسّخ "عروبة" المغرب، بجانب التركيز على تعريب السلطة السياسية بالمغرب، والتي جاءت فرنسا لحمايتها (من هنا مصطلح "حماية") من الأمازيغية كخطوة أولى لتعريبها وخلق وعي زائف لديها بأنها "عربية" الانتماء والهوية.

هكذا تأسست في المغرب، ولأول مرة في تاريخه، دولة "عربية" بالمفهوم العرقي، بناها المارشال "ليوطي" الفرنسي، ووضع لها اسما جديدا هو المغرب، واختار لها عاصمة جديدة هي الرباط، وخلق لها علمها ونشيدها الوطنيين، ونصّب على رأسها ملكا بعد أن كانت دولة مراكش يحكمها سلاطين. ومع 1956، تاريخ استقلال المغرب، كانت هذه الدولة "العربية" ـ

بالمفهوم العرقي دائما ــ ذات الأصل الفرنسي، قد نضجت واكتملت وأصبحت تتوفر على كل الوسائل والشروط لإعادة إنتاج عروبتها العرقية التي صنعتها فرنسا، والحفاظ عليها دون حاجة إلى حماية فرنسا التي يعود إليها الفضل في خلق تلك "العروبة" بالمغرب. وقد سلمت فرنسا الدولةَ "العربيةَ" التي صنعتها بالمغرب إلى حكام ربتهم وصنعتهم وكوّنتهم كذلك لهذا الغرض، أي ليكونوا حكاما "عربا" وليحافظوا على دولتها "العربية"، ويتمموا مشروعها السياسي العربي الذي بدأته في المغرب. هكذا نشأت الدولة "العربية" بالمغرب كبلد "عربي" ينتمي إلى مجموعة الدول العربية.

"عروبة" المغرب إذن إرث استعماري فرنسي. واستكمال تحرير المغرب واسترجاع كامل سيادته يفترضان تحريره مما بقي من الإرث الاستعماري الفرنسي، الذي لا يزال يستعمر المغرب، أي تحريره من العروبة العرقية كهوية ينتمي إليها ــ وليس العروبة كلغة وثقافة ــ والتي كانت، كما شرحنا، من نتائج احتلال فرنسا لهذا البلد الأمازيغي. وهذا التحرير يشترط العودة إلى الوضع الهوياتي الأمازيغي الأصلي الذي كان عليه المغرب قبل الاحتلال الفرنسي، عندما كان بلدا أمازيغيا، أرضا وشعبا وسلطة واسما (مراكش)، دون أن ينفي ذلك التنوعَ اللغوي والثقافي والعرقي والديني، لكن في إطار وحدة الهوية الأمازيغية للمغرب.

وكما أن خلق فرنسا لدولة "عربية" ــ بالمفهوم العرقي ــ بالمغرب اعتمد أساسا على خلق حكم "عربي" وبوعي انتماء "عربي"، فكذلك اليوم، فإن تحرير المغرب من هذا الإرث الفرنسي بخلق دولة أمازيغية ــ بالمفهوم الترابي ــ منسجمة مع هوية الأرض والشعب، يشترط أساسا خلق حكم أمازيغي وبوعي انتماء أمازيغي، على مستوى الهوية وليس على مستوى الأصل العرقي والإثني، بمعنى أن الدولة الأمازيغية الجديدة للمغرب لا تتمثل في حكام بأصول عرقية أمازيغية صافية ــ وهو أمر لا يمكن التحقق منه كما أنه غير مفيد ــ بل بهوية أمازيغية مستمدة من هوية الأرض الأمازيغية التي تحكمها هذه الدولة. وقد لا يتطلب الأمر تغييرا في الأشخاص والحكام، بل فقط تغييرا في هوية الدولة التي عليهم أن يعلنوا أنها أمازيغية، مع ما يترتب عن ذلك من آثار تخص التوجه الأمازيغي لهذه الدولة الأمازيغية في سياستها ومشاريعها وتعليمها، مع إيمان هؤلاء الحكام بانتمائهم الأمازيغي ودفاعهم عن هذا الانتماء والاعتزاز به.

إذا كنا نؤكد على الدولة الأمازيغية، فليس لفظ "الأمازيغية" هو الذي يهمنا، بل ما يعنيه من انتماء إلى أرض شمال إفريقيا، وما يعبر عنه من تطابق بين هوية الدولة وهوية الأرض (لنتذكر أن الهوية تعني المطابقة) التي تسود عليها هذه الدولة. ولهذا، فلو أن عبارة "الدولة المغربية" أصبحت تعني، بعد تطور تاريخي وسياسي يقطع مع التبعية الهوياتية للمشرق العربي، الدولةَ التي تستمد هويتها وانتماءها من موطنها بشمال إفريقيا، وليس من العروبة العرقية التي تدعي الانتساب إليها انتحالا للصفة، لاحتفظنا بهذه التسمية ــ الدولة المغربية ــ

لأنها ستعني نفس ما تعنيه عبارة "الدولة الأمازيغية" في ما يخص الانتماء إلى شمال أرض شمال إفريقيا. ففي إيران مثلا، لا أحد يطالب بتغيير اسم "الدولة الإيرانية" إلى "الدولة الفارسية". لماذا؟ لأن عبارة "الدولة الإيرانية" تعني هي أيضا الدولةَ التي تستمد هويتها من أرضها الفارسية، وهو ما تعنيه كذلك عبارة "الدولة الفارسية". في حين أن عبارة "الدولة المغربية" تعني، منذ 1912، الدولة العربية للمغرب، والتي هي جزء من الوطن العربي وعضو بجامعة الدول العربية. يمكن كذلك استرداد التسمية الأصلية "مراكش"، فتسمى دولة المغرب بدولة مراكش، التي تعني، على مستوى الانتماء، الدولةَ التي تستمد هويتها من موطنها بشمال إفريقيا. فالغاية ليست إذن أن تحمل الدولة بالمغرب صفة "أمازيغية"، بل الغاية هي أن يدل اسمها على هويتها الترابية، والتي هي هوية أمازيغية إفريقية وليست عربية أسيوية.

فهل سيبادر المسؤولون الحكام إلى الإعلان أن المغرب دولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي، أي الدولة التي تستمد هويتها وانتماءها من موطنها بشمال إفريقيا وليس من العرق العربي المفترض؟

في هذا الاتجاه، اتجاه تمزيغ الدولة والسلطة السياسية بالمغرب، ينبغي مواصلة النضال والضغط على المسؤولين من أجل وضع حد للإرث السياسي الاستعماري الفرنسي.

وإذا كنا نطالب بالإعلان عن دولة أمازيغية الهوية بالمغرب، فهذا لا يعني أننا نعادي العرب والعروبة التي نحترمها كهوية وانتماء في إطار بلدانها ودولها العربية. بل يعني ذلك إصلاح وضع شاذ أقامه الاستعمار الفرنسي، مع ما في ذلك الوضع من زيف وكذب وانتحال للصفة، لأن "عروبة" المغرب زيف وكذب وانتحال للصفة كما شرحنا وبيّنا.

(النص الأصلي منشور بالعدد 136 لشهر غشت 2008)

ترسيم اللغة الأمازيغية أم ترسيم الدولة الأمازيغية؟

يطلَق عادة على الفعاليات والجمعيات المدافعة عن الحقوق الأمازيغية "الحركة الثقافية الأمازيغية". وصفة "الثقافية" تدل على أن هذه المطالب هي ذات طابع ثقافي لا تتعداه إلى ما هو سياسي. وقد كان خطاب أجدير لأكتوبر 2001، المعلن عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واضحا وصريحا في التأكيد على الطابع الثقافي للأمازيغية ومنع كل استعمال سياسي لها (جاء في الظهير: «لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية كيفما كانت طبيعتها»)، وذلك بهدف قطع الطريق أمام أي إغراء لنقل المطالب الأمازيغية من مستواها الثقافي إلى مستوى سياسي.

وقد ظلت الحركة الثقافية الأمازيغية، ولمدة طويلة، تطالب بالترسيم الدستوري (وهو ما تحقق مع دستور فاتح يوليوز 2011) للغة الأمازيغية كأعلى سقف مطلبي لها. وهو ما كان يعتبر مطلبا ذا مضمون سياسي واضح، تجاوزت فيه الحركة الأمازيغية المطالبةَ برد الاعتبار للغة والثقافة والتراث والتاريخ الأمازيغيين، إلى المطالبة بالترسيم الدستوري للغة الأمازيغية كأسمى اعتراف سياسي بالأمازيغية من طرف أسمى قانون في الدولة الذي هو الدستور.

لكن هل هذا المطلب ـ ترسيم اللغة الأمازيغية ـ هو فعلا مطلب سياسي؟ أم أنه لا يخرج، كغيره من المطالب الأخرى، عن دائرة ما هو ثقافي؟

المعروف أن المطالب السياسية هي تلك التي ترمي إلى الوصول إلى السلطة السياسية وممارسة الحكم، كما عند الأحزاب السياسية التي توصف بـ"السياسية" لأن هدفها هو السلطة السياسية. فهل الرتسيم الدستوري للغة الأمازيغية يعني أن الحركة الأمازيغية ستصبح حاكمة ومالكة للسلطة السياسية؟ الجواب طبعا لا. إذن مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية ليس في الحقيقة مطلبا سياسيا، بل هو مجرد وسيلة، ليس للوصول إلى السلطة السياسية كما في المطالب السياسية الحقيقية، بل لتوفير الحماية القانونية للغة الأمازيغية التي هي عنصر ثقافي ولا علاقة مباشرة له بالحكم والسياسية. وعليه، فإن هدف هذا المطلب "السياسي" ـ الترسيم الدستوري للغة الأمازيغية ـ ليس سياسيا، بل هو ثقافي ولغوي. ولهذا قررت السلطة الترسيم الدستوري للغة الأمازيغية ما دام أن هذا الترسيم لا يترتب عنه أي تغيير في الهوية العربية للسلطة السياسية الحاكمة بالمغرب، وإن كان يشكّل حماية دستورية قوية للغة الأمازيغية. فمطلب ترسيم اللغة الأمازيغية، إذن، يبقى مطلبا ثقافيا ولغويا في جوهره، بعيدا عن المضمون الحقيقي لما هو سياسي.

صحيح أن الحركة الأمازيغية تقول وتردد باستمرار أن القضية الأمازيغية هي قضية سياسية في جوهرها. لكن بأي معنى وبأي مضمون تفهم هذه الحركة أن القضية الأمازيغية

قضية سياسية؟ ترى هذه الحركة أن الأمازيغية قضية سياسية لأن إقصاءها كان بقرار سياسي، وبالتالي فإن الاعتراف بها ورد الاعتبار لها يمر كذلك عبر قرار سياسي. فالمضمون السياسي للقضية الأمازيغية، بالنسبة للحركة الأمازيغية، يتجلى في ارتباطها بـ"قرار سياسي"، سواء تعلق الأمر بإقصائها أو برد الاعتبار لها. لكن مرة أخرى، نلاحظ أن هذا الفهم للمضمون السياسي للقضية الأمازيغية بعيد عن حقيقة ما هو سياسي، والمتعلق أساسا وأصلا بالحكم والسلطة. أما "القرار السياسي"، فكما يتوقف عليه الاعتراف بالأمازيغية، تتوقف عليه كل الأعمال والإجراءات والمشاريع التي تقررها وتنجزها الدولة: فالزيادة في الأجور، التي هي مطلب اقتصادي ونقابي ـ وليس سياسيا ـ يحتاج إلى قرار سياسي من الملك أو البرلمان أو الحكومة أو الوزير المعني بالقطاع. وهذه كلها جهات سياسية تحكم الدولة وتمارس السلطة السياسية. تعديل مدونة الأسرة، الذي جاء كاستجابة لمطالب نسائية ـ لكنها مطالب غير سياسية ـ اتخذ بقرار سياسي من أعلى سلطة في البلاد. لكن ذلك لا يعني وصول المرأة إلى الحكم وممارسة السلطة السياسية التي هي جوهر السياسة كما سبقت الإشارة. ونفس الشيء فيما يخص الأمازيغية: فسواء تعلق الأمر بتدريسها أو إدماجها في الإعلام أو الاعتناء بثقافتها أو دسترتها ـ وهو المطلب الذي يعتبر "سياسيا" ـ، فكل ذلك يتوقف على قرار سياسي من الجهات السياسية الحاكمة دون أن تعني تلك القرارات لصالح الأمازيغية، أن هذه الأخيرة ستصبح ذات سلطة سياسية تمارس بموجبها الحكم. وهو ما لا يختلف، من حيث الحاجة إلى قرار سياسي، عما رأيناه مع مدونة الأسرة أو الزيادة في الأجور مثلا.

إذن، مرة أخرى نجد أن هذا الفهم للمضمون "السياسي" للقضية الأمازيغية، كما هو شائع لدى الحركة الأمازيغية، وكذلك عند خصومها ومعارضيها، لا علاقة له بمطلب سياسي حقيقي، لأنه لا علاقة له بالحكم وممارسة السلطة الذي هو هدف المطالب السياسية الحقيقية. فهذا الفهم للمضمون السياسي للمطالب الأمازيغية، والذي يربط الطابع السياسي لهذه المطالب بعدم إمكان تحقيقها والاستجابة لها إلا من خلال "قرار سياسي"، يُبقي هذه المطالب في دائرة ما هو ثقافي، والذي لا يخرج عن مسائل اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والهوية ـ هوية الأمازيغيين وليس هوية الدولة بالمغرب التي تبقى عربية. والدليل على أن هذه المطالب تبقى ثقافية رغم حاجتها إلى قرار سياسي، هو صدور أسمى قرار سياسي من أسمى سلطة سياسية في البلاد يقضي بإنشاء معهد للأمازيغية، لكن لأهداف ثقافية وليست سياسية توصل الأمازيغية إلى الحكم والسلطة.

النتيجة أن الحركة الأمازيغية، رغم أنها واعية أن القضية الأمازيغية قضية سياسية، إلا أنها لا زالت تناضل دائما في إطار ثقافي لغوي ولم تنتقل بعدُ إلى المستوى السياسي. وإذا كانت

القضية الأمازيغية قضية سياسية في جوهرها، فينبغي إذن التحول من المطالب ذات المضمون الثقافي إلى مطالب سياسية حقيقية. لكن كيف يتم هذا التحول؟

السياسة في تعريفها العام، كما شرحنا سابقا، هي كل ما له علاقة بالحكم والسلطة وتسيير شؤون الدولة. وبالتالي فإن صاحب المطالب السياسية الحقيقية هو من يسعى إلى الوصول إلى الحكم، أي تسيير شؤون الدولة، كما لدى الأحزاب السياسية، حسب ما سبقت الإشارة إليه. النتيجة أن الحركة الأمازيغية، حتى تنتقل من الثقافي إلى السياسي، ينبغي أن تكون لها مطالب في الحكم وتسيير شؤون الدولة، أي أن يصبح الحكم أمازيغيا. لكن بأي معنى وبأي مضمون؟

أن يصبح الحكم أمازيغيا كمطلب للحركة الأمازيغية، لا يعني المطالبة بتغيير الحكام الحاليين باعتبارهم "عربا" واستبدالهم بآخرين ناطقين بالأمازيغية. فهذا التصور للحكم الأمازيغي ينطلق من مفهوم عرقي وعنصري للهوية، يجد مصدره في الثقافة العربية التي تربط الهوية بالعرق والنسب، وهو المفهوم الذي ينبغي على الحركة الأمازيغية تجاوزه واستبداله بمفهوم ترابي للهوية يربط هذه الأخيرة، ليس بالعرق والنسب، بل بالأرض، وهو ما يدخل في تعريف الهوية ويشكل جوهرها وأساساها كما نجدها عند كافة الشعوب والدول. فما يجب أن تطالب به الحركة الأمازيغية إذن، لتنقل مطالبها إلى المستوى السياسي، ليس هو ترسيم اللغة الأمازيغية بل ترسيم الدولة الأمازيغية ـ والذي يجسده الحكم الأمازيغي ـ بالمفهوم الهوياتي الترابي، أي أن تصبح الدولة أمازيغية الهوية انسجاما مع هوية الأرض الأمازيغية التي تسود عليها هذه الدولة. فما لم تجعل الحركة الأمازيغية من ترسيم الدولة الأمازيغية ـ بالمفهوم الهوياتي الترابي دائما وليس بالمفهوم العرقي ـ مطلبها المرجعي والأصلي، تبقى كل مطالبها، في شكلها الحالي، مطالب ثقافية لا يمكن الاستجابة لها إلا ثقافويا مع بقاء هوية الدولة عربية يستمر معها الإقصاء السياسي للأمازيغية. وهو ما يدعم "السياسة البربرية" الجديدة التي تنهجها الدولة العربية بالمغرب تجاه المطالب الأمازيغية، هذه "السياسة البربرية" التي انطلقت مع إنشاء مؤسسة "ليركام" الممثلة لهذا السياسة. ففي إطار هذه "السياسة البربرية الجديدة"، لا تجد الدولة العربية بالمغرب حرجا في الاستجابة للمطالب الأمازيغية في شكلها الثقافي والتراثي واللغوي ما دام أن هذه المطالب لا تمس بالثوابت الهوياتية العروبية للدولة، هذه الثوابت التي تؤكد أن المغرب بلد عربي، دولته عربية وتحكمها سلطة عربية.

وبالفعل، فباستثناء "البديل الأمازيغي" و"الاختيار الأمازيغي" و"جمعية الهوية الأمازيغية"، لم يسبق للحركة الأمازيغية أن طالبت بتمزيغ هوية الدولة بالمغرب تبعا لهوية الأرض التي تحكمها هذه الدولة، ولو أن الاعتراف بالهوية الأمازيغية يشكل أحد المطالب الرئيسية لهذه الحركة، لكن بمعناها الثقافي والتراثي والأنتروبولوجي والعرقي الخاطئ،

المتعلق بهوية الأمازيغيين كأفراد وجماعات لهم لغة وعادات وتاريخ وتراث خاص بهم، وليس بمعناها السياسي المتعلق بهوية الدولة بالمغرب. فلا نجد في أدبيات الحركة الأمازيغية، خارج الاستثناء المشار إليه، ذِكرا لمطلب ذي علاقة بتمزيغ هوية الدولة والسلطة والحكم. واستمرار هذه الحركة في المطالبة بالاعتراف بالهوية الأمازيغية بهذا المعنى، غير السياسي، يحصر القضية الأمازيغية في إطار عرقي ضيق يختزلها في صراع بين أمازيغيين يطالبون بحقوقهم و"عرب" يرفضون هذه الحقوق. وهو ما يجعل "العرب" المفترضين يتخوفون من الأمازيغية لأنهم يرون فيها تهديدا لمصالحهم السياسية والاقتصادية والإثنية، وهو ما يزيد من عدائهم ورفضهم للأمازيغية. بل إن منهم من يغوّلون (من الغول) الأمر ويهوّلونه عندما يقولون بأن الأمازيغيين سيطردونهم من المغرب لو كانوا يملكون السلطة لتنفيذ هذا الطرد، محذّرين من مصير ينتظرهم لا يختلف عن مصير العرب الذين طردهم الإسبان من الأندلس. وهكذا تُفاقم المطالب الأمازيغية، المنطلقة من فهم عرقي عروبي للهوية، من التعارض والتنافر بين الهوية الأمازيغية والمنتمين إليها من الأمازيغيين، وبين الهوية "العربية" بالمغرب والمنتمين إليها من العرب. وهو تعارض وتنافر يتخذان في الغالب شكل عداء عرقي وصراع عنصري، خصوصا إذا عرفنا أن بعض النشطاء الأمازيغيين ينظرون إلى "العرب" المغاربة كمستعمرين ومحتلين استولوا على السلطة والثروة مع إقصاء للعنصر الأمازيغي. وهذا الصراع العرقي يجعل من الأمازيغيين أقلية إثنية تضطهدها أغلبية "عربية" استحوذت على خيراتهم وأراضيهم. وهذا ما يستغله الطرف "العربي" لتقديم "الدليل" على أن الحركة الأمازيغية حركة عرقية وعنصرية تهدد الوحدة الوطنية بزرع بذور التفرقة العنصرية بين مكونات الشعب المغربي.

فبمجرد إقرار الحركة الأمازيغية بوجود هويتين مختلفتين بالمغرب، أمازيغية وعربية، تصبح شروط الصراع العرقي متوفرة وقائمة. والسؤال الكبير، الذي لا تريد طرحه الحركة الأمازيغية، والمترتب عن اعترافها بوجود أمازيغيين وعرب بهويتين مختلفتين بالمغرب، هو التالي: ماذا ستفعل الحركة الأمازيغية بالعرب؟ هل ستطردهم إلى بلدانهم "الأصلية" كما يقول خصومها تهويلا وتغويلا من هذه الحركة كما سبقت الإشارة؟ هل ستطالبهم بأداء تعويض عما لحق الأمازيغيين على يد العرب من ضيم وظلم وما عانوه من احتلال وغزو وإقصاء؟ هل ستشترط عليهم التناوب على السلطة واقتسام الثروة؟...

على ذكر موضوع السلطة والثروة، تجدر الإشارة إلى أن جزءا من الأدبيات المطلبية للحركة الأمازيغية تركز على ضرورة اقتسام السلطة والثروة بين العرب المستأثرين بهما وحدهم حاليا، وبين الأمازيغيين المحرومين منهما في الوقت الحاضر. وإذا كان هذا المطلب يبدو عادلا ومشروعا، إلا أنه ينطلق، هو كذلك، من تصور عرقي للهوية يقسم المغاربة إلى أمازيغيين وعرب. فبالإضافة إلى أن "العرب" سيردون على أن الأمازيغيين يتقاسمون دائما السلطة والثروة مع "العرب" لأن منهم وزراء ورجال سلطة ورؤساء أحزاب سياسية كما أن فيهم من

يملك ثروة تقدر بالمليارات، فإن مطلب اقتسام السلطة والثروة، بدل أن يؤدي إلى تجاوز الصراع الإثني والعرقي بين الأمازيغ والعرب، يرسّخه ويقر به عندما يطالب بهذا الاقتسام الذي يعكس الانقسام المفترض للمجتمع المغربي إلى هوية أمازيغية وهوية عربية. مع أن الهوية هي بالتعريف واحدة لا تعدد ولا اقتسام فيها لأنها نابعة من الأرض وتابعة لها. وبالتالي فإن الأرض الواحدة تنتج عن وحدتها وحدةُ هوية سكانها كحالة المغرب الذي لا ينقسم إلى أرض خاصة بالعرب وأخرى خاصة بالأمازيغ، كما في العراق مثلا الذي يضم منطقة عربية وأخرى كردية، أو كما في بلجيكا المقسمة إلى أرض فلامانية وأرض أخرى فالونية نتج عنهما وجود هويتين مختلفتين ببلجيكا. المغرب أرض واحدة. وبالتالي فهويته واحدة كذلك. وبما أن هذه الأرض هي أصلا أرض أمازيغية، فهوية المغرب هي أمازيغية يتساوى جميع المغاربة في الانتماء إليها، مهما اختلفت وتنوعت أعراقهم وأصولهم ولغاتهم وثقافاتهم وأديانهم، لأن العبرة في الهوية بالأرض وليس بالنسب ولا حتى باللغة، رغم أهمية هذه الأخيرة وارتباطها الوثيق بالهوية.

فالمطلوب إذن، ما دام المغرب ذا هوية أمازيغية واحدة، ليس تقاسم السلطة والثروة، بل إرجاعهما إلى مالكهما الشرعي والحقيقي. ومن هو هذا المالك الشرعي الحقيقي؟ إنه الهوية الأمازيغية التي هي هوية الأرض الأمازيغية بالمغرب. وهذا يعني أن السلطة ينبغي أن تنتقل إلى الأمازيغية كهوية ترابية وليس كعرق أو إثنية. وهو ما سيتحقق عندما تصبح الدولة أمازيغية انسجاما مع هوية الأرض الأمازيغية. ولا يهم بعد ذلك أن يكون الحكام، كأشخاص طبيعيين يمثلون تلك الدولة الأمازيغية، ينحدرون من أصول أمازيغية أو عربية أو يهودية أو رومانية أو فينيقية أو أندلسية أو غيرها، ما دام أنهم أبناء هذه الأرض الأمازيغية التي يستمدون منها هويتهم وليس من أنسابهم المفترضة.

إذن الانتقال بالمطالب الأمازيغية إلى المستوى السياسي لا يمكن أن يحصل خارج مطلب ترسيم الهوية الأمازيغية للدولة لتصبح دولة أمازيغية بالمفهوم الترابي وليس العرقي. لماذا التأكيد على ضرورة تمزيغ السلطة والدولة؟ لأن المغرب أصبح، بعد الاستقلال، دولة عربية، ليس بأرضه وشعبه، بل بحكمه ودولته التي صنعتها فرنسا وأعطتها مضمونا عربيا وألحقتها بمجموعة البلدان العربية. فالأولوية إذن، كان يجب أن تعطى، ليس لترسيم اللغة الأمازيغية، وإنما لترسيم الدولة الأمازيغية. فما تحتاجه الأمازيغية، ليس قرارا سياسيا يمنحها حقوقها، بل أن تصبح هي صاحبة القرار السياسي بالمغرب.

منذ تأسيس "ليركام"، يروج خطاب مفاده أن المصالحة مع الأمازيغية قد بدأت تتحقق على أرض الواقع، وأن إنشاء هذه المؤسسة هو تجسيد لهذه المصالحة. لكن المشكل، ليس أن هذه المصالحة لم تتحقق بل هي مجرد خطاب للاستهلاك، وإنما المشكل أن هذه المصالحة تكرّس، مثل مطلب اقتسام السلطة، التعارض العرقي بين الأمازيغيين و"العرب" المفترضين

بالمغرب، مع أن هذه المصالحة تزعم أنها جاءت لوضع حد لهذا الصراع. كيف تكرّس هذه "المصالحة" الصراع بين الطرفين "العربي" والأمازيغي في الوقت الذي جاءت فيه لتصالح بينهما؟

المصالحة مع الأمازيغية تعني أن المغرب يتكون من أمازيغ و"عرب" مع الإقرار أن هؤلاء لم يكونوا يعترفون بالحقوق اللغوية والثقافية للأولين، التي كانت مهضومة ومقصاة. لكن اليوم، يعترف هذا الطرف "العربي" بالأمازيغية كـ"مكوّن" و"رافد" للثقافة الوطنية. فالمصالحة إذن تنطلق من التعارض الثنائي بين "العرب" والأمازيغيين، لا بهدف تجاوزه والقضاء عليه، بل بهدف تأكيده والإقرار به، مع كل ما يتضمن ذلك من تعامل مع الأمازيغيين كأقلية لها حقوق لسانية وثقافية خاصة بها يجب احترامها والاعتراف بها.

المصالحة تعني إذن أن هناك طرفين ينتميان إلى هويتين مختلفتين، أمازيغية وعربية. وهو ما لا يمكن أن يضع حدا للصراع بينهما ما دام أن هذين الطرفين معترف بوجودهما ويحاول كل منهما أن تكون له الهيمنة على حساب الآخر: فالأمازيغيون يقولون إنهم السكان الأصليون أصحاب الأرض، أما العرب فدخلاء وافدون ولا ينبغي أن يكون لهم أكثر مما للدخلاء والوافدين. أما العرب فيقولون إنهم أسسوا أول دولة مغربية على يد إدريس الأول، والتي لا زالوا يتوارثونها، فضلا على أنهم أصحاب نسب "شريف" وأن لغتهم هي لغة أهل الجنة! إذن "المصالحة" لا يمكن إلا أن تباعد بين الطرفين لأنها تؤكد وتعترف بوجود مسافة هوياتية تفصل بينهما، منطلقة (المصالحة) في ذلك من تصور عرقي خاطئ للهوية.

أما التصور الترابي للهوية، كما هو معمول به لدى جميع بلدان ودول المعمور، فيحقق المصالحة الحقيقية بين الأمازيغ و"العرب" المفترضين، ليس بإعطاء كل ذي حق حقه أو بتقسيم السلطة بين الطرفين، بل بإلغاء الطرفين كعنصرين هوياتيين متمايزين وقائمين بذاتهما، وذلك بتوحيدهما في عنصر واحد هو الهوية الأمازيغية التي تحددها الأرض الأمازيغية التي يستمد منها المغاربة جميعهم هويتهم مهما اختلفت أعراقهم وأصولهم. وهكذا يكون كل المغاربة ذوي هوية أمازيغية واحدة نابعة من الأرض الواحدة التي هي أرض أمازيغية.

ففي إطار هذا التصور الترابي للهوية، لن يعود هناك صراع هوياتي بين الأمازيغيين و"العرب"، لأن الجميع ينتمون إلى هوية واحدة هي الهوية الأمازيغية للأرض الأمازيغية. وهو ما يستتبع أن هوية الدولة ينبغي أن تكون أمازيغية تبعا لهوية الأرض التي تسود عليها هذه الدولة كما سبقت الإشارة. فضمن هذا التصور الترابي للهوية، نلاحظ إذن أن أسباب الصراع بين المنتمين للهوية الأمازيغية والمنتمين للعروبة سيختفي نهائيا لأنه لن يكون هناك إلا انتماء واحد يشترك فيه الجميع وهو الانتماء إلى الأرض الأمازيغية. وهذه هي المصالحة الحقيقية لأنها توحد الطرفين بصفة نهائية في انتماء واحد مشترك هو الانتماء إلى الأرض

الأمازيغية. فالمصالحة هنا حقيقية لأنها ليست مصالحة لهذا الطرف مع طرف آخر، بل لأنها مصالحة مع الأرض، منبع الهوية والانتماء. من هنا أسبقية ترسيم الدولة الأمازيغية على ترسيم اللغة الأمازيغية، لأن هذا الترسيم الأخير متضمن تلقائيا في الترسيم الأول كجزء منه ونتيجة له.

لكن السؤال الكبير الذي يطرحه المعارضون لهذا التصور الترابي الوحدوي والدولتي للهوية هو التالي: ما الذي سيجعل "العرب" بالمغرب يتخلون عن عروبتهم ودولتهم العربية التي أصبحوا بفضلها ومن خلالها يحتكرون السلطة والثروة ليعلنوا عن دولة أمازيغية قد تكون إعلانا عن نهاية مصالحهم وامتيازاتهم السياسية والاقتصادية والإيديولوجية؟

الجواب يعطيه لنا الجواب عن السؤال التالي المعاكس للأول: لماذا يخاف "العرب" في المغرب من الأمازيغية ويرفضون بالتالي قيام دولة أمازيغية بالمفهوم الترابي الذي شرحناه، ويتمسكون بعروبتهم المزعومة ودولتهم "العربية" التي يعارضون استبدال هويتها العربية بهوية أمازيغية مستمدة من الأرض الأمازيغية للمغرب؟

لأن المطالب الأمازيغية ـ وليس الهوية الأمازيغية بمفهومها الترابي ـ تهدد بالفعل مصالحهم السياسية والاقتصادية ووجودهم الإثني والهوياتي واللغوي، بسبب التصور العرقي للهوية الذي تنطلق منه هذه المطالب، والذي يقسم المغرب إلى هويتين ـ عربية وأمازيغية ـ مختلفتين ومتمايزتين، وهو التصور الذي يعتقد "العرب" أنه يعتبرهم دخلاء وغزاة ومحتلين. وهذا ما يجعلهم يخافون بجدية من الأمازيغية ويعملون على محاربتها بجميع الوسائل حتى لا تشكل خطرا على وجودهم السياسي والهوياتي المرتبط بالدولة العربية التي يحتمون بها من الأمازيغية التي يتوجسون منها ويخشونها، فضلا عن تمسكهم بالعروبة التي يستقوون بها على الأمازيغية التي يرون فيها تهديدا لهم. وكل هذا نتيجة للمفهوم العرقي للهوية الذي يرى أن هناك هويتين بالمغرب تأخذ العلاقة بينهما شكل صراع عرقي وعنصري.

أما في إطار التصور الترابي التوحيدي للهوية، الذي يجعل كل المغاربة متساوين في انتمائهم الهوياتي إلى نفس الأرض الأمازيغية التي يعيشون فيها على وجه الدوام والاستقرار، والتي تمنحهم هويتهم الأمازيغية المستمدة من الأرض الأمازيغية، في إطار هذه الهوية الترابية لن يبقى هناك مبرر لدى "العرب" المغاربة للتخوف من الأمازيغية، كما لن يكون هناك أي مسوّغ للأمازيغيين ليهددوا مستقبل "العرب" بالمغرب. لماذا؟ لأن هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم "عربا" ويعتبرهم الأمازيغيون "عربا" يحملون هوية مختلفة عن هويتهم الأمازيغية، سيصبحون، في إطار التصور الترابي للهوية، هم أنفسهم ذوي انتماء هوياتي أمازيغي تبعا للأرض الأمازيغية، لا فرق بينهم وبين الأمازيغيين الأصليين، لأن الجميع ينتمون إلى نفس الأرض التي لهم فيها نفس الحق ولها عليهم نفس الواجبات. وعليه، ليس هناك ما

يخافه "العرب" من الهوية الأمازيغية لأنها هويتهم هم أيضا. إذن، إذا اختفت الأسباب اختفت معها نتائجها تلقائيا. وبالتالي عندما يختفي التصور العرقي للهوية يختفي معه الصراع الناتج عنه بين الأمازيغيين و"عرب" مفترضين، ولا يبقى هناك مبرر معقول لتوجس هذا الطرف من ذلك الطرف الآخر بعد اتحاد الطرفين في هوية واحدة، هي الهوية الأمازيغية للأرض الأمازيغية. النتيجة أنه لن يكون هناك سبب يجعل "العرب" يحاربون الأمازيغية ويرفضونها. بل على العكس من ذلك، سيشعرون معها بالثقة والأمان والسلام والاعتزاز، وهو ما كانوا يفتقدونه وهم "عرب". لماذا كانوا يفتقدون ذلك؟

لأنه في إطار انتمائهم "العربي" العرقي المزعوم، كانوا كأولئك الذين يملكون شيئا مسروقا لا حق شرعيا لهم فيه، فيعملون دائما على حماية ما سرقوه من أصحابه الشرعيين الذين يحاولون باستمرار استرداده ممن استولوا عليه دون وجه حق. لهذا فهم دائما متوجسون ومتأهبون يتخوفون أن تصبح لأصحاب المِلك المسروق الإمكانات والقوة لتوقيفهم واستعادة ممتلكاتهم المسروقة. إنهم دائما قلقون على مصيرهم وممتلكاتهم لأنهم لا يتوفرون على سند شرعي يثبت حيازتهم لما يملكون. لكن في إطار الهوية الترابية التوحيدية للهوية الأمازيغية، كما شرحنا ذلك، سيصبح هؤلاء "العرب" مالكين شرعيين لما في أيديهم من سلطة أو ثروة، ولا يخافون على ما يملكون من استعادته من طرف أصحابه الشرعيين، لأن هؤلاء "العرب" أصبحوا هم مالكوه الشرعيون بعد أن أصبحت هويتهم أمازيغية تعطي لهم الحق في الحكم وممارسة السلطة بالمغرب باسم انتمائهم الأمازيغي. وهذا ما سيوفر لهم شروط الطمأنينة والأمان والسلام والاستقرار بعد اختفاء أسباب الصراع الناتجة عن تقسيم المغرب إلى هويتين عربية وأمازيغية. ففي هذه الحالة، سيكون من مصلحتهم تبني الهوية الأمازيغية والدفاع عنها في إطار دولة أمازيغية تعاملهم على قدم المساواة مع الأمازيغيين "الأصليين".

ونفس الشيء يقال عن الحكام والمسؤولين السياسيين الذين يتمسكون اليوم بالهوية العربية لأنها ملاذهم الوحيد أمام المطالب الأمازيغية التي تهدد وجودهم السياسي والاقتصادي والإثني. لكن في إطار الهوية الترابية للدولة الأمازيغية، فإنهم لن يخسروا شيئا من مناصبهم وامتيازاتهم السياسية كأشخاص طبيعيين يمثلون الدولة الأمازيغية ذات الهوية الأمازيغية. فكل ما يخسرونه هو هويتهم "العربية" المزعومة، والتي كانوا يتمسكون بها لحماية مصالحهم وامتيازاتهم من تهديدات الأمازيغية لها. أما الآن، وفي إطار الدولة الأمازيغية، فمصالحهم تحميها وتحافظ عليها الأمازيغية التي أصبحوا ينتمون إليها، مثلهم مثل بقية كل الأمازيغيين.

النتيجة أنه في إطار الدولة الأمازيغية ذات الهوية الأمازيغية، لا أحد يخسر شيئا من مصالحه وامتيازاته. لكن الجميع يربحون الانتماء المشترك إلى الأرض الأمازيغية مع ما يصاحب ذلك من شعور بالفخر والاعتزاز بالهوية الحقيقية النابعة من الأرض الأمازيغية. بل

إن الحكام الذين سيسّهلون عملية الانتقال إلى الدولة الأمازيغية سيذكرهم التاريخ كقادة أبطال ووطنيين كانوا وراء حصول بلدانهم على الاستقلال الهوياتي وتحريرها من التبعية لهويات أجنبية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 146 لشهر يونيو 2009)

الاستقلال الذاتي للمغرب أم لجهات المغرب؟

مقدمة:

كثر الحديث وتوسع النقاش، منذ فاتح ماي 2007، داخل الأوساط الأمازيغية، وخصوصا بالريف، حول مطلب منح هذه المنطقة نظام حكم ذاتي (نستعمل في هذا المقال عبارتي "الحكم الذاتي "والاستقلال الذاتي" كمترادفين) في إطار دولة فيدرالية. فقد نظمت ندوات بالناظور والحسيمة حول موضوع الحكم الذاتي والنظم الفيديرالية، وصدرت بيانات تطالب بتمتيع الريف بالحكم الذاتي كما أنشئت لجنة تحضيرية لتأسيس "الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف". لكن مطلب الحكم الذاتي، الذي ظهر أصلا بالريف، سرعان ما تجاوز حدود هذه المنطقة ليصبح مطلبا أمازيغيا تتبناه جهات أخرى مثل سوس حيث أصدرت مجموعة من الجمعيات تسمي نفسها "حركة المطالبة بالحكم الذاتي لسوس الكبير" بلاغا يحمل اسم "بلاغ 'تيزنرت' حول الحكم الذاتي لسوس الكبير".

مقترح الحكم الذاتي فكرة قديمة بالريف كان يدافع عنها بعض النشطاء الأمازيغيين منذ أزيد من عشر سنوات، أي قبل ظهور المبادرة التي اقترحها المغرب حول منح الحكم الذاتي للصحراء. ولم تكن هذه الفكرة تضايق السلطات، لهذا ظلت تراقبها من بعيد دون تدخل أو اتخاذ موقف، إلى يوم فاتح ماي 2007 عندما حولت الحركة الأمازيغية بالناظور تظاهرة عيد العمال إلى تظاهرة للمطالبة بالحكم الذاتي للريف، رافعة لافتات كتب عليها: "الحركة الثقافية الأمازيغية بشمال المغرب تطالب بالحكم الذاتي للريف". وهي اللافتة التي كانت سببا لمشادات بين مناضلي الحركة الأمازيغية ومسؤولين أمنيين أرادوا نزع تلك اللافتة ومنع رفعها، انتهت (المشادات) بـ"انتصار" المناضلين الأمازيغيين الذي جابوا شوارع المدينة بتلك اللافتة.

منذ هذا التاريخ بدأت السلطات تنزعج من مطلب الحكم الذاتي للريف، وهو ما جعلها تتدخل، بطريقة أو أخرى، للفصل بين الريف وفكرة الحكم الذاتي التي ظلت لصيقة به وملازمة له منذ ظهورها. وقد لاحظنا هذا "الفصل" في الندوات والمناظرات التي نظمت حول موضوع "الحكم الذاتي" بالناظور والحسيمة بعد فاتح ماي 2007، سواء من طرف أحزاب سياسية أو جمعيات أمازيغية: فلم تعد عناوين تلك الندوات والمناظرات تنص بشكل خاص على الريف مثل: "الحكم الذاتي بالريف"، بل أصبحت عناوين ذات طبيعة ثقافية عامة مثل: "نظم التسيير الذاتي"، "النظم الفيدرالية وأشكال الحكم الذاتي في العالم وفي المغرب"...

لماذا هذا الانزعاج المفاجئ للسلطات من فكرة الحكم الذاتي للريف ابتداء من يوم فاتح ماي 2007؟

التفسير السهل و"البديهي"، هو أن هذا المطلب يشوش على المبادرة المغربية للحكم الذاتي للصحراء. وليس صعبا تبيان أن هذه "بديهية" خادعة ككثير من البديهيات. في الحقيقة، إن الذي تتخوف منه السلطة، ليس هو مطلب "الحكم الذاتي" لهذه الجهة أو تلك، وإنما هو كون هذا المطلب مرتبطا بالأمازيغية أصلا وبالريف منشأ. وهما (الأمازيغية والريف) العدوان التاريخيان للسلطة العروبية بالمغرب. ولكن لماذا لم تتضايق هذه السلطة من مقترح الحكم الذاتي للريف الذي قلنا بأنه كان رائجا ومتداولا منذ أزيد من عشر سنوات؟ لأن هذا المقترح لم يكن سوى مجرد فكرة يدافع عنها قلة من نشطاء الحركة الأمازيغية. أما ابتداء من فاتح ماي 2007، فالأمر لم يعد مجرد فكرة بل أصبح مطلبا ـ وشتان بين الفكرة والمطلب ـ تتبناه وتدافع عنه حركة أمازيغية لها امتدادات اجتماعية وشعبية. هنا غيرت السلطة رأيها وموقفها لأنها اعتبرت أن الربح السياسي، الذي كانت ربما تعتقد أنها ستجنيه من فكرة الحكم الذاتي بالريف من خلال ما قد يوفره لها من فرصة سانحة لإعمال مبدأ "فرق تسد" لإضعاف الحركة الأمازيغية، أقل مما قد يسببه لها من خسارة سياسية حقيقية.

إخراج السلاح التقليدي المضاد للريف: الانفصال والمخدرات:

من الطبيعي مغربيا، بعد أن بدأت السلطة تتوجس خيفة من عواقب مطلب الحكم الذاتي بالريف، أن تكون هناك هجمة ضد الدعوة إلى منح استقلال ذاتي لهذه المنطقة استعمل فيها السلاح "الثقيل" المضاد للريف، الذي (السلاح) هو "الانفصال" و"المخدرات".

ـ من السهل، عندما يتعلق الأمر بالريف، مع ما يرتبط به من ذاكرة وتاريخ ومقاومة وتمرد، القول إن الدعوة إلى الحكم الذاتي هي دعوة انفصالية عنصرية تهدف إلى التقسيم والتفرقة.

وهكذا رأينا كيف أن الوزير "الريفي" السيد مصطفى المنصوري، في إحدى حلقات برنامج "حوار" على القناة الأولى، وفي رده على سؤال حول ما يروج في الريف من مطالبة بمنح الحكم الذاتي لهذه المنطقة، رأينا كيف اتهم أصحاب هذه الدعوة بأنهم انفصاليون، رافضا هذا المشروع لأنه ـ هو ـ "وحدوي" كما قال، مشيرا، كما نفعل عندما يتعلق الأمر بعملاء أو خونة، بأن أصحاب هذه الدعوة الانفصالية أشخاص "معروفون".

إنه لأمر غريب حقا أن يصدر مثل هذا الموقف، الذي يربط بين مطلب الحكم الذاتي والانفصال، عن وزير عضو في حكومة نصبها وعين أعضاءها الملك. لأنه إذا كان صحيحا أن الدعوة إلى الحكم الذاتي هي دعوة إلى الانفصال، فمعنى ذلك أن المبادرة المغربية لمنح الحكم الذاتي للصحراء ستكون مبادرة انفصالية، وسيكون أصحاب هذه المبادرة، وعلى رأسهم الملك، انفصاليين!

ـ هناك آخرون يطعنون في مطلب الحكم الذاتي بدعوى أن الأموال المتوفرة بالريف، والتي يمكن توظيفها في بناء مؤسسات الحكم الذاتي، هي أموال متحصلة من تجارة المخدرات. لينتهوا إلى التساؤل التالي: كيف يمكن بناء دولة محلية (حكم ذاتي) بأموال المخدرات؟

إذا كان أصحاب هذا الرأي يرون (على افتراض حسن النية لديهم) في انتشار تجارة المخدرات بالريف، وما يدره ذلك من مال حرام، مبررا لرفض منح هذا الريف حكما ذاتيا تموله المخدرات، فإن هذا المبرر نفسه هو السبب Raison الأكثر وجاهة ومدعاة لمنح الريف حكما ذاتيا. لماذا؟ وكيف ذلك؟

إذا كانت منطقة الريف معروفة بتجارة المخدرات، فلأن جهات تابعة للسلطة المركزية لا تريد القضاء على هذه التجارة لأنها هي المستفيدة الأولى منها، كما هو الشأن كذلك فيما يخص التهريب الذي يعتبر المستفيد الأول منه، ليس تلك الأرملة التي تهرب خمسة كيلو من الأرز من مليلية أو سبتة، بل المسؤولون الذين يتقاضون رشاوى عن التهريب، وهو ما يسمح باستمراره لأنه يدر أرباحا طائلة على هؤلاء المسؤولين. إذن المسؤول عن استمرار ظاهرة التهريب وانتشار تجارة المخدرات هي السلطة المركزية ومختلف الموظفين والمسؤولين التابعين لها، والذين يتعيّشون بهذا التهريب وهذه التجارة للمخدرات. النتيجة، إذن، هي أن القضاء على اقتصاد التهريب وتجارة المخدرات بالريف يمر عبر القضاء على وضعية الريع والإتاوات الناتجة عن ممارسة التهريب وتجارة المخدرات، والتي يستفيد منها (الوضعية) مسؤولو السلطة المركزية، المفترض فيهم محاربة التهريب والمخدرات، والذين هم المنتفعون الحقيقيون من تجارة المخدرات. والقضاء على هذه الوضعية من الريع والإتاوات لا يمكن أن يتحقق إلا بالتحرر من السلطة المركزية التي يستفيد مسؤولوها من تلك الوضعية. وهذا التحرر يتمثل في إقامة حكم ذاتي بالريف يسهر فيه أبناؤه بأنفسهم على تنظيم شؤونهم وتدبير اقتصادهم. وتدخل في إطار هذا التنظيم وهذا التدبير محاربةُ تجارة المخدرات بعد توفر إرادة جدية لذلك، عكس ما هو عليه الأمر مع السلطة المركزية. فهذه السلطة حافظت على تجارة المخدرات وحمتها بالريف لتبتز في النهاية هذا الأخير وتحاصره بتهمة المتاجرة في المخدرات كلما طالب بحقوقه السياسية والاقتصادية واللغوية والهوياتية. إذن ليس هناك من سبيل آخر للقضاء على تجارة المخدرات بالريف إلا الاستقلال الذاتي للريف.

مطلب أمازيغي أصلا ومنشأ:

ليس موضوع هذا المقال هو الدفاع عن مطلب الحكم الذاتي للريف، والرد على خصومه ومعارضيه، بل هو تحليل لهذا المطلب في ضوء علاقته بالهوية الأمازيغية.

لنتذكر جيدا أن مطلب الحكم الذاتي ـ وكذلك مطلب العلمانية ـ سواء كما ظهر بالريف أو في جهات أخرى ـ باستثناء المقترح الخاص بالصحراء ـ هو مبادرة أمازيغية 100% في

أصلها ومنشئها، أي أنها مبادرة تدخل ضمن المطالب الأمازيغية المتعلقة باللغة والهوية الأمازيغية. فالهدف الأساسي للمطالبة بالحكم الذاتي لدى النشطاء الأمازيغيين، ليس هو فقط التحكم في الموارد الاقتصادية المحلية واستثمارها لصالح المنطقة بدل توظفيها لتنمية المركز، بل الهدف هو تنمية اللغة الأمازيغية والحفاظ على الهوية الأمازيغية اللتين (اللغة والهوية) أقصاهما، بل حاربهما، الحكم المركزي. فمطلب الحكم الذاتي في هذه الحالة هو مطلب ذو طبيعة خاصة، لأن الداعي إليه ليست المبررات الاقتصادية، بل دواعٍ لغوية وهوياتية ترمي إلى رد الاعتبار للغة الأمازيغية والاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغرب.

لكن اليوم (نحن في سبتمبر 2007)، مع تقدم النقاش حول الحكم الذاتي كما يقترحه مناضلو الحركة الأمازيغية، بدأت تختفي، شيئا فشيئا، مبرراته اللغوية والهوياتية لينصب النقاش على ما هو عام ومشترك في كل أنظمة الحكم الذاتي، مثل الموارد الاقتصادية، النظام الجبائي، إعادة توزيع الثروات، اختصاصات الحكومة المحلية، الحدود الجغرافية... حقيقة أن هذه العناصر مهمة وضرورية في كل نظام حكم ذاتي جهوي، وأن الاتفاق حولها والحسم فيها شرط لإقامة نظام حكم ذاتي في إطار دولة فيدرالية. إلا أن هذه العناصر، على أهميتها، تأتي في الدرجة الثانية في الحالة الأمازيغية، لأن الداعي الأول إلى الحكم الذاتي ليس هو استفادة السكان من ثروات منطقتهم أو مشاركتهم في القرار السياسي الذي يخص جهتهم، بل خدمة اللغة والهوية الأمازيغية أولا، أي أن الهدف من إقامة نظام حكم ذاتي جهوي هو تنمية اللغة الأمازيغية وإقرار الهوية الأمازيغية للمغرب، اللتين أقصاهما الحكم المركزي.

وهنا يطرح سؤالان رئيسيان، لم تطرحهما الحركة الأمازيغية المدافعة عن الحكم الذاتي للجهات، مرتبطان باللغة والهوية الأمازيغيتين اللتين كانتا وراء ظهور المطالبة بالحكم الذاتي عند هذه الحركة. لنطرح هذين السؤالين ونناقشهما.

السؤال الأول: ماذا ستكون لغة وهوية الحكومة المركزية؟

ما دام أن المغرب اليوم هو دولة "عربية"، ذو هوية "عربية" وعضو بجامعة الدول العربية، لغته الرسمية هي العربية، فإن الحكومة المركزية، في إطار نظام فيدرالي تتمتع فيه الجهات بحكومات جهوية، ستحتفظ بهذه الثوابت اللغوية والهوياتية العروبية، أي تبقى سلطة مركزية عربية، بهوية عربية ولغة رسمية هي العربية. وهذا ما يتعارض مع أهداف المطالبة بالحكم الذاتي التي هي، كما سبق أن شرحنا، رد الاعتبار للغة الأمازيغية والاعتراف بالهوية الأمازيغية للمغرب كله. أما إذا كانت الحكومة المركزية ذات هوية عربية ولغة رسمية عربية، فإن الحكم الذاتي للجهات يكون قد دعم هذه الهوية وعزز هذه اللغة بجعلهما، وبشكل شرعي ودستوري، لغة وهوية الحكم المركزي، وأعطى لهما المشروعية من خلال النظام الفيديرالي. هكذا يؤدي إذن مطلب الحكم الذاتي إلى عكس ما يرمي إليه هذا

الحكم Effet pervers، أي دعم وتثبيت الهوية العربية للحكم المركزي بدل إحلال الهوية الأمازيغية الأصلية مكانها.

السؤال الثاني: ماذا ستكون لغة وهوية الجهات ذات الاستقلال الذاتي؟

ستكون عربية أو أمازيغية حسب الجهات والمناطق. مثلا جهة الرباط، مقر الحكومة المركزية ذات الهوية واللغة العربيتين، ستكون بلا شك عربية، وكذلك الصحراء ستكون هويتها ولغتها عربيتين... أما في الريف وسوس والأطلس المتوسط والجنوب الشرقي، فستكون اللغة والهوية أمازيغيتين. وهذا بدوره سيتعارض مع أهداف المطالبة بالحكم الذاتي التي هي استعادة الهوية الأمازيغية للمغرب، سيتعارض مع تلك الأهداف على عدة مستويات:

1 ـ إذا سلمنا مع الحركة الأمازيغية أن هوية المغرب هي هوية أمازيغية واحدة حاول التعريب، العرقي والسياسي والهوياتي، طمسها وإخفاءها، فإن ما ينتج عن النظام الفيديرالي من جهات ذات هوية أمازيغية وأخرى ذات هوية عربية، سيتناقض مع مبدأ وحدة الهوية الأمازيغية للمغرب، ويعطي بالتالي المشروعية للهوية العربية المعترف بها للجهات "العربية"، خصوصا أنها هوية السلطة المركزية كما رأينا، ويؤكد وجود مناطق "أمازيغية" وأخرى "عربية". والحال أنه لا توجد بالمغرب جهات "أمازيغية" وأخرى "عربية" بحدود لسنية وترابية ـ وهي العناصر المحددة للهوية: الموطن واللغة ـ كما في الدول ذات الهويات المتعددة مثل إسبانيا أو بلجيكا أو سويسرا أو العراق مثلا، لأن هوية المغرب واحدة وهي الهوية الأمازيغية.

2 ـ إن استعمال فروع اللغة الأمازيغية بجهاتها "الأمازيغية" كلغات رسمية لتلك الجهات سيحول دون أي توحيد للغة الأمازيغية، ويساهم في ترسيم لهجاتها الثلاث. وهو ما يتعارض مرة أخرى كذلك مع أحد المطالب الرئيسية للحركة الأمازيغية، ألا وهو وحدة اللغة الأمازيغية التي انقسمت إلى ثلاثة فروع رئيسية بسبب إقصائها السياسي وعدم استعمالها كلغة إدارة وسلطة.

3 ـ ثم إن قيام جهات "أمازيغية" ككيانات مستقلة وذات سيادة جهوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار فيديرالي، يمنح للأمازيغيين بهذه الجهات وضعية "أقليات" متعها الحكم المركزي العروبي بحقوقها اللغوية والثقافية والهوياتية تبعا لخصوصياتها التاريخية والإثنية. وهذا ما يشكل ربحا ودعما لهوية السلطة المركزية العروبية التي تظهر كهوية الأغلبية على حساب الهوية الأمازيغية التي تظهر كهوية مقصورة على أقليات جهوية ذات حقوق لغوية وثقافية خاصة لأنها حقوق أقليات إثنية. وهذا شيء مريح للسلطة المركزية العروبية التي يبرزها النظام الفيديرالي كسلطة ديمقراطية تحترم حقوق "الأقليات" الجهوية.

كل هذه النتائج تتعارض، كما نرى، أولا مع حقيقة كون الأمازيغية هي هوية الأغلبية ـ إذا كان لا بد من الكلام عن "أغلبية" و"أقلية" ـ من السكان بالمغرب، وثانيا مع الهدف من الحكم الذاتي الذي هو استعادة الهوية الأمازيغية لكل المغرب، هذه الهوية التي ـ على عكس ذلك الهدف ـ يضعفها الحكم الذاتي الجهوي بجعلها مسألة أقليات إثنية متعددة تطالب بحقوقها اللغوية والثقافية الخاصة.

لا مقارنة مع وجود الفارق:

نلاحظ إذن أن هذه النتائج التي يؤدي إليها الحكم الذاتي "للمناطق" الأمازيغية ليست في صالح وحدة اللغة الأمازيغية ولا تخدم الهوية الأمازيغية للمغرب، التي كان هاجس استعادتها والاعتراف بها كهوية للمغرب وراء مطلب الحكم الذاتي. لماذا الاستمرار إذن في المطالبة بالحكم الذاتي كمطلب أمازيغي دون إدراك لمخاطره على الأمازيغية التي كانت وراء هذا المطلب؟

لقد قلت في البداية إن الأمازيغية كانت هي المحرك لمطلب الحكم الذاتي الذي كان جزءا من مطالب الحركة الأمازيغية. لكن بمجرد ما انطلقت النقاشات حول هذا المطلب، حتى بدأت الأمور تبتعد شيئا فشيئا عن موضوع الأمازيغية، وأصبح الحديث ينصب فقط على الجوانب الاقتصادية والإدارية والجبائية والمؤسساتية، مع غياب تام للمحور الأساسي الذي هو الأمازيغية وآثار الحكم الذاتي عليها. لماذا؟

إن السبب الرئيسي لعدم إدراك مناضلي الحركة الأمازيغية، المدافعين عن نظام الحكم الذاتي، لآثاره السلبية على الأمازيغية، هو انطلاقهم من نماذج جاهزة وناجحة من أنظمة الحكم الذاتي لبلدان تعرف تعددا في الهويات، مثل سويسرا وبلجيكا، وخصوصا إسبانيا التي بهر نظامُها للحكم الذاتي للجهات، لا سيما في منطقة "كاطالونيا"، النشطاءَ الأمازيغيين، خصوصا القريبين منهم من إسبانيا، التي استوحوا منها مبكرا مطلب الحكم الذاتي للريف. فبما أن لغة وهوية منطقة "كاطالونيا" كانتا مقصاتين وغير معترف بهما في ظل الدولة المركزية تحت نظام فرانكو الذي لم يكن يعترف إلا بلغة واحدة وهوية واحدة هي الفشتالية Castillan، ثم أضحت تلك الهوية الكطالانية معترفا بها وأصبحت هي اللغة الرسمية للمنطقة، فكذلك ستستعاد الهوية الأمازيغية للمغرب ويعترف بالأمازيغية كلغة رسمية في إطار نظام الحكم الذاتي للجهات بعد أن كانتا (الهوية واللغة) مقصاتين في ظل الدولة المركزية العروبية.

هذا هو المنطق الذي يفسر تحمس النشطاء الأمازيغيين، وخصوصا في الريف، لنظام الحكم الذاتي على الطريقة الإسبانية. وهنا مكمن الخطأ، لأنهم ينطلقون من قياس فاسد ومقارنة خاطئة بين وضعية اللغة والهوية الأمازيغيتين في المغرب ووضعية اللغة والهوية

الكطالانيتين بإسبانيا، أو في بلدان تعرف تعددا في اللغات والهويات، مع أنهما وضعيتان مختلفتان ولا يمكن قياس إحداهما على الأخرى: فاللغة والهوية الكاطلانيتان أو الباسكيتان بالنسبة لإسبانيا، أو الفلامانيتان بالنسبة لبلجيكا، أو الجرمانيتان بالنسبة لسويسرا، أو الكرديتان بالنسبة للعراق (ما بعد صدام)، هما لغة وهوية خاصتان بجهة بعينها معروفة بحدودها الترابية واللسنية (وهي العناصر التي تدخل في تعريف الهوية: الموطن واللغة)، ولا تغطيان كل التراب الوطني لإسبانيا أو بلجيكا أو سويسرا أو العراق. وبالتالي فإن منح الحكم الذاتي لتلك الجهات كان مفيدا للغاتها وهوياتها الجهوية (وليست الوطنية) التي تحررت، بفضل الحكم الذاتي، من الحكم المركزي الذي كان يقصي تلك اللغات والهويات ولا يعترف بها أمام اللغة الواحدة والهوية الواحدة لذلك الحكم المركزي. أما في المغرب، فالأمر يختلف، لأن اللغة والهوية الأمازيغيتين ليستا مقصورتين على منطقة بعينها دون المناطق المغربية الأخرى. وبالتالي فإن تطبيق الحكم الذاتي على مناطق تعتبر أمازيغية، مثل الريف وسوس، لا يخدم اللغة والهوية الأمازيغيتين لكل المغرب بقدر ما يضعفهما ويفتتهما، ويعطي المشروعية للغة والهوية العربيتين للسلطة المركزية ولجهات أخرى قد تحتفظ بهما في إطار نظام الحكم الذاتي للجهات، كما سبق أن شرحنا سابقا. وهذه نتائج تسير في اتجاه معاكس للهدف من المطالبة بالحكم الذاتي الذي هو استعادة اللغة والهوية الأمازيغيتين للمغرب كله. وليس مبالغة إذا قلنا بأن السلطة العروبية بالمغرب، قد تلجأ مستقبلا، إذا وجدت هويتها العربية مهددة من طرف الأمازيغية، إلى أن تفرض هي نفسها نظام الحكم الذاتي الجهوي على "المناطق" الأمازيغية لتتخلص من المطالب المزعجة للحركة الأمازيغية التي تريد إعادة تمزيغ كل المغرب، وليخلو الجو لعروبتها كهوية للأغلبية وللحكم المركزي بعد أن تُحوّل المطالب الأمازيغية، بفضل نظام الاستقلال الذاتي للجهات، إلى مسألة أقليات وخصوصيات جهوية وإثنية كما سبقت الإشارة. وهذا يعني أن السلاح الذي يستعمله الأمازيغيون المطالبون بالحكم الذاتي لفرض الهوية الأمازيغية، هو نفسه السلاح الذي ستستعمله السلطة للقضاء على هذه الهوية الأمازيغية.

هل هذا يعني أنه يجب، حتى لا نضعف الأمازيغية ونقسمها، التخلي عن المطالبة بنظام الاستقلال الذاتي الجهوي لأنه يتنافى مع الحفاظ على الهوية الأمازيغية قوية وواحدة لكل المغاربة؟

لا أبدا، وإنما يعني فقط أن هناك ترتيبا آخر للأولويات يحتل فيه مطلب الاستقلال الذاتي للجهات المرتبة الثانية، بعد الحسم في استقلال ذاتي من مستوى آخر، له علاقة مباشرة باستعادة الهوية الأمازيغية لكل المغرب، ويكون هو شرط نجاح الاستقلال الذاتي للجهات.

مستويان من الاستقلال الذاتي:

نحن إذن أمام مستويين من الاستقلال الذاتي. إذا كان موضوع المستوى الثاني هو الجهات، فما هو موضوع المستوى الأول؟

موضوعه هو المغرب بكامل ترابه، هذا المغرب الذي لا زال مرتبطا بالمشرق العربي وتابعا للعروبة كهوية مركزية تحكم انتماءه وتحدد هويته. فالذي تحتاجه إذن الأمازيغية، وبشكل مستعجل، هو تحرير المغرب، بمجموع ترابه، من سلطة العروبة قبل تحرير الجهات من سلطة الحكم المركزي للدولة المركزية. فالمغرب، اليوم، على مستوى الهوية، فقد استقلاله وحريته وأصبح تابعا وخاضعا للهوية العربية التي يتبناها كهويته الوحيدة التي فرضتها السلطة العروبية على كل المغاربة من خلال التعليم والإعلام وتزوير التاريخ. المطلب المستعجل إذن، ليس هو الاستقلال الذاتي للجهات، بل هو الاستقلال الذاتي للمغرب نفسه وبكامله تجاه العروبة، وذلك باستعادته، كدولة أمازيغية، لهويته الأمازيغية الواحدة وغير المتعددة، والقطع الهوياتي النهائي مع الهوية العربية التي هي هوية الشعب العربي وليس الشعب الأمازيغي بالمغرب وشمال إفريقيا. إذن النضال الأمازيغي، اليوم، يجب أن يسير في هذا الاتجاه ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أي تحرير المغرب من سلطة العروبة وكل مخلفاتها وتداعياتها السياسية ليصبح دولة أمازيغية بسلطة أمازيغية وبشعب أمازيغي وهوية أمازيغية على أرض أمازيغية.

وعندما يتحقق هذا المستوى الأول من الاستقلال الهوياتي للمغرب، ويصبح دولة أمازيغية بسلطة مركزية أمازيغية، آنذاك فقط ننتقل إلى المستوى الثاني من تطبيق الاستقلال الذاتي الجهوي لمناطق المغرب الأمازيغي، وليس للمناطق الأمازيغية للمغرب، تبعا لخصوصياتها وحاجاتها ومؤهلاتها وثرواتها، دون أن يكون لذلك أي تأثير سلبي على الهوية الأمازيغية لكل المغرب، التي يمكن أن يضعفها أو يقسمها الاستقلال الذاتي للجهات، لأن مسألة الهوية يكون قد حسم فيها عندما تحرر المغرب من الهوية العربية وأصبحت سلطته المركزية أمازيغية، وهو ما يترتب عنه أن هوية الجهات تبقى هي نفسها هوية الحكم المركزي الأمازيغي، لأن هوية الأجزاء مستمدة من هوية الكل.

نلاحظ إذن أن نموذج الاستقلال الذاتي الذي يناسب حالة المغرب في علاقته بالهوية الأمازيغية، ليس هو نموذج البلدان ذات الهويات المتعددة كإسبانيا أو بلجيكا، بل هو نموذج الأنظمة الفيديرالية ذات الهوية الواحدة، مثل ألمانيا. ففي هذا البلد، هناك سلطة وطنية مركزية بلغة وهوية ألمانيتين، ثم جهات ذات حكم ذاتي لكن بلغة وهوية ألمانيتين كذلك، عكس ما نجده في إسبانيا أو سويسرا أو بلجيكا التي تعرف (هذه البلدان الثلاثة) تعددا في الهويات، مع ما يستتبع ذلك من تعدد في اللغات كذلك.

بداهة مطلب الحكم الذاتي بالريف؟!

وأخيرا، ما الذي يجب أن يتغير في الريف لو منح له حكم ذاتي حسب النموذج الذي يطالب به المتحمسون لهذا الحكم الذاتي؟ ما الذي سيدل على أن هناك بالفعل حكما ذاتيا للريف بالنسبة لمغربي من الريف هاجر المنطقة في ظل نظام الدولة المركزية، ثم عاد إليها بعد تمتيعها بالاستقلال الذاتي؟ ما الذي يؤشر على أن هناك حقا حكما ذاتيا للمنطقة؟

كل النقاشات، كما سبقت الإشارة، تركز على الجوانب المالية والاقتصادية والمؤسساتية والإدارية لتخلص إلى أن الحكم الذاتي يتحقق عندما يكون هناك برلمان وحكومة جهويتان، بالإضافة إلى التحكم في ثروات الجهة الطبيعية والجبائية لاستثمارها لصالح تلك الجهة بدل توظيفها في المركز كما في نظام الدولة المركزية.

تبعا لهذه المحددات لنظام الحكم الذاتي للجهة، فإن ذلك المواطن الذي يعود إلى الريف بعد أن أصبح يتمتع باستقلال ذاتي، لن يدرك هذا الاستقلال بمجرد عبوره للحدود، لن يدرك ذلك إلا إذا زار مقرات الحكومة الجهوية وحضر مناقشات البرلمان الجهوي. مع أن الذي يهم المواطن، فيما يتعلق بالحكم الذاتي، هو تجسيده في الحياة والمعاملات اليومية، وليس في المؤسسات التي ترمز إلى الاستقلال الذاتي كوجود حكومة جهوية وبرلمان جهوي.

لنفرض أن هذا المواطن، بمجرد وصوله إلى ميناء الناظور وجد تلك اللوحة، التي كتب عليها عادة "المغرب يرحب بكم" بالعربية، مكتوبة بالأمازيغية، كما أن رجال الأمن والجمارك يتحدثون كلهم الأمازيغية، والإجراءات الإدارية للدخول إلى المغرب تتم كلها بالأمازيغية. هنا سيدرك ذلك المواطن أن هناك بالفعل حكما ذاتيا للريف لأن كل شيء أصبح أمازيغيا، سواء لغة الموظفين أو المعاملات الإدارية. ولا يهم بعد ذلك هذا المواطنَ هل هناك حكومة وبرلمان جهويان أم لا.

نريد بهذا المثال أن نوضح أن العنصر الأساسي الذي يؤكد، بالنسبة للمواطن العادي، أن هناك استقلالا ذاتيا لمنطقة الريف، هو عنصر الموارد البشرية العاملة بمختلف الإدارات المحلية والجهوية عندما تصبح كلها متكونة من أبناء المنطقة المتحدثين مع المواطنين بالأمازيغية السائدة بالمنطقة. لأن الحاصل اليوم في الريف، ولا شك في المناطق الأخرى التي تعتبرها السلطة أمازيغية، أنك عندما تدخل إلى أية إدارة مثل بريد المغرب أو مصلحة الضرائب مثلا وتتحدث الأمازيغية، يستفزك الموظفون الأجانب عن المنطقة بنبرة آمرة: "تكلم العربية". فتشعر بأنك أنت الأجنبي عن المنطقة وليسوا هم، وأن مواطنتك ناقصة ومهانة. وهذه الحالة لا تختلف في شيء عن حالة الاستعمار الذي يفرض على السكان الأصليين لغته ونظمه وقوانينه ورجاله. ونعرف أن هذه الحالة من الاستعمار "الوطني" كانت وراء انتفاضة سكان الريف في 1958 ـ 1959، الذين وجدوا أنفسهم ينتقلون من يد الاستعمار الإسباني إلى يد استعمار عربي "وطني". ولهذا فإن الفهم الشعبي لدى السكان للحكم الذاتي الذي يتحمسون له يتمثل، ليس في قيام حكومة وبرلمان جهويين، بل في "جلاء" العرب، ليس كعرق،

بل كهوية ولغة تفرض عليهم في الإدارات والمحاكم وكل المرافق العامة. بالنسبة لهم يتحقق الحكم الذاتي إذن عندما تدخل إلى الإدارة فتجد كل موظفيها يستعملون الأمازيغية ويشتغلون بلغة السكان لأنهم ينتمون إلى نفس المنطقة.

كيف نفسر أن جل المشتغلين بشركة "صوناصيد"، التي أنشئت بالناظور لاستغلال مناجم الحديد بالريف هم "عرب" استقدموا من خارج الريف ولا يتحدثون لغة السكان؟ كيف نفسر أن مستخدمي إدارات "اتصالات المغرب" بمنطقة الريف غالبيتهم أجانب عن المنطقة ولا يتحدثون لغة السكان؟ كيف نفسر أن إدارة مطار العروي/الناظور جلهم كذلك من خارج المنطقة ولا يتحدثون لغة السكان، حتى أن مجموعة من المعطلين سبق لهم أن وجهوا رسالة إلى المسؤولين يحتجون فيها عن تشغيل "أجانب" عن المنطقة في حين أنهم أولى بتلك المناصب من الشغل؟ كيف نفسر أن رجال السلطة والأمن والجمارك بالريف جلهم كذلك من خارج الريف؟

لا يمكن أن نفسر ذلك إلا بكونه نوعا من الاستعمار الذي أصبح عاديا ومقبولا لطول عهده. إنه نوع من الاستعمار:

ـ لأنه يقصي أولا لغة السكان من استعمالها في الإدارة.

ـ ولأنه يقصي ثانيا السكان أنفسهم من تسيير شؤونهم.

ـ ولأنه يساهم ثانيا في تفقيرهم وتهميشهم من خلال حرمانهم من مناصب شغل كانوا هم الأولى بها قبل الأجانب عن المنطقة.

فبالنسبة للمواطن العادي، لا يهمه من الحكم الذاتي وجود برلمان وحكومة جهويتان، بل وجود قواد وباشوات وشرطة ودرك وموظفون ينتمون إلى المنطقة ويتواصلون مع المواطنين بلغتهم.

وهذا الجانب الخاص من الحكم الذاتي، المتمثل في توظيف وتشغيل أبناء المنطقة بمرافق المنطقة، لا يتطلب بالضرورة حكومة وبرلمانا جهويين للريف، بل يكفي أن تكون هناك سياسة لامركزية حقيقية تراعي خصوصيات الجهة، وتحترم سكانها وتكفّ عن إرسال بعثات "أجنبية" تحكمهم وتسير شؤونهم، مما يقوي الفساد ويشجع على الارتشاء، لأن هدف "الأجنبي" عن المنطقة هو الاغتناء وليس خدمة السكان. وهذا ما يفسر انتشار التهريب وتجارة المخدرات كما سبق أن شرحنا ذلك.

فاللامركزية التي تدعي الدولة أنها تنهجها، ينبغي أولا أن تطبق على هذا الجانب المتعلق بالموارد البشرية قبل جانب الضرائب وكيفية استثمارها. فالريف، والجهات الأخرى كذلك، ليس في حاجة إلى رئيس جماعة قروية أمازيغي مجرد من كل سلطة فعلية، في حين يكون القائد غير الأمازيغي والأجنبي عن المنطقة هو صاحب السلطة الفعلية والحقيقية.

اللامركزية الحقيقية تعني لامركزية ممارسة السلطة، كالقائد والباشا والعامل والوالي، قبل أن تعني جمع الأزبال والاعتناء بالإنارة العمومية.

لهذا، وفي انتظار توفر شروط قيام نظام فيديرالي للجهات، في إطار دولة أمازيغية ذات حكم مركزي أمازيغي، ينبغي المزيد من النضال في اتجاه "منطقة" (جعله من المنطقة) رجال السلطة وباقي الموظفين ليكونوا منتمين إلى الجهة ومتحدثين لغة الجهة، في إطار لامركزية حقيقية وليست شكلية. وهو ما يخلق شعورا بالعدل والمساواة بين كل الجهات لدى السكان، ويقضي على ما يشعر به سكان هذه الجهة أو تلك من أنهم ضحية ظلم وتعامل عنصري للدولة واستغلال لجهتهم على حساب أخرى تعتبر "عربية".

(النص الأصلي منشور بالعدد 125 لشهر سبتمبر 2007)

من أجل ثوابت جديدة للدولة بالمغرب:
الأمازيغية والإسلام بدل العروبة والإسلام

بقليل من التحليل للعلاقة الثلاثية بين العروبة والإسلام والدولة بالمغرب، ندرك بسهولة أن العروبة العرقية (اعتبار المغاربة شعبا "عربيا") والسياسية (اعتبار الدولة بالمغرب دولة "عربية") والهوياتية (اعتبار المغرب بلدا ذا انتماء "عربي")، ترسخت ونجحت في المغرب باستعمالها واستغلالها للإسلام كوسيلة وسند لهيمنتها والتمكين لها في بلاد الأمازيغ. فاستحضار الإسلام والارتباط به والاستناد إليه، وحتى الدفاع عنه، من طرف العروبة، ليس غاية، بل هو مجرد وسيلة تستعملها هذه العروبة لتبرير وجودها بالمغرب، عرقيا وسياسيا وهوياتيا. وهذا الترابط بين العروبة والإسلام يجعلهما، في المغرب، مترادفين ومتلازمين لا يمكن الفصل بينهما أو استعمال أحدهما مستقلا عن الآخر. والنتيجة أن من يعادي العروبة والتعريب (تعميم ونشر العروبة) بالمغرب ينظر إليه على أنه يعادي الإسلام ولغته العربية. وهذا الاستعمال السياسوي للإسلام للدفاع عن العروبة العرقية للدولة بالمغرب، هو ما يجعل المطالب الأمازيغية تُتهم بالعداء للإسلام وللغة العربية لأنها ترفض عروبة المغرب وسياسة التعريب. وفي المقابل، يعتبر من يدافع عن العروبة والتعريب بالمغرب مدافعا عن الإسلام ولغة القرآن.

فالعروبة بالمغرب لا تتمسك بالإسلام في ذاته ولذاته كدين، بل تتمسك به لأنها تستعمله كوسيلة ـ كوسيلة فقط ـ تضمن بها وجودها العرقي والسياسي وتعطيه الدعم والمشروعية، وتواجه بها المناوئين والمعارضين مثل الحركة الأمازيغية. لهذا فإن ثوابت الدولة العروبية بالمغرب تقوم على العروبة والإسلام، العروبة كغاية والإسلام كوسيلة لتحقيق هذه الغاية.

عندما نحلل هذه العلاقة بين الإسلام والعروبة، كعلاقة بين وسيلة وغاية، نصل إلى النتائج المفارِقة التالية:

1ـ إن العروبة العرقية التي يتهم أصحابها، المستفيدون منها، من يعارضها ويرفضها بأنه يعارض الإسلام ويرفضه، هي في حقيقتها ممارسة لاإسلامية لأنها سلوك جاهلي يقوم على العصبية العرقية والنعرات العنصرية والقبلية التي جاء الإسلام لمحاربتها، ليجعل الناس سواسية في ما بينهم لا فرق بينهم إلا بالتقوى والإيمان، كيفما كانت انتماءاتهم العرقية والإثنية. العروبة العرقية إذن هي استمرار لممارسات جاهلية وعنصرية تفاضل بين الشعوب بناء على معايير عرقية وعنصرية. فكيف يستقيم اعتماد العروبة العرقية على الإسلام لتبرير وجودها وضمان استمرارها بالمغرب مع أنها هي نفسها مخالفة في مضمونها وأهدافها

لمبادئ الإسلام وتعاليمه؟ أي كيف يعقل أن تعتمد الجاهلية على الإسلام لتبرير وجودها وضمان استمرارها مع أن الإسلام جاء لمحاربة هذه الجاهلية نفسها؟

2ـ العروبة العرقية بالمغرب، حتى توسّع نفوذها وتعزز وجودها وتزيد من تأثيرها، لجأت إلى تعريب الشعب الأمازيغي، أي تحويله إلى شعب "عربي" فصلته عن هويته الأمازيغية وفرضت عليه الهوية العربية. وهذا التعريب ـ إي تحويل الأمازيغي غير العربي إلى إنسان عربي ـ يمثل، على المستوى الديني، تحديا للخالق الذي اقتضت إرادته أن يخلق سكان تامازغا (شمال إفريقيا) أمازيغيين وبلسان أمازيغي وهوية أمازيغية ومحيط أمازيغي وحياة عامة أمازيغية. فإذا بدعاة التعريب، ذوي النزعة العروبية الجاهلية، يعملون على تعريب الإنسان والمحيط والحياة العامة بالأرض الأمازيغية كأنهم آلهة تقوم بمثل ما يقوم به الله. فكما خلق الله العرب بالمشرق يسعون، من خلال التعريب، إلى خلقهم هم أيضا بالمغرب. وهذا شِرك بالله ومضاهاة له في خلق الأقوام والأجناس والهويات البشرية. وهو شرك سبق أن شرحنا بتفصيل مضامينه ونتائجه في موضوع سابق بعنوان "دعاة التعريب أو المشركون الجدد" (انظر الموضوع ضمن هذا الكتاب). فكيف يستقيم أن يعتمد دعاة التعريب العروبيون على الإسلام لتبرير سياسة التعريب الشِّركية؟ أي كيف يعقل أن يعتمد المشركون على الإسلام للدفاع عن شِركهم الذي جاء الإسلام لمحاربته والقضاء عليه؟

3 ـ العروبة العرقية عدو لدود لليهودية العرقية بفلسطين بسبب سياسة التهويد العنصرية التي تمارسها إسرائيل بالأراضي المحتلة. لكن عندما نتأمل سياسة التعريب التي يمارسها العروبيون بالمغرب، لا نجدها تختلف، في دوافعها ومراميها وممارساتها، عن سياسة التهويد الصهيونية التي تمارسها إسرائيل. وهو ما سبق توضيحه وشرحه بتفصيل في مقال بعنوان "التهويد بفلسطين والتعريب بالمغرب: وجهان لسياسة عنصرية واحدة" (انظر الموضوع ضمن هذا الكتاب). فكيف يستقيم اعتماد الممارسين لسياسة عنصرية صهينونية على الإسلام لتبرير هذه السياسة العنصرية الصهيونية التي تتنافى أصلا مع الإسلام ومبادئه؟

4 ـ العروبة العرقية بالمغرب تستمد الدعم والسند من الفرنكوفونية التي تعمل هذه العروبة العرقية على حمايتها ورعايتها بالمغرب. وهذا الارتباط للعروبة العرقية، بالمغرب، بالفرنكوفونية، يجد تفسيره في كون الفرنسي الماريشال "ليوطي" هو الذي أنشأ، ابتداء من 1912، أول دولة عروبية بالمغرب تقوم على أساس العروبة العرقية، كما أنه هو أول من وضع اللبنات الأولى للتعريب السياسي كمرحلة أولى ضرورية لمرحة التعريب العرقي التي ستنطلق مع الاستقلال ابتداء من 1956. النتيجة أن التعريب العرقي، المتفرع عن العروبة العرقية، سياسة فرنكوفونية تساهم في الرفع من مكانة اللغة الفرنسية وتدني قيمة اللغة العربية بجعلها مادة كاسدة لا طلب عليها في سوق الشغل، في حين تصبح اللغة الفرنسية بضاعة

مرغوبا فيها يكثر عليها الطلب، مما يرفع من قيمتها ومكانتها. فكيف يعقل أن يبرر العروبيون التعريب العرقي، الذي يمارسونه بالمغرب، بكونه يرمي إلى رد الاعتبار للغة العربية مع أنه يخدم اللغة الفرنسية كجزء من السياسة الفرنكوفونية التي تحارب اللغة العربية؟

التعريب العرقي بالمغرب، المتفرع عن العروبة العرقية، لا علاقة له إذن باللغة العربية وتنميتها ورد الاعتبار لها، كما يدل على ذلك شعار دعاة التعريب: "تعريب الإنسان والمحيط والحياة العامة". وهو شعار يحضر فيه العرق (تعريب الإنسان وليس تعريب اللسان) وتغيب منه اللغة العربية غيابا تاما. فالعربية هنا، مثل الإسلام، ليست غاية، بل مجرد وسيلة لتبرير التعريب العرقي خدمة للعروبة العرقية والسياسية والهوياتية. وهنا يجب التذكير ـ مرة أخرى ـ أننا، كشعب أمازيغي مسلم، نتمسك باللغة العربية ونحبها ونقبل على تعلمها ودراستها كلغة، لكن نرفضها كعروبة عرقية تفرض علينا لتستبدل هويتنا الأمازيغية بالهوية العربية.

النتيجة المستخلصة من هذه التوضيحات والتحليلات هي أن العروبة العرقية بالمغرب، مع ما يتفرع عنها من تعريب عرقي وطمس للهوية الأمازيغية، نزعة جاهلية وشركية وعنصرية صهيونية، على المسلم الحقيقي أن يرفضها ويحاربها. والمفارقة الغريبة والنشاز هي أن هذه العروبة العرقية تعتبر من ثوابت الدولة بالمغرب بجانب الإسلام. فكيف يعقل الجمع بين سلوكات الجاهلية، والشرك والعنصرية من جهة، والإسلام من جهة أخرى، وهو الذي جاء لمحاربة هذه السلوكات والشرْكيات الجاهلية؟ فاعتبار العروبة من ثوابت الدولة بالمغرب لا يختلف إذن عن اعتبار الجاهلية من ثوابت هذه الدولة. ينبغي إذن على المسلم الحقيقي أن يحارب العروبة العرقية بالمغرب لأنها ذات مضمون جاهلي وشرْكي وعنصري، كما بينا ذلك، وهو ما يخالف الإسلام ويتعارض معه على طول الخط.

لكن الغريب أكثر في الأمر، هو أننا نجد الحركات الإسلامية بالمغرب تتبنى العروبة العرقية وتدافع عنها كجزء من دفاعها عن الإسلام. وهذا أمر محير ومربك: كيف لحركات إسلامية أن تدافع عن ممارسات جاهلية ونعرات عرقية وعنصرية؟ هذا يؤكد أن هذه الحركات المنتسبة إلى الإسلام، ليست إسلامية، بل قومية عروبية تستعمل الإسلام للحفاظ على العروبة العرقية بالمغرب وضمان وجودها واستمرارها، لا فرق بينها وبين التيارات التي تعلن جهارا عن قوميتها ونزعتها العروبية.

الخلاصة التي نريد الوصول إليها من خلال هذا التحليل للعروبة العرقية بالمغرب، هي أن الدولة المغربية، حتى تكون دولة إسلامية مسلمة، عليها أن تلغي عنصر العروبة من ثوابتها لأنها تتعارض مع الإسلام الحق نظرا لما يحتوي عليه مضمون هذه العروبة من جاهلية وشرْك وعنصرية، كما شرحنا ذلك سابقا، وتعويضه بالأمازيغية كواحد من ثوابتها بحيث تصبح هذه الثوابت هي الأمازيغية والإسلام بدل العروبة والإسلام.

وإلغاء العروبة العرقية وإحلال مكانها الأمازيغية يدخل في صميم الالتزام بتعاليم الإسلام، لأنه يخلص الدين الحنيف من أسر العروبة العرقية التي تستغله لتأبيد ممارساتها الجاهلية والعنصرية التي جاء الإسلام لمحاربتها والقضاء عليها. فمحاربة العروبة العرقية إذن هي دفاع عن الإسلام وحرب على الشرك والجاهلية التي يتشكل منها محتوى العروبة العرقية. فإذا كانت العروبة العرقية قد استعملت الإسلام لترسيخ وجودها بالمغرب، فإن طردها منه لا يمكن أن يكون إلا بالإسلام، وذلك بتبيان أنه يتنافى في مبادئه مع المضمون الجاهلي والشركي والعنصري لمفهوم العروبة العرقية.

وهنا يجدر التوضيح أن بعض فصائل الحركة الأمازيغية، إذا كانت تطالب بالعَلمانية، فليس بهدف فصل الدين عن الدولة، بل من أجل فصل العروبة عن الدولة التي تحتكرها هذه العروبة باستعمالها واستغلالها للإسلام لتزكية ذلك الاحتكار وإقصاء الأمازيغية كهوية لتلك الدولة، رغم أن هذه الأخيرة تسود على أرض أمازيغية. لكن إذا كانت ثوابت الدولة هي الأمازيغية والإسلام، فلن تكون هناك حاجة لدى الحركة الأمازيغية للمطالبة بفصل الدين عن الدولة، لأن هذا الدين لن يعود موضوع استغلال واستعمال لفرض العروبة وإقصاء الأمازيغية.

أما الاعتراض بأن استبدال العروبة بالأمازيغية هو استبدال نزعة عرقية بأخرى عرقية هي أيضا، فاعتراض مردود. لماذا؟

1 ـ لأن الأمازيغية ذات مضمون ترابي يعبر عن الانتماء الأمازيغي للدولة، المستمد من الأرض الأمازيغية التي تسود عليها هذه الدولة، ولا يعني إطلاقا الانتماء العرقي الذي هو أصلا متعدد ومختلف ومتنوع. فعبارة "دولة أمازيغية" معناها دولة تنتمي جغرافيا وترابيا إلى شمال إفريقيا، أي أرض "تامازغا"، وليس إلى السلالة الأمازيغية بالمفهوم العرقي والوراثي Génétique. فالأمازيغية، كثابت للدولة بالمغرب، تعني أن كل من ينتمي إلى الأرض الأمازيغية فهو يحمل هوية أمازيغية سواء كان نسبه العرقي عربيا أم يهوديا أم رومانيا أم فينيقيا أم فرنسيا أم أندلسيا، أم تركيا... في حين أن العروبة العرقية تعتمد حصريا على الأصل العرقي كمعيار لتحديد الهوية وليس على الأرض كمصدر لهذه الهوية.

2 ـ الأمازيغية ثابت دائم وقار، لأنه مرتبط بالأرض التي هي أرض أمازيغية، وليس طارئا أو دخيلا مثل العروبة العرقية التي هي دخيلة على المغرب وليست أصلية فيه.

3 ـ الأمازيغية عندما ترتبط بالإسلام ليشكلا ثابتين للدولة بالمغرب، فليس من أجل أن تستغله وتستعمله، كما تفعل العروبة، لتستمد منه المشروعية والدعم، لأن الأمازيغية بنت الأرض وليست وافدة عليها من الخارج حتى تحتاج إلى إيديولوجية دينية تدعمها وتعطي لها المشروعية. وإنما ترتبط الأمازيغية بالإسلام، كثابتين للدولة الأمازيغية، لأنه دين معظم المغاربة. فهويتهم هي الأمازيغية ودينهم هو الإسلام.

4 ـ مع اختفاء العروبة العرقية وإقامة الدولة على أساسي الأمازيغية والإسلام، تتحرر اللغة العربية من التعريب العرقي الذي كان يستغلها لنشر جاهليته الجديدة، وتسترد مكانتها كلغة ثقافة ودين وليس كأداة للتعريب العرقي للأمازيغيين، كما هو الشأن في ظل الدولة القائمة على العروبة والإسلام.

إن هذه الدعوة إلى بناء جديد للدولة بالمغرب على ثوابت جديدة هي الأمازيغية والإسلام، ستشكل اختبارا حقيقيا لإسلامية الحركات "الإسلامية" بالمغرب: فإذا رفضت هذه الدعوة وعارضتها كما يفعل القوميون العروبيون، فهذا يعني أن هذه الحركات "الإسلامية" لا تزال على جاهليتها العروبية العرقية، وليس لها من الإسلام إلا الاسم الذي تستعمله للمزايدة السياسوية على خصومها السياسيين. أما إذا أيدت هذه الدعوة ودافعت عنها، كما يقتضي توجهها الإسلامي المعلن، فسيكون ذلك دليلا على أن هدف هذه الحركات الإسلامية هو حقا أسلمة الدولة والمجتمع، وليس تعريبهما كما عند القوميين العروبيين. وإذا كان حقا هذا هو هدف الحركات الإسلامية (أسلمة الدولة والمجتمع)، كما تقول وتكرر دائما، فلا نفهم لماذا ستعارض أن تكون ثوابت الدولة بالمغرب هي الأمازيغية والإسلام ما دام أن هذه الثوابت لا تتعارض مع مبادئها وغاياتها المتمثلة في تطبيق شرع الله وليس شرع العروبة.

في الحقيقة، بناء الدولة على ثوابت الأمازيغية والإسلام، فضلا على أن فيه عودة إلى الهوية الحقة للمغرب التي هي الهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية، والتي ينبغي أن تكون هي هوية الدولة بهذه الأرض الأمازيغية، فإنه يمثل عودة إلى الإسلام الحق، وذلك بتخليصه من رواسب الجاهلية المرتبطة بالعروبة العرقية ذات المحتوى العنصري والشركي المنافي لتعاليم الإسلام.

(النص الأصلي منشور بالعدد 151 لشهر نوفمبر 2009)

من أجل إسلام مستقل عن العروبة بالمغرب

أن يحارب العروبيون المغاربة، من قوميين ومتمركسين ومتياسرين، الأمازيغيةَ ويعادوها، أمر عادي ومفهوم ومنطقي لأنه ينسجم مع إيديولوجيتهم التي ترى في المطالب الأمازيغية تهديدا للوحدة العربية (كأن هناك بالفعل وحدة عربية)، ومؤامرة صهيونية تستهدف العرب والعروبة، حسب أدبياتهم الأمازيغوفوبية. لكن أن يحاربها ويعلن العداء لها المنتمون إلى التيارات الإسلامية، فأمر غير مفهوم وغير منطقي لأنه يتناقض مع إيديولوجيتهم التي ترمي إلى إقامة نظام سياسي إسلامي أساسه الدين والشريعة، وليس الهوية العربية والانتماء العربي كما عند القوميين.

هذا التناقض لدى الحركة الإسلامية بالمغرب، يجد تفسيره في الخلط، الذي لا زال مستمرا عندها، بين العروبة والإسلام. وهو خلط يترتب عنه:

ـ أن دفاع الحركة الإسلامية بالمغرب عن الإسلام يساوي الدفاع عن العروبة، بمفهومها العرقي الإثني.

ـ أن الحركة الإسلامية ـ بالمغرب دائما ـ هي الوجه الديني الإسلامي للحركة القومية العروبية. وبالتالي فهي، عندما تعادي الأمازيغية، تقدم، سواء وعت ذلك أم لم تعه، خدمة جليلة ومجانية أولا للمخزن ذي الانتماء العروبي الرسمي، وثانيا لكل الأحزاب والتيارات ذات التوجه القومي العروبي المعادي للأمازيغية.

وهذا ما يجعل جهات مخزنية وحزبية قومية وعروبية تشجع وتحرض على خلق ورعاية جو من العداء بين الحركتين، الأمازيغية والإسلامية، من خلال ما تنشره صحافة تلك الجهات من أضاليل وأباطيل وأكاذيب وتأويلات مغرضة وخاطئة حول الحركة الأمازيغية، عندما تتحدث عنها كحركة معادية للإسلام. وهكذا تبني الحركة الإسلامية، بالمغرب، موقفها من الأمازيغية انطلاقا من هذه الأباطيل والأضاليل والأكاذيب التي يروّجها خصومها (الأمازيغية) العروبيون. وهو ما يجعلها تهاجم الأمازيغية وتنظر إليها كعدو تحاربه وتواجهه. وقد تضطر الحركة الأمازيغية إلى الرد لتبرئة نفسها من التهم التي توجهها إليها الحركة الإسلامية اعتمادا على آراء خصومها العروبيين كما سبقت الإشارة. وهكذا ينشأ سوء التفاهم بين الحركتين، والذي يكبر وينمو، بتحريض من الطرف الآخر الثالث (الطرف القومي العروبي)، إلى أن يتحول إلى عداء مستحكم وصراع إيديولوجي متجذر. وهكذا تسقط الحركة الإسلامية في الشرَك الذي نصبه لها أعداؤها اليساريون والقوميون العلمانيون، فتصبح متبنية لمواقفهم الأمازيغوفوبية، تقدم لهم خدمات مجانية رغم أنهم يمثلون خصمها السياسي والإيديولوجي اللدود (العلمانية واليسار والقومية العرقية).

وهدف القوميين العروبيين، من وراء إذكائهم للعداء بين الحركة الإسلامية والحركة الأمازيغية، هو الحيلولة دون حصول أي تقارب أو تحالف بين الحركتين يشكل تهديدا حقيقيا للوجود السياسي لهؤلاء القوميين.

في الحقيقة، إن مثل هذا التحالف بين الحركتين، الأمازيغية والإسلامية، لو كان موجودا وقائما، لكان أمرا طبيعيا وعاديا عكس العداء بينهما، الذي هو مصطنع ومفتعل خلقته جهات أخرى، قومية وعروبية ومتياسرة، لا تكنّ ودا لا للحركة الإسلامية ولا للحركة الأمازيغية.

إن رفض الحركة الإسلامية لمطالب الحركة الأمازيغية، متبنية في ذلك نفس الموقف لخصمها القومي واليساري العلماني، يوقعها في مجموعة من التناقضات والمفارقات:

1 ـ فما دام أن هدف الحركة الإسلامية هو أسلمة الدولة والمجتمع ـ وليس تعريبهما كما عند القوميين ـ، وذلك بإقامة دولة دينية إسلامية سواء على طريقة نظام الخلافة أو على شكل الأنظمة الدينية الإسلامية الحديثة كما في إيران مثلا، فلا نرى سببا معقولا لرفضها للهوية الأمازيغية كإطار لأسلمة الدولة والمجتمع، أي إقامة دولة إسلامية بهوية أمازيغية.

2 ـ وهذا الرفض للهوية الأمازيغية، من قبل الحركة الإسلامية بالمغرب، يتناقض حتى مع المرجعيات السياسية التي تستلهمها في بناء مشروعها السياسي الإسلامي بالمغرب:

ـ فهذه الحركة، تستوحي، بشكل أو آخر، في مرجعيتها السياسية (الإسلام السياسي) التجربةَ السياسية الإسلامية الإيرانية كنموذج عملي موفق، نجح في إقامة دولة إسلامية يحكمها الفقهاء ورجال الدين. التيارات الإسلامية المغربية معجبة بهذا النموذج الإيراني ـ في ما يخص إقامته لنظام الدولة على أساس الشريعة وليس في ما يتعلق بالمذهب الشيعي المنتشر بإيران ـ وتستلهمه في تصوراتها ومشاريعها السياسية الإسلامية دون أن يكون ذلك بالضرورة في إطار مذهب شيعي. لكن هذه الحركات الإسلامية المغربية، التي تستوحي هذا النموذج، تناقضه وتخالفه في نفس الوقت عندما تدعو إلى إقامة دولة إسلامية بهوية عربية بالمغرب، مع أن النموذج الإيراني أقام دولة إسلامية بهوية فارسية ـ وليس عربية ـ مستمدة من هوية الأرض الفارسية. فالمنطقي إذن، حتى تكون الحركة الإسلامية المغربية في انسجام مع مرجعيتها، هو أن تعمل على إقامة دولة إسلامية بهوية أمازيغية ـ وليس هوية عربية ـ نابعة من هوية الأرض الأمازيغية التي تنتمي إليها وتعيش فوقها هذه الدولة.

ـ وحتى التيارات المتطرفة ضمن الحركة الإسلامية بالمغرب، والتي تتجاوز النموذج الإيراني وتستلهم النموذج الطالباني السابق بأفغانستان، تناقض هي أيضا هذه المرجعية الطالبانية وتخالفها عندما تناضل من أجل إقامة "إمارة إسلامية" بهوية عربية على أرض أمازيغية، في حين أن الطالبان كانوا قد أقاموا "إمارة إسلامية" بهوية أفغانية ـ وليس عربية

ـ تابعة لهوية الأرض الأفغانية، رغم أن منظري هذه "الإمارة" و"مجاهديها" كانوا في غالبيتهم من العرب الذين سموا، بسبب انتمائهم العربي، بـ"الأفغان العرب".

ـ كذلك حزب "العدالة والتنمية" المغربي، الذي يريد أن يكون مثل حزب "العدالة والتنمية" التركي الذي يعتبره نموذجا يقتدي به، يناقض هو كذلك مبادئ هذا الحزب، عندما يطالب بنظام دولة إسلامي بهوية عربية، مع أن الحزب الإسلامي التركي، كما يدافع عن الإسلام والحجاب، يدافع كذلك عن الهوية التركية ـ وليس الهوية العربية ـ المستمدة من الأرض التركية، والتي في إطارها، وليس في إطار الهوية العربية، يريد تطبيق مبادئه الإسلامية.

3 ـ وتناقض كذلك الحركةُ الإسلامية بالمغرب مبادئَ الإسلام التي تدعي أنها تغار عليه وتدافع عنه، وذلك عندما تؤيد وتتبنى سياسة التعريب الاستيعابية والعنصرية التطهيرية (التطهير اللغوي)، وخصوصا في صيغتها الهوسية الباطولوجية والمتطرفة التي تدعو إلى التعريب الشامل والكامل للإنسان والمحيط. فهل تعريب الشعوب وتحويل هوياتها الأصلية إلى هويات عربية، كما فعلت دولة الاستقلال بالمغرب، مطلب إسلامي؟ هل جاء الإسلام لتعريب الشعوب أم لتعريفها بعقيدة التوحيد الإسلامية؟ إذا كانت إرادة الله قد قررت أن يكون الشعب الذي يسكن شمال إفرقيا شعبا أمازيغيا، ومحيطه أمازيغيا، فلماذا تعريب هذا الشعب وهذا المحيط؟ أليس في هذا العمل تحديا للإرادة الإلهية؟ والقرآن، الذي لا تكلّ الحركة الإسلامية بالمغرب من التكرار المملول أنها تريد تطبيق أوامره وأحكامه، يقول: "ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم..."، ولم يقل "تعريب ألسنتكم". فهذه الحركة الإسلامية بالمغرب، كان ينبغي عليها، حتى تكون منسجمة مع شعاراتها الإسلامية التي ترفعها وتدافع عنها، أن تعارض بشدة سياسة التعريب وتحاربها لا أن تؤيدها وتتبناها وتدافع عنها، في تناقض صارخ مع الإسلام نفسه، مقدمة بذلك، مرة أخرى، خدمة مجانية لخصومها القوميين البعثيين واليساريين العلمانيين الذين تعارضهم وتحاربهم، لكن تتبنى موقفهم في ما يتعلق بالأمازيغية رغم ما في ذلك من تناقض مع أحكام الإسلام التي تدعو إلى تطبيقها والعمل بها.

طبعا، أتباع الحركة الإسلامية بالمغرب يقولون إن دفاعهم عن التعريب هو دفاع عن اللغة العربية التي هي لغة القرآن، ولا علاقة له بتحويل هوية الشعوب إلى هوية عربية. وهكذا يقعون، مرة أخرى، في شرَك القوميين ذوي النزعة العرقية، ويصبحون مدافعين عن سياسة التطهير اللغوي والهوياتي والثقافي كغاية، مستعملين ذريعة اللغة العربية كوسيلة فقط. فهل تعليم اللغة العربية يعني تعريب الإنسان والمجتمع والدولة والمحيط؟ فلو كانت غاية التعريب هي تعليم اللغة العربية، لبقي المغرب أمازيغيا في هويته مع تعليم العربية، كلغة، لأبنائه الأمازيغيين. فشتان بين التعريب الذي هو سياسة تطهير لغوية وهوياتية وثقافية، وبين تعليم العربية كلغة وليس كهوية. نعم لتعليم اللغة العربية وتدريسها، ولكن لا للتعريب،

تعريب الإنسان والمجتمع والدولة والمحيط والهوية. فلو كان الذي يهم الإسلاميين هو اللغة العربية حقا، لدافعوا بصراحة ووضوح عن تعليمها وتدريسها، ولحاربوا، بصراحة ووضوح كذلك، سياسة التعريب العنصرية واللاإسلامية.

4 ـ تدعي الحركة الإسلامية أن الحركة الأمازيغية تدعو إلى العَلمانية التي تحاربها الحركة الإسلامية. وهذا ما يفسر ويبرر، في رأي الإسلاميين، أن المطالب الأمازيغية، تتعارض وتتناقض مع توجهات ومبادئ وأهداف الحركة الإسلامية.

لنحلل ونوضح موقف الحركة الأمازيغية من العلمانية.

أ ـ إن مطلب العَلمانية التي تدعو إليها بعض فصائل الحركة الأمازيغية، يرمي إلى فصل الدين، ليس عن الدولة التي تبقى إسلامية، بل عن الحكم الذي يستعمل الإسلام لتبرير هيمنة العروبة العرقية والسياسية والهوياتية، وإقصاء غير العرب من حقهم في ممارسة الحكم. فالعَلمانية هنا، في أسباب نزولها الأمازيغية، ليست أكثر من حماية الإسلام من استعماله كوسيلة، من طرف العروبة السياسية والعرقية، لتبرير الاستبداد والاستئثار بالسلطة والحكم. وهذه الحماية للإسلام من استعماله كوسيلة، وليس غاية، أليس هو ما تناضل من أجله كذلك الحركة الإسلامية؟

ب ـ إلا أن الوجه الآخر للعَلمانية الأمازيغية، هو أن الغاية منها ليست هي فصل الدين عن الدولة والحكم، بل إن هذا الفصل هو مجرد وسيلة للوصول إلى فصل آخر، وهو الذي يهم الأمازيغية، وهو فصل العروبة عن الحكم وعن الدولة التي تصبح دولة عربية، بالمغرب، لمجرد كونها دولة إسلامية، مع ما في عروبة الدولة هذه من إقصاء للهوية الأمازيغية وإحلال محلها الهوية العربية. والذي يجعل الدولة، بالمغرب، تصبح ذات هوية عربية لمجرد كونها إسلامية، هو الجمع بين العروبة والإسلام، والذي هو جمع تستغل فيه العروبة العرقية والسياسية الإسلامَ كوسيلة، كما رأينا، لخدمة النزعة العروبية بمضمونها العرقي العنصري. فالفصل العَلماني، إذن، بين الإسلام والسلطة السياسية، يرمي إلى قطع الطريق عن العروبة العرقية التي توظف الإسلام لاحتكار السلطة التي تصبح سلطة عربية بمفهومها العرقي والإثني، مما يعطي للدولة هوية عربية كذلك تبعا لهوية السلطة الحاكمة، وهو ما يعني إقصاء سياسيا، بمبررات دينية، للهوية الأمازيغية، التي هي هوية الأرض التي تحكمها تلك الدولة "العربية".

فما كان للحركة الأمازيغية أن تطالب بفصل الدين عن السلطة السياسية، ولا العروبة عن الدولة، لو كان هناك فصل مسبق بين العروبة والإسلام بالمغرب، يترتب عنه أن الدولة بالمغرب إسلامية في دينها ولكن ليست عربية في هويتها التي تبقى هوية أمازيغية، كما هو شأن بلدان إسلامية كثيرة مثل تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان التي هي دول إسلامية لكن مع الاحتفاظ بهويتها غير العربية.

ج ـ في الحقيقة، الفصل بين العروبة والإسلام بالمغرب، هو المطلب "العَلماني" المستعجل للحركة الأمازيغية، لأن من خلال الخلط بينهما (العروبة والإسلام) بالمغرب، تتسرب العروبة إلى الدولة لتصبح دولة عربية مع ما في ذلك من استبعاد للهوية الأمازيغية التي كان ينبغي أن تكون هي هوية الدولة المسلمة بالمغرب.

وهذا الجمع السياسي بين العروبة والإسلام، كمفهومين مترادفين بالمغرب، والذي تستغل فيه العروبةُ السياسيةُ الإسلامَ لخدمة مصالحها العرقية والقومية، يعطي للإسلام مضمونا إثنيا وعشائريا مخالفا لبعده الكوني والإنساني. ولهذا فإن استمرار الخلط بين العروبة والإسلام هو أحد أسباب الكثير من المشاكل التي يعاني منها الإسلام المعاصر. فإذا كانت المسيحية والبوذية قد تخلصتا من أصولهما العرقية والإثنية حيث أصبحت البوذية مثلا دينا كونيا لا علاقة له بأصوله الهندية، فإن الإسلام لا زال يرتبط، مثل الديانة اليهودية كذلك، بالعروبة بمدلولها العرقي العنصري. وهذه مفارقة لا تزال تلازم الإسلام: فهو في مبادئه ودعوته دين كوني موجه إلى كل البشر، ولكن في نفس الوقت يبقى دينا "عربيا" تستحوذ عليه العروبة العرقية وتستأثر به وتنسبه "لفضلها"، عندما تجعله ملازما لها ومرتبطا بها من خلال عبارة "العروبة والإسلام" التي تجعل الإسلام لا يذكر إلا معطوفا على العروبة.

والخطير في هذا التلازم بين العروبة والإسلام، أن انتشار الإسلام ببلاد تامازغا (شمال إفريقيا) أصبح يعني انتشار العروبة، وانتصار الإسلام يعني انتصار العروبة، واعتناق الإسلام يعني اعتناق العروبة... وهكذا يعتبر العرب الأمازيغيين عربا بمجرد أن أصبحوا يدينون بالإسلام. فالعَلمانية الأمازيغية ترمي، إذن، إلى تحرير الإسلام من أسر العروبة العرقية التي تسيء إليه كثيرا، ليصبح، كما هو في حقيقة تعاليمه، دين كل الشعوب والأقوام التي تعتنقه.

فالحركة الإسلامية، كان عليها، تمشيا مع توجهها الإسلامي، أن تدافع عن مغرب إسلامي الدين وأمازيغي الهوية، بمدلولها الترابي وليس العرقي، بدل تبنيها للمصطلح القومي العرقي الذي هو "المغرب العربي". وقد كان لافتا أن فرع "قاعدة" ابن لادن بشمال إفريقيا يسمي، في بياناته وبلاغاته، هذه المنطقة ب"المغرب الإسلامي"، قاطعا بذلك مع التسمية العرقية التي أطلقت عليها مع بدء سياسة التعريب الإجرامية واللاإسلامية. وكم كنا نود أن تكون الحركة الإسلامية بالمغرب هي السباقة إلى إلغاء هذه العبارة العرقية ـ المغرب العربي ـ من استعمالاتها ومطالبة الآخرين بأن يفعلوا مثلها، بدل أن تأتي المبادرة من جبال "تورا بورا" على التخوم الأفغانية الباكستانية.

حاولنا أن نبين أن الاختلاف بين الحركة الإسلامية والحركة الأمازيغية، والذي يضخّمه الإعلام العروبي ليجعل منه صراعا وعداء، ما هو في الحقيقة إلا سوء تفاهم راجع، كما سبقت الإشارة، إلى التوجه القومي العروبي الذي لا زال ملازما للحركة الإسلامية بالمغرب،

والذي يخدم خصومها السياسيين والإيديولوجيين في المعسكر القومي اليساري والعلماني دون وعي منها بذلك. فالحركة الإسلامية لا تزال ترفض المطالب الأمازيغية لأسباب قومية عروبية وليست دينية إسلامية، وهو ما يجعل منها الوجه الآخر للقومية العربية.

في اليوم الذي ستتخلص فيه هذه الحركة الإسلامية بالمغرب من قوميتها ونزعتها العروبية، وتصبح إسلامية حقيقية تدافع عن الإسلام وليس العروبة، مع وضعها حدا فاصلا وواضحا بين الاثنين (العروبة والإسلام)، آنذاك ستختفي الأسباب الرئيسية للخلاف وسوء التفاهم بين الحركتين، الأمازيغية والإسلامية، وسيكون ذلك بداية لإمكان إقامة تحالف إستراتيجي مثمر ومفيد بينهما، أساسه النضال المشترك والعمل الموحد من أجل إقامة دولة أمازيغية الهوية بالمغرب، دينها الإسلام ولغتاها العربية والأمازيغية. فإذا كانت الحركة الإسلامية بالمغرب صادقة في أن هدفها هو تطبيق تعاليم الإسلام والدفاع عن لغة القرآن، كلغة وليس كهوية، فلا نرى ما الذي يمنع هذه الحركة من تبني المطالب الهوياتية الأمازيغية المتمثلة في استعادة الهوية الأمازيغية للدولة بالمغرب، تكون (الهوية) إطارا فيه تحقق وتمارس الحركة الإسلامية مشروعها الإسلامي بجانب تعليم ونشر اللغة العربية، ولكن ليس نشر التعريب الذي هو سياسية تطهيرية وعنصرية لا علاقة لها بتعليم العربية كلغة، كما سبق شرح ذلك. في هذه الحالة سيكون للحركة الإسلامية حقا مشروع إسلامي، وليس مشروع قومي عروبي، ولكن في إطار الهوية الأمازيغية المستمدة من الأرض الأمازيغية وليس من العرق الأمازيغي، على غرار الحركات الإسلامية في تركيا وإيران وأفغانستان حيث تناضل هذه الحركات من أجل تحقيق مشروعها السياسي الإسلامي ولكن في إطار الهوية الأصلية لتلك البلدان. نحن كذلك في الحركة الأمازيغية نرحب بالمشاريع السياسية للحركة الإسلامية بالمغرب، التي ترمي إلى إقامة دولة إسلامية ـ بمفهوم الحركة الإسلامية طبعا ـ لكن بهوية أمازيغية وليس عربية.

إذن نلاحظ أن الشرط الوحيد والواقف للتفاهم، وحتى للتعاون والتحالف السياسي بين الحركتين الأمازيغية والإسلامية، هو فصل الإسلام عن العروبة بالمغرب حيث يصبح هذا الأخير بلدا إسلاميا لكن غير عربي، أي بهوية أمازيغية. وإذا كانت الحركة الأمازيغية تناضل لتحقيق هذا الفصل للإسلام عن العروبة بالمغرب (وتلك هي العَلمانية الأمازيغية)، فالمأمول من الحركة الإسلامية أن تدافع هي كذلك عن هذا الفصل وتجعله ضمن مطالبها غيرة على الإسلام الذي تستعمله العروبة العرقية لخدمة أغراضها السياسية والقومية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 139 لشهر نوفمبر 2008)

من أجل خطاب أمازيغي جديد

لا أحد يجادل في أن الحركة الأمازيغية، منذ ظهورها إلى اليوم، حققت منجزات كثيرة وهامة لصالح الأمازيغية، وخصوصا بعد أن فرضت، بنضالها ومطالبها وخطابها الجديد، على السلطة العروبية بالمغرب التعامل مع الأمازيغية كقضية جدية تضعها في الحسبان.

ومما يميز إنجازات الحركة الأمازيغية أنها تسير في اتجاه تصاعدي متقدم بشكل مطرد لا يعرف تراجعا ولا انقطاعا أو توقفا، كما حصل مع الكثير من الحركات اليسارية والقومية التي انتعشت لفترة وجيزة ثم اختفت وغابت كحركات موسمية عابرة سرعان ما لحقها الفناء والانقراض.

إلا أن هذا التقدم المطرد الذي تعرفه الحركة الأمازيغية ومنجزاتها، هو ذو طبيعة تراكمية كمية يجري داخل الاستمرارية:

ـ تراكم المطالب ـ والمنجزات المحققة كذلك ـ حول نفس الموضوعات والقضايا. فموضوع اللغة الأمازيغية مثلا، ظل دائما هو هو نفسه رغم أن مطالب الحركة، حول نفس الموضوع، انتقلت من المطالبة بالعناية باللغة الأمازيغية إلى الاعتراف بها كلغة قائمة بذاتها، ثم المطالبة بتدريسها، وأخيرا المطالبة بترسيمها الدستوري. هناك إذن تراكم وتقدم في المطالب مع اختلاف في الدرجة فقط وليس في الطبيعة. لكن لو أن الحركة طالبت بتمزيغ الدولة بالمغرب لتكون دولة أمازيغية حكما وسلطة، فسيكون هناك اختلاف في الطبيعة بين مستويات المطالب التي تخص اللغة الأمازيغية. ففي حالة هذا المطلب الأخير، سيكون هناك تطور نوعي، وليس فقط كمي وتراكمي، ويمس مباشرة نفس موضوع اللغة الأمازيغية، لأن الدولة عندما تكون أمازيغية، يصبح الترسيمُ الدستوري للغة الأمازيغية وتدريسها الإجباري لجميع المغاربة شيئا منطقيا وعاديا كمجرد تحصيل للحاصل.

ـ النشطاء الأمازيغيون يدافعون عن هذه المطالب في إطار استمرارية المنظومة العروبية السائدة بالمغرب، والتي تجعل من هذا الأخير بلدا عربيا تحكمه دولة عربية ذات سلطة عربية. وهذا يعني أن هذه المطالب ـ رغم أنها أمازيغية ـ لا تمثّل قطيعة مع المنظومة السياسية العروبية القائمة بالمغرب، لتستبدلها بمنظومة أمازيغية انسجاما مع الأرض الأمازيغية للمغرب.

ومن السهل أن نلاحظ أن التراكم، المتزايد والإيجابي الذي تحققه الحركة الأمازيغية، تلغيه استمرارية المنظومة العروبية، التي تجعله عديم الفائدة والأثر كأنه لم يكن له وجود، والتي هي مصدر الإقصاء السياسي ـ وليس الثقافي واللغوي ـ الذي تطالب الحركة بوقفه ووضع حد له، ولكن دون أن تطالب بإلغاء هذه المنظومة نفسها التي هي السبب الحقيقي لهذا

الإقصاء السياسي للأمازيغية، والتي ينتج عن استمرارها استمرار الإقصاء السياسي للأمازيغية. كل هذا يجعل تراكم مطالب ومنجزات الحركة الأمازيغية يبقى كميا، ولا يمكنه أن يتحول إلى مطالب ومنجزات نوعية تحدث قطيعة تامة مع المنظومة العروبية، المسؤولة الأولى عن الإقصاء السياسي للأمازيغية، والتي تمثل الاستمرارية التي تجسدها الدولة بانتمائها العروبي. ينتج عن هذا الاستدلال أن عدم المطالبة بتمزيغ الدولة بالمغرب، كمطلب نوعي، يجعل كل منجزات الحركة الأمازيغية كأنها منجزات "لم تنجز بعدُ"، لأنها لا تغير شيئا من واقع الإقصاء السياسي للأمازيغية الذي بدأ منذ أن أسست فرنسا الدولة العروبية بالمغرب.

لماذا، إذن، لم يحقق الخطاب الأمازيغي قفزة نوعية في مطالبه رغم أنه يراكم ما يزيد عن 40 سنة (نحن في 2012) من النضال من أجل الأمازيغية؟

يرجع السبب أولا إلى غياب شبه تام لاستراتيجية ترتيب الأولويات في ما يخص المطالب حسب أهميتها بالنسبة للقضية الأمازيغية. وهذا ما يجعل الحركة الأمازيغية تطالب، بجانب مطالبتها بالاعتراف بالأمازيغية ورد الاعتبار لها، بالديمقراطية والعلمانية والحداثة والتنمية والحكم الذاتي...

وإذا كانت هذه المطالب الأخيرة عادلة ومشروعة، إلا أنها ليست خاصة بالقضية الأمازيغية تميزها عن غيرها من القضايا. فالديمقراطية والعلمانية والتنمية والحكم الذاتي هي مطالب قد يستفيد منها الجميع في حالة تحققها وليس الأمازيغية وحدها. ولهذا فإن هذه المطالب، إذا كانت مفيدة للمغرب ككل، فإن فائدتها المتصلة مباشرة بالأمازيغية ليست كذلك.

فعلى فرض أن المغرب أصبح بلدا ديمقراطيا وعلمانيا وحداثيا ومتطورا اقتصاديا وذا نظام فيدرالي متقدم، فإن ذلك لا يعني نهاية للإقصاء السياسي للأمازيغية، ما دام أن هذا البلد الديمقراطي والعلمانيي والحداثي والمتطور اقتصاديا وذو النظام الفيدرالي المتقدم، سيبقى بلدا عربيا تحكمه دولة عربية ذات سلطة عربية. وهو ما يعني استمرارا ـ ديمقراطيا وعلمانيا وحداثيا وفيديراليا ـ للإقصاء السياسي للأمازيغية. فالغائب في هذه المطالب هو الأمازيغية التي لا ينبغي أن تكون نتيجة ـ ولا حتى سببا ـ للديمقراطية والحداثة والتقدم والعلمانية والنظام الفيديرالي، بل شيئا مستقلا وقائما بذاته، يتمثل في الدولة الأمازيغية بالمفهوم الترابي وليس العرقي. فالشرط الواقف لوضع حد للإقصاء السياسي للأمازيغية، ليس الديمقراطية ولا العلمانية ولا الحكم الذاتي ولا التنمية، بل حكم أمازيغي ـ بالمفهوم الترابي دائما ـ متجليا في دولة أمازيغية. الأفضل طبعا أن تكون هذه الدولة ديمقراطية ومتقدمة وفيدرالية... لكن لا يجب أن نربط الهوية الأمازيغية لهذه الدولة بديموقراطيتها وعلمانيتها ونظامها الفيديرالي وتقدمها الاقتصادي. فالمغرب الأمازيغي سيكون مثل كل

البلدان التي احتفظت بهويتها المستمدة من أرضها رغم تغير أنظمتها، التي انتقلت في الغالب من الديكتاتورية إلى الديموقراطية في إطار نفس الهوية، كما في إيطاليا وألمانيا وفرنسا (لما قبل الثورة الفرنسية)... هذا هو المطلب الذي ينبغي أن يكون مرجعيا للحركة الأمازيغية ويشكل أساس الخطاب الجديد لهذه الحركة: المطالبة بتمزيغ الدولة قبل أي شيء آخر. وإذا كانت هذه الدولة ديكتاتورية وتيوقراطية وتقليدية ومتخلفة ومركزية، فعلى شعب الدولة الأمازيغية أن يناضل من أجل الديموقراطية والحداثة والتقدم والنظام الفيديرالي، مثلما يناضل اليوم شعب الدولة "العربية" بالمغرب من أجل نفس القيم والغايات.

فما لا يريد أن يعيه ويستوعبه اليوم الخطابُ الأمازيغي، هو أن دولة أمازيغية مستبدة وتقليدية ومركزية ودينية، أفضل بكثير للأمازيغية من دولة ديمقراطية وحداثية وعلمانية وفيدرالية لكنها عربية في هويتها وانتمائها. فالهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية، ينبغي أن تشكل الإطار الهوياتي العام الذي يمكن أن يستوعب أنظمة سياسية مختلفة حسب الحقب التاريخية، لكن مع بقاء الوعاء الهوياتي الأمازيغي واحدا وثابتا، كما نلاحظ ذلك عند مختلف البلدان التي عرفت أنظمة سياسية مختلفة تأرجحت بين الاستبداد والديموقراطية، بين التيوقراطية والعلمانية، بين الحكم المركزي والتسيير الفيدرالي، لكن مع بقاء هويتها واحدة كثابت لا يتغير.

فالعلمانية مثلا، إذا كانت مفيدة للأمازيغية بإلغاء الطابع المقدس الذي يعزى إلى اللغة العربية، إلا أنها لا تجعل من المغرب دولة أمازيغية تصبح فيها الأمازيغية هي صاحبة القرار السياسي، وليست موضوعا له كما هو الحال اليوم، وكما سيكون ويستمر في ظل دولة عربية علمانية.

فمصدر الإقصاء السياسي للأمازيغية ليس هو الدين ولا الاستبداد، اللذان يعززان بلا شك هذا الإقصاء، بل لأن السلطة السياسية بالمغرب أصبحت، منذ الاستعمار الفرنسي، سلطة عربية ذات هوية عربية مع ما يترتب عن ذلك من إقصاء سياسي للأمازيغية. فالدين والاستبداد، كما يستعملان اليوم لتبرير الإقصاء السياسي للأمازيغية في ظل الدولة "العربية" بالمغرب، قد يستعملان كذلك، في ظل دولة أمازيغية، لترسيخ الهوية الأمازيغية والدفاع عنها والتمكين لها، كما نلاحظ ذلك في دول إسلامية تيوقراطية ذات هويات غير عربية كإيران وأفغانستان مثلا.

إذن الأولوية، كل الأولوية، يجب أن تنصب على الهوية الأمازيغية للدولة ـ وليس للإفراد والجماعات والمناطق كما في الخطاب الأمازيغي الحالي ـ على اعتبار أن استعادة الهوية الأمازيغية للدولة هو الشرط الأول لوضع حد للإقصاء السياسي للأمازيغية، لأن هذه الأخيرة ستصبح، في ظل دولة أمازيغية، هي صانعة القرار السياسي في أرضها وبلدها الأمازيغي،

سواء كان ذلك في إطار دولة علمانية أو دينية، ديموقراطية أو استبدادية، حداثية أو تقليدية، فيدرالية أو مركزية، متخلفة أو متقدمة...

في الحقيقة، هذه المطالب المتصلة بالديموقراطية والعلمانية والحداثة والتنمية والحكم الذاتي، والتي أصبحت جزءا من الخطاب الأمازيغي، هي من بقايا الفكر اليساري الذي كان غالبية المؤسسين الأوائل للخطاب الأمازيغي يحملونه وينتمون إليه، والذي لا زال حاضرا لدى الكثير من فصائل الحركة الأمازيغية، بما فيها تلك التي تعلن عداءها للنزعة اليسارية بسبب توجهاتها القومية العروبية. واستمرار حضور الفكر المتمركس والمتياسر لدى جزء هام من الحركة الأمازيغية، يفسر ارتباط مطالبها بـ"التقدمية" و"التنمية" و"الديموقراطية" و"العلمانية" و"الحكم الذاتي".

هذا التوجه اليساري "المستتر" داخل الحركة الأمازيغية، يجعل خطابها ومطالبها تركز على اللغة والثقافة والهوية ـ بمفهومها العرقي المرتبط بالأفراد والجماعات ـ والتنمية والحكم الذاتي والعلمانية والديموقراطية، مع سكوت تام عن الهوية "العربية" للدولة بالمغرب التي لا يطالب هذه الخطاب باستبدالها بالهوية الأمازيغية تمشيا مع الهوية الأمازيغية للأرض الأمازيغية بالمغرب، تماما كما لدى الحركات اليسارية المعارضة التي كانت ترمي إلى قلب النظام وتغيير طبيعة الحكم، لكن مع بقاء المغرب دولة "عربية". وهذا ما يجعل مطالب الحركة الأمازيغية، في شكلها التراكمي والكمي الحالي، تكرس استمرارية المنظومة العروبية كهوية للدولة "العربية" بالمغرب، والتي لم يسبق لمطالب هذه الحركة أن مستها أو أقلقتها أو أزعجتها بجدية لأنه لم يسبق أن كان استبدال الهوية "العربية" للدولة المغربية بالهوية الأمازيغية ضمن مطالبها. أما ما يتعلق بالمطالب المتصلة بالثقافة واللغة والهوية الأمازيغية ـ الهوية الأمازيغية للأفراد والجماعات وليس للدولة ـ، فإن الدولة "العربية" بالمغرب، تعلمت كيف تتكيف وتتعامل معها في إطار "السياسة البربرية الجديدة" التي تهدف إلى امتصاص المطالب الأمازيغية وتحييدها سياسيا، وذلك بإدماج أصحاب هذه المطالب في النظام العربي المهيمن بالمغرب باستعمال إغراءات مادية ورمزية، كالاستجابة لبعض هذه المطالب بالشكل الذي لا يشكل أي تهديد للهوية "العربية" للدولة بالمغرب. وهكذا تكرّس مطالب الحركة الأمازيغية، بسكوتها عن الهوية "العربية" للدولة بالمغرب، "السياسية البربرية الجديدة" وتقدم لها المبرر والسند. وهذا هو المأزق الذي وصل إليه الخطاب الأمازيغي في شكله الحالي الذي لا يعارض استمرار الهوية "العربية" للدولة بالمغرب. فبقدر ما يحارب هذا الخطابُ "السياسيةَ البربرية الجديدة"، بقدر ما يضمنها ويبررها في نفس الوقت.

وتساهم المرجعيات التاريخية المؤسسة للخطاب الأمازيغي ـ ميثاق أكادير، البيان الأمازيغي ـ في الحفاظ على استمرارية الدولة "العربية" بالمغرب وتوفير الشروط الموضوعية لانتعاش "السياسة البربرية الجديدة"، التي ليست إلا تطبيقا، بشكل أو آخر، للمطالب الواردة

بتلك المرجعيات، التي أصبحت، بسبب علاقتها "بالسياسة البربرية الجديدة"، عائقا فكريا وإيديولوجيا يمنع قطع الخطاب الأمازيغي مع مرحلة الجمود الحالي (نحن في 2012)، المتمثل في غياب مرجعية جديدة تحدث قطيعة حقيقية مع مبدأ استمرارية الهوية "العربية" للدولة، والذي ينشط هذا الخطاب في إطاره (المبدأ)، والذي يستمر معه الإقصاء السياسي للأمازيغية. فهذه المرجعيات، وخصوصا "ميثاق أكادير" و"البيان الأمازيغي"، تعاملت مع الهوية الأمازيغية من منظور عرقي يعتبر الأمازيغ أقلية إثنية بالمغرب، ويحصر المشكل في وجود عرقين اثنين بهويتين اثنتين عربية وأمازيغية، تقصي الأولى العربيةُ الثانيةَ الأمازيغيةَ. وهذا الطرح العرقي مريح للجانب "العربي" لأنه يمنحه امتياز "الأغلبية"، كما أنه يوفر كل الشروط الضرورية لنجاح "السياسة البربرية الجديدة" مع استمرار الإقصاء السياسي للأمازيغية، ما دام أن هذه المرجعيات لم تطالب بتغيير الهوية "العربية" للدولة بالهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية. وهذا ما يفسر الازدهار غير المسبوق للتعريب العرقي والسياسي والهوياتي بالمغرب، وذلك في عز "السياسة البربرية الجديدة" لـ"لإركام" التي يفترض أنها تعيد الاعتبار للأمازيغية.

إن المرجعية الوحيدة في تاريخ الخطاب الأمازيغي، التي نادت بالقطيعة مع استمرارية الدولة "العربية" التي هي سبب الإقصاء السياسي للأمازيغية، يمثلها فكر الأستاذ علي صدقي أزايكو الذي سجنته الدولة "العربية" لأنها وعت أن فكره يهدد وجودها الهوياتي السياسي العروبي بالمغرب. لكن الغريب أن فكر العملاق أزايكو، بدل أن يصبح المرجع المنير والملهم للخطاب الأمازيغي، ظل يتيما ومحاصرا كما لو أن صاحبه نبي جاء قبل زمانه بقرون، فبقيت دعوته بلا أتباع ولا حواريين يجهرون بها وينشرونها ويدافعون عنها.

تجديد الخطاب الأمازيغي "التقليدي"، أي الحالي، يتطلب إذن تجاوز "ميثاق أكادير" و"البيان الأمازيغي" للانتقال إلى خطاب القطيعة الذي يركز على هوية الدولة بالمغرب قبل كل شيء آخر، مثل العلمانية والحداثة والتنمية والحكم الذاتي... فاستعادة الهوية الأمازيغية للدولة بالمغرب يضع حدا، وبشكل مباشر، للإقصاء السياسي للأمازيغية بالمغرب لأنها ستصبح ـ كما سبقت الإشارة ـ هي صاحبة القرار السياسي وليست مجرد موضوع له كما هي اليوم. وهذا الخطاب الهوياتي الأمازيغي المنصب على هوية الدولة، وليس على هوية الأفراد والجماعات، يمثل قطيعة وتجديدا على مستوى الأهداف الاستراتيجية، التي ستصبح معها حلول "السياسة البربرية الجديدة" للدولة "العربية" بالمغرب عديمة الجدوى والفعالية.

لكن يبدو أن خطاب القطيعة لا يريده الكثيرون في الحركة الأمازيغية، التي أصبحت بفعل "السياسة البربرية الجديدة" التي يغذيها خطاب الاستمرارية، تشبه القضية الفلسطينية: فمشكلة القضية الفلسطينية أن المسؤولين العرب أنفسهم لا يريدون حلا سلميا عاجلا لها، لأنهم يريدونها أن تبقى دائما قضيتهم التي تشكل رأسمالهم السياسي والرمزي الذي

يستعملونه للحفاظ على مصالحهم السياسية والاقتصادية. ويظهر أن هناك داخل الحركة الأمازيغية أطرافا لا تريد حلا هوياتيا للقضية الأمازيغية، حتى تستمر في استعمالها كقضية إثنية "خالدة" تأخذ شكل مواجهة عرقية بين "العرب" والأمازيغ بالمغرب، فضلا عن إمكانية الاستفادة من الريع المادي والرمزي "للسياسة البربرية الجديدة" المرتبطة بهذا التصور "الإثني" للأمازيغية. ومن هنا فهي ترفض الحل الهوياتي الذي يضع حدا للصراع العرقي بين "العرب" والأمازيغ بالمغرب، لأنه يلغي أسباب ذلك الصراع على أساس أن الجميع ذوو هوية أمازيغية واحدة مستمدة من الأرض الأمازيغية، دون اعتبار لأصولهم العرقية المتعددة والمتنوعة.

(النص الأصلي منشور بالعدد 147 لشهر يوليوز 2009)

الهوية بين الأرض واللغة

في العدد 103 (شهر دجنبر 2008) من "العالم الأمازيغي"، نشر الأستاذ مبارك بولكيد مقالا بعنوان "عن الأرض والهوية: وجهة نظر"، يناقش فيه وينتقد الوثيقة/الأطروحة التي نشرتها "جمعية الهوية الأمازيغية" بسلوان (الناظور) تحت عنوان "من أجل دولة أمازيغية تستمد هويتها من الأرض الأمازيغية بالمغرب".

وأشير في البداية إلى أن هذه المناقشة ليست في الحقيقة "ردا" على المقال الوجيه والهام للأستاذ بولكيد، بقدر ما هي عرض مقصود لتصوري للعلاقة بين الأرض واللغة. كل ما هنالك أن مقال الأستاذ بولكيد وفّر لي المناسبة السانحة لأوضّح، وبشكل أدقّ وأفضل، هذا التصور، وذلك بفضل ما أثاره، كما يفعل دائما في كتاباته القيمة، من قضايا دقيقة وطرحه من أسئلة جديدة، حول العلاقة بين الأرض واللغة، تخص الحالة المغربية.

من بين ما يؤاخذه الأستاذ بولكيد على أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية":

ـ اعتبارها الأرض المحددَ الأول للهوية مع إهمال للعناصر الأخرى المكونة لهذه الهوية، وخصوصا اللغة.

ـ التركيز على هوية الأفراد مع تجاهل «للهويات الجماعية».

سأناقش تحليل الأستاذ بولكيد من خلال النقط التالية، مع الإشارة إلى أن الأقوال الموضوعة داخل هذا النوع من المزدوجين «» هي كلام الأستاذ بولكيد.

الهوية بين الأرض واللغة:

فيما يتعلق بانتقاد الوثيقة لأنها اعتبرت الأرض هي المحدد الأول للهوية، يقول الأستاذ بولكيد: «إن الوثيقة حين اختارت الأرض أساسا لتحديد الهوية إنما شوشت أكثر، فيما يبدو، على المفهوم الذي اختلفت آراء الباحثين بشأنه أصلا، والذي له أبعاد وعناصر أساسية وفرعية كثيرة».

يجدر التذكير والاعتراف أن الهوية تتكون حقيقة من عناصر متعددة، كما أشار الأستاذ بولكيد، مثل: الأرض، الشعب، اللغة، الثقافة، التاريخ، العرق، وحتى الدين في حالات خاصة. لكن، ضمن هذه العناصر، ينبغي التمييز بين ما هو أصل وما هو فرع، ما هو سابق وما هو لاحق، ما هو مستقل وما هو تابع، ما هو أول وما هو ثانٍ، ما هو رئيسي وما هو ثانوي... وعندما تؤكد وثيقة/أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية" أن الهوية تتحدد بالانتماء إلى الأرض، فذلك بناء على أن الأرض عنصر أصلي وأول ومستقل وسابق عن العناصر الأخرى التي هي بمثابة فروع ولواحق وتوابع رغم أهميتها ودورها في قيام الهوية.

الأستاذ بولكيد يرى، على عكس الوثيقة، أنه يجب، بخصوص حالة المغرب، «التركيز على سؤال اللغة أولا ثم على السبل الكفيلة بتأطيرها وحمايتها على الأرض ثانيا، أرض الواقع المتعدد والمعقد في تعدديته»، وذلك لأن «اللغة في مختلف دول العالم هي عنوان الهوية».

أمام هاتين الوجهتين المختلفتين من النظر حول العنصر الأساسي في تحديد الهوية، الأرض أم اللغة، كيف يمكن الحسم والاختيار؟ أعتقد أن الأمر بسيط: يكفي أن نعرف، من بين هذه العناصر المكونة للهوية، ما هو العنصر المستقل الذي لا يحتاج إلى عناصر أخرى لوجوده؟

لنأخذ عنصر اللغة الذي يعتبره الأستاذ بولكيد هو الأول والأساسي في حالة المغرب، لأنه هو عنوان الهوية. فهل توجد لغة بلا إنسان يتحدث تلك اللغة ويسكن أرضا معينة؟ الجواب طبعا لا. إذن، اللغة، كعنصر في الهوية، لا تقوم بلا إنسان، هذا الإنسان الذي لا يمكن أن يوجد إلا في موطن خاص به على الأرض. وكذلك بالنسبة لكل العناصر الأخرى من غير الأرض: فالشعب لا بد له من أرض أولا، والعرق لا بد له كذلك من موطن يتوالد به ويتكاثر، والثقافة لا بد لها من إنسان ينتجها ويمارسها في بلد ما من الأرض، والتاريخ لا بد له من إنسان يصنعه في أرض تجري فيها أحداث ذلك التاريخ ووقائعه. إذن هذه العناصر، رغم أهميتها في تكوين الهوية، إلا أنها تتوقف على عنصر أساسي يضمّها ويجمعها لتدخل في تشكيل الهوية. إنه عنصر الأرض التي يمكن أن توجد خالية من أي إنسان يتحدث لغة ما. وهو ما يعني أنها عنصر مستقل ـ وليس تابعا ـ عن العناصر الأخرى لأنه أول وأصلي وسابق. فالأرض أولا، ثم الإنسان ثانيا، فاللغة ثالثا. فلا لغة بلا إنسان، ولا إنسان بلا أرض. في حين أن الأرض يمكن أن توجد بلا لغة ولا إنسان، كما سبقت الإشارة.

وأسبقية عنصر الموطن وأولويته في تحديد الهوية، تؤكده حتى الأسماء التي تحملها الشعوب ولغاتها، في الظروف الطبيعية والعادية عندما لا تتدخل قوى أجنبية خارجية لتطلق على تلك الشعوب تسميات تنتمي للمعجم اللغوي لتلك القوى الأجنبية. فهذه الأسماء التي تعرف بها الشعوب وتسمى بها كذلك لغاتها، ليست سوى أسماء لمواطنها التي تعيش فوقها تلك الشعوب طوال تاريخها: فاللغة "الصينية" هي اللغة التي يتكلمها الشعب "الصيني" الذي هو الشعب الذي يسكن أرض "الصين". فاسم "الصين" كموطن هو مصدر اسم "الصين" كشعب، واسم اللغة "الصينية" كلغة. فهناك إذن اسم واحد هو اسم الموطن أي الأرض، منه يُستمد اسم الشعب واسم اللغة التي يتكلمها ذلك الشعب. الشيء الذي يبيّن أسبقية عنصر الأرض واستقلاليته، كعنصر موضوعي ومادي، عن العناصر الأخرى التي يتوقف وجودها، هي، عليه (عنصر الأرض).

لنر الآن ما سيترتب عن اعتبار اللغة هي المحدد الأول للهوية.

لنفرض أن شعبا واحدا، وبهوية واحدة ولغة واحدة، يعيش على أرض واحدة، في جزيرة معزولة لم تعرف هجرات ولا اختلاطا بأقوام أخرى، ولا غزتها ولا استعمرتها شعوب أخرى

حتى يمكن القول بأن هوية ذلك الشعب "متعددة" بسبب الاختلاط والهجرات والغزو والاستعمار. إذن إلى الآن كل شيء واحد لا تعدد فيه: لغة واحدة، شعب واحد، أرض واحدة، هوية واحدة. لكن هذا الشعب بدأ، لأسباب نفعية واقتصادية وعلمية، يعلّم أبناءه اللغة الإنجليزية التي أصبح جزء من ذلك الشعب يستعملها في تخاطبه اليومي إلى أن تخلى، بعد قرون من استعماله للإنجليزية، عن لغته الأصلية التي لم يعد يعرفها ولا يتكلمها، مستعملا مكانها الإنجليزية كلغة الأسرة والشارع، أي كلغة الأم. ولنفرض كذلك أن جزءا ثانيا وثالثا من ذلك الشعب أصبحت لغتاه الأم، لنفس الأسباب وبنفس العملية التي رأينا بخصوص الإنجليزية، وبعد قرون كذلك، هي اللغة الصينية والإسبانية. وبما أن اللغة هي عنوان الهوية والأساس المحدد لها، كما يذهب إلى ذلك الأستاذ بولكيد، فإن شعب الجزيرة الواحد، ذا الهوية الواحدة، سيصبح أربعة شعوب بأربع هويات تبعا للغات الأربع المستعملة بالجزيرة: الشعب الأصلي بهويته الأصلية ولغته الأصلية، الشعب "الإنجليزي" بهويته الإنجليزية ولغته الإنجليزية، الشعب "الصيني" بلغته الصينية وهويته الصينية كذلك، والشعب "الإسباني" بلغته الإسبانية وهويته الإسبانية أيضا. والأدهى في الأمر أنه لا توجد حدود ترابية فاصلة بين هذه الهويات الأربع. كل ما هناك هو استعمال أربع لغات مختلفة. فكيف يعقل أن يصبح جزء من هذا الشعب ـ شعب الجزيرة ـ إنجليزيا وذا هوية إنجليزية، وجزء ثانٍ صينيا وذا هوية صينية، وجزء ثالث إسبانيا وذا هوية إسبانية، مع أنه لم يسبق لأي إنجليزي أو صيني أو إسباني أن وطأ تلك الأرض لأننا افترضنا أنها معزولة ولا يهاجر إليها أحد ولا يختلط بسكانها أحد. فهذا أمر غير معقول أو خُلْف لا يستقيم مع منطق الأشياء. مع أن اعتبار اللغة هي المحدد للهوية يؤدي منطقيا إلى هذه النتيجة التي يرفضها الواقع. لكن إذا اعتبرنا أن الموطن هو المحدد للهوية، فإن هذا الشعب سيبقى شعبا واحدا وبهوية واحدة تبعا للأرض الواحدة التي ينتمي إليها، رغم فقدان جزء من هذا الشعب للغته الأصلية واستبدالها بالإنجليزية أو الصينية أو الإسبانية، لأن اللغة تدخل في إطار عناصر التعدد التي لا تؤثر على وحدة الهوية المستمدة من هوية الأرض.

إن هذه الحالة الافتراضية هي الحالة الواقعية للمغرب. الفرق الوحيد هو أن المغرب لم يكن جزيرة معزولة، بل كان أرضا مفتوحة عرفت غزوا واستعمارا وهجرات من جهات الشرق والشمال والجنوب، كان من نتائجها انتشار لغات أخرى، بشمال إفريقيا بجانب اللغة الأصلية التي هي الأمازيغية.

ثم إذا كانت اللغة هي عنوان الهوية والعنصر الأول في تحديدها، فسيترتب عن ذلك أن الهوية الفرنسية جزء من الهوية الوطنية للمغرب ما دامت إحدى اللغات التي يستعملها المغاربة هي اللغة الفرنسية، حتى أن بعض الأسر المغربية، كما يعرف ذلك الأستاذ بولكيد جيدا، لا تستعمل سوى الفرنسية كلغة للتخاطب الأسري ولا تعرف التحدث بالدارجة

المغربية. وكذلك ينبغي اعتبار الهوية الأمازيغية والهوية العربية جزءا من "الهويات" الفرنسية ما دامت هاتان اللغتان ـ الأمازيغية والعربية العامية ـ مستعملتين من طرف جزء من سكان فرنسا. وحسب هذا المنطق "اللغوي"، تصبح الهند دولة ذات هوية إنجليزية لأنها تستعمل اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، وكذلك السنيغال، بالنسبة لاستعماله الرسمي للفرنسية، أو المكسيك بالنسبة لاستعماله الرسمي للإسبانية، أو البرازيل بالنسبة لاستعماله الرسمي للغة البرتغالية. لكن نعرف أن هوية هذه الدول ليست إنجليزية ولا فرنسية ولا إسبانية ولا برتغالية بل هي هويات تابعة لهوية أرض تلك الدول وليس للغات المستعملة.

إن اعتماد اللغة كعنوان على الهوية الأمازيغية، وليس الأرض الأمازيغية كما تؤكد ذلك الوثيقة، هو تبرير وتأييد لفكرة أن الأمازيغيين لا يشكلون سوى "أقلية" ما دام عدد مستعملي الأمازيغية لا يتجاوز 30% كما جاء في الإحصاء "الرسمي" الأخير للسكان. وإذا واصل التعريب قتله للأمازيغية بجانب الهجرة القروية التي تساهم بشكل كبير في تناقص عدد مستعملي الأمازيغية، فإن عدد المتحدثين بالأمازيغية سينخفض سنة بعد أخرى، مما يهدد اللغة الأمازيغية بالانقراض، مع ما قد يؤدي إليه ذلك من انقراض للهوية الأمازيغية التي لن يعود هناك "عنوان" يدل عليها ويعلن عن وجودها حسب فرضية أسبقية اللغة في تحديد الهوية، والتي يدافع عنها (الفرضية) الأستاذ بولكيد.

ثم إن هذا المنظور "اللغوي" يؤكد ويؤيد كذلك الأطروحة القومية العروبية التي تقول بأن المغرب "عربي" في هويته وانتمائه، ما دامت اللغة "شاهدة" على ذلك و"عنوانا" له. بل إن هذا المنظور "اللغوي" لا يختلف في مضمونه عن المدلول "الهوياتي" القومي العروبي لذلك "الحديث" المنسوب للرسول (ص)، والذي يقول: "من تكلم العربية فهو عربي". لكن إذا انطلقنا من كون الهوية تابعة للأرض ونابعة منها، فإن الهوية الأمازيغية للمغرب لن تتراجع مع تراجع عدد المتحدثين بالأمازيغية لأن هذه الهوية مرتبطة بعنصر موضوعي ومادي هو الأرض، إلا في حالات الاستيلاء على هذه الأرض من طرف الغير وإلحاقها بأرضه لتصبح امتدادا لهويته، كما حصل لبلاد الشام التي أصبحت ذات هوية عربية منذ أن غزاها العرب إبان "الفتوحات". وهذا ما لا ينطبق على المغرب كما يعرف الجميع.

يقول الأستاذ بولكيد: «إن الهوية الجماعية التي يراد لها أن تحظى بالدوام والاستمرار لا مناص من أن تأتلف / وترتكز على المقومات التالية: لغة مميزة ووعي جماهيري بأهمية اللغة كعنصر أساسي في الهوية وأرض خاصة بها وحكومة راعية لها». أليست هذه هي مقومات العروبة بالمغرب؟: لغة مميزة هي اللغة العربية ـ لغة الدولة والمدرسة والمؤسسات ـ؛ ووعي جماهيري (ترسخه المدرسة والمسجد والتلفزيون والإعلام والأحزاب...) بالانتماء "العربي" للمغرب؛ ودور اللغة العربية في هذا الانتماء؛ وأرض تعتبر "عربية" هي المغرب "العربي" كجزء من الوطن العربي الذي يمتد من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر كما يحلو

للقوميين أن يرددوا؛ وحكومة عروبية تدعو إلى مزيد من التعريب لحماية اللغة العربية. فماذا تبقى من الهوية الأمازيغية أمام هذا المسخ الذي يستهدفها ويدمرها بفعل غسل الدماغ الذي يمارسه التعريب على عقول المغاربة؟ نلاحظ إذن كيف أن هذا المنطق "اللغوي" يخدم العروبة بالمغرب لأنه ينطلق من اللغة التي أصبحت سوقها تحت هيمنة اللغة العربية التي وجدت حكومات تحميها لأنها لغة الدولة والسلطة. لهذا فإن السبيل الوحيد لاستعادة الوعي بالهوية الأمازيغية لدى المغاربة، هو ربط هذه الهوية بالأرض التي كانت دائما ولا زالت أمازيغية، وهو ما يثبت أن هوية سكانها أمازيغية لأنها مستمدة من أرضهم الأمازيغية، سواء كانوا ناطقين أو غير ناطقين باللغة الأمازيغية.

الهوية بين الفردي والجماعي:

من الانتقادات التي يوجهها الأستاذ بولكيد إلى أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية"، هو تركيزها، في رأيه، على هوية الأفراد وتجاهلها «للهويات الجماعية». يقول في هذا الصدد: «أما حين تم التمثيل لعلاقة الأرض بالهوية عبر دول العالم بالأفراد المندمجين بدل الجماعات المستقلة، فقد بدا أن الأطروحة المحكومة بشعار تغيير هوية الدولة لم تستطع، في هفوة أخرى، أن تميز بين أفضلية وأهمية طرح إشكال الهوية ببلادنا من منظور تعددي جمعي بدل المنظور الفردي».

فهل صحيح أن الأطروحة تتناول الهوية بمفهومها الفردي كما في الفلسفة وعلم النفس؟

اعتمد الأستاذ بولكيد على أمثلة توضيحية استشهدت بها أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية" ليستخلص منها أن هذه الأطروحة تتضمن "منظورا فرديا" للهوية. فلنحلل مع القارئ هذه الأمثلة:

الرئيس الفرنسي "ساركوزي" والرئيس الأمريكي "أوباما" (المذكور في مقال مستقل بنفس العدد 140 من "تاويزا" لشهر دجنبر 2008)، وملك إسبانيا خوان كارلوس، المستشهد بهم كأمثلة، هم أفراد حقا وليسوا جماعات. ولكنهم ليسوا أفرادا عاديين أو نكرة، بل هم أفراد يمثّلون، ليس جماعات فحسب، بل شعوبا ودولا بكاملها نظرا لمناصبهم السياسية العليا التي تأتي في قمة هرم السلطة. وقد اختارت أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية" ــ والمقال المصاحب لها في ما يتعلق بالرئيس "أوباما" ــ هذه الأمثلة عن قصد لتبيّن من خلالها أن هوية الدول ليست تابعة للانتماء العرقي لحكامها كما في المغرب، وذلك تمشيا مع موضوع الأطروحة الذي هو الهوية الأمازيغية للدولة، وليس هوية الأفراد ــ كما يريد أن يوحي بذلك الأستاذ بولكيد. وهو ما يؤكده عنوان الأطروحة: "من أجل دولة تستمد هويتها من الأرض الأمازيغية بالمغرب". فوظيفة هذه الأمثلة بيداغوجية، ترمي إلى تبيان أن حالة

المغرب، في ما يخص هوية الدولة، حالة شاذة وغير طبيعية، لأنها مخالفة لهوية الأرض التي تسود عليها هذه الدولة.

ثم إن الذين عرّبوا المغربَ، بفضل مناصبهم السياسية الحساسة في الدولة، وجعلوا هوية دولته عربية، هم أفراد كذلك وليسوا جماعات. فإدريس الثاني الذي احتفلت الدولة، على مدى سنة كاملة (2008)، بالذكرى 1200 لـ"تأسيسه" لأول دولة "عربية" بالمغرب، كان فردا وليس جماعة عربية. كما أن مولاي علي الشريف مؤسس الدولة العلوية "العربية"، هو فرد وليس جماعة. فبهذا المعنى السياسي، وليس الفردي والشخصي ـ رغم أن المَثل بهم أفراد ـ استشهدت الأطروحة بالرئيس ساركوزي وخوان كارلوس.

نضيف بأن القول إن الأطروحة تفضل المنظور الفردي للهوية على المنظور التعددي الجمعي، فيه تناقض صارخ وبارز مع الملخص الذي أعطاه الأستاذ بولكيد عن الأطروحة، والذي يقول فيه: «إن هويات الشعوب لا تتحدد انطلاقا من العرق بل من الأرض. فالأرض هي التي تمنح هويتها لسكانها وليس العكس». إذا كان هذا هو مضمون الأطروحة كما يعرضه الأستاذ بولكيد نفسه، فكيف يستقيم "المنظور الفردي" للهوية، الذي ينسبه الأستاذ بولكيد إلى الأطروحة، مع التصور الترابي للهوية، الذي تدافع عنه الوثيقة؟ فإذا كانت «الأرض هي التي تمنح هويتها لسكانها وليس العكس»، فمعنى ذلك أن كل هؤلاء السكان ينتمون إلى هويتها وليس فقط هذا الفرد أو ذاك. والوثيقة بكاملها خالية من كلمة "فرد" و"أفراد"، كما يسهل التأكد من ذلك بقراءتها بالعدد 140 من "تاويزا" لشهر دجنبر 2008. بل إن المنظورين اللغوي والعرقي للهوية هما اللذان يسمحان بالحديث عن "منظور فردي" للهوية: فيمكن أن نجد فردا يتكلم هذه اللغة وآخر يتكلم لغة أخرى، مما يعني، اعتبارا أن اللغة هي المحدد للهوية حسب رأي الأستاذ بولكيد، أن لهذا الفرد هوية تختلف عن هوية الفرد الآخر تبعا لاختلاف لغتيهما. كما يمكن أن ينحدر هذا الفرد من هذا الأصل العرقي، وينحدر فرد آخر من أصل عرقي آخر، مما يجعل هويتيهما، حسب المنظور العرقي، مختلفتين تبعا لاختلاف أصولهما العرقية. أما من يعيشون فوق أرض واحدة، على وجه الدوام والاستقرار، فهم جميعا ـ وليس بعض الأفراد فقط ـ ينتمون إلى هوية تلك الأرض حسب استدلال الوثيقة.

في الحقيقة، إن ما ركزت عليه الأطروحة/الوثيقة، ليس هوية الأفراد ولا حتى هوية الجماعات، بل تجاوزت الاثنين لتنشغل بهوية الدولة التي هي عنوان الأطروحة كما سبقت الإشارة.

بالنسبة للسيد بولكيد، لا يمكن للعرب المستقرين بالمغرب أن يفعلوا مثل أوباما الذي «لم ينتخب رئيسا للولايات المتحدة إلا بعد تخليه أيضا عن عنصر غير أساسي من عناصر الهوية الجماعية: الدين». ثم يطرح السؤال: «فهل الوثيقة تريد من العرب المغاربة أيضا أن يندمجوا

بالطريقة ذاتها غدا؟ أي بعد استعادة الدولة المغربية لهويتها الأمازيغية؟». لا مجال للمقارنة هنا، في ما يتعلق بالدين، بين حالة أوباما وحالة العرب المغاربة. لماذا؟

ـ لأن "أوباما" لم يأت بدين جديد إلى الأميركيين فآمنوا به واعتنقوه كما فعل الأمازيغيون، الذين حمل إليهم المهاجرون العرب الدين الإسلامي الجديد الذي أصبح دينا للأمازيغيين بقدر ما هو دين للعرب.

ـ لأن الدين الذي تخلى عنه "أوباما" ليس هو دين الأميركيين الذين كان ينتظر "أوباما" أن يصوتوا عليه.

ولهذا فإن الاندماج الهوياتي "للعرب" المغاربة ببلاد تامازغا لا يحتاج إلى تخليهم عن دينهم لأنه دين الأمازيغيين كذلك. وبالتالي فإن احتفاظهم بدينهم، عكس "أوباما"، هو عامل يسهل الاندماج لأن العرب والأمازيغ يدينون بنفس الدين.

ما تجب مقارنته بين الرئيس الأميريكي "أوباما" و"العرب" المغاربة، ليس عنصر الدين، بل كون كليهما مهاجرين ينتمون إلى أصول عرقية خارج الهوية الأصلية للبلد المضيف. وكما أن "أوباما" أصبح ذا هوية أميركية تبعا للأرض الأميركية التي أصبح يعيش بها، فكذلك ينبغي أن يخضع "العرب" المغاربة، الذين يعيشون بأرض تامازغا، لنفس القاعدة العامة والكونية، أي اعتناق هوية البلد المضيف.

الفكرة التي يدافع عنها الأستاذ بولكيد، انطلاقا من مفهوم «هويات الجماعات» أو «الهويات الجماعية»، هي أن المغرب "متعدد" في هوياته لأن «الوطن متعدد بمجوعات لغوية معينة ذات خصائص هوياتية». وهنا يسقط الأستاذ بولكيد في الخطاب الاستهلاكي "للهوية المتعددة" للمغرب نتيجة اعتماده، في تحديد الهوية، على عنصر اللغة الذي هو أصلا متعدد. فبما أن اللغات متعددة بالمغرب، يستنتج من ذلك السيد بولكيد أن الهويات متعددة كذلك بالمغرب تبعا لتعدد اللغات. وهو تكرار، من منظور لغوي، لموقف الذين يقولون، انطلاقا من منظور عرقي، بأن هوية المغرب "متعددة" لأن سكانه ينتمون لأعراق متعددة. مع أن التعدد، إذا كان يشمل اللغات والأعراق والأديان والثقافات، فو يتنافى مع طبيعة الهوية التي هي بالتعريف واحدة لا تعدد فيها، وقد تضم لغات وأعراقا وأديانا وثقافات مختلفة ومتعددة.

أما مثال الباسك الذي اختاره السيد بولكيد، ليرد به على أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية"، فهو مثال ضده وليس معه، ويؤيد الأطروحة ولا يعارضها.

فإسبانيا اعترفت، في إطار نظام فيدرالي للحكم الذاتي للجهات، بالحقوق اللغوية والهوياتية للشعب الباسكي كهوية قائمة بذاتها متميزة عن هوية الأغلبية المتحدثة باللغة الإسبانية (الفشتالية) والأقلية الكطالانية. هنا، مرة أخرى، يستعمل الأستاذ بولكيد القياس مع وجود الفارق، في حين أنه لا قياس مع وجود الفارق، كما يقول الفقهاء. فحالة الباسك ـ

كما أوضح ذلك الأستاذ براهيم أسافو في مناقشته لرأي الأستاذ بولكيد بالعدد 141 (يناير 2009) من تاويزا ـ لا تصدق على حالة الأمازيغ بالمغرب، لسبب بسيط، هو أن الباسك يشكلون هوية قائمة بذاتها داخل دولة تضم هويات أخرى تفصل بينها حدود لسنية وترابية معروفة. أما في المغرب، فلا وجود لهوية عربية وهوية أمازيغية مستقلتين وقائمتين بذاتهما تفصل بينهما حدود لسنية وترابية معروفة. فهل توجد بالمغرب منطقة خاصة بالعرب وأخرى خاصة بالأمازيغيين مثلما توجد بإسبانيا منطقة خاصة بالباسك؟ فأينما وليت وجهك في المغرب، ستجد أمامك دائما ناطقين بالدارجة المغربية وناطقين بالأمازيغية. فلا توجد حدود ترابية تفصل بين هؤلاء وأولئك كما في حالة الباسك بإسبانيا. فغياب حدود ترابية يعيش داخلها شعب ينتمي إلى هوية ما، ينتج عنه غياب لهذه الهوية بالكامل. لأن العنصر الترابي هو العنصر الأول لقيام الهوية. وإذا لم تكن هناك حدود ترابية تفصل بين الهوية العربية والهوية الأمازيغية بالمغرب، فلماذا نعتبر المغرب ذا هوية أمازيغية وليس عربية ما دام لا يمكن التمييز بين الهويتين ترابيا؟ الجواب بسيط: لأن هذه الأرض هي في الأصل، تاريخيا وجغرافيا، أرض أمازيغية. وبالتالي، فكل من يعيش فوقها يفترض أنه أمازيغي، وعلى من يدعي العكس أن يثبت ذلك.

ولأن الأستاذ بولكيد يتجاهل عنصر الموطن كمحدد أول للهوية ويعطي الأولوية لعنصر اللغة، فهو يقول، ردا على ما اعتبره أمثلة فردية لا تصدق على «الجماعات الهويايتة»، بأن العرب بالمغرب «جماعات لغوية متجانسة تتوفر على العناصر الأساسية الضرورية لتشكيل الهوية بل لتشكيل هويات». وهذا ما يبرر، حسب منطقه "اللغوي"، الاعتراف بالهوية العربية للمغرب بجانب الهوية الأمازيغية. لكن لنعد إلى مثال الباسك الذي استشهد به الأستاذ بولكيد لتأكيد منظوره "اللغوي": لماذا اعترفت إسبانيا بالهوية الباسكية ومنحت الباسكيين الحكم الذاتي لحماية لغتهم وهويتهم؟ ليس لأنهم "جماعة لغوية متجانسة"، بل لأن لهم موطنا خاصا بهم معروفا بحدوده الترابية، وهو ما لا يتوفر "للعرب المغاربة"، الذين لا موطن لهم سوى الموطن الذي هو موطن الأمازيغيين، وبالتالي فإن هوية هؤلاء "العرب" ستكون أمازيغية تبعا لهوية الموطن. والدليل أن الموطن هو العنصر الرئيسي الذي على أساسه اعترفت إسبانيا للباسك بالاستقلال الهوياتي، هو أن هذه الدولة، التي أثنى الأستاذ بولكيد كثيرا على ديمقراطيتها، لم تتعامل بنفس الطريقة مع "جماعات لغوية متجانسة" أخرى لم تعترف لها بالاستقلال الهوياتي والسياسي كما فعلت مع الباسك، مثل "جماعات" الغجر Gitans الذين يشكلون «جماعات لغوية متجانسة»، تجمعهم عناصر هوياتية أخرى من غير اللغة، كالثقافة والعادات والممارسات الاجتماعية والمعتقدات الدينية، فضلا عن الشعور المشترك بالانتماء إلى قومية واحدة. فلماذا لم تمنح إسبانيا لقوم "الغجر" الحكم الذاتي اعترافا بهويتهم المتميزة كما فعلت مع الباسك؟ لسبب بسيط ـ يؤكد ويدعم الأطروحة الترابية

لــ"جمعية الهوية الأمازيغية" ويدحض الأطروحة "اللغوية" للأستاذ بولكيد ـ وهو أن الغجر لا يتوفرون على موطن معروف بحدوده الترابية بإسبانيا مثل الباسك أو الكاطلان. وبالتالي فليست لهم هوية مستقلة وقائمة بذاتها لأنها تفتقر إلى الركن الأساسي في الهوية وهو الأرض. فرغم أن للغجر لغة وثقافة وتاريخا، إلا أن هويتهم تصبح تابعة لهوية الأرض التي يعيشون فيها لافتقارهم لموطن خاص بهم يكون عنوانا على هويتهم: فهم في منطقة الباسك باسكيون، وفي منطقة كاطالونيا كاطالونيون، وفي بولونيا بولونيون، وفي بلجيكا بلجيكيون... إلخ. ونفس الشيء نلاحظه كذلك مع اليهود بإسبانيا: فرغم أنهم يشكلون «جماعات لغوية متجانسة»، لهم دين وثقافة وتاريخ خاص بهم، إلا أن إسبانيا لم تتعامل معهم كما تعاملت مع الباسك ولم تمنحهم بالتالي حكما ذاتيا اعترافا "بهويتهم الجماعية"، لأنهم لا يتوفرون على موطن خاص بهم في إسبانيا، عكس الباسك. وهذا يثبت إذن أن الموطن هو العنصر الأول المحدد للهوية، وليس اللغة. وإذا لم يكن "للعرب المغاربة" هوية مستقلة بالمغرب، فلنفس السبب "الترابي"، أي غياب موطن "عربي" خاص بهم في المغرب، كما سبقت الإشارة.

كل هذا يبيّن ـ عكس ما يذهب إليه الأستاذ بولكيد ـ أنه لا يكفي أن توجد «جماعات لغوية متجانسة»، لتكون لها هوية مستقلة وقائمة بذاتها ما لم تكن لها أرض خاصة بها كإطار ترابي لهذه الهوية.

الأستاذ بولكيد لا يميز بين دولة ذات هوية واحدة كألمانيا أو اليابان أو إيطاليا، وبين دولة ذات هويات متعددة (بالجمع، وليس هوية متعددة بالمفرد)، مثل إسبانيا أو بلجيكا أو عراق ما بعد صدام. وكيف نميز بين الدولة ذات الهوية الواحدة والدولة ذات الهويات المتعددة؟ بوجود هويات مستقلة وقائمة بذاتها تفصل بينها حدود لسنية وترابية، كما في حالة الباسك والكطلان بإسبانيا، أو الفلامان والفالونيين ببلجيكا، أو العرب والأكراد بالعراق... فهذه الهويات لها مواطنها الترابية الخاصة بها داخل الدولة الواحدة. أما في المغرب، فلا وجود لمواطن خاصة بهذه الهوية أو تلك، لأنه ذو هوية واحدة هي الهوية الأمازيغية بحدودها الترابية التي تتطابق مع الحدود الترابية للدولة، بغض النظر عن مختلف الأعراق واللغات المتعددة بالمغرب، لكن ضمن هوية واحدة هي الهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية، كما هو شأن كل الهويات في باقي بلدان المعمور.

هويات الجماعات أم هوية الدولة؟:

بنى الأستاذ تصوره للهوية على مفهوم «هويات الجماعات» أو «الهويات الجماعية» الذي يتكرر كثيرا عبر المقال كمفهوم رئيسي لتحليل إشكالية الهوية.

في الحقيقة، اعتماد هذا المفهوم الجمعي لتحليل إشكالية الهوية، هو تجنب لهذه الإشكالية وتهرب من تحليلها، وذلك بتحويل النقاش إلى موضوعات جانبية وهامشية لا تربطها بالإشكالية الحقيقية إلا علاقة بعيدة وضعيفة. لماذا؟

1 ـ لأن مفهوم "الهويات الجماعية" يحيل على الشعور بالانتماء المشترك إلى جماعة محدودة، كأعضاء قبيلة أو سكان قرية صغيرة، أو أبناء عائلة ينحدرون من جد واحد، أو عمال شركة تجمعهم المهنة ومكان العمل، أو جنود يعيشون بثكنة واحدة، أو فريق نادٍ رياضي لكرة القدم مثلا... وهكذا يمكن أن تتعدد "الهويات الجماعية" بشكل لا حدود له تبعا لعدد العائلات والقبائل والقرى والأحياء السكنية والوظائف والمهن... وهو ما يلغي نهائيا المفهوم الحقيقي للهوية، التي هي شعور، ليس بالانتماء المشترك إلى نفس المهنة أو نفس الحي أو نفس القبيلة أو نفس الجيل...، بل بالانتماء المشترك إلى نفس الأرض، مع ما يصاحب ذلك من اشتراك في نفس القيم واللغة والثقافة والتاريخ.

2 ـ بهذا المفهوم ـ الهويات الجماعية ـ يتم تجنب المشكل الحقيقي المتمثل، ليس في هويات الجماعات، بل في هويات الشعوب التي تملك هوية حقيقية تتجلى في أرض وتاريخ ولغة وثقافة. وإذا كانت إسبانيا قد منحت الاستقلال الذاتي للباسك، فليس لأنهم يشكلون "جماعة هوياتية"، بل لأنهم شعب له موطن ترابي وليس مجرد جماعة. ونفس الشيء بالمغرب: فالأمازيغيون ليسوا مجرد "جماعات هوياتية"، بل هم شعب يُعرف بموطنه الجغرافي أولا، بجانب تاريخه ولغته وثقافته.

3 ـ إلا أن أخطر ما في هذا المفهوم ـ الهويات الجماعية ـ هو القفز على جوهر مشكل الهوية الذي هو مشكل سياسي ابتداء وانتهاء. ويتجلى هذا القفز في السكوت عن هوية الدولة، والاستعاضة عنها بـ"الهويات الجماعية"، المحلية والصغيرة والمتعددة، مع بقاء الهيمنة للهوية العربية كهوية للدولة. وهذا هو الاتجاه الذي تسير فيه "السياسة البربرية الجديدة" التي لا ترى حرجا في الاعتراف بالحقوق الأمازيغية كحقوق لـ"جماعات هوياتية" محلية، شريطة أن تبقى هوية الدولة عربية. والمشكل، كل المشكل، هنا، أي في هوية الدولة، وليس في "الهويات الجماعية". فلا أحد يمنعك من أن تكون منتميا إلى الأمازيغية. لكن يمنع عليك أن تكون منتميا إلى دولة أمازيغية، لأن الدولة عربية وتملك السلطة السياسية التي تحافظ بها على طابعها العربي وتمنع الهوية الأمازيغية من الوصول إلى هذه السلطة السياسية.

ولأن الأستاذ بولكيد يسكت عن هوية الدولة، فهو لا يعارض في أن تبقى الدولة عربية في الوقت الذي تعترف فيه هذه الدولة بهويات الجماعات الأمازيغية. يقول بأن الجهود يجب أن تتوحد «للنضال من أجل نظام ديموقراطي فيديرالي يقر بتعدد الهويات الجماعية المحلية بغض النظر عن طبيعة اسم الدولة أو شكل هويتها المعلنة». إنها وصفة أخرى "للسياسة

البربرية الجديدة" التي لا ترى مانعا في الاعتناء بالأمازيغية كتعابير محلية وتراث مرتبط بجماعات جهوية صغيرة، محايد سياسيا، يبرز الوجه "المتعدد" و"الغني" للثقافة الوطنية، ما دام أن ذلك الاعتناء بالأمازيغية لا يمس الثوابت العروبية للدولة بالمغرب لتستمر العروبة، بالمفهوم العرقي والسياسي، في استئثارها بالسلطة والثروة، ليس على المستوى المحلي، بل على المستوى الوطني، بعد أن تم تحييد الأمازيغية سياسيا حتى لا تشكل أي خطر سياسي على العروبة الحاكمة والمهيمنة. فكل شيء بالمغرب ينبغي أن يكون "متعددا" و"متنوعا" لتبقى العروبة وحدها واحدة وموحدة. إنه مبدأ "فرق تسد"، الذي تسانده أطروحة الأستاذ بولكيد دون أن يقصد ذلك أو ينتبه إليه.

وعندما يقول: «إن إسبانيا لم تكن مضطرة كي تحقق الكرامة لشعوبها أن تعرف نفسها بأنها دولة باسكية أو كاطالانية»، فهو يستعمل، مرة أخرى، آلية القياس الفاسد، إذ يقارن حالة الباسك بحالة الأمازيغيين، مع أن الفرق كبير بين الحالتين: فالباسك هم أقلية تحتل منطقة محدودة من شمال إسبايا، وليسوا كالأمازيغ الذين يحتلون كل المغرب، من طنجة إلى الكويرة. ولهذا فليس من المعقول، ولا من الديمقراطية، أن تكون هوية إسبانيا كلها باسكية أو كاطالانية فتتغير هويتها من دولة إسبانية إلى دولة باسكية أو كطلانية. لأن هذين الشعبين ـ الباسكي والكطلاني ـ لم يطالبا بذلك وليس لهما الحق في ذلك، وإلا لكانا توسعيين يريدان الاستيلاء على أرض الغير. ولهذا منحا فقط حقوقهما المشروعة المتمثلة في تمتعهما بالسيادة السياسية والهوياتية واللغوية داخل حدودهما الترابية فقط. ولذلك، فإن تطبيق النظام الفيديرالي الجهوي بالمغرب، بشكله الإسباني، إن كان مفيدا على المستوى الاقتصادي والإداري والسياسي الديموقراطي، فإنه لا يحل مشكل الهوية كما في إسبانيا، بل يعمقه ويؤزمه أكثر.

فالذي يحتاجه المغرب، لحل مشكل الهوية، ليس منح الاستقلال الذاتي "للهويات الجماعية المحلية" على الطريقة الإسبانية، بل الحصول على استقلال هوياتي وطني للمغرب كله كدولة أمازيغية. آنذاك فقط، يمكن منح الاستقلال الذاتي للجهات، ليس لأسباب هوياتية كما في حالة الباسك، بل لأسباب ديموقراطية وإدارية واقتصادية كما سبقت الإشارة، لأن الهوية ستكون واحدة، وهي الهوية الأمازيغية، سواء للسلطة المركزية أو للجهات المتمتعة بالحكم الذاتي. فالنموذج المناسب، إذن، لحالة المغرب، ليس إسبانيا، التي انبهر بنظامها الأستاذ بولكيد وكل المطالبين بالحكم الذاتي "للمناطق" الأمازيغية، بل نموذج النظام الفيدرالي الألماني، لأن هوية الجهات الفيدرالية جرمانية مثل هوية السلطة المركزية التي هي جرمانية كذلك.

وعندما نقول إن النموذج الإسباني لا يناسب حالة المغرب فيما يخص إشكالية الهوية، فليس بسبب «إيديولوجيا مقدسة شعارها التوحيد في كل شيء»، بل لأنه لا توجد بالمغرب شعوب مختلفة وبهويات مختلفة ومتمايزة بحدودها وأراضيها، كما في إسبانيا وبلجيكا

والعراق مثلا. ولهذا فإن موقف "جمعية الهوية الأمازيغية" هو أول أطروحة أمازيغية انتقلت بمشكل الهوية من المستوى الفردي والجماعي إلى المستوى السياسي المتمثل في هوية الدولة. ولهذا تدعو الأطروحة الحركة الأمازيغية، وكل المغاربة، سواء كانوا ناطقين أو غير ناطقين بالأمازيغية، إلى النضال والضغط في اتجاه تغيير هوية الدولة إلى هوية أمازيغية تبعا لهوية الأرض الأمازيغية التي تحكمها هذه الدولة.

ورغم أن الأستاذ بولكيد يؤكد بوضوح «أن القضية الأمازيغية ببلادنا قضية سياسية بامتياز»، إلا أنه تجنب مناقشة ما هو سياسي، أي هوية الدولة، وحصر النقاش في ما هو ذو طبيعة سيكولوجية واجتماعية وأنتروبولوجية أكثر مما هي سياسية، عندما ركز تحليله على "الهويات الجماعية"، وليس على هوية الدولة.

وإذا كان الصراع بين العربية والأمازيغية «ليس مفتعلا بل حقيقيا وقاتلا»، فلأن الدولة عربية في هويتها، وبالتالي فهي تعتني بلغتها التي هي لغة انتمائها على حساب اللغة الأمازيغية التي تدمرها يوميا سياسة التعريب، التي ترعى بها الدولة العربية لغتها الهوياتية وتمنع الأمازيغية من منافستها. ويتساءل الأستاذ بولكيد: «وما هي الحلول المناسبة لتعايشهما واستمرارهما (يقصد العربية والأمازيغية)؟». الحل هو ما تقترحه أطروحة "جمعية الهوية الأمازيغية"، والمتمثل في تمزيغ هوية الدولة التي تصبح دولة أمازيغية. ففي إطار هذه الدولة الأمازيغية، لن يكون هناك صراع بين اللغتين. لماذا؟ لأن اللغة العربية ستأخذ موقعها الطبيعي كلغة وليس كهوية تدمر وتلغي الهوية الأمازيغية، كما هو الحال اليوم في إطار الدولة العروبية. فمصدر الصراع، ليس هو اللغة العربية في حد ذاتها كلغة، بل في استعمالها السياسي كهوية للمغرب وللدولة. ولهذا نلاحظ غيابا لمثل هذا الصراع بين الأمازيغية والفرنسية رغم أن هذه الأخيرة لغة المستعمر. لأن وظيفة اللغة الفرنسية في المغرب وظيفة لغوية محضة وليست وظيفة هوياتية ترمي إلى إحلال الهوية الفرنسية محل الهوية الأمازيغية بالمغرب كما أريد للعربية في الدولة العروبية لمغرب اليوم.

أما عن اللغة الأمازيغية «وهل هي اللغة المعيارية المفترضة أم اللغات المتداولة حاليا؟ وما موقع كل هذه التنويعات اللسنية في الحياة العلمية والعملية داخل الوطن الموحّد؟»، فهذا ليس مشكلا حقيقيا إلا في إطار الدولة العروبية التي تواجه المطالب الأمازيغية بهذه المشاكل والأسئلة لتقنع الرأي العام أن تدريس الأمازيغية لا يمكن أن ينجح، وأن تفعيل ترسيمها الدستوري غير ممكن: فأية أمازيغية ستدرس؟ وأية أمازيغية سترسّم؟ هل هي أمازيغية الحسيمة أم تزنيت أم خنيفرة أم فكيك أم أزرو...؟ إذن ينبغي الاحتفاظ باللغة التي لا تطرح مثل هذه المشاكل وهي اللغة العربية. هذا هو منطق خصوم الأمازيغية.

أما في الدولة الأمازيغية، فهناك عدة حلول ممكنة لهذه المشاكل:

1 ـ فقد تفرز الأمازيغيات المتداولة، بعد مدة طويلة قد تتجاوز نصف قرن، لغة أمازيغية موحدة تفرض نفسها بالممارسة والكتابة والإبداع والإنتاج الثقافي.

2 ـ وقد تبقى الفروع الثلاثة للغة الأمازيغية كلغات للدولة الأمازيغية.

3 ـ وقد تلجأ الدولة الأمازيغية إلى اختيار لغة أخرى، كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية، كلغة رسمية للدولة الأمازيغية، مع استمرار اللغات الأمازيغية في القيام بوظيفتها التواصلية والتخاطبية مع الرفع من أدائها الكتابي واستعمالها في الإدارات والقضاء بعد تعميم تدريسها في كل المؤسسات التعليمية بشكل جدي وحقيقي، وليس بالشكل الهزلي والعبثي كما نلاحظ اليوم. وهذا ما فعلته الهند التي اختارت الإنجليزية كلغة رسمية رغم أن اللغة الهندية لغة حضارية عريقة عرفت الكتابة منذ آلاف السنين ودونت بها نصوص دينية مقدسة.

المشكل، إذن، ليس في اللغة، بل في الهوية العربية للدولة التي تنحاز للغة هويتها وتقصي اللغة الأصلية للسكان. وعندما تنتفي الأسباب، ستنتفي معها نتائجها منطقيا وتلقائيا، أي عندما تكون الدولة أمازيغية، فلن تكون هناك مثل هذه المشاكل المرتبطة بالهوية العربية للدولة. (النص الأصلي منشور بالعدد 142 لشهر فبراير 2009)

ما سر هيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب؟

لا يجادل أحد في أن اللغة الفرنسية لا تزال بالمغرب هي اللغة الرسمية الحقيقية للدولة، في مقابل اللغة العربية التي هي لغة رسمية في نص الدستور فقط. وهذا ما يطرح السؤال التالي: لماذا لا تزال اللغة الفرنسية مهيمنة بالمغرب بعد أكثر من نصف قرن على رحيل فرنسا من المغرب؟ ما سر استمرار هيمنة هذه اللغة؟

كم يبدون "سذّجا"، من ناحية القدرة على فهم الواقع وتحليله، أولئك الذين لا يكلّون، منذ الاستقلال إلى اليوم، من مطالبة أصحاب القرار برد الاعتبار إلى اللغة العربية واستكمال السيادة الوطنية، وذلك بتحرير المغرب من الاستعمار الفرنسي الجديد الذي تمثله اللغة الفرنسية التي لا زالت تحتل المغرب.

هؤلاء "سذّج" لأنهم، في موقفهم من الحضور الطاغي للفرنسية بالمغرب، ينطلقون من الحسي الظاهر، وهو ما يشكل عائقا إبستمولوجيا يمنعهم من إدراك الأسباب الحقيقية ـ وليس الحسية الظاهرة ـ للوضع المهيمن للغة الفرنسية بالمغرب. فالمعرفة العلمية، أي المعرفة بالأسباب، لا تكون إلا بما هو خفي، كما بيّن ذلك فيلسوف المعرفة العلمية "غاسطون باشلار"، والذي ـ ما هو خفي ـ يتجاوز الظاهر البادي للعيان، الذي يفرض نفسه على الحواس والإدراك. فهؤلاء، أصحاب "السذاجة" الفكرية والتفسيرات التي تنطلق من الظاهر، تمنعهم ـ بل تعميهم ـ إيديولوجيتهم العروبية من فهم واقع المسألة اللغوية بالمغرب، هذا الواقع الذي ينظرون إليه ويحللونه من خلال ما ينبغي أن يكون عليه حسب اختياراتهم وقناعاتهم العروبية، وليس كما هو كواقع موضوعي، وهو الشرط الأول لإمكانية تغيير هذا الواقع وتجاوزه. فما يقدمونه من "تفسير" للحضور القوي للفرنسية بالمغرب ليس تفسيرا بالمعنى العلمي، وإنما هو مجرد "تبرير"، بالمعنى الإيديولوجي، لتصورهم العروبي للمسألة اللغوية بالمغرب، ولدفاعهم عن هذا التصور. ولهذا فإن تصورهم، بما أنه مجرد تبرير وليس تفسيرا، يبقى بعيدا عن حقيقة الواقع اللغوي بالمغرب، لأنهم ينطلقون من الظاهر والمعطيات السطحية، متغافلين عن الأسباب الحقيقية والعميقة لهيمنة الفرنسية بالمغرب بسبب عماهم الإيديولوجي العروبي.

فما هو هذا الظاهر والمعطى السطحي الذي ينطلقون منه؟

1ـ إن اللغة الفرنسية فرضها استعمار فرنسا للمغرب ابتداء من 1912. وفرنسا رحلت عن المغرب في 1956. فينبغي منطقيا وواقعيا أن ترحل معها لغتها الفرنسية كلغة أولى ورئيسية كما كانت في فترة الاحتلال الفرنسي، لتبقى مجرد لغة ثانوية مثل كل اللغات

الأجنبية التي تدرّس بالمغرب كالألمانية والإنجليزية والإسبانية، ولتعود الأولوية والصدارة إلى العربية التي هي لغة "وطنية" للمغاربة.

2ـ المغرب دولة "عربية" وليست فرنسية، وبالتالي فلغتها الأولى ينبغي أن تكون هي اللغة العربية وليس الفرنسية التي هي لغة الدولة الفرنسية.

3ـ اللغة الفرنسية لم تعد لها تلك المكانة العالمية التي كانت تحظى بها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل أصبحت تعرف تراجعا ملحوظا منذ النصف الثاني من القرن العشرين لصالح اللغة الإنجليزية والإسبانية والصينية. فكيف يعقل أن يتزايد نفوذها بالمغرب في الوقت الذي تعرف تراجعا على الصعيد العالمي؟

4ـ العربية هي لغة رسمية للدولة "العربية" بالمغرب كما ينص على ذلك الدستور. فكيف يعقل أن تكون الفرنسية هي صاحبة الصدارة والامتياز والحظوة بالمغرب قبل لغة الدستور؟

5ـ العربية ليست لغة قاصرة أو عاجزة حتى نجعل من الفرنسية اللغة الرسمية عمليا، كما هو حال بعض الدول، في إفريقيا مثلا، التي اختارت الفرنسية لأن لغاتها الوطنية "ضعيفة" ولا تتوفر على أي تراث ثقافي مكتوب. فالعربية، كما يقولون ويكررون، لغة حية وذات قدرات كبيرة وكفاءات عالية، ووراءها تاريخ حافل في مجال الإنتاج الثقافي المتنوع، بوأها أن تكون لغة عالمية في القرون الوسطى.

بالنظر إلى هذه المعطيات "الظاهرة" والمعروفة، تكون هيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب شيئا نشازا وغريبا، وأمرا غير مفهوم ولا معقول من طرف هؤلاء الذين يوردون هذه "الحقائق"، المسطّرة أعلاه، لتبرير وجوب إزاحة الفرنسية من عرشها الذي تتربع عليه في المغرب.

لماذا هو أمر غير معقول ولا مفهوم من طرف العروبيين المدافعين عن العربية التي تتفوق عليها الفرنسية في عقر دارها بالمغرب؟

لأن ما حدث في 1912 لم يكن مجرد احتلال للمغرب وفرض للحماية الفرنسية عليه، بل كان بداية لميلاد ـ نعم ميلاد بمعناه التكويني ـ دولة جديدة بهذا القُطر، وهي الدولة العربية الجديدة التي خلقتها فرنسا خلقا وأنشأتها إنشاء. وتتمثل مظاهر هذا الخلق والإنشاء لهذه الدولة العربية الجديدة في العناصر التالية:

1ـ إطلاق اسم جديد على هذه المنطقة التي أقامت بها فرنسا دولتها العربية الجديدة، وهو الاسم العربي "المغرب" بعد أن كانت تسمى في السابق "مراكش".

2ـ إعطاء هذا البلد هوية جديدة هي الهوية العربية بعد أن كانت هويته قبل ذلك أمازيغية، وكان العرب أنفسهم يسمون شمال إفريقيا "بلاد البربر" أو "بلاد إفريقية".

3ـ تحويل عاصمة الدولة من فاس إلى الرباط كعاصمة جديدة للدولة العربية الجديدة.

4ـ تنصيب "ملك" على رأس هذه الدولة العربية الجديدة، بعد أن كان حاكمها يسمى قبل ذلك بـ"السلطان"، مع وظائف وسلطات محدودة تختلف عن صلاحيات وسلطات الملك الموسعة للدولة العربية الجديدة.

5ـ وضع علم وطني لهذه الدولة العربية الجديدة بنجمة خماسية، بعد أن كان هذا العلم في السابق يحمل نجمة سداسية كما هو معروف.

6ـ خلق نشيد وطني خاص بالدولة العربية الجديدة.

7ـ العمل على تعريب المغرب سياسيا وإلحاقه بمجموعة الدول العربية بالمشرق.

وقد يطرح السؤال: ما علاقة كل هذا بموضوع هيمنة اللغة الفرنسية في مغرب الاستقلال، خصوصا أن الدولة المعنية التي أنشأتها فرنسا هي دولة عربية، مما يجعل هذه الهيمنة لا تستقيم مع طبيعة هذه الدولة وهويتها. فإذا كانت فرنسا قد خلقت دولة عربية جديدة بالمغرب، فيجب أن تكون لغتها هي العربية، وليس الفرنسية، حتى تكون دولة فرنسا بالمغرب عربية بالكامل كما أرادت ذلك أمها وحاضنتها فرنسا.

العلاقة بين الدولة العربية بالمغرب واللغة الفرنسية لأمها فرنسا التي أنجبتها، تظهر في رابطة "الأمومة" التي تربط "مولودة" فرنسا، التي هي دولتها العربية بالمغرب، بأمها فرنسا التي ولدتها من رحمها وصُلبها. والمعروف أن كل مولود يكتسب لغته الأولى من أمه التي أنجبته واحتضنته. ولهذا تسمى هذه اللغة الأولى بـ"لغة الأم"، أي اللغة التي تنقلها الأم إلى ولدها. وبما أن فرنسا هي الأم الشرعية التي "أنجبت" واحتضنت وأرضعت، ابتداء من 1912، مولودتها التي هي الدولة العربية بالمغرب، التي رأت النور في 1912، فإن هذه المولودة الجديدة لفرنسا ستكتسب تلقائيا اللغة الفرنسية من أمها وحاضنتها ومرضعتها فرنسا، كلغة أولى وأصلية، أي كلغة أم، كما يحصل ذلك مع كل المواليد والأطفال.

هذا هو السبب الحقيقي ـ وليس الظاهر ـ الذي يفسر لماذا لا تستطيع الدولة العربية بالمغرب أن تتخلى، بعد ستين سنة من الاستقلال عن فرنسا، عن اللغة الفرنسية التي أصبحت قدَرها الذي لا مفر لها منه، لأنها رضعت هذه اللغة من أمها فرنسا في طفولتها الأولى ابتداء من 1912، مثلما لا يستطيع أحد أن يتخلص من لغة الأم التي رضعها من أمه وهو صغير. فحتى عندما يكتسب الشخص لغات أخرى في حياته عن طريق التعليم أو المهنة أو الهجرة، فإن لغة الأم تبقى حاضرة دائما لديه ويفضلها على سائر اللغات الأخرى، بها يفكر، وبها يحلم، وبها يرغب، وبها يحب وبها يكره... فكذلك الدولة العربية بالمغرب، البنت الشرعية لفرنسا، فحتى عندما تنفتح على لغات أخرى مثل الإنجليزية والإسبانية والألمانية وتقرر تدريسها وتعليمها لشعبها، فإن الفرنسية تبقى هي اللغة المفضلة لدى هذه الدولة على كل اللغات الأخرى لأنها لغة رضعتها مع حليب أمها فرنسا.

ومن هنا نفهم أن كل النداءات الداعية إلى وضح حد لهيمنة الفرنسية بالمغرب ومنع استعمالها في مؤسسات الدولة وإداراتها، هي مجرد صيحات في وادٍ. فالأمر لا يتعلق هنا، بخصوص وضع اللغة الفرنسية، باختيار إرادي يمكن للدولة أن تقرر، كلما رغبت في ذلك، اختيارا لغويا آخر، وأن تتراجع عن اختيار سابق. فكما أن لغة الأم لا يختارها المرء بمحض إرادته، وبالتالي لا يستطيع تغييرها والتنازل عنها بمحض إرادته أيضا، فكذلك اللغة الفرنسية كلغة أم للدولة العربية بالمغرب، لم تخترها هذه الدولة بمحض إرادتها، وبالتالي فلا يمكن لها تغيير مكانة هذه اللغة أو التنازل عنها بمجرد قرار إرادي، لأن العلاقة التي تربط الدولة العربية بالمغرب باللغة الفرنسية هي علاقة تكوينية Génétique تتجاوز الإرادة وقرار الاختيار. فالهند، مثلا، التي تهيمن فيها اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، تستطيع في أية لحظة أن تغيّر هذه المكانة التي تحظى بها اللغة الإنجليزية في الهند، أو تتخلى عنها نهائيا وتختار لغة أخرى غيرها. لماذا تستطيع أن تفعل ذلك دولة الهند وليس الدولة المغربية بالنسبة للفرنسية؟ لأن الهند هي التي اختارت بقرار إرادي، لأسباب علمية واقتصادية تخدم مصلحة الدولة، الإنجليزيةَ، ولم تفرض عليها خارج إرادتها كلغة أم تربطها بها علاقة تكوينية لا سلطة للاختيار والإرادة على تغييرها، كما هو حال علاقة الدولة العربية بالمغرب بلغة أمها فرنسا.

ويجدر التوضيح أن لغة الأم للدولة العربية بالمغرب، سليلة الرحِم الفرنسي، لا علاقة لها بلغة الأم للشعب المغربي الذي تبقى لغته الأم هي الأمازيغية والدارجة. وعندما نقول بأن اللغة الفرنسية بالمغرب هي لغة الدولة، فإننا نقصد بذلك السلطة والحكم ومؤسساتهما الممثلة لهذه الدولة. وهذا التمييز، بين لغة الدولة ولغة الشعب، واضح لأن الفرنسية لا يمكن أن تكون لغة الأم للشعب المغربي، لأنه ليس من "سلالة" فرنسية مثل الدولة العربية التي تحكم هذا الشعب.

ومع ذلك فإن هذه اللغة الفرنسية، التي هي لغة السلطة والحكم بالمغرب، عرفت انتشارا واسعا لدى مختلف شرائح المجتمع المغربي بعد الاستقلال، وذلك بفضل تعميم التعليم باللغة الفرنسية. وهو ما جعل هذه الأخيرة لم تبق لغة الدولة وحدها، بل أصبحت كذلك لغة جزء غير يسير من الشعب. وهذا ما انتقص من قيمتها ومكانتها. وهنا تدخلت الدولة العربية الغيورة على لغة أمها فرنسا، لتعيد الأمور إلى نصابها. ففرضت سياسة تعريب التعليم التي عادت معها الفرنسية إلى مكانتها الأولى كلغة نخبوية ونادرة، لترتفع من جديد قيمتها لكثرة الطلب عليها في مقابل نقص في العرض. وهكذا تكون سياسة التعريب، عندما نتجاوز ظاهر الأشياء لنغوص إلى حقيقتها العميقة، سياسة فرنكوفونية غايتها حماية اللغة الفرنسية والدفاع عنها، وليس حماية العربية والدفاع عنها كما يردد دعاة التعريب.

إذا عرفنا كل هذه الحقائق المتصلة بوضع اللغة الفرنسية بالمغرب كلغة أم للدولة، سنعرف أنه لا يمكن القضاء على هيمنة اللغة الفرنسية في المغرب بالرغبة في ذلك، ولا بتبيان أن هذه اللغة أصبحت تعرف تراجعا وتقهقرا، ولم تعد تنتج علوما ولا معرفة كما كانت في السابق. فكل هذا لا يزعزع مكانتها بالمغرب كلغة أم للدولة. فكما أن الشخص لا يستبدل لغة أمه لأنها "متخلفة" أو لا تنتج علوما ولا معرفة، أو لأنها تعرف تراجعا على مستوى عدد الناطقين بها، فكذلك الدولة العربية بالمغرب لن تعيد النظر في مكانة ووظيفة الفرنسية بهذا البلد لأن هذه اللغة أصبحت "متخلفة" ومتجاوزة من طرف لغات أخرى.

أمام واقع كون الفرنسية هي لغة الأم للدولة العربية بالمغرب، ما هو السبيل الأنسب لإزاحة الفرنسية من عرشها المغربي؟

السبيل الوحيد هو وضع حدّ، ليس لهيمنة الفرنسية لأن ذلك مستحيل كما سبق أن شرحنا، وإنما لهيمنة الدولة العربية التي أنشأتها فرنسا وأرضعتها لغتها الفرنسية. ويتحقق ذلك باستبدال هذه الدولة ذات الأصول الفرنسية بدولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي، أي الدولة التي لم تخرج من رحِم فرنسا، بل من رحم الأرض الأمازيغية للمغرب، التي (الأرض) تعطي لهذه الدولة هويتها الأمازيغية المستمدة من هذه الأرض.

فمع اختفاء علاقة الأمومة التكوينية بين فرنسا ومولودها الدولة العربية بالمغرب، نتيجة اختفاء هذا المولود، تختفي تلقائيا اللغة الفرنسية كلغة أم لهذا المولود الذي لم يعد موجودا. وبذلك يوضع حدّ نهائي وحقيقي لهيمنة اللغة الفرنسية بالمغرب، وتعود إلى حجمها الطبيعي كلغة أجنبية، ولا تحظى بأي امتياز كلغة أم للدولة، كما هو الأمر في ظل الدولة العربية الحالية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 163 لشهر نونبر 2010)

هل الدارجة المغربية أداة للتعريب أم وسيلة للتمزيغ؟

"بديهية كاذبة" أخرى:

اعتبار الدارجة المغربة ـ أو العامية المغربية ـ لهجة تابعة للغة العربية ومشتقة منها، يشكل إحدى "البديهيات الكاذبة" الأخرى التي تزخر بها الثقافة المغربية عندما يتعلق الأمر بموضوعات ذات علاقة باللغة والهوية والتاريخ. وهذه النظرة إلى الدارجة المغربية، ليست منتشرة في الأوساط الشعبية والحكومية فحسب، بل حتى في الأوساط "الأكاديمية" التي تؤكد أن عروبة وعربية الدارجة المغربية حقيقة "علمية".

فعلى المستوى الشعبي، الجميع مقتنع أن الدارجة المغربية لغة "عربية" جاء بها العرب "الفاتحون" الذين استوطنوا المغرب، حتى أن الناس يسمونها "العربية" وليس حتى الدارجة.

وعلى المستوى الحكومي، يرى الحكام والمسؤولون السياسيون أن الأمازيغيين بالمغرب يشكلون "أقلية"، لأن غالبية المغاربة يتكلمون الدارجة المغربية التي هي لغة "عربية"، مما يعني أن غالبية المغاربة "عرب". وهذا ما سبق للمندوبية السامية للتخطيط أن أعلنت عنه عندما نشرت (2007) إحصائيات ـ مشكوك في صحتها طبعا ـ تقول إن نسبة المتحدثين بالأمازيغية في المغرب لا تتجاوز الثلاثين في المائة (30%)، وهو ما يجعل منهم "أقلية" في مقابل أزيد من سبعين في المائة (70%) الذين يتحدثون بـ"العربية"، والذين يشكلون "الأغلبية" العربية".

أما في الأوساط "الأكاديمية" و"العلمية" ـ وهذا ما يهمنا أكثر ـ فهناك العديد من "العلماء" و"الباحثين" و"المختصين" الجامعيين، الذين يردون على من يقول بأن اللغة العربية الفصيحة لغة نصف ميتة لأنها لا تستعمل في التواصل الشفوي ولا في الشارع ولا في البيت، وليست لغة أم لأحد، يردون بأن هذا الوضع ليس مقصورا على اللغة العربية وحدها، بل هو عام يميز جميع اللغات العالمية كالإنجليزية والإسبانية والفرنسية والألمانية. ويشرحون ذلك بالقول إن جميع اللغات تعرف مستوى عاميا وشعبيا خاصا بالتواصل الشفوي، ويمثل اللغة الدارجة المحكية، ومستوى آخر فصيحا وراقيا يستعمل في الكتابة والنشر ولغة المدرسة. فاللغة العربية الفصحى تمثل إذن هذا المستوى الفصيح والراقي المستعمل في التدريس والكتابة، بجانب مستواها العامي الدارج، المستعمل في التواصل اليومي وفي البيت والشارع.

وهكذا يكتب الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، وهو رئيس جمعية اللسانيات بالمغرب، في مقال له بجريدة المساء، ليومي 30 أبريل وفاتح ماي 2012، بعنوان "التعدد اللساني والتحرر أولا"، (يكتب) بأن «لغة الشعب هي اللسان العربي بصيغه وتلويناته»، «حيث إن

حوالي 95 في المائة ناطق باللسان العربي بتنوعاته» (انظر مناقشتنا لرأي الأستاذ الفاسي الفهري على الرابط: http://hespress.com/writers/55023.html).

ونقرأ في جريدة "التجديد" ليوم 13 /10/ 2009، وهي ترد على مقال بيومية "الصباح" يقول فيه صاحبه بأن اللغة العربية ليست لغة وطنية لأن لا أحد يتواصل بها في المغرب، نقرأ ما يلي: «أما عن حكاية كون أول ما يحتك به الطفل أمازيغي الأصول أو عربيها هو اللغة العربية المحكية، فهذا هو الوضع في كل دول العالم، فأول ما يتعلمه الفرنسي والإنجليزي والأمريكي هي اللغة المحكية، وهي حسب الباحث اللساني سيركوسوم (؟) اللغة النازلة التي تهيئ الشروط للغة العالية، فالدارجة هي المستوى الأدنى من اللغة العربية، وهو نفس الحال بالنسبة إلى اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، والفرق الوحيد الموجود هو أن الفرنسيين كلهم يجمعون على أن اللغة الفرنسية هي اللغة الوطنية، ولا أحد منهم يطالب بأن تستبدل الفصحى الفرنسية بما يعرف عندهم بـ''لاركو''».

ونفس الشيء يعيد تأكيده، وبكل وثوق "علمي" كما لو أن الأمر يتعلق بمجرد بديهية معروفة وثابتة، السيد موسى الشامي، الذي هو رئيس "للجمعية المغربية لحماية اللغة العربية"، عندما يقول: « بداية، لابد من التأكيد على شيء من الأهمية بمكان، هو أن الدارجة المغربية، كما يمكن أن يؤكده علماء اللغة والمتخصصون اللسانيون في الدراسات الدكلوسية، تمثل المستوى "المتدني" للغة العربية، وأما المستوى "العالي" فهو اللغة العربية المنقحة التي ننعتها بـ"الفصحى" أو "الفصيحة "»؛ «هذان الوجهان لعملة واحدة تتميز به جميع اللغات الحية». «الطفل الفرنسي، على سبيل المثال، عندما يلج المدرسة لأول مرة، لا يملك إلا "الدارجة" الفرنسية La langue familière، [...] وهي أداة لغوية يطلب من الطفل الفرنسي التخلي عنها عند ولوجه المدرسة». (من مقال له منشور على موقع "هسبريس" بتاريخ 29 مارس http://tawiza.x10.mx/Tawiza182/fihri.htm:3013).

هكذا تتم "البرهنة "العلمية" إذن على أن:

ـ اللغة العربية الفصحى ليست لغة متعالية عن الواقع لأنها خاصة بالكتابة والمدرسة فقط، بل هي، مثل كل اللغات، تستعمل في التواصل الشفوي والتخاطب اليومي من خلال مستواها العامي الذي هو الدارجة المغربية، التي تمثل لغة الأم بالنسبة للغة العربية الفصحى، مثل ما هو عليه الأمر فيما يخص المستوى العامّي الذي يمثل لغة الأم بالنسبة للغة الفرنسية الفصحى.

ـ الدارجة المغربية هي إذن لغة عربية لأنها تمثل المستوى العامي والدارج لهذه اللغة، تماما مثل مستويات الاستعمال العامّي والدارج بالنسبة للفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو الألمانية...

وما يهمنا في هذه "البرهنة" العملية" "الأكاديمية" هي نتائجها السياسية والهوياتية: فبما أن غالبية المغاربة يتكلمون الدارجة المغربية، وبما أن هذه الدارجة هي لغة عربية، فالنتيجة، بكل بساطة، هي أن المغاربة هم من أصول عربية لأنهم يتكلمون نفس اللغة التي حملها معهم أجدادهم "الفاتحون" من شبه الجزيرة العربية، ولا زال أحفادهم يحتفظون عليها ويستعملونها كما يحتفظ كل إنسان على اللغة التي اكتسبها من أسرته ويستمر في استعمالها كلغة أم. فما حصل للمغرب، بناء على هذا الاستدلال، يشبه إذن، على المستوى اللغوي والعرقي، ما حصل بالولايات المتحدة حيث إن لغة الأميركيين هي اللغة الإنجليزية التي حملها معهم أجداد هؤلاء عندما استوطنوا أميركيا. أن يكون المغرب إذن بلدا "عربيا" تحكمه دولة "عربية" ذات سلطة "عربية"، أمر طبيعي جدا ومنسجم مع قوانين الطبيعة والتاريخ.

نلاحظ إذن كيف أن اللغة هنا ـ كما هي دائما في الحقيقة ـ رهان سياسي بامتياز. فهي التي تبرر وتفسر، بالنسبة لحالة المغرب، انتماءه "العربي". لكن ماذا ستكون النتيجة، على المستوى السياسي والهوياتي، إذا ثبت علميا ـ بدون مزدوجتين هذه المرة ـ أن لغة غالبية المغاربة، أي الدارجة المغربية، ليست لغة عربية، بل هي نظام لغوي آخر مستقل وقائم بذاته؟ ستكون النتيجة، استنادا إلى نفس المنطق اللغوي الذي جعل من المغرب بلدا "عربيا"، أن هذا الأخير ليس عربيا لا في هويته ولا في لغته.

هل الدارجة المغربية هي المستوى العامّي للعربية الفصحى؟

إذا كان عاديا أن العامّة، من غير المتعلمين والمثقفين والمختصين، يعتقدون، كشيء بديهي كما سبقت الإشارة، أن الدارجة المغربية لهجة عربية، بناء على أن جزءا هاما من الكلمات المستعملة في هذه الدارجة هو من أصول معجمية عربية، فلا نفهم كيف أن "العلماء" و"اللسانيين" و"المختصين"، من الذين أشرنا إليهم، يتبنون هم أيضا نفس الموقف العامّي الذي ينظر إلى الدارجة المغربية على أنها لهجة عربية، بناء على القرابة المعجمية بين الاثنين.

لكن الملاحظ أن هؤلاء "العلماء" و"اللسانيين" و"المختصين"، الذين يقولون بأن علاقة الدارجة المغربية بالعربية الفصحى هي كعلاقة المستوى العامّي للغة الفرنسية، المستعمل في التداول الشفوي في البيت وفي الشارع وفي السوق، باللغة الفرنسية الفصيحة التي تشكل الأصل لهذا المستوى العامّي، (الملاحظ) أنهم لا يقدمون أية أمثلة توضيحية من "الدارجة" الفرنسية، ولا من الدارجة المغربية، حتى تمكن المقارنة بين "الدارجتين" في علاقتهما باللغتين الفصيحتين المفترض أن هاتين "الدارجتين" تنتميان إليهما وتتفرعان عنهما، وذلك بهدف إقناعنا بالحجة والدليل على أن الدارجة المغربية هي فعلا نوع من الاستعمال العامّي الشفوي للعربية الفصحى. إن هؤلاء "العلماء" يتهربون في الحقيقة من مثل هذه الأمثلة التوضيحية،

لتبقى أحكامهم واستنتاجاتهم مجرد انطباعات عامّية وآراء جاهزة ومسبقة حول اللغة العربية، بعيدة عن الوقائع التجريبية التي قد تنفيها أو تؤكدها.

لكن نحن سنلجأ إلى مثل هذه الأمثلة لنوضح بها ما إذا كانت الدارجة المغربية تمثل بالفعل المستوى العامّي الشفوي للعربية الفصحى، كما نجد ذلك في الفرنسية مثلا.

لنأخذ كلمات من "العامّية" الفرنسية: flic, trouille, dingue, cinglé, fric, mec, trimer, gonzesse, foutre, que dalle... ونستخدمها ضمن جمل وتعابير كما هي مستعملة في الفرنسية:

"Les flics arrivent", "il a la touille", "il est dingue", "il est cinglé", "il a beaucoup de fric", "tu as vu le mec dont je t'ai parlé?", "il trime toute la journée", "il a rencontré une gonzesse", "Qu'est-ce que tu fous?", "J'ai compris que dalle".

ماذا نلاحظ وماذا نستنتج؟ نلاحظ أن هذه التعابير هي لغة فرنسية، مائة في المائة (100%)، في تراكيبها وقواعدها النحوية والصرفية والإملائية. كل ما هنالك أن الكلمات "العامّية"، التي تتضمنها هذه التعابير، غير مستعملة في لغة المدرسة والكتابة الأدبية الراقية. المهم أن هذه التعابير، التي تستعمل مفردات معجمية "عامّية"، هي لغة فرنسية وليست شيئا آخر غريبا وأجنبيا عن هذه اللغة. وهو ما يستنتج منه "الباحثون" و"اللسانيون" و"المختصون" الذين أشرنا إليهم، أن هذا الاستعمال العامّي هو المستوى التواصلي، الدارج والشعبي، لنفس اللغة التي تملك دائما مستوى آخر أدبيا وراقيا خاصا بالكتابة والمدرسة. هناك إذن لغة واحدة بمستويين اثنين من الاستعمال حسب الحاجة والسياق. وهذا صحيح ـ وصحيح جدا ـ بالنسبة للغة الفرنسية كما نلاحظ من خلال الأمثلة التي ذكرناها. فهل يصدق نفس الشيء كذلك على اللغة العربية بالمغرب كما يؤكد ويريد مجموعة من "العلماء" و"الباحثين" و"المختصين"؟

1 ـ لنأخذ أمثلة من الدارجة المغربية، المفترض، قياسا على اللغة الفرنسية، أنها تمثّل المستوى العامّي للغة العربية الفصحى:

ـ "الشتا كتضرب"،

ـ "طاحت عليه الفيلا بمتيْن مليون"،

ـ "قْبط الطريق على لفجر؟"،

ـ "لْحم خْضر"،

ـ "شبع لْحوت على راسو".

ـ "ضربو لْحم ما بقى كاع ياكلو"،

ـ "الله إخلّيك مشحال الساعة؟"

ـ "طيّب لو الراس بالهدرا"،

ـ "عندك تنسى!"،

ـ "عطيني واحد جوج خبزات"،

ـ ....

نلاحظ أن هذه التعابير تتكون كلها من كلمات عربية في أصلها اللغوي (تعمدت اختيار أمثلة تتضمن هذه المفردات العربية مع أنه كان يمكن أن تكون المفردات غير عربية أصلا ـ مثل: نوض، دير، تنهلا، سكّد، دابا، سقْسي، سِفط، برزط، شفّار... إلخ ـ والتي يتشكل منها جزء من معجم الدارجة المغربية). لكن هل هي تعابير عربية أيضا مثل مفرداتها المعجمية؟

ـ فعبارة "الشتا كتضرب"، والتي تعني حرفيا: "المطر يضرب"، ليس لها أي معنى في العربية الفصحى، ولا يمكن أن نفهم أن المقصود منها تساقط المطر، كما يفهم ذلك من هذا التعبير الدارج، لأن المطر في العربية لا "يضرب"، وإنما "يسقط" و"ينزل".

ـ وعبارة "طاحت عليه الفيلا بمتيْن مليون"، لا تعني في الفصحى أن "تكلفة بناء الفيلا بلغت مائتي مليون"، كما يفهم ذلك من هذا التعبير الدارج، بل تعني أنها "طاحت"، أي سقطت وهلكت، وهو ما يجعل هذه العبارة بلا معنى في العربية، لأنه لا يصح القول "إن بناء سقط بمائتي مليون"، اللهم إذا فهمنا أن إسقاط الفيلا، أي هدمها، كلف مائتي مليون، وهو ما يختلف عن المقصود بالعبارة الدارجة.

ـ عبارة "قبط طْريق على لفجر" لا تعني في اللغة العربية: "سافر باكرا مع الفجر"، كما يفهم ذلك من التعبير الدارج، بل تعني حرفيا: "قبض الطريق على الفجر"، وهو ما لا معنى له في العربية لأن الطريق لا "تقبض".

ـ عبارة "لحم خضر"، التي تعني في الدارجة "اللحم النيء"، لا معنى لها في اللغة العربية لأن اللحم لا يكون "أخضر".

ـ عبارة "شبع لحوت على راسو"، التي تعني في الدارجة "أكل كثيرا من الحوت حتى شبع حد التخمة"، لا معنى لها في العربية لأن الشبع لا يكون "على الرأس".

ـ عبارة "ضربو لحم..."، والتي تعني أنه "ملّ" اللحم لكثرة ما أكل منه، لا معنى لها في اللغة العربية لأن اللحم لا "يضرب".

ـ عبارة "الله إخلّيك.." (جزاك الله، من فضلك) قد تعني في العربية الفصحى عكس معناها المقصود في الدارجة، إذ قد يفهم منها "أن الله تخلى عنك".

ـ عبارة "طيّب لو الراس بالهدرا" (حرفيا: طبخ وأنضج له الرأس بالكلام) لا معنى لها أيضا في اللغة العربية، لأن الرأس لا يطبخ ولا ينضج بكثرة الكلام، وإنما قد يصاب بالصداع والألم...

ـ عبارة "عندك تنسى!"، التي تعني في الدارجة "إياك أن تنسى"، كلام عبثي لا معنى له في العربية.

ـ عبارة "عْطيني واحد جوج خبزات" (أعطني خبزتين)، والتي تعني حرفيا: "أعطني واحد اثنتين من الخبزات"، تعبير غير عربي لأننا في العربية نقول "أعطني خبزتين" وليس "اعطني واحد اثنتين من الخبزات"، حيث يجتمع المفرد والمثنى والجمع في نفس الوقت للتعبير عن نفس المعدود الذي هو الخبزتان.

ـ ...

واضح إذن أن هذه التعابير للدارجة المغربية لا معنى لها في اللغة العربية رغم أن مفرداتها المعجمية عربية. لا معنى لها لأنها ترجمة حرفية لمفردات أمازيغية لها مدلولها ضمن القواعد النحوية والتركيبة الخاصة باللغة الأمازيغية. فلا يكفي أن تكون الكلمات المعجمية من أصل عربي لتكون اللغة التي تستعمل تلك الكلمات عربية، وإلا لكانت اللغة الفارسية لغة عربية لأن أكثر من 60% من معجمها اللغوي يرجع إلى اللغة العربية، فضلا عن استعمالها الحرف العربي في الكتابة. ومع ذلك فالفارسية تنتمي إلى فصيلة اللغات الهند أوروبية عكس العربية التي تنتمي إلى اللغات السامية. بل إن لغة القرآن نفسه ستكون، حسب هذا المنطق "المعجمي" العامّي، لغة غير عربية لأن جزءا هاما من معجمها من أصول سريانية آرامية، حتى أن أحد المختصين في لغات الشرق الأوسط القديمة، "كريستوف لوكسنبرغ"، يرى أنه لا يمكن فهم النص القرآني إلا انطلاقا من اللغة السريانية والآرامية، كما بيّن ذلك في كتابة "قراءة سريانية آرامية للقرآن" الذي صدر بالألمانية سنة 2000 (الترجمة الإنجليزية للكتاب: "The Syro-Aramaic Reading of the Koran: A Contribution to the Decoding of the Language of the Koran" متوفرة على شبكة الأنترنيت). ومع ذلك لا أحد يشكّك، بما فيهم "لوكسنبرغ" نفسه، في حقيقة أن القرآن نزل بلسان عربي. فما يصنع اللغة ـ وهذا ما يعرفه جيدا "العلماء" و"المختصون الذين "برهنوا" على أن الدارجة المغربية لغة عربية ـ ليست كلماتها المعجمية، بل استعمال هذه الكلمات في تعابير وتراكيب بطريقة خاصة تعطي لتلك اللغة تفردها وخصوصيتها. فلو كانت اللغة تساوي المفردات التي تستعملها تلك اللغة، لكان يكفي لتملّك هذه اللغة وإجادتها اقتناء أحد معاجمها من إحدى مكتبات الحي، لنصبح متمكنين من هذه اللغة ومتقنين لها.

2 ـ في "عامّية" اللغة الفرنسية، أي تلك المستعملة في البيت والشارع والمعمل والميترو، حروف المعاني، كأدوات الربط والشرط والاستفهام والنفي، وتلك الدالة على الزمان والمكان...، تنتمي إلى اللغة الفرنسية الفصيحة، كما رأينا في الأمثلة السابقة، مما يجعل الاستعمال العامّي في الفرنسية مقصورا على كلمات معجمية ولا يمس إطلاقا روح اللغة التي هي تلك الأدوات التي تركّب بها تلك الكلمات.

أما في الدارجة المغربية، فحروف المعاني، من أدوات الربط والشرط والاستفهام والنفي والنداء وتلك الدالة على الزمان والمكان...، هي حروف وأدوات لا وجود لها في العربية الفصحى. مما يجعل من الدارجة لغة لا تربطها أية علاقة نحوية وتركيبية بالعربية الفصحى. لنتأمل الأمثلة التالية:

ـ ما ضبرتوش" (لم أضربه).

ـ "غادي نجي في لعشيا" (سأجيء في المساء، العشية).

ـ "ملّي يوصل عيّط لي" (عندما يصل ناد علي)

ـ "علاش ضربتو" (لماذا ضرته)

ـ "شكون دخل"؟ (من دخل؟).

ـ "رّجل لّي دخل" (الرجل الذي دخل).

ـ "مشحال عندو فلوس"؟ (كم عنده من نقود؟).

ـ "أش هاذ شّي؟" (ما هذا؟)

ـ "واش وصل؟" (هل وصل؟)

ـ "بغيتُ يحضر دابا" (أريده أن يحضر الآن، حالا)

ـ أ الرجل (أيها الرجل)

ـ فوقاش جا؟ (متى جاء؟)

ـ عاد ما جا (لم يأت بعدُ)

ـ ما بقا لو والو (لم يبق له شيء)

...

نلاحظ إذن أن هذه الأدوات النحوية وحروف المعاني، المستعملة في الدارجة المغربية، غير معروفة ولا مستعملة في العربية الفصحى. وهو ما يجعل من هذه الدارجة لغة مختلفة جذريا عن اللغة العربية، ومستقلة عنها وقائمة بذاتها لها قواعدها النحوية الخاصة بها، عكس "العامّية" الفرنسية التي هي فعلا جزء من اللغة الفرنسية، لأنها تخضع لنفس قواعد الفرنسية الفصيحة، وتستعمل نفس الأدوات وحروف المعاني التي تستعملها هذه اللغة في مستواها الفصيح.

3 ـ على غرار الأمازيغية، وعكس العربية الفصحى، لا يوجد في الدارجة المثنى، فقط المفرد والجمع.

4 ـ ثم إن المستوى العامّي للغة ما ينشأ تحت إكراهات التواصل بنفس اللغة وداخلها، عند فئات اجتماعية أو جماعات مهنية معينة. فالشرط الأول إذن لظهور هذا المستوى العامّي

داخل نفس اللغة، هو استعمال هذه اللغة في التواصل والتخاطب. والحال أن اللغة العربية لا تستعمل في التخاطب منذ أكثر من عشرة قرون. وهو ما يستحيل معه أن يكون لها مستوى عامّي ينمو بجانبها ويكون جزءا منها ينتمي إليها.

5 ـ ولأن المستوى العامّي ينشأ داخل نفس اللغة كنتيجة لاستعمالها في التخاطب والتواصل، كما قلت، فهو إذن جزء من هذه اللغة. ولهذا نجد المفردات، الممثلة لهذا المستوى العامّي، تُدرج، عندما يصبح استعمالها شائعا ومنتشرا، في غالبية المعاجم الفرنسية بما فيها معجم الأكاديمية الفرنسية، مع الإشارة إلى أنها تنتمي إلى الاستعمال العامّي الذي ترمز تلك المعاجم إلى نوعه كما يلي: fam (familier شائع)، Vulg (vulgaire سوقي)، Pop (Populaire شعبي)، Arg (عامّية من نوع "لاركو" argot)، Trivial (ساقط)...

وهذا تأكيد أن الفرنسية "الدارجة"، أي المستعملة في البيت والشارع والسوق...، هي بالفعل جزء من اللغة الفرنسية، وتمثل مستواها العامّي. أما في اللغة العربية، فلا نجد أية كلمة من الدارجة، من غير التي يكون أصلها عربيا، مدرجة في أي معجم للغة العربية، مع الإشارة إلى أنها تنتمي إلى الاستعمال العامّي الدارج كما في المعاجم الفرنسية.

فلنبحث مثلا عن الكلمات الدارجة التالية: "دير" (ضع، افعل)، "سقسي" (اسأل)، "سفط" (أرسل)، "حنزز" (انظر مليا، حدّق فيه)، "دوز" (مرّ)، "جيب" (احمل إلى هنا)، "السرجم" (نافذة)، "شفّار" (لص)، "الكرموس" (فاكهة التين)، "لبريا" (رسالة)، "مشحال" (كم)، "نيشان" (مستقيم، مضبوط)، "بطايْطايْ" (علانية)، "شكون" (من؟)، "علاش" (لماذا؟)، بزّاف" (كثيرا)، "أش...؟" (ماذا؟)، "واش...؟" (هل؟)، "دابا" (الآن)، "والو" (لا شيء)، "واخّا" (مواقف، نعم)... فلا نجدها في أي معجم للغة العربية، عكس "الدارجة" الفرنسية. لماذا؟ لأن الدارجة المغربية هي، بكل بساطة، لغة أجنبية عن اللغة العربية ولا تنتمي إليها كمستوى عامّي لها، كما يزعم المدافعون عن "عروبة" الدارجة المغربية.

يتساءل السيد موسى الشامي، بنفس المقال المشار إليه، متحديا من يطالب باستعمال الدارجة المغربية في المدرسة: «لماذا لا تدرس فرنسا دارجتها لأبنائها...؟». السبب بسيط وواضح، وهو أن "الدارجة" الفرنسية ليست لغة قائمة بذاتها ومستقلة عن اللغة الفرنسية المعروفة، بل هي جزء منها تابع لها كما شرحنا. في حين أن الدارجة المغربية لغة قائمة بذاتها ومستقلة عن العربية الفصحى، كما بينا. وبالتالي، فهي لغة قابلة لأن تكون لغة مدرسية إذا تم تأهيلها لذلك ووفرت لها الشروط لتقوم بهذه الوظيفة. السيد الشامي، بطرحه لهذا السؤال الذي يقيس فيه "الدارجة" الفرنسية على الدارجة المغربية، يرتكب خطأ فادحا ينمّ عن جهل بحقيقة اللغة وطبيعتها ومكوناتها، وبواقع اللغة الفرنسية ـ رغم أنه أستاذ لها ـ كلغة حية تستعمل في الكتابة وفي التخاطب، عكس العربية التي تستعمل في الكتابة فقط، كما

يرتكب خطأ آخر عندما يستعمل آلية القياس، في هذه الحالة الخاصة بالمقارنة بين "الدارجة" الفرنسية والدارجة المغربية، بشكل خاطئ وغير سليم لأنه لا قياس مع وجود الفارق.

ولأن "دارجة" اللغة الفرنسية هي جزء من هذه اللغة، كما أوضحنا، فإن المدرسة بفرنسا لا تحارب هذه الدارجة التي يتقنها الطفل/ التلميذ، لتستبدلها بلغة فرنسية أخرى لا يعرفها، كما يقول السيد الشامي عندما كتب: «هذه الدارجة الفرنسية[...]، و هي أداة لغوية يطلب من الطفل الفرنسي التخلي عنها عند ولوجه المدرسة». بل تنطلق المدرسة الفرنسية من لغة الطفل /التلميذ، أي من هذه "الدارجة" التي يجيدها ويعرفها، لتنميها وتطورها وتنتقل بها من المستوى الشفوي الدارج إلى المستوى الكتابي المدرسي. فالجديد الذي يتعلمه الطفل /التلميذ الفرنسي في المدرسة، في ما يخص اللغة، ليس لغة لا يعرفها ولا يستعملها، كما هو حال الطفل /التلميذ المغربي، بل يتعلم فقط الكتابة بلغة هو أصلا يعرفها ويتواصل بها، مع ما تقتضيه الكتابة من قواعد وشروط قد يُستغنى عنها في الممارسة الشفوية لنفس اللغة.

السيد الشامي يستعمل مرة أخرى آلية القياس بشكل فاسد وغير ملائم: فلأن المهمة الأولى للمدرسة بالمغرب هي محاربة ومحو لغة الأم لدى الطفل /التلميذ وإحلال محلها لغة جديدة وأجنبية عن هذا الطفل /التلميذ، وهي العربية الفصحى، يعمم السيد الشامي، عن طريق قياس خاطئ، هذا الواقع المدرسي، غير التربوي، على واقع المدرسة الفرنسية في علاقتها بلغة الطفل/التلميذ. وهو تعميم مغلوط لأنه نتيجة لقياس هو نفسه مغلوط.

6 ـ والدليل الآخر أن الدارجة المغربية لغة أجنبية ومستقلة عن اللغة العربية، وليست تابعة لها ولا متفرعة عنها، هو أن الأمي يجيد التحدث بالدارجة المغربية رغم أنه يجهل العربية الفصحى جهلا تاما. وهذا يعني أن وجود أو غياب العربية لا تأثير له على وجود الدارجة، مثلما لا تأثير لذلك على وجود الإسبانية أو الفرنسية أو الروسية... لأن هذه لغات مستقلة عن العربية. الدارجة هي إذن لغة مستقلة عن العربية، تماما مثل الإسبانية أو الفرنسية أو الروسية...، لأنها لا تحتاج، لبقائها ووجودها واستمرار استعمالها، إلى الأدوات النحوية والتركيبية والصرفية الخاصة بالعربية (أدوات الربط والشرط والاستفهام والنفي والزمان والمكان وصيغ تصريف الأفعال...)، والتي إذا غابت العربية، كما عند الأميين، غابت معها هذه الأدوات كجزء منها، فتتعطل بسبب هذا الغياب الدارجة لغياب تلك الأدوات الضرورية لها كلغة. أما وأن الدارجة لها أدواتها النحوية والتركيبية والصرفية الخاصة بها كما رأينا، فهي إذن في غنى عن العربية، مثلما أن الإسبانية أو الفرنسية أو الروسية... في غنى عنها كذلك. أما المفردات المعجمية ذات الأصل العربي، فقد أصبحت هي نفسها جزءا من معجم الدارجة، تحيا معها سواء كانت العربية حية أو ميتة، مثلما أن العربية هي نفسها تضم مفردات للغات ماتت وانقرضت دون أن يؤدي ذلك إلى موت وانقراض العربية التي تستعمل تلك المفردات.

وهذا ما لا يصدق على "الدارجة" الفرنسية ــ المقصود الفرنسية المستعملة في البيت والشارع والسوق، وعند الحلاق والخضّار... ــ لأنها هي بالفعل جزء من اللغة الفرنسية، وليس لها وجود مستقل عنها. ولهذا لا يمكن لمن يجهل اللغة الفرنسية أن يستعمل مستواها العامّي ("الدارجة" الفرنسية)، أي التخاطب بها في البيت والشارع والسوق والمقهى...

فإذا افترضنا مثلا أن الفرنسية ماتت وانقرضت، ستصبح "العامّية" الفرنسية، عكس ما رأيناه في علاقة الاستقلال بين الدارجة والعربية، في حكم الميتة والمنقرضة تبعا لموت وانقراض اللغة الأم. لنأخذ مثال الكلمة الفرنسية العامّية (môme طفل). فإذا اختفت اللغة الفرنسية، ستصبح هذه الكلمة عديمة الجدوى والغاية، لأنه لا يمكن استعمالها في أية جملة مفيدة في غياب الأدوات النحوية والتركيبية والصرفية للغة الفرنسية الأم. فإذا أردنا ان نستعملها في جمل، فلا بد أن يكون ذلك في صيغ من قبيل: Voilà le môme, le môme arrive, ce môme crie, le môme est malade, la mère du môme...، أي أننا نحتاج إلى استخدام الأدوات التركيبية والنحوية والصرفية الخاصة باللغة الفرنسية لإمكان استعمال هذه المفردة العامّية استعمالا مفيدا ومفهوما. في حين أن الدارجة المغربية هي في غنى عن استعمال الأدوات التركيبية والنحوية والصرفية الخاصة باللغة العربية، لأنها تملك أدواتها الخاصة بها، مما يجعل منها لغة مستقلة عن العربية كما سبق أن شرحنا.

7 ــ تتميز الدارجة بقدرة مدهشة على ضم وهضم واستدماج الألفاظ والأفعال الأجنبية وتدريجها بشكل يجعل منها جزءا كاملا من النظام اللغوي لهذه اللغة الدارجة. وهو ما لا نجده في العربية التي تفتقد هذه القدرة.

لنأخذ كمثال الأفعال الفرنسية "Chanter" (غنّى)؛ و"Tirer" (أطلق النار)؛ و"Finir" (أتم، أنهى)؛ و"Commencer" (بدأ). فسنلاحظ أنه يمكن استعمالها بسهولة في الدارجة المغربية كما لو كانت أفعالا تنتمي أصلا إلى هذه اللغة. فنقول:

ــ "كَنْشنْطِي" (إنني أغني)، "راهم كَيْشنْطِيوْ" (إنهم يغنون)، "شنْطِي لْينَا شي غنية ديال رويشة" (غنّ لنا إحدى أغاني رويشة)...

ــ "تيرا عليه بالكابوس" (أطلق عليه النار بالمسدس)، "هذاك العسكري ما يعرفش إتيري مزيان" (ذلك الجندي لا يعرف إطلاق النار بشكل جيد)...

ــ "فيني ذيك الخدمة دغيا" (أنهِ ذلك العمل بسرعة)، "راهم باقي ما فيناوش" (لم ينتهوا بعد)...

ــ "كومانسيت فيه مع الصبح" (بدأته مع الصباح)، "كمانساو لمتحتن مع ثمنية" (شرعوا في الامتحان على الساعة الثامنة)...

في حين أنه لا يمكن أن نستعمل في العربية هذه الأفعال الأجنبية التي يرفضها النظام النحوي والصرفي والمعجمي لهذه اللغة. فلا يصحّ أن نقول مثلا:

ـ أنا أشنطي، أنتِ تشنطين، أنتم تشنطون...

ـ أنا أتيري، أنتِ تتيرين، أنتم تتيرون...

ـ أنا أفيني، أنتِ تفينين، أنتم نفينون...

ـ أنا أكومنسي، أنتِ تكومانسين، أنتم تكومنسون...

وهذه الخاصية، المتمثلة في القدرة على استيعاب و"تدريج" (جعله جزءا من الدارجة) الأفعال الأجنبية، الحاضرة في الدارجة والغائبة في العربية، هي خاصية أمازيغية (انظر مقالنا بعنوان: "عبقرية اللغة الأمازيغية وسر صمودها"). وهذا دليل آخر على أن الدارجة المغربية هي لغة أمازيغية في روحها النحوية والصرفية والتركيبية، وهو ما يعطي لها هوية خاصة تجعلها مختلفة جذريا عن العربية التي تفتقر إلى هذه الخاصية.

الاختلاف إذن بين الدارجة المغربية والعربية الفصحى اختلاف جوهري، يمس التراكيب وحروف المعاني وكل النظام النحوي والصرفي، ولا يقتصر على مجرد المفردات المعجمية كما في علاقة "العامّية" الفرنسية بالمستوى المدرسي والأكاديمي الذي تستعمل فيه هذه اللغة. وهذا يبيّن أن الدارجة المغربة لغة قائمة بذاتها ومستقلة عن العربية الفصحى، وليست نوعا من "العامّية" التابعة لها كما تتبع "العامّيةُ" الفرنسية اللغةَ الفرنسية الفصيحة.

الانفصال بين لغة الأم ولغة المدرسة:

وهذه الخلاصة لها نتائجها الهامة على مستوى العلاقة بين لغة الأم ولغة المدرسة، والتي سبق أن أثرناها في ما سبق. فإذا كان الطفل الفرنسي، الذي يستعمل كلمات من "العامّية" الفرنسية التي اكتسبها في البيت، لا يكتشف، عند التحاقه بالمدرسة لأول مرة، لغة فرنسية جديدة ومختلفة جذريا عن لغة البيت، بل فقط كلمات معجمية جديدة، لكن تستعمل بنفس التراكيب ووفقا لنفس القواعد النحوية التي كان يستعمل بها "العامّية" في البيت والشارع، فإن الطفل المغربي الذي تتحدث أسرته الدارجة المغربية، يجد نفسه، عند دخوله المدرسة للمرة الأولى، أمام لغة جديدة لا علاقة لها إطلاقا باللغة التي اكتسبها داخل البيت كلغة أم، مثله في ذلك مثل الطفل الأمازيغي تماما. الامتياز الوحيد لهذا الطفل "العربي" على الطفل الأمازيغي، هو عندما يستعمل المعلم هو نفسه الدارجة المغربية للشرح أو للتواصل مع التلاميذ.

بالنسبة للطفل الفرنسي، هناك إذن اتصال واستمرارية بين لغة البيت ولغة المدرسة، لأنهما لغة واحدة هي اللغة الفرنسية. ولهذا فإن المدرسة لا تلغي ما اكتسبه هذا الطفل من فرنسية عامّية، بل تعمل على تنميته وتطويره، لكن دائما انطلاقا من اللغة قبل المدرسية التي اكتسبها ويتواصل بها الطفل. أما بالنسبة للطفل المغربي "العربي"، فهناك انفصال كامل وقطيعة تامة بين لغة البيت ولغة المدرسة، لأن كلتيهما تشكلان لغتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى كما شرحنا. وهذا الانفصال بين لغة البيت ولغة المدرسة هو أحد الأسباب الرئيسية ـ إن لم يكن السبب الوحيد ـ لفشل النظام التعليمي بالمغرب، هذا الفشل الذي يعترف به الجميع اليوم.

لنتأمل المثال التالي الذي يوضّح علاقة الاتصال بين لغة البيت ولغة المدرسة بالنسبة للفرنسية، التي يستشهد بها السيد موسى الشامي لإقناعنا بأن المستوى الدارج للعربية موجود في الفرنسية أيضا، وعلاقة الانفصال بينهما بالنسبة للعربية:

فرنسي أمي، ومهاجر مغربي أمي كذلك، ذهب إلى فرنسا عندما كان في سن العشرين. واليوم أصبح عمره خمسين سنة قضى منها ثلاثين بفرنسا، حيث اكتسب اللغة الفرنسية في المعمل والشارع والمقهى في مستواها العامّي، مثله مثل ذلك الفرنسي الأمي الذي لا يتقن من اللغة الفرنسية إلا مستواها العامّي فقط. فهذان الأميان (لأنهما لم يتلقيا تعليما بالمدرسة ولا دروسا في محو الأمية)، عندما يستمعان إلى خطاب الرئيس الفرنسي، يفهمان منه أكثر من تسعين في المائة (90%). والعشر في المائة غير المفهومة تخص فقط المصطلحات والمفاهيم التقنية التي تتطلب مستوى تعليميا معيّنا. في حين أن الأمي المغربي ـ وما أكثر الأميين المغاربة ـ لا يمكنه أن يفهم خطاب محمد السادس إلا بنسبة تقل عن عشرة في المائة (10%) في أحسن الأحوال. لماذا؟ لأن خطاب الملك مصاغ بلغة أخرى لا علاقة لها بلغة البيت والشارع، التي وحدها يعرفها ويتقنها ذلك الأمي المغربي، مما يعني أن هناك انفصالا بين اللغتين لأنهما نظامان لغويان مستقلان أحدهما عن الآخر.

وهذا المثال للفرنسي والمهاجر الأميّيْن اللذيْن يفهمان الخطاب ذا اللغة الراقية لرئيس الدولة الفرنسية، نشاهد منه نماذج كثيرة تقدمها القنوات التلفزية الفرنسية عندما يسأل الصحفي، الذي يستعمل لغة أكاديمية، مسنا أو مسنة من أصول مغاربية لم يسبق لهما أن تلقيا تعليما مدرسيا، حول أحداث جرت بالعمارة التي يسكنان بها، فيفهمان جيدا ماذا قال الصحفي ويجيبانه بلغة فرنسية واضحة، لا تختلف كثيرا عن لغة الصحفي إلا في بعض الكلمات التي تنتمي إلى المعجم "العامّي". في حين لا يمكن أن نشاهد أميا مغربيا يسأله صحفي مغربي بلغة الصحافة، أي العربية الفصحى، فيفهم ما يقوله ويجيبه بنفس اللغة مع اختلاف في بعض المفردات كما هو شأن الأمي الفرنسي.

النتيجة أن العربية الفصحى لا وجود لها في البيت ولا في الشارع ولا في السوق، أي لا وجود لها في الحياة، عكس اللغات الحية مثل الفرنسية والإسبانية والإنجليزية والألمانية. وكيف نعرف أن لغة ما حاضرة أو غائبة، في مستواها المدرسي، في التخاطب داخل البيت والشارع؟ نعرف ذلك إذا كانت لغة المدرسة هي نفسها لغة البيت والشارع.

لنتأمل الحالة الواقعية التالية، التي توضح أن اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والألمانية، على سبيل المثال، هي نفسها المستعملة في الشارع وفي المدرسة، عكس اللغة العربية الفصحى التي تستعمل في المدرسة ولا وجود لها في الشارع:

نعرف أننا ندرّس بالمغرب اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية والألمانية في مستواها الأكاديمي الفصيح الذي تمثله لغة المدرسة. وهو ما يعني أننا عندما ندرس ونتعلم في المدرسة هذه اللغات، فإننا لا نتعلم شيئا عن "العامّية" التابعة لها، لأن هذه "العامّية" هي لغة الشارع ببلدان هذه اللغات وليس بالشارع المغربي. نتقن إذن المستوى الفصيح لهذه اللغات، لكن نجهل التخاطب بمستواها العامّي المستعمل في الشارع، مثل الدارجة المغربية في المغرب. لكن عندما نذهب إلى فرنسا أو إسبانيا أو المملكة المتحدة أو ألمانيا، ونستعمل هذه اللغات المدرسية في الشارع والسوق والمطعم، يفهم مواطنو هذه البلدان ما نقول ويتواصلون معنا بنفس اللغة الأجنبية (بالنسبة لنا) الفصيحة، أي اللغة المدرسية الفصحى التي تعلمناها في المدرسة. وهذا دليل على أن هذه اللغات المستعملة في المدرسة، هي نفسها المستعملة في الشارع وفي التواصل الشفوي. في حين لا يمكن لمن لا يتقن سوى العربية الفصحى، أي العربية التي تعلمها في المدرسة، أن يتواصل مع المواطنين المغاربة الذين يستعملون الدارجة المغربية، التي هي لغة أخرى مختلفة، كما سبق أن شرحنا، عن العربية التي تعلمها في المدرسة.

بل أكثر من ذلك، أن اللغة العربية لم تعد لغة تخاطب متداولة في الحياة، ليس فقط لأن تعلمها يحتاج إلى المدرسة، وإنما لأنها فقدت هذه القدرة والوظيفة أصلا حتى بالنسبة لمن تعلموها في المدرسة وأصبحوا متمكنين منها ومتضلعين فيها. فصحفيان أو كاتبان بالعربية، مثلا، أو أستاذان متخصصان فيها، لا يمكن لهما أن يتخاطبا بالعربية في الشارع أو المحكمة أو السوق أو المقهى أو البنك...، رغم أنهما يتقنانها ويجيدان التخاطب بها. وذلك ليس فقط في هذه الأماكن العامة حيث يتخوف المتخاطبان بالعربية من إثارتهما لفضول وسخرية الآخرين، بل حتى عندما لا يراهما ولا يسمعهما أحد مثل التواصل فيما بينهما عبر الهاتف، ومع ذلك فإنهما لا يستعملان العربية فيما بينهما رغم إتقانهما لها. لماذا؟ لأن التخاطب بالعربية الفصحى، بعد أن فقدت هذه القدرة والوظيفة، أصبح يبدو شيئا نشازا وغريبا، غير لائق وغير مناسب، يصدم الحس السليم لما فيه من تصنّع وخروج عن المألوف.

فحتى يكون الحديث بالعربية مقبولا ومستساغا، ينبغي أن يحصل ذلك في وضعيات وسياقات استثنائية، محدودة ومعدودة، وبطقوس خاصة معروفة، كما في الندوات

والمحاضرات، أو نشرة أخبار متلفزة، أو خطبة جمعة، أو درس في فصل دراسي، أو كلمة تأبين، أو خطاب ملكي موجه إلى الشعب... في حين أن الذين يتقنون المستوى الفصيح للفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية أو الألمانية...، يتخاطبون بهذه اللغات فيما بينهم بشكل طبيعي وعادي، عبر الهاتف أو في البيت أو المطعم أو السوق أو الجامعة، سواء كانوا من المغاربة الذي درسوا هذه اللغات أو من المستعملين الأصليين لها.

كل هذا يبيّن أن الفرق بين الدارجة المغربية والعربية الفصحى لا علاقة له بالفرق الموجود، في كل اللغات التي تعرف الكتابة، بين الاستعمال الشفوي والاستعمال الكتابي داخل نفس اللغة، حيث تمثل الكتابة مستوى أعلى وأرقى لممارسة اللغة من حيث اختيار الكلمات وصياغة الأسلوب، كما نجد ذلك حتى في اللغة العربية نفسها، إذ يظهر الفرق واضحا بين خطاب شفوي مرتجل لكن بلغة عربية فصحى، وبين نص مكتوب روعيت فيه جمالية الأسلوب وانتقاء الألفاظ. وإنما يتعلق الأمر، في العلاقة بين الدارجة والعربية الفصحى، ليس بمجرد فرق في الألفاظ والأسلوب، بل بلغتين مختلفتين تماما ومستقلتين إحداهما عن الأخرى.

كيف نصنّف الدارجة المغربية؟

الدارجة المغربية ليست إذن لهجة عربية. ومن الخطأ الكبير اعتبارها تابعة للغة العربية أو متفرعة عنها. فجزء من معجمها عربي الأصل، وجزء آخر أمازيغي، لكن تراكيبها النحوية أمازيغية في غالبيتها. فهي إذن، من هذه الناحية أقرب إلى الأمازيغية منها إلى العربية. لكن عندما نقارنها بالأمازيغية نجد أن بينهما كذلك انفصالا وليس اتصالا على مستوى التفاهم بين متكلميْن يستعمل أحدهما الدارجة والثاني الأمازيغية، مما يجعل منهما كذلك لغتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى. فأين نصنّف إذن الدارجة المغربية؟ أو ما هي هويتها اللغوية؟ ولماذا؟

ما الذي يحدد هوية لغة ما؟ لماذا تسمى اللغات الصينية واليابانية والهندية والفرنسية والعربية والإنجليزية والفارسية بهذه الأسماء التي تعرف بها؟ لسبب بسيط وهو أن موطن النشأة التاريخية لهذه اللغات هو الصين واليابان والهند وفرنسا وبلاد العرب وانجلترا وفارس... إذن الموطن التاريخي الأصلي للغة ما هو الذي يحدد هويتها وانتماءها، ولو أنها أصبحت تستعمل في أوطان أخرى غير وطنها الأصلي، مثل الإنجليزية والعربية والإسبانية والبرتغالية.

وما هو الموطن الأصلي التاريخي الأول للدارجة المغربية؟ إنه شمال إفريقيا، أي "تامازغا" أو بلاد الأمازيغ. فهي إذن لغة أمازيغية لأنها نشأت تاريخيا بالبلاد الأمازيغية، ولم تأت إليها

من خارجها مثل العربية الفصحى التي جاء بها العرب "الفاتحون" الأوائل. لا يمكن القول إذن بأن هذه الدارجة المغربية جاء بها هؤلاء "الفاتحون". لماذا. لأن:

ـ البلاد العربية بشبه الجزيرة العربية لم يسبق لها أن عرفت لغة مثل الدارجة المغربية. ففاقد الشيء لا يمكن أن ينقله إلى غيره.

ـ العربية الفصحى كانت، إبّان "فتح" المغرب خلال القرن الأول الهجري، لا تزال، حسب الكثير من القرائن، هي اللغة الأم لدى العرب، إذ كانت هي لغة التخاطب الشفوي والتواصل اليومي، وهي التي جاء بها هؤلاء العرب إلى بلاد الأمازيغ بشمال إفريقيا.

ـ كما لا يمكن القول بأن هذه اللغة حملها إلى المغرب، ليس الفاتحون الأوائل، بل المهاجرون الذين جاؤوا بعدهم. لا يمكن ذلك لأن هذه الدارجة لم تكن معروفة، كما سبقت الإشارة، في أية منطقة من بلدان المشرق العربي. فكيف ينقل هؤلاء المهاجرون إلى شمال إفريقيا ما يفتقدونه ولا يملكونه؟

إذن الدارجة المغربية هي لغة أمازيغية ذات هوية أمازيغية بحكم تشكلها التاريخي الأول بالبلاد الأمازيغية، مثلما أن الفرنسية والبرتغالية والإسبانية (الفشتالية)، ورغم أن هذه اللغات أخذت من اللاتينية أكثر مما أخذته الدارجة من العربية، هي لغات ذات هويات فرنسية وبرتغالية وإسبانية، لأنها تشكلت ونشأت تاريخيا بهذه البلدان. وكما أن اللغة الإنجليزية، كذلك، ورغم قرابتها الكبيرة مع اللغة الألمانية، إلا أنها لغة بهوية إنجليزية وليست ألمانية، لأنها تشكلت تاريخيا، في صيغتها الإنجليزية، بالبلاد الإنجليزية.

يجب إذن التعامل مع الدارجة المغربية كلغة أمازيغية كاملة الأمازيغية، والكفّ عن نسبتها إلى العرب واللغة العربية. وتمييزا لها عن الأمازيغية المعروفة، يحسن تسميتها "الأمازيغية الدارجة" أو "الأمازيغية العامّية"، وهي تسمية مناسبة للمسمى لأن غالبية المغاربة يتقنون هذه الأمازيغية الدارجة ويتواصلون بها. اللغة الوطنية (اللغة التي يتخاطب بها المواطنون في وطن ما) إذن للمغاربة هي الأمازيغية، سواء في صيغتها المعروفة أو في صيغتها الدارجة.

أما ما يهمنا في "اكتشاف" أن الدارجة المغربية هي لغة أمازيغية لأنها نشأت بالبلاد الأمازيغية ولم تأت إليها من خارجها مثل اللغة العربية، فهي النتائج السياسية والهوياتية لهذا "الاكتشاف".

الدارجة المغربية: من أداة للتعريب إلى وسيلة للتمزيغ:

لقد رأينا كيف يعتبر المغرب بلدا "عربيا" لأن لغة غالبية سكانه هي الدارجة المغربية، وبما أن هذه الدارجة تعتبر لغة "عربية"، فالنتيجة أن المغاربة "عرب" يتكلمون لغتهم "العربية" التي هي الدارجة المغربية. لكن بعد أن أثبتنا أن الدارجة المغربية لغة مستقلة عن اللغة

العربية، وليست مجرد مستوى عامّي لها، وبينا أنها لغة أمازيغية لأن موطنها الأصلي هو البلاد الأمازيغية وليس البلاد العربية، سيكون المغرب إذن، كل المغرب، بلدا أمازيغيا وبهوية أمازيغية، لأن لغتي سكانه (الأمازيغية الأصلية والأمازيغية الدارجة) لغتان أمازيغيان، فضلا أن الأرض المغربية هي دائما أرض أمازيغية، وهي مصدر اللغة الأمازيغية، سواء الأصلية منها أو الدارجة. فكما أن الإنجليز ذوو هوية إنجليزية مستقلة عن الهوية الألمانية، رغم أن لغتهم تتقاسم الكثير من العناصر مع اللغة الألمانية، كما سبقت الإشارة، وكما أن البرتغاليين والفرنسيين ذو هوية فرنسية وبرتغالية وليست لاتينية، رغم أن لغتيهما أخذتا الكثير عن اللاتينية كما ذكرنا، فكذلك الشعب المغربي ذو هوية أمازيغية مستقلة عن الهوية العربية، رغم أن إحدى لغتيه الوطنيتين، أي الدارجة المغربية، أخذت جزءا من معجمها ـ معجمها فقط ـ من اللغة العربية.

إن هذا التعامل الجديد مع الدارجة المغربية كلغة أمازيغية، سيربك الحسابات والمعادلات التي يعتمد عليها ضحايا الشذوذ الجنسي، بمفهومه الهوياتي وليس الأخلاقي، المدافعون عن عروبة المغرب، إذ ستصبح هذه الحسابات والمعادلات تصب كلها في الهوية الأمازيغية للمغرب، أرضا ولغة.

في الحقيقة، لقد سرقت منا الإيديولوجيا العروبية كل الإبداعات والخصوصيات المشكلة للعبقرية الأمازيغية، ونسبتها إلى نفسها، مثل الفرس الأمازيغي الذي أصبح فرسا "عربيا"، والقفطان الأمازيغي الذي أصبح قفطانا "عربيا"، والكسكس الأمازيغي الذي أصبح طبَقا "عربيا"، وشجرة الأركان الأمازيغية التي أصبحت شجرة "عربية"... لكن أخطر ما سرقته هذه الإيديولوجيا العروبية من الأمازيغيين هو لغتهم الأمازيغية الدارجة، التي جعل منها العروبيون المغاربة، تحت تأثير وتخدير الشذوذ الجنسي ("الجنسي" بمعناه الأصلي في اللغة العربية)، لغة "عربية" لاختصار طريق التعريب، الذي يحتاج إلى مدرسة قد تستغرق وقتا طويلا لتؤتي أكلها، في حين أن الدارجة موجودة في الشارع والمقهى والسوق، وبالتالي يسهل استعمالها لتعريب الأمازيغيين إذا حُولت إلى لغة "عربية". وقد ذهب ضحية هذه السرقة حتى النشطاء الأمازيغيون الذين يعتقدون أن غالبية الأمازيغيين تم تعريبهم، بعد أن فقدوا لغتهم الأمازيغية وأصبحوا لا يتحدثون إلا الدارجة المغربية التي هي لغة "عربية". وهذا ليس صحيحا إطلاقا. لماذا؟ لأن لو نجح التعريب اللغوي لكان المغاربة المعربون يتحدثون اللغة العربية الحقيقية، أي الفصحى، التي جاءتهم من بلاد العرب، وليس الدارجة المغربية التي هي لغة صنعوها بأنفسهم وداخل بلادهم الأمازيغية، ولم تأتهم من بلاد العرب مثل الفصحى كما قلت. ينبغي إذن استرداد هذا المسروق اللغوي النفيس الذي هو الأمازيغية الدارجة، وإرجاعه إلى مالكيه الحقيقيين أصحاب الحق فيه، الذين أبدعوه وخلقوه كإنتاج أمازيغي أصيل نشأ بالأرض الأمازيغية. فمع استرداده يُختصر الطريق كذلك لاسترداد الهوية

الأمازيغية، لأن كل الذين يعتبرون أنفسهم "عربا"، يفعلون ذلك اعتقادا منهم، كضحايا لشذوذ جنسي هوياتي، أن الدارجة التي يتحدثون بها هي لغة عربية. لكن عندما يعون أنها لغة أمازيغية، سيعون بسهولة أنهم أمازيغيون كذلك في انتمائهم وهويتهم، وأن لغتهم الوطنية هي الأمازيغية، سواء في شكلها الأصلي أو في شكلها الدارج.

وهذا الاسترجاع للدارجة المغربية إلى حظيرة الأمازيغية، يتطلب من الحركة الأمازيغية الكفّ عن معاداة الدارجة المغربية كلغة منافسة ومهددة للأمازيغية، والبدء في التعامل معها كلغة أمازيغية دارجة، تساهم في إعادة تمزيغ المغرب باسترداد هويته ولغته الأمازيغية الدارجة التي هي مِلك أمازيغي، والعمل على نشر الوعي بأن المتحدثين بالدارجة المغربية هم أمازيغيون يتحدثون لغتهم الأمازيغية الدارجة.

(النص الأصلي منشور بالعدد 154 لشهر فبراير 2010)

من «الوحدة في التنوع» إلى «التنوع في الوحدة»

منذ أن أعلن "ميثاق أكادير" (1991/08/05) عن مقولة "الوحدة في التنوع"، أصبحت هذه الأخيرة من المبادئ المركزية للحركة الأمازيغية، وشعارا خاصا بها تتبناه كل تياراتها وفصائلها وجمعياتها، رغم الاختلافات التي تفصل بينها في ما يتعلق بالزاوية التي تنظر كل منها إلى القضية الأمازيغية.

وككل المبادئ والشعارات التي يقع حولها الإجماع، تحولت هذه الفكرة ـ "الوحدة في التنوع" ـ إلى حقيقة يسلم بها الجميع كبديهية لا تقبل النقاش أو التساؤل. لكن مع قليل من التحليل لدلالات ومضمون هذا المبدأ/الشعار، سنكتشف أنه مناقض، في كثير من الجوانب، لأهداف ومطالب الحركة الأمازيغية نفسها التي رفعت هذا المبدأ شعارا لها.

1 ـ هذا المبدأ/الشعار لا يعبر عن مبادرة تلقائية وإيجابية ناتجة عن موقف يترجم قناعات واختيارات الحركة الأمازيغية. أي أنه ليس فعلا، بل مجرد رد فعل ضد الآخر، "غير الأمازيغي"، والمعارض للمطالب الأمازيغية، والذي يتهم هذه المطالب بالدعوة إلى التفرقة والانفصال. ولهذا فإن هذا المبدأ، كرد فعل على الفعل الذي يرفض الأمازيغية ويقصيها بسبب ما تشكله من خطر على الوحدة حسب أصحاب هذا الفعل، هو موقف دفاعي موجه إلى الرافضين والمعارضين للأمازيغية لطمأنتهم بتبيان أن هذه الأخيرة، حتى وإن كانت تدخل في إطار التعدد والتنوع المناقضين للوحدة، إلا أن ذلك لا يمثل خطرا على هذه الوحدة لأن ممارسة هذا التنوع، أي الاعتراف بالأمازيغية، سيتم داخل هذه الوحدة ووفق شروطها وفي نطاق حدودها وثوابتها.

2 ـ هذا المبدأ يفترض كأمر مسلم به، لإثبات مشروعية التنوع، أن هذا الأخير هو المعطى الأول الطبيعي. أما الوحدة فهي شيء تم بناؤه في مرحلة لاحقة لتأطير وضبط هذا التنوع وممارسته داخل حدود وشروط تلك الوحدة. وهذا شيء غير صحيح كما سنبين ذلك في ما يأتي.

3 ـ هذا المبدأ يزكّي ضمنيا الموقف المعارض للأمازيغية الذي يرى أن الاعتراف بالتنوع، الذي تمثله الأمازيغية، يهدد الوحدة التي تمثلها العروبة والإسلام. لهذا فهذا المبدأ يدافع عن التنوع أولا كمدخل وشرط للدفاع عن الأمازيغية.

4 ـ هذا المبدأ يكرس الفكرة، الشائعة عند العرب والعروبيين المغاربة، بأن الأمازيغ يشكلون أقلية تطالب بالاعتراف بها كجزء (أقلية) من المكونات المتنوعة للهوية المغربية.

رغم كل هذه المآخذ، يجب الاعتراف أن الإعلان عن هذا المبدأ/ الشعار (الوحدة في التنوع) في غشت 1991، كان يمثل جرأة وتحديا كبيرين نظرا للسياق المعادي للأمازيغية، وهيمنة النزعة العروبية الواحدية التي كانت تنكر كل تنوع وتعدد في الهوية والثقافة واللغة بالمغرب.

لكن مع مرور الأيام، ومع توسع الحركة الأمازيغية نوعيا وكميا، أصبح هذا المبدأ يفرض نفسه، ليس على الحركة الأمازيغية التي كانت وراء ظهوره، بل حتى على أعداء الأمازيغية الذين كانوا يرفضون كل تنوع لغوي وهوياتي بالمغرب خارج الواحد العربي الإسلامي. وهكذا أصبح اليوم مبدأ "الوحدة في التنوع"، الذي خلقته الحركة الأمازيغية لتدافع به عن مشروعية مطالبها أمام من يتهمونها بزرع بذور التفرقة والتجزئة والتقسيم، أصبحت تتبناه اليوم حتى الجهات التي كانت بالأمس القريب تعادي الأمازيغية وترى فيها تهديدا للوحدة، بل أصبحت تشهره، كمبدأ يدل على الاعتدال والوسطية، ضد من تسميهم بـ"المتطرفين الأمازيغيين"، وتدعو هؤلاء إلى التزام هذا المبدأ للحفاظ على الوحدة في إطار التنوع. ويمكن القول، فيما يخص الكثير من الخطابات الرسمية حول "الاعتراف" بالأمازيغية، بأنها تكرر، بشكل أو آخر، هذا المبدأ حتى أصبحت "الهوية المتعددة" للمغرب، الصيغة الأخرى المشتقة من هذا المبدأ، مسلمة لا تناقش، خصوصا على مستوى الخطاب والمبادئ، وليس على مستوى الفعل والممارسة.

إذا كانت جهات عروبية ورسمية تتبنى هذا المبدأ ـ الوحدة في التنوع ـ وتستعمله حتى ضد جزء من الحركة الأمازيغية، فذلك لأنه لا يطالب بأكثر من الاعتراف بالأمازيغية كجزء ـ كجزء فقط ـ من المكونات المتنوعة للهوية المغربية، مع الاحترام الكامل للوحدة (التي تمثلها ضمنيا العروبة والإسلام) كشرط واقف للاعتراف بهذا المكون (الجزء) الأمازيغي.

وهذا ما يستدعي تصحيح هذا المبدأ وإعادة النظر فيه، ليس لأن مضمونه "مسالم" و"مهادن"، بل لأنه يقوم على فكرة خاطئة أصلا، ومخالفة لحقيقة وضع الأمازيغية وواقع التنوع بالمغرب.

لقد قلنا إن هذا المبدأ يفترض كمسلمة أن التنوع هو المعطى الأصلي الأول والطبيعي. أما الوحدة فهي شيء تم بناؤه لاحقا لضبط هذا التنوع وتنظيمه. ونحن نفهم جيدا دواعي اعتبار التنوع معطى طبيعيا سابقا، لأن طرحه كمعطى طبيعي وغير ثقافي ـ مستقل عن التدخل الإرادي للإنسان ـ يعطي المشروعية لمطلب الاعتراف بالأمازيغية انطلاقا من الاعتراف بالتنوع الذي لا يمكن إنكاره لأنه معطى طبيعي أولي.

ورغم أن أسبقية التنوع والتعدد عن الوحدة تبدو بديهية لا تثير نقاشا ولا تحتاج إثباتا، كما هو شأن كل البديهيات الكاذبة والخادعة، إلا أن الأمر ليس كذلك، بل العكس هو الصحيح، أي أن الوحدة هي المعطى الأول الطبيعي. أما التنوع فقد ظهر في مرحلة لاحقة لهذه الوحدة الأولى. كيف ذلك؟

إن التاريخ يثبت لنا أن المغرب، كجزء من شمال إفريقيا (تامازغا)، كان، منذ أقدم العصور، موطنا واحدا لشعب واحد، هو الشعب الأمازيغي، المنتمي إلى هوية واحدة هي الهوية الأمازيغية، والمستعمل للغة واحدة هي اللغة الأمازيغية، والممارس لثقافة واحدة هي الثقافة الأمازيغية. كانت هناك إذن وحدة أصلية أولية خالية من أي تعدد وتنوع، تتمثل في الأرض (الموطن) والشعب والهوية واللغة والثقافة: أرض أمازيغية واحدة، شعب أمازيغي واحد، هوية أمازيغية واحدة، لغة أمازيغية واحدة، ثقافة أمازيغية واحدة. فلم يكن هناك إذن أي تنوع، لا على مستوى الأرض والموطن (التعدد القُطري مثلا)، ولا على مستوى الشعب الذي يسكن هذه الأرض، ولا على مستوى الهوية التي ينتمي إليها، ولا على مستوى اللغة التي يستعملها، ولا على مستوى الثقافة التي يمارسها. فكل شيء كان إذن أمازيغيا، أرضا وشعبا وانتماء وهوية ولغة وثقافة. كانت هناك إذن وحدة أصلية أولى ثابتة وطبيعية، هي الوحدة الأمازيغية.

أما التنوع فلم يظهر إلا في فترة لاحقة لقيام الوحدة الأمازيغية، الطبيعية والأصلية والأولية، والذي نتج عن اختلاط شعوب أخرى جديدة بالأمازيغيين، هاجرت إلى بلاد تامازغا، حاملة معها ثقافتها وهويتها ولغتها ومعتقداتها، مثل اليهود حوالي الألف الثانية قبل الميلاد، ثم تلتهم، خصوصا ابتداء من القرن الثامن قبل الميلاد، شعوب أخرى متاجرة أو غازية ومحتلة، مثل الفينيقيين والرومان والبزنطيين والوندال والعرب والأتراك، ثم الأوروبيين في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكل هذه الشعوب، سواء التي استقرت بصفة نهائية بتامازغا، مثل اليهود أو بعض المجموعات العربية، أو التي غادرتها كالرومان والأوروبيين، تركت بعض آثارها، القوية أو الضعيفة، العرقية والثقافية واللغوية والدينية ـ باستثناء ما يخص الهوية ـ، والتي أغنت التنوع العرقي والديني والثقافي واللغوي بالمغرب داخل الوحدة الأصلية الثابتة التي تمثلها الأمازيغية، كما رأينا.

التنوع إذن، عكس ما يفترضه مبدأ "الوحدة في التنوع"، ليس أوليا، بل هو شيء لاحق للوحدة الأمازيغية التي هي الثابت والمعطى الأول. لقد تم خلق التنوع انطلاقا من اختلاط شعوب أخرى بالشعب الأمازيغي في مرحلة تاريخية متقدمة عن قيام الوحدة الأمازيغية الطبيعية.

فكيف يمكن التعامل مع ثنائي "الوحدة" و"التنوع" بالمغرب، بعد أن ثبت لنا الآن أن الوحدة الأمازيغية هي المعطى الأصلي والثابت الأول، وأن التنوع هو المعطى اللاحق والمتغير؟

التعامل سيكون بناء، ليس على مبدأ "الوحدة في التنوع"، بل على أساس مبدأ "التنوع في الوحدة". كيف ذلك؟

التنوع الثقافي واللغوي والعرقي، وحتى الديني، أمر واقع وحاصل بالمغرب، ولا يمكن إنكاره أو إلغاؤه، وبالتالي يجب الاعتراف به وممارسته، لكن في إطار الوحدة الأمازيغية التي

هي الأصل الثابت. وهذا يعني أن كل عناصر التنوع يجب أن تستعمل وتمارس بالشكل الذي يغني الوحدة الأمازيغية ويقويها ويرسخها ويحافظ عليها، وليس العكس كما يحدث الآن بالمغرب، حيث يوظف التنوع لإفقار الأمازيغية وإضعافها. وخير مثال على ذلك هو استعمال اللغة العربية، من خلال سياسة التعريب، لإقصاء الأمازيغية وتهميشها.

فتوظيف التنوع لإغناء الوحدة الأصلية الأولى للغة والهوية والثقافة ببلد ما، هو السلوك الطبيعي في كل البلدان التي تحترم هويتها ولغتها وثقافتها. ففي فرنسا مثلا هناك تنوع إثني ولغوي وثقافي وديني، ناتج عن فترة طويلة من احتلال فرنسا لمجموعة من المستعمرات السابقة. فهذا التنوع الإثني واللغوي والثقافي والديني، وحتى الهوياتي، حاضر في فرنسا ومعترف به. لكنه موظف وموجه بالشكل الذي يغني الثابت الوحدوي الأصلي المتمثل في اللغة والثقافة والهوية الفرنسية. ففي فرنسا تدرّس العديد من اللغات، بما فيها الأمازيغية والعربية. لكن تدريس هذه اللغات لا يرمي إلى إضعاف اللغة الفرنسية، بل إلى إغنائها وتقويتها، ولا ينتج عنه استلاب المواطن الفرنسي وفصله عن هويته الفرنسية الأصلية، بل يساهم في ترسيخ هويته الفرنسية والحفاظ عليها بمعرفته للفوارق التي تميزه، كمواطن ذي انتماء هوياتي فرنسي، عن الشعوب والهويات الأخرى. هكذا يستعمل التنوع لخدمة الوحدة الأصلية الأولى: أرض فرنسية واحدة، شعب فرنسي واحد، هوية فرنسية واحدة، لغة فرنسية واحدة، ثقافة فرنسية واحدة. وهناك اليوم دعوة بفرنسا لتكييف الإسلام، كأحد عناصر التنوع بهذا البلد الأوروبي، لخدمة الوحدة الفرنسية الأصلية من خلال المطالبة بـ"إسلام فرنسي". وهذا يعني أن التنوع، بما فيه الدين الإسلامي، يوظف لخدمة الوحدة الأصلية الأولى وليس العكس، كما هو حاصل عندنا بالمغرب وبأقطار تامازغا بصفة عامة، وبشكل غريب وشاذ، حيث توظف الوحدة الأمازيغية الأصلية لخدمة التنوع، ويستعمل الثابت الأمازيغي لتقوية الدخيل المتغير والمتحول، أي تكييف الوحدة مع التنوع الذي يستعمل للقضاء على عناصر تلك الوحدة الأمازيغية الأصلية بجعل تلك العناصر (الأرض والشعب والهوية واللغة والثقافة) عربية وغريبة عن أصلها الأمازيغي.

لهذا فإن استعادة الوعي السياسي بالأمازيغية كمنظومة وحدوية تشمل الأرض والشعب والهوية واللغة والثقافة، يقتضي قلب العلاقة بين الوحدة والتنوع بالانتقال من "الوحدة في التنوع" إلى "التنوع في الوحدة"، مع التعامل مع هذا التنوع كمجموعة من العناصر المتحولة وغير الثابتة، والتي توظف لإغناء وتقوية الثابت الوحدوي الأمازيغي المتمثل في الأرض الأمازيغية، والشعب الأمازيغي، والهوية الأمازيغية، واللغة الأمازيغية، والثقافة الأمازيغية. وهنا ينبغي أن تصبح اللغة العربية ـ وتلك هي مكانتها الطبيعية ـ كأحد عناصر التنوع اللغوي بالمغرب، في خدمة الوحدة الأمازيغية باعتبارها لغة أجنبية يفيد تعلمها في إغناء التكوين الديني والثقافي والمعرفي للإنسان الأمازيغي، على غرار اللغات الأجنبية الأخرى مثل

الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسبانية. وبتبني وتطبيق مبدأ "التنوع في الوحدة" ــ بدل الوحدة في التنوع ــ يصبح كل عنصر منهما يلعب دوره كاملا ودون تطاول على أي عنصر من العناصر الأخرى، حيث ستحتفظ الأمازيغية بدور الوحدة، وتؤدي عناصر التنوع دور إغناء الوحدة الأمازيغية وتقويتها والحفاظ عليها.

أما ما هو حاصل الآن بدول تامازغا، في ما يخص العلاقة بين الوحدة والتنوع، على مستوى الهوية والانتماء واللغة والثقافة، فيمثل استعمارا حقيقيا: فعندما احتلت فرنسا المغرب حملت معها عناصر جديدة، مثل اللغة والثقافة الفرنسيتين، تثري التنوع بالمغرب. لكنها عملت على فرض هذه العناصر الفرنسية الدخيلة، وعلى جعلها المهيمنة بدل الثابت الوحدوي الأمازيغي الأصلي. فكان ذلك استعمارا ثقافيا ولغويا ينضاف إلا الاحتلال العسكري. ونفس الشيء حصل بعد الاستقلال حيث فرضت الدولة العروبية العناصر الهوياتية واللغوية والثقافية العربية، لتصبح لها الغلبة المطلقة على الثابت الوحدوي الأمازيغي، الذي عملت تلك العناصر الدخيلة على تهميشه وإقصائه. فهذا استعمار حقيقي كذلك، هوياتي ولغوي وثقافي، لا زال قائما ومتواصلا من خلال النخبة العروبية الحاكمة، ولا يختلف في مضمونه وأهدافه عن مثال الاستعمار الفرنسي. فالاستعمار الهوياتي واللغوي والثقافي يتحقق عندما يحاول عنصر دخيل ــ مجرد عنصر دخيل ــ الهيمنة على ما هو ثابت وأصلي ووحدوي.

فتحرير المغرب، وتامازغا عامة، يبدأ إذن بإعادة النظر في العلاقة بين الوحدة الأمازيغية الثابتة والأصلية، وبين التنوع المتغير لكن الضروري، إعادة النظر ليس في اتجاه طرد ومحاربة عناصر التنوع، بل في اتجاه إعطائها أدوارها الطبيعية المتمثلة في توظيف هذا التنوع لخدمة الوحدة الأمازيغية الأصلية.

وبناء على مبدأ "التنوع في الوحدة"، سيبدو مفارِقا وغريبا أن نطالب بالاعتراف بالأمازيغية، لأنها شيء موجود كمعطى طبيعي وأولي، مثل جبال الأطلس. فالمطالبة بالاعتراف بها وبحقوقها كالمطالبة بالاعتراف بوجود جبال الأطلس التي هي شيء موجود كمعطى طبيعي مستقل عن تدخل الإنسان. فالذي جعل الأمازيغية في وضع جزء (أقلية) من عناصر التنوع، والتي (الأمازيغية) تطالب بالاعتراف بوجودها كمكون (فقط) ضمن باقي مكونات هذا التنوع، هو النظر إليها انطلاقا من المبدأ المغلوط والمقلوب القائل بـ"الوحدة في التنوع"، الذي روّجه ميثاق أكادير وتبنته الحركة الأمازيغية بعد ذلك. أما في الحقيقة، وانطلاقا من المبدأ السليم الذي يقضي بـ"التنوع في الوحدة"، فإن الذي يمكنه المطالبة بالاعتراف بحقوقه، ليس الأمازيغية التي هي معطى ثابت أولي وأصلي، بل عناصر التنوع الدخيلة، مثل العربية والفرنسية مثلا. هنا سيكون معقولا ومقبولا أن تقوم مجموعة من المواطنين المغاربة، يدعون أنهم عرب، بالمطالبة بالاعتراف بحقوقهم اللغوية والثقافية في إطار الوحدة الأمازيغية الثابتة والأصلية.

النتيجة الأخرى لتطبيق مبدأ "التنوع في الوحدة"، وليس "الوحدة في التنوع"، هي أن ما يهدد الوحدة ليس الأمازيغية التي هي الوحدة بذاتها، كما رأينا، بل عناصر التنوع الدخيلة، مثل العربية أو الفرنسية، عندما تريد تلك العناصر فرض هيمنتها على الأمازيغية وإضعافها وتكسير وحدتها الأصلية، الترابية والهوياتية واللغوية والثقافية.

وتظهر هذه الهيمنة في احتلال العروبة، منذ 1912، والتي هي أصلا عنصر دخيل وأجنبي ككل عناصر التنوع الأخرى التي ظهرت في فترة لاحقة لقيام الوحدة الأمازيغية الأصلية كما سبق بيان ذلك، لمكانة الثابت الوحدوي كهوية للدولة التي أصبحت نتيجة لذلك دولة "عربية"، ذات سلطة عربية، تحكم بلدا "عربيا" هو المغرب، في حين تحولت الأمازيغية، نتيجة لذلك أيضا، إلى مجرد جزء وعنصر ضمن مجموع عناصر التنوع التي تعيش في كنف الدولة "العربية"، التي تجسد بهويتها العربية الكلَّ الوحدوي. وهكذا أصبحت العروبة، كسلطة ودولة منذ 1912، تمثل الكل والوحدة، في حين أصبحت باقي العناصر الأخرى، ومن بينها الأمازيغية، تمثل الأجزاء والتنوع.

وهذه حالة شاذة وغير طبيعية على مستوى العلاقة بين الجزء والكل، بين المتعدد والواحد. ومصدر الشذوذ أن الجزء أصبح يحتل مكان الكل، والمتعدد مكان الواحد. فإعادة العلاقة الطبيعة والسليمة بين الكل والجزء، بين الوحدة والتنوع، يقتضي الانتقال من دولة عربية إلى دولة أمازيغية ـ بالمفهوم الترابي دائما ـ تكون فيها الأمازيغية هي هوية الدولة التي تعيش في ظلها عناصر أخرى، ثقافية ولغوية وعرقية ودينية تمثّل التنوع والتعدد، ولكن دائما في إطار الثابت الوحدوي الذي يمثله الانتماء الأمازيغي للدولة، والمستمد من الأرض الأمازيغية لتلك الدولة. وهذا هوا "التنوع في الوحدة" الذي ينبغي أن يُستبدل به شعار "الوحدة في التنوع"، الذي بينا أنه لا يطابق الواقع الأمازيغي للمغرب كما سبق أن شرحنا ذلك.

وهذا هو المطلب ـ تمزيغ هوية الدولة لتكون منسجمة مع هوية الأرض ـ الذي يجب أن تدافع عنه الحركة الأمازيغية وجميع المغاربة، حتى يكونوا مطابقين في هويتهم لأرضهم الأمازيغية، التي ينبغي أن تحكمها دولة باسم الانتماء إلى هذه الأرض الأمازيغية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 106 لشهر فبراير 2006)

هل الأمازيغية ملك لكل المغاربة أم أن كل المغاربة ملك للأمازيغية؟

منذ بدايات الحركة الأمازيغية، وهي تستعمل، للتعبير عن مطالبها، تعابير ومفاهيم محتشمة خوفا من تهمة "تهديد الوحدة الوطنية" التي ألصقتها بالأمازيغية أسطورة "الظهير البربري". وهكذا نجد أن "ميثاق أكادير" (1991/08/05)، الذي اعتبر تطورا نوعيا في مسار هذه الحركة، أبدع مقولة "الوحدة في التنوع" لطمأنة الآخر، الخصم الأمازيغوفوبي، بتذكيره أن كل ما تطالب به الأمازيغية هو أن يعترف بها كأحد مكونات التنوع اللغوي والثقافي الذي يتميز به المغرب، وبالتالي فلا علاقة لها (الأمازيغية) إطلاقا بالتفرقة والانقسام. والدليل على ذلك أن هذا التنوع هو في خدمة الوحدة (الوحدة في التنوع) التي تؤطره وتراقبه وتضع له حدودا يقف عندها وتحدد له سقفا لا يتجاوزه. وقد سبق أن حللنا مدلول ومرامي ونتائج مبدأ "الوحدة في التنوع"، وأبرزنا على الخصوص أنه يعني أن الأمازيغية هي مجرد أحد العناصر المكونة للتنوع في إطار الثابت الوحدوي الذي تمثله الهوية العربية للمغرب. لذلك دعونا إلى تصحيح هذا المبدأ الذي لا يخدم الهوية الأمازيغية واستبداله بنقيضه، على الشكل التالي: "التنوع في الوحدة"، حيث تتشكل مكونات التنوع من كل العناصر الدخيلة والوافدة (العربية، الفرنسية، الإسلام...). أما الوحدة فتمثلها الأمازيغية كوعاء هوياتي ثابت يحدده الموطن الجغرافي وليس الانتماء العرقي. (انظر موضوع: "من الوحدة في التنوع إلى التنوع في الوحدة" ضمن هذا الكتاب).

ومع توسع الحركة الأمازيغية وتنامي الوعي بالهوية الأمازيغية، طرحت هذه الحركة، وخصوصا جمعية البحث والتبادل الثقافي، شعارا جديدا هو: "الأمازيغية قضية وطنية"، الذي سيصبح أحد المبادئ الخاصة بالحركة الأمازيغية.

فلماذا وما معنى "الأمازيغية قضية وطنية"؟

نلاحظ، كما في شعار "الوحدة في التنوع"، أن هاجس الآخر، الخصم الأمازيغوفوبي الذي صنعته أسطورة "الظهير البربري"، حاضر خلف صياغة هذا الشعار/المبدأ الجديد: الأمازيغية ليست تيارا عرقيا يهدد الوحدة الوطنية بالتقسيم الإثني والعنصري لفئات المجتمع المغربي كما في "الظهير البربري". والدليل على ذلك أن هذه الأمازيغية ليست قضية تخص مجموعة عرقية بعينها، بل هي قضية تخص كل المغاربة بلا استثناء، مهما كانت انتماءاتهم العرقية، وسواء كانوا أمازيغيين أو عربا. أي أن الأمازيغية "قضية وطنية" وليست قضية الأمازيغيين وحدهم.

يجب أن نعترف أن في هذا الشعار ـ الأمازيغية قضية وطنية ـ تحايلا ذكيا من طرف النشطاء الأمازيغيين أصحاب هذا الشعار، لأنهم برفعهم لهذا لشعار "الأمازيغية قصية وطنية"، يضربون عصفورين بحجر واحد: أولا: إبعاد تهمة التقسيم والتفرقة التي ألصقتها أكذوبة "الظهير البربري" بالأمازيغية. ثانيا: محاولة استمالة الجهات المعروفة بعدائها للأمازيغية، كالأحزاب القومية والبعثية المتياسرة والتيارات الإسلامية، بجعل المنتمين إليها معنيين هم أيضا بالأمازيغية كقضية وطنية تهم الجميع. وقد عقدت، لهذا الغرض، جمعية البحث والتبادل الثقافي، سلسلة من الاجتماعات مع هذه الجهات المعروفة بمعارضتها التقليدية لكل اعتراف بالأمازيغية.

لكن تحايل المناوئين للأمازيغية، من خلال فهمهم أو تأويلهم الخاصين لشعار "الأمازيغية قضية وطنية"، لم يكن أقل ذكاء، في الاتجاه الأمازيغوفوبي، من تحايل مبدعي الشعار. فالأمازيغية كقضية وطنية، لا تعني عند معارضيها، ضرورة تنمية الأمازيغية والاعتراف بها والدفاع عنها من قبل الجميع، بل تعني بالنسبة لهم، الحق في اتخاذ مواقف معارضة ورافضة للأمازيغية ما دامت "قضية وطنية" تهم كذلك غير الأمازيغيين. فمن حق كل مغربي إذن أن يقول رأيه فيها ولو كان مخالفا لرأي الأمازيغيين المدافعين عن هذه "القضية الوطنية". وبهذا المنطق، واعتمادا على هذا التأويل لما هو "قضية وطنية"، شنت الجهات الأمازيغوفوبية هجومات عنيفة في الصحافة الوطنية على الحركة الأمازيغية مستعملة ترسانة "الظهير البربري" (التفرقة، الانفصال، معاداة اللغة العربية والإسلام، طرد العرب من المغرب...إلخ)، متظاهرة بالدفاع عن الأمازيغية كتراث وأهازيج وفلكلور، رافضة كل ما يتجاوز ذلك، كالمطالبة بتدريسها أو دسترتها أو استعمالها في الإدارة والقضاء. إنها، بالنسبة للأمازيغوفوبيين، "قضية وطنية" بهذا المعنى، أي الحق في منعها ومحاربتها ورفض الاعتراف بها.

إلا أن هذا الشعار، وبفضل ما خلقه من نقاشات حول الأمازيغية، جعل من هذه الأخيرة "قضية وطنية" بالمعنى الإيجابي المفيد لها حقا، وذلك من خلال التعريف بها والسماح للكثير من المغاربة باكتشاف، ولأول مرة، وخصوصا بعد اعتقال ومحاكمة نشطاء جمعية تيليلي في ماي 1994، أن هناك قضية تسمى الأمازيغية تطرح مجموعة من الأسئلة والإشكاليات زعزعت الكثير من المسلمات حول اللغة والهوية والثقافة والتاريخ بالمغرب.

هذا المفهوم/الشعار ـ "الأمازيغية قضية وطنية" ـ ستتبناه الجهات الرسمية بعد أن غيرت صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، بالشكل الذي يجعل الصيغة الجديدة تتضمن مفهوم "القضية الوطنية" وتتجاوزه في نفس الوقت، تمهيدا لسحب "القضية" نهائيا من أصحابها الأمازيغيين. هذه الصيغة الجديدة هي: "الأمازيغية ملك لكل المغاربة بدون استثناء"، التي وردت في خطاب أجدير المنشئ للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 17 أكتوبر 2001.

فلماذا وما معنى "الأمازيغية ملك لكل المغاربة بدون استثناء"؟

أ ـ أن تكون الأمازيغية "مِلكا لكل المغاربة بدون استثناء"، فهذا يعني أن لا حق للأمازيغيين في احتكار ملفها ولا الاستئثار بقضيتها، لأنها ملك مشترك ومشاع لا ينبغي لأية فئة الدفاع عنها كملك خاص لها وبها. هذا "الشعار" الجديد يمهد، كما أشرت، لسحب الأمازيغية من الأمازيغيين بدعوى أنها ملك للجميع. وقد تجسد هذا السحب بالفعل في إحداث منشأة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية التابعة للمخزن العروبي الذي أصبح هو المشرف المباشر على ملف الأمازيغية. وفي الحقيقة، اعتبار الأمازيغية "ملكا لكل المغاربة بدون استثناء"، هو أن لا تكون ملكا لأحد منهم، بل ملكا للمخزن وحده.

ب ـ إلا أن أخطر ما في هذا المفهوم المخزني الجديد للأمازيغية ـ ملك لكل المغاربة بدون استثناء ـ هو تحويلها إلى "مِلك" لتخضع لما يخضع له كل مِلك حيث يمكن استعماله بالطريقة التي نريد، أو الانتفاع به حسب الفائدة التي ننتظرها منه، أو التصرف فيه بالتفويت أو التنازل والتخلي عنه. وبالفعل، فمنذ أن أعلنت السلطة أن "الأمازيغية مِلك لكل المغاربة بدون استثناء"، أصبحت هي التي تحدد أوجه وغايات وحدود استعمال الأمازيغية في المدرسة وفي الإعلام وفي الفضاء الاجتماعي... وهي التي تحدد كذلك أوجه الانتفاع السياسي بالأمازيغية كداعمة لشرعية السلطة العروبية، وخادمة لـ"عروبة" المغرب وملحقة بها وتابعة لها لا غير. أما حق التصرف فيها كمِلك ـ وهذا هو الخطير ـ ، فيسمح بالتنازل عنها أو تعريبها وإفراغ محتواها الأمازيغي أو حتى تدميرها وإفنائها. وهذا هو مضمون "السياسة البربرية الجديدة" المتمثلة في استعمال الأمازيغية والانتفاع بها والتصرف (الحقوق القانونية المرتبطة بالمِلك!) فيها في الحدود التي لا تتعارض مع "عروبة" المغرب، ولا تمس السلطة العروبية التي تحكمه.

ج ـ بما أن المغرب، على المستوى الرسمي، هو بلد "عربي" وجزء من المغرب "العربي"، أي من مغرب العرب، كما أوضح ذلك الأستاذ ميمون أمسبريذ في تحليله لهذه العبارة العنصرية (انظر مقاله: "المهجرون الأمازيغيون في السياسة الثقافية للحكومة المغربية" بالعدد 130 من "تاويزا")، فمعنى أن "الأمازيغية مِلك لكل المغاربة بدون استثناء"، هو أنها مِلك للعرب. وهذا ما تسعى "السياسة البربرية الجديدة" إلى تطبيقه من خلال التعامل مع الأمازيغية كثقافة ملحقة بالثقافة العربية "الأم"، تغني "التنوع" الثقافي الذي يعرفه "العالم العربي" منذ أن "أنعمت" "الفتوحات" العربية على شعوب كثيرة بالدخول إلى الحظيرة العربية!

د ـ تحويل الأمازيغية إلى مِلك لكل المغاربة بدون استثناء، يرمي إلى منعها من أن تتحول إلى مطالب سياسية. وبما أن الأمازيغية هي قضية سياسية أصلا وجوهرا، فإن منع تسييسها يعني بكل بساطة منع الأمازيغية، لأن الأمازيغية إما أن تكون سياسيا أو لا تكون. وقد كان خطاب أجدير واضحا كل الوضوح بهذا الخصوص عندما جاء فيه، مباشرة بعد عبارة "مِلك

لكل المغاربة بدون استثناء": "وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية كيفما كانت طبيعتها". وليس غريبا أن وزير الداخلية، في الدعوى التي رفعها ضد الحزب المغربي الأمازيغي، أورد في مقال الدعوى نفس النص الذي يمنع تسييس الأمازيغية، المقتطف من خطاب أجدير مع كتابته بالنبط العريض، ليعتمده كوسيلة رئيسية لتبرير مطالبته بحل الحزب.

نلاحظ إذن أن التعامل مع الأمازيغية كـ"مِلك لكل المغاربة بدون استثناء"، يعني، كما سبقت الإشارة، أن لا أحد من هؤلاء المغاربة يملكها، ولا حق له في الدفاع عنها واعتبارها على الخصوص كقضية أمازيغية. والمقصود من هؤلاء المغاربة الذين يمنع عليهم امتلاك الأمازيغية هم الأمازيغيون طبعا. فهذا المفهوم، إذن، (الأمازيغية مِلك لكل المغاربة بدون استثناء) لا يخدم الأمازيغية إطلاقا، بل يعطي الحق لأي كان، كما شرحنا سابقا، بالتنازل عنها أو استعمالها بالوجه الذي لا يساهم في تنميتها والحفاظ عليها، أو التصرف فيها بطريقة قد تقضي نهائيا على الهوية الأمازيغية.

في الحقيقة، عندما نتأمل ونحلل علاقة الأمازيغية بالمغاربة، نستنتج بسهولة أنها ليست مِلكا لهم، خلافا لما جاء في خطاب أجدير، بل، على العكس من ذلك، هم مِلك لها. كيف ذلك؟

من المعروف أن الإنسان لا يختار هويته، لأن الذي يمنحه انتماءه الهوياتي هو الأرض التي عاش فيها أجداده وآباؤه، بغض النظر عن أصولهم العرقية والإثنية. وهكذا فكل من يعيش بالبلاد الأمازيغية (كالمغرب) حيث عاش أجداده، فهو أمازيغي يحمل هوية البلد الذي ينتمي إليه ويعيش فوق ترابه. وبالتالي يصبح مِلكا للأمازيغية تتصرف فيه هي بجعله أمازيغيا ينتمي إلى الأرض الأمازيغية التي انتمى إليها أجداده وآباؤه. فنحن، كمغاربة، مِلك إذن للأمازيغية وليست مِلكا لنا نفعل بها ما يحلو لنا مثل التنازل عنها أو التنكر لها. وهذه قاعدة عامة تنطبق على كل الشعوب والبلدان، وليست مقصورة على المغرب والمغاربة. فالمواطن الفرنسي مثلا مِلك للهوية الفرنسية التي جعلت انتماءه فرنسيا، حتى ولو كان ذا أصول أجنبية مثل الرئيس السابق ساركوزي الذي أصبح مِلكا لهذه الهوية الفرنسية بمجرد ما هاجر آباؤه من هنغاريا، موطنهم الأصلي، ليستقروا بصفة نهائية بالأرض الفرنسية. فالهوية الفرنسية هي التي تصرفت في الرئيس السابق ساركوزي كمِلك لها بتحويله من هنغاري الهوية، كما كان في الأصل، إلى صاحب انتماء هوياتي فرنسي. ونفس الشيء بالنسبة للرئيس الأمريكي "أوباما" ذي الأصل الكيني، الذي تحول إلى أمريكي الهوية والانتماء لأنه أصبح مِلكا للهوية الأمريكية التي منحته انتماءه الأمريكي الجديد، بعد أن أصبح ابنا (مِلكا) للأرض الأمريكية منذ أن قرر الإقامة بها بصفة دائمة ونهائية. فالأرض الأمريكية هي التي تصرّفت فيه ـ كمِلك لها ـ بتحويله إلى أمريكي ينتمي إليها، وليس هو الذي تصرّف فيها بفرض انتمائه العرقي الكيني ليجعل من أمريكا بلدا ذا هوية كينية تبعا لأصله الكيني. وقد

انتخبه الأميركيون وأعادوا انتخابه رئيسا لهم باعتباره مواطنا ذا هوية أميركية مثلهم، بغض النظر عن أصله العرقي غير الأميركي، لأن العبرة في الهوية بالأرض وليس بالعرق.

وعلى هذا الأساس ــ أساس كون الشعوب مِلكا لهوية الأرض لتي تمنحهم انتماءهم لتلك الأرض ــ ينبغي التعامل مع الأمازيغية كهوية لكل المغاربة بدون استثناء، لكن ليست مِلكا لهم بالمعنى الذي جاء في خطاب أجدير، والذي قد يبرر حق التصرف فيها بالإقصاء والتنازل والتشويه والحصار والتعريب بهدف محاربتها والقضاء عليها.

ويجدر التذكير أن الاستعمار هو الذي يعتبر هويات الشعوب المستعمَرة، وأراضيهم التي استولى عليها، مِلكا له يتصرف فيها بفرض هويته الأجنبية عليها، لتبرير استعماره واحتلاله. ولهذه الأسباب التي شرحناها، نرفض أن تكون الأمازيغية مِلكا لكل المغاربة لأنهم ليسوا مستعمِرين للمغرب، ليسعوا بالتالي إلى التصرف في هويته الأمازيغية المستعمَرة باستبدالها بهويتهم الأجنبية. بل هم الذين يشكلون مِلكا لها كما شرحنا وأوضحنا.

لندافع إذن عن الأمازيغية كمالكة لكل المغاربة بدون استثناء ــ وليس كمِلك لهم ــ لأنها هي التي تمنحهم انتماءهم الأمازيغي، المستمد من الأرض الأمازيغية التي يعيشون فيها، وليس من أصولهم العرقية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 133 لشهر مايو 2008)

النهوض بالأمازيغية يتوقف على إرادة الدولة وليس على إرادة الأمازيغيين

مع توسع الحركة الأمازيغية وتزايد المطالب الأمازيغية، وتنامي الوعي بالهوية الأمازيغية وانتشار الكتابة والتأليف بالأمازيغية، أصبح الكثير من النشطاء الأمازيغيين يمارسون نوعا من "الديكتاتورية" على غيرهم من الأمازيغيين عندما يطالبونهم بالتواصل فيما بينهم كتابة بالأمازيغية بدل العربية أو الفرنسية، وبذل مجهود لقراءة الإنتاجات المنشورة بالأمازيغية، والعمل على استعمال الأمازيغية داخل الإدارات العمومية في التخاطب مع موظفيها والعاملين بها...

يجب الإقرار أولا أن مثل هذه المواقف الأمازيغية "المتشددة" لا يمكن أن تصدر إلا عن مناضلين صادقين في نضالهم، غيورين على الأمازيغية التي يخافون من موتها لعدم استعمالها وتداولها لغة وثقافة. وهي مواقف تخدم طبعا هذه الأمازيغية لأنها توفر لها شروط البقاء والاستمرار والنمو عن طريق التداول والاستعمال. وهذا ما ينبغي أن يتصف به ويدعو إليه كل محب للأمازيغية يرغب في حمايتها وتنميتها والحفاظ عليها.

هؤلاء المناضلون ـ الصادقون كما قلت ـ يرجعون جزءا من الأسباب التي تمنع انتشار الكتابة والقراءة بالأمازيغية، إلى لأمازيغيين أنفسهم الذين لا يكتبون بها ولا يقرأون القليل مما كتب بها، حتى يفرضوا انتشارها واستعمالها الكتابيين ليرتقوا بها من المستوى الشفوي اللهجي إلى المستوى الكتابي الذي يمنحها المكانة المحترمة التي تستحقها.

كل هذا صحيح، وصحيح جدا: فقلة من الأمازيغيين هم الذين يكتبون بالأمازيغية ليتواصلوا فيما بينهم، وقليل من هذه القلة يقرأون ما ينشر بالأمازيغية. ومن السهل إذن إلقاء اللوم على الأمازيغيين و"اتهامهم" بغياب الغيرة لديهم على أمازيغيتهم التي يتفرجون على موتها البطيء دون أن يفعلوا شيئا لإنقاذها.

هذه المواقف الصادقة والنبيلة والوطنية ـ بلا شك ـ، رغم دورها التحفيزي والتوعوي، إلا أن عيبها الكبير أنها مواقف "إرادوية"، تنطلق من الاعتقاد الخاطئ أنه يكفي أن تتوفر "الإرادة" لدى الأمازيغيين لرد الاعتبار لأمازيغيتهم حتى تخرج من دائرة الإقصاء وتصبح بألف خير وعلى أحسن ما يرام. إن هذه المواقف ـ وهذا هو خطؤها ـ تنظر إلى الأمازيغيين كما لو كانوا وحدهم في الساحة ويملكون سلطة الفعل والقرار، وبالتالي يمكنهم أن ينهضوا بأمازيغيتهم إذا "أرادوا" ذلك. هذه المواقف تتجاهل إذن وجود "إرادة" أقوى من إرادة الأمازيغيين. إنها "إرادة" الدولة صاحبة السلطة والقرار. إنها "إرادة" أقوى من الجميع لأنها تتوفر على وسائل الأمر والنهي، الزجر والمكافأة، المنع والإجازة، الإكراه والقمع... هذه

"الإرادة" الدولتية الأقوى، هي اليوم "إرادة" عروبية وغير أمازيغية، بل أمازيغوفوبية لا تكنّ ودا للأمازيغية. وهذا ما يفسر أن "إرادة" الأمازيغيين للنهوض بأمازيغيتهم تبدو كما لو كانت غائبة أو منعدمة، لأنها لا حول لها ولا قوة أمام "إرادة" الدولة العروبية التي لها الكلمة الأخيرة في مسائل اللغة والثقافة والتعليم والإعلام، أي في كل ما يمكن أن يخدم ويحيي وينعش الأمازيغية، أو يعيق ويميت تطورها وتنميتها، حسب ما تقرره تلك "الإرادة". وبما أن الدولة العروبية بالمغرب "تريد" فرض العربية والفرنسية وإقصاء الأمازيغية، فإن ذلك ينعكس على سلوك الأمازيغيين تجاه أمازيغيتهم.

لنشرح ونوضح هذه المسألة:

لماذا لا يكتب الأمازيغيون بالأمازيغية؟ لماذا لا يقرأون ما يكتب بالأمازيغية؟

يجيب أصحاب الموقف "الإرادوي"، الذي عرضنا له أعلاه، لأنهم لا "يريدون" ذلك، لأن "الإرادة" تنقصهم. وهذا غير صحيح. لماذا؟

لأن اللغة، أية لغة، إذا كان اكتساب استعمالها الشفوي ممكنا وسهلا دون الحاجة إلى مدرسة ولا معلم، فإن تعلم كتابتها وقراءتها غير ممكن، وصعب بدون مدرسة ولا معلم (لا يهم أن تكون المدرسة تقليدية ككتاب قرآني والمعلم على شكل "فقيه") مهما كانت "إرادة" التعلم قوية لدى الشخص المعني. واليوم، نعرف أن مسألة التعليم أمر تختص به الدولة. وبما أن هذه الدولة لم "ترد" تدريس الأمازيغية وتعميم تعليمها، فإن الأمازيغيين لا يعرفون كتابة وقراءة أمازيغيتهم لأنهم لم يتعلموا ذلك في المدرسة مثلما تعلموا كتابة وقراءة العربية والفرنسية.

النتيجة أنه حتى عندما تتوفر "إرادة" أقوى لدى الأمازيغيين لكتابة أمازيغيتهم وقراءتها، فإن ذلك لا يفيد كثيرا أمام "إرادة" الدولة التي تقرر العكس، أي تريد إقصاء الأمازيغية. لماذا لا يكون ذلك مفيدا ولا مجديا للأمازيغية؟

ـ لأنه حتى عندما يكتب الأمازيغيون أمازيغيتهم، فإن غالبيتهم يكتبونها بطريقة تنفّر من قراءتها لأنها كتابة غير مفهومة وغير سليمة، لا تحترم القواعد الإملائية والنحوية التي تخضع لها كتابة أية لغة. وهي كتابة غير سليمة ولا تحترم قواعد الكتابة وذلك لسبب بسيط، هو أن أصحابها لم يتعلموها في المدرسة، لأن شروط الكتابة والقراءة لأية لغة هي تعلمهما في المدرسة بواسطة معلم مختص، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

هذه الكتابة غير السليمة للأمازيغية، أقف عليها أسبوعيا عندما أتوصل بعشرات النصوص الأمازيغية التي لا تتوفر على شروط الكتابة الصحيحة، مما يجعل قراءتها وفهمها أمرا صعبا جدا إن لم يكن مستحيلا، رغم أن بعضها مكتوب من طرف مثقفين ذوي مستوى تعليمي عالٍ. فهؤلاء الكتاب الأمازيغيون يظنون أنهم "يكتبون"، لكنهم في الحقيقة يدوّنون

خطيا Transcrire ما ينطقون به صوتيا. وهذه ليست كتابة، بل هي مجرد كلام مدوّن Transcrit بحروف لاتينية في الغالب. وشتان بين الكتابة، الخاضعة للقواعد النحوية والإملائية، والتي من شروط إتقانها تعلمها في المدرسة، وبين التدوين الخطي Transcription graphique الذي لا يخضع لقواعد الكتابة السليمة والصحيحة، وبالتالي لا يساهم إطلاقا في الانتقال بالأمازيغية من المستوى الشفوي إلى المستوى الكتابي المنشود. ولغياب قواعد الكتابة (والقراءة التابعة لها) لعدم تعلمها في المدرسة، لا يُقبِل الأمازيغيون على قراءة النصوص المنشورة بالأمازيغية لأنهم لا يعرفون كيف يقرأونها، وهو ما يعني أنهم لا يفهمونها، لأن القراءة والكتابة تحتاجان إلى مدرسة لتعلمهما، كما شرحنا.

وهنا نفهم لماذا لم يقتنِ الأمازيغيون الهاتف النقال الذي أنتجته "اتصالات المغرب" و"ليركام" في 2007، والموجه خصيصا للأمازيغيين لأنه يمكّنهم من كتابة رسائل "س.م.س" (sms) بالأمازيغية وبحرفها "تيفيناغ". لم يقتنوه لأنهم لا يعرفون كيف يكتبون بالأمازيغية التي لم يتعلموها بالمدرسة، ولا يعرفون أيضا كيف يقرأون ما قد يرد عليهم من رسائل مكتوبة بالأمازيغية كذلك. فأنا مثلا، رغم أني بذلت مجهودا شخصيا لتعلم قواعد الكتابة الأمازيغية التي كنت أمارسها شهريا من خلال كتابة افتتاحيات بالأمازيغية بشهرية "تاويزا"، إلا أنني لم أشترِ ذلك الهاتف "الأمازيغي". لماذا؟ لأنني أستعمل الرسائل الهاتفية في التواصل مع أسرتي وأقاربي وأصدقائي. ولا أحد من هؤلاء تعلم الأمازيغية في المدرسة، وبالتالي لا أحد منهم سيكون قادرا على قراءة وفهم الرسائل الأمازيغية التي سأبعثها له عبر الهاتف "الأمازيغي"، كما أنه لا يمكنه أن يراسلني بالأمازيغية التي لا يعرف كتابتها لأنه لم يتعلم حروفها ولا كتابتها بالمدرسة. وهكذا تصبح الفائدة من هذا الهاتف "الأمازيغي" منعدمة، اللهم التعامل مع الأمازيغيين كأطفال صغار يمكن إلهاؤهم وخداعهم ببعض اللعب الإلكترونية البسيطة.

ـ عندما يصر أمازيغيون، بفعل "إرادة" قوية لديهم، على استعمال أمازيغيتهم، كما يطالب بذلك أصحاب الموقف "الإرادوي"، فيكتبون عناوين رسائلهم البريدية بالأمازيغية، فإن هذه الرسائل تضيع ولا تصل إلى من أرسلت إليه، وهو ما سيردعهم ويثنيهم عن العودة إلى كتابة عناوين رسائلهم البريدية مرة أخرى بالأمازيغية.

أما عندما يصرون أيضا على استعمال الأمازيغية مع موظفي الإدارات العمومية، تعبيرا عن توفر "الإرادة" والغيرة من أجل فرض الأمازيغية واستعمالها، فإن مصالحهم التي جاؤوا من أجلها إلى تلك الإدارة، قد تضيع كذلك ولا تلبى الإدارة طلباتهم. وهو ما يردعهم كذلك ويثنيهم عن مواصلة استعمال الأمازيغية داخل الإدارات العمومية التي ترفض الأمازيغية امتثالا لـ"إرادة" الدولة الرافضة للأمازيغية كلغة في إداراتها ومؤسساتها.

ـ بل حتى تدريس الأمازيغية الذي انطلق منذ سبتمبر 2003، لم يستقبل بالحماس الذي كان منتظرا في الأوساط الأمازيغية. لماذا؟ لأن الكثير من الأمازيغيين يقولون: لماذا "سيضيّع" أولادهم الوقت والجهد في تعلم الأمازيغية التي لا يطالَبون بها غدا في المباريات والاختبارات الخاصة بالشغل والتوظيف، والتي تشترط الفرنسية والعربية وليس الأمازيغية؟

بل الأكثر من ذلك أن عددا غير قليل من الأمازيغيين يتحدثون مع أطفالهم الصغار الدارجة المغربية، فيكتسبها أولئك الأطفال كلغة أم مع حرمانهم من تعلم الأمازيغية كلغة أم أولى. وعندما نستفسرهم عن سبب هذا السلوك الضار بالأمازيغية، يجيبون بأن التلميذ الذي يتقن الدارجة المغربية يكون له امتياز، على مستوى سهولة التحصيل المدرسي، مقارنة مع التلميذ الذي لا يعرف سوى الأمازيغية التي لا تسمح له بفهم ما يقوله المعلم الذي يستعمل في الغالب الدارجة في الشرح وفي التواصل مع التلاميذ.

هذه الأمثلة توضح كيف أن الدولة، ذات "الإرادة" العروبية، توفر الشروط المثلى ليتخلى الأمازيغيون أنفسهم عن استعمال أمازيغيتهم، وذلك ليس لغياب "إرادة" النهوض بالأمازيغية لديهم، بل بسبب الإكراهات العملية، التي تفرضها عليهم الدولة، والتي تمنعهم من استعمالها الكتابي وحتى الشفوي في الكثير من الحالات. وهذا ما يساهم بدوره في مزيد من إقصاء الأمازيغية والتخلي عنها عندما يقول خصومها: ما الفائدة من العناية بالأمازيغية التي تخلى عنها أصحابها الأمازيغيون أنفسهم؟

هكذا نلاحظ أن توفر "الإرادة" الفردية لدى لأمازيغيين للدفاع عن أمازيغيتهم والنهوض بها، يكون غير ذي جدوى أمام "إرادة" الدولة التي (الإرادة) تقصي الأمازيغية. وحتى إذا كانت هذه "الإرادة" الفردية الأمازيغية غائبة، كما رأينا في حالة من يعلمون صغارهم الدارجة بدل الأمازيغية، فذلك راجع إلى "إرادة" الدولة العروبية التي تثبط تلك "الإرادة" الأمازيغية بجعلها فاقدة لأية جدوى أو تأثير.

كل هذا يبيّن أن العدو الحقيقي والوحيد للأمازيغية، اليوم، ليس من تنقصه "الإرادة" لاستعمالها والدفاع عنها وتنميتها من الأمازيغيين، ولا حتى من يرفضها ويعاديها من "العرب" المغاربة، بل إن هذا العدو الحقيقي والوحيد، كما قلت، هو الدولة، بـ"إرادتها" السياسية الرافضة للأمازيغية كهوية لها. أما "الأعداء" الآخرون للأمازيغية ـ من غير الدولة ـ كأفراد، فإن الدولة، بإقصائها السياسي للأمازيغية، هي التي جعلت ـ عمليا وتحت إكراهات شتى ـ من هؤلاء الأفراد أعداء للأمازيغية، كما رأينا في الأمثلة السابقة.

فلو "أرادت" الدولة أن تنهض بتدريس الأمازيغية بشكل جدي وصادق، ماذا كان عليها أن تفعل أولا؟ سوف لا تكتفي بتدريسها للتلاميذ في الفصول وانتهى الأمر، وهو ما تدعي أنها تفعله اليوم (2013)، الشيء الذي يفسر الفشل الذريع لهذا التدريس كما يعرف الجميع. إن أول ما ستفعله هو إصدار قوانين تنص على وجوب إتقان الأمازيغية كتابة وقراءة وكلاما، على

كل من يريد الترشح لشغل وظيفة في الدولة، بعد مدة معقولة من بداية تدريسها للجميع حتى يكون ذلك المترشح قد تعلمها في المدرسة. ففي هذه الحالة، التي يكون فيها إتقان الأمازيغية شرطا للحصول على شغل أو وظيفة، ستنتشر وتزدهر، وبشكل تلقائي، دروس الدعم في مادة اللغة الأمازيغية، كما هو شأن العربية والفرنسية والرياضيات. وعندما تتوفر مثل هذه "الإرادة" لدى الدولة للنهوض بالأمازيغية، مع إصدار قوانين ملزمة لصالحها (الأمازيغية)، فلن يكون لغياب "الإرادة" الفردية في النهوض بالأمازيغية، سواء عند الأمازيغيين أو غير الأمازيغيين بالمغرب، أي تأثير على هذا النهوض بالأمازيغية وفرض وتعميم استعمالها وإتقانها، لأن الأرزاق تصبح مشروطة بهذا الاستعمال وهذا الإتقان.

فما يجب إذن أن يطالب به المدافعون عن الأمازيغية الغيورون عليها، ليس أن يغير الأمازيغيون "إرادتهم" في الاتجاه الذي يخدم الأمازيغية ويرد لها الاعتبار، بل أن يطالبوهم بالضغط على الدولة العروبية لتغير "إرادتها" هي لصالح الأمازيغية، هذه "الإرادة" التي يجب أن تنتقل من رفض الأمازيغية إلى الاعتراف بها كهوية لهذه الدولة انسجاما مع هوية الأرض الأمازيغية للمغرب. فما لم تصبح الدولة بالمغرب ذات هوية أمازيغية، تبقى إرادتها دائما ذات حمولة أمازيغوفوبية بحكم انتمائها الهوياتي العروبي المناقض للانتماء الأمازيغي لأرض المغرب. فالنضال من أجل الأمازيغية، ينبغي إذن أن ينتقل إلى النضال من أجل الدولة الأمازيغية، تبعا للأرض الأمازيغية للمغرب التي تحكمها هذه الدولة.

(النص الأصلي منشور بالعدد 156 لشهر أبريل 2010)

هل صحيح أن لفظ «تامازغا» ذو «شحنة عرقية»؟

في مقاله التحليلي النقدي، الهام والقيم، الذي كتبه الأستاذ أنغير بوبكر بعنوان "مشروع خريطة الطريق الأمازيغية: من أجل وعي جديد بمتطلبات المرحلة أمازيغيا"، والمنشور بالعدد 102 (أكتوبر 2005) من "تاويزا"، تعرض الكاتب ـ من بين ما تعرض له ـ لما سماه "المفاهيم التي من الضروري مراجعتها وتدقيقها"، والتي أدرج ضمنها مفهوم "تامازغا"، موضحا أنه «عادة ما يستعمل الأمازيغ مفردة تامازغا للدلالة جغرافيا على أماكن تواجد الأمازيغ بالعالم. إلا أن هذا المفهوم هو ذو دلالة عرقية شبيه بالوطن العربي الذي ننتقده لأنه يحمل شحنة عرقية. فكيف نرفض الوطن العربي ونقبل بالوطن الأمازيغي؟».

فهل صحيح أن لفظ "تامازغا" يحمل شحنة عرقية كالتي تتضمنها عبارة "الوطن العربي"؟.

1 ـ ليس صحيحا أن اسم "تامازغا" يطلق على «أماكن تواجد الأمازيغ بالعالم»، هكذا بالمطلق ودون تحديد لهذه "الأماكن". ففرنسا، التي توجد بها جالية أمازيغية مهمة، فرنسية الجنسية ومستقرة وليست مهاجرة، ولكنها واعية ومتشبثة بهويتها الأمازيغية، لا تعتبر جزءا من "تامازغا" ولا أحد يعتبرها كذلك. فهؤلاء الأمازيغيون المتواجدون في مناطق مختلفة من العالم من غير شمال إفريقيا، يطلق عليهم، كما هو معروف، "أمازيغيو المهجر" imazighen de la diaspora.

2 ـ يدعونا الأستاذ أنغير إلى مراجعة استعمال "تامازغا" «لأن هذا المفهوم هو ذو دلالة عرقية شبيه بالوطن العربي الذي ننتقده»، دون أن يوضح لنا أوجه الشبه هذه بين التسميتين: "تامازغا" و"الوطن العربي".

فهل اسم "تامازغا" شبيه بعبارة "الوطن العربي" من حيث الدلالة العرقية لهذه الأخيرة؟

ـ "تامازغا" لفظ يطلق على الموطن ـ وليس الوطن ـ الأصلي للأمازيغيين، أي على منطقة جغرافية محددة، وهي المعروفة بشمال إفريقيا، والتي تضم اليوم أقطارا عديدة. فكلمة "تامازغا" إذن تسمية محايدة لمكان محدد ومعروف من الكرة الأرضية هو شمال إفريقيا كما قلت، مثل اسم فرنسا أو اليابان أو الصين أو ألمانيا التي هي كذلك أسماء "جغرافية" محايدة لأماكن محددة ومعروفة. فهي أسماء تعني الموطن الجغرافي للفرنسيين أو اليابانيين أو الصينيين أو الألمانيين. وكذلك اسم "تامازغا" لا يعني أكثر من الموطن الجغرافي للأمازيغيين. كل ما هناك هو وجود علاقة بين اسم الموطن وبين اسم الشعب الذي يسكن ذلك الموطن: فاليابان يعني موطن الشعب الياباني، فرنسا تعني موطن الشعب الفرنسي، الصين تعني موطن الشعب الصيني، ألمانيا تعني موطن الشعب الألماني، تامازغا تعني موطن الشعب

الأمازيغي... إلخ. فإذا كان الأستاذ أنغير يرى في هذه العلاقة، بين اسم الموطن واسم الشعب المنتمي لذلك الموطن، دلالة عرقية، فستصبح كل أسماء الدول الحالية، الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، أسماء ذات دلالة عرقية لأن كل اسم دولة هو اسم للموطن الجغرافي لتلك الدولة، وفي نفس الوقت اسم للشعب الذي يعيش في ذلك الموطن.

ـ وحتى على فرض أن هناك دلالة عرقية في مثل هذه الأسماء التي تحيل على شعوب بعينها، أي على أعراق دون أخرى، فإن ذلك سيكون شيئا عاديا وطبيعيا لأنه يدخل في إطار تسمية الأشياء بأسمائها، ولا يحمل أي مضمون عنصري، هذا المضمون الذي لا يتمثل في تسمية شعب باسم موطنه ـ كما هو الأمر بالنسبة لجل شعوب الدنيا ـ، بل في ادعاء التفوق على الشعوب والأعراق الأخرى. وهذا ما نجده في عبارة "الوطن العربي".

فـ"الوطن العربي" لا يدل على مكان جغرافي محدد ومعروف كموطن أصلي للعرب، بل يشمل بلدانا وشعوبا لا علاقة لها بالعروبة سوى أنها تستعمل اللغة العربية، كمصر والصومال والسودان وكل أقطار شمال إفريقيا، فضلا على أنه يحيل على العرق العربي وليس على موطن جغرافي معين كما في الأمثلة التي ذكرناها أعلاه. ومن اللافت أن اللغة العربية لا تتضمن أي اسم مفرد يدل على الموطن الجغرافي للعرب، مثل "تامازغا"، "اليابان"، "فرنسا"، "الصين"، بل لا بد من التعبير عن هذا الموطن بصياغته كاسم منسوب إلى العرق العربي، مثل "الجزيرة العربية"، "الجمهورية العربية"، "المملكة العربية".

لا يمكن، إذن، مقارنة اسم "تامازغا" بعبارة "الوطن العربي" لأن "تامازغا" لفظ ترابي وجغرافي لا يحمل أية شحنة عرقية كما اعتقد الأستاذ أنغير، عكس عبارة "الوطن العربي" الذي ينبني على مضمون عرقي، فيه نفي للأعراق الأخرى بإدراجها ضمن العروبة، وهو موقف قوماني عنصري لا نجد مثيلا له في كلمة "تامازغا" التي تطلق فقط على منطقة محددة ولا تُدرج ضمنها شعوب وأعراق أخرى غير أمازيغية.

3 ـ يبدو أن الذي جعل الأستاذ أنغير يتخوف من أن يحمل لفظ "تامازغا" نفس المدلول العرقي الذي تتضمنه عبارة "الوطن العربي"، هو مماثلته ومساواته للفظ "تامازغا" بعبارة "الوطن العربي"، على مستوى المدلول العرقي، مع أن لا شيء يجمع بين الاثنين كما شرحنا ذلك. فهذه المماثلة وهذه المساواة كانت ستكون صحيحة وواردة لو أن الحركة الأمازيغية تستعمل عبارة "الوطن الأمازيغي"، قياسا على "الوطن العربي" الذي يحيل على العرق وليس على الموطن. ولا نعتقد أن الأستاذ أنغير اختلط عليه الأمر بين "تامازغا" و"الوطن الأمازيغي"، لأن الفرق بين الاثنين واضح وكبير على مستوى الدلالة والمعنى. ولهذا نرى أن قوله: «فكيف نرفض الوطن العربي ونقبل بالوطن الأمازيغي؟» غير ذي موضوع لأنه لا قياس مع وجود الفارق، الفارق بين الاسم المفرد "تامازغا" ـ وليس "الوطن الأمازيغي" ـ والعبارة المركبة "الوطن العربي" ذات الحمولة العرقية. لهذا لم أفهم كيف ولماذا انتقل الأستاذ

أنغير من كلمة "تامازغا" إلى عبارة "الوطن الأمازيغي" غير المعروفة في منشورات وأدبيات الحركة الأمازيغية.

4 ـ أما كلمة "المغرب"، فبالإضافة إلى أنها من وضع المستعمر الفرنسي الذي استبدل بها الاسم الذي كان يعرف به المغرب كقطر وهو اسم "مراكش"، فهي لا تدل لا على المنطقة الجغرافية ولا على هوية الشعب الذي يسكن تلك المنطقة، لأن موقع "المغرب"، أي جهة غروب الشمس، يتغير حسب المكان الذي منه يلاحظ شخص ما "المغرب". وهو ما يبيّن أن كلمة "المغرب" لا معنى لها إلا بالنسبة للعرب الموجودين في جهة المشرق، والذين سموا هذه المنطقة بالمغرب لأنها تقع جهة غروب الشمس بالنسبة لموقعهم فقط. مع أن هذا المغرب يصبح بالنسبة للأوروبيين مثلا "جنوبا"، وبالنسبة للبرازيليين "مشرقا"، وبالنسبة لسكان الساحل الإفريقي "شمالا". فكلمة "المغرب" لا تدل إذن على المسمَّى، بل على المسمِّي، أي الذي أطلق التسمية، عكس الألفاظ الأوروبية المقابلة لكلمة "المغرب" (Maroc, Morocco, Marruecos, Marokko...) التي هي مشتقة كلها من اسم أمازيغي أصلي هو Amur, Tamurt، أي الأرض. فهذه التسميات الأوروبية تشير إذن إلى الأرض التي تسمى "تامورت"، "أمور"، والتي هي الأرض الأمازيغية، كما تدل كذلك على اللغة التي تسمي الأرضَ "تامورت"، والتي هي اللغة الأمازيغية. وهذا ما لا نجده في كلمة "مغرب" لأنها كلمة أجنبية وضعها أجنبي ولا معنى لها إلا في معجم ذلك الأجنبي. فالكلمات الأوروبية الدالة على "المغرب"، التي ذكرناها أعلاه، رغم أنها من وضع الأجنبي إلا أنها انطلقت من التسمية المحلية المتداولة في اللغة المحلية، أي في اللغة الأمازيغية.

النتيجة أن من بين العناصر التي تدخل في استرداد الهوية الأمازيغية "للمغرب" كاملة، إلغاء كلمة "المغرب" الأجنبية، والتي لا تدل لا على الموطن ولا على الشعب المنتمي لذلك الموطن، ولا على اللغة التي يتكلمها ذلك الشعب، واستبدالها بـ"تامازغا" التي تعني الموطن والشعب واللغة، وهي المكونات الثلاثة التي تشكل مفهوم الهوية. وهكذا يصبح المغرب هو "تامازغا الغربية"، تمييزا له عن الأقطار الأخرى التي تنتمي إلى تامازغا. وهذه تسمية أصبحت مستعملة ومتداولة لدى الحركة الأمازيغية. كما يمكن استرداد التسمية الأصلية للمغرب التي هي "مراكش". أما الاحتفاظ باسم "المغرب"، فهو مشروط بحصول تطور جدي وعميق على مستوى هوية الدولة، بالشكل الذي يصبح معه اسم "المغرب" يعني حصرا الدولةَ الأمازيغيةَ التي تستمد هويتها وانتماءها من موطنها بشمال إفريقيا، مثلما أن اسم "إيران" يعني حصرا الدولةَ الفارسية التي تستمد هويتها وانتماءها من موطنها ببلاد فارس.

(النص الأصلي منشور بالعدد 103 لشهر نونبر 2005)

هل صحيح أن الأمازيغية «رافد» من روافد الثقافة الوطنية؟

حضرت نشاطا ثقافيا نظمته إحدى الجمعيات الإسلامية بالناظور. كانت بالقاعة لافتة كتب عليها بحروف بارزة وملونة: "الأمازيغية رافد من روافد ثقافتنا الوطنية".

ليس الغرض من هذا الموضوع هو انتقاد موقف الإسلاميين من الأمازيغية، لأن هذا الموقف، رغم عدائه الظاهر للأمازيغية، فهو أفضل، في كثير من جوانبه، من موقف بعض الأحزاب الوطنية التي تخلو أنشطتها ولافتاتها من أية إشارة إلى الأمازيغية. وإنما أريد أن أحلل وأناقش هذه العبارة: "الأمازيغية رافد من روافد الثقافة الوطنية"، التي أصبحت من "البديهيات" التي لا تحتاج إلى دليل ولا برهان، وأصبح من يرددها ويتبناها، من الإسلاميين وغيرهم، يعتقد، بل يتبجح، بأنه قد برّأ ذمته تجاه الأمازيغية، وأنه قد قدم لها أكبر تنازل وأقصى ما تطالب به من اعتراف ورد للاعتبار. وهكذا أصبحت هذه العبارة شائعة ومكرورة، ولو بألفاظ مختلفة مثل: "الأمازيغية مكون من مكونات الثقافة الوطنية"، أو "الأمازيغية مكون من مكونات الهوية الوطنية"، أو كما جاء في دستور 2011: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية».

فهل الأمازيغية هي حقا رافد من روافد الثقافة الوطنية أو مكون من مكونات الهوية الوطنية؟

"الرافد" يعني المجرى المائي الدائم أو المؤقت الجريان، والذي يصب في نهر كبير دائم التدفق. والروافد، بالإضافة إلا أنها تأتي من خارج المنبع الأصلي للنهر الرئيسي الذي تصب فيه، فقد تكون كثيرة ومتعددة، وقد تجف وتختفي وتظهر أخرى جديدة مكانها حسب التساقطات والظروف المناخية للمنطقة. لكن مصبها يكون دائما نهرا كبيرا واحدا لا يجف ولا ينضب. فما الذي يشكل في ثقافتنا الوطنية "الرافد" أو المكون الجزئي والمتغير؟ وما الذي يشكل الثابت الثقافي والهوياتي الذي تصب فيه كل الروافد والمكونات الثقافية الأخرى؟ وما هي الروافد والمكونات الثقافية التي تظهر ثم تختفي؟ وما هو المنبع الدائم التدفق للثقافة والهوية المغربية؟ وما هي الروافد والمكونات التي تأتي من بعيد ولا تنبع من النبع الأصلي الخالد للثقافة والهوية المغربية؟

إذا عرفنا أن بلاد "تامازغا" تعاقبت عليها منذ ثلاثة آلاف سنة ـ وهذا شيء لا ينكره أحد ـ حضارات ولغات وثقافات وأديان جاءتها من الشرق والغرب على السواء، كالبونيقية والفينيقية واللاتينية واليهودية والمسيحية والعربية والإسلام والفرنسية والإسبانية، وأن

بعض هذه الثقافات ماتت وانقرضت، لكن بعض بصماتها وعلاماتها لا تزال حاضرة في الثقافة الأمازيغية، ولو في شكل ألفاظ أمازيغية ترجع جذورها المعجمية إلى هذه الثقافات القديمة، وأن بعضها الآخر من هذه الثقافات لا زال متواجدا بموطنه الأصلي بعد أن طردته الأمازيغية خارج أرضها، لكن أخذت عنه واقتبست منه ما أثرت به لغتها وثقافتها... إذا عرفنا كل هذا واستحضرناه وتذكرناه، سندرك أنه من الخطأ الجسيم القول أو الكتابة "أن الأمازيغية رافد من روافد الثقافة الوطنية"، أو "أن الأمازيغية مكون من مكونات الهوية الوطنية"، لأن الثقافة الوطنية الحقيقية، والهوية الوطنية الحقيقية، أي التي نبتت في هذا الوطن ولم تأت إليه عبر روافد ومكونات جاءت من مناطق أخرى من العالم، هي الثقافة الأمازيغية، والهوية الأمازيغية، والتي اغتنت طبعا بروافد مختلفة، غربية وشرقية، دون أن يفقدها ذلك طابعها الأمازيغي الذي يميزها عن باقي ثقافات وهويات العالم. فالصحيح إذن، والسليم والمنطقي، ليس "أن الأمازيغية رافد من روافد الثقافة الوطنية"، أو "أن الأمازيغية مكون من مكونات الهوية الوطنية"، بل إن "الثقافات العربية والفرنسية والإسبانية والفينيقية واللاتينية والمسيحية واليهودية والإسلامية هي من ورافد ومكونات الثقافة والهوية الوطنية الأصلية التي هي الأمازيغية". هذه العبارة إذن ـ الأمازيغية رافد من روافد، أو مكون من مكونات الثقافة والهوية الوطنية ـ عبارة خاطئة من أساسها، تقلب الحقيقة وتعكسها، لأنها تجعل من الثابت متغيرا، ومن الكلي جزءا، ومن الدائم مؤقتا، للتقليل من أهمية الأمازيغية بردها إلى مجرد عنصر رافد أو مكوّن. وتكرار هذه العبارة، وما شابهها، وترديدها والتذكير المستمر بها، جعل منها "مسلمة" لا تقبل نقاشا ولا جدالا. وهذه هي الطامة الكبرى، لأن المسلمة لا تهم في حد ذاتها، بل ما يبنى عليها من نتائج واستدلالات. فعندما تكون هذه المسلمة خاطئة وكاذبة ـ كالمسلمة التي تقول بأن الأمازيغية رافد من روافد الثقافة الوطنية ومكوّن للهوية الوطنية ـ، فكل النتائج والاستدلالات التي استنتجت من تلك المسلمة تكون خاطئة وكاذبة بدورها. وكم لدينا في المغرب من هذه المسلمات الكاذبة حول الأمازيغية، عليها يبني الكثيرون موقفهم من الأمازيغية. فرد الاعتبار للأمازيغية يقتضي أولا تصحيح المفاهيم وإعادة النظر في "الحقائق البديهية" المتداولة والمعروفة حول الأمازيغية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 47 لشهر مارس 2001)

متى تسترجع الأراضي «المسترجعة»؟

إن قضية تفويت أزيد من 300 هكتار من أراضي الدولة إلى العدّاء هشام الگروج، التي أثارتها الصحافة في بداية 2001، ليست إلا الجزء الصغير من كتلة الجليد التي تغطي قاع بحر التلاعبات بأراضي الشعب المغربي. وليس موضوعنا هو هشام الكَروج طبعا. فما هو، كما علق أحد الفلاحين بالقناة الثانية في تحقيقها حول هذا الموضوع، إلا واجهة تخفي وراءها المستفيدين الحقيقيين من تلك الأراضي، التي يتم السطو عليها باسم التفويت للعدّاء العالمي هشام الكَروج. وهذه الأراضي والضيعات تنتمي إلى ما يسمى بالأراضي "المسترجعة". فما هي قصة هذه الأراضي "المسترجعة"؟

عندما دخلت فرنسا إلى المغرب لتحمي النخبة المخزنية والعروبية القليلة العدد، من الأمازيغيين الكثيري العدد، وتضمن لها استغلال ثروات البلاد بدون مضايقة أو إزعاج أو "سيبة" من طرف هؤلاء الأمازيغيين، واجهها هؤلاء بمقاومة شرسة دامت أزيد من ربع قرن. وبما أن الفرنسيين عجزوا عن القضاء على المقاومة الأمازيغية بسلاح المدافع والطائرات، فقد لجأوا إلى سلاح أخطر وأفتك. فقد أدرك الفرنسيون، من خلال ما تجمع لديهم من معطيات وحقائق حول الأمازيغيين بفضل البحوث التاريخية والأنثروبولوجية الكولونيالية، أن للأمازيغيين علاقة خاصة، دينية ومقدسة بالأرض. فإذا لم يكن للأمازيغيين دين خاص بهم، وهو ما جعلهم يتبنون ديانات الشعوب الأخرى، فإن دينهم الحقيقي الذي عرفوا به طيلة تاريخهم هو عبادتهم لأرضهم والدفاع عنها حتى الموت. هذا ما أدركه الفرنسيون ووعوه حق الإدراك والوعي، واستخلصوا منه أن التغلب على الأمازيغيين وكسر شوكتهم، مشروط بكسر علاقتهم بالأرض وتدمير الرباط المقدس الذي يجمعهم بها.

وهكذا فتحت فرنسا جبهة أخرى في حربها ضد الأمازيغيين، جبهة أكثر خطورة وتدميرا في نتائجها من جبهة المعارك التي تستعمل فيها الطائرات والمدافع وكل أسلحة الإبادة الجماعية. تتمثل هذه الجبهة الجديدة في مصادرة ملايين الهكتارات من أراضي الأمازيغيين، ومنعهم من التصرف فيها، كما ينص على ذلك مثلا ظهير 27 أبريل 1919. وليس المهم في هذه المصادرة لأراضي الأمازيغيين نتائجها المادية الملموسة: كانوا مالكين لأرضهم فانتزعت منهم وأصبحوا غير مالكين لها، بل المهم نتائجها غير المادية وغير المرئية، وبالتالي الأكثر خطورة لأن عواقبها لا تدرك إلا على المدى البعيد: فعلاقة الأمازيغيين بأرضهم كانت هي كل شيء، كانت هي العبادة، هي الوطنية، هي المقاومة، هي الجهاد، هي المجتمع، هي اللغة، هي الثقافة، هي الهوية، هي التاريخ.... كانت هذه العلاقة مصدر قوتهم وسر تماسك مجتمعهم وتضامن قبائلهم، وكانت تشكل حماية أكيدة للغتهم وهويتهم. النتيجة إذن هي أن تفكيك هذه العلاقة بالأرض ـ بمصادرة هذه الأخيرة ومنع الأمازيغيين من التصرف فيها ـ أدى إلى تفكك بنيات

المجتمع الأمازيغي، وضعف التضامن القبلي، وتراجع المقاومة، وفقدان اللغة والهوية لأية حماية ودفاع أمام محيط معادٍ لكل ما هو أمازيغي. وهكذا أدى منع الأمازيغيين من التصرف في أراضيهم إلى تغير في العلاقة التي تربطهم بهذه الأخيرة، وهو ما نتج عنه اضطراب في "الشفرة" أو "القن" Le code الذي كانوا ينظمون في ضوئه شؤونهم، ويواجهون عدوهم، ويحمون لغتهم وهويتهم، لأن علاقتهم بالأرض كانت بمثابة القانون الذي يحكم علاقاتهم بكل الأمور الأخرى. ولهذا فإن الأمازيغيين لم يفقدوا أرضهم التي استولى عليها المستعمر فحسب، بل فقدوا، نتيجة لذلك، الأسس المرجعية والرمزية والاجتماعية والثقافية والهوياتية لوجودهم. وهذا ما لا يمكن استرجاعه، لأنه لا يمكن استرجاع نفس العلاقة بالأرض حتى على فرض أن هذه الأرض قد استرجعت.

إذا كان المغرب، بعد حصوله على الاستقلال، قد استرجع أرضه وسيادته، فإن الأمازيغيين لا زالوا لم يسترجعوا أرضهم التي كان المستعمر قد استولى عليها. فماذا كان مصير هذه الأراضي الأمازيغية بعد خروج المستعمر من المغرب واستقلال البلاد؟ لقد سلمت فرنسا وإسبانيا هذه الأراضي، بثرواتها وخيراتها، ليس إلى أصحابها الشرعيين الذين هم الأمازيغيون، بل إلى النخبة المخزنية العروبية كمكافأة لها على تعاونها مع حاميها ـ ومن هنا جاء مصطلح "الحماية" ـ ضد الأمازيغيين كعدو مشترك لهما. تعترف اليوم السلطة بأن هذه الأراضي تبلغ مليونا من الهكتارات، مع أنها أكبر من ذلك بكثير. وأصبحت تعرف بالأراضي "المسترجعة". ولكن هذه تسمية خاطئة، بل كاذبة لأنها لا تطابق الحقيقة. فالحقيقة أن المالكين الحقيقيين والشرعيين لهذه الأراضي، وهم الأمازيغيون، لا زالوا لم يسترجعوا هذه الأراضي. فهي لا تزال بالنسبة إليهم في حكم الأراضي المنزوعة منهم والمسلوبة لهم. فهي إذن لم تسترجع بعدُ، بل فقط فوتت من طرف المستعمر إلى غير مالكيها الحقيقيين. فهي إذن أراضٍ "مفوتة" وليست "مسترجعة". ولهذا فإن المالكين غير الشرعيين لهذه الأراضي، يقومون بدورهم بتفويتها إلى من ينال رضاهم، بنفس الطريقة التي فوتتها بها إليهم فرنسا تعبيرا منها عن رضاها عنهم.

وهذه هي أول مرة في تاريخهم يفقد فيها الأمازيغيين السيادة على أرضهم وما تشتمل عليه من خيرات وثروات معدنية وبترولية وفلاحية، وحتى السمكية باعتبار أن المياه البحرية الإقليمية جزء من الأراضي الأمازيغية. لقد كانوا كلما طردوا المستعمر الذي يحتل أرضهم، كالفينيقيين والرومان والوندال والأمويين، استرجعوا كامل سيادتهم على أرضهم التي كان استولى عليها المحتل الغازي. لكن هذه المرة ـ وهي الأولى في تاريخهم كما قلت ـ يُخرجون فيها المستعمر (فرنسا وإسبانيا) دون أن يتمكنوا من استرجاع السيادة على أراضيهم، التي تستعمل عائدات خيراتها وثرواتها لتعريبهم ونزع الطابع الأمازيغي عنهم بعد أن تم نزع الأرض منهم.

فمتى تُسترجع الأراضي "المسترجعة" إلى مالكيها الشرعيين؟

الحقيقة أن الأمازيغيين لا يمكنهم اليوم استرجاع اراضيهم إلا إذا استرجعوا سيادتهم كاملة على كل تراب المغرب، عندما يصبح هذا الأخير دولة أمازيغية تمارس سلطتها وسيادتها باسم الهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية للمغرب. فالمطالبة باسترجاع الأرض لا تنفصل إذن عن المطالبة بدولة أمازيغية ـ بالمفهوم الترابي وليس العرقي ـ انسجاما مع الهوية الأمازيغية لأرض المغرب التي تسود عليها هذه الدولة.

(النص الأصلي منشور بالعدد 46 لشهر فبراير 2001)

فلسفة الفساد بالمغرب

مقدمة:

يبدو أن الفساد أصبح قدَرا مغربيا، ليس لتفاقمه وتغلغله داخل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، بل لأنه تحوّل إلى سلوك عادي وطبيعي، يمارس بكل جرأة وثقة وطمأنينة، ولا يثير تذمرا ولا استياء، ولا يسبب إحراجا ولا إزعاجا.

إن استمرار الفساد في التنامي والاستشراء، يقدم الدليل للحالمين والمثاليين والمغفلين أن الفساد بالمغرب ليس ظاهرة ظرفية خاصة بعهد قديم أو جديد، ولا مرتبطا بحكومة يمينية أو يسارية أو إسلامية، ولا حكرا على أحزاب رجعية أو تقدمية، ولا حالة يمكن محاربتها بتغيير في التشريعات وسن قوانين زجرية صارمة، بل هو سلوك، وثقافة، وطبيعة ثانية، وقناعة، وعقل، وفلسفة وذهنية... ومن هنا فهو ظاهرة راسخة مترسخة، أصيلة متأصلة، عميقة ومتجذرة لا يزعزعها عهد جديد ولا قديم، ولا يمين ولا يسار، ولا علمانية ولا تيوقراطية، ولا احتكار للسلطة ولا تناوب عليها، لأنه أصبح بالمغرب، وبكل بساطة، ركنا جديدا رابعا من أركان الدولة، ينضاف إلى الأركان الثلاثة التقليدية المعروفة: الأرض، الشعب والسلطة.

أصول الفساد بالمغرب:

والسؤال: ما هي العوامل والأسباب التي تفسر هذا الاستشراء للفساد الذي ينخر هياكل الدولة ومؤسساتها؟ ما هو المصدر الذي تغرف منه ثقافة الفساد بالمغرب؟ لماذا يصعب وضع حد لهذه الظاهرة المستفحلة؟

لقد أصبح شيئا مألوفا أن يردّ "مثقفونا" و"مفكرونا" الكثير من مساوئنا وظواهرنا السلبية إلى الاستعمار وفرنسا، إلا الفساد فلم يسبق أن قرأت أن مصدره هو الاستعمار الفرنسي. فمن أين جاء هذا الفساد الذي يقف عائقا أمام كل إصلاح وتنمية حقيقية؟ فإذا لم تأت به فرنسا المستعمِرة، فهذا يعني أن ممارسة الفساد كانت موجودة بالمغرب قبل الحماية، ثم استأنفناها بعد استرجاعنا لسيادتنا، أو أننا استحدثناها كظاهرة جديدة مع حصولنا على الاستقلال.

لكن، بما أن الظاهرة ذات طبيعة سياسية اجتماعية، فلا يمكن إلا أن تكون لها جذور وأصول تمتد إلى الماضي البعيد. فالمعطيات التاريخية الثابتة تبين أن "الدوائر المخزنية"، قبل الحماية، كانت وكرا للممارسات التي تصب في الفساد، كالدسيسة والمكر واستغلال النفوذ والشطط في استعمال السلطة، وخدمة المصالح الشخصية والعائلية على حساب مصلحة

الوطن والمواطنين، وهدر للمال العام، هذا الهدر الذي كان وراء الظلم الذي كانت تعاني منه القبائل التي كان يرهقها المخزن بالجبايات، لحاجته، التي لا تقف عند حدّ، إلى المال الذي كانت تبذره "الدوائر المخزنية" في البذخ والسفه والمباهاة. وهذا الفساد والظلم والاعتداء على القبائل كان سببا لتمردها ومناهضتها "للدوائر المخزنية". هذه الحالة العامة من الفساد هي التي سهلت على الاستعمار أن يحتل "المغرب المخزني" بسهولة، بل إن "الدوائر المخزنية" استعجلت هذا الاحتلال فضغطت على السلطان مولاي عبد الحفيظ ليوقّع معاهدة الحماية، لأن هذه "الدوائر المخزنية" رأت في الحماية الفرنسية حماية لفسادها من غضب القبائل التي كانت تهددها بانتفاضاتها المتكررة.

وإذا كانت فرنسا لم تُدخل معها الفساد إلى المغرب من الخارج، كما أشرنا، فإنها مع ذلك لعبت دورا رئيسيا في تعميمه والحفاظ عليه بإخضاعها لسلطة المخزن القبائلَ التي كانت تحدّ بأعرافها الديموقراطية، من انتشار الفساد خارج "الدوائر المخزنية". وهذا ما يفسر أن ظاهرة الفساد، التي كانت قبل الحماية محدودة ومقصورة على أوساط مخزنية معروفة، ستصبح ظاهرة عامة ووطنية، حاضرة ومتفشية في كل مدينة وقرية وإدارة، بل في كل علاقة يكون المخزن طرفا فيها: السائق والدركي، المهرب والجمركي، طالب شهادة السكنى ومقدم الحومة، طالب شهادة الازدياد ومكتب الحالة المدنية، طالب رخصة البناء والمسؤولين بالمكتب الجماعي... إلخ، حتى أنه ظهر مصطلح خاص للدلالة على هذا النوع من الفساد والارتشاء الذي يخص الطبقات الشعبية في علاقاتها بالممثلين الصغار للمخزن، هذا المصطلح هو "التدويرة". هذا دون الكلام، طبعا، عن الفساد الكبير الذي يهم الطبقات الراقية والنافذة، والذي يتعلق بالأرقام الكبيرة: الصفقات العمومية، رخص الاستغلال، التجزئات السكنية، الخوصصة، المؤسسات المالية (مثل القرض السياحي والفلاحي وصندوق الضمان الاجتماعي...)... إلخ. هكذا أصبح الفساد بعد الاستقلال ظلا يتبع المخزن حيث حل وارتحل. وبما أن المخزن أصبح، كالهواء، موجودا في كل مكان، فكذلك الفساد أصبح موجودا هو أيضا في كل مكان.

إذا كان الفساد موجودا بالمغرب قبل الحماية، ولو في نطاق محدود، فما هو مصدره، علما بأن الأخلاق والأعراف المغربية الأصيلة تتنافى مع ممارسة الفساد والارتشاء؟ إذا رجعنا إلى طبيعة "الدوائر المخزنية" ـ مبدأ الفساد ومنطلقه ـ وتاريخ تكوّنها بالمغرب، سيسهل علينا إعطاء الجواب عن هذا السؤال. فهذه "الدوائر المخزنية"، المشكلة لحاشية السلطان، تتكون في أصلها التاريخي من النخب الأندلسية التي نزحت إلى المغرب بعد طردها من الأندلس. ولأنها كانت نخبا حاكمة وذات دراية بممارسة السلطة، فقد سهل عليها إغراء سلاطين المغرب لإدماجها في محيطهم، وتقريبها إليهم، وتكليفها بمسؤوليات ومهام مخزنية جسيمة، للاستفادة من "خبرتها" ومعرفتها بشؤون الحكم الذي سبق لها أن مارسته بالأندلس.

لكن السؤال: لماذا خسرت هذه النخب الأندلس وهزمها المسيحيون وطردوها منه؟ لأنها، بكل بساطة، كانت نموذجا في الفساد والرذيلة والجشع والسفه واللاوطنية ونهب مالية الدولة، هذا النهب الذي كان سببا في نشوب صراعات بين مجموعات من هذه النخب (ما يسمى بملوك الطوائف)، تريد كل واحدة منها الاستيلاء وحدها على خيرات البلاد. هذا الفساد الذي كان متفشيا بشكل متفاقم داخل النخب الحاكمة بالأندلس، هو الذي أضعف الدولة الإسلامية هناك وتسبب في تآكلها بسرعة وعجل بنهايتها وسقوط الأندلس في يد المسيحيين.

لكن السؤال كذلك: من أين جاء هذا الفساد الذي نخر الدولة الإسلامية بالأندلس وساهم في القضاء عليها؟ يكفي أن نعرف أن النخب المخزنية التي كانت تحكم الأندلس، هي ـ سياسيا ـ من بقايا الدولة الأموية التي قضى عليها العباسيون بالمشرق، لنخلص إلى أن الفساد المخزني بالأندلس ذو مصدر أموي مشرقي. فالمعروف أن الأمويين يمثلون قمة الفساد في تاريخ الدول الإسلامية، بما استحدثوه من نظم استبدادية للحكم لا علاقة لها بتعاليم الإسلام، وما سنوه من توارث للسلطة، وما اشتهروا به من ظلم (باستثناء عمر بن عبد العزيز) وانتهاك للحرمات، وتبذير لمال المسلمين في اللهو والمجون والملذات. هذه الذهنية الأموية الاستبدادية والفاسدة، هي التي ستتولى حكم الأندلس وتمارس بها نفس الفساد والظلم والانتهاك والاستبداد.

هكذا يكون خط الفساد قد انطلق من المشرق إلى الأندلس، ومن الأندلس إلى المغرب عبر النخبة الأندلسية التي نقلت إليه "خبرتها" في الفساد والاستبداد. هذا الفساد كان محدودا لا يخرج عن "الدوائر المخزنية" قبل الحماية. لكن الاستعمار الفرنسي عبّد أمامه الطريق ليصبح عاما يشمل كل الوطن. فأصبح الفساد يعاد إنتاجه بإعادة إنتاج النخب المخزنية.

هذه الأصول التاريخية للفساد بالمغرب تفسر لنا لماذا أصبح المغرب "متفوقا"، في ما يتعلق بهذه الظاهرة، على كل البلدان العربية تقريبا، حسب التصنيف الذي نشرته المنظمات المهتمة بالموضوع. ذلك لأن المغرب هو البلد "العربي" الوحيد الذي لا تزال فيه ممارسة السلطة ذات خصائص أموية، وتعتبر من بقايا النظام الأموي. في حين أن هذه البقايا الأموية كادت أن تختفي، أو ذات حضور ضعيف بدول المشرق العربي، التي من المفروض أن تكون ممارسة السلطة بها أقرب إلى الأنظمة الأموية من المغرب، لأسباب ثقافية وقومية وهوياتية وتاريخية وجغرافية معروفة. والسبب في هذه المفارقة المتمثلة في الحضور الضعيف لبقايا النظام الأموي بدول المشرق وحضورها القوي بالمغرب، هو أن الحكم التركي للمشرق العربي، الذي دام قرونا، قضى ـ أو على الأقل أضعفها ـ على طريقة الحكم الأموي بهذه البلدان. أما المغرب الذي انتقل إليه نظام السلطة الأموي من الأندلس، ولأنه لم يتعرض للحكم التركي ولا لأية هيمنة أجنبية قبل الحماية، فقد حافظ على هذا النظام صافيا "نظيفا" لم يعترِه تغيير كبير في جوهره. والاستعمار الفرنسي الذي كان من المنتظر أن يزعزع البنية المخزنية ذات المضمون

الأموي الأندلسي، قام، على العكس من ذلك، بتعزيزها وتثبيتها وتقويتها بعد أن كانت ضعيفة ومهددة بالزوال. ولم تغادر فرنسا المغرب إلا بعد أن سلمته لنخبة "الحركة الوطنية" التي هي امتداد، على مستوى التفكير والإيديولوجيا والقناعات، للنخبة الأندلسية التي نقلت ثقافة الفساد من الأندلس إلى المغرب.

"التمثيلية الانتخابية"، قمة الفساد بالمغرب:

السؤال الآخر الذي يطرحه الفساد بالمغرب: لماذا لم يسبق أن حوكم أي مسؤول كبير من الكثيرين الضالعين في الفساد واختلاس المال العام؟ فالمشكل ليس أن يوجد بالمغرب مفسدون ومرتشون، فهؤلاء يوجدون حتى في الدول الأكثر تقدما وديموقراطية، لكن المشكل هو أن لا يعاقبوا ولا يحاسبوا. فأول مرة حوكم فيها وزراء وموظفون كبار عن فسادهم واختلاسهم للأموال العامة، كان ذلك بعد المحاولة الانقلابية في 1971، التي كان الفساد أحد أسبابها الرئيسية. ومنذ ذلك الوقت وعى أصحاب القرار أن الفساد شيء خطير قد يهدد وجود وكيان السلطة المخزنية برمتها. فما العمل إذا كان القضاء على الفساد أمرا مستحيلا لأنه ركن من أركان الدولة، كما سبقت الإشارة، وجزء من بنية النظام المخزني الذي انتقل إلينا من الأندلس؟ وبالتالي فإن القضاء النهائي على الفساد يعني القضاء على الدولة نفسها وعلى النظام المخزني ذاته. فكيف يمكن التوفيق بين ضمان استمرار النظام المخزني وضمان أن لا يؤدي الفساد الملازم لهذا النظام إلى غضب وتمرد ضد السلطة، كما كانت تفعل بعض القبائل قبل الحماية، أو كما حصل في المحاولة الانقلابية في 1971؟

هذه المعادلة الصعبة ستجد حلها في تدجين الفساد وتطبيعه ومأسسته، وذلك بتوريط الجميع فيه، بمن فيهم المعارضون للمخزن والمنتقدون للفساد. يجب إذن أن لا يبقى الفساد مقصورا على "الدوائر المخزنية"، بل ينبغي أن يتسع ليشمل حتى أولئك المنددين به والمعترضين عليه. ولكن ما هي الوسيلة التي ستجعل الجميع مشاركا في الفساد ومتورطا فيه؟ هذا ما ستضطلع به "التمثيلية الانتخابية" التي سيدخل معها الفساد بالمغرب مرحلة جديدة منذ عقد السبعينيات، حيث سيبرز وزير الداخلية إدريس البصري كمخرج لهذه "التمثيلية الانتخابية"، التي كان يوجهها ويوزع أدوارها ويختار ممثليها بعبقرية فذة قل نظيرها، حتى أنه يمكن تسميته بـ"وزير الفساد" بامتياز. إن خطورة وفعالية "التمثيلية الانتخابية" هي أنها تجعل كل مواطن مشاركا في الفساد، سواء شارك في الانتخابات أم لم يشارك، ترشح أم لم يترشح، صوّت أم لم يصوّت، ما دام أن ميكانيزم الانتخابات، وبالنظر إلى نتائجها وآثارها القانونية التي تنسحب على الجميع، يجعل الممتنع عن المشاركة والتصويت كما لو شارك وصوّت دون أن يريد ذلك، وبالتالي يصبح مساهما في لعبة الفساد رغما عن أنفه. ولم يكن لهذه "التمثيلية الانتخابية" أن تنجح إلا بخلق وإخراج "تمثيلية حزبية" موازية "للتمثيلية الانتخابية"، لتضفي الأولى (الحزبية) على هذه الأخيرة المشروعية

والمصداقية. تلك كانت مهمة ما يسمى بـ"الأحزاب الإدارية"، بأعدادها وألوانها. وكما أن منطق وميكانيزم الانتخابات وآثارها القانونية، كما قلنا، يجعل الممتنع عن التصويت مصوتا، فكذلك يجعل من الحزب المقاطع للانتخابات مشاركا فيها، وبالتالي مشاركا في الفساد، أراد أم كره. إن "التمثيلية الانتخابية" آلة جهنمية لإشراك الجميع في الفساد حتى لا يبقى لأحد مبرر للاحتجاج على المفسدين الكبار.

ولم تؤد "التمثيلية الانتخابية" فقط مهمتها المتجلية في إشراك الجميع في الفساد، وبالتالي تزكيته ومأسسته، بل أدت كذلك إلى إفساد مفهوم الديموقراطية بتحويل ما هو وسيلة فيها إلى غاية في ذاتها: فالدول الديموقراطية الحقيقية تعتمد الانتخابات كوسيلة ـ فقط ـ للديموقراطية التي هي الغاية. أما عندنا فقد أضحت الانتخابات غاية في ذاتها، وأصبحت الديموقراطية تعني مجرد الانتخابات. وهذا من أخطر نتائج "التمثيلية الانتخابية والحزبية"، لأنها تدمر جوهر الديموقراطية وتستبدلها بالشكل والزخرف الذي هو إجراء الانتخابات.

هناك سؤال يُطرح مرارا: لماذا يتقاضى البرلمانيون المغاربة أجورا تعتبر من الأجور الأكثر ارتفاعا في برلمانات العالم ـ دون الكلام عن معاش التقاعد والفوائد والمنافع الكثيرة الأخرى ـ بالمقارنة مع مستوى الأجور والمعيشة بالمغرب؟ الجواب: حتى يكون هناك مزيد من الإقبال والمشاركة في "التمثيلية الانتخابية"، مع ما يعني ذلك من مزيد من الإقبال والمشاركة في الفساد وتدجينه وتطبيعه. لنفرض أن رواتب البرلمانيين لا تتعدى عشرة آلاف درهم كتعويض شهري: فهل ستستمر جوقة "التمثيلية الانتخابية" بنفس الحماس والإيقاع والإقبال؟ الجواب البديهي لا. وهذا يؤكد أن الانتخابات عندنا أريد لها أن تكون هي غاية الغايات لتوريط الجميع وإشراكهم في اللعبة المحبوكة. وبناء على هذا المنطق الداخلي "للتمثيلية الانتخابية والحزبية"، فإن المرشح الذي يشتري الأصوات، والناخب الذي يبيع صوته، يتصرفان بعقلانية ومنطق: فالذي يشتري الأصوات يريد الفوز بمقعد جعله منطق "التمثيلية الانتخابية" أفضل ما يحلم به الإنسان في حياته، لما يرتبط به من ريع وامتيازات فردوسية تضمن حاضره ومستقبله هو والمقربين إليه. أما الذي يبيع صوته، فلا يفعل ذلك إلا لأنه مؤمن ومقتنع بأن نتائج الانتخابات، سواء نجح هذا المرشح أو ذاك، لا تغير من الأمر شيئا لأنها مجرد تمثيل مسرحي للديموقراطية. وما دام ليس هناك فرق بين المرشحين على مستوى البرامج والنتائج، فإن دفع مبالغ أكبر هو ما يشكل الفرق الحقيقي بين المرشحين بالنسبة للناخب. هذا هو منطق "التمثيلية الانتخابية" الذي يبرر الفساد ويشجع عليه.

أما رواتب الوزراء ـ وكذلك كل الموظفين الحكوميين الذين يشغلون مناصب سامية ـ التي تتجاوز 70 ألف درهم في الشهر، دون ذكر الامتيازات الكثيرة الأخرى، مع 35 ألف درهم كحد أدنى لتقاعد مدى الحياة لكل وزير مهما كانت المدة التي قضاها وزيرا، وفي بلد يصنّف في الرتبة 126 عالميا في سلم التنمية، والذي لا يتجاوز فيه الحد الأدنى للأجور 1800 درهم، وهو

ما يجعل هذه الرواتب الوزارية من الرواتب الأعلى في العالم، فتعتبر (هذه الرواتب) نوعا من "الفساد المشروع"، أي الفساد الذي ينظمه ويحميه القانون كـ"مكافأة" و"ريع" و"رشوة" على المشاركة في لعبة الفساد و"التناوب" عليها، والتي بلغ فيها هذا "الفساد المشروع" قمته مع حكومات "التناوب" الذي أبدى أصحابه شرهاً غير مسبوق لـ"الأكل" من هذه "الرشوة المشروعة"، التي وجد فيها المخزن أداة فعّالة لإفساد ورشوِ من كانوا يندددون بالفساد والارتشاء طيلة نصف قرن من "المعارضة"، كما وجد فيها هؤلاء ضالتهم التي كانوا يبحثون عنها و"يعارضون" في سبيلها و"يناضلون" من أجلها. فمع وصول "المعارضة" إلى الحكم "التناوبي" في مارس 1998، انتصر واكتمل نظام الفساد بالمغرب، حيث أصبح دائرة مغلقة بإحكام تتحول داخلها الأسباب إلى نتائج والنتائج إلى أسباب.

وقد لا يختلف الأمر مع حكومة الإسلاميين (حكومة بنكيران من حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي، التي نُصّبت رسميا في يناير 2012) في تعاملهم مع الفساد، الذي بدأوا يألفونه ويقبلونه ويستمرئونه شيئا فشيئا. ونتخوّف، وخصوصا بعد أن طمأن رئيس الحكومة ـ السيد بنكيران ـ الفاسدين والمفسدين بعدم متابعتهم إعمالا لمبدأ "عفا الله عما سلف"، أن يعرف هذا الفساد "نهضةً" جديدة في عهدهم، يتجاوز بها المستوى "المتقدمَ" جدا الذي كان قد وصل إليه في عهد حكومات "التناوب" السابقة، تماما مثلما تجاوز هذا الفسادُ في عهد هذه الحكومات الأخيرة، وبمسافات طويلة، المستوى الذي كان عليه في عهد حكومات "الأحزاب الإدارية". هكذا تكون الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون المغرب، لا تتنافس على تنمية البلاد وازدهارها بقدر ما تتنافس على تنمية الفساد وازدهار سياسة الريع.

المغرب من أغنى بلدان العالم!

عندما نطّلع على الأرقام التي نشرتها في 2011 الهيئة الوطنية لحماية المال العام، والتي تخص فقط السنوات العشر من 2000 إلى 2010، حول حجم اختلاسات المال العام التي طالت العديد من صناديق الدولة ومؤسساتها الوطنية، وحول هيمنة الفساد كقاعدة مسطرية "عادية" في إجراءات الصفقات العمومية التي يكون موضوعها مبالغ تقدر بالمليارات، وحول عشرات آلاف الهكتارات من أراضي الدولة التي فُوتت كريع إلى شخصيات سياسة وحزبية معروفة، قد نصاب بالدوخة والدوار، ولا نكاد نصدّق كيف أن أشخاصا طبيعيين يسرقون لوحدهم أموالا يبلغ حجمها ميزانية وزارة بكاملها، ودون أن يتعرضوا لأية مساءلة أو حساب أو عقاب. وبالفعل، فسياسة اللاعقاب هذه هي التي تعطي للفساد بالمغرب ميزة خاصة ينفرد بها، لأن الفساد قد نجده حتى في الدول الأكثر تقدما وديموقراطية كما سبقت الإشارة، ولكن الفاسدين يُضبطون ويقدّمون إلى العدالة ويحاسبون طبقا للقانون، وهو ما يجعل انتشاره بهذه البلدان محدودا.

هذا الاستفحال المهول لآفة الفساد يكشف أن الدولة بمفهومها الحديث غير موجودة بالمغرب، بل توجد دولة بمفهوم آخر. لأن الدولة هي أصلا تنظيم سياسي مهمته الأولى هي حماية المال العام ومراقبة الطريقة التي يجبى ويصرف بها، وليس اختلاس هذا المال أو تبديده في ما لا يعود بالنفع على المجتمع.

فهذه الأرقام الفلكية، التي تخص 135 مليار درهم و5250 هكتارا من الأراضي، كحجم للاختلاسات والتلاعب بالمال والأراضي العامّين، تشبه، بضخامتها وكِبرها، عجائب وغرائب قصص "ألف ليلة وليلة" حيث كل شيء فيها سريالي يقفز على الواقع ويضخّمه ويزيد فيه. أرقام تبدو حقا خيالية وسريالية، لكنها، عكس قصص "ألف ليلة وليلة"، حقيقية وواقعية. اختلاسات وتبديدات قد تفوق مبالغُها، إذا ضُمّت إليها القيمة المالية للآلاف من الهكتارات التي وُزعت على النخب السياسية الفاسدة والريعية، وأضيفت إليها 14 مليار درهم التي تهرّب سنويا إلى الخارج (يومية "الأخبار" ليوم 11 ـ 01 ـ 2013)، واحتسب المجموع على مدى أربعين سنة الأخيرة وليس فقط منذ 2000 إلى 2010، (قد تفوق) ديونَ المغرب الخارجية وتتجاوز أضعاف المرات ميزانية الدولة لأكثر من سنة! إنه لشيء صاعق وصادم ومؤلم.

ورغم كل هذا النهب ـ لمال وأراضي الدولة ـ بحجم ميزانيات لدول صغيرة، ومنذ عشرات السنين، فلا تزال الميزانية العامة قادرة على أداء أجور موظفي الدولة، ولا تزال المرافق العمومية تشتغل بشكل عادي. وهذا يعني أن المغرب من أغنى بلدان العالم لأنه استطاع، ولمدة طويلة، أن ينفق، وبميزانية واحدة، على دولتين: الدولة الشرعية والدستورية من جهة، ودولة اللصوص ومختلسي المال العام من جهة ثانية. ألا يدل هذا على أن المغرب من أغنى دول العالم؟ فلو أن هذه الميزانية الثانية "المرصودة" لدولة الفساد والريع والنهب والاختلاسات، أنفقت في الرفع من مستوى التعليم وتحسين الخدمات العمومية وتحديث الدولة وتأهيل المواطن المغربي، لكان المغرب لا يختلف في شيء عن ألمانيا، أقول ألمانيا ولا أقول إسبانيا التي بها يقارن الكثيرون المغرب، عندما يتحدثون عما كان يجب أن يكون عليه ويصل إليه.

إن حجم الاختلاسات والنهب والتلاعبات بالمال العام الذي تطالعنا به من حين لآخر لجن تقصي الحقائق بهذه المؤسسة أو تلك، يعطي الدليل، مرة أخرى، على أن الفساد بالمغرب أصبح، ومنذ مدة ليست بالقصيرة، جزءاً من نظام الدولة المغربية وركنا من أركانها كما قلنا، وبالتالي فإن القضاء على هذا الفساد يعني القضاء على نظام الدولة المغربية نفسها. وهذا ما يفسر المقاومة الشديدة لكل إرادة حقيقية أو إجراء جدي لمحاربة ظاهرة الفساد، حيث إن الملفات تقف عند حدود "الشواش" وصغار الموظفين ولا تتعداهم إلى مساءلة المسؤولين والمستفيدين الحقيقيين من تفشي هذا الوباء الخطير.

تمزيغ الحياة العامة قبل تخليقها:

جاءت حكومة "التناوب" (مارس 1998) التي كان الجميع ينتظر منها محاربة الفساد واستئصاله. فإذا بها تعلن، لتطمئن المفسدين، كما سيفعل بعدها السيد بنكيران، أنها لن "تطارد الساحرات". لكنها وعدت ب"تخليق الحياة العامة". واليوم (2013)، وقد مرت أزيد من أربع عشرة سنة على تنصيب حكومة التناوب ولم نر شيئا من هذا "التخليق" الذي وعدت به. والكل يتساءل: أين هو "التخليق" الذي نادت به حكومة "التناوب" منذ أكثر من عقد؟

إن الفساد بالمغرب، ولأنه أصبح ثابتا من ثوابت الدولة وركنا من أركانها، بعد أن تمت مأسسته وتطبيعه عن طريق "التمثيلية الانتخابية"، فقد أضحى سلوكا وثقافة وذهنية، ولا يمكن القضاء عليه، إذن، إلا بتغيير في الذهنية التي تنتجه وتحافظ عليه. وإذا رجعنا إلى ثقافتنا وأعرافنا الأمازيغية نجد أن فيها ما يحدّ من الفساد ويمنع من انتشاره. فالأمازيغية تمثل ذهنية أخرى مناقضة على طول الخط لذهنية الفساد الأندلسية. ولهذا نجد أن أشد أعداء الأمازيغية، كثقافة وقيم وسلوك وذهنية، هم المستفيدون من الفساد. فرد الاعتبار للأمازيغية يعني تهديدا لمصالحهم المرتبطة بالفساد، لأن رد الاعتبار للأمازيغية يعني كذلك رد الاعتبار لأعرافها وقيمها وثقافتها وأخلاقها التي تقوم على المساواة والعدل واحترام حقوق الغير وحقوق الجماعة. ولا يمكن الاعتراض ــ الجاهز ــ على هذه الفكرة بأن الكثير من الأمازيغيين هم كذلك من كبار المفسدين اليوم في المغرب، لأن الأمر لا يتعلق بالأشخاص، "عربا" كانوا أم "أمازيغيين"، بل بثقافة سياسية وذهنية وقيم وسلوك، مثل الثقافة السياسية الأندلسية التي تختلف جذريا عن الثقافة السياسية الأمازيغية.

وهذا التغيير في الذهنية، من ذهنية الفساد الأندلسية إلى ذهنية مغربية أصيلة، يتطلب الانتقال من الدولة العربية، بمفهومها العرقي، إلى الدولة الأمازيغية، بمفهومها الترابي. وهذا هو "الانتقال الديمقراطي" الحقيقي الذي نسمعه منذ تنصيب حكومة التناوب، لكن لا نراه لأنه غير موجود.

(النص الأصلي منشور بالعدد 43 لشهر نوفمبر 2000)

2 ـ الانتماء الأمازيغي لحكام المغرب

لماذا فقط حكام شمال إفريقيا يتمسكون بانتمائهم العرقي العروبي؟

إن الاختلاط العرقي والإثني الناتج عن الهجرات أو الغزو والاحتلال، أمر واقع وسمة عامة تطبع كل الشعوب والمجتمعات والحضارات.

وقد يحصل أن بعض العناصر الأجنبية، التي تستقر ببلد ما، تصبح صاحبة السلطة السياسية بذلك البلد الذي انتقلت إليه واستقرت به بصفة دائمة ونهائية. فإذا استمرت في حكم ذلك البلد، الذي هاجرت إليه، باسم الانتماء إلى بلدها الأصلي وهويتها الأولى، فسيكون ذلك احتلالا واستعمارا.

والأمثلة عن هذه الحالة من الاستعمار كثيرة ومتنوعة:

فالرومان، عندما كانوا يحكمون شمال إفريقيا باسم الانتماء إلى الرومان، كان ذلك استعمارا رومانيا لشمال إفريقيا. وعندما كان الأمويون يحكمون شمال إفريقيا باسم الانتماء العربي، كان ذلك استعمارا عربيا أمويا لسكان شمال إفريقيا كذلك. وعندما كان الماريشال «ليوطي» يحكم المغرب في عهد الحماية باسم الانتماء إلى الهوية الفرنسية، كان ذلك استعمارا فرنسيا للمغرب أيضا.

أما إذا استمرت مثل هذه العناصر الأجنبية في الحكم ببلد الهجرة، لكن باسم الانتماء إلى هوية هذا البلد بذاته، فإن هؤلاء الحكام يصبحون جزءاً من مواطني هذا البلد، يشاركون في حكمه وتسييره والدفاع عنه ومتبنين لهويته، لا فرق بينهم وبين السكان الأصليين، رغم أصولهم الإثنية الأجنبية. وهذا حاصل في كثير من بلدان العالم:

فالرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" Nicolas sarkozy (2007 ـ 2012)، ذو الأصول المجرية، لم يكن يسيّر الدولة الفرنسية باسم الانتماء إلى الهوية المجرية، ولا كان يستعمل سلطاته لفرض الهوية المجرية أو الدفاع عن المصالح المجرية، بل كان يحكم فرنسا كفرنسي ينتمي إلى الهوية الفرنسية رغم أصوله المجرية.

ورئيسة الشيلي السابقة "ميشيل باشلي" Michelle Bachelet (2006 ـ 2010) ذات أصول فرنسية، ترجع إلى أحد أجدادها الذي هاجر من فرنسا في 1869 نحو أميريكا الجنوبية ليستقر بصفة دائمة ونهائية بمنطقة "الشيلي". لكن هذه الرئيسة لم تستعمل سلطتها، كرئيسة دولة، لفرنسة الشعب الشيلي واستبدال هويته الشيلية بهوية أجدادها الفرنسيين، بل هي فخورة بانتمائها للهوية الشيلية التي لا تألو جهدا في الدفاع عنها وحمايتها، دون أن يكون لأصولها العرقية الفرنسية أي تأثير على هويتها الشيلية، التي تستمدها من الانتماء إلى الأرض الشيلية وليس من أصولها العرقية الفرنسية.

وكذلك الوزيرة السابقة (1997 ـ 2001) للخارجية الأميركية "مادلين والبرايت" Madeleine Albright، ذات الأصول اليوغوسلافية الصربية، لم تكن تمارس سلطتها باسم الانتماء اليوغوسلافي، ولم تستعمل منصبها لفرض ونشر الهوية اليوغوسلافية بالولايات المتحدة، بل كانت تدير وزارتها كأميركية "أصلية"، وباسم الانتماء الأميركي رغم أصولها اليوغوسلافية المعروفة.

الرئيس الحالي (2013) للولايات المتحدة، باراك أوباما، ذو أصول إثنية كينية كما هو معروف، لكن الشعب الأمريكي انتخبه وأعاد انتخابه رئيسا، ليس لأنه كيني الأصل، بل لأنه ذو هوية أمريكية استمدها من هوية الأرض الأميركية التي ينتمي إليها، كأي مواطن أمريكي آخر، وذلك منذ أن أصبح يعيش بها بصفة قارة ودائمة ونهائية. نفس الشيء بالنسبة لرئيس "البيرو" السابق "فوجيموري" Alberto Fujimori (1990 ـ 2000) ذي الأصل الياباني كما يدل على ذلك اسمه. فلم يكن يحكم "البيرو" باسم الانتماء إلى الشعب الياباني ولا عمل على فرض الهوية اليابانية على شعب "البيرو"، بل كان يحكم باسم الانتماء الهوياتي إلى "البيرو" رغم أصوله اليابنانية التي يعرفها مواطنو "البيرو" جميعهم. كذلك لم يكن الرئيس الأرجنتيني السابق "كارلوس منعم" (1989 ـ 1999)، ذو الأصل العربي السوري، يحكم الأرجنتين باسم الانتماء العربي، ولم يستعمل سلطاته كرئيس دولة لتعريب الأرجنتيين وفرض الهوية العربية عليهم لكونه من أصل عربي، بل كان يسيّر الأرجنتين باسم الانتماء إلى الهوية الأرجنتينية ومع استعمال اللغة الإسبانية للأرجنتين، رغم أصوله العربية السورية.

أما إذا انتقلنا إلى مستوى الملكيات والملوك، وهي الحالة التي تنطبق أكثر على المغرب الذي يحكمه نظام ملكي، فسنجد نفس القاعدة حاضرة ومؤكدة: فملك إسبانيا خوان كارلوس مثلا، ذو الأصول الفرنسية البوربونية (Les Bourbons) ـ وكذلك زوجته يونانية الأصل وليست إسبانية ـ لا يمارس الملْك باسم الانتماء الفرنسي، ولا يستعمل سلطاته لفرنسة الشعب الإسباني وفرض الهوية الفرنسية الأجنبية على الإسبانيين، بل يتصرف ويحكم كإسباني ذي هوية إسبانية رغم أصوله الفرنسية الأجنبية. كما أن الأسرة المالكة بإنجلترا، والتي ترجع أصولها إلى منطقة هنوفر Hanovre الألمانية، لا تحكم انجلترا باسم الانتماء الألماني، ولا يستغل ملوكها سلطتهم كملوك لألمنة (جعلهم ألمانيين) الشعب الإنجليزي، بل يمارسون الملْك باسم الانتماء إلى الهوية الإنجليزية وليس الألمانية، رغم انحدارهم من أصول عرقية ألمانية.

القاعدة إذن أن من ينتقل ـ أو من ينحدر من هذا الذي ينتقل ـ من بلده الأصلي ويستقر ببلد آخر على وجه الدوام والبقاء، يحكم هذا البلد، عندما تصبح في يده السلطة السياسية، باسم الانتماء إلى هوية هذا البلد، مع الاعتزاز بها والاستعداد للدفاع عنها وحمياتها. وفي

الحالة المخالفة، أي ممارسة الحكم باسم انتماء هذا الحاكم إلى هوية شعبه الأجنبي عن هذا الشعب الذي يحكمه، فإن ذلك سيكون احتلالا بينا واستعمارا ظاهرا، كما سبق أن شرحنا في البداية.

وماذا نجد في المغرب؟ نجد هذه الحالة الأخيرة، المخالفة للقاعدة العامة التي استقرأناها من نماذج وأمثلة للعديد من الشعوب والبلدان، التي يحكمها مواطنون ينحدرون من أصول عرقية خارجية وأجنبية.

نجد أقلية تدعي ـ أقول تدعي لأنها في الحقيقة أمازيغية لكنها مستلبة ـ أنها ذات أصول عربية، تواصل حكم هذا البلد الأمازيغي باسم الانتماء إلى الشعب العربي، مع نهج سياسة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي واللغوي لإدماج هؤلاء السكان الأصليين ضمن الشعب العربي، الذي يقول أولئك الحكام إنهم ينحدرون منه. فهذه إذن حالة نشاز تشبه وضعية الاحتلال والاستعمار، كما سبق أن شرحنا، ينبغي العمل على تصحيحها.

وكيف يمكن تصحيحها؟

يكون ذلك بكفّ هؤلاء الحكام عن الاستمرار في ممارسة سلطاتهم باسم الانتماء العربي، ووقف سياسة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي واللغوي للسكان الأصليين، أي للشعب الأمازيغي، والإعلان رسميا انتماءهم (الحكام) إلى الشعب الأمازيغي الذي استضاف وآوى أجدادهم ـ إذا صدقنا أساطيرهم ـ عندما فروا من شعبهم العربي ولجأوا إلى الشعب الأمازيغي بالمغرب، مع ضرورة انسحابهم مما يسمى "الجامعة العربية"، لأنهم يمثلون شعبا أمازيغيا لا يمكن أن يكون عضوا في جامعة هي مقصورة على الشعوب العربية.

وهذا هو الرد كذلك على المناوئين للمطالب الأمازيغية، الذين يهوّلونها كخطر ينذر بالفتنة والتفرقة عندما يسألون بخبث وسوء نية مخاطبين نشطاء الحركة الأمازيغية: وماذا ستفعلون بمن هم عرب؟ هل تلقون بهم في البحر؟ سيكون إذن هؤلاء "العرب" مثلهم مثل باقي الأمازيغيين الأصليين، شريطة تبنيهم للهوية الأمازيغية واندماجهم فيها مع الدفاع عن هذه الهوية وما يرتبط بها من لغة أمازيغية. بعد ذلك يبقى لهم كامل الحق في "الافتخار" بأنسابهم العربية وأصولهم العرقية المزعومة، لأن الذي يهمنا هو الهوية المرتبطة بالموطن وما يتصل بها من لغة خاصة بسكان ذلك الموطن، وليس الأصل العرقي الإثني الذي قد يكون من مصادر مختلفة ومتنوعة وأجنبية، والذي (الأصل) لا يدخل في تعريف وتشكيل الهوية التي تتحدد أصلا بالموطن واللغة كما سبق شرح ذلك في موضوع الهوية.

فهل سيغلّب حكامنا، المدّعون أن أصولهم "عربية"، منطقَ الهوية الجغرافية المَوْطنية، بدل المنطق العنصري للأصول والسلالات والنقاء العرقي وخرافة "النسب الشريف"، فيعلنون أن المغرب دولة أمازيغية ذات شعب أمازيغي وانتماء أمازيغي ولغة أمازيغية؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 108 لشهر أبريل 2006)

انتخاب ابن المهاجر الكيني رئيسا للولايات المتحدة تأكيد أن الهوية تتحدد بالأرض وليس بالعرق

بغض النظر أن الولايات لمتحدة هي في الأصل كيان أوروبي استعماري أقيم على أرض الغير ــ أرض الهنود الحمر ــ التي تحولت إلى امتداد هوياتي وبشري لأوروبا، إلا أنها أصبحت مع ذلك ذات وجود هوياتي وسياسي قائم بذاته، وبهوية أمريكية (أميركيا الشمالية) مستقلة عن الهوية الأم، الهوية الأوروبية.

فما الذي يشكل اليوم أساس هوية دولة الولايات المتحدة الأميركية؟ أو ما الذي يجعل دولة الولايات المتحدة ذات هوية أميركية؟

ربما يحسن الانطلاق، قصد التشخيص والتوضيح، من طرح نفس الأسئلة حول حالة هوية دولة المغرب، لنصل إلى الجواب عن أسئلتنا حول هوية دولة الولايات المتحدة: فما الذي يشكل أساس هوية الدولة بالمغرب كدولة "عربية"، منتمية إلى "الوطن العربي" وجزء من مجموعة الدول العربية، وعضوة في جامعة الدول العربية؟ أو ما الذي يجعل من دولة المغرب دولة ذات انتماء "عربي"؟

الجواب بسيط ومعروف: أقلية صغيرة من حكام هذه الدولة، والذين يعتقدون ــ أو يدعون ــ أنهم من أصول عربية، حولوا هوية الدولة التي يحكمونها، والتي خلقتها وهيأتها لهم فرنسا، إلى هوية تابعة لهويتهم العرقية العربية المزعومة. فبما أنهم "عرب" من الناحية العرقية والإثنية، فإن الدولة التي يحكمونها أصبحت دولة عربية تبعا لأصولهم العرقية العربية. إنها إذن دولة تستمد هويتها من الانتماء العرقي لحكامها. إنها دولة ذات هوية بمضمون عرقي سلالي. فالذي يجعل إذن من دولة المغرب دولة عربية في هويتها، ليست هي الأرض الأمازيغية الإفريقية التي تسود عليها الدولة، وإنما الدم "العربي" المفترض لحكامها.

لنعد الآن إلى سؤالنا الأول حول أسس هوية دولة الولايات المتحدة الأميركية: واضح أن هذه الهوية ليست مستمدة من الانتماء العرقي لحكامها، كما في حالة المغرب، وإلا فإن هذه الولايات المتحدة كانت ستتحول، ابتداء من خامس أكتوبر 2008، يوم انتخاب ابن المهاجر الكيني "أوباما" رئيسا لها، إلى دولة ذات انتماء كيني إفريقي تبعا للأصل الكيني الإفريقي لرئيسها الجديد، وتصبح نتيجة لذلك عضوة في الاتحاد الإفريقي مثلما أصبح المغرب عضوا في جامعة الدول العربية لأن حكامه يحملون دما "عربيا". لكن الأميركيين لم ينتخبوا "أوباما" بسبب انتمائه العرقي الكيني، بل بناء على انتمائه الترابي، أي الانتماء إلى التراب الأميركي، وليس إلى الدم الكيني الذي يجري في عروقه. إذن، فعلى النقيض مما يجري في المغرب حيث إن الدولة عربية لأن دم حكامها "عربي"، فإن الولايات المتحدة تستمد هويتها الأميركية، ليس

من دماء حكامها ورؤسائها، بل من هوية الأرض الأميركية التي يعيش فوقها أولئك الرؤساء والحكام، حتى ولو كانت أصولهم العرقية غير أميركية كما في حالة الرئيس "أوباما". وهو ما يجعل كل شخص يعيش فوق التراب الأميركي على وجه الدوام والاستقرار، أميركي الهوية مهما كانت أصوله العرقية، أسيوية أو عربية أو إفريقية... وهذا يبين ويؤكد أن أساس الهوية، ليس هو الانتماء إلى العرق كما في هوية الدولة بالمغرب، بل هو الانتماء إلى الأرض.

إن حالة انتخاب الرئيس "أوباما"، الذي هاجر والده من كينيا الإفريقية في السبعينيات من القرن الماضي إلى الولايات المتحدة، مثال ساطع وناصع على أن هوية الدول تحددها هوية الأرض التي تحكمها تلك الدول، وليس الانتماء العرقي لحكام تلك الدول، كما في المغرب. وهذه قاعدة عامة تجعل هوية كل دول العالم نابعة من هوية أراضيها وليس من الانتماء العرقي لحكامها. الاستثناء الوحيد هو دول شمال إفريقيا حيث تتبع هوية الدولة الانتماء العرقي لحكام تلك الدول، وليس الانتماء الترابي الأمازيغي لأرض تلك الدول. وهو استثناء يكرس العنصرية والعرقية، ويعطي للدولة طابعا قبليا بدائيا ومتخلفا يقدم فيه الولاء للعرق على الولاء للأرض.

وقد كان لافتا جدا أن "أوباما" ظل يذكّر، خلال حملته الانتخابية، بعلاقته الخاصة بجدته (من أمه وليس من أبيه) الأميركية الأصل (من الهنود الحمر)، مع سكوت كلي عن عائلة أبيه ذات الأصل الكيني الإفريقي، إلى درجة أن هذا التذكير كان جزءا من الحملة الانتخابية التي اضطر المرشح "أوباما" لوقفها لمدة يومين قصد زيارة جدته المريضة، والتي ماتت قبل يوم الاقتراع، وهو ما تأثر له كثيرا "أوباما". لا شك أن "أوباما" أراد بهذا الاستحضار "الانتخابي" لعائلة الأم ذات الأصل الأميركي، بجانب الإقصاء المقصود لعائلة الأب غير الأميركي، أن يؤكد أمرين اثنين:

ـ ارتباطه بجدته الأميركية تعبير عن ارتباطه الترابي ـ وليس فقط العرقي ـ بأميركا التي احتضنته وكوّنته وهيأته لأن يكون رئيسا للولايات المتحدة.

ـ استبعاد عائلة والده هو استبعاد للاعتبار العرقي كنتيجة لأولوية الترابي على العرقي في تحديد الهوية والانتماء.

أما عندنا، في المغرب، فإننا نعرف كل شيء عن آباء وأجداد آباء ـ وليس الأمهات ـ الحكام ذوي الأصول "العربية"، نعرف حتى قبائلهم "العربية" الأصلية التي ينتمون إليها بالجزيرة العربية. لكن لا نعرف شيئا عن أمهاتهم وجدات أمهاتهم الأمازيغيات اللواتي تزوجهن آباؤهم وأجدادهم "العرب" عندما حلوا مهاجرين بالمغرب. وهكذا نعرف أدق التفاصيل التاريخية والأسطورية عن إدريس الأول وابنه إدريس الثاني اللذين أقيما لهما ضريحان كبيران ومعروفان للتبرك بهما، والاحتفال السنوي بذكرييهما، فضلا عن احتفال القرن بمرور 1200 سنة على تأسيس الدولة "العربية" بالمغرب ـ التي أسستها في الحقيقة فرنسا ـ على يد

إدريس. في حين لا نعرف شيئا كثيرا عن زوجة إدريس الأول الأمازيغية الأصل، والتي هي أم إدريس الثاني باني مدينة فاس كما يقول التاريخ الرسمي "العربي". لا نعرف عنها شيئا سوى أنها أمازيغية وتحمل اسم "كنزة"، وهو اسم مشكوك في صحته طبعا. فلم يُقم لها ضريح، ولا يعرف لها قبر، ولا يحتفل بذكرى ميلادها ولا مماتها الذي لا يعرف تاريخه، ولم تخصص لها دروس في التاريخ المدرسي. هذا الاستحضار التمجيدي المبالغ فيه للنسب الأبوي مع استبعاد احتقاري تام لكل ما يتعلق بالأم ذات الأصل الأمازيغي، يترجم، أولوية الانتماء العرقي العنصري، الذي يمثله نسب الأب، على الانتماء الترابي الأرضي الذي تمثله الأم الأمازيغية، فضلا عما يعبر عنه من نظرة ازدراء إلى المرأة بصفة عامة، كبقايا لثقافة الوأد الجاهلية التي حملها معهم المهاجرون العرب إلى المغرب. إنه تمجيد للعنصر الأجنبي بمعناه العرقي، واحتقار لما هو محلي مرتبط بالأرض.

وقد هلّل الحكام العرب واستبشروا خيرا بانتخاب "أوباما" الذي يعتبرونه، من منطق عرقي، "قريبا" منهم نظرا لأصله الإفريقي ودين أبيه الإسلامي. فبما أنه ليس من أصل عرقي أميركي، فهو إذن "أقرب" إليهم من "بوش" الذي هو من عرق أميركي أصلي. وهذا ما سيجعل "أوباما"، حسب المنطق العرقي العروبي، يتعامل مع القضايا العربية بكثير من "الود و"التعاطف" والتفهم، عكس سابقيه من الرؤساء الأميركيين.

كان من الممكن أن يكون هذا الاستدلال، مع كل ما يترتب عنه من نتائج تخص السياسية "العربية" لأمريكا، صحيحا لو أن "أوباما" انتخب بالفعل على أساس عرقي. لكن ما لا يريد أن يعيه الحكام العرب، تحت تأثير إيديولوجية الانتماء العرقي، هو أن "أوباما" انتخب على أساس انتمائه الترابي وليس العرقي. وهو ما سيجعل منه، عكس الانتظارات "العرقية" العروبية، أميركيا مرتبطا بالأرض الأميركية التي يستمد منها هويته وانتماءه، وليس من أصله العرقي الكيني. ولهذا يمكن أن نجزم، منذ الآن (2008) ــ وهو ما تأكد في ما بعد ــ أن "أوباما" سيكون "أسوأ" رئيس أمريكي بالنسبة للقضايا العربية، عكس ما يتوقعه العرب بناء على منطق العرق والإثنية. لماذا؟

لقد رأينا كيف كان خصوم "أوباما" يلوّحون، لتخويف الأميركيين من عواقب انتخابه رئيسا، بفزاعة ارتباطاته وميولاته "الإسلامية"، مستدلين على ذلك أن اسمه الأول ــ حسين ــ هو اسم عربي إسلامي فضلا على أن أباه مسلم. نلاحظ إذن أن ذرائع خصوم "أوباما" لردع الأميركيين عن التصويت عليه، كانت تستعمل نفس المنطق العرقي الذي على أساسه كان العرب يفضلون "أوباما" عن المرشح الجمهوري "ماك كاين". ولهذا فإن "أوباما" سيعمل، بلا شك ــ وهو ما تأكد في ما بعد ــ كل ما في وسعه ليبين للأميركيين وللعالم أجمع أنه رئيس "ترابي"، ولا دخل لأصوله العرقية ولا لإسلام أبيه في اختياراته وتوجهاته التي يحددها المنطق "الترابي" وليس العرقي، وهو ما يعني أن سياسة الرئيس "أوباما" ــ وهو ما أكدته السياسة

الخارجية للولايات المتحدة في عهده ـ لن تراعي سوى مصلحة أميركيا وحلفائها مثل إسرائيل، مع ما قد يكون في ذلك من "تشدد" إزاء القضايا العربية، كـ"برهان" من "أوباما" على أنه ابن التراب الأميركي وليس ابن المهاجر الكيني، مثلما فعل عندما ركز في حملته الانتخابية على نسب أمه مع إهمال تام لكل ما له علاقة بأصله الإفريقي.

وهنا سيتصرف الرئيس "أوباما"، استنادا إلى منطق الانتماء الترابي وليس العرقي، على النقيض من الحكام العروبيين لشمال إفريقيا، الذين يعملون كل ما في وسعهم، بناء على المنطق العرقي كما قلت، لإقصاء الأمازيغية ذات الحق الترابي والرفع من مكانة العروبة كحق عرقي، ليبرهنوا "لأشقائهم" العرب المشارقة أنهم ليسوا "برابرة" بل أصحاب دم عربي "شريف" مثلهم.

وقد سارع الحكام العرب، تحت تأثير الإيديولوجية العرقية، إلى الإعلان عن سعادتهم بفوز "أوباما" وتوجيه رسائل التهنئة إليه، في غفلة منهم أنه يمثل النموذج "الترابي" الذي يلغي نموذجَهم العرقي ويتعارض معه على طول الخط، وهو ما يطعن ضمنيا في شرعيتهم العرقية التي جاءت حالة انتخاب "أوباما" لترفضها وتقطع معها، وتؤسس للشرعية الترابية المستمدة من الانتماء إلى الأرض وليس إلى العرق. ولهذا، فإن هؤلاء الرؤساء والملوك العرب، لو وعوا وفهموا مضامين ودلالات هذه الثورة "الترابية" لانتخاب الرئيس "أوباما"، لكانوا آخر من يسعد بفوزه، لأن هذا لفوز يعني انتصار الانتماء الترابي على الانتماء العرقي الذي يتمسك به الحكام العرب، ويجعلونه المحدد لهوية بلدانهم ودولهم.

لهذا فإن انتحاب "أوباما" رئيسا للولايات المتحدة هو درس بليغ أولا في الديمقراطية، وثانيا في المساواة "الترابية" بين المواطنين رغم اختلاف أصولهم العرقية. فهل سيستفيد حكام شمال إفريقيا من الدرس الأميركي ويعلنون انتماء دولهم لأرضها الأمازيغية وليس للعرق "العربي" لحكامها؟ إن انتخاب "أوباما" يقدم مثالا عمليا وتوضيحيا يبين أن هوية الدول والشعوب تتحدد بالأرض وليس بالعرق. فمن يعيش على أرض بصفة دائمة وقارة ونهائية، يصبح منتميا في هويته إلى تلك الأرض رغم أن أصوله العرقية قد ترجع إلى أرض أخرى أجنبية وبعيدة. وهذا ما أكدت عليه جمعية "الهوية الأمازيغية" في الكتيب/الوثيقة الذي أصدرته بعنوان: "من أجل دولة تستمد هويتها من الأرض الأمازيغية بالمغرب".

(النص الأصلي منشور بالعدد 140 لشهر دجنبر 2008)

متى سيتصرف حكام تامازغا، من أبناء المهاجرين العرب، مثل الرئيس ساركوزي ابن المهاجر المجري؟

اختار الشعب الفرنسي، يوم 6 ماي 2007، رئيسا جديدا هو نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy. قد تبدو العملية عادية تتكرر كل خمس سنوات حسب مقتضيات الدستور الفرنسي. لكن غير العادي في انتخاب الرئيس الجديد ساركوزي، هو أن هذا الأخير ذو أصول أجنبية ـ وليست فرنسية ـ إذ أنه ابن مهاجر مجري Hongrois لم يستقر بفرنسا إلا في 1948.

وما علاقة انتخاب رئيس فرنسي ينحدر من بلاد المجر بالقضية الأمازيغية؟

1 ـ العلاقة تتجلى في أن حكام بلدان تامازغا (شمال إفريقيا)، كما في المغرب على الخصوص، يعتقدون أنهم ينحدرون هم أيضا من أصول أجنبية ـ وليست أمازيغية ـ ترجع إلى بلاد العرب بشبه الجزيرة العربية، عندما هاجر منها أحد أجدادهم إلى بلاد تامازغا التي استقر بها واتخذها موطنا نهائيا له دون التفكير في العودة إلى موطنه الأصلي بالمشرق العربي.

2 ـ ساركوزي، ابن المهاجر المجري، استطاع بلوغ أعلى مراتب السلطة السياسية بفرنسا ابتداء من تاريخ انتخابه رئيسا لفرنسا. وهو ما حصل كذلك لبعض أبناء المهاجرين العرب، الذين (أبناء) أصبحوا يشغلون أعلى مراتب السلطة ببلاد تامازغا التي هاجر إليها أجدادهم منذ قرون، حيث نجد منهم اليوم ملوكا ووزراء وحكاما ورجال سلطة وقرار من مختلف مستويات الحكم والمسؤولية السياسية.

هنا تنتهي أوجه الشبه لتبدأ أوجه الاختلاف بين ابن المهاجر المجري بفرنسا وأبناء المهاجرين العرب الذين يحكمون اليوم بلدان تامازغا، وخصوصا المغرب.

ـ فساركوزي ابن المهاجر المجري، بنى برنامجه للانتخابات الرئاسية، والذي على أساسه اختاره الفرنسيون، على الارتباط بالأرض الفرنسية والدفاع عن الهوية الفرنسية وحماية اللغة الفرنسية، إلى درجة أنه وعد الفرنسيين بأنه سينشئ وزارة خاصة بحماية الهوية الفرنسية، وهو ما وفى به ونفذه بمجرد تشكيل حكومته الجديدة مباشرة عقب تنصيبه رئيسا للفرنسيين.

أما حكام تامازغا من أبناء المهاجرين العرب، فقد بنوا برامجهم السياسية، ليس على الارتباط بأرض تامازغا والدفاع عن الهوية الأمازيغية وحماية اللغة الأمازيغية، كما فعل ابن المهاجر المجري ساركوزي، بل بنوا كل سياساتهم العمومية على الارتباط بالعروبة التي لا

زالوا يصرون على الانتماء إليها، وعلى حماية لغة أجدادهم العرب التي لا زالوا متمادين في استعمالها وفرض استعمالها على الشعب الأمازيغي.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي كان فخورا بهويته الفرنسية الجديدة، قاطعا بذلك كل علاقة بهوية أجداده المجرية، يعترف في خطبه وتصريحاته بأنه مدين بالشيء الكثير لفرنسا التي احتضنته واعتبرته واحدا من أبنائها، وكان يقول بأن الوقت قد حان لأن يرد لفرنسا بعضا من جميلها الكثير الذي أسدته إليه، وذلك بالتفاني في خدمتها وحماية الهوية الفرنسية والرفع من مكانة اللغة الفرنسية. وهكذا كان ينادي ويؤكد أثناء حملته الانتخابية بأن لا مكان بفرنسا لمن لا يحب فرنسا، لأن له وطنا آخر يحبه، وعليه أن يغادرها إلى الوطن الذي يحب.

أما حكام تامازغا من أبناء المهاجرين العرب، فبمجرد ما يصبحون ملوكا أو رؤساء أو وزراء وأصحاب قرار، يستعملون السلطة التي يتوفرون عليها لإقصاء الهوية الأمازيغية واستبدالها بهوية أجدادهم المهاجرين العرب، ومحاربة اللغة الأمازيغية وإحلال مكانها لغة أجدادهم العربية، متنكرين بشكل فيه كثر من الغدر والخيانة، للجميل الذي أسدته بلاد تامازغا لأجدادهم عندما احتضنتهم كمهاجرين بؤساء، أطعمتهم من جوع وآمنتهم من خوف.

وعكس ابن المهاجر المجري ساركوزي الذي يفتخر بانتمائه الفرنسي الجديد، يحتقر حكام تامازغا، الذين يعتقدون أنهم سليلو المهاجرين العرب، الهوية الأمازيغية ويعلنون انتماءهم العربي فوق أرض أمازيغية آوتهم واحتضنتهم، يأكلون من خيراتها ويستمتعون بثرواتها، وفي نفس الوقت يتنكرون لهويتها ولغتها.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي لم يدع أنه صاحب "نسب شريف" ينحدر من "مجر شريفة"، بل كان يعلن، مفتخرا بذلك، أنه فرنسي وذو انتماء هوياتي فرنسي، وأن "نسبه الشريف" الحقيقي والكبير هو أن ينتسب إلى فرنسا العظيمة.

أما حكامنا أبناء المهاجرين العرب، فيقولون بأنهم ذوو "نسب شريف" لأنهم ينحدرون من أرومة عربية ذات ميزات بيولوجية خاصة، مفضلين أصلهم العرقي على الأمازيغ الذين يعتبرونهم ذوي أصول "بربرية" غير شريفة، وهو ما ينظرون إليه كامتياز "دموي" يعطي لهم الحق في حكم الأمازيغ ذوي الأصول "البربرية"، مع أن هذا الذي يعتبرونه امتيازا "دمويا" ليس إلا سلوكا عنصريا ذا أصول بدوية جاهلية لا شرف فيه ولا نبل.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي كان يكرر مرارا أن من لا يجيد اللغة الفرنسية ـ وليس لغة أجداده المجرية ـ لا حق له في الإقامة بفرنسا.

أما حكامنا أبناء المهاجرين العرب، فقد أعلنوا الحرب على اللغة الأمازيغية التي احتضنت أجدادهم، مع فرض لغة هؤلاء الأجداد المهاجرين على الشعب الأمازيغي، وذلك بنهج سياسة التعريب الإجرامية التي ترمي إلى تحويل الأمازيغ إلى عرب رغم أنوفهم.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي لم يعمل على إلحاق فرنسا بـ"جامعة مجرية" لا تنتمي إليها إلا الشعوب ذات الأصول المجرية، كمعيار عنصري وعرقي.

أما حكامنا أبناء المهاجرين العرب، فقد ألحقوا بلدان تامازغا بـ"جامعة عربية" تشترط في أعضائها الدم العربي "الشريف" الذي كان يحمله أجدادهم (الحكام) المهاجرون، وهو شرط عنصري و"دموي" من بقايا البداوة العربية في أيام الجاهلية، التي كانت تمجد النسب والنقاء العرقي حتى أن "علم الأنساب" كان علما عربيا بامتياز. كما أن تحويل بلدان أمازيغية إلى بلدان عربية عضوة بالجامعة العربية، يشكل خيانة للأمانة وتصرفا غير مشروع في ملك الغير.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي كان يدافع عن اتحاد أوروبي يقوم على الجغرافيا، وليس على العرق والدم.

أما حكامنا أبناء المهاجرين العرب، فقد خلقوا اتحاد وهميا سموه "اتحاد المغرب العربي"، أي منسوبا إلى العروبة بمضمونها العرقي، والتي يزعمون أن أجدادهم المهاجرون كانوا ينتمون إليها.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي لم يجعل من "باريز" عاصمة للثقافة المجرية، كما فعل أصحاب القرار من أبناء المهاجرين ببلاد تامازغا الذين جعلوا من الرباط ومن الجزائر عاصمتين للثقافة العربية، دون مراعاة لمشاعر الملايين من الأمازيغ الذي يشاهدون ثقافتهم الأمازيغية تموت وتغتال تحت زحف ثقافة المشرق العربي، التي فتح الحكام لها أبواب تامازغا على مصراعيها.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي لم يسمح باستدعاء الفنانين المجريين للغناء في فرنسا مقابل مئات الملايين من أموال الفرنسيين. بل إن هذه الملايين يرصدها لتشجيع الفن الفرنسي ودعم المغنين الفرنسيين.

أما أصحاب القرار عندنا، من أبناء المهاجرين العرب، فقد حولوا بلدان تامازغا إلى قبلة مفضلة للفنانين المشارقة الذين يحصلون في سويعات من الغناء بالمغرب، يصيحون فيها "بحبك"، على أكثر مما يحصلون عليه في كل حياتهم الغنائية ببلدانهم العربية بالمشرق. هذا في الوقت الذي يهمّش فيه الفنانون الأمازيغيون ويقصى الفن الأمازيغي كجزء من مخطط التعريب الرامي إلى القضاء نهائيا على كل ما هو أمازيغي.

ـ ابن المهاجر ساركوزي لم يصدر قوانين تمنع تسمية المواليد الفرنسيين الجدد بأسماء أجداهم الفرنسيين.

أما أصحاب القرار عندنا من أبناء المهاجرين العرب، فيصدرون مثل هذه القوانين التي تمنع تسمية الأمازيغيين بأسماء أمازيغية، لفرض وتعميم أسماء أجدادهم العرب على الأمازيغيين بهدف قتل الهوية الأمازيغية وتذويبها في الهوية العربية لأولئك الأجداد.

ـ ابن المهاجر المجري ساركوزي لم يجعل القضايا المجرية لبلد أجداده تحظى بالأولوية على القضايا الفرنسية، أو تتصدر نشرات الأخبار والصفحات الأولى للجرائد الفرنسية.

أما أبناء المهاجرين العرب، أصحاب القرار ببلدان تامازغا، فجعلوا من قضايا بلدان أجدادهم المهاجرين، قضايا وطنية تحظى بكل الاهتمام الذي لا تحظى به حتى في البلدان العربية المعنية الأولى بتلك القضايا.

...

إن حالة الرئيس ساركوزي، ذي الأصول الأجنبية غير الفرنسية، تقدم مثالا حيا لمفهوم الهوية الذي كتبنا مرارا أنها تتحدد بالموطن وليس بالعرق والنسب، وإلا لكان الرئيس ساركوزي مجريا وليس فرنسيا. فمن يستقر ببلد ما بصفة دائمة وقارة ونهائية، فإن أحفاده، بعد بضعة أجيال، سيكونون منتمين في هويتهم إلى ذلك البلد، مع كل ما يترتب عن ذلك من اعتزاز بهذا الانتماء والدفاع عنه بجانب ما يرتبط به من لغة وثقافة وقيم. وهذا ما تجسده حالة الرئيس السابق ساركوزي، الذي أصبح فرنسيا في هويته ولغته، ومدافعا عن هذه الهوية واللغة بشكل قال عنه خصومه بأنه (الشكل) متطرف يقرّبه من زعيم اليمين المتطرف جون ماري لوبين صاحب مبدأ "فرنسا للفرنسيين".

أما حكامنا، أبناء المهاجرين العرب الذين استقروا بتامازغا منذ قرون، فلا زالوا متمسكين بالهوية العربية لأجدادهم العرب، رافضين الهوية الأمازيغية للبلد الذي احتضنهم ورحب بهم، مستعملين سلطتهم السياسية ومستغلين إمكانات الدولة، لتعريب البلدان الأمازيغية التي يحكمونها، وجعلها تابعة في هويتها لهوية حفنة من المهاجرين العرب الذي حلوا بالمغرب منذ قرون عديدة.

إذا استمر هؤلاء الحكام، أبناء المهاجرين العرب، في تعريب تامازغا وإلحاقها بالبلدان الأصلية لأجدادهم التي هي البلاد العربية بالمشرق، فإن هذه الحالة تشكل استعمارا عربيا حقيقيا تجب مقاومته ومواجهته.

إما إذا اعترف هؤلاء الحكام، كما فعل الرئيس السابق ساركوزي، بأنهم أصبحوا أمازيغيين وذوي هوية أمازيغية مستمدة من الأرض الأمازيغية التي يعيشون فيها، مع ما يترتب عن ذلك من دفاع عن هذه الهوية واستعمال للغتها الأمازيغية وإعلان المغرب دولة

أمازيغية بعد انسحابه مما يسمى "الجامعة العربية"، فسنرحب بهم من جديد ونحتضنهم مرة أخرى ونلتف حولهم ونتعاون معهم، كما فعل الفرنسيون مع ساركوزي ذي الأصول الأجنبية، ونحميهم ونذود عنهم كحكام شرعيين لبلدان تامازغا، أي كحكام أمازيغيين وليسوا أجانب.

فهل سيأخذ حكام المغرب الدرس من الرئيس ساركوزي، ويعلنون عن انتمائهم الأمازيغي ويقررون أن المغرب دولة أمازيغية؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 124 لشهر غشت 2007)

متى يصادق البرلمان المغربي على شرط إتقان اللغة الأمازيغية لـ«تسوية» وضعية المهاجرين العرب؟

اتخذت مجموعة من الدول الأوروبية، مع بداية الألفية الثالثة، مثل ألمانيا وهولاندا وفرنسا، إجراءات تشريعية اعتبرت "متشددة" تجاه الأجانب المهاجرين إليها. من بين ما تتضمنه هذه التشريعات الجديدة الخاصة بالهجرة، هو تنصيصها على ضرورة إتقان المهاجر للغة البلد الأوروبي الذي يعتزم الإقامة به.

ورغم ما قد يبدو في هذه الإجراءات الجديدة من "تشدد" يرمي إلى الحد من الهجرة وضبطها وجعلها "مختارة وليس مفروضة"، بتعبير المسؤولين الفرنسيين، ورغم الاعتراض عليها كذلك من طرف بعض الجمعيات التي رأت فيها موقفا عنصريا تجاه الأجنبي المختلف؛ رغم كل ذلك فإنه لا يمكن إنكار أنها إجراءات منطقية وصائبة أملتها ضرورة حماية السيادة الوطنية، إذ أن من مظاهر هذه السيادة هي اللغة الوطنية التي يتخاطب بها المواطنون داخل دولة ما، والتي تكون عنوانا عن الانتماء إلى الوطن والارتباط به وبقيمه وبهويته.

وعليه، فإن الأجنبي الذي يريد الإقامة ببلد ما بصفة دائمة ـ وليست عابرة ـ مع ما تخوله له تلك الإقامة الدائمة من حق المواطنة واكتساب الجنسية والمساواة مع باقي المواطنين الأصليين، لا يمكنه أن يستعمل غير لغة المواطنين الذين أصبح واحدا منهم، وإلا لكان ذلك انتهاكا للسيادة الوطنية ـ ببلد الإقامة ـ التي ترمز إليها اللغة الوطنية. بل قد يتطور الأمر إلى نوع من الاستعمار، كما في حالة هيمنة مجموعة من المهاجرين ذوي الأصول الأجنبية، على مصدر القرار السياسي مع استمرارهم في استعمال لغتهم الأجنبية وارتباطهم ببلدهم الأصلي الأجنبي، كما سبق أن شرحنا ذلك بالعدد 108 من "تاويزا" لشهر أبريل 2006 (انظر الموضوع ضمن هذا الكتاب).

أما في المغرب، فالمعروف أن هناك مجموعة من المغاربة ينحدرون ـ حقيقة أو افتراضا ـ من مهاجرين عرب نزحوا من المشرق العربي إلى المغرب، واستقروا به بصفة دائمة ونهائية منذ قرون. ورغم مرور مئات السنين على استقرار هؤلاء المهاجرين بالأرض الأمازيغية، إلا أن الوضع القانوني لحفدتهم المنحدرين منهم، لا يزال هو وضع أجانب. لماذا؟ لأنهم لا زالوا مصرين على انتمائهم للعروبة وارتباطهم بالبلدان العربية التي هاجر منها أجدادهم المفترضون منذ قرون، وعلى استعمالهم للغة العربية الأجنبية عن لغة السكان الأصليين. وهذا الوضع تترتب عنه إحدى الحالتين التاليتين:

ـ إما أن هذه الأقلية العربية، التي استقر أجدادها بالمغرب منذ قرون ومع ذلك فلا زالت متمسكة بعروبتها ومستعمله للغة أولئك الأجداد، مستعمِرة ومحتلة للمغرب بكل المعايير

التاريخية والدولية للاستعمار والاحتلال. لذلك فهي لا تمثل بلد إقامتها الذي هو المغرب، بل بلد أجدادها العربي الأصلي الذي غزا المغرب في وقت سابق، فبقيت تلك الأقلية تحتله وتديره لحساب بلدانها الأصلية. ولهذا فهي ـ كما يفعل أي محتل مستعمر ـ تفرض لغتها وهويتها على السكان. إننا إذن أمام حالة استعمار واحتلال لا غبار عليه كما شرحنا ذلك بتفصيل في المقال المشار إليه. وفي هذه الحالة الاستعمارية، لا يبقى للسكان الأصليين المستعمَرين إلا محاربة هذا الاستعمار ومقاومته بكل الوسائل، كما تفعل كل الشعوب المستعمَرة.

ـ وإما أن هذه الأقلية "العربية" ليست لها نوايا استعمارية، لكنها تتمسك بالهوية العربية وتواصل استعمالها للغة العربية، ليس لغرض استعماري، بل فقط بسبب غياب قوانين تلزمها بتعلم واستعمال اللغة الوطنية الأصلية للسكان التي هي الأمازيغية، رمز السيادة الوطنية، وإلا جردت من حقوق المواطنة والإقامة الدائمة بالبلدان الأمازيغية باعتبار عناصر هذه الأقلية أجانب تطبق في حقهم القوانين الخاصة بالأجانب.

إذن في هذه الحالة، غير الاستعمارية، يكفي أن تصدر السلطة الحاكمة تشريعات مناسبة لتسوية وضعية هؤلاء "الأجانب العرب" حتى يصبحوا في مساواة تامة مع المواطنين الأصليين، وحتى لا يعاملوا كأجانب لا يتوفرون على شروط حق المواطنة واكتساب الجنسية الأمازيغية.

وحتى لا يكون هناك تعسف أو شطط تجاه هذه الأقلية "العربية" التي لا تجيد اللغة الأمازيغية، ينبغي إذن أن يَحترم تطبيقُ القوانين الجديدة المتعلقة بالهجرة والأجانب مبدأ عدم رجعية القوانين، وذلك على الرغم أن حماية السيادة الوطنية، التي ترمز إليها اللغة، قد تسوّغ التضحية بذلك المبدأ في سبيل هذه السيادة.

وهكذا فإن القانون المغربي الجديد الذي سيشترط إجادة اللغة الأمازيغية، رمز السيادة الوطنية، بالنسبة للمهاجرين إلى المغرب بنية الاستقرار النهائي به، لا يطبق بأثر رجعي على أبناء الأجانب الذين استقر أجدادهم بالمغرب منذ مدة طويلة تقدر بالقرون مثل العرب. لكن في هذه الحالة سيستمر المنحدرون من هؤلاء المهاجرين الأوائل في استعمال العربية وتجاهل الأمازيغية وإقصائها، وهو ما سيشكل انتهاكا للسيادة الوطنية التي ترمز إليها الأمازيغية. فكيف يمكن التوفيق بين مطلب حماية السيادة الوطنية من خلال حماية اللغة التي ترمز إلى هذه السيادة، ومبدأ عدم رجعية القوانين؟

هذا ما يستلزم أن تتضمن هذه القوانين الجديدة المقتضيات التالية:

ـ التنصيص على ضرورة إتقان من يقيم بالمغرب بصفة دائمة للأمازيغية داخل مدة معقولة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

ـ إذا استمر الشخص المعني بهذا المقتضى في استعمال غير الأمازيغية بعد انصرام هذه المدة، فلا يجرد من كل حقوقه كمواطن، ولكن يمنع من شغل الوظائف والمسؤوليات السياسية والحكومية.

ـ بعد 15 سنة، وهي مدة جد كافية لإجادة لغة درسها تلميذ التحق بالمدرسة في سن الخامسة، يصبح إتقان اللغة الأمازيغية إلزاميا لكل المغاربة وشرطا واقفا لشغل الوظائف العمومية بالنسبة لكل المواطنين. كما أن المناصب السياسية تكون ممنوعة بقوة القانون على من لا يجيد اللغة الأمازيغية ولا يستعملها في تواصله مع المواطنين.

ـ يشترط هذا القانون، كإجراء مصاحب، اتخاذ السلطات العمومية كل التدابير اللازمة لتعليم الأمازيغية ونشرها وتعميم تدريسها لجميع المواطنين، مع إدماجها في كافة مؤسسات الدولة كالإدارة والمحاكم والجامعات والإذاعة والتلفزة ومراكز التكوين لخلق طلب اجتماعي على تعلمها.

نلاحظ إذن أن مثل هذه المقتضيات ستضمن احترام مبدأ عدم رجعية القوانين، كما تضمن كذلك حماية اللغة الأمازيغية التي هي حماية للسيادة الوطنية.

إلا أن المشكلة عندنا في المغرب، هو أن أصحاب القرار السياسي الذين يملكون سلطة التشريع ووضع القوانين، من ملك وحكومة وبرلمان، غالبيتهم ـ إن لم يكونوا جميعهم ـ يعادون الأمازيغية ويحاربونها ويرفضونها، وبالتالي فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يشرّعوا قوانين تفرض عليهم هم أنفسهم إجادة الأمازيغية بعد خمس سنوات أو يحرمون من مناصبهم السياسية. ففي هذه الحالة سيتصرفون ضد مصالحهم ومنافعهم.

لكن يبقى هناك احتمال مأمول آخر، وهو أن هذه الأقلية "العربية" المهيمنة على السلطة السياسية، يمكن أن تنصاع لنداء العقل والعدل والمشروعية، فتعتنق الأمازيغية التي تعيش على أرضها وتأكل من خيراتها، وتتبناها لغة وهوية، وتتصدى للدفاع عنها بصدق وإيمان. وهكذا تصبح هذه الأقلية "العربية" جزءا من الشعب الأمازيغي، وتصدر قوانين تحمي اللغة الأمازيغية وتذود بها عن السيادة الوطنية الأمازيغية. إذا كان هذا الأمر يبدو مستبعدا، فإنه مع ذلك ليس بمستحيل. وخير مثال على عدم هذه الاستحالة هو ما حدث بجنوب إفريقيا، عندما رضخت الأقلية البيضاء الحاكمة لنداء العقل والعدل والمشروعية، فألغت القوانين العنصرية وسلمت الحكم للأغلبية من السكان الأصليين.

أما إذا استمرت الأقلية "العربية" بالمغرب في فرض لغتها وإقصاء لغة أهل البلد الأصليين، فإن ذلك يشكل انتهاكا للسيادة الوطنية واستعمارا حقيقيا تجب محاربته ومقاومته لسحب سلطة القرار والتشريع من أيدي الأقلية، مع الكفاح من أجل وصول الأغلبية الأمازيغية إلى هذا القرار حتى يتسنى لها إصدار قوانين أمازيغية ـ وليست عربية ـ تحمي لغتها كوسيلة لحماية السيادة الوطنية من أي انتهاك.

عندما نتأمل وضع الأقلية "العربية" بالمغرب في علاقتها بالأغلبية الأمازيغية، فقد لا نجد وصفا ينسحب على هذه العلاقة غير الاستعمار والاحتلال. فكيف تدعي هذه الأقلية بأنها وطنية وتنتمي إلى هذا الوطن الذي هو المغرب، في الوقت الذي تقصي فيه ما يشكل الوطنية والارتباط بالوطن، والذي هو اللغة الأمازيغية بالنسبة لبلد كالمغرب أو الجزائر؟ ففرضها للغة العربية وارتباطها بالمشرق العربي يؤكد الوضع الاستعماري لهذه الأقلية.

فعندما غادر الاستعمار الفرنسي المغرب بدأت ابنته الشرعية، التي هي هذه الأقلية التي تحكم المغرب، في تعريب هذا الوطن. وهو ما شكل عملية استبدال استعمار باستعمار. وهكذا، فبعد الفرنسة جاء دور التعريب. واليوم هناك ألف فرصة وفرصة لتصحح هذه الأقلية أخطاءها التي جعلت منها نخبة استعمارية. من بين هذه الفرص الشروع في عملية إعادة تمزيغ المغرب باستخدام نفس المنهجية ونفس الوسائل التي استعملتها هذه الأقلية لتعريب المغرب بعد الاستقلال، والمتمثلة في المدرسة والإعلام والإذاعة والتلفزة وإصدار ترسانة من القوانين التي تفرض العربية كلغة والعروبة كهوية على الأمازيغيين. ولتطمئن هذه الأقلية أن إعادة تمزيغ المغرب لن يفقدها شيئا من امتيازاتها السياسية والاقتصادية. فكل شيء، سياسيا واقتصاديا، يبقى كما هو، فقط تتغير الهوية وما يرتبط بها من لغة. أما اللغة العربية فتبقى، كما كانت قبل 1912، لغة الدين والعبادة والتراث العربي الإسلامي. لن "يُطرد" أحد إذن من المغرب، فقط يطرد الفكر الشرقاني العروبي الذي لم يجن منه المغرب إلا التخلف والتطرف والظلامية. فهل ستعطي هذه الأقلية أوامرها لإصدار قوانين تفرض اللغة الأمازيغية على أبنائها كشرط لشغلهم مناصب عمومية في المستقبل، على غرار ما سبق أن شرحت واقترحت؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 113 لشهر سبتمبر 2006)

هل سيتعلم ولي العهد الأمير مولاي الحسن اللغة الأمازيغية؟

كان كل السلاطين العلويين، قبل فترة الحماية، يجيدون اللغة الأمازيغية ويخاطبون بها رعاياهم، كما ذكر ذلك الناصري في "الاستقصاء". وليس في الأمر غرابة إذا عرفنا أن البيئة اللغوية التي نشأ وتربى فيها الأمراء، الذين أصبحوا فيما بعد سلاطين خلفا لآبائهم، كانت بيئة لغوية أمازيغية، بدءا من الأم التي حملت الأمير ووضعته، ثم القابلة التي كانت أول من لامس الأمير المولود، مرورا بالمربيات والخادمات والحريم والعسس والطهاة، ووصولا إلى كتبة السلطان الذين كانوا يحررون له الظهائر والمراسلات بعربية لم ينجح كتابها في إخفاء تراكيبها الأمازيغية. لقد كان الأمير إذن، منذ أن يفتح عينيه ويشرع في ممارسة حاسة السمع لديه، وهو يسمع اللغة الأمازيغية، من أمه أولا، ثم من كل المشتغلين بالقصر الذين كانت الأمازيغية لغة تخاطبهم اليومي. فكان من الطبيعي أن يكتسب اللغة الأمازيغية، بشكل تلقائي وطبيعي وبدون مدرسة، كجميع الأطفال الأمازيغيين الذين يكتسبونها ويجيدونها بالسليقة لأنهم ينشأون ويتربون في محيط لغوي أمازيغي.

لكن هذه المكانة المتقدمة التي كانت تحتلها اللغة الأمازيغية داخل البلاط السلطاني، ستتراجع إلى الوراء وتتغير الأمور جذريا لغير صالح الأمازيغية ابتداء من 1912، تاريخ بسط فرنسا لنفوذها على المغرب، والتي أصبحت، بحكم معاهدة الحماية، حامية رسمية وشرعية للقصر السلطاني. فكان أول ما فعلته، تنفيذا لهذه "الحماية" للملك، هو نقل القصر الملكي من فاس الموجودة وسط القبائل الأمازيغية وفي قلب الأطلس المتوسط، إلى الرباط التي كانت بعيدة نسبيا عن القبائل الأمازيغية. أما الخطوة الثانية، في إطار الإجراءات "الحمائية" (من الحماية) التي قام بها المقيم العام ليوطي، فتمثلت في خلق وسط لغوي فرنسي بالقصر الملكي بالرباط، بعد أن كان هذا الوسط أمازيغيا بفاس كما رأينا، وذلك باستبدال القابلات والمربيات والخادمات بفرنسيات، أو لمستعملات للغة الفرنسية في التواصل والتخاطب، بالإضافة إلى الطهاة والمستشارين والمحررين الذين أصبحوا فرنسيين أو يجيدون الفرنسية ويتخاطبون بها. وهذا ما وفّر، داخل القصر الملكي بالرباط، بيئة لغوية فرنسية أصبحت معها الدارجة المغربية ثانوية، في حين كادت تختفي معها نهائيا اللغة الأمازيغية كلغة تخاطب. وهكذا أصبح يتعذر على أطفال القصر وأمرائه تعلم اللغة الأمازيغية التي لم تعد هي لغة التخاطب داخل القصر، الشيء الذي انعدمت معه فرص اكتسابها واستعمالها. هذا وجه آخر للتعريب الفرنسي ـ نعم التعريب الفرنسي ـ للمغرب لا يتحدث عنه أحد، مع أنه كان المقدمة والشرط

الأول لكل ما تلاه من مسلسل التعريب العرقي والسياسي والهوياتي الذي لا زال متواصلا إلى اليوم بالمغرب.

بالنسبة لفرنسا، ليس هذا التغيير اللغوي الذي أدخلته على القصر، سوى تطبيق لروح الحماية التي تعني حماية الملك "العربي" أولا من اللغة الأمازيغية، ثم ثانيا من الأمازيغيين. وهكذا كان أول سلطان علوي لم يتعلم اللغة الأمازيغية ولم يستعملها، هو محمد الخامس الذي تربى وعاش (ولد في 1909) تحت نفوذ الحماية داخل قصر "محمي" من اللغة الأمازيغية. ثم استمر الأمر كذلك مع من سيأتي من الأمراء والملوك الذين ظلوا بعيدين، بل معزولين، عن الأمازيغية التي اختفت من القصر. تعميم هذا الاختفاء إلى كل المجتمع وباقي مؤسسات الدولة، سيصبح غاية "النضال الوطني" بعد ظهور أسطورة "الظهير البربري"، التي شيطنت الأمازيغية وتعاملت معها كما تعامل رجال الكنيسة المسيحيون مع الساحرات في القرون الوسطى، والذين كانوا يطاردونهن للقبض عليهن وإحراقهن في ساحات عمومية.

محمد السادس، الملك الحالي، لم يتعلم إذن الأمازيغية رغم أن أمه تتقن الأمازيغية كما أن أباه الحسن الثاني، كما يحكي المقربون منه، كان قد تعلمها لكثرة اختلاطه مع أصدقائه الأمازيغيين من الجيش على الخصوص مثل أفقير والمذبوح، قبل أن تتحول المودة إلى عداء جارف وقاتل عقب المحاولتين الانقلابيتين اللتين خطط لهما ونفذهما أمازيغيون مسؤولون في الجيش. لكن في عهده ـ محمد السادس ـ وبأمر منه، ستعرف الأمازيغية، حسب الخطاب الرسمي الرائج، انتعاشا واعترافا بها من طرف الحكم، مع إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والشروع في تدريسها التدريجي لكل لمغاربة، ثم إقرارها لغة رسمية في دستور فاح يوليوز 2011.

الأمير الذي ولد في فترة هذه المصالحة مع الأمازيغية، هو ولي العهد الأمير مولاي الحسن (ولد في 8 ماي 2003)، الذي يُهيأ ليكون ملك المغاربة. فهل سيُعَلّم اللغة الأمازيغية كجزء من تهييئه ليكون ملكا؟

فإذا كان الملوك الثلاثة السابقون (محمد الخامس، الحسن الثاني ومحمد السادس) معذورين في عدم تعلمهم اللغة الأمازيغية، بسبب ما قامت به فرنسا من "حماية" لهم من هذه اللغة، واستمرار هذه "الحماية" بعد الاستقلال بالنسبة لمحمد السادس، فإن مولاي الحسن ولد وتربى ويعيش في ظل "العهد الجديد" المتميز بوجود مؤسسة "ليركام" (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)، وتدريس الأمازيغية، والاعتراف الدستوري بها كلغة رسمية. فهل سيأمر المسؤولون عن تربيته وتكوينه بتعليمه اللغة الأمازيغية، وتدريسها له كجزء من برنامج تكوينه وإعداده وتأهيله للحكم؟

إن تعلم الأمير مولاي الحسن اللغة الأمازيغية، وإتقانه لها، وقدرته على التواصل بها، ليس من الكماليات الثانوية التي قد لا يحسن تضييع الوقت الثمين لولي عهد في تعلمها ودراستها.

بل هي، في المغرب، من الضرورات الهوياتية والثقافية والديموقراطية والسياسية لممارسة الحكم. وذلك:

ـ هل من الحكمة والديمقراطية وأصول الحكم إعداد أمير لحكم شعب يجهل هذا الأمير لغته الأمازيغية ويتجاهلها؟ هنا يكون أحد الطرفين أجنبيا عن الآخر: إما أن الشعب أجنبي عن الملك، أو أن الملك أجنبي عن الشعب. وهو ما تمثله حالة الاستعمار الخارجي حين يكون الحاكم المستعمِر أجنبيا عن الشعب المستعمَر.

ـ ثم إن تعلم الأمير للغة الأمازيغية سيكون دليلا قويا وقاطعا على مصداقية الخطاب الرسمي حول المصالحة مع الأمازيغية، وتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لرد الاعتبار لها بدءا بتدريسها لكل المغاربة، بما فيهم ولي العهد الذي هو واحد منهم. فإذا كان هذا التدريس لا يشمل الأمراء ولا يخص حكام الغد، فهذا يعني أن هذا التدريس مجرد خدعة لاحتواء المطالب الأمازيغية، مع مواصلة سياسة إقصاء الأمازيغية كما يدل على ذلك إقصاؤها من البرامج الدراسية للأمراء، واستمرار "حمايتهم" منها كما كانت تفعل فرنسا.

ـ فإذا كانت «الأمازيغية مِلكا لكل المغاربة بدون استثناء» (من خطاب أجدير المعلن عن تأسيس "ليركام" في 17 أكتوبر 2001)، و«رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء» (الفصل الخامس من الدستور)، فإن أول المعنيين، قبل بقية المغاربة، بهذا المِلك وهذا الرصيد هم ملوك وحكام الغد، لأنهم هم المأتمنون على حماية المِلك والرصيد المشتركين للمغاربة. وأول مظاهر هذه الحماية هو أن يتعلم ويدرس اللغةَ الأمازيغية، المشكلةَ لهذا المِلك وهذا الرصيد المشتركين لكل المغاربة بدون استثناء، الأمراءُ وأولياء العهد الذين سيكونون ملوكا يحكمون شعبا تعتبر الأمازيغية إحدى لغتيه الرسميتين، فضلا على أن جزءا من هذا الشعب يتحدث هذه اللغة.

ـ أما إذا لم تدرج الأمازيغية ضمن البرامج التعليمية لولي العهد مولاي الحسن، فهذا يعني أن الأمازيغية ليست «مِلكا لكل المغاربة بدون استثناء»، ولا «رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء»، كما جاء في خطاب أجدير، وكما نص على ذلك الدستور. سيكون هناك في الحقيقة "استثناء" لولي العهد من هذا "المِلك" وهذا "الرصيد"، اللذيْن لا يشملانه ولا يعنيانه. وهو ما سيكون إجراءً مخالفا للدستور، الذي ينص على أن الأمازيغية رصيد مشترك لكل المغاربة بدون استثناء، فضلا على أنه يناقض، بل يكذّب، ما جاء في خطاب أجدير.

تعليم، إذن، ولي العهد مولاي الحسن اللغة الأمازيغية، مناسبة لاختبار النوايا الحقيقية لدى الحكم تجاه الأمازيغية: تعليمها لولي العهد برهان على حسن هذه النوايا. أما "إقصاؤه" عنها و"حمايته" منها على الطريقة الفرنسية، أو إقصاؤها عنه وحمايتها منه، فدليل على استمرار الحكم في إقصائها ورفض الاعتراف بها «كمِلك لكل المغاربة بدون استثناء»، كما جاء في خطاب أجدير، وكـ«رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء» كما جاء في الدستور.

ثم علينا أن نعي أن كل "السياسة البربرية الجديدة"، مع كل الضجيج الذي صاحب إنشاء "ليركام"، لا تساوي شيئا، على مستوى تنمية الأمازيغية ورد الاعتبار الحقيقي لها، أمام تعلم الأمراء وأبناء القصر اللغة الأمازيغية، وإتقانهم لها واستعدادهم لاستعمالها والتخاطب بها. إن ذلك أفيد للأمازيغية وأنفع لها من "ليركام" وكل ما صاحبه من إجراءات "السياسة البربرية الجديدة". لأن إقدام القصر على تعليم وتدريس الأمازيغية لأبنائه ليتقنوها ويستعملوها وهم ملوك، سيجعل كل المسؤولين السياسيين الآخرين يتهافتون على تعلمها تلقائيا ودون أن يجبرهم أحد على ذلك، فقط لأن الملك يتقنها ويتخاطب بها. فإذا كان الملك يفهم الأمازيغية ويستعملها في زياراته الميدانية لبعض المناطق، سيكون ذلك محفزا كبيرا لمستشاريه وأعضاء حكومته على تعلمها لاستعمالها كما يستعملها الملك. وهذا ما تحتاج إليه الأمازيغية: أن يتعلمها ويدرسها الأمراء وأبناء القصر أولا قبل أن يتعلمها ويدرسها أبناء الشعب ثانيا. فإذا كان التعريب قد انطلق من تعريب أبناء الشعب أولا، وليس أبناء النخبة، فإن رد الاعتبار الحقيقي للأمازيغية يتطلب القيام بعملية معكوسة، أي انطلاق تدريس الأمازيغية من أبناء القصر ليعمم بعد ذلك إلى أبناء الشعب. فإلقاء الملك لخطاب بالأمازيغية أفضل وأفيد لهذه الأخيرة من ألف معهد ملكي للثقافة الأمازيغية.

وارتباطا بتعلم الأمراء وأولياء العهد للأمازيغية، نشير كذلك إلى الأسماء الأمازيغية التي كان ينبغي، بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن يسمى بها بعض الأمراء وأبناء القصر تمشيا مع سياسة رد الاعتبار للأمازيغية. لأن إطلاق اسم أمازيغي على ابن الملك، له دلالة رمزية قوية على توفر إرادة سياسية حقيقية للتصالح مع الأمازيغية، والتعامل معها بصدق «كمِلك لكل المغاربة بدون استثناء»، و«رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء».

إن تبني القصر للأمازيغية كلغة وأسماء شخصية وثقافة وقيم، سيكون تعبيرا عن تصالح حقيقي بين الشعب والحكم، بدل بقائهما أجنبيين أحدهما عن الآخر، لا ينتمي أحدهما إلى الآخر، يفصل بينهما سد لغوي وهوياتي منيع. فهل سيتعلم ولي العهد الأمير مولاي الحسن اللغة الأمازيغية؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 130 لشهر فبراير 2008)

3 ـ «الشذوذ الجنسي» للدولة المغربية

«الشذوذ الجنسي» الحقيقي هو الذي تمارسه الدولة بالمغرب

في السنين القليلة الأخيرة كثر الحديث عن "الشذوذ الجنسي" بالمغرب، الذي أصبح الموضوع المفضل لبعض الصحف، خصوصا بعد أحداث القصر الكبير في 2007، ثم الاحتفال السنوي بموسم سيدي علي بن حمدوش بضواحي مكناس في 2009، الذي اعتبرته بعض الجرائد ملتقى سنويا رسميا للشواذ. يضاف إلى ذلك نشر حوارات مع ممثلين لجمعيات تدافع عن "الشذوذ الجنسي" وتطالب بتطبيعه وإلغاء تجريمه من القانون الجنائي المغربي.

وعندما نقرأ ما تكتبه بعض الصحف عن "الشذوذ الجنسي" بالمغرب، والتي تتحدث بمبالغة عن الظاهرة كوباء جارف وزاحف يهدد المغرب والمغاربة، وتدعو السلطات إلى التدخل العاجل لوقف انتشار الشذوذ قبل فوات الأوان، عندما نقرأ كل ذلك يُخيّل إلينا أن المغرب أصبح "سوأة" العالم ولا شيء غير ذلك. وقد تدخلت السلطات بالفعل، إذ اضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار بلاغ في مارس 2009، يتوعد بـ«التصدي بكل حزم وفي إطار القوانين الجاري بها العمل لكل الممارسات المنافية لقيمنا ولكل المنشورات والكتب والإصدارات التي ترمي إلى المس بقيمنا الدينية والأخلاقية»، وذلك بهدف «صيانة الأمن الأخلاقي للمواطن وتحصين مجتمعنا من كل تصرف غير مسؤول مُسيء لهويته ومقوماته الحضارية»، مع التذكير «أن المصالح الأمنية والسلطات الإدارية تسهر وبدون هوادة على محاربة كل المظاهر المرتبطة بالانحراف الأخلاقي وتبادر إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة على المستويين الوقائي والزجري وتتدخل بشكل يومي كلما دعت الضرورة لردع مقترفي الأفعال المخلة بالآداب والأخلاق العامة».

سنعود إلى بلاغ وزارة الداخلية بعد توضيح لمعاني مفهوم "الشذوذ الجنسي".

عبارة "الشذوذ الجنسي" أصبح لها مدلولها المعروف الذي يعني ممارسة الجنس بشكل غير طبيعي: الرجل مع الرجل أو المرأة مع المرأة. وإذا كانت كلمة "شذوذ" لا تطرح أي مشكل، لأن لها معنى واحدا وهو الخروج عن القاعدة، عما هو سوي، عما هو طبيعي، عما هو معروف ومألوف، فإن صفة "جنسي"، التي ينعت بها "الشذوذ"، هي التي تطرح بعض المشاكل الدلالية والمعجمية.

فالمعنى المرتبط بـ"الجنس" و"الجنسي"، الذي يحيل على علاقة الجِماع (بين المرأة والرجل أو الرجل والرجل كما في "الشذوذ الجنسي")، هو معنى مستحدث وجديد في اللغة العربية وليس معنى قديما وأصليا. فلا نجد في المعاجم العربية القديمة، مثل "لسان العرب"، أية علاقة للفظ "جنس" بمعانٍ تفيد الحب والجِماع (بكسر الجيم) بين الرجل والمرأة، أي تفيد ما نعنيه اليوم بـ sexe, sexuel، التي تترجم في العربية إلى "جنس" و"جنسي". أما المدلول الأصلي للفظ "جنس" في اللغة العربية، فيعني الصنف البشري الذي ينتمي إليه هذا الشخص أو ذاك،

أي القوم، الشعب، الهوية الوطنية، كما في مفهوم "الجنسية" Nationalité، الذي يعني الانتماء الهوياتي والقومي لشخص ما، كأن يكون ذا جنسية مغربية أو إيرانية أو ألمانية... إلخ. لكن أمام ضغط المصطلحات الجديدة للغات الأجنبية، مثل sexe, sexuel، والتي كان لا بد للغة العربية أن تجد لها مقابلا حتى يمكن استعمال وتداول هذه المصطلحات، تم اختيار كلمة "جنس" و"جنسي" للدلالة على sexe, sexuel التي تعبر عن العلاقة الجِماعية.

هناك إذن شذوذان جنسيان اثنان: شذوذ قد يخص العلاقة الجِماعية، وشذوذ قد يتعلق بالهوية والانتماء القومي، وفق المعنى الأصلي لكلمة "جنس" في اللغة العربية.

بلاغ وزارة الداخلية لمارس 2009، يقصد طبعا الشذوذ بمفهومه الأخلاقي، لكنه سكت عن الشذوذ بمعناه القومي والهوياتي، مع أنه أكثر انتشارا وممارسة بالمغرب، وأشد «إساءة لهويته ومقوماته الحضارية» كما جاء في بلاغ وزارة الداخلية، وهي تقصد النوع الأول من الشذوذ.

إذا كان "الشذوذ الجنسي" الأخلاقي، الذي هو موضوع بلاغ وزارة الداخلية، يتمثل في تغيير الرجل لدوره الذكوري الطبيعي والأصلي إلى دور أنثوي (الجنسية المثلية)، غير طبيعي وغير أصلي، عندما يفعل مع رجل مثله ما تفعله الإناث مع الذكور، فإن "الشذوذ الجنسي"، بمعناه الحقيقي الأصلي والأول، المتعلق بالهوية والانتماء القومي، يتجلى في تغيير شعب لانتمائه الهوياتي والقومي، الطبيعي والأصلي، إلى انتماء هوياتي آخر، غير طبيعي ولا أصلي، كما حصل في المغرب عندما تحول من بلد أمازيغي إفريقي، ذي هوية أمازيغية إفريقية، إلى بلد "عربي" بهوية عربية.

وإذا كانت الدولة، كما جاء في بلاغ وزارة الداخلية لمارس 2009، مصممة على محاربة "الشذوذ الجنسي" الأخلاقي، فإنها، على العكس من ذلك، تشجع على الشذوذ الجنسي الحقيقي، أي القومي والهوياتي، لأنها هي أول من يمارسه ويشجع عليه ويموّله من الخزينة العامة. فالمغرب، البلد الأمازيغي الإفريقي ذو الانتماء الأمازيغي الإفريقي، أصبح بلدا "عربيا" تحكمه سلطة عربية وبدولة عربية عضوة بجامعة الدول العربية. وهذا التحويل لهوية المغرب من بلد أمازيغي إلى بلد عربي يعبر عن أقصى درجات الشذوذ الجنسي، الذي أصبح سياسة رسمية للدولة منذ 1912، تتبناه وتمارسه وتدافع عنه وتكافئ عليه.

وإذا كانت الدولة قد أعلنت، من خلال بلاغ وزارة الداخلية المشار إليه، «أن المصالح الأمنية والسلطات الإدارية تسهر وبدون هوادة على محاربة كل المظاهر المرتبطة بالانحراف الأخلاقي»، فإنها في نفس الوقت، تشجع على الانحراف الهوياتي للمغرب والمغاربة بتحريف هويتهم الأمازيغية إلى هوية عربية.

إذا كان "الشذوذ الجنسي" الأخلاقي تحرّمه الأديان والقيم الأخلاقية، فإن الشذوذ الجنسي الهوياتي هو كذلك محرّم لأنه نوع من الشرك بالله، الذي اقتضت إرادته أن يخلق سكان

شمال إفريقيا أمازيغيين وبهوية أمازيغية ولغة أمازيغية. لكن "الشذوذ الجنسي" للدولة تحدى إرادة الله عندما عملت هذه الدولة، من خلال سياسة التعريب المقيتة، على تحويل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي. وقد جاء في صحيح البخاري أن النبي (صلعم) قال: «ومن ادَّعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار» (الحديث رقم 3508).

وإذا كان "الشذوذ الجنسي" الأخلاقي ممارسة شخصية تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد، فإن "الشذوذ الجنسي" الهوياتي للدولة أصبح، ومن هنا خطورته التي تفوق خطورة "الشذوذ الجنسي" الأخلاقي، ممارسة جماعية توجهها الدولة وتعمل على نشرها وتعميمها، مستعملة في ذلك ما تتوفر عليه من سلطة ووسائل الإكراه والإغراء. وهو ما يعرّض هذه الدولة للعقوبات المنصوص عليها في الفصل 489 من القانون الجنائي المغربي الذي ينص على أنه «يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين إلى ألف درهم من ارتكب فعلا من أفعال الشذوذ الجنسي»، والفصل 503 ـ 1 الذي ينص على أنه «يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين وبالغرامة من خمسة آلاف إلى خمسين ألف درهم، من أجل جريمة التحرش الجنسي كل من استعمل ضد الغير أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه أو أية وسيلة أخرى مستغلا السلطة التي تخولها له مهامه، لأغراض ذات طبيعة جنسية».

وإذا كان "للشذوذ الجنسي" الأخلاقي مصحات خاصة لتغيير الأعضاء التناسلية وإجراء عمليات جراحية، باهظة الثمن، لتحويل الرجل إلى امرأة، فإن للشذوذ الجنسي الهوياتي كذلك مصحات ومختبرات لتحويل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي، وهي مصحات ومختبرات، عكس الأولى ذات التكلفة الغالية، مجانية ومتوفرة بكل المدن والقرى والبوادي: إنها المدرسة العمومية التي تجرى بها عمليات تغيير الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي، بعد حقن التلاميذ المغاربة بهرمونات التعريب داخل هذه المؤسسات.

يتحدث بلاغ وزارة الداخلية، الصادر في 2009، عن «تحصين مجتمعنا من كل تصرف غير مسؤول مُسيء لهويته ومقوماته الحضارية». لكن هل هناك شيء يسيء إلى هوية المغرب ومقوماته الحضارية أكثر من التعريب العرقي والسياسي والهوياتي ـ وليس اللغوي ـ الذي تنهجه الدولة كسياسة رسمية، والذي كانت ثمرته المرة "شذوذ جنسي" حقيقي، "أخصى" الهوية الأمازيغية للمغاربة وزرع مكانها الهوية العربية، كما يجري ذلك في العمليات الجراحية للشواذ، تلك العمليات التي تبتر عضو التذكير للرجل لتزرع مكانه ما يشبه فرج المرأة؟

إن الذي تسهل عليه خيانة جنسه القومي والهوياتي بتحويله إلى جنس هوياتي وقومي آخر، تسهل عليه خيانة وطنه وأرضه التي هي منبع هويته. وهذا ما يفسر أن الذين رحّبوا بالاستعمار الفرنسي وقبلوا "حمايته" لهم، هم الذين كانوا قد تنكروا لهويتهم الأمازيغية واعتنقوا هوية عربية لا علاقة لها ببلدهم ووطنهم. فالأجنبي دائما يناصر الأجنبي ويتحالف

معه، لأن "كل غريب للغريب نسيب" كما قال شاعر الجاهلية امرؤ القيس. أما الأسوياء الذين لم يسقطوا في "الشذوذ الجنسي" ولم يغيروا هويتهم، وبقوا متمسكين بانتمائهم الأمازيغي، فهم الذين حاربوا الاستعمار وقاوموا الاحتلال لأنهم رفضوا "الشذوذ الجنسي".

تتباكى الدولة، من خلال بلاغ وزارة الداخلية المشار إليه، على «الأمن الأخلاقي للمواطن»، هذا الأمن الذي أصبح مهددا من قبل "الشذوذ الجنسي". لكن هذه الدولة تناست الأمن الهوياتي الذي هي أول من يهدده ويخلّ به وينتهكه. فأكبر "الشواذ" بالمغرب هو الدولة نفسها التي غيرت جنسها الأمازيغي، بمساعدة جرّاحين فرنسيين، إلى جنس عربي، بدل أن تبقى دولة بهوية أمازيغية انسجاما مع الأرض الأمازيغية التي تعيش فوقها وتنتمي إليها.

إن ما نحتاجه في المغرب، ليس حملة ضد "الشذوذ الجنسي" للأشخاص، بل حملة ضد "الشذوذ الجنسي" للدولة للقضاء على "شذوذها" حتى تعود دولة سوية ـ وغير شاذة ـ، وذلك باستعادة جنسها الأمازيغي الذي بترته وزرعت مكانه جنسا عربيا في المصحات الجراحية الخاصة للحماية الفرنسية. وهذه الحملة من أجل الهوية الأمازيغية، هي أيضا حملة من أجل الأخلاق لأنها تحارب "الشذوذ الجنسي" الأكبر للدولة، علما أن "الشذوذ الجنسي" الأصغر هو الذي تحاربه الدولة عبر بلاغ وزارة الداخلية، والذي يتعلق بالأفراد والخواص. فالارتباط بهوية الأرض، والافتخار بها، والدفاع عنها، قيمة أخلاقية ودينية عليا. فحب الأوطان من الإيمان. ومن لا يحب هوية وطنه لا يمكن أن يحب هذا الوطن الذي هو منبع تلك الهوية. وهذا ما يجعل إيمانه ناقصا وغير صادق، مثل إيمان المنافقين والانتهازيين.

(النص الأصلي منشور بالعدد 145 لشهر ماي 2009)

على هامش الشريط الكويتي "بوقتادة وبونبيل" المسيء إلى المغاربة:

«الشذوذ الجنسي» للدولة المغربية هو المسؤول عن تطاول العربان على كرامة المغاربة

عندما كنا نكتب ونقول بأن العرب الحقيقيين، عرب المشرق والخليج تحديدا، يعاملون المغاربة كموالٍ جدد، فاقدين لكل كرامة، مهمتهم السهر على خدمة وراحة وإرضاء أسيادهم العربان، في مقابل اعتراف هؤلاء بهم كعرب من الدرجة الثانية يستمدون منهم وجودهم وهويتهم ولغتهم وثقافتهم... عندما كنا نكتب ذلك كانت تنبري لنا، ليس أقلام العرب المعنيين، بل أقلام المغاربة، مثل رشيد نيني في جريدة «المساء»، الغيورين على أسيادهم العربان، فتتهمنا بالعنصرية والعداء للعروبة والدعوة إلى الفتنة والتفرقة.

وها هم اليوم، نفس هؤلاء الغيورين على العروبة والمدافعين عنها، يهبّون، كما فعل رشيد نيني في جريدة "المساء"، للتنديد، بمناسبة الشريط الكارطوني الكويتي «بوقتادة وبونبيل»، بصلَف العربان ونظرتهم المهينة للمغاربة كما يُظهر ذلك هذا الشريط، الذي كان في الحقيقة مناسبة ليتذكر هؤلاء، الذين كانوا بالأمس يمجّدون العربان إلى حد التقديس، التاريخَ الطويل والحافل بالإهانات الموجهة إلى المغرب من طرف هؤلاء العربان، مقدمين أمثلة عن منع السعودية اصطحاب الآباء المغاربة لبناتهم إلى العمرة، ورفض الأردن منح تأشيرة الدخول للمغربيات، فضلا عن الأدوار الجنسية الخسيسة، الماسة بكرامة المغرب ونسائه، التي تسند لممثلات مغربيات في أفلام مصرية.

الآن، فقط، يتذكر هؤلاء أن للمغاربة كرامة وعزة نفس مرّغهما الشريط الكويتي في الوحل، مع أن هؤلاء العربان لم يجرؤوا على المس بكرامة المغاربة إلا لأن هؤلاء كانوا قد تنازلوا عن هذه الكرامة منذ زمان، منذ أن تخلوا عن هويتهم الطبيعية والأصلية، مصدر كل عزة وكرامة، واعتنقوا هوية هؤلاء العربان الذين يمنّون عليهم، بغير قليل من الاستعلاء والتكبّر، بما قدموه لهم من "جميل" وأسدوا لهم من "صنيع" عندما قبلوا منحهم نسبهم العربي "الشريف".

فأية كرامة تبقى لشعب بعد أن يفقد أصله ويضيّع هويته ليصبح «لقيطا» يبحث عمن يتبناه ليمنحه حضانة هوياتية مزوّرة؟ أية كرامة تبقى لشعب يحتقر هويته وانتماءه ويمجّد هوية الآخرين الذين يتندّرون عليه في قنواتهم الفضائية وبرامجهم التلفزيونية؟ أية كرامة تبقى لشعب يهمّش ثقافته الأصلية ويحتفي بالثقافات الأجنبية التي تحظى لديه بكل التكريم والاحترام؟ أية كرامة تبقى لشعب يعادي لغته الأصلية ويقضي كل حياته في تعلم

الرطانة باللغات الأخرى الأجنبية؟ أية كرامة تبقى لشعب يتجاهل قضاياه الوطنية ويجعل من قضايا الآخرين قضاياه الوطنية الحقيقية، يدافع عنها ويغدق عليها من وقته وماله ورجاله؟ أية كرامة تبقى لشعب يعامل "الفنانين" الأجانب القادمين من "الربع الخالي" كملوك وسلاطين، في حين يهمّش فنانيه الوطنيين ولا يمنحهم طيلة كل حياتهم الفنية ما يأخذه "فنان" عربي واحد عن نصف ساعة يصيح فيها بالمغرب: "بحبك" أو "بوس الواوا..."؟ أية كرامة تبقى لشعب ينظم تظاهرات مليونية تضامنا مع الشعوب العربية في الوقت الذي يموت فيه أطفال مغاربة بالجوع والبرد والمرض، دون أن يلتفت أحد إليهم في وطنهم المغرب الذي أضحى هبة حقيقية لعربان المشرق؟

لكن من المسؤول عن فقدان الشعب المغربي لكرامته وإبائه واعتزازه بهويته الأمازيغية؟ إنها الدولة العروبية التي تحكم هذا الشعب، والتي أنشأتها فرنسا في 1912. فهذه الدولة فشلت في كل مشاريعها التنموية الاقتصادية والنهضوية، ولم تنجح إلا في مشروع واحد فاق نجاحه كل التوقعات. إنه مشروع التعريب العرقي والسياسي والهوياتي للشعب المغربي، هذا التعريب الذي يمثّل إبادة حقيقية للهوية الأمازيغية للشعب المغربي ليتم إلحاقه قسرا، بعد تدمير هويته الأمازيغية، بالشعوب العربية التي لا تعترف هي نفسها بعروبة الشعب المغربي إلا على شكل فتات من عروبتها الحقيقية والكاملة، تصدقت به على هذا الشعب الذي حولته سياسة التعريب الإجرامية والصهيونية (سياسة التعريب بالمغرب لا تختلف عن سياسة التهويد الصهيونية بفلسطين) إلى شعب لقيط، بلا أصل ولا هوية، يستجدي العربان أن يتبنوه ويقبلوا انتسابه إليهم.

ومن هنا بدأ مسلسل فقدان الشعب المغربي لكرامته وعزته، هذا الفقدان الذي هو نتيجة لفقدان هويته الأمازيغية التي عملت الدولة على تدميرها ومحاربتها كدولة عروبية، معادية لكل ما هو أمازيغي، كما تؤكد ذلك شهادة ميلادها في 1912 على يد أمها فرنسا وأبيها "ليوطي". أصل فقدان الكرامة يجد إذن مصدره في فقدان الهوية الأمازيغية على يد هذه الدولة العروبية ذات الأصل الفرنسي، التي حوّلت الشعب المغربي إلى شعب نغل Bâtard لا يعرف أصله ولا هويته. فالمعروف أن الفرق بين الابن الشرعي والابن اللقيط، هو أن الأول له والدان معروفان، في حين أن الثاني مجهول الوالدين. وكذلك الفرق بين شعب أصيل وشعب لقيط، أن الأول يعرف هويته ويفتخر بها ويدافع عنها، في حين أن الثاني يجهل هويته وانتماءه. وكما أن الشخص الذي ولد لقيطا يشعر طول حياته بنقص في كرامته بسبب نظرة الآخرين إليه، فكذلك الشعب غير الأصيل، الفاقد لهويته، تنظر إليه الشعوب الأخرى كشعب هجين ناقص الكرامة بسبب نقص في المعطيات التي تخص أصله وانتماءه.

فالكرامة المغربية التي يتباكى عليها اليوم بعض الصحفيين الذين عوّدونا في السابق على تخصيص افتتاحياتهم للدفاع عن القضايا العربية، وليس الكرامة المغربية، وتمجيد العروبة والإعلاء من شأن العرب، قد أهدرتها الدولة العروبية بالمغرب ثلاث مرات:

1 ـ عندما أهدرت الهويةَ الأمازيغية للشعب المغربي وجعلت منه، بفعل ذلك، شعبا لا أصل له ولا جذور.

2 ـ عندما بحثت له هذه الدولة عن هوية بالتبني، كما يجري الأمر مع الأطفال اللقطاء، لدى العربان الذين منحوه نسبهم لكن شريطة أن يتحول المغاربة إلى موالٍ مجندين لخدمة أسيادهم العربان، يدافعون عن قضاياهم ومشاكلهم، وتتحول المغربيات إلى جوارٍ يتخصصن في إعداد الأطباق الجنسية الشهية لهؤلاء العربان، مع ما تعني هذه الخدمات من دوس على كرامة المغاربة واحتقار لهم، كما كشف عن ذلك شريط "بوقتادة وبونبيل"، وكما نقف على ذلك من خلال تعامل العربان مع المغرب الذي لا يرون فيه سوى مصدر ثرّ لإشباع جوعهم الجنسي، ولجيش من المجندين مستعدين للتفجيرات الانتحارية خدمة لمشاريع إرهابية. هذا الاستعداد للموت من أجل قضايا العربان الخاسرة هو ثمن العروبة الممنوحة للمغاربة.

وهذه حالة سبق أن عاشها الأمازيغيون في العصر الأموي عندما كانت بلادهم تامازغا إقليما تابعا للحكم الأموي بدمشق. فحينها تحول الأمازيغيون إلى جنود في خدمة الغزو العربي، وتحولت نساؤهم وبناتهم إلى جوارٍ ينهش العربان أجسادهن. واليوم نلاحظ أن نفس الأسباب تعطي نفس النتائج: في العصر الأموي كانت تامازغا تابعة للمشرق العربي، وهي التبعية التي حولت الأمازيغيات إلى إماء وجوارٍ، والأمازيغيين إلى جنود في جيش الأمويين المحترف للسلب والنهب والسبي. واليوم، مع قيام الدولة العروبية بالمغرب منذ 1912، أصبح المغرب تابعا، مرة أخرى، هوياتيا للمشرق العربي، مما حوله إلى خادم لقضايا هذا المشرق، ومصدر للجواري والجنس لإشباع نزوات العربان، مع ما يرافق كل ذلك من تلطيخ لكرامة المغرب وتمريغها في وحل قضايا المشارقة الخاسرة، وكبتهم الجنسي الذي لا ينتهي. ففي كلتا الحالتين، حالة المرحلة الأموية والمرحلة الحالية، هناك شيء واحد مشترك هو التبعية للعربان، وهي سبب فقدان المغاربة لكرامتهم وتعرضهم للإهانة والتحقير من لدن هؤلاء العربان.

3 ـ عندما قامت بتغيير الجنس الأمازيغي بالجنس العربي. وهذه العملية لتغيير الجنس تتمثل في التعريب، العرقي والسياسي والهوياتي، الذي أدى إلى استبدال للهوية الأمازيغية بالهوية العربية الممنوحة. وهذا "شذوذ جنسي" حقيقي، بمفهوم "الجنس" في اللغة العربية الذي يعني الهوية والانتماء القومي. أي أن هذه الدولة غيّرت جنسها الأمازيغي بالجنس العربي، وهو فعل شاذ تدينه الأخلاق والدين، ويستهجنه المجتمع، ويحتقر صاحبه الذي يصبح بلا كرامة بعد أن أهدرها بتنازله عن جنسه الأصلي والطبيعي، وتبنيه لجنس أجنبي آخر. فهذا "الشذوذ الجنسي" الذي مارسته الدولة طيلة أزيد من نصف قرن، أفقد المغاربة

كرامتهم مثلما يُفقد الشذوذُ الجنسي الأخلاقي لصاحبه فحولتَه، هذه الكرامة التي تنازلوا عنها يوم تنازلوا عن جنسهم الأمازيغي وتحولوا إلى شواذ هوياتيا.

وهذا الشذوذ الجنسي المؤدي إلى فقدان الكرامة، أصبح الكثير من المثقفين المغاربة يعتزون ويفتخرون به كإنجاز كبير وعظيم. وهو ما يمثل حالة مرضية متقدمة من المازوشية. فهذا الكاتب السيد أحمد المديني المعروف، يروي لنا، خلال رمضان (غشت 2010)، على صفحات جريدة "المساء"، رحلته إلى الديار المقدسة لأداء مناسك الحج. فهو يقول: «أنا عربي، أمس واليوم، وسأبقى عربيا، حتى في هذا الزمن الذي صار الانتماء فيه إلى العرب جريرة وسبّة».

فهل أجرى السيد المديني تحليلا لحمضه النووي أثبت له أنه عربي؟ مع أن هذا النوع من الانتماء العرقي البيولجي، حتى لو تأكد، لا يفيد في إثبات الهوية التي تتحدد بالأرض وليس بالعرق. فلماذا يعلن ويصيح بأنه عربي أمس واليوم رغم أنه لا يملك أي دليل على ذلك، في حين أن رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما الذي يتوفر على كل الأدلة بأن أصله كيني، لا يقول: «أنا كيني، أمس واليوم، وسأبقى كينيا، حتى في هذا الزمن الذي صار الانتماء فيه إلى كينيا جريرة وسبّة»؟ لأن السيد المديني يتصور الهوية من خلال العرق والدم والانتماء البيولوجي. وهذا تصور قبلي عنصري جاهلي ولاعلمي ومتخلف، تجاوزته البشرية منذ زمان. وهو من نتائج "الشذوذ الجنسي"، بالمفهوم الهوياتي دائما وليس بالمفهوم الأخلاقي، الذي أصبح يعيشه السيد المديني. أما الرئيس أوباما، فله تصور ترابي للهوية، أي أن الأرض التي يعيش فيها الإنسان، كما عاش فيها أجداده السابقون (لا يهم عدد الأجداد ولا عدد السنين منذ استقرارهم بتلك الأرض)، هي التي تمنحه هويته، وليس أصله العرقي الذي هو متنوع ومتعدد ومتغير.

عندما يقول شخص بالمغرب بأنه فرنسي، نفهم أنه أجنبي ينتمي إلى فرنسا الموجودة بأوروبا. ونفس الشيء، لو لم يكن هناك "شذوذ جنسي" منتشر لدى المغاربة، عندما يقول شخص مثل السيد المديني بأنه عربي، يجب أن نفهم أنه أجنبي ينتمي إلى إحدى الدول العربية الموجودة بأسيا وليس بإفريقيا. فالسيد المديني، عندما يؤكد أنه عربي فهو يؤكد إذن أنه أجنبي. لكنه لا يعي نتائج ما يقول لأنه شاذ جنسيا، بالمفهوم الهوياتي وليس الأخلاقي طبعا.

إن عملية تغيير الجنس التي مارستها دولة الاستقلال على الشعب المغربي، يظهر نجاحها بشكل باهر ومذهل في حالة السيد المديني. فـ"الشذوذ الجنسي" الذي فرضته الدولة على المغاربة عن طريق التعريب العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي، غسل أدمغة حتى نخبة المثقفين، وغيّر جنسهم وزيّف وعيهم كما يجسّد ذلك السيد المديني كمثال نموذجي حي.

وقد بلغ هذا الوعي الزائف و"الشذوذ الجنسي" لدى السيد المديني حالة باطولوجية قريبة من الإهلاسات Hallucinations ، جعلته يبحث في المملكة العربية السعودية، بمناسبة موسم الحج، عن وجوه تشبه أجداده الأولين الذين يعتقد جازما، تحت تأثير "الشذوذ الجنسي" الهوياتي وتبنيه للتفكير العرقي الجاهلي، أنهم كانوا يوما في هذا المكان. يقول: «ضبطتني أطيل النظر إلى وجوه العابرين، أتفحص قسمات الجميع ما أمكن[..] شأني الأبعد حدسته في محاولتي الرجوع، ولو تخيّلا ووهما، إلى من كان آبائي وأجدادي، وهل هؤلاء يشبهونهم».

إذا كان السيد المديني، وهو كاتب ومثقف ومفكر معروف، قد انسلخ عن هويته الترابية الأمازيغية واعتنق العروبة العرقية ذات المضامين القبلية الجاهلية، كاشفا عن "شذوذ جنسي" ـ بمعناه الهوياتي وليس الأخلاقي دائما ـ تجاوز كل الحدود، فهذا يعني أن الدولة نجحت في تعهير وتزييف حتى وعي المثقفين الذين عادة ما تكون لديهم مقاومة للوعي الزائف. فهل ستبقى هناك كرامة أمام هذا العهر الهوياتي والفكري والثقافي؟

إن حالة الكاتب السيد المديني تبين حجم الجرم الذي اقترفته الدولة في حق شعبها الذي أخصت ذكورته الهوياتية، وزوّرت جنسه ومسخت انتماءه، حتى أن الكثير من المغاربة أصبحوا يشعرون بنوع من المتعة المازوشية وهم يتهجمون على الأمازيغية ويحتقرونها ويشيطنونها، وينعتونها بـ"البربرية" إمعانا في تبخيسها والتشهير بها، ويربطونها بالتخلف والصهيونية، والانفصال والاستعمار، مقدمين كل "الأدلة" على أن المغرب عربي وذو هوية عربية. إنها نفس المتعة المازوشية التي يشعر بها الشاذ جنسيا عندما ينجح في إخفاء ملامحه الذكورية بمواد التجميل النسوية، ويظهر كعاهرة محترفة تجتذب الرجال بحركاتها الأنثوية ومساحيقها التجميلية. إنهم يكرهون جنسهم الأمازيغي الإفريقي الأصيل ويرفضونه، ويعملون على إخفائه بمساحيق الجنس العربي، مثلما يكره الشاذ فحولته الذكورية ويرفضها، ويعمل على إخفائها بمساحيق خاصة بالإناث. إنهم لا يحسون بالسعادة إلا عندما يتماهون مع العربان، مثل الشاذ الذي لا يشعر بالسعادة إلا عندما يتماهى مع المرأة التي يتشبه بها. ولهذا تجدهم يفرحون ويبتهجون عندما يتضامون مع القضايا العربية ويتجاهلون قضاياهم الوطنية ويتناسونها، مثل الشاذ الذي يفرح ويبتهج عندما يقنع نفسه أنه أنثى ولم يعد قط رجلا. إن حالة الشذوذ الجنسي ـ بمفهومه الهوياتي دائما ـ الذي يعيشه المغاربة، كنتيجة لسياسة التعريب الإجرامية، يشكّل بترا حقيقيا لعضو هويتهم، لا يختلف، على مستوى الوظائف والنتائج، عن البتر الجراحي لعضو الذكر للشاذ حتى يتحول إلى أنثى، ويفقد رجولته الطبيعية والأصلية.

هذا "الشذوذ الجنسي" الذي فرضته الدولة على الشعب المغربي، من خلال سياسة التعريب الإجرامية والصهيونية (ليس هناك اختلاف كبير في المرامي والوسائل بين سياسة التعريب بالمغرب وسياسة التهويد بالأراضي المحتلة)، هو الذي يجعل العرب الحقيقيين، أي الأسوياء،

وليس العرب الشاذين بالمغرب، ينظرون بازدراء واستعلاء إلى المغاربة، لأنهم يشعرون بأنهم أصحاب فضل على هؤلاء المغاربة الذين أحسنوا (العرب) إليهم عندما قبلوا أن يمنحوا لهم، كشعب لقيط، نسبهم العربي "الشريف".

إن هؤلاء الذين يتباكون اليوم على كرامة المغاربة التي يدوسها العربان بأقدامهم، عليهم أن يوجهوا اللوم، ليس إلى هؤلاء العربان الذين "أحسنوا" إلى المغاربة بمنحهم انتماءهم العربي، وإنما إلى الدولة التي يتّمت المغاربة في هويتهم الأمازيغية، ودفعت بهم إلى استجداء العربان أن يتصدقوا عليهم بفضلات من عروبتهم. فكل ما يتعرض له المغرب من إهانة واحتقار من طرف من يسميهم "أشقّاءه" العرب، هو نتيجة طبيعية "للشذوذ الجنسي" للدولة التي تنازلت عن جنسها الأمازيغي النابع من الأرض الأمازيغية للمغرب، لتصبح تابعة للجنس العربي الذي يتكبر على المغاربة ويزايد عليهم بما فعله من "خير" تجاههم، عندما أخرجهم من اليتم الهوياتي ومنحهم جنسه وهويته العربيين.

ولا يمكن وضع حد لمسلسل الإهانات التي يتعرض لها المغرب من طرف العربان إلا بالقضاء على أسبابها المتمثلة في "الشذوذ الجنسي" للدولة بالمغرب، وذلك بالعودة إلى جنسها الأمازيغي الإفريقي الطبيعي الأصلي والأصيل، الذي تستمده من الأرض الأمازيغية للمغرب، وليس من عربان المشرق. فاستعادة كرامة المغرب لن تكون إلا باستعادة الاستقلال الهوياتي عن المشرق العربي، ووقف التبعية المهينة لهذا المشرق، مع وضع حد للدولة العربية "الشاذة" وإحلال محلها الدولة الأمازيغية السوية، بالمفهوم الترابي، أي الدولة التي تستمد هويتها من الأرض التي تسود عليها وليس من العروبة العرقية للمشرق. ويكفي أن نتأمل مدى احترام العربان لتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، لأن هذه دول ذات هويات مطابقة لهويات أراضيها التركية والفارسية والأفغانية والباكستانية.. يكفي أن نتأمل ذلك لنستنتج أن فرض احترامنا على العربان مشروط باستقلالنا الهوياتي عن العروبة، وذلك بأن يصبح المغرب دولة أمازيغية، وليس عربية، كما هو حال دول تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان التي أشرنا إليها كأمثلة توضيحية، والتي تنسجم هويات شعوبها ودولها مع هوياتها الترابية لأراضيها التي على أساسها تتحدد هوياتها وانتماءاتها.

(النص الأصلي منشور بالعدد 162 لشهر أكتوبر 2010)

متى يصدر المجلس العلمي الأعلى فتوى بخصوص المرتد عن جنسه وهويته؟

أجاز المجلس العلمي الأعلى، في فتواه الشهيرة التي تضمنها الكتاب الذي أصدره بعنوان "فتاوى الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء 2004 – 2012"، قتل المغربي المرتد عن دين الإسلام. لكن المجلس أفتى في الردّة الدينية وسكت عن ردّة أخرى فيها انتهاك لحرمات الدين هي كذلك. إنها الردّة الجنسية حيث يبدّل المغربي جنسه الأصلي الطبيعي الذي خلقه به الله، لينتسب إلى جنس آخر هو الجنس العربي، ويتبنى هوية أخرى هي الهوية العربية، متحديا بذلك إرادة الله التي اقتضت أن يخلقه من جنس أمازيغي إفريقي، وليس من جنس عربي أسيوي.

لقد كان حريا بالمجلس العلمي الأعلى أن يناقش جميع أنواع "الردّات"، ليس فقط التي تزعزع عقيدة المغاربة، بل حتى التي تزعزع هويتهم وانتماءهم، مثل تغيير الجنس القومي لهؤلاء المغاربة إلى جنس قومي آخر.

إذا كان المجلس العلمي الأعلى قد استند في حكمه على قتل المرتد عن دين الإسلام إلى الحديث الذي يقول: «من بدّل دينه فاقتلوه»، فإن هناك أيضا حديثا أورده البخاري يقول فيه النبي (صلعم): «ومن ادَّعى قومًا ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار». بناء على مضمون هذا الحديث، يكون مصير جلّ المغاربة النار، لأنهم يدعون الانتساب إلى الجنس العربي الأسيوي، متنكرين لجنسهم الأمازيغي الإفريقي.

بل قد نذهب بعيدا في الاستدلال والاستنتاج فنقول بأن الإسلام في المغرب يمثّل الهوية الحقيقية للمغاربة، كما يردد ويكرر الإسلاميون. وهي نفس الفكرة التي أكدها دستور فاتح يوليوز 2011، حيث جاء في تصدير هذا الدستور «أن الهوية المغربية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها». كل هذا يبرز التلازم بين الهوية والدين لدى المغاربة. وهو ما ينتج عنه أن تبديل هذه الهوية يعني تبديلا لهذا الدين نفسه. وإعمالا لآلية القياس، المفضلة لدى الفقهاء مثل الذين أهدروا دم المرتد عن دينه، يصحّ قياس المرتد عن جنسه وهويته على المرتد عن دينه وعقيدته. فيسري حكم المرتد عن دينه على المرتد عن جنسه. فتكون النتيجة: من بدّل دينه فاقتلوه، ومن بدّل جنسه فاقتلوه.

وإذا استحضرنا أن تغيير الجنس هو نوع من الشذوذ الجنسي الذي تحرمه الأديان وتدينه الأخلاق، نفهم أن تعميم حكم المرتد عن دينه إلى المرتد عن جنسه ليس مبالغة ولا غلوا.

عندما نتأمل تاريخ الردة الدينية بالمغرب، سنلاحظ أنها نادرة جدا إن لم تكن منعدمة كليا. ويكفي أن نذكّر أن طيلة فترة الحماية الفرنسية المسيحية على المغرب، التي دامت أربعة وأربعين سنة، والتي بذلت أثناءها الكنيسة مجهودا كبيرا من أجل تنصير المغاربة، لم يرتد إلا

مغربي واحد عن دين الإسلام، وهو محمد بن عبد الجليل الذي تخلى عن الإسلام واعتنق المسيحية في 1928. أما الردّة التي انتشرت بالمغرب كوباء قاتل منذ الاحتلال الفرنسي في 1912، فليست إذن هي الردّة الدينية، بل الردّة الجنسية، أي المتعلقة بالهوية والانتماء، إذ ارتد الملايين من المغاربة عن جنسهم الأمازيغي الإفريقي، واعتنقوا الجنس العربي الأسيوي.

ويرجع هذا الانتشار المهول لهذه الردّة الجنسية، وخصوصا بعد الاستقلال، إلى أن الدولة المغربية نفسها أصبحت هي المرتدة الأولى عن جنسها وهويتها. وقد استعملت ما تتوفر عليه من سلطات وإمكانات وإعلام ومدارس ومساجد، ووسائل إكراه وترغيب وترهيب، لحمل المغاربة على الارتداد عن جنسهم الأمازيغي الإفريقي واعتناقهم للعروبة العرقية، جاعلة من هذه الردّة الجنسية سياسة عمومية تخصص لها ميزانيات ضخمة تصرف على تعريب المغاربة، أي على ردّتهم الجنسية والهوياتية.

فمتى سيصدر المجلس العلمي الأعلى فتواه حول المرتد هن جنسه وهويته، مثل ما أصدر فتوى حول المرتد عن دينه وعقيدته؟

لكن إذا عرفنا أن هذا المجلس هو نفسه مؤسسة تخدم الردّة الجنسية الهوياتية وتحرّض عليها وتدعو إليها، فإنه لا أمل في أن يتصدى يوما بالفتوى لردّة هو نفسه أحد المشجعين عليها والحامين لها والمدافعين عنها.

عندما يكون الغلو في الانتماء إلى العروبة دليلا على الانتماء إلى الأمازيغية

ليس من الضروري أن يكون المرء مواظبا على مراقبة وتتبع ما يجري بالدول العربية، حتى يعرف أن المغرب ـ الذي يعتبر نفسه دولة عربية ـ هو الدولة "العربية" الأكثر اهتماما بالقضايا العربية إلى درجة أنه يتعامل معها كأنها شأن وطني، كما هو حال القضية الفلسطينية مثلا.

ولدينا أمثلة كثيرة ومتكررة عن هذا العشق المغربي تجاه المشرق العربي، وما ينتج عنه من تبنٍّ لقضاياه، ونصرتها والدفاع عنها بشكل يفوق بكثير موقف العرب أنفسهم إزاء هذه القضايا التي هي قضايا تخصهم هم أولا قبل المغرب.

ـ المغرب، الدولة "العربية" الأبعد عن فلسطين، هو الذي يرأس "لجنة القدس"، المكلفة بحماية القدس من التهويد، من دون الدول العربية الأخرى، الأقرب جغرافيا وقوميا وهوياتيا وتاريخيا من فلسطين.

ـ يضم المغرب جمعيات ومنظمات خاصة بمساندة فلسطين والعراق (مجموعة العمل المغربية لمساندة العراق وفلسطين، الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، المرصد المغربي لمناهضة التطبيع...)

ـ قطع المغرب علاقاته الديبلوماسية مع إيران ابتداء من السادس مارس 2009 تعبيرا عن تضامنه مع دولة البحرين التي تعرضت لتهديدات من إيران.

ـ يغدق المغرب على الفنانين العرب الذين يغنّون ساعة واحدة ما لا يناله فنان مغربي طيلة سنوات من عطائه الفني.

ـ أبدعت القناة الثانية برنامج "ستوديو دوزيم" خاصا بتباري المغاربة في تقليد أغاني الفنانين المشارقة.

ـ نُظِّمت في سنة 2004، بمركب محمد الخامس بالدار البيضاء، سهرة سمِّيت بليلة "نجوم العرب"، شارك فيها ونشّطها، كما تدل على ذلك تسميتها، "نجوم العرب" في الطرب والغناء.

ـ يحتضن المغرب، بكل حفاوة وحسن استقبال وكرم ضيافة، مؤتمرات تخص الشأن العربي (مؤتمر الفكر العربي، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، المؤتمر القومي العربي...).

ـ كما يحتضن، وبنفس الحفاوة وحسن الاستقبال وكرم الضيافة، العرب الباحثين عن المتعة الجنسية التي يجدونها في المغرب بكثير من الوفرة والسخاء.

ـ تجد الوهابية، ذات الأصول السعودية، مع ما يرافقها من نوع اللباس وشكل اللحى وطريقة الأذان وقراءة القرآن، تربة خصبة بالمغرب الذي تنتشر وتزدهر فيه بسهولة وسرعة كما لو كانت في موطنها الأصلي حيث نشأت وتكونت.

ـ بل حتى "الشيشة"، التي لم تكن معروفة بالمغرب، والتي تدخّن أصلا ببلدان الخليج، غزت مقاهي المغرب بسرعة مذهلة، وأصبح الإدمان عليها يزداد يوما بعد يوم، نتيجة تقليدا أعمى وتبعية بليدة لكل ما هو مشرقي.

ـ خصص مجلس النواب المغربي يوم 26 ماي 2004 جلسة للتضامن مع فلسطين والعراق تحدث خلالها نواب الأمة ـ الأمة المغربية أم الأمة العربية؟ ـ عن "انتمائنا العربي"، و"أمتنا العربية" وأن "فلسطين قضية وطنية"...

ـ تحولت الرباط طيلة سنة 2003 من عاصمة للمغرب إلى عاصمة للثقافة العربية.

ـ أول درس في التاريخ يتعلمه التلميذ المغربي يتعلق بشبه الجزيرة العربية وليس ببلده المغرب.

ـ ينظم المغرب تظاهرات مليونية ضخمة فريدة من نوعها للتضامن مع القضايا العربية كقضية فلسطين والعراق عندما كان محتلا من طرف الولايات المتحدة. هي فريدة من نوعها لأنها الأضخم والأكبر مقارنة مع التظاهرات التي تنظم بالبلدان العربية والإسلامية للتضامن مع فلسطين (أزيد من مليون مشارك في مسيرة الرباط التضامنية مع الشعب الفلسطيني، بتاريخ 2000/10/8 كما جاء في يومية "الحياة" اللندية ليوم 2000/10/9).

كل هذا الوله الشديد بالمشرق العربي، وتبني قضاياه والدفاع عنها، يثير فضولا وأسئلة. فلو أن البلدان العربية بالمشرق هي التي تقلّد بعضها البعض، وتبدي مثل كل هذا الحماس الزائد لخدمة قضاياها العربية والدفاع عنها والتظاهر المليوني لنصرة فلسطين، لبدا الأمر عاديا وطبيعيا وما كان ليثير فضولا أو تساؤلا، بحكم أن دول المشرق العربية هي المعنية الأولى بقضاياها العربية، وهي، كما سبقت الإشارة، الأقرب جغرافيا وقوميا وهوياتيا وتاريخيا من معاناة الشعب الفلسطيني، وبالتالي فمن المفروض أن تنظم هذه الدول تظاهرات للتضامن معه تفوق تلك التي تنظّم بالمغرب. لكن أن يكون المغرب هو الأكثر اهتماما بالقضايا العربية، والأكثر دفاعا عن القضية الفلسطينية، فهذا ما يطرح أكثر من سؤال.

لماذا إذن، وضد منطق الأشياء، يكون المغرب هو البلد "العربي" الأكثر اهتماما بالقضايا العربية؟

إن النخبة المغربية، الحاكمة والمثقفة، لم تكفّ، منذ نشأة "الحركة الوطنية" إلى اليوم، من التأكيد، وتكرار التأكيد، على أن الشعب المغربي شعب "عربي". ومع ذلك فلا زالت هذه النخبة،

ووراءها هذا الشعب الذي عرّبته وكيّفته على التعلق بكل ما هو عربي، تقدّم، بمناسبة وبغير مناسبة، العربون والدليل، أكثر من اللازم ودون أن يطلب منها أحد ذلك، على "عروبة" الشعب المغربي. فتبنّي قضايا العرب أكثر مما يفعله العرب الحقيقيون أنفسهم، عربون آخر تدفعه هذه النخبة المغربية لتثبت الانتماء "العربي" للمغرب.

ولكن، لماذا يجب على النخبة المغربية أن تقدم كل مرة شهادة أخرى إضافية على "عروبة" المغرب؟ ألم يكفها أن هذا المغرب معروف على الصعيد الدولي على أنه بلد "عربي"، وأنه عضو بجامعة الدول العربية؟

الجواب هو أن النخبة المغربية هي نفسها تشك في انتمائها "العربي"، ولها قناعة لاشعورية بأن المغرب ليس بلدا عربيا، وأن "الأشقاء" العرب ينظرون إلى المغاربة على أنهم "بربر" وليسوا عربا. وهذا ما يخلق لدى هذه النخبة شعورا مرَضيا بالذنب والخطيئة، يدفعها إلى المغالاة في الصلوات والطقوس وتقديم القرابين (الغلو في الاهتمام بالشأن العربي، تنظيم التظاهرات والمسيرات لمساندة قضايا المشرق العربي، تدخين "الشيشة" كما يفعل العرب، إطالة اللحية كما يفعل الوهابيون السعوديون...) للتكفير عن خطيئة انتمائها الأمازيغي، وطلب الصفح والغفران من "الأشقاء" العرب، والبرهنة لهم على أن المغاربة لم يبقوا "بربرا" كما يعتقدون، بل أصبحوا شعبا عربيا. وهكذا تعيش النخبة المغربية تناقضا وجدانيا، وشقاء ثقافيا وهوياتيا على مستوى وعيها: فهي لا تؤمن بأنها عربية إلا إذا كانت أكثر عروبة من كل العرب! وهذا هو مضمون هذا الاهتمام الهوسي بالقضايا العربية. إنها تتصرف كما يفعل الشواذ الذين يغيرون جنسهم الذكوري إلى جنس الأنثى. لكنهم لا يقتنعون بهذا التغيير إلا إذا استعملوا من مساحيق التجميل النسائية أكثر مما تستعمله المرأة الأصلية نفسها، وذلك حتى يظهروا أكثر أنوثة من الإناث الحقيقيات. وفي الحقيقة، ما تفعله هذه النخبة، الحاكمة والمثقفة، بخصوص هويتها الأمازيغية، هو شذوذ جنسي كامل، يتمثل في تغيير جنسها الأمازيغي الأصلي إلى جنس عربي زائف ومزوّر، تماما كما يفعل الشواذ الذين يجرون عمليات تغيير الجنس.

فلو أن هذه النخبة المغربية كانت مقتنعة بانتمائها العربي، لتصرفت ككل العرب: اهتمام عادي بالقضايا العربية، خالٍ من أي غلو أو هوس أو حماس زائد. لكن هذه النخبة، ولأنها تريد أن تثبت شيئا لا وجود له (الانتماء العربي للمغرب)، فلا يمكنها أن تساند قضية عربية إلا بالغلو والتضخيم والتطرف في هذه المساندة. والمبالغة والإلحاح والزيادة في سلوك ما، يعبر عن شعور بالنقص في شيء ما. والنخبة المغربية تعاني، في حالتنا هذه، من شعور بالنقص في الانتماء العربي. وهذا ما يجعل أنها بقدر ما تغالي في إظهار "عروبتها"، على مستوى الوعي والسلوك الظاهر (تبني القضايا العربية والدفاع عنها)، بقدر ما تقدم الدليل المضاد، على

مستوى ما هو خفي ولاشعوري ولكنه حقيقي، على أنها ليست عربية. وهذه هي مفارقات الوعي الشقي لدى النخبة المغربية.

وهذا الغلو العصابي للنخبة المغربية في إثبات الانتماء "العربي" للمغرب، الذي يثبت في الحقيقة انتماءه الأمازيغي كما رأينا، ليس إلا إثباتا تكميليا بجانب الإثبات الرئيسي "لعروبة" هذا المغرب، والمتمثل (الإثبات) في إقصاء الأمازيغية كهوية وانتماء للدولة المغربية.

وما يكشف عنه هذا الهيام الوسواسي للنخبة المغربية بمعشوقتها "العروبة"، هو أنه آلية دفاعية تبرز أن أصحابها ليسوا عربا في هويتهم الحقيقية، وأن المغرب، بالتالي، أمازيغي. فالتكفير عن الخطيئة دليل على ارتكابها، والعمل على غسل ذنب الانتماء الأمازيغي حجة على هذا الانتماء.

(النص الأصلي منشور بالعدد 43 لشهر نوفمبر 2000)

عودة إلى حل الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي

في 17 أبريل 2008، أصدرت المحكمة الإدارية بالرباط حكما يقضي بإبطال وحل الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي. وهو حكم كان منتظرا كتحصيل للحاصل منذ أن رفعت وزارة الداخلية، في 6 غشت 2007، دعوى تطالب فيها القضاء الإداري بإبطال وحل الحزب الأمازيغي. ولهذا فإن مناقشتنا ستنصبّ، ليس على هذا الحكم الجائر، الذي كان مجرد تحصيل للحاصل كما قلت، وإنما على الدعوى التي كانت سببه وعلة صدوره. سنناقش إذن حيثيات هذه الدعوى ومبرراتها، ونبرز تضاربها وتناقضاتها، ونحلل خلفياتها وتداعياتها.

لم تكن هذه الدعوى ترمي في الحقيقة إلى حل الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي فحسب كهدف وحيد وأخير، بل إلى حل الأمازيغية كقضية سياسية، وإسكات كل صوت أمازيغي حر يرتفع خارج صوت "السياسة البربرية الجديدة" التي تنهجها الدولة العروبية بالمغرب تجاه الأمازيغية منذ خطاب "أجدير" في 17 أكتوبر 2001.

فالسلطة العروبية بالمغرب لا تريد حزبا يتبنى القضية الأمازيغية بمضمونها السياسي والاقتصادي، ويدافع، انطلاقا من هذا المضمون، عن الأمازيغية والأمازيغيين، لأن "سياستها البربرية الجديدة" تقتضي إدماج الأمازيغيين في النظام العروبي المغربي الذي يصبح هو "المدافع" عن الحقوق الأمازيغية، التي يحدد هو طبيعتها وسقفها الذي لا ينبغي أن يتعدى مستوى الفلكلور والشعر التقليدي والمأثورات الشعبية، وبعض "التنازلات" التي تخص اللغة والثقافة الأمازيغية والإعلام التلفزي الأمازيغي، لكن في الجوانب المحايدة، أي غير السياسية. والنتيجة أن الأحزاب المؤهلة "للدفاع" عن "المطالب الأمازيغية" هي الأحزاب العروبية، القومية منها والإسلامية، المكونة للنظام العروبي بالمغرب، مثل حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية... وما على الأمازيغيين، إذا أردوا أن تتحقق مطالبهم، سوى الالتحاق بهذه الأحزاب ليناضلوا في صفوفها ووفق مبادئها العروبية من أجل الحقوق الثقافية الأمازيغية، كجزء تابع وملحق بالثقافة العربية الأم. ويترتب عن هذه التبعية وهذا الإلحاق أن لا حق للأمازيغيين في أن يعبروا عن مطالب سياسية، وفي إطار تنظيم سياسي أمازيغي مستقل، لأن مثل هذه المطالب ومثل هذا التنظيم مقصوران فقط على ذوي الانتماء العروبي. فكل ما يمكن للأمازيغي أن يطالب به هو حقوق ثقافية ولغوية، في مستواها الفلكلوري، أو اللغوي والثقافي المحايد، ومن داخل تنظيمات ومؤسسات عروبية باعتبار أن الأمازيغية ملحقة وتابعة لما هو عروبي، ولا تتمتع بأي استقلال كهوية للدولة التي تبقى هويتها عربية، معلنة بذلك عن "شذوذ جنسي" غريب،

متمثلا في تغيير هذه الدولة لجنسها، الأمازيغي الأصلي الإفريقي، بجنس عربي أجنبي ذي أصول أسيوية.

لقد استند طلب وزارة الداخلية لحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، بغض النظر عن العيوب المسطرية والشكلية كرفع الدعوى خارج الآجال القانونية، استند إلى كون الحزب ذا «نزعة لغوية وعرقية»ـ كما جاء في مقال الدعوى الذي يتكون من 11 صفحة كاملة ـ، وهو ما يخالف المادة الرابعة من قانون الأحزاب، التي تنص فقرتها الثانية على ما يلي: «يعتبر أيضا باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو يقوم بكيفية عامة على أساس تمييزي أو مخالف لحقوق الإنسان».

بما أن الأمازيغية ظلت مقصاة، لحساب هيمنة النزعة اللغوية والعرقية العروبية، لما يزيد عن نصف قرن، بعد أن شيطنتها أسطورة "الظهير البربري" التي ربطتها بالاستعمار والخيانة والتفرقة والتقسيم ومعاداة الإسلام والعربية، فمن "الطبيعي" أن أية مطالبة لرد الاعتبار الحقيقي ـ وليس الفلكلوري ـ للأمازيغية، بعد كل هذه المدة من الإقصاء والعداء والشيطنة و"الشذوذ الجنسي" ـ بمعناه القومي الهوياتي ـ، ستعتبر «نزعة لغوية وعرقية» تهدد الوحدة الوطنية. مع أن صاحب «النزعة اللغوية والعرقية» الحقيقي، ليس من يدافع عن لغة وهوية مهددتين بالموت، بل من يعمل على إقصائهما ومحاربتها رغبة منه في فرض اللغة العربية والهوية العربية على المغاربة، تمشيا مع "الشذوذ الجنسي" ـ بمعناه القومي والهوياتي ـ الذي أصبحت الدولة تمارسه منذ 1912.

ثم لماذا لم يرفع وزير الداخلية دعوى قضائية، تطبيقا للمادة الرابعة من قانون الأحزاب المحتج بها ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، يطالب فيها بإبطال وإلغاء سياسة التعريب التي هي نزعة لغوية وعرقية واضحة وصارخة؟ ولماذا لم يقاض الحكومات والأحزاب المغربية التي جعلت من المغرب بلدا عربيا، عرقيا وانتماء، وعضوا بمنظمة عرقية هي الجامعة العربية، مع دفاعها ـ هذه الحكومات والأحزاب ـ المستميت عن الهوية العربية للمغرب وتبنيها للقضايا العربية كقضايا وطنية، وهو ما يعبر عن نزعة لغوية وعرقية متطرفة، ويكشف عن "شذوذ جنسي" علني وجلي؟

وأخيرا، إذا كان وزير الداخلية قد طالب بحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي بدعوى أن هذا الأخير ذو «نزعة لغوية وعرقية»، وهو ما يخالف، حسب تأويل الوزير، الفصل الرابع من قانون الأحزاب، فلماذا لا يطالب، تطبيقا لنفس الفصل، بحل الدولة العلوية الحاكمة، التي قامت على أساس عرقي وهو خرافة "النسب الشريف" الذي استندت إليه في نشأتها واستمرارها؟

إذن، لو كان هدف وزير الداخلية هو أن يطبّق، وبإنصاف ومساواة وعدم تحيز، الفصل الرابع الذي استند إليه في دعواه، لكان قد طالب أيضا بحل الحكومة والأسرة الملكية الحاكمة وكل الأحزاب العروبية، لأنها جميعا ذات نزعة لغوية وعرقية عروبية واضحة لا تخفيها، بل تجهر وتفتخر بها.

ومما استند إليه كذلك وزير الداخلية في مطالبته بحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، بعض التصريحات الإعلامية لأمينه العام، السيد أحمد الدغرني، والتي يدافع فيها عن الأمازيغية والأمازيغيين. وإذا كان لا بد من اعتماد تصريحات الأمين العام للحزب، بغض النظر عن استقلال المواقف الشخصية للأمين العام للحزب عن المواقف الرسمية للحزب المثبتة في برنامجه وقوانينه ووثائقه وبياناته، كسبب للمطالبة بحل الحزب، فإنه كان يجب إذن، تطبيقا لنفس المبدأ، المطالبة بحل حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والعدالة والتنمية، وكل المنظمات والنقابات التي لا يمل زعماؤها وأمناؤها العامون، في تصريحاتهم الصحفية والإعلامية، من تكرار دفاعهم عن اللغة العربية والهوية العربية للمغرب التي يعلنون انتماءهم إليها، ومطالبتهم بتعريب المحيط والحياة العامة، وهو ما يبرز "نزعتهم اللغوية والعرقية" العروبية، المعبّرة عن "شذوذ جنسي" (دائما بالمعنى الأصلي لكلمة "جنس" في اللغة العربية، والتي تعني القوم والهوية) مكشوف وبواح.

وإذا كان وزير الداخلية قد استند كذلك إلى برنامج الحزب الذي يعطي مكانة متميزة للأمازيغية، فإنه كان ينبغي عليه كذلك، حتى لا يكون متحيزا ومتناقضا، المطالبة بحل الحكومة وكل أحزابها بالنظر إلى أن برامجها (الحكومة والأحزاب) ذات نزعة لغوية وعرقية عروبية لا تخفى على أحد، إذ تدافع عن عروبة المغرب وعن اللغة العربية والثقافة العربية والقضايا العربية وعن "الشذوذ الجنسي" للمغرب، كأهم جزء من برامجها السياسية والثقافية واللغوية.

وإذا كان وزير الداخلية قد أوّل تسمية الحزب (الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي) على أنها تعبير عن «نزعة لغوية وعرقية»، فإنه كان ينبغي عليه، إذن، المطالبة بإبطال الدستور، الذي كان مطبّقا بالمغرب أثناء رفع دعوى حل الحزب الأمازيغي(الدستور السابق، الصادر في 1992 والمعدل في 1996)، وحلّه وإلغائه، مع ما يترتب عن ذلك من إبطال وحل وإلغاء لكل المؤسسات التي ينشئها وينظمها هذا الدستور، لأنه ينص على أن المغرب «جزء من المغرب العربي الكبير»، مستعملا تسمية ذات مضمون لغوي وعرقي بيّن وواضح، وهي تسمية "المغرب العربي". كما يستتبع ذلك أيضا إبطال وإلغاء وحلّ كل مؤسسات الدولة التي تستعمل عبارة "المغرب العربي"، ذات الشحنة اللغوية والعرقية، مثل وكالة المغرب العربي للإنباء، معبرة (المؤسسات) بذلك عن نزعتها العرقية العروبية، وعن ممارستها "لشذوذ جنسي" قبيح وشنيع.

نناقش هنا دعوى وزير الداخلية مسايرين تأويله لتسمية "الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي". أما هذه التسمية فهي لا تحمل أي مضمون لغوي أو عرقي لأنها لا تعني أكثر من الإحالة على بلاد تامازغا، أي شمال إفريقيا، الذي يسمى المنتمي إليها أمازيغيا.

نحن هنا نرد فقط على وزير الداخلية بنفس المبررات "العرقية" التي استند إليها للمطالبة بحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، لنبيّن أن هذه المبررات حاضرة، وبشكل واضح ودون تأويل لها، لدى كل المؤسسات والحكومات والأحزاب العروبية الأخرى، وبشكل أكبر وأكثر مما هي حاضرة في برنامج الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، بعد تأويل الوزير لهذا البرنامج ليعطيه مضمونا لغويا وعرقيا.

أما "النزعة اللغوية والعرقية" حسب مدلول المادة الرابعة من قانون الأحزاب، فهي التي تتخذ شكلا عنصريا يتحدد من خلال فرض شروط لغوية وعرقية خاصة للانخراط في هذا الحزب أو ذاك. فلو أن الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي اشترط في من يريد الانخراط فيه استعمال اللغة الأمازيغية والانتماء للعرق الأمازيغي، لاعتبر ذلك حقا "نزعة لغوية وعرقية". وهذا ما يتنافى مع مبادئ الحزب ومواقف وتصريحات أمينه العام التي تعتبر المغرب بلدا أمازيغيا وسكانه أمازيغيين، أي أنهم متساوون في انتمائهم الهوياتي الأمازيغي، وبالتالي فسيكون أمرا متناقضا الحديث عن نزعة لغوية وعرقية تميز فئة من السكان عن الأخرى، لأن الجميع ينتمون إلى هوية واحدة هي الهوية الأمازيغية.

إلا أن أخطر المبررات التي استند إليها طلب وزير الداخلية لحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، من حيث أبعادها ومراميها والنوايا الحقيقية للمسؤولين الذين حركوا هذه الدعوى، هي تلك التي تسوّغ حل الحزب لأنه يدعو في برنامجه إلى «خلق مؤسسات للقضاء الشعبي، واعتبار الأعراف الأمازيغية مصدرا للتشريع ومجالا لاستلهام القضاء» (مقال الدعوى ينقل النص من برنامج الحزب). هذه الوسيلة (بمدلولها القانوني الذي يعني السبب المحتج به) هي، كما قلت ـ بغض النظر على أنه لا يوجد في قانون الأحزاب المحتج به ما ينص على وجوب منع وحل الحزب الذي يدعو إلى اعتماد الأعراف الأمازيغية كمصدر للتشريع ـ أخطر كل الوسائل التي تذرع بها مقال وزير الداخلية لإبطال وحل الحرب الديموقراطي الأمازيغي المغربي. لماذا؟

ـ لأن هذه الوسيلة، المتعلقة بالأعراف الأمازيغية، والمحتج بها ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، تعبر عن موقف عرقي حقيقي يتخذ شكلا عنصريا حقيقيا يتجلى في رفض الأعراف الأمازيغية، لا لشيء سوى لأنها أمازيغية. وهذه هي العنصرية بذاتها. إذن الذي ينبغي حله، لأنه ذو نزعة عرقية معادية للأمازيغية، ليس الحزب الديمقراطي الأمازيغي

المغربي، بل المؤسسة (وزارة الداخلية والحكومة وغيرهما) التي حركت هذه الدعوى العنصرية.

- إن رفض الأعراف الأمازيغية هو رفض لروح الأمازيغية. وبالتالي رفض للاعتراف بها ورد لاعتبار لها، لأن الأمازيغية ليست مجرد لغة، رغم أهمية هذا العنصر، وأغانٍ وأشعار، بل هي تاريخ وتنظيم اجتماعي وذاكرة جماعية وفلسفة للحياة داخل الجماعة، تختزنها الأعراف المعبرة عن كل هذه الجوانب التاريخية والاجتماعية والتنظيمية في الأمازيغية. ورد الاعتبار الحقيقي للأمازيغية يشمل رد الاعتبار لأعرافها التي لا تتعارض مع الحداثة وحقوق الإنسان بمفهومها الكوني. لا حاجة للفت الانتباه أن رائحة "الظهير البربري"، إذا كانت متفشية في كل مقال دعوى وزير الداخلية، فإنها تكاد تزكم أنوفنا في ما يتعلق بموضوع رفض الأعراف الأمازيغية.

جاء في مقال الدعوى: «لا شك أن الأمازيغية، كمكون أساسي للهوية المغربية، تبقى ملكا لجميع المغاربة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن توضع محل مزايدات سياسية قد تهدد الوحدة الوطنية». ثم يستشهد ـ مقال الدعوى ـ بخطاب أجدير الذي يقول: «على أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية كيفما كانت طبيعتها». لكن المفارقة هي أن هذه الدعوى التي رفعت من أجل حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، هي تسييس للقضية الأمازيغية إلى أقصى حد. و"المزايدة السياسية" التي تحذر منها وزارة الداخلية، ومن ورائها السلطة، تمارسها هذه الوزارة وهذه السلطة، من خلال رفع دعوى حل الحزب، بشكل لا مثيل له إلا في أسطورة "الظهير البربري"، الذي قلنا بأن رائحته منتشرة في ثنايا الوسائل التي استند إليها طلب الحل، مثل التحذير بتهديد الوحدة الوطنية، كأن "الجمهورية العربية الصحراوية" التي يطالب بها انفصاليو "البوليساريو"، تسمى "الجمهورية الأمازيغية الصحراوية". ويبدو، فيما يتعلق بتهديد الوحدة الوطنية، أن المقال نسي الدعوة إلى قراءة اللطيف بالمساجد!

إن مثل هذه الدعاوى السياسية جدا، والمتعلقة بموضوع حساس جدا مثل الأمازيغية، لا يمكن رفعها إلا بتعليمات وأوامر خاصة، تتجاوز حتى وزير الداخلية الذي رفعت الدعوى باسمه، احتراما لما تنص عليه المسطرة. فالسؤال إذن: من كان وراء تحريك هذه الدعوى الرامية إلى حل الأمازيغية كمطالب سياسية؟ وما الذي يخيف أصحاب الدعوى الحقيقيين، في الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي؟ وما هي الفائدة السياسية المتوخاة من وراء حل الحزب الأمازيغي؟

لماذا لم تعترض السلطة على قيام الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي منذ تأسيسه الأول؟ لأنها توقعت أن تكسب منه ربحا سياسيا من خلال العناصر التالية:

ـ إضعاف الحركة الأمازيغية بظهور مزيد من الخلاف بين المؤيدين للحزب والمعارضين له داخل صفوفها، مع إمكانية ظهور أحزاب أخرى "أمازيغية" تزيد من إضعاف الموقف الموحد بشأن الدفاع عن الأمازيغية، تماما كما حصل مع المعارضة اليسارية السابقة التي ضعفت بسبب التقسيمات والشروخات التي حدثت داخلها، والتي كان المستفيد الأول منها هو السلطة المخزنية.

ـ مزيد من شيطنة الأمازيغية بتضخيم وتشويه وتأويل تصريحات الأستاذ أحمد الدغرني الأمين العام للحزب، من طرف الإعلام العروبي المهيمن وإبراز حزبه كتنظيم عرقي وعنصري يهدد الوحدة الوطنية ويوقظ الفتنة ويزرع التفرقة.

ـ إعطاء الانطباع، للخارج على الخصوص، أن المغرب ينعم بتعددية حقيقية، سياسية وثقافية ولغوية، مع اعتراف حقيقي بالأمازيغية التي أصبح لها أحزاب تدافع عنها.

ـ إعطاء الانطباع كذلك بأن هناك حرية حقيقية للتعبير والرأي بدليل وجود حزب "أمازيغي" يعبر عن المطالب الأمازيغية.

ـ انتظار الحل الذاتي (الموت "الطبيعي") للحزب بسبب حرمانه من التمويل الذي تستفيد منه الأحزاب العروبية الأخرى. وهو ما كان ستستعمله السلطة، في مواجهة النشطاء الأمازيغيين، كحجة على أن الأمازيغية ترفض التسييس الذي يريدونه لها، بالإضافة إلى ثني هؤلاء عن تكرار تجربة الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي "الفاشلة".

فما الذي غيّر رأي السلطة لتنتقل، فيما يتعلق بموقفها من الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، من الموافقة الضمنية إلى الرفض الصريح والمطالبة بالحل؟

لا شك أنها قارنت بين هذه المكاسب، أعلاه، وبين ما يقابلها من خسارة سياسية محتملة. فتوصلت إلى أن هذه المكاسب ظرفية وغير مضمونة على المدى البعيد، وأن الخسارة المرتبطة بها (الغنم بالغرم) قد تكبر ويزداد حجمها مع الأيام. وقد تأكد لها هذا "الحساب" بعد الانتخابات التشريعية لـ7 شتمبر 2007، التي كانت هي السبب المباشر في تغيير السلطة لموقفها من حزب الدغرني. لماذا انتخابات السابع من شتمبر؟

ـ لأن مع هذه الانتخابات برزت قوة الحزب الديموقراطي الأمازيغي المغربي وتأثيره الحقيقيان، رغم الحصار المالي والإعلامي المضروب على الحزب وما كان يتعرض له من تشويه مقصود وشيطنة متعمدة وتأويل مغرض. فدعوة الحزب إلى مقاطعة الانتخابات كانت مسموعة ومستجابة بشكل كبير كما تبين ذلك النسبة المخجلة للمشاركة في تلك الانتخابات، وخصوصا أنه لأول مرة في تاريخ الانتخابات بالمغرب، تقاطع البادية المغربية، ذات الساكنة الناطقة بالأمازيغية في غالبيتها، الانتخابات بشكل كبير فاجأ كل الملاحظين، رغم نداء رئيس الدولة للمشاركة بكثافة في تلك الانتخابات. وليست هذه المقاطعة إلا استجابة لدعوة الحزب

الأمازيغي إلى المقاطعة، لأن كل الأحزاب العروبية الأخرى، بما فيها الحركة الشعبية المحسوبة على البادية الأمازيغية، دعت إلى المشاركة وليس إلى المقاطعة. إذن، بالنسبة للسلطة، أصبح الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي حزبا مضايقا، وقادرا على إزعاجها وإرباك حساباتها.

ـ التوسع المطرد للحزب بانخراط مزيد من المواطنين في صفوفه مع إنشاء مزيد من الفروع له في عدة مناطق، وهو ما كان سيؤهله لأن يصبح قوة سياسية وشعبية وازنة. وعندما تكون هذه القوة ذات مضمون أمازيغي، فإن خوف السلطة منها يصبح مشروعا ومبررا، خصوصا أن مثل هذه القوة السياسية الأمازيغية يمكن أن تصبح هي المعارضة الحقيقية الوحيدة بعد أن تحولت كل المعارضات إلى قوى موالية وداعمة للسلطة المخزنية.

ـ بعد إقصاء الحركة الشعبية، المحسوبة على الأمازيغية، من المشاركة في حكومة عباس الفاسي التي نُصّبت في أكتوبر2007 ، كان هناك تخوف مشروع لدى السلطة من إمكان قيام اتحاد أمازيغي معارض بين الحركة الشعبية والحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي.

ـ إثارة الحزب لقضايا حساسة ومزعجة لم يتطرق لها أي حزب قبله، مثل قضية الثروات العقارية للأمازيغيين (الأراضي، الغابات، المعادن، المياه، البحار...)، التي كانت فرنسا قد صادرتها ثم سلمتها بعد رحيلها إلى خلفها في السلطة بالمغرب، مع اسمرار هذه السلطة في مصادرة مزيد من هذه الثروات.

ثم لا ننسى أن قرار حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي اتخذ في عهد الحكومة الاستقلالية التي كان يرأسها الاستقلالي عباس الفاسي. وليس مستبعدا أن أطرافا كانت تريد، لحسابات سياسية خاصة، ضرب عصفورين بحجر واحد عندما قررت حل الحزب في فترة حكومة عباس الفاسي لخلق "نجاة" (نسبة إلى فضيحة "النجاة" التي يعتبر عباس الفاسي المسؤول الأول عنها عندما كان وزيرا للشغل) ثانية له، أمازيغية هذه المرة، تلاحقه طوال حياته السياسية والاستقلالية والفاسية.

كما ليس من المستبعد كذلك أن يكون ـ كما حصل في محاكمة مجلة "نيشان" في يناير 2007 على ملف النكت ـ وراء دعوى الحل تدخل "الأشقاء" العرب، الذين طالبوا بحل الحزب الذي يعتبرونه نشازا في بلدهم "العربي". وقد صرّح السيد الدغرني بان الدكتاتور القذافي كان له دور في قرار حل الحزب.

لقد كان حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي خطأ سياسيا يكشف عن حسابات سياسية، انفعالية وضيقة قد تتسبب لأصحاب هذا القرار، على المدى البعيد، في خسارة سياسية أكبر بكثير من الربح الآني والمزاجي الذي يعتقدون أنهم جنوه من هذا القرار الأخرق، الذي يبين أن المسؤولين، تحت تأثير الانفعال الذي تثيره لديهم حساسيتهم المفرطة تجاه الأمازيغية، ينسون الاستفادة من التجارب السابقة في التعامل مع موضوع الأمازيغية، هذه التجارب

التي تبين أن كل منع وقمع يعطيان قوة جديدة ومشروعية أكثر للمطالب الأمازيغية، ويضعفان بالمقابل معسكر الأمازيغوفوبيين المسؤولين عن ذلك المنع القمع.

(النص الأصلي منشور بالعدد 129 لشهر يناير 2008)

4 ـ جريمة التعريب

دعاة التعريب أو المشركون الجدد

غالبا ما يتهم المعادون للأمازيغية المدافعين عنها الرافضين لسياسة التعريب بأنهم، برفضهم للتعريب، يعادون الإسلام الذي جاء به القرآن الذي نزل بلسان عربي. لكن لنحلل مفهوم "التعريب" كما يريده ويفهمه دعاته، ويمارسه المخططون له كسياسة للدولة، يطبقها أصحاب القرار السياسي بالمغرب، حتى نرى هل له حقا علاقة بالإسلام؟ وإذا وجدت مثل هذه العلاقة، فبأي معنى وبأي مضمون؟

التعريب، كما هو ممارس بالمغرب، يعني إضفاء الطابع العربي على كل شيء، إنسانا وأرضا ودولة وشعبا وهوية ومحيطا ولسانا وثقافة وأسماء وتاريخا وسلطة وحُكما وانتماء وحصانا وغناء وحياة عامة... واستنادا إلى المنطق الديني، الذي يزعم دعاة التعريب أنهم ينطلقون منه للدفاع عن سياسة التعريب، فإن الله تعالى قرر أن يخلق كل شعب بلغة خاصة به وهوية تميزه عن باقي الشعوب الأخرى. وهكذا اقتضت إرادته أن يكون سكان شمال إفريقيا أمازيغيين، ولغتهم أمازيغية، وهويتهم أمازيغية ومحيطهم أمازيغيا. ولو أراد تعالى أن يكونوا عربا ولغتهم عربية وهويتهم عربية ومحيطهم عربيا لحصل ما أراده وقرره: "نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا" (سورة الإنسان، الآية 28) ـ "إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيد"، (سورة فاطر، الآية 16).

فماذا يعني تعريب الإنسان والمحيط والحياة العامة ـ وهو ما يطالب به دعاة التعريب بالمغرب ـ من وجهة نظر إسلامية دينية بحتة؟ واضح أنه يعني تحديا لقدرة الله وإرادته بالسعي إلى تغيير ما قرره وأراده، أي تغيير الإنسان الذي خلقه الله أمازيغيا إلى إنسان عربي، والهوية التي قرر الله أن تكون أمازيغية إلى هوية عربية، والمحيط الذي أراده الله أن يكون أمازيغيا إلى محيط عربي. وماذا يعني هذا التحدي والمنافسة لإرادة الله وقدرته؟ إنه يعني الشِرْك به ومعه بادعاء القدرة على القيام بنفس ما يقوم به (خلق شعوب جديدة بهويات جديدة بشمال إفريقيا)، ومضاهاته في تغيير خلقه وإبداعه. إن هذا الموقف، لأصحاب سياسة تعريب الإنسان والمحيط، لا يختلف عن موقف نمرود بن كنعان ملك بابل الذي تحدى قدرة الله عندما قال لإبراهيم إنه هو كذلك يحيي ويميت: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ" (البقرة، الآية 258). لكن إذا كان نمرود بابل قد بهت واستسلم عندما "قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ" (نفس السورة، نفس الآية)، فإن دعاة التعريب بالمغرب لا يبهتون ولا يستسلمون ـ كما فعل نمرود ـ، بل يصرون على التحدي وذلك لأنهم إذا سئلوا: "إن الله خلق العرب بالمشرق فاخلقوهم أنتم بالمغرب"، فإنهم يجيبون: "نعم نحن قادرون ـ بفضل سياسة التعريب ـ على خلقهم بالمغرب مثلما خلقهم الله بالمشرق"،

متجاوزين في ذلك موقف نمرود بابل في تحدي قدرة الله المطلقة، معلنين بذلك عن شِرك بالله يدخلهم زمرة الكافرين. هكذا تكون سياسة التعريب، الرامية إلى تعريب الإنسان الأمازيغي والمحيط الأمازيغي والهوية الأمازيغية، سياسة شِرْكية، ويكون المخططون والمنفذون لها والمدافعون عنها مدافعين عن الشِرْك بالله، يجب عل رجال الدين إصدار فتوى تكفّرهم لأنهم يشركون بالله بادعائهم منافسته ومضاهاته والوقوف ندا له.

فدعاة التعريب، الذين يتهمون المطالب الأمازيغية بأنها تعادي الإسلام، هم المعادون الحقيقيون للإسلام، لأنهم يرتكبون أكبر الكبائر التي لا يغفرها الله أبدا وهي الشِرْك به: "إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا" (سورة النساء، الآية 48)

النتيجة أنه، من منطق إسلامي ديني كما سبقت الإشارة، تكون كل الأحزاب المغربية المدافعة عن التعريب، كما هو مفهوم وممارس بالمغرب، أحزابا مشركة بالله، كافرة بقدرته وإرادته التي اقتضت أن يكون سكان شمال إفريقيا أمازيغيين لا عربا، ولغتهم أمازيغية لا عربية، وهويتهم أمازيغية لا عربية، ومحيطهم أمازيغيا لا عربيا. وكذلك الحكومات المغربية التي تتبنى وتطبق سياسة التعريب الشِرْكية تقع في محظور الشِرْك والكفر المرتبطين بالمضمون الشِرْكي لسياسة التعريب كما شرحنا ذلك. لكن الكارثة أننا نجد تيارات تنتسب إلى الحركات الإسلامية، تتبنى التعريب وتدافع عنه كجزء من دفاعها عن الإسلام. إنها حقا طامة كبرى: كيف يدافع محسوبون عن الحركة الإسلامية، التي تهدف إلى أسلمة الدولة والمجتمع، عن مشروع فيه شِرْك بالله، وبالتالي مخالف أصلا للإسلام وعقيدة التوحيد؟

هذا ما يتعلق بعلاقة سياسة التعريب بالإسلام المفترى عليه في هذه السياسة، وهي كما رأينا علاقة شِرْك وكفر، وهو ما يوجب على كل مسلم أن يحارب هذه السياسة وينهى عنها.

لنحلل الآن علاقة هذه السياسة باللغة العربية التي يزعم دعاة التعريب أنهم يدافعون عنها من خلال نهجهم لهذه السياسة.

من بين الأسلحة الابتزازية الماكرة التي يحارب بها القوميون العروبيون المغاربة ـ وكذلك الإسلاميون المغاربة ـ مطالبَ الحركة الأمازيغية، هو تكرارهم المملول أن هذه الحركة تعادي اللغة العربية وترفضها لأنها تعادي التعريب وترفضه. فحسب هذا المنطق الابتزازي الماكر، كما قلت، بما أن التعريب يرمي إلى رد الاعتبار للغة العربية، كما يدعون ويزعمون، فإن رفضه يعني رفض اللغة العربية، ورفض اللغة العربية يعني رفض القرآن الذي نزل بها. وهو رفض للإسلام كما سبق شرح ذلك، فضلا عما يتضمنه ذلك من رفض "عنصري" للعرب الناطقين بهذه اللغة العربية. وإذا عرفنا مدى حب المغاربة للغة القرآن وعمق إيمانهم بالإسلام، سندرك فعالية وخطورة الابتزاز الذي يمارسه دعاة التعريب على المدافعين عن الأمازيغية والمطالبين بإنصافها ورد الاعتبار لها: إما أن يقبل الأمازيغيون سياسة التعريب

ويكفّوا عن رفضها ومعارضتها، وإلا فإنهم معادون للغة العربية التي نزل بها القرآن الذي جاء برسالة الإسلام.

لكن عندما نحلل مضمون التعريب كسياسة تمارسها الدولة منذ الاستقلال، سنكتشف أن لا علاقة لهذه السياسة التعريبية بتعليم اللغة العربية المفترى عليها، ورد الاعتبار لها والرفع من مكانتها كما يتذرع بذلك دعاة التعريب. لنشرح ذلك بشيء من التفصيل.

أنصار سياسة التعريب يبررون هذه السياسة بقولهم إنها ترمي إلى الدفاع عن اللغة العربية ورد الاعتبار لها من خلال تعميم تدريسها وتعليمها واستعمالها. قد لا يحتاج تفنيد هذا المبرر إلى استدلال طويل وحجاج كثير.

إذا كان هدف التعريب هو تعميم وتعليم ونشر اللغة العربية، فلماذا تحوّل المغرب من بلد أمازيغي إلى بلد عربي، وبانتماء عربي ودولة عربية تحكمها سلطة عربية في أقل من مائة سنة، وبالضبط منذ فرض الحماية الفرنسية على المغرب في 1912، وهو التاريخ الذي انطلق معه مسلسل التعريب في مرحلته الأولى قبل أن تبدأ مرحلته الثانية الجنونية منذ الاستقلال إلى اليوم؟ يجيب دعاة التعريب بأن تحوّل المغرب من بلد أمازيغي إلى بلد عربي يجد مصدره في انتشار اللغة العربية، هذا الانتشار الذي هو نتيجة لسياسة التعريب التي نهجتها الدولة منذ الاستقلال.

طيب. لكن كيف يؤدي انتشار اللغة العربية إلى تعريب كامل للمغرب، أي انتقاله من بلد أمازيغي ـ كما كان قبل الحماية الفرنسية ـ إلى بلد عربي عضو بالجامعة العربية، إذا كانت نسبة الأمية بالمغرب تتجاوز، حسب الأرقام الرسمية، نسبة 55%؟ فإذا كان انتشار اللغة العربية، كنتيجة لسياسة التعريب، هو سبب تعريب المغرب وانتقاله من بلد أمازيغي إلى بلد عربي، فيجب منطقيا أن يكون هذا التعريب وهذا الانتقال محصورين في حدود لا تتجاوز 45%، ولا يشملان المغرب بكامله ما دام أن 55% من المغاربة لا يعرفون اللغة العربية. والحال أن المغرب يعتبر، اليوم، بلدا عربيا تحكمه دولة عربية، ليس بنسبة 45%، بل بنسبة 100%. إذن، واضح أن تعريب المغرب لا يمكن أن يكون نتيجة لانتشار اللغة العربية عن طريق تعميم تدريسها وتعلمها، وإلا لكان هذا التعريب جزئيا ومحصورا في الحدود الضيقة لانتشار اللغة العربية التي لا تتجاوز 45%. نتيجة هذا الاستدلال، إذن، هو أن مصدر تعريب المغرب لا يمكن أن يكون هو انتشار اللغة العربية كما يزعم المدافعون عن التعريب. فما مصدر تعريب المغرب إذن وتحوّله من بلد أمازيغي إلى بلد عربي؟

مصدر ذلك وسببه طبعا هو سياسة التعريب. لكن ـ وهذا هو الأهم ـ التعريب الذي لا علاقة له باللغة العربية التي يختفي وراءها دعاة التعريب، لأن هذا التعريب ليست له أية علاقة بتعليم اللغة العربية كلغة، بل هو سياسة استيعابية ترمي، ليس إلى نشر العربية كلغة، بل إلى نشر العروبة كهوية وانتماء، ومحاربة الهوية الأمازيغية لتحل محلها الهوية العربية،

ويصبح المغرب بلدا عربيا ولو أن غالبية سكانه لا يعرفون اللغة العربة لارتفاع نسبة الأمية بينهم، كما سبقت الإشارة. فتعليم العربية كلغة، ليس هو الغاية من التعريب كما يزعم المدافعون عنه، بل هو مجرد وسيلة وذريعة للتعريب، ليس اللغوي، بل للتعريب العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي للمغرب ليتحول إلى بلد عربي تحكمه دولة عربية ذات سلطة عربية. فلو أن التعريب يخدم اللغة العربية ـ وليس الهوية العربية ـ ويحميها حقا، لكانت كل الدول العربية، الحقيقية، أي الموجودة بالمشرق العربي، تتبنى سياسة التعريب لحماية لغتها العربية. والحال أن لا واحدة من هذه الدول تنهج سياسة للتعريب. وهذا دليل على أن هذه السياسة تخدم، ليس اللغة العربية كما يزعم دعاة التعريب بالمغرب، بل تخدم الهوية العربية، وهو ما لا تحتاج إليه هذه الدول العربية لأنها أصلا هي دول عربية بهوية عربية حقيقية كالسعودية واليمن وقطر والإمارات والكويت... إلخ.

ثم إذا كانت غاية التعريب هي حماية اللغة العربية، فكيف نفسر تغيير أسماء الأعلام الجغرافية لإفراغها من مضمونها ودلالتها الأمازيغية دون أن يكون لذلك أية علاقة بتعليم العربية أو خدمتها وحمايتها؟ فأين هي خدمة اللغة العربية في تحويل الاسم الأصلي الأمازيغي لمدينة "أشاون"، التي تعني "القرون"، إلى "شفشاون" التي لا معنى لها سوى إقصاء الاسم الأمازيغي لهذه المدينة الأمازيغية؟ وأين هي خدمة اللغة العربية في تحريف الاسم الأمازيغي لمدينة "ثيطّاوين" (العيون) إلى اسم "تطوان" الفاقد لأي معنى طوبونيمي؟

ولفضح مسألة التعريب كسياسة تطهير هوياتي فرنكو ـ عربية لا علاقة لها إطلاقا بالدفاع المزعوم عن اللغة العربية، يجب التمييز والفصل جيدا ـ وأكرر جيدا ـ بين التعريب كسياسة عرقية وعنصرية استيعابية، وبين تعليم العربية كلغة لا يعارضه الأمازيغيون ولا يرفضونه، لكن باعتبارهم أمازيغيين يتعلمون ويدرسون العربية كلغة وليس كهوية عربية تغير انتماءهم الأمازيغي إلى انتماء عربي، كما تفعل سياسة التعريب التي يحاربها الأمازيغيون، والتي لا علاقة لها بالدفاع عن اللغة العربية ورد الاعتبار لها كما قلت.

فهذه السياسة، التي لا علاقة لها باللغة العربية كما أوضحنا، ليس هدفها أن يتعلم ويتقن المغاربة اللغة العربية، بل أن يصبحوا عربا في هويتهم وانتمائهم. إنها سياسة لا تختلف في مضامينها ومراميها عن سياسة التهويد الصهيونية التي تنهجها إسرائيل في فلسطين، والتي ترمي إلى إضفاء الطابع اليهودي على الأراضي المحتلة. وإذا كانت سياسة التعريب لا تختلف، في المضامين والمرامي كما قلت، عن سياسة التهويد الصهيونية، فذلك لأن الإيديولوجية القومية العربية، التي هي المحركة لسياسة التعريب، تشترك مع الإيديولوجية الصهيونية في اعتماد كليهما على العرق كمحدد للهوية والانتماء.

التعريب إذن سياسة صهيونية شِرْكية ولا إسلامية تجب معارضتها ومحاربتها دفاعا عن عقيدة التوحيد. وهي سياسة استيعابية لا علاقة لها بحماية اللغة العربية التي ينبغي نشرها

وتدريسها كلغة ـ وليس كهوية ـ يتعلمها الأمازيغيون ويعلّمونها لأبنائهم لكن دون أن يجعل منهم ذلك عربا وشعبا ذا انتماء عربي، كما تهدف إلى ذلك سياسة التعريب الاستيعابية الصهيونية. نعم للغة العربية كلغة، لكن لا، وألف لا، للتعريب المدمر لهوية المغاربة وانتمائهم الأمازيغي.

(النص الأصلي منشور بالعدد 143 لشهر مارس 2009)

التهويد بفلسطين والتعريب بالمغرب: وجهان لسياسة عنصرية واحدة

لا تمر مناسبة دون أن يعلن فيها المغرب عن تنديده الشديد بسياسة التهويد العنصرية التي تنهجها إسرائيل بالأراضي المحتلة، هذه السياسة التي بلغت مستوى تجاوز كل الحدود بعد مصادقة وزير المواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس في 20 يوليوز 2009، على قرار تغيير أسماء أكثر من 2500 مدينة وقرية بفلسطين المحتلة من اللغة العربية إلى اللغة العبرية. وبناء على هذا القرار أصبحت مدينة القدس، التي تعرف بهذا الاسم، هي "يروشلايم"، والناصرة هي "نتسرات"، وعكّا هي "عكو"... إلى غير ذلك من التغييرات التي طالت أزيد من 2500 اسم مدينة وقرية وموقع جغرافي، بهدف تأكيد الهوية اليهودية لهذه المدن والقرى والمواقع، وطمس هويتها العربية الإسلامية التي يدل عليها اسمها العربي.

عندما يندد المغرب، بصفته رئيسا للجنة القدس، بسياسة التهويد هذه التي تمارسها إسرائيل بالأراضي المحتلة قصد إبادة معالم الهوية العربية لفلسطين لأسباب عنصرية مقيتة، نفهم أن السلطات المغربية ترفض مثل هذه السياسة العنصرية التي فيها انتهاك لحقوق الإنسان، ودوس على الأخلاق والدين والقيم الإنسانية المشتركة، وخرق للقوانين الدولية التي تدين الممارسات العنصرية. إنه شيء جميل ونبيل إذن أن تستنكر السلطات المغربية قيام إسرائيل بتغيير وتشويه المظاهر الطوبونيمية للهوية العربية بفلسطين، واستبدالها بمضمون هوياتي يهودي عبراني.

لكن هل نسيت هذه السلطات المغربية، التي تستنكر على إسرائيل تهويدها العنصري لأسماء الأعلام الجغرافية العربية بفلسطين، أنها تمارس بالمغرب نفس ما تفعله إسرائيل بالأراضي المحتلة عندما تقوم بتعريب عرقي وعنصري لأسماء الأعلام الجغرافية الأمازيغية، واستبدالها بأسماء عربية "شريفة"؟

وتطبيقا لهذا التعريب العنصري، الموازي للتهويد العنصري بفلسطين، أصبحت "ثالا تازكاغت" (ناحية أكنول)، التي كانت تعرف منذ القدم بهذه التسمية الأمازيغية، هي "العين الحمراء" في اللافتات والوثائق الرسمية، و"إيار ن يسلان" (ناحية تافوغالت)، التي تعني بالأمازيغية "ساحة العرائس"، أصبحت بعد تعريبها "حقل الغزلان"، و"تكزيرت ن إيشفارن" (في البحر قرب رأس الماء) التي تعني بالأمازيغية "جزيرة اللصوص"، أصبحت بعد تعريبها "الجزر الجعفرية"، وجزيرة "ثورا" (في البحر قرب ثيطّاوين) التي تعني بالأمازيغية "الخالية من السكان"، أصبحت بعد تعريبها "جزيرة ليلى"، وقرية "أهرمومو" (ناحية

صفرو) التي تعني بالأمازيغية "صغير الأسد"، أصبحت بعد تعريبها "رباط الخير"... والأمثلة تكاد لا تعد ولا تحصى لغزارتها وكثرتها.

وإذا كانت إسرائيل تغير الأسماء العربية بأسماء عبرية معروفة في التراث اليهودي، فإن التسميات العربية التي تستبدل بها سياسةُ التعريب العنصرية بالمغرب التسمياتِ الطوبونيمية الأمازيغية الأصلية، لا وجود لها في الثقافة والتراث العربيين، لأن المغرب لم يسبق له أن كان بلدا عربيا لتحمل، بالتالي، أعلامُه الجغرافيةُ أسماءً عربيةً. فجل التسميات العربية التي عوّضت التسمياتِ الأمازيغيةَ الأصلية، إما ترجمات عربية لتلك التسميات الأمازيغية، وهذا في أحسن الأحوال، كما في "العين الحمراء"، وإما هي محض اختلاقات مقصودة لإضفاء الطابع العربي قسرا على التسمية تمشيا مع سياسة التعريب العنصرية، كما في "جزيرة ليلى"، "الجزر الجعفرية"، "رباط الخير"، "حقل الغزلان"... إلخ. لكن في حالات أخرى كثيرة، يكون الاسم "العربي" المفروض رسميا في الوثائق واللافتات اسما بلا معنى ولا دلالة، لأن الهدف الوحيد من اختياره وفرضه، ليس أن يكون له معنى عربي، بل فقط أن لا يكون له معنى أمازيغي يدل عليه اسمه الأصلي. وهكذا نجد أن الاسم الأمازيغي لمدينة "أشاون" الذي يعني بالأمازيغية "القرون"، قد أصبح بعد تعريبه/مسخه "شفشاون" التي هي كلمة لا تعني شيئا ولا تدل على شيء. وكذلك الاسم الأمازيغي لمدينة "ثيطّاوين" الذي يعني "العيون" (للإبصار والرؤية)، مسخ بعد تعريبه إلى "تطوان" التي هي كلمة لا معنى لها كذلك. وآخر ضحايا هذا العبث العنصري لجنون التعريب العرقي والسياسي بالمغرب هو اسم "تالايون" (ما بين الناظور ومليلية)، الذي هو النطق الإسباني للاسم الأمازيغي الأصلي "تاليوين" (عيون الماء، السواقي). وفي صيف 2009، اختفى الاسم المعروف "تالايون" وحل محله، في الوثائق واللافتات المعلنة عن بدء الأشغال بالبلدة، اسم "طالعيون" الذي ليس له أي معنى قد يدل على تاريخ المكان أو الاستعمالات والوظائف التي ارتبطت به في الماضي. وقد ظهر هذا الاسم "العربي" ـ وهل هو عربي حقا؟ ـ واختفى الاسم المعروف بمجرد ما أصبحت هذه البلدة معروفة لدى المسؤولين ـ العروبيين طبعا ـ الذين أدرجوها ضمن المشاريع التنموية التي دشنها الملك أثناء زيارته للناظور في يوليوز 2009. فبئس التنمية التي تغتال الهوية.

وينبغي التأكيد والتنبيه والتذكير ـ مرة أخرى ـ أن سياسة التعريب المتبعة بالمغرب لا علاقة لها إطلاقا بتعليم اللغة العربية والدفاع عنها، كما يدعي أصحاب هذه السياسة العنصرية لتبرير ممارساتهم العنصرية التي لا تختلف عن الممارسات العنصرية التهويدية بالأراضي المحتلة كما رأينا سابقا. فما علاقة تغيير اسم "أشاون" إلى "شفشاون"، أو "تالايون" إلى "طلعيون"، باللغة العربية وتعليمها؟ فأين هي اللغة العربية في تحوير "أزيزا" (الأزرق بالأمازيغية) إلى "عزيزة" في "أكلمام أزيزا" (منطقة خنيفرة) التي يقرأها المذيعون "بحيرة لعزيزة"؟ إن التعريب سياسة عنصرية وعرقية، بعيدة كل البعد عن اللغة العربية التي

هي الضحية الأولى لهذا التعريب العنصري، الذي بدل أن يعتني باللغة العربية بفرض استعمالها لدى الشركات التجارية وفي المعاملات الاقتصادية ومختلف الوزارات والإدارات بالمغرب، يركز على التعريب بمضمونه العرقي والعنصري والسياسي، لتنحدر قيمة اللغة العربية إلى الحضيض ويُفسح المجال لهيمنة اللغة الفرنسية، مما يؤكد أن سياسة التعريب سياسة فرانكوفونية كما شرحنا ذلك في مقالات أخرى (انظر العدد 66 من "تاويزا"). ثم إذا كان الهدف من التعريب، كما يدعي المدافعون عنه والمستفيدون منه، هو رد الاعتبار للغة العربية، فكيف نفسر أن سياسة التعريب حولت المغاربة إلى "عرب"، والمغرب إلى دولة "عربية"، في الوقت الذي نجد فيه أن أزيد من 55% من المغاربة أميون لا يقرأون العربية ولا يتقنونها ولا يستعملونها؟ ثم ما الذي يمنع تدريس وتعليم اللغة العربية مع الحفاظ على الهوية الأمازيغية للمغرب كما كان العمل جاريا بذلك منذ أن اعتنق الأمازيغيون الإسلام حيث أحبوا العربية وسارعوا إلى تعلمها لكن مع بقائهم أمازيغيين، ولم يجعل منهم تعلمهم للعربية شعبا عربيا؟ وهذا ما نريده وندافع عنه: نعم، ندرس ونتعلم اللغة العربية، لكن كأمازيغيين في هويتنا ننتمي إلى دولة أمازيغية ببلد أمازيغي.

كل هذا يبين بوضوح أن هاجس اللغة العربية هو آخر ما يفكر فيه دعاة التعريب العنصري والعرقي الذين يسجلون أبناءهم، كما هو معروف عند الجميع، في مدارس البعثات الأجنبية قبل أن ينهوا دراستهم بالخارج حيث لا وجود إطلاقا للغة العربية.

وما دمنا بصدد المقارنة بين سياسة التهويد الإسرائيلية وسياسة التعريب المغربية، فلا بأس من الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تبزّ سياسة التهويد بالأراضي المحتلة وتتفوق عليها في درجة عنصريتها التي تتجاوز العنصرية الإسرائيلية بكثير. فالدولة العبرية لم تجرؤ بعدُ على منع العرب بالأراضي المحتلة من تسمية أولادهم بأسماء عربية. أما في المغرب، فلا زال الكثير من الآباء يواجهون رفض ضباط الحالة المدنية تسجيل أسماء مواليدهم الجدد، لأنها أسماء أمازيغية. وهو ما يمثل قمة العنصرية المرتبطة بسياسة التعريب البغيضة.

هكذا يكون المغرب، الذي يرأس لجنة القدس المدافعة عن الهوية العربية للأراضي الفلسطينية ضد سياسة التهويد الصهيونية التي تستهدف عروبة فلسطين وقدسها العربي الإسلامي، يمارس هو نفسه، إزاء الأمازيغية، وببلده المغرب، نفس السياسة العنصرية التي يستنكرها على إسرائيل. فالتهويد، عندما تقوم به إسرائيل لطمس الهوية العربية، حرام ومدان. لكن عندما تمارسه السلطات المغربية، في شكله التعريبي، لطمس الهوية الأمازيغية، فهو حلال ومشروع ومباح.

لكن سياسة التهويد الإسرائيلية وسياسة التعريب المغربية، لا تلتقيان فقط في مسألة تغيير وتشويه أسماء الأعلام الجغرافية لطمس هويتها العربية بفلسطين، وهويتها

الأمازيغية بالمغرب، بل تشتركان كذلك في مجموعة من المبادئ الموجهة للممارسات العنصرية التهويدية بفلسطين، والتعريبية بالمغرب.

فسياسة التهويد الإسرائيلية تعتمد، في مبرراتها الإيديولوجية، على مجموعة من الأساطير تستمد منها الشرعية والسند لسياستها التهويدية العنصرية المعادية لكل ما هو عربي وإسلامي. من هذه الأساطير: أسطورة شعب الله المختار، أسطورة فلسطين أرض الميعاد لكل يهود العالم... وبالمغرب، تستند كذلك سياسة التعريب العنصرية المعادية لكل ما أمازيغي، لتبرير ممارساتها الأمازيغوفوبية، إلى مجموعة من الأساطير التي أصبحت بمثابة حقائق ثابتة وبديهية. من هذه الأساطير: أسطورة 12 قرنا منذ قيام أول دولة بالمغرب وهي دولة عربية، أسطورة الأصل العربي اليمني للأمازيغ، أسطورة "الظهير البربري" التي أعطت المشروعية الدينية والوطنية لمحاربة الأمازيغية، أسطورة النسب "الشريف" الذي ينحدر منه "العرب" المغاربة...

وإذا كانت إسرائيل، بقدر ما تتحدث عن السلام مع الفلسطينيين وعزمها على الاعتراف بحقوقهم، بقدر ما هي ماضية، بكل تصميم وإصرار، في تنفيذ سياستها التهويدية العنصرية المقصية لحقوق الفلسطينيين، والرافضة لإقامة أي سلام معهم، فكذلك في المغرب، بقدر ما تتحدث السلطات عن النهوض بالأمازيغية ورد الاعتبار لها بعد إنشاء "ليركام"، بقدر ما هي ماضية، بكل تصميم وإصرار، في "النهوض" ـ لكن ليس بالأمازيغية ـ بسياسة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي لترتفع وتيرته إلى مستوى جنوني غير مسبوق.

نلاحظ إذن، كما استدللنا على ذلك، أن سياسة التعريب بالمغرب صنوة لسياسة التهويد بالأراضي المحتلة، وأخت شقيقة لها لأن كلتيهما ترضعان من نفس الثدي العنصري المعادي للعروبة بفلسطين المحتلة، وللأمازيغية بالمغرب، وتنطلق كلاهما من نفس الأساطير المبررة للممارسات العنصرية، وتقوم كلاهما بنفس الأعمال المدمرة للهوية العربية بفلسطين وللهوية الأمازيغية بالمغرب، وترمي كلتاهما إلى نفس الأهداف التي هي هيمنة اليهودية العرقية والسياسية بفلسطين، وهيمنة العروبة العرقية والسياسة كذلك بالمغرب.

فإذا كان المغرب يحارب حقا، من خلال ترؤسه للجنة القدس المدافعة عن الهوية العربية لفلسطين، سياسةَ التهويد العنصرية الإسرائيلية، فعليه أن يبدأ بمحاربة سياسة التعريب التي ينهجها تجاه الأمازيغية، والتي هي، كما رأينا وشرحنا، لا تختلف في جوهرها وأيديولوجيتها، عن سياسة التهويد العنصرية لإسرائيل، وذلك حتى يكون منطقيا ومنسجما في موقفه من الممارسات العنصرية، سواء اتخذت شكل تهويد كما في فلسطين، أو شكل تعريب كما في المغرب.

(النص الأصلي منشور بالعدد 148 ـ 49، غشت ـ سبتمبر 2009)

عندما تُوظّف فلسطين لاستكمال تعريب المغاربة

كم كان الأستاذ ميمون أمسبريذ مصيبا وعبقريا في تحليله عندما أدرج قضية فلسطين ضمن وسائل التعريب الهوياتي للمغرب، حيث كتب يقول: «أما أقوى التيمات ـ السجلات البلاغية التي ينشط من خلالها الخطاب العروبي في المغرب فهو ولا شك القضية الفلسطينية» (انظر مقاله "عن الجالية الأمازيغية في المغرب" بالعدد 143 من "تاويزا" لشهر مارس 2009). وأنا أتأمل هذه الفكرة الثاقبة، إذ بنشرة الأخبار المتلفزة تعلن أن المغرب قرر تخصيص مبلغ 15 مليون دولار كمساهمة منه لإعادة إعمار غزة الفلسطينية، بعد الدمار الشامل الذي تعرضت له جراء العدوان الإسرائيلي، لتتأكد بذلك صحة ما جاء في تحليل الأستاذ أمسبريذ.

ليس موضوع هذا المقال هو مناقشة مبدأ التضامن مع فلسطين وتقديم الدعم المالي لها، ولا الأسئلة المباشرة التي يطرحها هذا الدعم من قبيل: لماذا لم يخصص هذا المبلغ لإعمار ما دمرته الفيضانات (في خريف 2008) بالمغرب أولا؟ لماذا لم يرصد لفك العزلة على منطقة أيت عبدي التي تحاصرها الثلوج كل شتاء؟ أو لمحاربة الفقر والهشاشة؟... إلخ. كما أن الموضوع ليس مناقشة الأهداف الصريحة والمباشرة لهذا الدعم، بل الكشف عن الأهداف البعيدة الضمنية والخفية للتضامن مع فلسطين، وتقديم الدعم المستمر لها من طرف المغرب، هذه الأهداف التي لها علاقة بما سماه الأستاذ أمسبريذ «التيمات ـ السجلات البلاغية التي ينشط من خلالها الخطاب العروبي في المغرب».

إذا سألت المغاربة عن موقفهم من الدعم المالي الذي يقدمه المغرب من خزينة الدولة للفلسطينيين، فسيكون جواب غالبيتهم أنهم يرحبون بهذه المبادرة ويحيونها ويساندونها. وإذا سألتهم لماذا يساندون هذه المبادرة ويرحبون بها؟ فسيجيبون في أغلبيتهم: لأن الفلسطينيين عرب مثلنا نشترك معهم في الانتماء إلى نفس الهوية العربية، وهو ما يفرض علينا مساندتهم ودعمهم والتضامن معهم لأنهم أشقاؤنا وإخوان لنا.

والمشكل ليس فقط أن هذا التضامن يقوم على دوافع عرقية (الاشتراك في الانتماء إلى نفس العرق الذي هو العروبة)، بل لأنه يخلق وينمّي ويكرّس الوعي الزائف والكاذب لدى المغاربة بأنهم عرب. وهكذا يؤدي التوظيف القومي العروبي للقضية الفلسطينية بالمغرب إلى مزيد من تعريب المغاربة، تعريب أكثر عمقا وفعالية، لأنه لا يستهدف اللسان والهوية فحسب، مثل التعريب المدرسي، وإنما ينفذ إلى المشاعر والوجدان والانفعالات، أي عمق الإنسان ولبّه. فهذا التضامن مع فلسطين، ولأنه يقوم على أساس عرقي قومي، يستدخله المغاربة كدليل بديهي ساطع على "عروبتهم" المزعومة، خصوصا أن الإعلام الرسمي والحزبي (وهل هناك فرق

بينهما؟) لا يكفّ عن ترديد عبارة "فلسطين الشقيقة"، و"أشقاؤنا الفلسطينيون"، كلما تعلق الأمر بالتضامن معهم. بل إن هذا الإعلام ينتدب مراسلين له في أقصى المدن الفلسطينية التي تفصلنا عنها أكثر من ستة آلاف كيلومتر، ولا ينتدب مثل هؤلاء المراسلين في أقاليم مغربية قريبة كالحسيمة وأزيلال وإملشيل وأيت عبدي. مما يعني أن فلسطين هي أكثر مغربية من هذه الأقاليم المغربية. هكذا تساهم القضية الفلسطينية، كما تُوظف بالمغرب قوميا وإعلاميا، في خلق وعي زائف ومستلب لا يرى الوطنية إلا في الارتباط بالعروبة، خارج الوطن، والتضامن مع القضايا العربية. وهذه حالة شاذة ومرضية، تعتبر في الأحوال العادية والسوية خيانة وعمالة ضد الوطن.

وهذا ما نرفضه ونعارضه كأمازيغيين: نرفض التضامن مع فلسطين بصفتنا "عربا" تفرض علينا هويتنا "العربية" التضامن مع "أشقائنا" العرب. لكن نقبل التضامن مع فلسطين والقضايا العربية الأخرى، كأمازيغيين مسلمين ندافع عن فلسطين وندعمها لدوافع إنسانية وإسلامية، وليس لدواعٍ عرقية وقومية كما تفعل الأحزاب والحكومة والحركات الإسلامية بالمغرب. فالتضامن مع فلسطين على أساس عرقي قومي، فضلا على أنه أداة إضافية أخرى فعالة لتعريب وعي المغاربة بعد تعريب انتمائهم ولسانهم، فهو سلوك جاهلي حاربه الإسلام ونهى عنه، ويتنافى مع قيم الحداثة والإنسانية.

القضية الفلسطينية، كما هي موظّفة بالمغرب، لا تختلف في وظيفتها عن الاستعمال السياسي التعريبي للغة العربية، التي لا تستعمل كلغة بل كوسيلة لتغيير الهوية الأمازيغية للمغاربة إلى هوية عربية. وهذا ما يرفضه الأمازيغيون الذين لا يرفضون العربية كلغة، لكن يرفضون استعمالها لتعريب هويتهم. ونفس الشيء بالنسبة للقضية الفلسطينية: فالأمازيغيون لا يرفضون التضامن مع الفلسطينيين ودعمهم ماليا والدفاع عن قضيتهم كقضية إنسانية عادلة، لكنهم يرفضون التضامن مع الفلسطينيين والدفاع عن قضيتهم كما لو كانوا "عربا" تجمعهم قرابة عرقية وقومية بالفلسطينيين، تبرر دعمهم والتضامن معهم كما توحي بذلك مواقف الحكومة وأحزابها العروبية. فما يرفضه الأمازيغيون ليس التضامن مع القضية الفلسطينية في حد ذاته، ولكن توظيف هذه القضية لتعريب وعيهم ووجدانهم. فالقضية الفلسطينية لا تعنينا كقضية عرق عربي، ولكن تعنينا كقضية عدالة وإنسانية وشرعية. لهذا نعارض أن ندفع خمسة عشر مليون دولار من جيوبنا لاستكمال تعريبنا، ولكن نقبل أن نتبرع بهذا المبلغ وبأكثر منه شريطة أن نفعل ذلك كأمازيغيين، وكدولة أمازيغية تتضامن مع قضية عادلة ومشروعة. ففي هذه الحالة التي ندفع فيها هذا المبلغ لدوافع وحدة القرابة العربية العرقية المزعومة، ماذا سيسجل التاريخ؟ سيسجل أن المغرب كدولة عربية منح لفلسطين العربية 15 مليون دولار تعبيرا منه عن تضامنه العربي مع فلسطين العربية. وهذا ما نرفضه كأمازيغيين لأنه تزوير للحقيقة وإسهام آثم في تعريب

الأمازيغيين، الذين لا يرفضون بالمقابل التضامن مع الفلسطينيين لكن كأمازيغيين ـ كما سبقت الإشارة ـ يسجل عنهم التاريخ أن الشعب الأمازيغي بالمغرب دعم الشعب الفلسطيني ب15 مليونا لدواعٍ إنسانية وإسلامية وحتى سياسية، لكن ليس لدوافع عرقية وقبلية كالتي تروّج لها الحكومة وأحزابها العروبية. ولنأخذ العبرة من تركيا العظيمة: فما فعله رئيس الحكومة التركية السيد الطيب إردوكان لصالح فلسطين لم يفعله أي ملك أو رئيس عربي. لقد انتفض ضد الرئيس الإسرائيلي في مؤتمر دولي (يناير 2009)، واتهمه بارتكاب مجزرة ضد الأبرياء في غزة ثم غادر قاعة الاجتماع احتجاجا على قتل الجيش الإسرائيلي للأطفال في غزة، وهو ما لم يفعله أي مسؤول عربي من الذين حضروا نفس المؤتمر، والذين واصلوا الجلوس بجانب رئيس إسرائيل بعد مغادرة السيد إردوكان. فماذا سيكتب عنه التاريخ؟ سيكتب أنه تضامن مع فلسطين ودافع عنها، ولكن كتركي معتز بانتمائه التركي، وليس كعربي حركته النعرة القبلية العربية لمناصرة فلسطين العربية. هكذا نريد أن يكون تعامل الدولة المغربية مع القضية الفلسطينية كقضية يدعمها، ويدافع عنها المغاربة كأمازيغيين فخورين بانتمائهم الأمازيغي، مثل رئيس الحكومة التركية الطيب إردوكان، تحرّكهم الغيرة الإسلامية ومبادئ الحق والعدالة، وليس كعرب تحركّهم الدوافع الإثنية ذات الأصول الجاهلية.

إن إقامة المغرب لعلاقات سوية، خالية من أي استلاب أو تبعية، مع القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، يشترط استعادة المغرب لهويته الأمازيغية كاملة، أي كهوية للدولة وللسلطة الحاكمة. آنذاك سيكون التضامن مع القضايا العربية العادلة ينطلق من دواعٍ إنسانية وإسلامية وسياسية لا توجهه ولا تؤثر عليه بواعث عرقية وقومية، لأن المغرب سيكون دولة أمازيغية، ثوابتها الجديدة هي الأمازيغية والإسلام وليس العروبة والإسلام كما نسمع يوميا وبشكل مكرور ومملول.

(النص الأصلي منشور بالعدد 144 لشهر أبريل 2009)

لماذا صُنّف المغرب في مؤخرة الدول العربية على مستوى التعليم؟

تقرير الأمم المتحدة للتنمية، لفترة 2007 ـ 2008، صنّف المغرب في مؤخرة دول العالم (المرتبة 126 من أصل 177 دولة). وتقرير البنك الدولي، الصادر في فبراير 2008، يضعه في مؤخرة الدول العربية (المرتبة 11 من أصل 14 بلدا عربيا) فيما يخص قطاع التربية والتعليم. التقرير الأول أثار عددا من الأسئلة حول أسباب تخلف المغرب عالميا في مجال التنمية. أما الجواب فيتضمنه التقرير الثاني: الفشل في التربية والتعليم يعني الفشل في كل شيء، وبالتالي فإن تخلف قطاع التعليم يستتبع بالضرورة تخلف كل القطاعات الأخرى. وبما أن المغرب يحتل مرتبة متأخرة، على مستوى النظام التعليمي، فإن احتلاله مرتبة متأخرة على مستوى التنمية، كما جاء في تقرير الأمم المتحدة، يصبح تحصيلا للحاصل.

لكن إذا كان تقرير البنك الدولي، الذي وضع المغرب في مؤخرة الدول العربية تعليميا، يقدم الجواب عن أسئلة تقرير الأمم المتحدة الذي صنف المغرب في مؤخرة دول العالم إنمائيا، فهناك أسئلة يطرحها من جديد التقرير الأول تنتظر الجواب. هذه الأسئلة هي: لماذا جاء المغرب متأخرا ـ ومتأخرا جدا ـ في مجال التعليم مقارنة مع الدول العربية التي "ينتمي" إليها؟

في الحقيقة، هل تحتاج ظاهرة تخلف التعليم بالمغرب، على المستوى العربي، إلى طرح أسئلة حول أسبابها وعواملها؟ لا نعتقد ذلك لأن الجواب بديهي وبسيط لا يتطلب تفكيرا كثيرا ولا استدلالا طويلا. ذلك أن من الحقائق الثابتة، كبديهيات واضحة وبسيطة، أن النسخة المنقولة هي دائما أقل جودة من النموذج الأصلي الذين نقلت منه. وبما أن الإنسان العربي، بهويته ولغته وتاريخه وتفكيره ووجدانه...، يشكل النموذج الذي يعمل المسؤولون العروبيون بالمغرب على صنعه واستنساخه عن طريق المدرسة والتعليم، الذي تتكون برامجه ومناهجه من "المواد" التي تدخل في صنع واستنساخ هذا "الإنسان العربي" بالمغرب، فمن الطبيعي، إذن، أن تكون نتائج التعليم عندنا دون مستوى النموذج الذي يريد هذا التعليم استنساخه وخلقه. أي أن حصيلة هذا التعليم هي دوما دون مستوى مثيلتها في الدول العربية الأخرى. لماذا؟

لأن الغاية من التعليم بالمغرب، منذ الاستقلال إلى الآن، ليس هي تكوين إنسان حر ومستقل، فخور بانتمائه الأمازيغي (بالمفهوم الترابي طبعا)، قادر على إبداع الحلول للمشاكل التي يواجهها في الحياة، وابتكار أجوبة عقلانية ملائمة لها وبشكل مفيد وفعال ومنتج، ولا حتى تكوين إنسان يتقن اللغة العربية كما يزعم دعاة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي الذي لا علاقة له باللغة العربية وإتقانها. وإنما الغاية ـ من التعليم بالمغرب ـ هي

ـ كما سبقت الإشارة ـ تكوين "إنسان عربي" في انتمائه ولغته وتفكيره ووجدانه. وبما أن هذا الإنسان العربي "المصنوع" لا يمكن أن يرقى إلى مستوى الإنسان العربي النموذج، أي الإنسان العربي الطبيعي والحقيقي، فالنتيجة هي أن تعليمنا يبقى متأخرا دائما عن التعليم في الدول العربية، الذي ينتج ويعيد إنتاج "الإنسان العربي" بشكل أفضل وأنجح، لأن الأمر طبيعي وواقعي وليس صنعا ولا استنساخا، كما في المغرب.

وهنا لا بد من توضيح بعض الأمور.

بالنسبة للبنك الدولي، المغرب متأخر في تعليمه عن الدول العربية. وقد بينا بأن هذا التأخر منطقي وطبيعي لأن النموذج الأصلي هو دائما أفضل من النسخ المنقولة منه. لكن بالنسبة للمغرب ـ وحتى بالنسبة للعرب ـ ليس هناك تأخر ولا فشل في التعليم بالمغرب، بل هناك تقدم ونجاح. لماذا؟

إن نجاح أو فشل أي مشروع يقاسان بمقدار ما تحقق من الأهداف التي رسمت لذلك المشروع. وبالرجوع إلى الأهداف التي حددت للنظام التعليمي بالمغرب منذ الاستقلال إلى الآن، نجدها تتلخص في التعريب العرقي والسياسي والهوياتي للإنسان الأمازيغي، أي تحويله إلى إنسان عربي، عرقا وهوية ودولة ولسانا وفكرا ووجدانا، أي صنع واستنساخ هذا الإنسان العربي مكان الإنسان الطبيعي، الإنسان الأمازيغي، كما سبق أن شرحنا. وإذا قارنا النتائج التي تحققت مع الأهداف التي رسمت للتعليم بالمغرب منذ البداية، فسنلاحظ أن نجاح التعليم عندنا، من خلال تحقيقه لهذه الأهداف التي حددت له منذ الاستقلال، يفوق كل التوقعات بشكل يذهل الباحث والملاحظ: فالمغرب أصبح بلدا "عربيا"، معترفا به في المحافل الدولية كدولة "عربية"، وسكانه شعبا "عربيا"، وقادته حكاما عربا، وقضاياه عربية، وأسماء جزره عربية (الجزر الجعفرية وجزيرة ليلى!!)، وأغانيه عربية، وتلفزته عربية، وصحافته عربية، وأحزابه عربية، ورياضته عربية، ورياضيوه عربا، وسياسته عربية... إنه في الحقيقة نجاح باهر منقطع النظير. فتحويل الأمازيغيين إلى "عرب"، عرقيا وسياسيا وهوياتيا، بفضل سياسة التعريب ذات المضامين العنصرية الجاهلية المحرمة إسلاميا، عملية تعجز عن إنجازها بنجاح أشهر المصحات العالمية المتخصصة في تحويل الجنس. لكن المختبر التعريبي بالمغرب نجح، وبزيادة، في تحويل الجنس الأمازيغي إلى جنس عربي. بل حتى ما تبقى من الأمازيغية، لأنه عصي على الاستيعاب والتعريب، يُتعامل معه بالشكل الذي يؤكد ويدعم عروبة المغرب، إذ يُنظر إلى الأمازيغيين كأقلية محدودة وسط أغلبية واسعة من العرب، الذين لا "يألون جهدا" من أجل "الحفاظ" على الثقافة الأمازيغية، باعتبارها ثقافة تابعة وملحقة بالثقافة العربية الأم، التي تستمد منها الحياة والوجود.

وهكذا يشكل ما قام به المسؤولون العروبيون بالمغرب، فيما يخص سياسة التعريب العنصرية والجاهلية، جريمة إنسانية تبقى قائمة وقانونية لا يطالها التقادم إلى حين تقديم

هؤلاء المسؤولين للعدالة قصد محاكمتهم. ولا تسقط المتابعة بمجرد موت هؤلاء المسؤولين، لأن الأمر يتعلق بجريمة دولة، المسؤولية فيها مستمرة ولا تنقطع بموت هذا المسؤول أو ذاك. هذه الجريمة الكبرى ـ جريمة التعريب ـ تتفرع إلى جرائم أربع:

ـ انتهاك جسيم لحق من حقوق الإنسان الطبيعية والبديهية، وهو حق الانتماء إلى هوية آبائه وأجداده التي يحددها الموطن الجغرافي لتلك الهوية، التي هي الأرض الأمازيغية كما في حالة المغرب.

ـ انتهاك جسيم لحق من حقوق الإنسان الطبيعية والبديهية، وهو حق استعمال لغة الأم في التعليم والمدرسة والإدارة والمحكمة.

ـ ارتكاب جريمة في حق الشعب المغربي بترتيبه، على مستوى التعليم، في مؤخرة الدول العربية. وأن يكون المغرب في مؤخرة الدول العربية تعليميا، معناه أنه في مؤخرة المؤخرة، لأن الأنظمة التعليمية بهذه الدول العربية هي أصلا في المؤخرة.

ـ جريمة في حق الشعب المغربي بإيصاله، بسبب جريمة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي، إلى الدرك الأسفل في سلم التنمية على الصعيد العالمي.

هذه الجريمة الكبرى ـ جريمة التعريب ـ بالإضافة إلى نتائجها على مستوى الهوية واللغة الأمازيغيتين، واحتلال المغرب المراتب المتأخرة عربيا فيما يخص التعليم، وعالميا فيما يخص التنمية، أفرزت نتائج جانبية أخرى مصاحبة على مستوى تدبير الشأن العام، وتأهيل الإنسان المغربي.

ـ ففيما يخص تدبير الشأن العام، أصبح الفساد والإفساد، ليس سمة مميزة لهذا التدبير، بل شرطا له لا يقوم إلا بوجوده وتوافره، كجزء من فلسفة الحكم المخزني بالمغرب. وهو ما جعل من الارتشاء ونهب المال العام سياسة قائمة بذاتها. فكانت النتيجة احتلال المغرب للمراتب الأخيرة عالميا، في التنمية والتعليم والحكامة الجيدة، لكن المراتب الأولى في الفساد والارتشاء.

ربما هناك من يسأل: وما العلاقة بين حالة الفساد والارتشاء ونهب المال العام، وبين سياسة التعريب العرقي والسياسي والهوياتي المتبعة بالمغرب؟ العلاقة تمر عبر جسر التعريب الذي يفرض ويعلّم تقليد واستنساخ نموذج المشرق العربي بالمغرب، في كل شيء، بما في ذلك طبعا أساليب الحكامة (التعريب السياسي) وتدبير الشأن العام، الذي لا تمييز فيه بين المال العام والمال الخاص للحكام ورجال السلطة بأنظمة المشرق العربي.

ـ أما على مستوى تأهيل الإنسان المغربي، فإن التعليم، بدل أن ينمي لديه العقلانية والفكر النقدي وتوخي الحداثة، وروح التسامح واحترام الرأي الآخر المخالف، غرس فيه، عكس ذلك، بذور التطرف ومبادئ الظلامية ومعاداة الحداثة والمرأة ومحاربة العقلانية والدفاع عن الفكر

الغيبي والخرافي اللاعقلاني. كل هذا جعل المغاربة يحتلون رأس قوائم الإرهابيين والانتحاريين على الصعيد العالمي.

إن المسؤولين السياسيين العروبيين بالمغرب، بسياسة التعريب، العرقي والهوياتي والسياسي، التي سنوها واتبعوها، باعوا الهوية واللغة الأمازيغيتين للمغاربة مقابل أن يصبح المغرب في مؤخرة الدول العربية، أي في مؤخرة المؤخرة كما سبق أن قلت. فحتى فلسطين التي تجمع لها المساعدات بالمغرب وتنظم للتضامن معها تظاهرات مليونية، متقدمة في نظامها التعليمي على المغرب، كما كشف عن ذلك تقرير البنك الدولي. فالمحتاج إذن إلى مساعدات وتظاهرات تضامن، ليس فلسطين، المتقدمة على المغرب، بل المغرب الموجود في المؤخرة. إنها مفارقة مضحكة ومبكية في نفس الوقت!

كيف يمكن الخروج من هذا التخلف العميق، السياسي والفكري والتنموي الذي أوصلتنا إليه سياسة التعريب الإجرامية التي لم تنجح سوى في إنتاج "إنسان عربي" بالمغرب، مستعد للانتحار والنحر من أجل العروبة وقضاياها النرجسية التي لا تنتهي؟

الشرط الأول هو توفر الإرادة السياسة لإعادة النظر بشكل شامل وجذري في النظام التعليمي، مع ضرورة القطع النهائي والشجاع مع سياسة التعريب التخريبية، ذات المضامين العنصرية الجاهلية واللاإسلامية، أي مع أداة التخلف والتأخر والجاهلية والتجهيل. بعد توفر هذه الإرادة، يشرع في التخطيط على أسس جديدة، لتعليم مفيد ومنتج، غايته، ليس تكوين إنسان "عربي" بالبلاد الأمازيغية التي هي المغرب، بل تكوين إنسان حر ومستقل، كفء ومنتج ومتنور، معتز بهويته ولغته الأمازيغيتين وبانتمائه إلى دولة أمازيغية تستمد هويتها من الأرض الأمازيغية للمغرب، يساهم في تنمية بلاده، اقتصاديا وديمقراطيا وعلميا. ولا حاجة للتذكير أن الشرط الآخر لنجاح النظام الجديد للتعليم هو ضرورة إعادة النظر في لغة التدريس والتحصيل. لقد رأينا كيف كان التعريب، بمضامينه العرقية والسياسية والهوياتية، هو المسؤول المباشر عن التأخر الكبير الذي رتبت فيه التقارير الدولية المغرب. فاللغة المفروضة في المدرسة، نتيجة هذا التعريب، كان لها الدور المباشر في ما وصل إليه المغرب من درك أسفل على مستوى التنمية والتعليم والحكامة الجيدة. وإعادة النظر في لغة التدريس لا يعني أبدا تهميش اللغة العربية أو إقصاءها، بل سيعمل الإصلاح "اللغوي" المأمول للتعليم على رد الاعتبار لها، لكن ليس كأداة إيديولوجية للتعريب العرقي والهوياتي والسياسي للمغاربة كما كانت وظيفتها منذ الاستقلال إلى اليوم، بل كلغة دين وعبادة وثقافة عربية إسلامية، في إطار الهوية الأمازيغية للمغرب، بجانب النهوض الحقيقي باللغة الأمازيغية وتأهيلها الجدي في أفق استعمالها كلغة للتعليم والتدريس عندما تتوفر شروط هذا الاستعمال.

الشروع في العمل بنظام تعليمي بهذه الأهداف والمواصفات والشروط، لن يعطي أكله إلا بعد أزيد من عشرين سنة، نعم بعد أزيد من عشرين سنة، أي بعد تخرج المستفيدين من هذا النظام الجديد إلى سوق الشغل لتطبيق كفاءاتهم التي اكتسبوها في ظل هذا النظام التعليمي الجديد، الممارس في بلد أمازيغي ودولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي دائما. ومن هنا تأتي الخطورة الكبيرة للتعليم الذي لا تظهر آثاره ونتائجه إلا بعد ربع قرن. لماذا؟ لأن الأمر يتعلق ببناء الإنسان، ثروة كل الثروات، وليس ببناء معمل أو صنع سيارة.

نذكّر، مرة أخرى، أن رفض سياسة التعريب، العرقي والجاهلي والسياسي والهوياتي، لا يعني العداء للعرب ولا للغة العربية، كما يسارع الأمازيغوفوبيون إلى الإعلان عن ذلك كما يفعلون دائما عندما نناقش هذه المسائل المتعلقة بالتعريب. فالعرب المشارقة ليسوا هم من فرض التعريب العرقي والسياسي والهوياتي على المغاربة حتى نعاديهم بسبب ذلك، بل المسؤولون المغاربة أنفسهم، والذين هم في الحقيقة أمازيغ هوية وانتماء لكنهم مستلبون يحملون وعيا زائفا ومتخلفا. وكذلك اللغة العربية لا نرفضها برفضنا للتعريب، لأن هذا الأخير، كما سبق أن شرحنا ذلك في مقالات أخرى، لا علاقة له بتنمية اللغة العربية ونشرها وتعميمها، كما يدعي دعاة التعريب، بل يستعملها هؤلاء كمجرد وسيلة لتبرير المضامين العرقية والعنصرية والجاهلية لسياستهم التعريبية، البعيدة عن خدمة اللغة العربية كلغة، والتي هي الضحية الأولى لهذا التعريب ذي الأهداف العرقية والسياسية والهوياتية، والذي هيمنت منذ انطلاقه بعد الاستقلال الفرنسيةُ وتراجعت فيه مكانة اللغة العربية.

عندما يوضع حد للتعريب، بمضمونه العرقي والهوياتي والسياسي، ويعود المغرب بلدا أمازيغيا تحكمه دولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي، آنذاك ستحظى اللغة العربية بكل التقدير الذي هي جديرة به، وبكل المكانة التي تستحقها كلغة دين وثقافة وتراث عربي إسلامي، لكن في إطار بلد أمازيغي ودولة ذات هوية أمازيغية انسجاما مع هوية الأرض الأمازيغية بالمغرب.

(النص الأصلي منشور بالعدد 131 لشهر مارس 2008)

التلفزيون بالمغرب: الدرجة القصوى لتعريب الأمازيغيين

عندما يذكر لفظ "التعريب"، غالبا ما ينصرف ذهننا إلى تعريب التعليم والإدارة والقضاء، والذي شرع فيه مباشرة بعد الاستقلال. لكن ننسى ونتجاهل الأهم في مراحل التعريب وهو التعريب الفرنسي الذي قامت به الحماية الفرنسية من 1912 إلى 1956.

فرغم الاحتلال العربي لشمال إفريقيا في الفترة الأموية، ورغم تواجد العنصر العربي لمدة طويلة بالمغرب، إلا أن ذلك لم يؤدّ إلى تعريب حقيقي للأمازيغيين، لأنه لم يؤثر على الهوية والثقافة واللغة الأمازيغية، إذ بقيت هذه العناصر الثلاثة أصيلة وقوية في أمازيغيتها إلى حدود 1912، عندما بدأ احتلال تامازغا الغربية (المغرب) من طرف فرنسا، معتمدة على تحالفها مع النخبة المخزنية العربية، ليشكلا جبهة موحدة، عربية وفرنسية، إسلامية ومسيحية، لمحاربة الأمازيغية والأمازيغيين.

لقد دخلت اللغة العربية إلى المغرب منذ "الفتح" العربي، إلا أن استعمالها ظل، إلى حدود 1912، محدودا جدا ومقصورا على نخبة من علماء الدين وكتبة السلطة المخزنية التي كان رجالها يتقنون الأمازيغية، ويتعاملون بها يوميا، بما في ذلك السلاطين العلويون الذين كانوا يجيدون ويستعملون الأمازيغية إلى أن ألغت فرنسا ذلك التقليد مع الملوك الذين نصّبتهم، وهما مولاي يوسف ومحمد الخامس. وبذلك يكون هذان الأخيران هما أول سلاطين المغرب الذين تخلوا عن اكتساب واستعمال الأمازيغية، وهو ما سيستمر إلى الآن. الخلاصة أن التعريب ـ إذا جاز أن نستعمل هنا لفظ تعريب ـ منذ "الفتح" العربي إلى الاحتلال الفرنسي في 1912، بقي ضعيفا ومحدود التأثير جدا، لم يؤد لا إلى انتشار واسع للعربية، ولا إلى تراجع ما في استعمال الأمازيغية. والأهم في كل هذا، أن اللغة العربية، مهما كانت درجة انتشارها، كان ينظر إليها كلغة ويتعامل معها على هذا الأساس، وليس كهوية يتعلمها المغربي لأنه يشعر بالانتماء إلى العروبة كما هو الأمر في مراحل التعريب اللاحقة. لهذا لا نعتبر هذه الفترة الممتدة من الغزو العربي إلى الغزو الفرنسي كمرحلة في مسلسل التعريب، الذي لم تبدأ حلقاته ومراحله إلا مع الاحتلال الفرنسي الذي يشكل المرحلة الأولى من التعريب، والتي نسميها التعريب الفرنسي. ثم تلته مرحلة التعريب المدرسي الذي انطلق مباشرة بعد الاستقلال. وأخيرا المرحلة الثالثة التي بدأت مع الألفية الثالثة، والتي نسميها التعريب التلفزيوني، التي هي موضوع هذا التحليل.

1 ـ التعريب الفرنسي:

أعرف أن القول بأن فرنسا ساهمت في تعريب المغرب قد يبدو للكثيرين كلاما مقلوبا وحقيقة معكوسة، إذ الصحيح، كما يعتقد هؤلاء الكثيرون، أن فرنسا حاربت اللغة العربية،

وبالتالي قاومت التعريب ووقفت ضده. بل هناك من ذهب إلى حد القول، كما كتب كبير الأمازيغوفوبيين، "مؤرخ المملكة" عبد الوهاب بن منصور (رحمه الله)، إنه لولا فرنسا لاختفت وانقرضت نهائيا الأمازيغية. هذه واحدة من البديهيات الكاذبة التي تملأ عقولنا وكتبنا ومقرراتنا المدرسية.

لكن الحقيقة البسيطة، والتي يتم إخفاؤها وتزويرها من طرف أصحاب "اللطيف" وحفدتهم، هو أن أخطر ما قام به الماريشال ليوطي باسم فرنسا، هو إضفاء الطابع "العربي" على المغرب الذي جعل منه، ولأول مرة في تاريخه، دولة عربية بسلطة عربية وبهوية عربية وانتماء عربي، بعد أن كان في السابق بلدا أمازيغي الهوية والانتماء. وتعزيزا لهذا الطابع العربي للدولة "العربية" للمغرب الأمازيغي التي صنعها ليوطي، جعل من اللغة العربية، لأول مرة في تاريخ المغرب كذلك، لغة رسمية قبل أن ينص على ذلك أي دستور. ويتجلى هذا الطابع الرسمي للعربية في استعمالها لأول مرة في نشر القوانين بالجريدة الرسمية. والمعروف أن استعمال لغة ما في نشر نصوص الجريدة الرسمية يمنحها صفة اللغة الرسمية. فمع عهد الحماية الفرنسية، وبفضل السياسة العروبية لفرنسا، سيصبح المغرب إذن بلدا عربيا، ذا لغة رسمية عربية، وجزءاً من مجموعة الدول العربية، توجهه نزعة شرقانية عروبية. ولا ننسى أن عبارة "المغرب العربي" ظهرت واستعملت لأول مرة في عهد الحماية (في الأربعينيات من القرن الماضي). هكذا أرست إذن الحماية الفرنسية، وبشكل ناجح، الأسس السياسية، ووفرت كل الشروط والمؤسسات الضرورية لدولة عربية بالمغرب، تحكمها سلطة عربية. ولهذا فإن هذا التعريب الذي قامت به فرنسا هو تعريب سياسي، لأنه ينصب على الدولة التي جعل منها هذا التعريب دولة عربية.

2 ـ التعريب المدرسي:

إن ما ساهمت به فرنسا، رغم قصر فترة احتلالها للمغرب، في تعريب هذا الأخير، لا يظهر مفعوله وتدرك خطورته إلا في مرحلة الاستقلال، التي يبدأ معها التعريب الإجباري الذي استعملت فيه الدولة المدرسة العمومية كأداة رئيسية لتعريب الشعب الأمازيغي وإلحاقه قسرا بالشعب العربي، في اللغة والثقافة والهوية والانتماء. وقد أصبح هذا التعريب المدرسي سياسة دولتية étatique ممنهجة جندت لها السلطة كل الوسائل العمومية، ورصدت لها ميزانيات ضخمة من المال العام.

لماذا انطلقت السلطة الحاكمة في عملية التعريب، كخيار إستراتيجي، مباشرة بعد الاستقلال دون انتظار فترة كافية للتأمل والتشاور والتحضير للإقناع بقبول الانتقال إلى نظام Ordre "عربي" جديد بالمغرب؟ ذلك لأن مرحلة الانتقال بالمغرب من نظام أمازيغي إلى نظام عربي، عملٌ كانت الحماية الفرنسية قد أنجزته بنجاح كبير وباهر، عندما جعلت من المغرب

بلدا عربيا في الهوية والانتماء والحكم على الخصوص، كما سبقت الإشارة. ولهذا فإن التعريب الذي سينطلق بعد الاستقلال لم يكن إلا استمرارا وتكميلا، على مستوى التعريب اللغوي والعرقي، لما سبق أن قامت به فرنسا على مستوى هوية الدولة بالمغرب، التي جعلت منها هوية عربية، وحولت المغرب من نظام أمازيغي إلى نظام عربي. وبالتالي فإن التعريب بعد الاستقلال كان يبدو عملا وطنيا وأمرا بديهيا ومنطقيا: فبما أن هوية الدولة بالمغرب عربية، وتلك إحدى المنجزات الكبيرة لفرنسا، فاللغة ينبغي أن تكون عربية، ليصبح الشعب بعد ذلك عربيا. فشروط التعريب، إذن، وأسسه السياسية والهوياتية كانت قد وفرتها فرنسا في عهد الحماية. وهنا ـ وهنا فقط ـ تظهر فرنسا كأخطر من ساهم في تدمير اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية، لأنها وفرت الشروط والأسس السياسية والهوياتية للتعريب الذي سيجتاح البلاد بعد الاستقلال إلى الآن.

3ـ التعريب التلفزيوني:

إلا أن الأسوأ هو ما سيأتي. وهو موضوع هذا المقال.

منذ الاستقلال وآلة التعريب تشتغل، وتسحق كل ما هو أمازيغي ومغربي أصيل. ومع ذلك لم تنجح في القضاء نهائيا على الطابع الأمازيغي للمغرب ولسكانه، كما كان يتوقع وينتظر المسؤولون الأمازيغوفوبيون عن سياسة التعريب.

اليوم (2006) نعيش نوعا جديدا من التعريب، أخطر بكثير من التعريب المدرسي، وهو التعريب عن طريق التلفزيون. هذا التعريب التلفزيوني، الذي تنامى وتوسع بشكل لافت منذ بداية الألفية الثالثة، هو أخطر بكثير من التعريب المدرسي كما قلت. لماذا؟

ـ لأن التعريب المدرسي لا يمس إلا المتمدرسين، كما أن تأثيره متفاوت ضمن هؤلاء المتمدرسين، إذ نجد منهم متضلعين في اللغة العربية ومتمكنين من الثقافة العربية وتاريخها وآدابها، دون أن ينال ذلك شيئا من وعيهم بهويتهم الأمازيغية، التي لم يزدهم تمكنهم من الثقافة العربية إلا تمسكا بأمازيغيتهم ودفاعا عنها. وإذا أضفنا إلى هذا المعطى النسبةَ المرتفعة للأمية بالمغرب، ندرك لماذا لم يعط التعريب المدرسي كل نتائجه المنتظرة. أما التعريب التلفزيوني فهو يمس الجميع، المتمدرسين والأميين، بل إن تأثيره على هؤلاء أقوى وأكبر. وإذا كانت الأمية تشكل عائقا أمام التعريب المدرسي للأمازيغيين، وتحمي بالتالي الأمازيغية من الموت والانقراض، فإنها، مع التعريب التلفزيوني، تشكل أفضل فرصة لغسل دماغ المشاهد المغربي وتحويله إلى دماغ عربي في مواقفه السياسية وأفكاره وقضاياه واهتماماته.

ـ إذا كان التعريب المدرسي يتطلب من الخاضعين له بذل مجهود في تعلم العربية وقراءة وفهم نصوصها، فإن التعريب التلفزيوني لا يتطلب من ضحاياه سوى تشغيل "صندوق

التعريب"، ومشاهدة الصور والأفلام والمسلسلات، وتتبع الأخبار والمناقشات، ليتعرّب عقلهم ووجدانهم.

ـ إذا كان التعريب المدرسي يتطلب من "ضحاياه" الانتقال إلى المؤسسة التعليمية، خصوصا في المراحل الدراسية الأولى، حتى يكون للتعريب أثره، فإن التعريب التلفزيوني هو الذي ينتقل إلى ضحاياه ويدخل إلى بيوتهم وعقر دارهم وهو راضون طائعون.

ـ إذا كان التعريب المدرسي له مواقيت وحصص محددة في اليوم، وأيام عطل، فإن التعريب التلفزيوني يشتغل 24 ساعة على 24 ساعة، و7 أيام على 7 أيام، وبدون عطلة ولا توقف. فيكفي تشغيل التلفزيون ليشتغل التعريب.

إذا عرفنا أن جهاز التلفزيون أصبح حاضرا بكل منزل، خصوصا بعد كهربة العالم القوي، وإذا عرفنا أن برامجه وأخباره ولغته وأفلامه وأغانيه ومناقشاته كلها ذات مضامين عربية مشرقية غير بريئة، نستنتج أن التعريب حاضر بكل منزل يحضر فيه التلفزيزن. وإذا عرفنا أن المغرب أنشأ أزيد من خمس قنوات تلفزيونية عروبية جديدة منذ بضع سنوات، سنخلص إلى أن التعريب التلفزيوني أصبح آلة حقيقية، أخطر بكثير من آلة التعريب المدرسي، لمسخ الوعي الهوياتي والوطني واستبداله بوعي هوياتي عروبي زائف وأجنبي.

إلا أن الأخطر والأسوأ في التعريب التلفزيوني، هو القنوات الفضائية العربية المنتشرة كالجراد، والتي لم يعد التعريب الذي تبثه القنوات الوطنية شيئا يذكر أمام التدمير الكبير والحقيقي الذي تسببه هذه القنوات العربية للوعي الوطني، وما ترسّخه من وعي زائف مرتبط بالعروبة وقضاياها المشرقية.

وهكذا فإن التعريب التلفزيوني، وعلى الأخص القنوات العربية المشرقية، لا يشحن ذهن المشاهد بنفس مضامين التعريب المدرسي فحسب، بل يقدم له نماذج حية يقتدي بها من السلوكات والملابس ونوع الحجاب وشكل اللحية، وطريقة الأذان والصلاة وقراءة القرآن والتحية، والتحدث باللهجة المشرقية الخليجية والمصرية، وأنواع الأغاني والرقص، وحتى "الشيشة" التي بدأت تغزو بلدنا بفعل تقليدنا للمشارقة العرب ـ أصحاب "الشيشة" ـ الناتج عن التعريب في شكله التلفزيوني.

رب قائل يقول بأن مشاهدة هذه القنوات الفضائية العربية متاحة، ليس للمغاربة فحسب، بل لكل من يرغب في مشاهدتها مثل الأفارقة والأوروبيين والأسيويين والأميركيين. فلماذا تساهم في تعريب المغاربة فقط وليس كل من يشاهد تلك القنوات من الأسيويين والأوروبيين والأفارقة مثلا؟ السبب راجع إلى أن التعريب المدرسي هو الذي يهيئ المواطن المغربي للإدمان على مشاهدة تلك القنوات العربية ويضعف مناعته، ويخلق لديه الاستعداد والجاهزية لتتبع برامجها وأفلامها، والتأثر بها والتفاعل معها وتفضيلها على القنوات الأجنبية الأخرى، باعتبارها تتناول القضايا العربية التي أقنعه التعريب المدرسي بأنها

قضاياه، تخصه هو كذلك من قريب، مما يضاعف من تعريب عقله ووجدانه وتفكيره وتعميق استلابه، ويزيد من غسل دماغه من كل ما هو محلي ووطني أصيل، ويملأه بكل ما هو مشرقي وعربي هجين. فيصبح المواطن المغربي كائنا ممسوخا، فاقدا للمناعة الثقافية والهوياتية، لا يفكر إلا من خلال "الجزيرة"، و"العربية"، و"اقرأ"، و"الرسالة"، و"روتانا"، و"المنار"، و"ميلودي"... إلخ.

الإنسان المغربي، كما يتعلم العربية يتعلم كذلك اللغة الفرنسية ويشاهد القنوات التلفزيونية الفرنسية. لكنه لا يقع ضحية لهذه الأخيرة، تسلب عقله ولبّه وتشكل وجدانه كما تفعل القنوات التلفزيونية العربية. لماذا؟ لأن اللغة الفرنسية تدرّس في المدرسة المغربية كمجرد لغة. أما العربية فتدرّس للمغاربة وتفرض عليهم، لا كمجرد لغة، بل كهوية وعلى اعتبار أنهم عرب. ولهذا فعندما يشاهدون القنوات الفرنسية يتعاملون مع أخبارها والمشاكل التي تتحدث عنها على أنها مشاكل فرنسية وأجنبية عنهم ولا تعنيهم في شيء. في حين يتعاملون مع أخبار القنوات العربية والمشاكل التي تعالجها على أنها أخبارهم ومشاكلهم.

وهكذا نلاحظ تكاملا بين المراحل الثلاث للتعريب: فنجاح التعريب التلفزيوني مشروط بنجاح التعريب المدرسي أولا، الذي هو نتيجة بدوره للتعريب الفرنسي الذي يشكل المرحلة الأولى السياسية لمسلسل التعريب كما رأينا.

إذا كان التعريب المدرسي سياسة استيعابية منظمة، معروفة ومكشوفة، تمارس عملها جهرا وعلنا، فإن التعريب التلفزيوني سلاح كاتم للصوت، يمارس عمله التدميري على العقول والأرواح وحتى الأبدان ـ ما يتعلق مثلا باللباس والحجاب واللحية ـ في صمت ولطف، ولكن بشكل فعّال وقوي جدا. فإذا كان غناؤنا أصبح مجرد تقليد للأغنية المشرقية، وإسلامنا مجرد تطبيق لفتاوى القرضاوي وعمرو خالد ومحمد حسان، ووطننا الأول هو العراق وفلسطين، فذلك نتيجة مباشرة، ليس للتعريب المدرسي، بل للتعريب التلفزيوني الذي أصبح وباؤه يصل حتى إلى أعالي قمم الجبال الأمازيغية، حيث كان الأمازيغيون في مأمن من التعريب المدرسي.

(النص الأصلي منشور بالعدد 116 لشهر دجنبر 2006)

متى ستتابع العدالة الدولية المسؤولين عن سياسة التطهير اللغوي بالمغرب كما تابعت المسؤولين عن سياسة التطهير العرقي بالسودان؟

رغم أن المجتمع الدولي أفرز نظاما عالميا ليس دائما عادلا ولا متوازنا، في الثروة والتقدم والقوة، بل فيه الكثير من الحيف والفوارق واللامساواة والتحيز و"الكيل بمكيالين"، إلا أنه، مع ذلك، لا يمكن إنكار ما يقوم به هذا النظام، من حين لآخر، من أعمال خيرة جليلة كالتضامن الدولي في حالات الكوارث الطبيعية، أو مساعدة الدول الفقيرة، أو المتابعة القضائية لمجرمي الحرب والإبادة الجماعية لأسباب عرقية وعنصرية أو دينية. هذه المتابعة القضائية الدولية هي موضوع هذا التحليل.

وملاحظتنا السابقة عن عيوب المجتمع الدولي تصدق كذلك على نظام المتابعات والمحاكمات الجنائية الدولية لمجرمي الحرب والإبادة الجماعية: فرغم أن هذه المتابعات والمحاكمات غالبا ما تكون وراءها حسابات سياسية بين الدول، وتحركها مصالح ظاهرة وخفية، وتتحكم فيها الدول ذات الوزن الثقيل بمجلس الأمن، إلا أنها، رغم ذلك، تعبر عن وعي دولي جديد ومتنامٍ بالعدالة وضرورة الاقتصاص من مرتكبي جرائم ضد الإنسانية. وهو وعي بات يقلق، بجدية، راحة الكثير من الحكام، خصوصا في بعض الدول التي تنتمي إلى ما يسمى "العالم العربي"، والتي توجد بها ما تعتبره هذه الدول "أقليات" إثنية ولغوية غير عربية يخصص لها تعامل عنصري خاص، كما كان يحصل ذلك في السودان بالنسبة لسكان دارفور، وفي العراق إبان حكم صدام حسين بالنسبة للأكراد، وفي مصر بالنسبة للأقباط، وفي شمال إفريقيا بالنسبة للأمازيغ...

هذا الوعي الدولي بضرورة معاقبة الجناة الذين يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية، سينتقل إلى مرحلة جديدة غير مسبوقة منذ أن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو Ocamapo Luis Moreno، في 2009، من المحكمة أن تصدر مذكرة اعتقال الرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهمة الإبادة الجماعية للسكان الأصليين لدارفور لدوافع عرقية وعنصرية. فلأول مرة يُتهم ويُتابع فيها رئيس دولة من طرف القضاء الجنائي الدولي وهو لا زال يمارس مهامه "الدستورية" كرئيس للدولة. وهذا يعني أن الحصانة والامتياز الدبلوماسي اللذيْن يتمتع بهما رؤساء الدول لم يعودا يحميان المجرمين منهم. وهذا تقدم مهم في مسطرة ملاحقة القادة المجرمين حتى لا يفلتوا من العقاب بسبب بقائهم على رأس الدولة ـ مع تجديد "الثقة" فيهم عند كل ولاية رئاسية ـ إلى أن يموتوا كأبطال مغاوير

كما في كثير من الديكتاتوريات التي لا يقيل حكامَها وملوكَها من "قيادة" البلاد إلا الموتُ، مما يجعلهم في منأى عن كل متابعة أو محاكمة رغم ما يرتكبونه من إبادة جماعية في حق جزء من شعوبهم.

والجديد كذلك في متابعة الرئيس السوداني أن التهمة الموجهة إليه تتعلق بجرائم ارتكبت ضد جزء من شعبه، وليس بجرائم ارتكبت ضد شعب دولة أخرى بسبب نشوب حرب بين الدولتين.

وقد كان طبيعيا أن لا يخرج رد فعل العرب على اتهام "شقيقهم" الرئيس السوداني عن التكرار المملول لنظرية المؤامرة التي تقول بأن هذا الاتهام يستهدف العروبة، ويقف وراءه ـ كالعادة ـ الصهاينة وأعداء الإسلام والأمة العربية المحسودة لأنها أفضل الأمم.

ما علاقة متابعة الرئيس السوداني من طرف المحكمة الجنائية الدولية بالقضية الأمازيغية؟

إن الجرائم التي ارتكبها النظام السوداني برئاسة عمر البشير بإقليم دارفور، سببها الوحيد والمباشر هو كون سكان هذا الإقليم هم من السكان الأصليين، الذين ليسوا عربا في هويتهم ولغتهم مثل حكام الخرطوم. وبالتالي فإن هذه الانتهاكات تكتسي طابع تطهير عرقي وإبادة جماعية عنصرية تقوم بها المجموعة العربية ـ بالمعنى العرقي ـ الحاكمة ضد سكان دارفور بسبب انتمائهم الإثني والهوياتي غير العربي. إنه نوع من العقاب لهم لأنهم ولدوا من سلالة غير عربية.

وفي بلدان تامازغا بشمال إفريقيا، وخصوصا بالمغرب والجزائر وليبيا، تعرف الأمازيغية حصارا وتهميشا وإقصاء من طرف الأنظمة العروبية الحاكمة، لأنها (الأمازيغية) تمثل انتماء غير عربي، هوية ولغة وثقافة وتاريخا وإنسانا. وبالتالي فإن تهميشها وحصارها وراءهما أسباب عنصرية تظهر في إصرار المجموعة "العربية" الحاكمة على فرض لغتها وهويتها وثقافتها وإنسانها، مع إقصاء كل ما هو أمازيغي مختلف عما هو عربي.

وعندما اتهم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الرئيس البشير، صاح العروبيون بأن تلك التهمة مؤامرة صهيونية تستهدف "الأمة العربية العظيمة". وعندما تطالب الحركة الأمازيغية برد الاعتبار للأمازيغية والاعتراف بالهوية الأمازيغية لشمال إفريقيا، يصيح العروبيون بأن المطالب الأمازيغية مؤامرة صهيونية تستهدف الثوابت الوطنية ـ أي الثوابت العروبية ـ تماما مثل رد الفعل العربي على اتهام البشير من طرف المحكمة الجنائية الدولية.

منذ مجازر دارفور أصبح الرئيس السوداني يُنظر إليه في بلده، ولدى الكثير من "أشقائه" العرب، كبطل مغوار مقدام، وكمثال نادر في "الشجاعة" و"الوطنية" والدفاع عن ثوابت الأمة العربية. والذين كانوا وراء إقصاء الأمازيغية بدول تامازغا، وخصوصا بالمغرب، يعتبرهم

كذلك "أشقاؤهم" العرب "مجاهدين" و"أبطالا" "مغاوير" يتممون عمل "البطل" العربي الأول عقبة بن نافع.

وقد سبق للرئيس السوادني، جزار دارفور حسب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أن زار المغرب، في 2007، واستقبل بحفاوة كبيرة وبترحاب حار كصديق حميم وأخ شقيق، وكان ذلك متزامنا مع هجوم "الجانجويد" المغاربة على طلبة الحركة الأمازيغية بالجامعات المغربية. وقد تساءلنا آنذاك (العدد 123 من "تاويزا" لشهر يوليوز 2007)عن توقيت تلك الزيارة ومناسبتها: فهل جاء الرئيس عمر حسن البشير إلى المغرب، في هذا الوقت بالضبط، لتقديم نصحه الثمين للسلطات حول كيفية التعامل مع السكان الأصليين، مقترحا نموذجه "الجانجويدي" المطبق بنجاح منقطع النظير على السكان الأصليين بـ"دارفور"؟ وربما بسبب هذا التقارب في وجهات النظر وتبادل "الخبرات" و"التجارب" في كيفية التعامل مع السكان الأصليين، أعلن وزير الخارجية المغربي تضامن بلاده مع الرئيس البشير، أي التضامن مع مجرم متابع من طرف القضاء الجنائي الدولي، وهو موقف تجاوز حتى موقف الجامعة العربية التي طالبت بأن يتولى القضاء السوداني نفسه التحقيق في جرائم دارفور، كأن السودان هي إسرائيل التي يقوم فيها ضابط شرطة عادي باستنطاق رئيس الوزراء والتحقيق معه حول المنسوب إليه كما يفعل مع أي مواطن عادي متهم. أن يتولى القضاء السوداني بنفسه التحقيق في جرائم دارفور معناه أن الرئيس البشير هو الذي يحقق في جرائمه ويحكم على نفسه بالسجن. إنه العبث والهراء والخواء كما عودتنا على ذلك جامعة العرب في قراراتها ومواقفها.

قد تبدو حالة الرئيس البشير بعيدة كل البعد عن الوضع الذي تعيشه الأمازيغية في بلدان تامازغا بشمال إفريقيا. فالحالة الأولى تتعلق بتقتيل وإبادة جماعية لأسباب عرقية وعنصرية، في حين أن الأمر، في ما يخص الأمازيغية، يتعلق بالتهميش والتنكر وعدم الاعتراف. لكن بغض النظر عن حالات الإبادة الجماعية الكثيرة التي تعرضت لها الأمازيغية قديما وحديثا، والتي لا تختلف عما جرى في دارفور، مثل الإبادة الجماعية لسكان الريف في نهاية 1958 وبداية 1959، والمقابر الجماعية المكتشفة أخيرا (2008)، والتي تؤكد هذه الحالات من الإبادة الجماعية التي كان ضحيتها الأمازيغيون، بغض النظر عن ذلك، فإن الإقصاء السياسي للأمازيغية، لغة وهوية وثقافة وتاريخا وإنسانا، يعبر عن شكل آخر من الإبادة الجماعية ذات الدوافع العرقية والعنصرية، تفوق في خطورتها جرائم القتل الجماعي كما في دارفور. فإذا كان الأمازيغ لم يتعرضوا للإبادة الجماعية المادية عن طريق التقتيل والمحق والإفناء، فذلك لأنهم غير موجودين ولا معترف بهم كأمازيغيين، بل هم موجودون ومعترف بهم فقط كـ"عرب" منتمين إلى بلدان عربية ـ وليست أمازيغية ـ تسمى "المغرب العربي". وعدم الاعتراف بالأمازيغيين إلا كعرب ذوي هوية وانتماء عربيين، يشكل جريمة إبادة جماعية

أخطر بكثير، في نتائجها وأبعادها، من جريمة الإبادة الجماعية التي تحصل عن طريق القتل المادي للأشخاص بسبب عرقهم وانتمائهم. لأن هذا النوع الأخير من الجرائم يتعلق فقط بإبادة الأشخاص بسبب انتمائهم، في حين أن النوع الأول ـ الخاص بالأمازيغيين ـ هو إبادة لهذا الانتماء نفسه ـ الانتماء الأمازيغي ـ والقضاء عليه نهائيا بإفناء جذوره لمتمثلة في الهوية الأمازيغية، التي حلت محلها الهوية العربية الدخيلة. هذه الإبادة الهوياتية ـ التي تفوق في خطورتها إبادة الأشخاص كما قلت ـ هي التي ترتكب باسم التعريب الذي هو سياسة تطهير لغوي وثقافي وهوياتي، شبيهة بسياسة التطهير العرقي التي كان يطبقها النظام السوداني بدارفور.

والجدير بالذكر أن فرنسا، أثناء فترة الحماية، هي التي وفرت شروط نجاح هذه السياسة "التطهيرية" المبيدة للأمازيغية هوية ولغة وثقافة. وما تعيشه اليوم الأمازيغية من إبادة هوياتية جماعية من طرف "أبناء فرنسا" ليست إلا مواصلة، كمرحلة استقلالية ثانية، للعمل الاستعماري الذي بدأته فرنسا من قبلُ، والتي باشرت الإبادة الجماعية المادية للأمازيغ في عدة مناطق أمازيغية قاومتها ورفضت التعاون معها. وقد تعهدت الدولة العروبية، التي أنشأتنها فرنسا بالمغرب، بإكمال المرحلة الثانية لهذه الإبادة في جزئها الهوياتي، وبحماس منقطع النظير كما لو أن الأمر يتعلق ب"جهاد" و"نضال وطني" من أجل استكمال تحرير البلاد، تماما كما فعل الرئيس السوداني بدارفور عندما اعتبر سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية لسكان هذا الإقليم استكمالا للسيادة العربية ـ بالمفهوم العرقي ـ على كل مناطق السودان.

وعندما نقول بأن مخطط التعريب، كما مورس بالمغرب بعد الاستقلال، هو سياسة تطهير عرقي (ليس بمعنى إبادة السكان الأصليين كما في "دارفور" وإنما بمعنى تحويلهم إلى "عرب") وهوياتي ولغوي وثقافي وتاريخي، فإن الأمر لا يتعلق بتاتا بالتعريب الذي موضوعه تعليم اللغة العربية كمجرد لغة، بل المقصود التعريب:

ـ العرقي الذي يرمي إلى تحويل الشعب الأمازيغي إلى شعب عربي،

ـ والسياسي الذي يجعل من الدولة بالمغرب دولة عربية،

ـ والهوياتي الذي يعمل على استبدال الهوية الأمازيغية للمغاربة بهوية عربية دخيلة ومفروضة، وتحويل المغرب من بلد أمازيغي إلى بلد عربي عضو بالجامعة العربية.

والدليل على أن سياسة التعريب تدخل في إطار إبادة هوياتية ولغوية، وليس في إطار تعليم اللغة العربية، هو أنه رغم مرور أزيد من نصف قرن على هذه السياسة التعريبية الإجرامية، فلا أحد من المغاربة يتحدث باللغة العربية ويتخاطب بها. لكن، على العكس من ذلك، فإن هذا الذي لا يتحدث العربية ولا يتخاطب بها، يعتبر نفسه، مع ذلك، "عربيا" ذا هويته عربية تحكمه دولة "عربية" ويعيش ببلد عربي جزء من "الوطن" العربي. فحيث فشل تعليم

وتعميم اللغة العربية، نجحت الإبادة الهوياتية للأمازيغ بتحويلهم إلى شعب "عربي" وبوعي عربي يعيشون في "مغرب عربي". فلو كان القصد من التعريب هو تعليم اللغة العربية، لبقي المغرب بلدا أمازيغيا في هويته وانتمائه مع استعمال العربية كلغة رسمية مثلا، كما في الهند أو السينيغال أو المكسيك حيث احتفظت هذه البلدان بهويتها الحقيقية الأصلية مع استعمالها للغات استعمارية وأجنبية كلغات رسمية لها، دون أن يترتب عن ذلك الاستعمال تحول هويتها إلى هوية البلدان الأصلية لتلك اللغات التي تستعملها.

فهذا التعريب، الذي ليست غايته اللغة العربية بل هي وسيلته فقط، هو الذي يشكل جريمة إبادة جماعية هوياتية، ضحيتها الشعب الأمازيغي ببلدان تامازغا بشمال إفريقيا. والمضحك أن من بين ما يلجأ إليه المسؤولون عن هذه الإبادة الهويايتة الجماعية التي هي التعريب، لتزكية سياسية التطهير العرقي واللغوي التي يمارسونها، هو قولهم بأنهم يفعلون ذلك لأن العربية لغة القرآن. مع أن هذا القرآن نفسه يقول: «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين»، ولم يقل «توحيد ألسنتكم» أو «تعريب ألسنتكم». فجريمة الإبادة الهوياتية لسياسة التعريب التطهيرية هي أولا جريمة في حق الإسلام الذي يقر باختلاف الألسن واللغات كآية من آيات الله، وهو ما يرفضه مجرمو التعريب عندما يتبعون سياسية تطهير لغوية بشمال إفريقيا للقضاء على التعدد اللغوي ببلدان تامازغا، وتوحيد الألسن في لسان واحد هو اللسان العربي القرشي، فضلا عما في هذه الجريمة من تحدٍّ للقدرة والحكمة الإلهيتين، وذلك بتحويلهم من خلقه الله أمازيغيا إلى كائن عربي. وهي ثانيا جريمة ضد الإنسانية لما فيها من انتهاك جسيم لحق من حقوق الشعوب، عندما فرض الحكام العروبيون على الشعب الأمازيغي أن يكون شعبا عربيا وبهوية عربية إلى درجة منع استعمال حتى الأسماء الأمازيغية لأنها غير عربية.

هناك من يرى أن مثل هذه الجرائم المتعلقة بالإبادة الهوياتية الجماعية للشعوب لا تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، التي تقتصر على متابعة جرائم الدم وليس جرائم الهوية. نعم هذا صحيح، ولكن إلى حين فقط. فقبل عقد ونصف من الزمن، من كان يتصور أن مثل الرئيس السوداني عمر البشير سيصبح متابعا من طرف المحكمة الجنائية الدولية وهو يمارس عمله كرئيس، وبسبب جرائم داخلية ارتكبها ضد جزء من شعبه وليس ضد شعب آخر أجنبي كما في حالة الحروب بين دولتين؟ لقد كانت مثل هذه المتابعة تعتبر تدخلا في السيادة الوطنية للدولة المعنية، وهو ما تمنعه الأعراف والقوانين الدولية. لقد كانت المحاكم الجنائية الدولية، منذ محاكمة النازية في "نورنبرغ" (1945 ـ 1946)، تتابع المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب التي تكون شعوبٌ أخرى ضحيتَها، وليس شعوب مرتكبي تلك الجرائم. وقد كانت هذه المحاكمات عبارة عن محاكمة المنتصر للمنهزم كما في محاكمة ألمانيا واليابان في نهاية الحرب الثانية. لكن الأمر تطور اليوم، فأصبحت

المحاكم الجنائية الدولية تتابع المسؤولين عن جرائم داخلية يرتكبونها ضد شعبهم وداخل بلدهم. وهذا يعني أن "السيادة الوطنية" الداخلية أصبحت نسبية يحدّ من إطلاقيتها القضاءُ الجنائي الدولي.

وكما أن هذا القضاء الجنائي الدولي تطور وتوسع ليشمل حتى الجرائم الداخلية التي ترتكب في نطاق ما تتمتع به الدول من سيادة وطنية، فقد تطور كذلك وتوسع على مستوى نوعية الجرائم حيث أصبح مختصا في النظر في ما يصنف بجرائم ضد الإنسانية. ثم أضيفت، أخيرا، إلى اختصاصه جريمة أخرى هي جريمة "العدوان" (Agression)، عدوان دولة على أخرى. هذا التطور والتوسع الترابيان والنوعيان (نوعية الجرائم) لاختصاصات القضاء الجنائي الدولي، يبينان أنه ليس هناك ما يمنع أن يستمر هذا القضاء في تطوره وتوسع اختصاصه أكثر فأكثر ليشمل، ليس فقط جرائم التطهير العرقي، بل كذلك جرائم التطهير اللغوي والهوياتي والثقافي والتاريخي كالتي ترتكب ببلدان شمال إفريقيا باسم التعريب. واعتبار هذه الجرائم من اختصاص القضاء الجنائي الدولي ليس أمرا مستبعدا على المدى القريب، خصوصا مع زحف العولمة التي ستنتج كذلك بالتأكيد، كآثار جانبية وثانوية مصاحبة، عولمة جنائية تعاقب مجرمي الحرب والإبادة إلى جانب مجرمي الهوية والثقافة واللغة. كما أن تطور مفهوم "حقوق الإنسان" يسير في اتجاه اعتبار الاعتداء على لغة الشعوب وهويتها انتهاكا جسيما لحق من حقوقها، مما يعرض المسؤولين عن هذا الانتهاك للمساءلة الجنائية الدولية، بحيث تصبح جرائم الإبادة الجماعية، التي هي من اختصاص القضاء الجنائي الدولي، لا تتعلق فقط بالمس بالسلامة الجسدية للأشخاص، بل كذلك بسلامتهم الهوياتية واللغوية والثقافية.

وفي الحقيقة، إن جرائم الإبادة الهوياتة الجماعية التي ترتكب ببلدان تامازغا باسم التعريب، الذي هو سياسة تطهير لغوي وهوياتي وثقافي كما شرحنا، لا يزال المجتمع الدولي يجهلها ولا يعرف عنها شيئا. ولم تفلح بعدُ الحركة الأمازيغية في تعريف المجتمع الدولي بهذه الجرائم نظرا للهيمنة الإعلامية والدبلوماسية للدول العروبية بشمال إفريقيا الذي تسميه "مغربها العربي". ففي اليوم الذي سيكتشف فيه العالم حجم الإبادة الهوياتية الجماعية التي ارتكبتها سياسة التعريب العنصرية، فإن القضاء الجنائي الدولي لا شك أنه سيتدخل لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم التعريبية، بعد أن يكيفها كجرائم ضد الإنسانية، كما تدخّل في حالة دارفور بالسودان.

وبما أن الجرائم التي يتابعها القضاء الجنائي الدولي لا تخضع للتقادم باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، فإن كل حكام المغرب، وكل المسؤولين عن سياسة التعريب الإجرامية منذ الاستقلال إلى اليوم، سيكونون موضوع متابعة من طرف هذا القضاء الجنائي الدولي عندما تصبح هذه الجرائم الخاصة بالتطهير اللغوي والهوياتي ـ الذي يسمونه التعريب ـ داخلة

ضمن اختصاصه. ومن المتوقع، آنذاك، أن تصدر مذكرات بحث واعتقال في حق الأحياء منهم، كما أنه قد يلزم الدولة المغربية، نظرا لخاصية الاستمرارية المرتبطة بالدولة، منح تعويضات لضحايا التطهير اللغوي والهوياتي والثقافي.

وإذا كانت دول مثل أستراليا وكندا قد اعترفت بارتكاب جرائم إبادة هوياتية جماعية في حق الشعوب الأصلية للبلدان التي استعمرتها وحكمتها تلك الدول، واعتذرت عن تلك الإبادة التي تمثلت في تعليم أبناء تلك الشعوب الأصلية لغة أولئك الحكام الأجنبية مع إقصاء ممنهج للغة وهوية وثقافة السكان الأصليين، إذا كانت مثل هذه الدول تعترف بذلك وتستعد لدفع تعويضات (حالة كندا)، فإن الدولة المغربية ماضية، وبشكل هوسي وجنوني، في سياسة التطهير اللغوي والهوياتي والثقافي، خصوصا مع الحكومة الاستقلالية الحالية (2008) التي قررت تعريب الإنسان والمحيط! وربما لن تتوقف (الدولة) عن هذه السياسة التطهيرية إلا عندما تتوصل بمذكرات اعتقال من طرف القضاء الجنائي الدولي تخص المسؤولين عن هذه السياسية التطهيرية، كما فعل الرئيس السوداني الذي لم يرتدع ويكفّ عن سياسة التطهير العرقي بدارفور إلا عندما طلب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية من المحكمة إصدار مذكرة بحث واعتقال في حق الرئيس عمر البشير.

فمتى سيحاكم المسؤولون المغاربة من طرف القضاء الجنائي الدولي عن جرائم الإبادة الهوياتية الجماعية التي ارتكبوها في حق الشعب الأمازيغي؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 138 لشهر أكتوبر 2008)

جرائم النصب والتزوير وانتحال الصفة وخيانة الأمانة في حق الهوية الأمازيغية الإفريقية للمغرب

ابتداء من استقلال المغرب، وأصحاب القرار السياسي المسؤولون عن تسيير شؤونه يرتكبون، وبشكل متكرر (حالة العود)، جرائم التزوير والنصب وانتحال الصفة وخيانة الأمانة في حق الهوية الأمازيغية (الشمال إفريقية) للمغرب والمغاربة والدولة المغربية، دون أن يكونوا بعدُ موضوعَ محاكمة ولا متابعة قضائية. وليس المقصود، هنا بــهذه الجرائم، معناها المجازي والرمزي الذي يعني محاربة الأمازيغية وإقصاءها. وإنما نقصد معناها الجنائي الحقيقي كأفعال مادية اقترفت من طرف هؤلاء المسؤولين أصحاب القرار السياسي، يجرّمها ويعاقب مرتكبيها القانونُ الجنائي المغربي.

لنوضح ذلك بمزيد من التفصيل.

منذ أن تولى حكام المغرب المستقل بعد 1956 قيادة هذا البلد الشمال إفريقي وتسيير شؤونه العامة، أصبح أمانة في عنقهم، تفرض عليهم الحفاظ عليها والذود عنها، وتمنع عليهم التصرف فيها أو مقايضتها أو تغيير حالتها الأصلية.

لكن بمجرد ما أصبحت الأمانة/ المغرب في يدهم وتحت سلطتهم حتى شرعوا في التصرف فيها، والعمل على تغيير طبيعتها ومحتواها. هذا التصرف وهذا التغيير تجسدهما سياسة التعريب ـ العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي ـ التي حولت المغرب الأمازيغي الإفريقي إلى بلد عربي، وقلبت شعبه الأمازيغي الإفريقي إلى شعب عربي، وجعلت من دولته دولة عربية. هذا التصرف وهذا التحويل وهذا القلب للأمانة/هوية المغرب الأمازيغية الإفريقية، وإدخال تغييرات جذرية في طبيعتها ومحتواها من طرف من أؤتمنوا عليها من المسؤولين السياسيين، يشكل جريمة خيانة الأمانة كما تنص عليها الفصول 547، 549 و550 من القانون الجنائي المغربي.

ومن الشروط المادية لقيام جريمة خيانة الأمانة، كما تشرح ذلك دائرة الموسوعة القانونية http://www.lawperationnel.com/EncyclopedieJur/:

1 ـ التصرف في الشيء موضوع الأمانة من طرف الأمين كما لو كان هو المالك لذلك الشيء، ولو بصفة مؤقتة،

2 ـ أن ينتج عن ذلك التصرف ضرر (مادي ومعنوي) للمالك الحقيقي لذلك الشيء.

وهذان الشرطان متوافران في الطريقة التي دبّر بها المسؤولون الأمانة /الهوية الأمازيغية الإفريقية للمغرب:

أ ـ فهم أولا تصرفوا في هذه الأمانة كما لو كانت ملكا خاصا بهم يحق لهم أن يتلفوه أو يفوّتوه أو يقايضوه أو يستعملوه بالوجه الذي يختارونه ويريدونه. وهو التصرف الذي يتمثل في تحويل هوية المغرب من هوية أمازيغية إفريقية إلى هوية عربية.

ب ـ نتجت عن هذا التصرف أضرار بليغة للهوية الأمازيغية الإفريقية للمغرب كادت أن تقضي عليها وتبيدها نهائيا.

هكذا يكون حكّام المغرب، في مختلف الحكومات التي تعاقبت على السلطة منذ الاستقلال، قد ارتكبوا، في حق الشعب المغربي الذي ائتمنهم على هويته الأمازيغية الإفريقية، جنحة (إلى حد الآن فقط لأنها سترقى، كما سنرى في ما بعد إلى مستوى جناية الخيانة العظمى) خيانة الأمانة، التي تعطي الحق لهذا الشعب في المتابعة القضائية لهؤلاء الذين غدروا به وخانوا أمانته.

ويرتبط بجريمة خيانة الأمانة التي تجسدت في عملية التصرف في الهوية الأمازيغية الإفريقية عن طريق التعريب العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي، جريمةُ التزوير واستعماله، خصوصا تلك المنصوص عليها في الفصل 342 من القانون الجنائي المغربي الذي جاء فيه: «يعاقب بالسجن المؤبد من زيّف خاتم الدولة أو استعمل هذا الخاتم المزيف».

فخاتم الدولة تمثّله، في كل دول العالم، هويتُها التي تعطي لهذا الخاتم طابعا (والخاتم هو بالفعل طابع) خاصا بها يميزها عن جميع الدول والشعوب والهويات. وبما أن الخاتم الهوياتي للدول هو ترجمة لهوية أرض هذه الدول وتعبير عنها وعنوان لها، فإن حكام المغرب، باستعمالهم خاتما للدولة يعبر عن انتماء عربي لهذه الدولة، وليس عن انتمائها الهوياتي لأرضها الأمازيغية الإفريقية، يكونون قد زوّروا خاتم دولتهم المغربية التي هي في حقيقتها دولة ذات هوية أمازيغية إفريقية تبعا لأرضها الأمازيغية الإفريقية، ليجعلوا منها دولة ذات انتماء عربي يظهر في خاتمها العربي المزوّر. وهذه جريمة يعاقب عليها بالسجن المؤبد كما ينص على ذلك الفصل 342 المذكور أعلاه.

وبجانب جريمة تزوير الخاتم الهوياتي للدولة، ارتكب حكام المغرب المستقل جريمة انتحال الصفة التي يجرّمها ويعاقب عليها القانون الجنائي المغربي، خصوصا في فصليه 383 و385.

واقترافهم لجنحة انتحال الصفة ثابت ماديا عندما اعتبروا أنفسهم عربا وتعاملوا مع الغير (الدول الأخرى) على أساس هذه الصفة المنتحلة. فبما أنهم ينتمون إلى أرض أمازيغية إفريقية، فهم إذن أمازيغيون إفريقيون في هويتهم، لكنهم أخفوا صفتهم الأمازيغية الإفريقية الحقيقية وانتحلوا صفة إنسان عربي. وهو ما يوقعهم تحت طائلة الفصل 385 الذي جاء فيه: «من انتحل لنفسه بغير حق اسما غير اسمه الحقيقي في ورقة عامة أو رسمية أو في وثيقة إدارية موجهة إلى السلطة العامة، يعاقب بغرامة من مائتين إلى ألف

درهم». والحال أن جميع الوثائق الرسمية المستعملة والمتداولة بالمغرب، يُصدرونها ويوقّعونها كحكام عرب للمغرب، أي بصفتهم العربية المنتحلة، بل حتى المغرب نفسه سموه المغرب "العربي" انتحالا للصفة. وإذا عرفنا أن المغرب هو الوثيقة الرسمية الأسمى التي طالها انتحال الصفة، ندرك أن هذا الانتحال للصفة جريمة عامة تشمل كل الوطن، ولا تقتصر على بعض الوثائق والمستندات الرسمية التي يوقّعها المسؤولون عنها بصفتهم العربية المنتحلة.

والعلاقة بين جريمة التزوير، السابقة، وجريمة انتحال الصفة هذه، واضحة وصارخة: فحتى يبدو تزوير الحكام للخاتم الهوياتي للدولة، وتحويله من خاتم أمازيغي إفريقي إلى خاتم عربي، أمرا عاديا وطبيعيا، انتحلوا الصفة العربية حتى يكون الخاتم العربي ـ المزوّر ـ للدولة شيئا قانونيا ومشروعا، لأنه ينسجم مع الصفة العربية ـ المنتحلة كذلك ـ للمسؤولين عن هذا الخاتم.

ولم يكن من السهل على هؤلاء الحكام، المزوّرين والخائنين للأمانة والمنتحلين للصفة، أن ينجحوا في اقترافهم لهذه الجرائم دون أي خوف من المتابعة القضائية، لولا اقترافهم المتكرر والمتواصل لجريمة أخرى، هي جريمة النصب التي ينص عليها وعلى عقوبتها الفصل 540 من القانون الجنائي المغربي كما يلي: «يعد مرتكبا لجريمة النصب، ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من خمسمائة إلى خمسة آلاف درهم، من استعمل الاحتيال ليوقع شخصا في الغلط بتأكيدات خادعة أو إخفاء وقائع صحيحة أو استغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره ويدفعه بذلك إلى أعمال تمس مصالحه...»».

وماذا فعل أصحاب القرار السياسي بالمغرب بعد الاستقلال؟ لقد احتالوا على الشعب المغربي وأوقعوه في الغلط بتأكيداتهم الخادعة، وإخفائهم لوقائع صحيحة، واستغلالهم الماكر لخطأ وقع فيه هذا الشعب. ويتجلى ذلك في:

ـ احتيالهم على الشعب المغربي وإيقاعه في الغلط عندما أكدوا له، خداعا وكذبا، أن سياسة التعريب ترمي إلى رد الاعتبار إلى اللغة العربية ومحاربة اللغة الفرنسية، مع أن هدفها الحقيقي كان هو القضاء على الهوية الأمازيغية الإفريقية وإحلال محلها الهوية العربية من خلال التعريب العرقي والهوياتي والسياسي والإيديولوجي للمغرب والمغاربة، والذي (التعريب) لا علاقة له باللغة العربية وتنميتها والدفاع عنها.

ـ إخفائهم لوقائع صحيحة يعرفونها، وهي أن المغرب بلد أمازيغي موجود في إفريقيا، وليس في أسيا التي هي موطن الهوية العربية التي جعلوا المغرب ينتمي إليها زورا وبهتانا.

ـ استغلالهم الماكر لخطأ وقع فيه الأمازيغيون بالمغرب عندما ظنوا، لأسباب تاريخية وسياسية، أنه بقدر ما يجيدون اللغة العربية ويحبونها، بقدر ما يكون إسلامهم مقبولا، ومكانهم مضمونا في الجنة التي تكون لغتها هي العربية. وهو ما سهّل على حكام المغرب

تعريب الشعب الأمازيغي دون أن يلقوا مقاومة أو معارضة، اعتقادا من هذا الشعب أن هذا التعريب هو جزء من الإسلام، مع أنه (التعريب) ممارسة جاهلية جاء الإسلام لمحاربتها وتحريمها.

نلاحظ إذن أن عناصر النصب، كما يستعرضها الفصل 540، متوفرة، وبشكل كامل وجلي، في سياسة التعريب، العرقي والسياسي والهوياتي، التي اعتمدها حكام المغرب لتغيير هوية هذا البلد وهوية شعبه من هوية أمازيغية إفريقية إلى هوية عربية.

هؤلاء الحكام قلبوا إذن الهوية الأمازيغية الإفريقية للمغرب ودولته إلى هوية عربية، مرتكبين، لتحقيق ذلك، جرائم النصب والتزوير وخيانة الأمانة وانتحال الصفة. وإذا كانت هذه الجرائم غالبا ما يشكل اقترافها مجرد جنح، عندما يكون ضحاياها أشخاصا كما رأينا في العقوبات التي تحددها النصوص الجنائية الخاصة بهذه الأفعال، إلا أنها قد تصبح، في الحالة التي تعنينا، جنايات، وتكيّف كخيانة عظمى لأنها جرائم ترمي إلى تغيير المعالم الهوياتية للدولة، أي تغيير المقومات الجوهرية لهذه الدولة، مثل تحويلها من دولة ذات هوية أمازيغية إفريقية إلى دولة بهوية عربية كما فعل هؤلاء الحكام، وهو ما يشكل خيانة عظمى في حق هذه الدولة، تستوجب (الخيانة) الحكمَ على مقترفي هذه الجرائم بالإعدام.

لكن الإعدام المطلوب هنا، والمتناسب مع خطورة الجرم المقترف، ليس هو إعدام هؤلاء المسؤولين عن هذه الجرائم كأشخاص طبيعيين، بل إعدام دولتهم العربية لأنها دولة قامت على التزوير والنصب وانتحال الصفة وخيانة الأمانة. وسيتجلى هذا الإعدام لهذه الدولة العربية في إعدام صفتها العربية المتحصل عليها بارتكاب جرائم التزوير والنصب وخيانة الأمانة وانتحال الصفة، مع إحلال محلها الدولة الأمازيغية الإفريقية، بصفتها الأمازيغية الإفريقية المستمدة من الأرض الأمازيغية الإفريقية للمغرب، وليس المستمدة من التزوير والنصب وانتحال الصفة وخيانة للأمانة، كما في الدولة العربية الحالية.

فمتى سيوضع حدّ لجرائم النصب والتزوير وانتحال الصفة وخيانة الأمانة التي كانت ضحيتَها الهويةُ الأمازيغية الإفريقية للمغرب منذ الاستقلال، ويتقرر إتلاف المنتوج المتحصل عليه بارتكاب هذه الجرائم، والمتجلي (المنتوج) في الهوية العربية للدولة المغربية، وذلك بالإعلان أن "المغرب دولة أمازيغية تستمد هويتها وانتماءها من موطنها بشمال إفريقيا"؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 169 لشهر ماي 2011)

عندما تتخذ «الأخوة» شكلَ علاقة «الأخ الأكبر» (Big Brother)«العربي» بـ«إخوانه البرابر»

"أخوة" كاذبة ومزعومة:

أصبح شائعا كأمر مسلّم به القول، أو بالأحرى الاعتراض، عندما تثار مسألة الأمازيغية، إن المغاربة "إخوان" فيما بينهم، لا فرق بين العرب والأمازيغيين منهم، بعد قرون من الاختلاط و"الانصهار" صنعا منهم "إخوانا" من الصعب التمييز بينهم على أساس الانتماء العرقي، العربي أو الأمازيغي.

هذا الادعاء "الإخواني" للعلاقة بين الأمازيغيين والعرب المفترضين بالمغرب، روّجته ورسّخته أسطورة "الظهير البربري" التي كان "نشيدها" المعروف بـ"اللطيف" يكرر ويقول: «اللهم يا لطيف نسألك اللطف في ما جرت به المقادير، لا تفرق بيننا وبين "إخواننا" البرابر». ومنذ ذلك الوقت، صيف 1930، أصبح عاديا التذكيرُ بهذه "الأُخوة"، للإقناع بأن المطالب الأمازيغية لا مشروعية ولا مبرر لها.

في الحقيقة، هذه "الأُخوة"، التي غالبا ما ترفع في وجه الحركة الأمازيغية، هي ما تطالب به هذه الحركة، أي أنها تطالب بـ"أُخوة" حقيقية بين الأمازيغ والعرب المفترضين، تتجسد في مساواة حقيقية بينهما على جميع المستويات، الثقافية واللغوية والهوياتية وخصوصا السياسية.

لكن عندما نحلل تعامل العرب المفترضين ـ أقصد الذين يعتبرون أنفسهم عربا ـ بالمغرب مع "إخوانهم" الأمازيغيين، سنلاحظ بسهولة أن هذا التعامل لا يتضمن أي شيء من تلك "الأُخوة" المزعومة، كما توضح الأمثلة التالية:

1 ـ كيف يصح اعتبار العرب المفترضين بالمغرب "إخوانا" للأمازيغيين كما يقول "اللطيف" "العربي"، في الوقت الذي تنتشر فيه ثقافة "النسب الشريف" الخاصة بالعرق العربي، تمييزا وتفضيلا له عن العرق الأمازيغي الذي لا يندرج ضمن هذا "النسب الشريف"؟

فثقافة "النسب الشريف" هذه، لا تنفي علاقة "الأُخوة" بين العرب والأمازيغيين فحسب، بل تؤسس لعلاقة عنصرية بين الطرفين لتفضيلها النسب العربي على النسب الأمازيغي.

2 ـ في الحقيقة، بمجرد ما نسلم بوجود "عرب" وأمازيغ كما يفعل أصحاب الادعاء "الإخواني"، ننفي في نفس الوقت أن يكون الطرفان، العربي والأمازيغي، "أخوين"، لسبب بسيط هو أن الاعتراف بأن هناك "عربا" وأمازيغ يعني الاعتراف بانتمائين مختلفين ينحدران

من أصلين مختلفين، الأصل "العربي" والأصل الأمازيغي. أما "الانصهار" المزعوم بينهما فلم يكن له أدنى تأثير ليتحول الطرفان إلى "أخوين"، تنتفي بينهما الحدود العرقية كما يحصل للعناصر المنصهرة التي تفقد مميزاتها الخاصة بها كعناصر مستقلة بعضها عن بعض، لتكتسب خصائص واحدة مشتركة بينها بفعل عملية "الانصهار".

3 ـ كيف يصح الكلام عن "أُخوة" بين "العرب" والأمازيغ في الوقت الذي تعتبر الدولة بالمغرب نفسها دولة "عربية"، مع إقصاء تام لنصيب "الأخ" الأمازيغي في هذه الدولة لتكون دولة أمازيغية عربية مثلا؟

4 ـ إذا كان "العرب" والأمازيغ "إخوانا"، فلماذا العمل، منذ 1912، على تعريب هؤلاء الأمازيغيين لجعل انتمائهم مطابقا لانتماء "الأخ" "العربي" حتى لا يكون هناك "أخ" آخر غير هذا "الأخ" "العربي"؟

"أخوة" كما يريدها "الأخ الأكبر" "العربي":

في الحقيقة، عندما نتأمل ونحلل مفهوم "الأُخوة" منذ أن أعلن عنها "اللطيف" "العربي"، والشكل الذي مورست به هذه "الأخوة" عمليا على مستوى التعامل مع "الأخ" الأمازيغي من قبل "الأخ" "العربي"، نستخلص أن "الأخوة"، على مستوى علاقة "العرب" بالأمازيغ بالمغرب، تعني، في جانبها "العربي"، "الأخ الأكبر" Big Brother، بمدلوله المعروف في رواية "1984" لكاتبها جورج أورويل George Orwell ، التي أصدرها في 1948.

إن التماثل البنيوي بين "الأخ الأكبر" لرواية "1984"، و"الأخ العربي" في علاقته بـ"إخوانه البرابر"، كبير ولافت، بل مدهش، كما توضّح العناصر التالية:

1 ـ فكما أن "الأخ الأكبر" في "1984" هو الذي يقرر وحده السياسة التي تخدم "مصلحة" "إخوانه" العمال ـ والتي هي في الحقيقة مصلحته هو ـ الذين عليهم أن لا يناقشوا هذه السياسة لأنها قرار "الأخ الأكبر"، فكذلك "الأخ الأكبر" "العربي"، بالمغرب، هو الذي يقرر السياسة التي يراها تخدم "مصلحة" "إخوانه البرابر"، والتي هي في الحقيقة مصلحته هو. ولهذا نجد أن كل القرارات السياسة بالمغرب تتخذ باسم "الأخ الأكبر" "العربي"، أي باسم الانتماء العربي للدولة، مقصية الانتماء الأمازيغي، ومكذّبة بذلك ما يدعيه "اللطيف" "العربي" عندما يتحدث عن "الإخوان البرابر"، كما روّج ذلك الادعاءَ "الأخُ الأكبر" "العربي" منذ 1930.

2 ـ "الأخ الأكبر"، في رواية "1984"، أنشأ "وزارة للحقيقة"، مهمتها إعادة كتابة التاريخ بالشكل الذي يريده ويرغب فيه "الأخ الأكبر"، ويبرر وضعه المهيمن على بقية "الإخوان" بحيث يصبح هذا التاريخ هو الحقيقة، كل الحقيقة، لا شيء غير الحقيقة.

نفس الشيء يفعله بالمغرب "الأخ الأكبر" "العربي" تجاه "أخيه" الأمازيغي. فهو الذي يكتب التاريخ، لا كما وقع وجرى، بل كما يريد ويرغب، وبالشكل الذي يبرر وضعه المهيمن في علاقته بما يعتبره "إخوانه البرابر". وهذا "التاريخ" الذي اختاره ودوّنه وفرضه "الأخ الأكبر" "العربي"، هو الحقيقة التاريخية الوحيدة التي على "الإخوان البرابر" أن يتعلموها ويعرفوها ويقتنعوا بها.

ومن الأمثلة عن هذه "الحقائق التاريخية" "لوزارة الحقيقة" التي أنشأها "الأخ الأكبر" "العربي": «الأصل اليمني العربي للأمازيغ»، «أول دولة في تاريخ المغرب هي الدولة العربية التي أنشأها إدريس الأول العربي»، «عمر دولة المغرب 12 قرنا لا أكثر»، «"الظهير البربري" أصدرته فرنسا لتفرق بين "الأخ الأكبر" "العربي" و"إخوانه البرابر"، لكن "الأخ الأكبر" "العربي" حارب هذا الظهير وأفشل مؤامرة فرنسا وأنقذ العروبة والإسلام و"أخاه البربري"»، «"الأخ الأكبر" "العربي" هو الذي كان، بفضل كفاحه وجهاده، وراء حصول المغرب على الاستقلال»، «سياسة التعريب التي قررها "الأخ الأكبر" "العربي" هي التي أخرجت "الإخوان البرابر" من التخلف والجهل والوثنية»... إلخ.

3 ـ في رواية "1984"، كل من يشكك في الحقائق التي فرضها "الأخ الأكبر"، أو يحاول نشر حقائق مضادة تكشف زيف ادعاءات "وزارة الحقيقة" التي خلقها هذا "الأخ الأكبر" لتزوير الحقيقة وقلبها، يُتهم بالخيانة العظمى من طرف هذا الأخير كما حصل لـ"إيمانويل كولدشتاين" Emmanuel Goldstein الذي أصبح ينظر إليه، في رواية "1984"، كخائن ومتآمر على الشعب لأنه تجرأ على مواجهة "الأخ الأكبر" وفضح أكاذيبه وادعاءاته.

نفس الشيء فعله ويفعله "الأخ الأكبر" "العربي" بالمغرب تجاه كل الذين يحاولون تصحيح الحقائق التاريخية المغلوطة التي فرضها وروّجها هذا "الأخ الأكبر" "العربي"، "ويدعون إلى إعادة كتابة التاريخ مع إبراز حقيقة الهوية الأمازيغية للمغرب، ورد الاعتبار للثقافة واللغة الأمازيغيتين. فمثل هؤلاء يتهمهم "الأخ الأكبر" بـ"الانفصال"، ونشر الفتنة، والدعوة إلى التفرقة، وإذكاء النعرات العرقية والعنصرية، وتنفيذ مخططات أجنبية استعمارية وصهيوينة، وإحياء "الظهير البربري" الذي واجهه ووضع حدا له "الأخ الأكبر" "العربي".

4 ـ "الأخ الأكبر"، في رواية "1984"، فرض على "إخوانه" من العمال لغة جديدة، بديلة للغة الأصلية، المعروفة والمتداولة بين السكان، والتي ينتظر أن تختفي آخر كلمة من قاموسها في حدود 2050، بعد أن تصبح اللغة الجديدة هي اللغة الوحيدة القانونية المفروضة والمقبولة في الاستعمال.

نفس الشيء فعله بالمغرب "الأخ الأكبر" "العربي" عندما فرض اللغة العربية كبديل عن اللغة الأصلية المعروفة والمتداولة في المجتمع، مراهنا، كما فعل "الأخ الأكبر" في رواية "1984"، على اختفاء وانقراض لغة "الإخوان البرابر" بعد مدة لن تكون طويلة.

وقد قدّم "الأخ الأكبر" "العربي" البرهان على محاربته للغة السكان، كما فعل "الأخ الأكبر" في رواية "1984"، عندما منع استعمال اللغة الأمازيغية في البرلمان (ماي 2012) بعد أن وجهت البرلمانية فاطمة تابعمرانت أسئلتها إلى وزير التربية الوطنية باللسان الأمازيغي.

الغاية من فرض "الأخ الأكبر"، في رواية "1984"، للغة جديدة، مع ما يؤدي إليه ذلك من اختفاء للغة الأصلية، هو قطع كل صلة "للإخوان" العمال مع ماضيهم وتاريخهم الحقيقي وثقافتهم وهويتهم التي تختزنها وتعبر عنها وتذكّر بها لغتهم.

كذلك الغاية من فرض اللغة العربية بالمغرب، مع ما يؤدي إليه ذلك من إقصاء للغة الأمازيغية، هو قطع الصلة بالماضي والتاريخ الأمازيغيين، والثقافة والهوية الأمازيغيتين، وهي المقومات الهوياتية التي تعتبر اللغة امتدادا لها يتوقف استمرارها ووجودها على استمرار ووجود هذه اللغة الأمازيغية. هكذا يكون التعريب، في جانبه المرتبط باللغة، تدميرا للجسور التي تربطنا بهويتنا وماضينا وثقافتنا الأمازيغية.

هذا هو المضمون الحقيقي، السياسي والثقافي والهوياتي، "للأُخوة" التي تربط "العرب" بالأمازيغ في المغرب، "أُخوة" يلعب فيها الطرف "العربي" دور "الأخ الأكبر"، بمعناه في رواية "1984".

"الأُخوة" الحقيقية التي نريد:

إن الأخوة الحقيقية التي نريدها أن تسود بالمغرب بين "العرب" والأمازيغ، ليست هذه التي يهيمن فيها العنصر "العربي" كـ"أخ أكبر"، بمدلوله الذي رأيناه، ولا الأُخوة التي تُرجع "العرب" والأمازيغ إلى أصلين مختلفين، عربي وأمازيغي، وهو ما ينفي عن هذه "الأُخوة" المزعومة أي مضمون "أخوي" حقيقي كما سبقت الإشارة، وإنما "الأخوة" التي ندافع عنها ونطالب بها، والتي يجب أن تسود وتنتشر ثقافتها، هي التي تجعل "الأخويْن"، العربي والأمازيغي، مولودين من رحم واحد أنجبتهما، كشقيقين، أم واحدة. هذه الأم الواحدة هي الأرض الأمازيغية، أي أرض شمال إفريقيا، التي ينتمي إليها جميع المغاربة، وهو ما يجعلهم "إخوانا" حقيقية لأنهم من أم واحدة، مهما كانت أصولهم العرقية، الحقيقية أو المفترضة.

أما استحضار الانتماءات العرقية، المفترضة في الغالب، مثل الانتماء "العربي"، فالهدف منه هو فرض ديكتاتورية "الأخ الأكبر" العربي على "إخوانه البرابر"، وهو ما تجب محاربته ورفضه بالانتماء إلى رحم الأرض التي أنجبت الجميع، وجعلتهم متساوين في "أُخوتهم" الحقيقية التي تجد مصدرها في انتسابهم إلى أم واحدة. (النص الأصلي منشور بالعدد 184 لشهر غشت 2012)

5 ـ آفة النزعة الشرقانية

الأمازيغية بين الوعي الإيديولوجي الزائف واستعادة الذاكرة الجماعية الحقيقية

يتشكل الوعي الجماعي لشعب ما من مخزون تجاربه التاريخية، وخصوصياته الهوياتية واللغوية التي تميزه عن الشعوب الأخرى، وطبيعة علاقته بالمحيط الطبيعي والمادي الذي يعيش فيه. فالوعي السليم ـ الطبيعي ـ هو الذي يعبر إذن عن هذه التجارب وهذه الخصوصيات وهذه العلاقة، حتى لو اتخذ أشكالا تبدو أكثر تجريدا وبعدا عن الواقع لتجريبي والمحيط الطبيعي والاجتماعي، كما في الأساطير والحكايات الشعبية والمعتقدات الدينية والقيم المشتركة. إنه إذن مرآة تعكس، بشكل مجرد وغير مباشر، التجارب التاريخية المشتركة للشعب المعني، وتكشف عن خصوصياته الهوياتية واللغوية، وتلخص مستوى صراعه مع الطبيعة لتطويعها والسيطرة عليها. إنه عبارة عن ذاكرة جماعية تختزن تاريخ ذلك الشعب، بأحداثه وأبطاله، ورموزه وقيمه، وأساطيره وتقاليده، وعاداته ومقدساته، وطموحاته وتضحياته، وآماله وآلامه... وتعبر عن تفرده الهوياتي واللغوي الذي يجعل منه شعبا متميزا عن الشعوب الأخرى.

في هذه الحالة التي تعكس فيها الذاكرةُ الجماعيةُ للشعب تجاربَه الحقيقية وخصوصيته الهوياتية واللغوية، يكون هناك إذن انسجام وارتباط وثيق بين حياة هذا الشعب وذاكرته الجماعية التي تعطي له طابعا خاصا به يميزه. وغني عن البيان أن هذه الذاكرة الجماعية تغتني باستمرار بمزيد من التجارب والأحداث والوقائع.

لكن قد يحدث أن لا يعكس وعيُ الشعب ذاكرتَه الجماعية الحقيقية، بل يشوهها ويمسخها حين يستبدلها بذاكرة جماعية أخرى، وتجارب تاريخية خارجية لشعوب أخرى أجنبية. وهنا نكون، ليس أمام حالة وعي جماعي، طبيعي وسليم يترجم الذاكرة الجماعية، بل أمام وعي إيديولوجي، أي وعي يقلب الحقيقة ـ حقيقة التاريخ وتجارب الماضي ـ ويشوهها ويفصلها عن الواقع الطبيعي والتاريخي والاجتماعي لذلك الشعب الذي فُرض عليه ذلك الوعي الإيديولوجي، الذي يمثل وعيا زائفا وكاذبا لأنه لا يعبر عن حقيقة وواقع ذلك الشعب.

هذه الحالة من الوعي الإيديولوجي، الزائف والكاذب، بدأت تنتشر عندنا بالمغرب ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي إلى أن أصبحت اليوم خاصية مغربية، بعد أن استعملت دولةُ الاستقلال الإمكانات والوسائل العمومية، من مدرسة وإعلام وإدارة، لغرس وفرض هذا الوعي الإيديولوجي في عقول ووجدان المغاربة.

هذا الوعي الإيديولوجي له مفاهيمه ومصطلحاته وتعابيره التي يتأصل بها وينتشر.

من بين هذه المفاهيم الجديدة المرتبطة بهذا الوعي الإيديولوجي لفظ "الوطن"، وما يتصل به من مفاهيم أخرى مثل: "الوطنية"، "الكفاح الوطني"، "الحركة الوطنية"، "رجل وطني"...

إن مفهوم "الوطن" لا يعني، في إطار هذا الوعي الإيديولوجي، أرض الأجداد التي ننتمي إليها، ونعيش فيها، ونأكل من خيراتها، والتي لذلك يجب علينا أن نحميها وندافع عنها، بل لهذا المفهوم حمولة إضافية أخرى هي التي تعطيه مضمونه الإيديولوجي. "الوطن" هنا يعني الأرض العربية ـ نعم العربية ـ التي يجب علينا حماية عروبتها والدفاع عنها. فالأرض هنا لا تهم إلا بقدر ما هي أرض عربية. وبالتالي فـ"الوطنية" ليست مجرد حب لأرض الأجداد التي ننتمي إليها مع الاستعداد للذود عنها والتضحية من أجلها، بل "الوطنية" هي أولا حب العروبة والاستعداد للذود عنها والتضحية في سبيلها. وكذلك "الكفاح الوطني" يصبح هو المقاومة من أجل تحرير الأرض العربية، وليس أية أرض. ولهذا فإن "الحركة الوطنية"، صاحبة هذه المفاهيم المشكلة للوعي الإيديولوجي بالمغرب، كانت تعني الحركة العربية من أجل تحرير الأرض العربية والدفاع عن عروبة المغرب. فعنصر العروبة، في مفهوم "الوطن" والمفاهيم الأخرى المشتقة منه، هو مصدر الوعي الإيديولوجي الزائف، لأنه غير مطابق لواقع المغرب، وهو ما يشكل جوهر ما هو إيديولوجي، الذي يعرّف بأنه الفكر غير المطابق للواقع. وإذا كان هذا العنصر الإيديولوجي قد زوّر الحقيقة وقلبها بجعل "الوطن" ببلاد "تامازغا" (شمال إفريقيا) عربيا وبهوية عربية، فإنه مع الأيام سيتضخم ويتسع ليبتلع هذا الوطنَ، الذي سيختفي ارتباطه بشمال إفريقيا ليحيل في الأذهان على فلسطين والعراق كوطن حقيقي، مقابل المغرب الذي هو مجرد ظل باهت للوطن الحقيقي الذي يستمد منه الوجود وصفة الوطنية. إنه قمة الوعي الإيديولوجي الذي يجعل الموجود مفقودا، والمنعدم موجودا، والقريب بعيدا وغريبا، والبعيد قريبا ومألوفا.

أمام هذا التضخم للوعي الإيديولوجي بالمغرب، تصبح "الوطنية" هي مناصرة فلسطين والعراق وكل القضايا العربية، مع الاستعداد للتضحية من أجلها، هذه "التضحية" التي رأينا نماذج منها في التفجيرات الانتحارية لـ16 ماي 2003، و 11 مارس و10 أبريل 2007 بالدار البيضاء، و13 غشت 2007 بمكناس، فضلا عن "غزوات" المغاربة بالخارج كما في تفجير قطار مدريد وقتل المخرج الهولندي فان كوغ.

لقد أدى هذا الوعي الإيديولوجي إلى تعهير قيمنا الإنسانية النبيلة، وذلك عندما فصلها عن واقعها التاريخي والجغرافي والبشري والاجتماعي. وهكذا أصبح "التضامن" مثلا، الذي كان خاصية أمازيغية بامتياز، يعني التضامن فقط مع العراق وفلسطين، وأبناء العراق وفلسطين، وجمع الأموال والتبرعات لمساندتهم ومساعدتهم. هذا في الوقت الذي يموت فيها

أطفالنا بالمغرب، كما وقع بمنطقة أنفكو في شتاء دجنبر 2006 ويناير 2007، دون أن يلتفت إليهم المتضامنون مع أطفال فلسطين المحظوظين.

إلا أن أخطر ما أنتجته وأدت إليه القيم "الجديدة" التي يحملها هذا الوعي الإيديولوجي، هو الفساد المستشري كالوباء القاتل بالمغرب، والذي أضحى فلسفة متبعة في تسيير شؤون البلاد إلى درجة يمكن القول معها إن "الوطنية" أصبحت تعني نهب المال العام، ونخر الوطن بالفساد والارتشاء، و"الكفاح الوطني" يعني الكفاح في الوطن باختلاس خيراته وثرواته، و"خدمة الوطن" تعني سلب أراضي الدولة والاستيلاء على الملك العام. هذه هي "وطنية" الوعي الإيديولوجي: و"طنية" تلتهم الوطن وتنهش لحمه وتمتص عظمه، كما تفعل الضباع التي تلتهم فريستها وهي لا تزال حية تصرخ وتستغيث. إنها بالفعل "وطنية الضباع" التي تتربص بالوطن للإجهاز على ثرواته وماله العام، تماما كما تفعل الضباع حين تتربص بالأبقار الوحشية الجريحة أو الهرمة، التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، لتنقض عليها وتفترسها بسرعة خاطفة. هذا ما يجعلني أتقزز عند سماع عبارات: "وطن"، "وطنية"، "الحركة الوطنية"، "الكفاح الوطني"، "رجل وطني"، ذات المضامين الإيديولوجية، لأنها تذكرني بما يختفي وراءها من فساد مستشرٍ، وارتشاء متفاحش، وأنانية بدائية، ونهب متواصل للمال العام، واستغلال للنفوذ، واحتقار للوطن وانتهاك للحقوق... ومن يكون وطنه الحقيقي خارج الوطن، في بلد العروبة كفلسطين والعراق وأرض الكنانة، فمن الطبيعي أن يكون تعامله مع الوطن كمجرد وسيلة للاغتناء غير المشروع، وجمع الثروة، وإشباع أنانيته البدائية على حساب كرامة الوطن الذي يزيده دوْسا واحتقارا عندما يختلس أمواله باسم "الوطنية" والولاء للوطن.

لا يجب أن نفهم أن نهب الوطن، الذي (النهب) نعنيه هنا، مقصور على الحالات الجنائية المعروفة للاختلاس والفساد وتحويل المال العام. بل يشمل، وهذا هو الأدهى والأخطر، الحالات "المشروعة" التي ينظمها ويحميها القانون، مثل الرواتب الخيالية لصنف من خدام المخزن؛ والمبالغ الكبيرة التي يتقاضاها الوزراء بعددهم الضخم؛ وأجور البرلمانيين التي يحصلون عليها كنوع من المكافأة على مشاركتهم في عرس "الديمقراطية الحسنية" (لا زال كل شيء يشتغل في مغرب "العهد الجديد" بناء على الإرث السياسي للحسن الثاني) وتزكيتهم لها؛ وتوزيع رخص الإثراء بلا سبب، كريع وهبة، على المقربين والزبناء ذوي الامتياز الخاص؛ والاستوزار بحقائب فارغة من أية مهمة لكنها مملوءة في آخر كل شهر بالمال المأخوذ من جيوب المواطنين؛ وشراء أراضي الدولة والأوقاف بأثمان رمزية تقل عن واحد على خمسين من القيمة الحقيقية لتلك الأراضي؛ ومنح المناصب الحكومية والسامية ذات الرواتب المرتفعة لذوي القربى والأصهار والمنتمين للعائلة، خصوصا عندما تكون عائلة فاسية... هذا النوع من

النهب للوطن يدخل في إطار النهب "القانوني" الذي تحميه تشريعات الدولة التي وضعها المستفيدون من ذلك النهب بأنفسهم لأنفسهم.

وقد رأينا كيف كان التطاحن على أشده من أجل الحصول على "كعكة" وزارية في حكومة عباس الفاسي (أكتوبر 2007)، بشكل يجعلنا نخجل أن ننتمي إلى مغرب يحكمه وزراء تعاملوا مع "تاوزيريت" كضرع لاحتلاب ثروة مضمونة وغنى مأمون وتقاعد مكفول ومريح، بلا تعب ولا سبب. والمقزز أكثر أن هذا التطاحن على الضرع الحكومي كان باسم "خدمة" الوطن، أي نهبه بطرق "قانونية" و"مشروعة"، كما سبقت الإشارة. ولأن مصاصي ضرع الوطن كثيرون، فقد كان لا بد من رفع عدد الوزراء إلى ذلك الحد المضحك لينال كل واحد حصته من الضرع قبل أن يجف وييبس من كثرة المص والرضاع.

لنفرض أن أجور البرلمانيين لا تتجاوز خمسة عشر ألف درهم، ورواتب الوزراء لا تزيد عن العشرين ألفا (وهي أجور كبيرة جدا مقارنة مع مستوى المعيشة بالمغرب). فهل كانت الانتخابات البرلمانية ستعرف كل ذلك الفساد والارتشاء وبيع وشراء الأصوات؟ وهل كانت المفاوضات حول تشكيل حكومة عباس الفاسي ستعرف كل ذلك التطاحن والصراع حول المناصب الوزارية بين مختلف الأحزاب؟ وهل كانت هذه الحكومة ستتكون من أكثر من ثلاثة وثلاثين وزيرا؟ هذا السؤال يبيّن أن المصالح الشخصية والمنافع المالية، ولا شيء غير المصالح الشخصية والمنافع المالية، هي التي تفسر سعار الرغبة في الحصول على مقعد برلماني وكرسي حكومي. أما ما يدعيه المعنيون من رغبتهم في "خدمة" الوطن، فليس إلا تبولا على هذا الوطن باستعماله كوسيلة للاغتناء وقضاء المآرب الشخصية. وهذا ما وعاه الحكم المخزني جيدا. لهذا فهو يعرف كيف يوفر الفرص "المشروعة" والمغرية لنهب الوطن قصد احتواء الناهبين، خصوصا إذا كانوا من "المعارضة"، في الجوقة المصفقة للمخزن وإدماجهم في خدمته وإعادة إنتاج نظامه وسلطته. هذه هي "وطنية" الوعي الإيديولوجي: خدمة السلطة المخزنية مقابل نهب "مشروع" ومباح للوطن.

ومن المفاهيم التي يروجها كذلك الوعي الإيديولوجي الزائف بالمغرب، مفهوم "الحداثة"، الذي يتكرر على لسان كل مسؤول ويتردد في خطاب كل زعيم حزب. ويعني هذا المفهوم، ليس العقلانية والعلم والديموقراطية والقانون والحرية والتقدم... كما في الغرب، بل يعني استعمال منتجات الحداثة (مثل الكمبيوتر، الأنترنيت، الفديو، التلفزيون، الهاتف المحمول...) لترسيخ ونشر وإنتاج وإعادة إنتاج فكر وتفكير القرون الوسطي المضاد على طول الخط لفكرة الحداثة. ألا يخجلون من الكلام عن "الحداثة" و"المغرب الحداثي" وهم في نفس الوقت يمنعونك من التعبير عن رأيك باسم "المقدسات"؟ كيف تستقيم فكرة الحداثة مع وجود "مقدسات" تشكل العائق الحقيقي أمام ظهور حداثة حقيقية؟ يفرضون على أبنائك مقررات مدرسية تتحدث عن عذاب القبر، وتحضهم على الجهاد في غير المسلمين باعتبارهم

كفارا معادين للإسلام، وتعلمهم أن كل تجديد وإبداع ضلالة جزاء صاحبهما جهنم، وأن المرأة عورة ينبغي حجبها اتقاء لشر عورتها... ويسمون ذلك "حداثة"، وينعتون أنفسهم بـ"الحداثيين"! يحمكون بطرق تيوقراطية وأساليب استبدادية فردية، ويسمون ذلك بـ"المشروع الحداثي" للمغرب.

وبجانب عبارة "لحداثة"، و"المغرب الحداثي" المكرورة إلى حد الملل، هناك كذلك عبارة "الديموقراطية" التي تعني، ليس الحق والقانون والعدل والمساواة بين المواطنين ومحاسبة الحكام عن أخطائهم وجرائمهم المالية، بل تعني تدعيم وترسيخ الحكم المخزني ذي الطبيعة الاستبدادية المناقضة للحكم الديموقراطي، والذي لا يسأل فيه الحكام ولا يحاسبون لأنهم مقدسون. أما "التعددية السياسية" المتمثلة في وجود أحزاب سياسية كثيرة، والتي (التعددية) يتبجح بها حاملو الوعي الإيديولوجي ويستشهدون بها كدليل على توفر الديموقراطية التي "ينعم" بها المغاربة، فهي تعني بالفعل كثرة وتعددا في الأحزاب السياسية، ولكن من أجل دعم أوسع ومتعدد للحكم المخزني الفردي المنافي لكل ديمقراطية حقيقية.

هذا الوعي الإيديولوجي الزائف، بكل مضامينه الثقافية والسياسية والاقتصادية، هو الذي جعل المغرب يأتي في مؤخرة الدول في ما يخص التقدم والتنمية حسب التصنيف الدولي الأخير(2007). الشيء الوحيد الذي يتقدم فيه المغرب هو مجال الرشوة والفساد. هذا الوعي الإيديولوجي هو الذي يفسر كذلك لماذا أدار المغرب ظهره لمراكز الحضارة الحديثة بأوروبا التي لا تبعد عنه سوى بأقل من خمسة عشر كيلومترا، ليولي وجهه شطر "الربع الخالي" من أية حداثة وديمقراطية رغم أنه يبعد عنه بأكثر من ستة آلاف من الكيلومترات. وهو الذي جعل المغرب يتحول إلى واحد من أكبر منتجي ومصدري الانتحاريين والإرهابيين.

كيف يمكن التخلص من هذا الوعي الإيديولوجي، المدمر للبلاد والمهلك للذات المغربية، والقضاء عليه؟

بالعودة طبعا إلى الأمازيغية. ولكن كيف ذلك؟ خصوصا أن هذا الوعي الإيديولوجي أصبح مصدرا للربح الاقتصادي وللسلطة السياسية لدى الطبقة السياسية، وبالتالي أصبحت مصلحتها مرتبطة باستمرار وبقاء هذا الوعي الزائف، الذي تعمل على نشره والحفاظ عليه إلى درجة يمكن القول معها إن هذا الوعي قد دمر نهائيا جوانب هامة من الذاكرة الجماعية الأمازيغية، المجسدة للوعي السليم، الوعي الطبيعي المنبثق من الأرض والتاريخ والجغرافية والمحيط المادي والطبيعي للإنسان الأمازيغي.

ماذا بقي من هذه الذاكرة الجماعية؟ بقي منها طبعا ما بقي من الأمازيغية: شيء من "أحيدوس"، وقليل من "أحواش" وذكريات من "رالا بويا". أما الحكايات الشعبية، والأمثال، والتاريخ، والملاحم الشعرية، والأساطير والمعتقدات والعادات، والقيم الأمازيغية، و"إزرفان" والوشم والأسماء الأمازيغية... فكل ذلك دمره وأعدمه الوعي الإيديولوجي الزائف. لكن بقيت

اللغة الأمازيغية كذاكرة تختزن، ولو بشكل غير مباشر، تجارب الإنسان الأمازيغي وعلاقته بمحيطه الطبيعي والاجتماعي، وتبرز خصوصيته الثقافية وتميزه الهوياتي. ولهذا لا نستغرب إذا كان الوعي الإيديولوجي يبذل قصارى جهده لمحاربة اللغة الأمازيغية والقضاء عليها نهائيا منذ ما يزيد عن نصف قرن، لأن هذه اللغة هي التي تذكّر بوجود ذاكرة جماعية أمازيغية، والتي يمكن من خلالها (اللغة) استعادة هذه الذاكرة الجماعية الأمازيغية كاملة. كيف ذلك مرة أخرى؟

أولا، كيف تم تدمير الذاكرة الجماعية الأمازيغية واستبدالها بوعي إيديولوجي زائف وكاذب؟ تم ذلك بفضل السلطة السياسية التي أصبحت في أيدي حكام عروبيين يتبنون ذلك الوعي الإيديولوجي، ويعملون، بالتالي، على فرضه ونشره من خلال المدرسة والإعلام والإدارة والمحكمة والحزب والنقابة...، وكل ما يخدم التعريب بمضامينه العرقية والسياسية والهوياتية، والذي هو المصدر الأول للوعي الإيديولوجي المضاد للذاكرة الجماعية الأمازيغية المعبرة عن الوعي الجماعي السليم والطبيعي.

إذن استعادة هذه الذاكرة، كهوية ولغة وثقافة وتاريخ وتجارب وفنون وقيم... يتطلب أن تصبح السلطة السياسية، التي عربت المغرب، أمازيغية، ليس عرقيا وإثنيا، بل هوية وانتماء. فعندما يكون الحكم أمازيغيا، أي يمارَس باسم الهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية للمغرب، سيعمل تلقائيا على استعادة الذاكرة الجماعية الأمازيغية وبنائها من جديد، لأن المغرب سيكون قد أصبح دولة أمازيغية، بسلطة أمازيغية وشعب أمازيغي. آنذاك ستتم المصالحة بين التاريخ والجغرافيا، بين الأرض والإنسان، بين الوطن والمواطن، بين المجتمع والسلطة، بين الشعب والدولة. لكن الوصول إلى سلطة سياسية أمازيغية، بدولة أمازيغية، ليس أمرا سهلا، بل يتطلب كفاحا يتجاوز ما هو ثقافي ولغوي إلى ما هو سياسي بشكل واضح وصريح، مع الانتقال من مطالب ثقافية إلى مطالب سياسية صريحة وواضحة كذلك، تتمثل في إقامة دولة أمازيغية على الأرض الأمازيغية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 128 لشهر دجنبر 2007)

الحاجة إلى ثورة «كوبرنيكية» مغربية

المغرب بلد غير متقدم:

علمونا في الكتب المدرسة أن مرحلة الاستعمار الفرنسي والإسباني، التي عرفها المغرب، كانت من أحلك فترات تاريخه، ذلك أن السلطات الاستعمارية لم يكن يهمها إلا نهب خيرات البلاد واستعباد العباد، وقتل المقاومين، ومحاولة فصل المغرب عن هويته العربية الإسلامية. وجاء نور الاستقلال ـ بعد ظلام الاستعمار ـ فاستعاد المغرب الحرية والكرامة، فانطلقت مسيرة البناء والنماء والتقدم.

وقد مرت الآن على حصولنا على الاستقلال أزيد من نصف قرن. فماذا حققنا خلال هذه المدة؟

فسواء قيّمنا ما أنجز خلال هذه الفترة من الداخل، أي باعتبار ما كان بإمكان المغرب أن يحققه بالنظر إلى قدراته وإمكاناته وخصوصياته وموقعه وتاريخه وثرواته الطبيعية والبشرية، أو من الخارج، أي مقارنة مع بلدان كانت أوضاعها مشابهة لوضعية المغرب بعد الاستقلال، أو أسوأ منها، لكنها تجاوزت اليوم المغرب بكثير في طريق التقدم والنمو، فإن الحصيلة مخيفة ومحزنة تبعث على الحسرة والألم، وليس لأن المغرب لا يتقدم إلى الأمام، أو لأنه يتقدم بإيقاع بطيء جدا مقارنة مع الوتيرة التي تتقدم بها الدول الأخرى، فحبذا لو كان هذا هو المشكل... وإنما لأن المغرب يتراجع ويتقهقر إلى الوراء:

فسنوات الستينيات، التي تلت مباشرة فترة الاستعمار، كانت، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وحتى السياسية، أفضل من عقد السبعينيات، التي كانت بدورها أفضل من عقد الثمانينيات، التي كانت كذلك أفضل من التسعينيات، التي هي أيضا أفضل من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين. إنه تقدم إلى الوراء: فأعداد العاطلين في تزايد، والقدرة الشرائية للمواطنين في تناقص، والتفكير العقلاني والعلمي في تراجع، والأمية في ارتفاع وانتشار... هذا بالإضافة إلى مؤشرا ت أخرى أعتبرها، وعلى مستوى آخر، أكثر دلالة على تخلف بلادنا، كتفشي الفساد والرشوة والزبونية ونهب المال العام واستغلال النفوذ والسلطة للأغراض الشخصية.. وهذه ظواهر سلبية تباعد بين المواطن والسلطة، بين الشعب والدولة، وتشل فعالية المؤسسات وتحول دون أي إصلاح حقيقي.

إلا أن المعبر الأبلغ عن تراجع بلدنا في مجال التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ودون أن نستشهد بالمراتب المتأخرة التي يصنف فيها المغرب على الصعيد الدولي، هو النظام التعليمي الذي هو مرآة تعطي صورة حقيقية لمستوى النمو ببلد ما، وآفاق تطوراته المستقبلية، لأن التعليم ليس إنشاء للمعامل ولا امتلاكا للسلاح النووي ولا بناء للسدود، بل

هو بناء للإنسان الذي به يبنى وينشأ ويمتلك كل شيء. فلا يجادل أحد في أن نظامنا التعليمي يعرف تدهورا وتدنيا وتراجعا ينذر بكارثة وطنية إذا لم يُعد النظر فيه على أسس جديدة وجدية لإنقاذ الأجيال القادمة من هذه الكارثة. والأكثر كارثية في تعليمنا أنه لا ينتج البطالة و"الجهل الأكاديمي" فحسب، بل يدمر العقول ـ الرأسمال الأساسي في كل تنمية ـ ويؤدلج النفوس ويهيئها لتصبح أصولية في الاعتقاد والسلوك، غيبية في التفكير والحكم، ترفض الاختلاف وتحتقر المرأة، تعادي العقل وتحارب الحداثة.

إذن السؤال ليس: هل المغرب بلد متخلف أو يزداد تخلفا؟ بل: لماذا تخلف المغرب ويزداد تخلفا؟ وكيف يمكن أن يتجاوز وضعه هذا ويبدأ نهضة شاملة حقيقية؟

مرجعية "الحركة الوطنية" كعائق أمام التغيير والتقدم:

كي يتابع القارئ هذا التحليل وهذا الاستدلال، ويفهم ما أريد الوصول إليه، يجدر التذكير أن المجتمعات البشرية، خصوصا المنظمة على شكل دول حديثة، تدبر شؤونها وتبني مستقبلها وتهيئ مخططاتها استنادا إلى مرجعية فكرية وفلسفية من القناعات والخيارات والغايات والأسبقيات، هي التي تبرر وتفسر توجهاتها وأولوياتها واختياراتها في مجال السياسة والتنمية والتعليم على الخصوص. وهكذا فلا يمكن مثلا فهم الاتحاد السوفياتي السابق دون استحضار الفكر الاشتراكي الذي كان يشكل المرجعية الموجهة للدولة السوفياتية، ولا فهم الولايات المتحدة دون العودة إلى الفكر الليبرالي الذي يشكل المرجعية التي تبرر وتفسر اختياراتها وتوجهاتها، ولا فهم مصر الناصرية للخمسينيات والستينيات دون ربطها بالفكر القوماني الذي كان يشكل المرجعية الرئيسية لسياسة الدولة، ولا فهم بعض الدول الإسلامية (إيران، العربية السعودية، أفغانستان الطالبان سابقا...)، دون استحضار عامل الدين كمرجعية فكرية وفلسفية لهذه الدول.

هذه المرجعية الفكرية والفلسفية التي تعتمدها الدولة في سياستها وتخطيطاتها، عندما تصبح متجاوزة ولا تتلاءم مع الواقع المتغير والمتجدد، يصبح التمسك بها والاستناد إليها عائقا أمام التقدم والنمو، والتجديد والتجدد، كما حصل في الاتحاد السوفياتي السابق مثلا عندما أصبحت المرجعية الاشتراكية تحول دون تقدم هذا البلد بنفس الوتيرة ونفس المستوى للبلدان الليبرالية.

بعد هذه المقدمات الضرورية، نعود إلى موضوعنا لنسأل: ما هي المرجعية التي ظل المغرب يغرف منها ويتحرك داخلها منذ الاستقلال إلى اليوم؟ إنها فكر "الحركة الوطنية" التي تشكل الإطار المرجعي، الفكري والإيديولوجي والفلسفي والتربوي الذي صنع العقل المغربي الحديث، ولا زال يوجهه ويهيمن عليه إلى درجة أن النخبة السياسية (الأحزاب) والمثقفة لم تعد قادرة

على التفكير المبدع والمجدد، لأن "الحركة الوطنية" فكرت نيابة عنها، وحددت الموضوعات التي يجب أن تفكر فيها، والطريقة التي ينبغي أن تفكر بها.

قد نعتقد جازمين أننا بعيدون عن أفكار "الحركة الوطنية" لأننا ننتمي إلى جيل آخر وعصر آخر. هذا انطباع كاذب ووهم خادع لا يمكن أن نعيه لأن أفكار "الحركة الوطنية"، لشدة تأثيرها علينا، أصبحت جزءا من لاشعورنا السياسي والثقافي، والذي يوجه سلوكنا وتفكيرنا دون أن يكون لدينا وعي بذلك. لا حاجة للتأكيد إذن أن أفكار "الحركة الوطنية" لا يزال لها حضور طاغٍ و قوي ويومي، تعيد إنتاجها وتكررها وتحافظ عليها الأحزاب الوطنية، وذلك من خلال برامجها ورؤاها وممارساتها وإعلامها ونقاباتها ومثقفيها، هذه الأحزاب التي هي في الحقيقة استمرار وامتداد "للحركة الوطنية"، التي هي النموذج الأصلي Archétype الذي تستلهمه وتحاكيه وتقيس عليه نفسها كل الأحزاب تقريبا.

بالإضافة إلى دور الأحزاب في تكريس فكر "الحركة الوطنية" والحفاظ عليه كمرجعية أساسية، هناك النظام التعليمي الذي ينشر ويغرس فكر "الحركة الوطنية" ويحيِّنه Actualiser ويعيد إنتاجه. فالمتأمل في منظومتنا التعليمية، سيلاحظ بسهولة كيف أن أفكار وقيم ومبادئ "الحركة الوطنية" لا تزال توجه تعليمنا من حيث المضامين والغايات، بل وحتى من حيث المناهج والطرق. ولهذا فلا غرابة إذا وجدنا أن "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، الذي صدر في 1999، والذي يعتبره المسؤولون خطوة جريئة ومتقدمة في مجال إصلاح المنظومة التربوية، يكرر أفكار "الحركة الوطنية" حول التعريب ومكانة اللغة العربية والدفاع عن الهوية "العربية" للمغرب.

ولا يجب أن يغرب عن أذهاننا ـ رغم ما قد يبدو في ذلك من مفارقة ـ أن "البوليساريو" هو من صنع أفكار "الحركة الوطنية". فالانفصاليون تعلموا تلك الأفكار "الانفصالية"، ذات المصدر الشرقاني العروبي، في المدرسة المغربية التي تؤطرها المرجعية الفكرية والإيديولوجية "للحركة الوطنية". بل إن بعض مؤسسي "البوليساريو" هم من الشخصيات التاريخية البارزة في "الحركة الوطنية"، تحالفوا ضد وطنهم مع بعض الأنظمة القومانية الشرقانية لإنشاء "جمهورية عربية" أخرى، خدمة لوحدة الأمة العربية بالإكثار من جمهورياتها ودويلاتها!

تشكل إذن "الحركة الوطنية" مرجعية فكرية وإيديولوجية وتربوية للعقل المغربي المعاصر. فحتى آليات التفكير ومفاهيمه وموضوعاته هي إنتاج "للحركة الوطنية"، بل إن "المغرب"، كمفهوم جغرافي وتاريخي وسياسي وثقافي وإثني وهوياتي ولسني، هو من خلق "الحركة الوطنية". وهي بهذا الخلق، لم تكتف بتحديد ما سيكون عليه المغرب انطلاقا وبداية من زمن "الحركة الوطنية" (الثلاثينيات فما بعد) برسم الإطار المرجعي الفكري والثقافي والإيديولوجي والهوياتي الذي سيوجه المغرب في المستقبل، بل ــ وهذا هو الأخطر ــ حددت

كذلك ماضي المغرب وتاريخه: فمع "الحركة الوطنية"، أصبح ماضي المغرب، وتاريخ المغرب، ووجود المغرب... يبتدئ مع دخول العرب والإسلام إلى شمال إفريقيا. فليس له من هوية ولا من ماضٍ ولا من تاريخ إلا ما هو عربي إسلامي. أكثر من هذا أن "الحركة الوطنية" حددت من هم الوطنيون والشهداء، ومن هم الخونة والعملاء!.

إن هيمنة هذه المرجعية الفكرية والذهنية "للحركة الوطنية" على العقل المغربي، هي أحد الأسباب الرئيسية لتخلف المغرب، لأن هذه المرجعية أصبحت، مع مرور الأيام، عائقا أمام أي تقدم ونمو وتجديد وتغيير. كيف يتغير المغرب ويتقدم ويتجدد في الوقت الذي توجهه أفكار صيغت في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، وكانت أجوبة على أسئلة تلك المرحلة؟ كيف ينهض المغرب في الوقت الذي تحكمه أحزاب لا زالت تقيس نفسها على نموذج "الحركة الوطنية" وتعتبر نفسها وريثة لها؟ لهذا فإن المغرب، رغم كل المجهودات التي بذلها منذ الاستقلال من أجل النهوض والتنمية والتقدم، يبدو كمن يراوح مكانه، أو كمن يسير في طريق دائري، حيث يعود كل مرة إلى نقطة الانطلاق، فتضيع جهوده بشكل "سيزيفي" وبلا فائدة.

ضرورة ثورة "كوبرنيكية" مغربية:

ليخرج المغرب إذن من تخلفه، ويسير في طريق مستقيم غير دائري، يجب أن يتخلص من الإطار/القيْد المرجعي "للحركة الوطنية" الذي يمنعه من الانطلاق والنهوض... يجب أن يحدث قطيعة مع مرجعية "الحركة الوطنية" على شكل "ثورة كوبرنيكية" مغربية. وأستعمل هنا عبارة "ثورة كوبرنيكية" بمعناها الحقيقي الأصلي المعروف في تاريخ العلم والفلك. فلا علاقة إذن للفظ "الثورة"، هنا، بما يعنيه في المجال الاجتماعي والتاريخي، مثل: "الثورة الفرنسية"، "الثورة الروسية"، "ثورة الفاتح القذافية"... إلخ. هذه هي "الثورة" التي يحتاجها المغرب، "ثورة" بالمفهوم الكوبرنيكي، وليس "الثورة" بالمفهوم الاجتماعي المتداول في فكر "الحركة الوطنية" نفسه وامتداداته لدى المثقفين والكتاب المغاربة، لأن "الثورة الكوبرنيكية" هي ثورة إبستيمولوجية على مستوى العقل وطرق التفكير والنظرة إلى العالم والكون. فهناك إذن تماثل بين حالة الفكر أو العقل المغربي، وبين حالة الفكر أو العقل لما قبل "الثورة الكوبرنيكية":

1 ـ توقف العقل عن الإبداع والتجديد لما يزيد عن أربعة عشر قرنا، من بطليموس Ptolémée (100 ـ 170 م) إلى كوبرنيك (1473 ـ 1543م). فكل "المعرفة العلمية"، طوال هذه المدة، لم تكن سوى تفسير وشرح وتكرار وإعادة إنتاج "للحقائق" التي يتضمنها العلم البطليموسي. والعقل المغربي، كذلك، توقف عن الإبداع والتجديد منذ ظهور "الحركة الوطنية"

إلى اليوم: فـ"الجديد" ليس إلا تكرارا وشرحا وتمجيدا وإعادة إنتاج لأفكار "الحركة الوطنية".

2 ـ قبل الثورة الكوبرنيكية كانت هناك مرجعية "بطليموس" التي كانت تقوم على اعتبار الأرض هي مركز الكون. أما الشمس فهي مجرد نجم تابع للأرض يدور حولها، الشيء الذي كان عائقا أمام تقدم العقل والعلم والمعرفة لفهم الظواهر الفلكية والكونية. وتماثل هذه المرجعيةَ البطليموسية في حالة المغرب، مرجعيةُ "الحركة الوطنية" التي رسّخت، بمبادئها وخياراتها وفلسفتها وذهنيتها الأندلسية ونزعتها الشرقانية، العروبةَ والمشرق العربي كمركز يدور حوله الفكر المغربي الحديث، الشيء الذي أصبح عائقا أمام نهضة المغرب وتقدمه.

3 ـ تمثلت "الثورة الكوبرنيكية" في قلب العلاقة بين الشمس والأرض، فأزيحت هذه الأخيرة من مركزيتها وأصبحت مجرد كوكب يدور حول الشمس. كذلك نحتاج في المغرب إلى ثورة مماثلة تقلب العلاقة بين العقل المغربي والمشرق العربي، بحيث لا يبقى هذا الأخير مركزا يتبعه هذا العقل المغربي ويدور حوله دورانا. وهذا شرط تحريره من أسر مرجعية "الحركة الوطنية"، التي أصبحت، مثل نظام بطليموس، تمنع أي تجديد وتقدم. فما هي شروط "الثورة الكبرنيكية" المغربية؟

الدولة الأمازيغية كثورة "كوبرنيكية" مغربية:

يعتبر المغرب، منذ فرض الحماية الفرنسية في 1912 إلى اليوم، دولة عربية، وجزءا من الوطن العربي، وعضوا بالجامعة العربية الخاصة بالدول ذات الانتماء العروبي. لقد أصبح تابعا في هويته للهوية العربية التي جعلت منها "الحركة الوطنية" نجمه الهوياتي الذي يدور حوله ككوكب صغير يستمد حركته ونوره ووجوده من ذلك النجم المركزي الثابت. هكذا فقد المغرب، منذ الاحتلال الفرنسي، استقلاله الهوياتي، مع ما يستتبع ذلك من فقدانه لاستقلاله على جميع المستويات الثقافية واللغوية والفكرية والفنية. فكل إبداع، غناء كان أو رقصا أو أدبا أو اجتهادا دينيا أو فكرا فلسفيا أو إعلاما...، يجب، حتى يعترف به كإبداع، أن يقاس بمدى مطابقته للمعايير التي يحددها المركز الذي يمثله المشرق العربي. وإذا عرفنا أن هذا المشرق غارق حتى الأذنين في التخلف الفكري والعلمي، نفهم لماذا صُنّف المغرب في مؤخرة الدول العربية على مستوى التعليم (تقرير البنك الدولي لفبراير 2008). فالتابع للمتخلف، لا يمكن إلا أن يكون أكثر تخلفا من سيده بحكم أنه يستمد منه كل مقوماته الهوياتية والثقافية والفكرية.

فالاستقلال الهوياتي للمغرب عن المشرق العربي كمركز يتبعه ويدور حوله، هو إذن شرط واقف للقطع مع جزء من أسباب تخلف المغرب. وهذا الاستقلال الهوياتي لا يمكن أن يتحقق إلا بالإعلان الرسمي أن المغرب دولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي وليس العرقي، أي دولة

ذات هوية أمازيغية تستمدها من الأرض الأمازيغية التي تسود عليها هذه الدولة، كما هو حال كل هويات الدول في كل بلدان الدنيا باستثناء حالات الاستعمار التي لم تعد موجودة إلا بشكل نادر واستثنائي.

هذه هي "الثورة الكوبرنيكية" التي يحتاجها المغرب: فبدل أن يستمر في التبعية للعروبة كمركز هوياتي يدور حوله، يصبح هو مركزا لذاته ومحورا هوياتيا لها يدور حوله في استقلال هوياتي تام عن المراكز الأخرى. وهذا هو المضمون الهوياتي للدولة الأمازيغية التي يكون محورها ومركزها هما الهوية الأمازيغية النابعة من الأرض الأمازيغية للمغرب.

هذه "الثورة الكبرنيكية" الهوياتية للمغرب، التي يجسدها إعلان المغرب دولة أمازيغية، والتي تحرر المغرب نهائيا من التبعية لمركز هوياتي خارج أرضه الأمازيغية، لا يعني العداء للعروبة كهوية لشعوب أخرى غير أمازيغية هي الشعوب العربية، بل يعني فقط الانفصال الهوياتي عن هذه العروبة التي هي هوية شعوب تقع أرضها بالقارة الأسيوية وليس بشمال القارة الإفريقية التي ينتمي إليها المغرب. أما ما عدا ذلك فإن المغرب، كدولة أمازيغية، يجب أن يقيم وينمّي علاقات تعاون وشراكة وصداقة مع الدول العربية، يكون أساسها مصلحة الدولة الأمازيغية، وليس الانتماء "العربي" المزعوم للمغرب، كما هو الشأن في إطار الدولة العروبية الحالية لهذا المغرب.

فالدولة الأمازيغية، هي أبعد ما تكون عن العداء ذي الدوافع العرقية والعنصرية، لأنها ذات مضمون ترابي يحدد هويتَها الأمازيغيةَ الانتماءُ إلى الأرض الأمازيغية للمغرب وليس إلى العرق الأمازيغي. فكل من ينتمي إلى هذه الأرض، حتى لو كانت أصوله العرقية عربية أو غيرها، فهو أمازيغي بحكم الانتماء إلى الأرض الأمازيغية، بما فيها الدولة التي هي كذلك أمازيغية بحكم انتمائها إلى الأرض الأمازيغية.

فمتى سيفكر حكامنا كـ"كوبرنيك"، ويعلنون أن المغرب دولة أمازيغية تدور حول هويتها الأمازيغية وليس حول العروبة؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 33 لشهر يناير 2000)

هل تختلف القومية العربية عن الحركة الصهيونية؟

من مفارقات التاريخ المعاصر، أن الحركتين القوميتين السياسيتين الأكثر عداء لبعضهما البعض، والأكثر اقتتالا وتطاحنا بينهما، هما حركة القومية العربية والحركة الصهيونية، اللتان تشتركان في نفس الفكر القومي القائم على العرق والانتماء الإثني، وهو التقارب ـ الفكري والإيديولوجي ـ الذي كان ينبغي أن يجعل من الحركتين أختين شقيقتين لأنهما ترضعان من نفس الثدي للإيديولوجيا العرقية، بدل أن تحارب إحداهما الأخرى في عداء دائم ومستحكم.

فكيف تتّحد وتتآخى الصهيونية والقومية العربية، على مستوى التوجهات الفكرية والمبادئ الإيديولوجية ذات المضامين العرقية، رغم ما يفرّق بينهما من عداء عجز العالم كله عن وضع حد له، مع كل ما يبذله من مجهود من أجل المصالحة بين العرب واليهود؟

إن ربط الهوية بالعرق، كما تفعل القومية العربية، يجعل هذه الأخيرة صنوة للحركة الصهيونية التي تنبني إيديولوجيتها كاملة على فكرة "العرق اليهودي"، تماما كما تتأسس إيديولوجية القومية العربية هي كذلك على فكرة "العرق العربي".

وهذه الوحدة الفكرية والإيديولوجية ـ العرقية ـ للقومية العربية والحركة الصهيونية، هي ما أريد توضيحه وتحليله في هذا المقال.

ما الذي يميز القومية العربية كحركة سياسية عروبية؟ ما هي خصائصها الرئيسية؟

إذا عرفنا كيف ولماذا نشأت حركة القومية العربية، سيسهل علينا أن نحدد خصائصها ونتعرف على مميزاتها.

بدأت نشأة القومية العربية مع بداية القرن الماضي (ابتداء من 1912)، نتيجة اقتناع النخب المثقفة العربية بأن أخص ما يجمع بين العرب هو انتماؤهم إلى أصل إثني واحد هو العرق العربي، مع ما يصاحب ذلك من عناصر مشتركة أخرى كاللغة والثقافة. وهو ما يؤهلهم للتكتل والتوحد بناء على وحدة العرق والدم، لمواجهة تركيا المسلمة التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية. هكذا يكون مفهوم "الوحدة العربية" قد قام، لا على أساس سياسي أو جغرافي أو اقتصادي، مثل "الاتحاد الأوروبي"، أو "منظمة الوحدة الإفريقية" (الاتحاد الإفريقي حاليا)، أو مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، أو "اتحاد دول جنوب أسيا للتعاون الإقليمي"، أو "السوق المشتركة لدول إفريقيا الجنوبية والشرقية"... بل انبنى منذ بدايته على أساس عرقي وهو وحدة العرق والأصل الإثني. واللافت أن الهدف من هذه "الوحدة العربية" لم يكن هو مقاومة الاستعمار الأوروبي المسيحي، بل مواجهة تركيا المسلمة التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية، كما سبقت الإشارة.

وبجانب المفهوم العرقي "للوحدة العربية"، نشأ المفهوم الجغرافي المصاحب له، والذي يعني المجال الترابي الذي تعيش فيه وتحتله العروبة العرقية. إنه مفهوم "الوطن العربي"، الذي توسع وتمدد بعد الحرب العالمية الثانية، في أوج غليان القومية العربية، ليشمل كل البلدان التي توجد بها نخب عروبية تعتقد أنها تنحدر من مهاجرين عرب، نزحوا منذ قرون من بلدانهم العربية الأصلية إلى تلك البلدان غير العربية، مثل بلدان تامازغا بشمال إفريقيا، والسودان، والصومال... هذه النخب عملت، بمساعدة الاستعمار، خصوصا الفرنسي كما في حالة المغرب، على إلحاق تلك البلدان غير العربية بمجموعة الدول العربية، والتي ستصبح بعد حصولها على الاستقلال عضوة بجامعة الدول العربية، التي هي تجمّع للدول ذات الانتماء العرقي العربي. وقد لجأ الحكام العروبيون لهذه البلدان غير العربية، التي لم يكن أحد يشك في انتمائها غير العربي قبل أن تغزوها القومية العربية الصاعدة، إلى سياسة التعريب العنصرية لتحويلها إلى بلدان عربية "حقيقية". وسياسة التعريب هذه، ليست إلا صيغة قومية عروبية لسياسة التهويد الصهيونية التي تنهجها إسرائيل بفلسطين، وهو ما يبرز وحدة الفكر العرقي العنصري، الذي تغرف منه كل من إيديولوجية القومية العربية والحركة الصهيونة. فسياسة التهويد الصهيونية ترمي إلى جعل فلسطين أرضا يهودية، إنسانا وهوية ولغة وثقافة وتاريخا... وهو نفس الشيء تمارسه سياسة التعريب العروبية التي ترمي إلى جعل المغرب الأمازيغي بلدا عربيا، إنسانا وهوية ولغة وثقافة وتاريخا...

هكذا تكون فكرة "الوحدة العربية" قد انطلقت من أساس عرقي لتتوسع جغرافيا، ولكن دائما بمبرر عرقي وإثني. فأصبحت الهوية، في إطار هذه الدول "العربية"، لا تتحدد بالأرض التي تنتمي إليها تلك الدول، كما في كل بلدان العالم، بل بالعرق العربي الذي ينتمي ـ أو يعتقدون ويدعون ذلك ـ إليه حكام هذه الدول، ولو أن هذه الأخيرة توجد في أراضٍ بعيدة عن الأراضي العربية بآلاف الكيلومترات.

هذه النظرية التي تجعل العرق، وليس الموطن، هو المحدد للهوية، هي نفس النظرية التي قامت عليها الحركة الصهيونية. لنشرح ذلك بشيء من التفصيل.

لقد ظل اليهود متفرقين في العالم، خصوصا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، منذ آلاف السنين، كمواطنين تابعين لتلك البلدان التي كانوا مستقرين ويعيشون بها بصفة دائمة وقارة ونهائية. فاليهود بالمغرب، مثلا، كانوا ذوي انتماء أمازيغي تبعا للبلد الأمازيغي الذي كانوا يعيشون فيه. وهكذا كانوا أمازيغيين هوياتيا، ولم تكن صفة "يهودي" تعني الانتماء إلى أرض أخرى غير الأرض الأمازيغية الذي يعيشون فيها، وإنما كانت تعني اعتناقهم للديانة اليهودية ـ كدين وليس كهوية كما حصل بعد قيام الحركة الصهيونية ـ، التي سبق كذلك للكثير من الأمازيغيين الأصليين أن اعتنقوها قبل الإسلام، كما تبين ذلك حالة الملكة الأمازيغية "ديهيا" (الكاهنة) التي كانت يهودية الديانة. وكذلك كان اليهود في كل البلدان

الأخرى التي كانوا يعيشون بها: في فرنسا، بولونيا، ألمانيا، تركيا، مصر، الإمبراطورية الرومانية القديمة... فكانوا ذوي هوية فرنسية أو بولونية أو ألمانية أو تركية أو مصرية أو رومانية حسب هوية البلد الذي اندمجوا فيه واستقروا به، بجانب ممارستهم لشعائرهم الدينية اليهودية التي تميزهم عن معتنقي ديانات أخرى كالإسلام والمسيحية، مع اشتراك الجميع ـ من مسلمين ومسيحيين ويهود ـ في الانتماء إلى نفس الهوية التي هي هوية الموطن الجغرافي الذي يعيشون جميعا فيه.

هكذا كان الأمر منذ عشرات القرون بالنسبة لليهود، إلى أن ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر الحركة الصهيونية، والتي جاءت بنظرية عرقية مفادها أن هوية اليهودي لا تحددها الأرض التي ينتمي إليها ويعيش فوقها، في إطار تعددية دينية تسمح له بممارسة دينه بجانب الأديان الأخرى، بل يحددها الدم "اليهودي" الذي يسري في عروقه، والذي يجعل منه شخصا ذا هوية "يهودية" مهما كانت هوية البلد الذي ولد به ويعيش فيه كحفيد لأجداد عاشوا بنفس البلد منذ زمن بعيد. فالمحدد إذن للهوية بالنسبة للحركة الصهيونية، هو الأصل العرقي والإثني المشترك الذي ينحدر منه اليهود، هذا الأصل الذي يرجع إلى الأجداد الأوائل لليهود، والذين عاشوا في فلسطين منذ آلاف السنين. فالشخص الحامل للهوية اليهودية هو ذلك الذي يجري في عروقه الدم الذي انتقل إليه من هؤلاء الأجداد. كل شيء في الهوية يفسر إذن، في إطار الحركة الصهيونية، بالدم والعرق والجينات، تماما كما رأينا في العروبة العرقية.

وتشترك الحركتان كذلك، الصهيونية والقومية العربية، في أن كلتيهما تتبنيان مفهوم "وطن قومي"، يكون هو الموطن المشترك والجامع والموحّد للعرب (بالنسبة للقومية العربية)، ولليهود (بالنسبة للحركة الصهيونية). هذا "الوطن القومي" هو "الوطن العربي" الذي يمتد من "المحيط إلى الخليج" بالنسبة للقومية العربية، و"إسرائيل الكبرى" التي تمتد من " الفرات إلى النيل" بالنسبة للحركة الصهيونية.

ومما يجمع بين الحركتين ـ العروبية والصهيوينة ـ كذلك، استعمالهما للدين لتبرير نزعتهما العرقية، وإعطائها السند الديني للإقناع بها، بعد تأويل الدين، طبعا، وتكييفه مع متطلبات هذه النزعة. فالصهيونية، كما يعرف الجميع، تستند إلى نصوص مختارة ومحرّفة من التوراة والتراث الديني اليهودي لإقناع اليهود بالعودة إلى "أرض الميعاد"، التي هي أرض الأصل العرقي ـ حسب الحركة الصهيونية ـ الذي ينتمي إليه وينحدر منه اليهود الحاليون، والإسهام في إقامة "إسرائيل الكبرى" وحمايتها والدفاع عنها.

أما القومية العربية، فرغم أنها حركة علمانية في الأصل كما أن مؤسسيها الأوائل كانوا مسيحيين، إلا أنها لا تتردد في استعمال واستغلال الإسلام من خلال الخلط المغلوط والمقصود بين العروبة والإسلام، حيث يصبح الدفاع عن العروبة، بمعناها العرقي، يعني الدفاع عن الإسلام، ومعارضة العروبة العرقية يعني معارضة الإسلام. وهكذا تمارس القومية العربية

الابتزاز باسم الدين على خصومها ومعارضيها: فمن لا يدافع عن العروبة يتهمه القوميون بمعاداة الإسلام، "مستدلين" على ذلك، وبشكل خبيث لا يخلو من سوء نية، أن النبي محمدا عربي وأن القرآن عربي. هذا الاستعمال للإسلام من طرف نزعة عرقية جاء الإسلام ليحاربها ويضع حدا لها، هو ما يفسر التقارب الأخير بين القومية العربية والاتجاهات الإسلامية، كما يدل على ذلك تحول "المؤتمر القومي العربي" إلى "المؤتمر العربي الإسلامي"، كتنظيم يسمح للقومية العربية باستغلال الدين لتبرير أهدافها العرقية والعنصرية التي هي أصلا مخالفة لمبادئ الإسلام.

لقد بقيت النظرية الصهيونية، ذات المضمون العرقي، منذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، دون تأثير يذكر على عموم اليهود الذين كانوا مندمجين في البلدان التي يعيشون بها، كما في البلدان العربية التي كانت تحت الحكم العثماني، بما في ذلك فلسطين نفسها. لكن هذه النظرية، بعد أن ظلت "نائمة" لمدة ودون كبير تأثير في الأوساط اليهودية، سيصبح لها شأن كبير بعد ثلاثينيات القرن الماضي؟ لماذا؟

لا يرجع ذلك إلى ظهور النازية ومعاداتها لليهود، حسب التفسير الجاهز والشائع، بل سبب تحول الصهيونية إلى عقيدة جديدة لليهود في العالم، هو ظهور وانتشار إيديولوجية القومية العربية، بمضمونها العرقي هي أيضا، والمعادية هي كذلك لليهود، بالبلدان العربية التي استقلت عن تركيا التي أصبحت جمهورية علمانية ابتداء من 1923، هذه الإيديولوجية القومية العربية، التي تحولت بدورها، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى عقيدة جديدة للعرب. وهو ما أنعش الفكر الصهيوني وأعطاه قوة وسندا ومشروعية. فما العلاقة بين صعود القومية العربية وصعود الحركة الصهيونية؟

لقد رأينا أن القومية العربية حركة عرقية ترمي إلى توحيد العرب على أساس اشتراكهم في نفس العرق والانتماء إلى نفس الأصل الإثني. وقد أفرزت وقوّت هذه الإيديولوجيةُ العرقيةُ العداءَ لليهود كإثنية غير مرغوب فيها بالبلدان العربية لأنها من عرق غير عربي، وبالتالي يجب على اليهود أن يرحلوا من البلاد العربية التي هي أرض خاصة بالعرق العربي. وهكذا وجد اليهود العرب، بما فيهم المغاربيون بعد أن أصبح المغرب "عربيا"، أنفسهم عرضة للاضطهاد العنصري العروبي، بعد أن لم تعد تحميهم الدولة العثمانية التي كانوا يعيشون في كنفها كجزء من رعاياها مثلهم مثل العرب أنفسهم. وقد تنامى هذا العداء العربي لليهود بشكل كبير وخطير مع بروز مشكل فلسطين ابتداء من 1948، ليتجاوز هذا العداءُ مرحلة التحقير والسباب والتشهير والتحريض الإعلامي ضد اليهود إلى مرحلة الطرد والاعتداء ومصادرة الممتلكات. وهذا ما استغله قادة الحركة الصهيونية لإقناع اليهود، وخصوصا العرب منهم، بضرورة مغادرة أوطانهم بالبلدان العربية والرحيل إلى فلسطين، "أرض الميعاد"، لإنشاء دولة بأرض الأجداد والأصل العرقي لليهود، تجمعهم وتحميهم من

الإيديولوجيات العنصرية التي تستهدفهم مثل النازية والقومية العربية. وأمام اشتداد الحملات العنصرية المعادية لليهود بالبلدان العربية ـ بما فيها شمال إفريقيا طبعا ـ، لم يجد اليهود العرب، والمغاربة على الخصوص، بدا من الرحيل إلى إسرائيل كما كان يرغب في ذلك قادة الحركة الصهيونية. وهؤلاء اليهود الذين هاجروا من أوطانهم العربية والمغاربية هربا من الاضطهاد القومي العنصري العربي، الذي تؤججه النزعة العرقية الرافضة للآخر وللمختلف، هم المؤسسون الحقيقيون لدولة إسرائيل، وذلك:

ـ لأنهم زودوها بالعنصر البشري والديموغرافي الضروري للاستيطان، بفضل هجرة أزيد من مليوني يهودي من البلدان العربية، بما في ذلك أكثر من نصف مليون من المغرب وحده، علما أن عدد سكان إسرائيل لا يتجاوز اليوم ثلاثة ملايين إلا بقليل.

ـ لأن منهم تشكل الجيش الضروري لحماية إسرائيل من تهديدات القوميين العرب بإبادتها والقضاء النهائي عليها.

هكذا تكون دولة إسرائيل، ليست من خلق الإمبريالية الغربية وأعداء العروبة والإسلام، حسب الخطاب القومي المعروف، بل هي من خلق القومية العربية ذات النزعة العرقية، وما تنطوي عليه من كراهية وعداء عنصري لليهود، وهو ما اضطر معه هؤلاء إلى النزوح بالملايين فرارا من الاضطهاد بالبلدان العربية والاستقرار بفلسطين، حيث أقاموا دولة ذات أسس عرقية هي أيضا لمواجهة العرقية العربية، التي يعلن زعماؤها العرب صباح مساء بأنهم سيبيدون اليهود وسيلقون بهم في البحر كما كان يكرر ذلك جمال عبد الناصر على أمواج راديو القاهرة. ولهذا فإن غالبية الزعماء السياسيين الإسرائيليين وقادتها العسكريين هم من أصول عربية، وخصوصا من المغرب الذي لا زالوا يحنّون إليه بكثير من الصدق والمحبة.

إسرائيل التي يحاربها العرب اليوم، هي إذن من صنع العرب أنفسهم كنتيجة لإيديولوجيا العروبة العرقية القائمة على تمجيد العرق العربي واحتقار الأعراق الأخرى مثل اليهود والأكراد والأمازيغ والأقباط...

بالإضافة إلى مساهمة القومية العربية في نشأة دولة إسرائيل، فإنها أعطت كذلك دفعة قوية للحركة الصهيونية التي أصبح اليهود يعتنقون مبادئها العرقية لمواجهة العرقية العربية التي تتهدد وجودهم، كما سبقت الإشارة، بعد أن كانت الحركة الصهيونية مجرد أفكار تبشر بها نخبة محدودة من اليهود دون أن يكون لها أي صدى في الواقع. أما اليوم، فلمواجهة تهديدات العروبة العرقية التي تتوعد اليهود بالإبادة، فإن كل اليهود أصبحوا صهاينة، بل حتى جزء من العالم أصبح "صهيونيا" تضامنا مع اليهود الذين لا تعترف العروبة العرقية بوجودهم السياسي ككيان ودولة وشعب.

هكذا تكون القومية العربية، كإيديولوجيا عرقية وعنصرية، قد قدمت خدمة جليلة:

ـ أولا للحركة الصهيونية، لأنها قدمت لها المبرر المقنع للمترددين من يهود العالم لاعتناق الأفكار العرقية للحركة الصهيونية، التي كانت غالبيتهم ترفضها قبل تعرض اليهود العرب للطرد وللاضطهاد عندما كانوا يعيشون في البلدان العربية التي استقر أجدادهم بها قبل العرب أنفسهم كما في المغرب ومصر؛

ـ وثانيا للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، عندما أصبحت إسرائيل تسوّغ هذا الاحتلال بنفس المبادئ العرقية التي تتبناها وتدافع عنها القومية العربية نفسها.

لنشرح هذه النقطة بمزيد من التحليل:

فبما أن الانتماء الهوياتي ـ حسب النظرية العرقية للقومية العربية وللحركة الصهيوينة ـ يتأسس على الأصل العرقي الذي يمثله الأجداد الأوائل الذين ينحدر منهم فرد ما، فإن هوية هذا الأخير لا تتحدد إذن فقط بالأصل العرقي لهؤلاء الأجداد، بل أيضا بموطنهم الأصلي الذي ينتمون إليه تاريخيا. وهكذا يكون الإنسان ذو الهوية العربية هو ذلك الشخص الذي:

ـ ينحدر أولا من أجداد عرب من الناحية العرقية؛

ـ ويقطن ثانيا بأرض هؤلاء الأجداد، أي بشبه الجزيرة العربية دون غيرها باعتبارها الموطن الأصلي التاريخي للعرب.

ونفس الشيء فيما يتعلق بتحديد الهوية اليهودية: فاليهودي الهوية هو ذلك الشخص الذي:

ـ ينحدر أولا من أجداد يهود من الناحية العرقية؛

ـ ويقطن ثانيا بأرض هؤلاء الأجداد، أي بفلسطين دون غيرها باعتبارها الموطن الأصلي التاريخي لليهود.

وهذا التحديد "الأصلوي" (من الأصل: الأصل العرقي والأصل الجغرافي للأجداد) للهوية هو ما تطبقه الحركة الصهيونية بفلسطين: فبما أن الفلسطينيين ذوو هوية عربية، أي ينحدرون من أصول عرقية عربية حسب نظرية القومية العربية، فينبغي إذن على الفلسطينيين، انسجاما مع هويتهم العربية، أن يعودوا إلى أرض أجدادهم الذين ينحدرون منهم في الجزيرة العربية، كأرض أصلية وتاريخية للعرق العربي وللهوية العربية وللشعب العربي. كما أن على اليهود، انسجاما كذلك مع هويتهم اليهودية، أن يعودوا، في أي بلد كانوا في العالم، إلى الموطن التاريخي الأول لأجدادهم الذين يحملون دماءهم وينحدرون من أصولهم العرقية. هذا الموطن الأول والأصلي للهوية اليهودية هو أرض فلسطين. وبناء على هذا الاستدلال العرقي "الأصلوي" المحدد للهوية، كما تتضمنه القومية العربية، تفهم الحركة الصهيونية "حق العودة"، الذي يعني لديها عودتين في اتجاهين معاكسين:

ـ حق اليهود في العودة إلى الموطن الأصلي لأصولهم العرقية، الذي هو أرض فلسطين.

ـ حق الفلسطينيين في العودة إلى الموطن الأصلي لأصولهم العرقية، الذي هو الأرض العربية بالجزيرة العربية.

وهكذا تتكامل نظرية القومية العربية والنظرية الصهيونية لتبرير احتلال فلسطين وطرد الفلسطينيين منها واستيطانها من طرف اليهود.

فكما نلاحظ، تكاد تكون إيديولوجية القومية العربية والإيديولوجية الصهيونية شيئين مترادفين إلى درجة يمكن القول معها إن القومية العربية حركة صهيونية معرّبة، والحركة الصهيونية قومية عربية مهوّدة. لهذا قد نضحك عندما نسمع بعض القوميين العروبيين يتهمون الحركة الأمازيغية بأنها حركة "صهيونية" لأن أحد المنتمين إليها زار إسرائيل. مع أن الأمر عند القوميين العروبيين لا يقتصر على زيارة أرض "الصهاينة" أو التطبيع معهم، بل يتعدّاه إلى تبنّي نفس الإيديولوجية الصهيونية القائمة على العرق والعنصرية. إنهم يمارسون الصهيونية نفسها بصيغة عربية ومعربة.

الفرق الوحيد بين الإيديولوجيتين العرقيتين، الصهيونية والقومية العربية، هو أن الصهيونية، لأنها تربط الهوية اليهودية بدم الأجداد وأرضهم الأصلية، فإنها تعتبر كل من هو ذو أصل عرقي يهودي، فهو بالتعريف يهودي الهوية ولو أنه يستقر ويعيش بأرض أخرى حيث عاش جزء من أجداده منذ قرون، وأصبح بذلك مواطنا أميركيا أو فرنسيا أو مغربيا أو روسيا أو بولونيا، منتميا لذلك البلد الذي يعيش فيه خارج فلسطين وبعيدا عنها. بالنسبة للصهيونية العرقية، هذا المواطن الأميركي أو الفرنسي أو المغربي أو الروسي أو البولوني... ذو الأصول العرقية اليهودية، هو مواطن إسرائيلي يحمل هوية يهودية، وعليه أن يعود، انسجاما مع هويته اليهودية وحفاظا عليها، إلى أرض أصوله العرقية التي هي فلسطين التي ينتمي إليها أجداده.

أما العروبة العرقية، فرغم أنها تربط الهوية بالعرق، إلا أنها لا تدعو كل عربي، في أي بلد يوجد خارج الجزيرة العربية، إلى العودة إلى الموطن الأصلي لأصوله العرقية انسجاما مع هويته العربية وحفاظا عليها. بل تدعو هؤلاء العرب الذين يعيشون خارج الجزيرة العربية وببلدان غير عربية أصلا، إلى تحويل تلك البلدان، غير العربية، إلى بلدان عربية وبانتماء عربي، يغرسون فيها الهوية العربية لتصبح امتدادا هوياتيا للجزيرة العربية. وهذا ما تقوم به وترمي إليه سياسة التعريب المتبعة في بلدان غير عربية، بهدف مسخ هويتها الأصلية وتحويلها قسرا إلى هوية عربية، فقط لأن بعض أبناء المهاجرين العرب يعيشون بتلك البلدان.

فعلى عكس الحركة الصهيونية التي لا تطالب إلا بما تعتبره حقها التاريخي، نلاحظ أن العروبة العرقية ذات طبيعة توسعية، تعمل على ضم أراضي الغير إلى ملكها الهوياتي عن طريق تعريبها وإلحاقها بالهوية العربية، كما في الأقطار الأمازيغية بشمال إفريقيا.

إن الإيديولوجيات العرقية كانت دائما سببا للحروب والاقتتال، ومبررا لانتهاك حقوق الإنسان والشعوب، كما فعلت النازية، وتفعل اليوم القومية العربية وصنوتها الصهيونية. ولهذا فليس صدفة أن الشعبين الأكثر اقتتالا وتطاحنا بينهما هما الشعب العربي، الذي تحركه العروبة العرقية والعنصرية التي ترفض الآخر وتحتقره ولا تعترف به، والشعب اليهودي الذي توجهه الصهيونية العرقية كذلك كرد على العرقية العربية المعادية لليهود.

إن ربط الهوية بالعرق والدم لا يؤدي إلا إلى إراقة مزيد من الدم، كما يشهد على ذلك التاريخ. ولهذا، تجاوز اليوم العالمُ المتحضر المفهومَ البيولوجي والعرقي للهوية، التي أصبحت ذات مضمون ترابي ينبع من الأرض التي يعيش فوقها الإنسان على وجه الدوام والاستقرار، بغض النظر عن أصوله العرقية والإثنية. فالمواطن الذي يعيش بالأرض الأمازيغية بالمغرب، هو إذن ذو انتماء هوياتي أمازيغي سواء كانت أصوله العرقية عربية أو يهودية أو أندلسية أو رومانية أو فينيقية... وهذا التحديد الترابي للهوية هو وحده القادر على تجاوز النزاعات العرقية التي تحركها النزعات العرقية العنصرية، وتوحيد المغاربة هوياتيا في إطار الانتماء إلى أرض واحدة هي الأرض الأمازيغية، التي تمنحهم هويتهم الأمازيغية بالرغم من تعدد الأصول العرقية المكونة لسكان المغرب الأمازيغي الهوية.

أما الاستمرار في الاستناد إلى العروبة العرقية لتحديد هوية المغرب كدولة عربية، فهو ممارسة صهيونية بصيغة قومية عربية كما سبقت الإشارة. فإذا كان العروبيون بالمغرب يحاربون حقا الصهيونية المحتلة لفلسطين، فعليهم أن يقطعوا مع القومية العربية ويعلنوا الحرب عليها، لأنها لا تختلف في مبادئها ومضمونها وأصولها الفكرية عن الصهيونية، ويطالبوا بالاعتراف بأمازيغية الدولة المغربية كهوية منبثقة من الأرض الأمازيغية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 141 لشهر يناير 2009)

«اتحاد المغرب العربي» أم الاتحاد ضد الأمازيغية؟

إن "اتحاد المغرب العربي" عبارة تتكون من كذبتين ضخمتين كالفيل، ووهمين كبيرين كسعة السماء. لنحلل هذا الكذب وهذا الوهم بشيء من التفصيل.

عبارة "المغرب العربي" كذبة اختلقتها "الحركة الوطنية" ـ وهي كذبة أخرى أكبر وأضخم ـ بالمغرب في الأربعينيات من القرن الماضي، على غرار كذبة "لظهير البربري". ويكفي أن نحلل مدلول هذه العبارة لنكتشف ما تنطوي عليه من تناقض وتهافت ناتجين عن مضمونها الكاذب. فما هو هذا المضمون الكاذب؟

"العربي" نعت ألحق باسم "المغرب" كصفة تميزه عما قد يختلط به من "مغارب" أخرى تحمل نفس الاسم. وهذه هي وظيفة الصفة أو النعت نحويا ومنطقيا. وهكذا تضاف مثلا صفة "الغربية" أو "الشرقية" لاسم "أوروبا"، فنقول "أوروبا الشرقية" أو "أوروبا الغربية" لتمييز هذه عن تلك لحملهما نفس الاسم الذي هو "أوروبا". وكذلك صفتا "الجنوبية" و"الشمالية" عندما تلحقان باسم "أميركا"، فذلك للتمييز بين "أمريكا الشمالية" (الولايات المتحدة وكندا) و"أمريكا الجنوبية". فالصفة، هنا، لها وظيفة تمييزية واضحة ترمي إلى عدم الخلط بين ظاهرتين تحملان نفس الاسم، وبالتالي لا يمكن الفصل بينهما على مستوى الدلالة والمنطق إلا بإلحاق وصف لتمييز إحداهما عن الأخرى. فعندما نسمع كلمة "كوريا"، قد تختلط علينا الأمور ولا ندري هل المقصود "كوريا" الجنوبية أم "كوريا" الشمالية. لهذا نميز إحداهما عن الأخرى بنعت إحداهما بالجنوبية والأخرى بالشمالية. وإذا لم تعد هناك، لسبب من الأسباب، حاجة إلى التمييز بين الأمرين المختلفين لكن الحاملين لنفس الاسم، يلغى الوصف الملحق بالاسم، مثل ما حصل مع ألمانيا: فعندما كانت منقسمة إلى ألمانيتين، كان لا بد من التمييز بينهما بوصف إحداهما بالغربية والأخرى بالشرقية. وقد كانت هذه تسميتيهما الرسميتين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حين سقوط جدار برلين في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وتوحّد ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية في ألمانيا واحدة، وهي التي نسميها اليوم "ألمانيا" دون وصف "شرقية" ولا "غربية".

نفس الشيء عندما نقول "مغرب عربي"، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن، عقلا ومنطقا، أن هناك مغربا آخر غير عربي. لهذا ألحقت صفة "العربي" بالمغرب الأول "العربي" لتمييزه عن المغرب الثاني غير العربي. والسؤال: أين هو هذا المغرب غير العربي؟ في أية قارة يوجد؟ نبحث عنه في كل خرائط الدنيا فلا نجد أثرا لمغرب آخر غير عربي، بوصف آخر يميزه عن "المغرب العربي". إذا لم يكن هذا المغرب غير العربي موجودا، فلمَ إذن وصف المغرب بـ"العربي" ما دام ليس هناك احتمال للخلط بينه وبين مغرب آخر غير عربي لا وجود له؟

كان من الممكن أن نتصور أن واضعي هذه التسمية ـ المغرب العربي ـ يريدون تمييز "المغرب العربي" عن المغرب الأمازيغي، خصوصا أن الأمر يتعلق بشمال إفريقيا الذي هو أرض أمازيغية. لكن أصحاب هذه التسمية ينفون وجود أي مغرب آخر غير عربي بشمال إفريقيا، كما أن تسميتهم تشمل كل الشمال الإفريقي بدوله ومناطقه وأقاليمه دون أن تستثنى جهة خاصة بالمغرب الأمازيغي.

لكن هذا المغرب الأمازيغي، الذي ينفي "المغربُ العربي" وجودَه، هو الذي يفسر في الحقيقة لماذا استعمل وصف "العربي" للمغرب، رغم أنه لا يوجد مغرب آخر غير عربي. فلأن المنطقة معروفة جغرافيا وتاريخيا وبشريا بأنها أمازيغية وليست عربية، لهذا ألحق وصف "عربي" باسم المغرب، مما يدل على أن واضعي هذه التسمية مقتنعون هم أنفسهم بأن المغرب هو أصلا وحقيقة أمازيغي، وإلا لما أضافوا له نعت "عربي" ما دام لا يوجد مغرب آخر غير عربي كما يدعون.

وهنا يبدو واضحا أن أصحاب هذه التسمية ـ المغرب العربي ـ لا زالوا يتعاملون مع الواقع بطريقة سحرية: فلكي يؤثروا على الواقع ويغيروه وفق رغباتهم، يستعملون، تماما كما يفعل السحرة، "كلمة" تفيد حصول التغيير الذي ينشدونه، وهو تحول المغرب من مغرب أمازيغي إلى "مغرب عربي"، فقط لأنهم ألحقوا به صفة "عربي"، الشيء الذي يجعلهم يتوهمون، كما يفعل السحرة والمشعوذون، أن المغرب "عربي".

هكذا يكون وصف "عربي"، الملحق بالمغرب، مجرد كذبة من أكاذيب السحرة والمشعوذين، الذين يخدعون الناس بما ينطقون به من أسماء ويتلونه من تعازيم. ولكن لا يفلح الساحر حيث أتى.

أما الكذبة الكبيرة الأخرى فهي وهم "الاتحاد"، الذي يضاف إلى كذبة "المغرب العربي" ليصبح الكذب مضاعفا والوهم مزدوجا: فمن كذبة "المغرب العربي" إلى كذبة "اتحاد" "المغرب العربي"، أي من الكذب إلى كذب زائد، ومن الوهم إلى وهم أكبر.

وعندما تكون المقدمات كاذبة، فمن المنطقي أن تكون النتائج كاذبة بالضرورة: فبما أن "المغرب العربي" مجرد كذبة سحرة ومشعوذين، فكل ما يرتبط بهذه التسمية أو يترتب عنها، مثل "اتحاد المغرب العربي"، هو كذلك كذب وبهتان ووهم وإيهام. فإذا كان "المغرب العربي" غير موجود، فمن الطبيعي أن "اتحاد المغرب العربي" غير موجود كذلك. وهو بالفعل غير موجود لا اقتصاديا ولا سياسيا، كما يتجلى ذلك في إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر، وفي فرض التأشيرة على من يريد التنقل، من مواطني هذا الاتحاد الموهوم، بين بلدان ما يسمى "المغرب العربي".

ومع كل هذا الوهم والكذب المرتبطين بـ"اتحاد المغرب العربي"، يأبى القادة العروبيون لدول "الاتحاد" غير الموجود، إلا أن يهنئوا بعضهم البعض كلما حلت ذكرى تأسيس وهم

الوهم، أي ذكرى تأسيس ما يسمونه "اتحاد المغرب العربي". وهو ما يضاعف من الوهم ليحوله إلى وسواس وإهلاس Hallucination.

لكن إذا عرفنا أن علة تأسيس "اتحاد المغرب العربي"، هو العداء للأمازيغية والعمل على محاربتها والقضاء عليها كهوية لشعوب شمال إفريقيا، وفرض الانتماء العربي على هذه الشعوب، سنعرف لماذا يتبادل الحكام العروبيون لشمال إفريقيا التهانئ بمناسبة ذكرى تأسيس "الاتحاد"، رغم أن هذا الأخير مفقود وغير موجود كواقع وكحقيقة. إن هؤلاء الحكام يهنئون في الحقيقة أنفسهم لنجاحهم في محاربة الأمازيغية وإقصائها كهوية وانتماء، يهنئون أنفسهم لأنهم جعلوا من البلدان الأمازيغية لشمال إفريقيا بلدانا عربية عضوة بالجامعة العربية، الوهم الآخر والكذبة الأخرى. وهنا يكون تبادل التهانئ بينهم مفهوما، وذا دلالة تعبر عن نجاحهم بالفعل في إقصاء الهوية الأمازيغية لشعوب شمال إفريقيا.

وهنا كذلك يكون "الاتحاد" مفهوما، وذا دلالة تعبر عن اتحاد ناجح ضد الأمازيغية. وبالفعل "فاتحاد المغرب العربي" لم يحقق أي اتحاد على المستوى السياسي والاقتصادي، لأن مثل هذا الاتحاد (السياسي والاقتصادي) لم يكن هدفَه. لكنه حقق اتحادا حقيقيا لمواجهة الأمازيغية والعمل على استئصالها كهوية من شمال إفريقيا، لأن ذلك هو هدفه الحقيقي، وهو ما نجح فيه بالفعل. فرغم الاختلافات الكبيرة، والنزاعات الكثيرة التي تباعد وتفرّق بين حكام دول "الاتحاد"، إلا أن العداء للأمازيغية والولاء للعروبة يقارب بينهم ويوحدهم.

فـ"اتحاد المغرب العربي" هو إذن اتحاد بين الأنظمة الحاكمة ـ بينها فقط ـ لتعريب الشعوب الأمازيغية وإلحاقها بالهوية العربية. ومن هنا تسمية "المغرب العربي" المتناقضة كما سبق أن شرحنا. لكن عندما نعرف الغاية من هذه التسمية، يرتفع التناقض وتصبح التسمية منطقية ومعقولة. والمفارقة أنه بقدر ما تدعي هذه الأنظمة العروبية، الحاكمة بدول شمال إفريقيا، أنها تسعى إلى "الاتحاد" باسم العروبة، بقدر ما تساهم في خلق كيانات عروبية أخرى باسم العروبة نفسها، كما هي حال "الجمهورية العربية الصحراوية"، التي خلقتها أنظمة من نفس "الاتحاد"، مثل الجزائر وليبيا ومغاربة عاشوا من أجل "الوحدة العربية"، مثل المرحوم الفقيه البصري. فيالها من مفارقات! لكن ما دام الأمر يتعلق بمحاربة الهوية الأمازيغية، فالتناقضات والمفارقات جائزة من أجل أن لا تكون الأمازيغية.

فشل "اتحاد المغرب العربي" ناتج أولا عن هدفه الذي هو محاربة الهوية الأمازيغية واستبدالها بالهوية العربية، وإلا لسمي "اتحاد شمال إفريقيا" إذا لم يحن الوقت بعدُ لتسميته بـ"اتحاد بلدان تامازغا"، وناتج ثانيا عن كونه اتحادا بين حكام وأنظمة وليس اتحادا بين شعوب وسكان مواطنين. مع أن اتحادا حقيقيا لدول شمال إفريقيا، يمكن بلوغه بسهولة شريطة أن تتغير الأنظمة العروبية الحاكمة بأنظمة أمازيغية، حتى تكون هوية

السلطة السياسية الحاكمة منسجمة مع هوية الأرض الأمازيغية، ومع هوية الإنسان الأمازيغي الذي تحكمه هذه الأنظمة. وفي هذه الحالة، إذا كان هناك اتحاد بين الأنظمة، التي هي أمازيغية محلية، فسيكون ترجمة لاتحاد حقيقي بين الشعوب الأمازيغية، وليس بين أنظمة عروبية أجنبية، تحارب الإنسان الأمازيغي من أجل تعريبه والقضاء على هويته الأمازيغية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 120 لشهر أبريل 2007)

«النسب الشريف» أو عندما يصبح الميز العنصري من الثوابت

من بين كل الأفكار الخاطئة التي تروج بالمغرب، رسميا وشعبيا، كحقائق وبديهيات حول اللغة والتاريخ والهوية، هناك واحدة هي التي تثير الغضب أكثر وتستفز بشكل لا يحتمل. إنها الفكرة الخرافية "للنسب الشريف".

كيف يعقل ويقبل ادعاء "نسب شريف" في القرن الواحد والعشرين؟ كيف يعقل ويقبل ادعاء "نسب شريف" في الوقت الذي ينص فيه دستور البلاد على المساواة بين المواطنين؟ كيف يعقل ويقبل أن يدافع برلماني عن خرافة "النسب الشريف" بالبرلمان، مقارنا إدريس الأول برسول الله (صلعم)، ويشتم علنا، وداخل لجنة برلمانية، من انتقد هذه الخرافة (يتعلق الأمر ببرلماني أثار ما قاله السيد عصيد عن إدريس الأول في اجتماع للجنة الخارجية والأوقاف بمجلس النواب يوم الثلاثاء 30 أبريل 2013)؟ كيف يعقل ويقبل أن تصبح خرافة عرقية وعنصرية من الثوابت والمقدسات التي لا يجب المس بها ولا التشكيك أو إعادة النظر فيها؟ كيف يعقل ويقبل أن يصبح هذا النوع من الميز العرقي العنصري منتشرا بالمغرب كسلوك عادي وطبيعي، لا يسبّب تذمرا ولا استياء، ولا يثير رفضا ولا احتجاجا ولا اعتراضا؟

يجدر التوضيح أن الأمر لا يتعلق هنا، بخصوص مسألة "النسب الشريف"، بمجرد التبجح بالأجداد الحقيقيين أو المفترضين، والذي يدخل في إطار تفاخر هذا الفرد أو ذاك بانتسابه إلى هذا الجد أو ذاك، مما يعطي للمسألة طابعا خاصا وشخصيا، وإنما يتعلق الأمر بمسألة ذات طابع عمومي – وليس خصوصي – تهم "الشأن العام" لعلاقتها بالدولة والحكم وهوية وتاريخ الشعب المغربي. ومن هنا خطورة وأهمية مسألة "النسب الشريف" بالمغرب، لأنها مسألة تعني كل المغاربة. فبقدر ما تهم مدعي "النسب الشريف" لأنها تمنحهم امتيازات خاصة، تهم بنفس القدر المقصين من هذا "النسب الشريف" لأنها تحرمهم من تلك الامتيازات.

لنحلل مضامين ودلالات وأبعاد ومرامي "النسب الشريف" بشيء من التفصيل.

من الخصائص الجوهرية الملازمة "للنسب الشريف" أنه لا جدوى ولا غاية من ادعائه إن لم يكن صاحب هذا الادعاء ينظر إلى الآخرين على أنهم أقل شرفا ومكانة منه لافتقارهم إلى "نسب شريف". فـ"النسب الشريف" يقوم أولا على فكرة أن صاحب هذا النسب يتوفر على شرف خاص يستمده من أصوله العرقية، وثانيا أن الآخرين، غير المنتسبين لنفس الأصول العرقية، أقل شرفا ومكانة بسبب أصولهم العرقية المختلفة عن الأولى.

وماذا تسمى هذه المفاضلة، في المكانة والشرف، بين بني البشر بناء على أصولهم العرقية؟ تسمى، بكل بساطة وبكل وضوح وبدون أي لبس أو غموض، الميز العنصري، بل تشكل مِلكَة

العنصرية وقمّتها لأنها تقوم على العرق، عكس الأشكال الأخرى من الميز العنصري التي تكون أسبابها دينية أو لغوية أو جنسية (المفاضلة بين الرجل والمرأة).

فادعاء "النسب الشريف"، إذن، سلوك عنصري صريح وبواح. وانتشار أشجار "النسب الشريف" بالمغرب، هو انتشار لثقافة ميز عنصري مقيت ومرفوض.

مدّعو "النسب الشريف" يدّعون ـ لتبرير الادعاء الأول ـ أنهم ينحدرون من نسل فاطمة رضي الله عنها، بنت الرسول (صلعم) الذي هو مصدر ما يزعمونه من "شرف" يختصون به دون غيرهم. وهذا يعني أن من أركان "النسب الشريف" "الصفاء العرقي"، الذي يضمن أن مدعي هذا النسب ينحدر فعلا من الرسول الأعظم عبر فاطمة رضي الله عنها. فبدون هذا "الصفاء العرقي"، ينتفي "النسب الشريف" لغياب الرابطة العرقية بين مدعي هذا النسب ومصدره الذي هو الرسول (صلعم). الركن الذي يقوم عليه إذن "النسب الشريف"، هو مفهوم "الصفاء العرقي".

و"الصفاء العرقي"، كما هو معلوم، فكرة نازية طبقها "الرايخ" الثالث (الدولة الألمانية التي حكمها هتلر في ظل النظام النازي)، الذي مارس سياسة التطهير العرقي حفاظا على "الصفاء العرقي" للجنس الآري كجنس أعلى ومتفوق، كما تعتقد النازية، يحق له السيطرة على الشعوب الأخرى المنتمية إلى أعراق دنيا ووضيعة، حسب اعتقاد النازية دائما.

بالإضافة إلى أن مفهوم "الصفاء العرقي" هو الذي يجمع بين فكرة الجنس الآري لدى النازية، وفكرة "النسب الشريف" لدى مدعي هذا النسب، فإن ما يشتركان فيه كذلك هو تخصيص بطاقات إدارية لأصحاب "النسب الشريف" بالمغرب تمييزا لهم عن أصحاب الأعراق غير "الشريفة"، وتخصيص ملفات إدارية، في نظام "الرايخ" الثالث، خاصة بغير المنتمين إلى العرق الآري مثل اليهود.

بيد أن الفرق بين النوعين من "الصفاء العرقي"، لدى أصحاب "النسب الشريف" ولدى النازية، هو:

ـ أن النازيين كانوا يعتمدون على وسائل شبه علمية لإثبات "الصفاء العرقي"، مثل شكل الأنف وعرض الجبهة وقياس الجمجمة... أما مدّعو "النسب الشريف" بالمغرب، فيعتمدون على الخرافات والأباطيل والمزاعم وبطاقات "النسب الشريف" التي يحررونها هم أنفسهم ليثبتوا بها صحة "نسبهم الشريف".

ـ أن النازيين، عندما يريدون إثبات أو نفي "الصفاء العرقي" لمن يدعي أنه من عرق آري، فإنهم يأخذون بعين الاعتبار أصوله من نسب الأم والأب كليهما. في حين أن مهووسي "النسب الشريف" بالمغرب لا يعترفون إلا بنسب الأب مع تجاهل تام لنسب الأم، كأن المعني بـ"النسب

الشريف" ولده رجل بمفرده في استغناء كامل عن الأنثى. سنعود إلى هذه النقطة لاحقا ضمن هذه المقالة.

من جهة أخرى، تطرح فكرة "الصفاء العرقي"، الذي هو الشرط الواقف لوجود "نسب شريف" كما بينا، السؤال التالي:

ـ من يستطيع أن يثبت "الصفاء العرقي"، وبشكل علمي يقيني وقطعي وليس استنادا إلى روايات ملفقة ومزاجية، لسلسلة أجداده لأكثر من عشرة أجيال مثلا؟ إذا كانت هذه المدة من عشرة أجيال تجعل إثبات "الصفاء العرقي" ـ وبشكل علمي يقيني وقطعي كما قلت ـ أمرا شبه مستحيل، فإن إثباته ـ ودائما بشكل علمي يقيني وقطعي ـ لمدة تزيد عن عشرة قرون، كما يدعي أصحاب "النسب الشريف"، أمر مستحيل استحالة مطلقة. لأنه حتى في حالة إثبات التسلسل الزواجي، وهو أمر مستبعد، فإن ذلك لا يثبت بالضرورة التسلسل البيولوجي، الذي هو وحده أساس "الصفاء العرقي"، الذي هو بدوره أساس "النسب الشريف" كما شرحنا. ولهذا سبق لابن خلدون أن كتب في مقدمته أن «النسب أمر وهمي لا حقيقة له».

عندما نشرت يومية "المساء" في عددها 2014 ليوم 16 مارس 2013 ملفا مطولا عن إدريس الأول، وعرضت فيه وجهة نظر من يشكك في نسب إدريس الثاني إلى إدريس الأول، ثارت ثائرة سدنة معبد "النسب الشريف"، واعتبروا هذا التشكيك طعنا في ثوابت الأمة ومقدساتها. مع أنه كان بإمكانهم، للحسم في هذه المسألة ووضع حد للنقاش حول الموضوع بصفة نهائية، المطالبة بإجراء اختبار للحمض النووي لرفات إدريس الأول الذي يعتقد أنه مدفون بمدينة زرهون، وإدريس الثاني الذي يعتقد أنه مدفون بفاس، لتأكيد أو نفي أن هذا الأخير هو الأب البيولوجي للأول. فلماذا لا يطالب المستنكرون للتشكيك في كون إدريس الأول هو والد إدريس الثاني، وحتى يغلقوا علميا أفواه المشككين في نسب الأدارسة، بمثل هذا التحليل البيولوجي لرفاتهما، وهو ما أصبح متاحا اليوم بالمغرب لوجود مختبرات تجري مثل هذه التحاليل وتكشف عن النتائج في أقل من أسبوع؟ لماذا لا يُلجأ إلى العلم لتبيان الحقيقة وتمحيص وتصحيح التاريخ، ما دام أن ذلك ممكن ومتاح؟ أم أن هناك من يخاف من الحقيقة لأنه يستفيد من الخرافة التي يجعل منها رأسماله الرمزي والسياسي والاجتماعي؟

ومن الثغرات التي تقوّض مفهوم "الصفاء العرقي"، الذي هو ركن ضروري لوجود "نسب شريف" كما شرحنا، أن هذا "الصفاء العرقي" يعتمد حصرا على النسب الأبوي الذكوري، كما سبقت الإشارة، مع إقصاء كامل لدور الأمهات في نقل جيناتهن الوراثية إلى أبنائهن، كأن هؤلاء الأبناء ولدهم رجال دون أن يقيموا أية علاقة جنسية مع أية امرأة، أو كأن تلك الأمهات قمن فقط بكراء أرحامهن لحمل أجنة ليسوا من صلبهم، وفي وقت لم تكن فيه ظاهرة كراء الأرحام معروفة بعدُ.

لقد أثبت العلم أن الأم والأب متساويان، بنسبة 50% لكل منهما، في نقل خصائصهما البيولوجية والعرقية إلى أولادهما. وللتذكير فهذه الخصائص ـ البيولوجية والعرقية ـ هي التي تشكل مضمون "الصفاء العرقي" الذي ينبني عليه صرح "النسب الشريف". وإذا كان هذا "النسب الشريف" يفتقر إلى 50% من "صفائه العرقي"، فهذا يعني أنه نسب غير "شريف" لأنه غير كامل في "شرفه". وإذا أحصينا عدد النساء اللواتي لا ينتمين إلى نفس النسب "الشريف" لأزواجهن "الشرفاء"، فستختفي في النهاية الخصائص البيولوجية والعرقية "الشريفة" لانخفاض 50% منها في كل زواج تكون فيه الزوجة ذات نسب غير "شريف"، حتى نصل، في الأخير، إلى أبناء فقدوا كل نسب "شريف" لهيمنة الخصائص البيولوجية والعرقية للمنحدرين من الأمهات غير "الشريفات".

كل هذا يبين أن اختلاط الأنساب، عن طريق التزاوج والمصاهرة والتناسل، يجعل من "النسب الشريف" خرافة حقيقية، لأنه يقوم أصلا كما شرحنا، على فرضية "الصفاء العرقي"، الذي يصبح أمرا مستحيلا بسبب هذا التزاوج والمصاهرة والتناسل، إلا إذا افترضنا أن "الشرفاء" كائنات خنثوية (Hermaphrodite) تتوفر على عناصر الإخصاب الذكورية والأنثوية في نفس الوقت، الشيء الذي يجعلها تستغني عن الأنثى للأنجاب والتكاثر لأنها تنجب وتتكاثر من تلقاء نفسها.

إن حصر "النسب الشريف" في سلسلة الذكور ينفي، إذن، وجود "نسب شريف" لأن العرق، المفترض أنه صافٍ كشرط لوجود "النسب الشريف"، يصبح، بسبب التزاوج كما شرحنا، مختلطا وملوثا، يفقد صفاءه الذي هو علة وجود "النسب الشريف".

ثم إن حصر "النسب الشريف" في سلسلة الذكور فقط دون الإناث، فيه إهانة للمرأة واحتقار لها وإقصاء لدورها، بل فيه وأد لها مرة أخرى بالتعامل معها كما لو لم تكن أمّا نقلت جيناتها إلى مدعي "النسب الشريف". وهكذا يمثّل "النسب الشريف"، بإقصائه لنسب المرأة، موقفا معاديا لهذه الأخيرة، وامتدادا لثقافة الوأد الجاهلية.

إلا أن المفارقة العجيبة ـ كما عوّدتنا على ذلك العروبة العرقية دائما ـ أن مدّعي "النسب الشريف"، الذي ينسبونه حصرا للرجال دون النساء، أنصفوا المرأة مرة واحدة ووحيدة. وقد فعلوا ذلك، ليس رفعا لمكانتها ولا تكريما لها، وإنما لتبرير نسبهم "الشريف" الذي يحصلون به على امتيازات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية. الحالة الوحيدة والفريدة التي رفعوا فيها من قدر المرأة وفضلوها على الرجل، هي حالة فاطمة رضي الله عنها بنت الرسول (صلعم). فرغم هيمنة الثقافة الذكورية المعادية للمرأة Misogynie، والتي تجعل عامل تحديد شجرة النسب هو الرجل دائما وليس المرأة، إلا أن فاطمة رضي الله عنها بنت الرسول (صلعم)، ورغم أنها أنثى، أصبحت هي المحدد لنسب الذين انحدروا منها وليس آباؤهم وأجدادهم الذكور. وهكذا يكون "الشرفاء" بالمغرب، ليسوا الذين ينحدرون من علي بن أبي

طالب، بل من فاطمة زوجة علي، التي هي بنت الرسول (صلعم)، الذي هو المنبع الأول والأصلي "للنسب الشريف". وبالتالي فإن "شرفهم" يستمدونه من فاطمة الأنثى وليس من علي الذكر. هكذا يكون الانتساب إذن إلى الدم النبوي، يمر عبر فاطمة/المرأة كمحدد للنسب والانتماء البيولوجي والعرقي. وهذا شيء مهم بالنسبة للمرأة. وحبذا لو طالبت الحركات النسائية باعتماد المرأة كمحدد للانتماء الجينيالوجي لوضع حد للهيمنة الذكورية في مجال النسب.

إذن إدريس الأول، الذي يدّعي "شرفاء" المغرب أنهم ينحدرون منه، ينتمي إلى الدوحة النبوية عبر جدته فاطمة فقط، وليس عبر آبائه وأجداده الآخرين الذين قد لا تربطهم أية علاقة بيولوجية مباشرة بالنسب النبوي. لنطبق الآن نفس القاعدة، أي اعتماد المرأة في تحديد النسب، على أبناء إدريس الأول وكل حفدتهم المفترضين بالمغرب. فماذا ستكون النتيجة؟ سيكون كل هؤلاء "الشرفاء"، الذين يستمدون "شرفهم" من جدهم إدريس الأول، أمازيغيين لانحدارهم جميعا من امرأة أمازيغية هي كنزة الأوْربية زوجة إدريس الأول. فكما أن كل الذين ينحدرون من علي بن أبي طالب ينتسبون إلى الدم النبوي عبر فاطمة زوجة علي، فكذلك كل الذين ينحدرون من إدريس الأول ينتسبون إلى الدم الأمازيغي عبر زوجته كنزة الأمازيغية.

الأنساب "الشريفة" بالمغرب، التي هي في الحقيقة أنساب أمازيغية، والتي ملأت تاريخ المغرب بعد دخول الإسلام، مصدرها وسببها هو البحث عن سند خرافي لسلطة سياسية واقعية. وهذا ما عناه ابن خلدون بقوله إن «النسب أمر وهمي لا حقيقة له»، رغم أنه بنى نظريته في التاريخ على مفهوم العصبية. لهذا لا نجد انتشارا لثقافة "النسب الشريف" بالعربية السعودية، مثلا، التي من المفترض أن يكون حضور هذا "النسب الشريف" بها قويا أكثر من المغرب، نظرا للقرب الجغرافي والتاريخي والعرقي من نسب الرسول (صلعم) ومن الأرض التي انطلقت منها الدعوة النبوية. "فالنسب الشريف" بالمغرب كان في الأصل، وقبل أن يصبح أداة نصْب ناجعة للحصول على امتيازات سياسية واجتماعية واقتصادية ورمزية ودينية، وسيلة يلجأ إليها الأجانب لإعطاء أنفسهم مشروعية عرقية كبديل عن المشروعية الترابية التي يفتقرون إليها، وذلك بهدف الوصول إلى السلطة والحكم وما يصاحبهما من امتيازات أخرى. وهذا ما جعل كل طامع في السلطة، وحتى من الأمازيغيين في ما بعد، ينتحل "نسبا شريفا" إلى أن أصبحت "أشجار النسب الشريف" تشكل، لكثرتها، "غابة" كثيفة بالمغرب. أما في العربية السعودية، فإن الحكام هم دائما من أبناء البلد الأصليين، الذين لا يحتاجون إلى "نسب شريف" يزكيهم ويمنحهم المشروعية، لأنهم يتوفرون أولا على المشروعية الترابية، وثانيا على العصبية القبلية التي تساندهم وتناصرهم. فـ"نسبهم الشريف" الحقيقي هو انتماؤهم الترابي ثم قوة ونفوذ القبيلة التي ينتسبون إليها.

هذا الاستعمال السياسي والنَّسَبي "للنسب الشريف" بالمغرب كانت له آثاره المدمرة على الهوية الأمازيغية للمغاربة. فلأن هذا "النسب الشريف" أصبح مصدرا للحظوة ولامتيازات عديدة، فمن الطبيعي أن يتكاثر مدعو "النسب الشريف"، الذين يعلنون أنهم من أصول عربية "شريفة" طمعا في تلك الحظوة وتلك الامتيازات، وهو ما ساهم في تنكر الكثير من المغاربة لانتمائهم الأمازيغي، وانتحالهم لانتماء عرقي عربي مزعوم، مقترفين بذلك ردّة هوياتية حقيقية، ومتعاطين لشذوذ جنسي آثم بتغيير جنسهم الأمازيغي إلى جنس آخر.

والمشكل في "النسب الشريف" ليس فقط أنه ميز عنصري صريح كما سبق أن شرحنا، بل المشكل أنه يعتبر بالمغرب من الثوابت والمقدسات التي لا يجب أن تمس، أو يشكك فيها أو تنتقد أسسها الخرافية. فكيف يعقل أن تتحول العنصرية إلى أحد الثوابت بالمغرب؟

مع أن هذا "النسب الشريف"، بمضمونه العرقي التمييزي، يحرّمه ميثاق الأمم المتحدة الذي كرر نصُّه أربع مرات عبارة: «بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس (التمييز بين المرأة والرجل) أو اللغة أو الدين». كما أنه يتنافى مع المساواة التي نص عليها دستور فاتح يوليوز 2011 الذي جاء في تصديره أن المملكة المغربية تعمل على: «إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم». فأية مساواة هذه عندما يكون مواطن أشرف من مواطن آخر بسبب عرقه المفترض؟ والقانون المغربي، على غرار قوانين معظم الدول، يجرّم الميز العنصري ويعاقب عليه. ولهذا لا نعرف ولا نفهم كيف أن رابطات وجمعيات، هدفها المعلن في قوانينها الأساسية هو التعريف بخرافة "النسب الشريف" والحفاظ عليها والدفاع عنها والعمل على نشرها، أي التعريف بالميز العرقي والحفاظ عليه والدفاع عنه والعمل على نشره، لا نعرف ولا نفهم كيف منحتها السلطات وصلا قانونيا عن إيداع ملفاتها، خرقا للفصل الثالث من قانون تأسيس الجمعيات الذي ينص على أن «كل جمعية تؤسس لغاية أو لهدف غير مشروع يتنافى مع القوانين أو الآداب العامة أو قد تهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو بوحدة التراب الوطني أو بالنظام الملكي أو تدعو إلى كافة أشكال التمييز تكون باطلة». مع العلم أن المفاضلة بين الناس على أساس العرق، كما في "النسب الشريف"، هو أسمى أشكال التمييز، كما سبق أن وضحنا.

والإسلام واضح في تحريمه للتفاخر بالأنساب والمفاضلة بين الناس على أساس أعراقهم كما في "النسب الشريف"، لأنه يعتبر ذلك سلوكا جاهليا كما تبرز الأحاديث التي سنذكرها بعد قليل.

فالقرآن الكريم يقول بصريح العبارة: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ»، ولم يقل "إن أكرمكم عند الله هو المنتسب لأصل عرقي متميز". وجاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل أن رسول الله (صلعم) قال: «لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا

لأسود على أحمر إلا بالتقوى» (الحديث 23536). فالتقوى، وليس العرق والنسب كما يدعي مهووسو "النسب الشريف"، هي أساس المفاضلة بين الناس. وفي "سنن أبي داود" أن الرسول (صلعم) قال: «ليس منا من دعا إلى عصبية وليس منا من قاتل على عصبية وليس منا من مات على عصبية» (الحديث 5121). وقال في حديث آخر: «إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عُبِّيَّة (الكبْر والاستعلاء والتباهي) الجاهلية وفخرها بالآباء. مؤمن تقي وفاجر شقي، أنتم بنو آدم وآدم من تراب. ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع بأنفها النتن» ("سنن أبي داود"، الحديث 5116). وفي رواية الترمذي أن رسول الله (صلعم) قال: «لينتهين أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا إنما هم فحم جهنم أو ليكونن أهون على الله من الجعل الذي يدهده الخرء بأنفه. إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية. إنما هو مؤمن تقي وفاجر شقي. الناس كلهم بنو آدم وآدم خلق من تراب» ("سنن الترمذي"، الحديث 3955).

واضح من هذه الأحاديث أن مدعي "النسب الشريف"، المتفاخرين بدمائهم الزرقاء المزعومة، المشهرين لبطاقة "صفائهم العرقي" الخرافي، إنما هم فحم جهنم، وجعلان تقتات من الخرء والنتن كما وصفهم الرسول الأكرم (صلعم). ومع ذلك فهم ـ كما تفعل دائما العروبة العرقية ـ سادرون في التعلق بخرئهم الجاهلي وفحمهم الجهنمي اللذيْن حاربهما الإسلام. فعلى المسلمين الحقيقيين، الرافضين للجاهلية التي حاربها الإسلام، أن يرفضوا ويحاربوا عُبِّيَّتها التي لا زالت تُمارس باسم "النسب الشريف".

الأساطير المؤسسة للعروبة العرقية بالمغرب

أستعمل هنا مفهوم "الأسطورة" بمعنى مجموعة من الشائعات والخرافات والتوهمات والأكاذيب التي تتحول، بفعل انتشارها الواسع وتكرارها الدائم والتذكير المستمر بها كوقائع تاريخية، إلى وحقائق ثابتة ومبادئ راسخة تفسر أحداثا ووقائع معينة.

ما يهمنا في هذا الاستعمال لمفهوم "الأسطورة" هما الخاصيتان الملازمتان لهذه الأخيرة:

ـ مضمونها اللاواقعي (الشائعات، الخرافات، التوهمات والأكاذيب...)،

ـ وظيفتها المتمثلة في تفسير البداية الأولى لأحداث ووقائع خاصة.

الحدث أو الواقعة المعنية في هذا التحليل هو ظاهرة "العروبة العرقية" وانتشارها بالمغرب كهوية وانتماء للشعب وللدولة على الخصوص. أما الأساطير المرتبطة بهذه العروبة ـ العرقية دائما ـ فتشمل كل التبريرات الإيديولوجية والعرقية والتاريخية واللغوية والدينية والفكرية والثقافية الرائجة كـ"حقائق" تفسر هيمنة هذه العروبة العرقية، وتعطي لها المشروعية وتبرزها كأمر عادي، بسيط ومنطقي وحقيقي وواقعي، لا يطرح أسئلة ولا يثير نقاشا.

ويمكن صياغة الأسئلة الذي تطرحها هيمنة العروبة العرقية بالمغرب كالتالي:

ـ لماذا وكيف أصبح المغرب، البلد الذي يقع في إفريقيا، جزءا من الوطن العربي الذي يقع في أسيا؟

ـ لماذا وكيف أصبحت هوية الدولة المغربية هوية عربية بالمعنى العرقي بعد تنكرها لهويتها الأمازيغية ذات المضمون الترابي؟

الأجوبة عن هذه الأسئلة، كما يستعرضها التاريخ الرسمي والكتب المدرسية، وترددّها وسائل الإعلام وخطب الجمعة، وتعيد إنتاجَها الثقافةُ السائدة، تشكل "حقائق" لا تناقش لقراءتها المتكررة وسماعها الدائم واستظهارها واستحضارها بلا انقطاع ولا توقف.

لكن إذا حللنا هذه "الحقائق"، وحاولنا الوقوف على منطقها ومصادرها وطريقة بنائها وتشكلها، سنجد أنها مجرد أساطير تؤسس بها وعليها العروبةُ العرقية وجودَها السياسي كهوية للدولة بالمغرب.

يمكن تصنيف هذه الأساطير المؤسسة لهذه العروبة العرقية إلى عشرٍ:

1ـ العروبة العرقية ونشر الإسلام:

من "التفسيرات" المتداولة كـ"حقائق" ثابتة حول أسباب انتشار العروبة العرقية بالمغرب، القول بأن العرب جاءوا إلى بلدان شمال إفريقيا بغاية نشر الإسلام. ومع انتشار

الإسلام بهذه الربوع الشمال إفريقية، انتشرت بها كذلك العروبة العرقية للعرب "الفاتحين" الناشرين للإسلام.

يستدعي هذا الربط بين انتشار الإسلام وانتشار العروبة العرقية بالمغرب الملاحظات والأسئلة التالية:

أ ـ فحتى على فرض أن العرب جاؤوا لنشر الإسلام وليس من أجل شيء آخر، فلا نفهم لماذا ستنتشر هذه العروبة العرقية بجانب انتشار الإسلام، ما دام أن الأولى ليست شرطا للإسلام، بدليل أن أزيد من 90% من المسلمين في العالم ليسوا عربا ولا علاقة لهم بالعروبة العرقية.

ب ـ وحتى على فرض أنهم جاؤوا لنشر الإسلام وليس من أجل شيء آخر، فلماذا لم يرجعوا إلى أوطانهم بعد أدائهم للمهمة التي جاؤوا من أجلها، والتي هي نشر الإسلام وليس نشر العروبة العرقية ولا احتلال الأرض.

نلاحظ أنه حتى إذا سايرنا افتراض أن العرب جاؤوا لنشر الإسلام وليس من أجل شيء آخر، فإن ذلك يثير أسئلة لا يمكن أن يجيب عنها هذا الافتراض، فبالأحرى إذا كان الهدف من مجيء العرب إلى المغرب ليس هو نشر الإسلام بل من أجل أشياء أخرى.

ج ـ إذا كانت هذه العروبة العرقية مرتبطة بـ"الفتح الإسلامي"، فلماذا لم تظهر كهوية للدولة بالمغرب إلا ابتداء من 1912، أي مع فرض الحماية الفرنسية على هذا البلد الإفريقي؟ فهل هي نتيجة "للفتح الإسلامي" أم نتيجة "للفتح الفرنسي"؟

أما الحقيقة، فهي أن العرب الذين جاؤوا إلى المغرب، هدفهم لم يكن هو نشر الإسلام، بل هو نشر ما حاربه الإسلام، أي نشر جاهليتهم التي مارسوها بشمال إفريقيا بشكل فظيع وبدائي مقيت، كما يظهر ذلك في أعمال النهب والسلب والتقتيل الجماعي والاغتصاب والسبي والاستغلام (تحويل الأطفال إلى غلمان)، والتي هي ممارسات لا علاقة لها بالإسلام ولا بأساليب نشره والتعريف به.

إن تبرير العروبة العرقية بالمغرب بدعوى نشر الإسلام، هي إساءة إلى الإسلام نفسه، لأن الجاهلية تتنافى مع الإسلام الذي جاء للقضاء عليها ووضع حدّ لها.

هناك من يعترض بطرح السؤال التالي الجاهز: إذا لم يأت العرب لنشر الإسلام بشمال إفريقيا، فكيف وصل الإسلام إلى هذه المنطقة وكيف انتشر بها؟

إن ربط انتشار الإسلام بمجيء العرب (الغزو العربي) يشكل إحدى هذه الأساطير المؤسسة للعروبة العرقية بالمغرب، والتي (الأساطير) نحن بصدد تفكيكها وتحليلها.

أما كيف انتشر الإسلام بشمال إفريقيا، فبنفس الوسائل ونفس الطرق التي انتشر بها في بلدان مثل أفغانستان وباكستان وماليزيا والصين وأندونيسا، التي أصبحت أكبر بلد إسلامي دون أن يصلها عرب ولا عروبة عرقية، ولا تعرضت "لفتح إسلامي" ولا غزو عربي (انظر

موضوعنا: "لماذا لم ينتشر الإسلام بأوروبا مثلما انتشر ببلدان أسيا؟" ضمن هذا الكتاب). فالإسلام نشره بشمال إفريقيا المسلمون الأمازيغيون الأوائل الذين تعرفوا على هذا الدين من خلال تعاملهم مع مسلمين آخرين من مصر القريبة من موطنهم. كما لا ننسى دور بعض العرب الصادقين الذين هاجروا إلى شمال إفريقيا للتبشير بتعاليم الدين الجديد، ولكن لم يكونوا لا من الغزاة ولا من "الفاتحين" المفترضين.

فالعلاقة الوحيدة بين هذه العروبة العرقية والإسلام، هو استغلالها واستعمالها لهذا الأخير، كما لا زالت تفعل اليوم، لإضفاء الشرعية على انتشارها بشمال إفريقيا كثقافة جاهلية ذات مضامين عرقية وعنصرية متعارضة مع مبادئ الإسلام التي تدعي أنها جاءت لنشره بربوع شمال إفريقيا. وهو ما يؤكد أن هذا الربط بين الإسلام والعروبة العرقية هو مجرد أسطورة تعطي المشروعية لهذه العروبة العرقية ذات الأصول الجاهلية اللاإسلامية.

2 ـ الخلط بين العروبة والإسلام:

ولترسيخ هذه العلاقة المزعومة بين العروبة العرقية ونشر الإسلام، تعمل هذه العروبة العرقية، حتى تحافظ على وجودها بالمغرب، على ترسيخ الخلط بين العروبة والإسلام. الغاية من هذا الخلط هو إيهام المسلم بالمغرب أن العروبة تساوي الإسلام. وبالتالي فالمسلم لا يصح إسلامه إلا إذا انتسب إلى العروبة العرقية. والنتيجة أن من يعادي هذه العروبة فهو يعادي الإسلام، ومن يدافع عنها فهو يدافع عن الدين الحنيف.

إن هذا التلازم بين العروبة والإسلام هو في الحقيقة إساءة إلى الإسلام نفسه، لأن الجمع بينهما يساوي الجمع بين الجاهلية والإسلام بالنظر إلى أن العروبة العرقية، كما سبق أن بينا، هي من مخلفات الجاهلية التي رفضها وحاربها الإسلام.

3 ـ خرافة النسب الشريف:

بالإضافة إلى الإسلام الذي تستعمله وتستغله العروبة العرقية لتبرير وجودها السياسي (كهوية للدولة) بالمغرب، فهي تعتمد كذلك، لدعم هذا الوجود، على مفهوم "النسب الشريف" الذي يزيد هذه العروبة العرقية قيمة مضافة مؤكدة، ليس فقط لأن هذا المفهوم يحيل على أرومة خاصة، بل لأن هذه الأرومة هي نفسها عربية. ولهذا أصبحت العروبة العرقية تستعمل "النسب الشريف" استعمالا سياسيا، مثلما تفعل بالإسلام كما سبق أن شرحنا، عندما جعلت منه ركنا جديدا من أركان الدولة كما في المغرب. هذا الدور السياسي الكبير لخرافة "النسب الشريف"، مع ما يوفره لحامله من جاه وشرف وامتياز عرقي واجتماعي وسياسي وديني، هو سبب تفاني العديد من المغاربة في الحصول على "النسب الشريف" المزعوم، الشيء الذي كان من نتائجه ظهور "مقاولات" متخصصة في منح شواهد "النسب الشريف" تنصب على

الراغبين في هذه الشواهد الخرافية التي تباع بمبالغ مالية هامة، مما يدعم ويرسّخ أكثر وأفضل العروبة العرقية بالمغرب.

الخطير في خرافة "النسب الشريف"، ليس ما تنطق به هذه العبارة وتقوله وتعلن عنه، أي "النسب الشريف" لهؤلاء أو أولئك، وإنما الخطير هو ما تسكت عنه ولا تصرح به، لكن تتضمنه وتقصده وتشير إليه، أي أن نسب الآخرين غير شريف. وهذه هي العصرية بعينها، كاملة ومكتملة. وهو ما يؤكد، مرة أخرى، أن خرافة "النسب الشريف" جزء من الثقافة الجاهلية العنصرية التي تقوم عليها العروبة العرقية التي تستعمل هذه الخرافة لتعزيز حضورها وتقوية وجودها.

فـ"النسب الشريف"، كمنتوج للعروبة العرقية، ليس حتى أسطورة، بل هو، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مجرد خرافة عنصرية يدحضها العلم، ويرفضها الدين، وتتنافى مع مبادئ الديموقراطية والمساواة وحقوق الإنسان.

4 ـ التعريب ونشر اللغة العربية:

تدعم العروبة العرقية وجودها السياسي بالمغرب بالادعاء أنها هي التي جاءت باللغة العربية الضرورية لفهم الإسلام. هكذا يكون إذن نشرها للغة العربية جزءا من نشرها للإسلام. وهذا يزيد من مكانة هذه العروبة العرقية نظرا للمكانة التي تحتلها اللغة العربية لدى المغاربة بالمغرب. الشيء الذي استُغل للعمل على مزيد من نشر العروبة العرقية بالمغرب تحت ذريعة نشر اللغة العربية باتباع سياسة التعريب التي لا علاقة لها في الحقيقة بالعربية كلغة، وإنما هدفها هو التمكين للعروبة العرفية وضمان هيمنتها واستمرارها.

فسياسة التعريب أسطورة أخرى تلجأ إليها العروبة العرقية لتبرير حضورها الطاغي بالمغرب، بالزعم أن الهدف هو اللغة العربية في حين أن الهدف الحقيقي هو العروبة العرقية.

5 ـ الخلط بين العامية المغربية واللغة العربية:

الخلط الآخر ـ بجانب الخلط بين العروبة والإسلام ـ الذي يخدم العروبة العرقية بالمغرب، هو بين العامية المغربية (الدارجة) واللغة العربية. وهو خلط يعمل على نشر وترسيخ الفكرة الخاطئة أن العامية المغربية لغة عربية. وبما أن غالبية المغاربة يتحدثون هذه اللغة العامية، فالنتيجة أن غالبية المغاربة هم عرب هوية وانتماء. وهو ما يعزز أكثر حضور العروبة العرقية بالمغرب ويعطيها مزيدا من المشروعية. وهكذا يصبح هذا الخلط إحدى الوسائل الناجحة والناجعة لتعريب المغاربة من أجل مزيد من الهيمنة للعروبة العرقية كانتماء وحيد لهؤلاء المغاربة.

6 ـ تأسيس أول دولة عربية على يد إدريس الأول:

الأسطورة السادسة الأخرى، المؤسسة للعروبة العرقية بالمغرب، هي التي تقول بأن أول دولة عرفها المغرب هي الدولة العربية التي أسسها إدريس الأول العربي، والتي استمرت قائمة وموجودة كدولة عربية عرقيا، منذ أزيد 1200 سنة (نحن في 2012). ومع استمرارها ووجودها يستمر وجود العروبة العرقية التي هي ركن في هذه الدولة وشرط لها. فقيام الدولة بالمغرب يرجع الفضل فيه إذن إلى العروبة العرقية التي يمثلها النسب العربي لإدريس الأول مؤسس هذه الدولة.

إنها حقا أسطورة جميلة ورائعة!

7 ـ أسطورة الأصل اليمني للأمازيغيين:

وحتى تستمر العروبة العرقية مهيمنة بلا منافس ولا مشكّك، تم اختلاق وترويج أسطورة الأصل اليمني العربي للأمازيغيين الذين، كما تؤكد الأسطورة، هاجروا من اليمن العربية إلى شمال إفريقيا. والهدف من هذه الأسطورة هو الإقناع أن سكان شمال إفريقيا هم عرب في أصولهم، وبالتالي فليس هناك من انتماء لشعوب هذه المنطقة غير انتمائهم العرقي العربي. وهذا ما يعطي للعروبة العرقية بالمغرب مشروعية تاريخية وعلمية يؤكدها أصلهم اليمني العربي.

8 ـ أسطورة محاربة فرنسا للعروبة بالمغرب:

حتى تظهر العروبة العرقية بالمغرب كمظلومة وكضحية، روّج المدافعون عن هذه العروبة العرقية والمستفيدون منها أن فرنسا بذلت كل ما في وسعها لمحاربة هذه العروبة ووضع حد لها بالمغرب، لكنها لم تفلح في ذلك بسبب تجذرها بهذا المغرب وتعلق المغاربة بانتمائهم إلى هذه العروبة، التي دافعوا عنها وحموها من عدوان فرنسا عليها إلى أن حرروها من الاحتلال الفرنسي.

أما الحقيقة فهي أن فرنسا لم تحتل المغرب لمحاربة العروبة بل لحمايتها (من هنا مصطلح "الحماية الفرنسية") والتمكين لها والارتقاء بها إلى المستوى السياسي الذي جعل منها هوية للدولة منذ 1912، أي منذ الحماية الفرنسية على المغرب.

فهذه العروبة العرقية هي التي تحالفت إذن مع فرنسا وطلبت منها احتلاله للدفاع عنها وحمايتها. هذه الحماية التي توّجت بإنشاء دولة عربية بالمغرب لفائدة هذه العروبة العرقية.

9 ـ أسطورة "الظهير البربري":

أكبر هذه الأساطير هي أسطورة "الظهير البربري". إنها أسطورة الأساطير التي جعلت من العروبة العرقية ضحية ومن الأمازيغية حليفا للاستعمار في تآمرهما على هذه العروبة التي حاولت فرنسا فصل "البربر" عن انتمائهم إليها، والعمل على تنصيرهم حتى تقطع كل

آصرة تربطهم بهذه العروبة. لكن هذه الأخيرة واجهت المؤامرة، وأفشلت مشروع فرنسا الانفصالي، وحمت الانتماء العربي، وأنقذت الأمازيغيين من التنصير بفضل سلاح "اللطيف" الفتّاك.

10 ـ أسطورة "المغرب العربي":

هذه الأساطير التي تقوم عليها العروبة العرقية بالمغرب، أنتجت، مجتمعة، أسطورة "المغرب العربي" الذي يطلق على بلدان هذه المنطقة تأكيدا على انتمائها العرقي العربي.

إن العودة إلى الأمازيغية كانتماء ترابي هي الشرط الواقف لتقويض هذه الأساطير "العرقية"، مع ما يتطلبه ذلك ويصاحبه من بناء وعي جديد وسليم، بديلا للوعي "العرقي" الزائف الذي أفقد المغرب استقلاله الهوياتي وخصوصيته الأمازيغية الإفريقية. ذلك أن الدفاع عن الأمازيغية هو في نفس الوقت محاربة للفكر الأسطوري والعرقي العروبي، الذي يشوه الحقيقة، ويزور التاريخ، ويكذب على الواقع، ويفسد الوعي ويستلبه.

الاحتفال بذكرى تأسيس فاس لا يختلف في دلالته الرمزية عن الاحتفال بذكرى فرض الحماية الفرنسية على المغرب!

دامت الاحتفالات الرسمية بالذكرى 1200 لتأسيس مدينة فاس سنة كاملة (طيلة 2008)، ورصد لها 350 مليونا من الدراهم، حتى تكون هذه الاحتفالات في مستوى المكانة الخاصة التي تحتلها هذه المدينة العريقة في تاريخ المغرب، هذه المكانة التي صنعها الأسطوري والخيالي والرمزي، وتداخل الديني والسياسي، أكثر مما صنعتها الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية.

هذه المدينة لم تعد مدينة أمازيغية بناها أمازيغيون وتحمل اسما أمازيغيا (أفاس: اليمين، جهة اليمين)، وكانت عاصمة لممالك أمازيغية ومسرحا لتاريخ أمازيغي وأحداث صنعها أمازيغيون. فلو كانت هذه الاحتفالات استحضارا لهذه المضامين الأمازيغية والتاريخ الأمازيغي للمدينة، لكان الاحتفال احتفاء مشروعا بإرث أمازيغي عريق، وتذكيرا بمجد أمازيغي تليد، وربطا للحاضر بماضٍ أمازيغي قديم ومتجدد.

لقد أصبحت فاس، في التاريخ المدرسي الرسمي المقرر والمفروض على عقول التلاميذ والمغاربة، ذي المضمون العروبي، وفي ما أفرزه من إعلام وثقافة وفكر حول فاس، أصبحت مدينة عربية تمثل عاصمة العروبة بغرب شمال إفريقيا. وبالتالي فهي تعني، في المخيال الاجتماعي والسياسي والتاريخي، أول مدينة تأسست بالمغرب، وهي مدينة عربية، أسسها إدريس العربي ذو النسب العربي "الشريف" الذي جاء من "الربع الخالي" من أية مدن بشبه الجزيرة العربية، وتحمل اسما عربيا هو "فأس" التي عثر عليها أثناء حفر أسس المدينة! ومع تأسيسها تأسست لأول مرة الدولة المغربية التي هي دولة عربية لأن مؤسسها عربي، مع ما نتج عن ذلك من نشأة للأمة المغربية كجزء من الأمة العربية، مثل دولتها العربية وعاصمتها العربية الفاسية.

وليس المهم، خصوصا على المستوى الرمزي والمخيالي، في هذه البدايات التأسيسية الأولى (تأسيس أول مدينة، أول دولة، أول أمة...)، ما يُزعم أنها بنته وأسسته، وهو موضوع الاحتفال، بل ما يعنيه ذلك التأسيس من هدم وإلغاء وإعدام لكل ما هو سابق عن تأسيس فاس، ويخص كل ما يتعلق بما هو أمازيغي، مدنا ودولا وأمة وشعبا ولغة وهوية، والذي أصبح، بعد وصول إدريس الأول إلى المغرب، كأن شيئا منه لم يكن موجودا، كأنه كان عدما محضا: أي لم تكن هناك مدن أمازيغية، ولا دول أمازيغية، ولا شعب أمازيغي، ولا أمة أمازيغية، ولا لغة أمازيغية، ولا ثقافة أمازيغية، ولا هوية أمازيغية. فإذا كان هناك شيء، ذو مضمون أمازيغي، موجودا قبل تأسيس فاس، فإن هذا التأسيس قد جبّه وأعدمه للانطلاق

من الصفر، كما في كل الأساطير التي تتأسس على قتل وإلغاء ما سبق حتى تكون بالفعل أساطير "حقيقية"، كأسطورة تأسيس فاس التي معها سيتأسس كل شيء ذي علاقة بما هو عربي، ويقصى كل شيء ذي علاقة بما هو أمازيغي. ولهذا فإن أسطورة تأسيس فاس لا تختلف، على مستوى ما ترمز إليه من إقصاء للأمازيغية وتأسيس للعروبة، كثيرا عن أسطورة "الظهير البربري"، التي أسست بدورها لقتل الأمازيغية وإقصائها وشيطنتها. وهنا يجدر التذكير أن فاس هي المدينة التي انطلق منها "اللطيف" المؤسس لأسطورة "الظهير البربري".

قبل فاس "العربية" لم تكن بالمغرب إذن مدنية ولا حضارة ولا ثقافة ولا لغة ولا شعب. فكل شيء بدأ من هنا، من تأسيس فاس. ولهذا فقد أراد منظمو الاحتفال بتأسيس مدينة فاس أن يكون احتفالا بميلاد الدولة المغربية ونشأة الأمة المغربية. ويذكّر الاحتفال بأن الفضل في هذا الميلاد وهذه النشأة يرجع إلى الأيادي البيضاء لإدريس الثاني وأبيه إدريس الأول صاحب النسب العربي "الشريف". فالمغرب لم يدخل التاريخ إلا بوصول إدريس الأول إلى بلاد المغرب التي أخرجها من الهمجية إلى المدنية والحضارة، ومن ظلمات الوثنية إلى نور الإيمان والتقوى. ومنذ هذا التاريخ، تاريخ تأسيس فاس، أصبح الأمازيغيون تحت "الحماية" العربية الشريفة. ولهذا كان من المدعوين إلى حضور افتتاح الاحتفال رئيس الجامعة العربية السيد عمرو موسى، ليرى بنفسه نتائج "الحماية" العربية للمغرب منذ تأسيس الدولة "العربية" بهذا البلد. وتظهر هذه "الحماية" على عدة مستويات:

ـ سياسيا: احتلال الأرض الأمازيغية والاستيلاء على السلطة السياسية من طرف العروبة العرقية، كمكافأة لها على ما قدمته من "خير" للأمازيغ بإدخالهم إلى التاريخ العربي.

ـ لغويا: أصبحت العربية هي لغة السلطة والحكم لأن الحكام "عرب"، وذلك على حساب اللغة الأمازيغية طبعا.

ـ على مستوى الهوية: يرمز الاحتفال بذكرى تأسيس فاس والدولة المغربية إلى تحول المغرب من بلد أمازيغي إلى بلد "عربي"، بهوية عربية وحكم عربي، لتبرير الوضع "العربي" الحالي للمغرب.

فالاحتفال هو إذن احتفال بدخول الأمازيغية تحت "الحماية" العربية، التي كان لها الفضل في قيام الدولة المغربية. ولنلاحظ التماثل البنيوي بين هذه "الحماية" العربية القديمة المتجددة، وبين الحماية الفرنسية الجديدة المنتهية: فـ"الحماية" العربية، يقول التاريخ الرسمي، كانت بداية لقيام الدولة المغربية الأصلية التقليدية، والحماية الفرنسية كانت بداية لقيام الدولة المغربية الحديثة. بل هناك من يشبّه "ليوطي"، الذي أرسى نظام الحماية الفرنسية بالمغرب، بإدريس الثالث حيث خاطبه كما يلي: «لقد أثرت على حياة أجدادنا عظمة مولاي إدريس، وستبقى لنا يا "ليوطي" أنت حماية لمدينتنا ورمز صفاوتنا الدينية، لكن

أبناءنا سيؤرخون تاريخهم ابتداء من "ليوطي"، باني المغرب الجديد...». ولما مرض "ليوطي" قرأ الفاسيون اللطيف، الذي لا يلجأ إليه في الملمات الكبرى، طالبين من الله أن يشفيه، كما دعوه إلى زيارة قبر مولاهم إدريس، فرفض واكتفى بوضع أحد رجليه داخل الضريح والأخرى خارجه. (مقال الأستاذ حميدي علي، "مولاي إدريس الثالث"، بالعدد 88 من "تاويزا" لشهر غشت 2004). ثم إن الضحية الأولى لكلتا الحمايتين، العربية والفرنسية، هم الأمازيغ والأمازيغية. كما لا ننسى أن بمدينة فاس، التي انطلقت منها "الحماية" العربية، وقّعت معاهدة الحماية الفرنسية كذلك.

كل هذا يجعل الاحتفال بتأسيس فاس، وما يعنيه ذلك من تأسيس للدولة المغربية وإدخال الأمازيغيين تحت الحكم العروبي، لا يختلف عن الاحتفال بذكرى فرض الحماية الفرنسية على المغرب في 1912 من القرن الماضي، والتي أدخلت المغرب تحت الحكم الفرنسي. هذا الاحتفال، إذن، هو تمجيد للاستعمار العروبي للمغرب، مثلما سيكون الاحتفال بذكرى توقيع معاهدة الحماية احتفاء بالاستعمار الفرنسي للمغرب.

وهكذا، ففي الوقت الذي يعترف فيه الوزير الأول الأسترالي بالجرائم التي اقترفها الغزاة الأوروبيون في حق السكان الأصليين لأستراليا، ويقدم اعتذارا رسميا باسم حكومته، تحتفل السلطة العروبية بالمغرب بذكرى الاستعمار العروبي للمغرب، وبداية مسلسل "الهولوكوست"holocauste في حق التاريخ واللغة والثقافة والهوية الأمازيغية للشعب الأمازيغي، هذا "الهولوكوست" الذي بلغ مستوى جنونيا بعد الاستقلال مع استعمال سلاح التعريب، الذي كاد أن يبيد نهائيا الهوية واللغة الأمازيغيتين إلى درجة أن المسؤولين عن هدا التعريب، يفتخرون في المؤتمرات العربية عندما يصرحون أمام "أشقائهم" العرب، بأنهم حققوا في أقل من ربع قرن، بفضل التعريب المبيد للأمازيغية، ما لم تحققه 14 قرنا من تواجد العنصر العربي بالمغرب (محمد شفيق، "ثلاثة وثلاثون قرنا من تاريخ الأمازيغيين"، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1989، صفحة 96).

وهذا هو المضمون الرمزي الحقيقي لهذا الاحتفال، الاحتفال بإرساء الأسس التاريخية والأسطورية للحكم العروبي بالمغرب، وبالإقصاء السياسي للأمازيغية، وبانطلاق الاستعمار الثقافي واللغوي والهوياتي العروبي للمغرب، والذي لا زال قائما ومستمرا، يتغذى ويتعزز بمثل هذه الاحتفالات التي تنوه وتحتفي به. إنه احتفال بالميلاد الرسمي الأسطوري للسلطة العروبية بالمغرب، احتفال بتأسيس "الحماية" العروبية، الهوياتية والسياسية واللغوية والثقافية، على المغرب الأمازيغي.

ولكي تكتمل الفرحة بالاحتفال ويبتهج المحتفل به ـ إدريس مؤسس فاس ـ في قبره، قدّم له ورثته، المنظمون للاحتفال، هدية رمزية كتكريم له وعرفان بجميله، كما يحدث في كل الاحتفالات التي تخلد حدثا بارزا وراءه شخص عظيم وفذ، مثل إدريس الثاني، الذي أسدى

عملا جليلا للعروبة وللشعب العربي، وخصوصا لورثته في الحكم والنسب العربي بالمغرب. هذه الهدية هي حلّ الحزب الديموقراطي الأمازيغي الذي كان يشوّش على نوم إدريس في قبره، لأنه كان يشعر بهذا الحزب كنشاز وإساءة إلى دولته العربية التي أسسها منذ اثنتا عشر قرنا. وهو ما كان يحزنه ويقلق راحته بقصره داخل ضريحه بفاس العتيقة.

خطورة هذا النوع من الاحتفال أنه يخلق ذاكرة جماعية وتاريخية زائفة وكاذبة، تبعد ـ بسبب هذا الزيف والكذب ـ الإنسان الأمازيغي عن ذاكرته الأمازيغية الحقيقية بعد أن تصبح مملوءة بمخيال تاريخي ورمزي وأسطوري عروبي، يمجد الغزو العروبي لبلاده وهويته، ويحتفي باغتيال ذاكرته التاريخية ومخياله الرمزي الأمازيغي.

إن التاريخ هو الطريق إلى الهوية، والرابط الذي يحيل عليها ويذكّر بها. ولهذا فإن اغتيال هوية ما يمر بالضرورة عبر قطع الطريق الموصل إليها، أي تحريف وتزوير وأسطرة التاريخ الذي يحتضن هذه الهوية، ويستديمها ويشهد عليها.

ولهذا فإن رد الاعتبار للأمازيغية يمر بالضرورة كذلك عبر تصحيح التاريخ لاستعادة الذاكرة الأمازيغية الحقيقية بعد تخليصها من الزيف والأساطير العربية التي تمجد احتلال بلدان الشعوب الأخرى. آنذاك فقط يمكن الاحتفال بتأسيس فاس كمدينة أمازيغية عريقة بناها أمازيغيون، وليس كمدينة عربية بناها رجل عربي ذو نسب "شريف" أسس أول دولة عربية بالمغرب، التي أسسها في الحقيقة الفرنسيون ابتداء من الحماية الثانية على المغرب في 1912. فهذا النوع من الاحتفال لا يختلف إذن في دلالته عن الاحتفال بذكرى فرض هذه الحماية الفرنسية على المغرب، كما سبق توضيح ذلك.

(النص الأصلي منشور بالعدد 134 لشهر يونيو 2008)

30 مارس 1912 ـ 30 مارس 2012:

100 عام من الحماية على الأمازيغية

بحلول 30 مارس 2012، تكون قد مرت مائة عام كاملة منذ فرض الحماية الفرنسية على المغرب في 30 مارس 1912.

فمن كان المستفيد الأول من هذه الحماية؟ ومن كان الخاسر الأول بسببها؟

قبل 1912، كان المغرب يسمى "مراكش"، أي يحمل اسما أمازيغيا تبعا لانتمائه الأمازيغي (الشمال الإفريقي). أما بعد فرض الحماية، فأصبح يسمى "المغرب"، ذا الدلالة العربية، تحكمه دولة عربية أنشأتها سلطات الحماية.

نستخلص إذن أن الرابح الأول من الحماية الفرنسية هو العروبة العرقية المهيمنة اليوم بالمغرب، والتي فرضتها الحماية كأساس للدولة الجديدة التي أصبحت دولة عربية بالمفهوم العرقي.

وهكذا، فمنذ 1912 بدأت العروبة العرقية تترسخ وتتأصل وتهيمن بالمغرب كانتماء وحيد للمغرب وللدولة التي تحكم هذا المغرب، إلى أن بلغت ذروتها في فترة الاستقلال (بعد 1956) عندما أصبحت عروبة المغرب من البديهيات التي لا تناقش.

وفي مقابل هذه الهيمنة المتنامية للعروبة العرقية بالمغرب منذ 1912، وما يرتبط بها من هوية وانتماء وثقافة ولغة وتاريخ، عرفت الأمازيغية، كلغة وثقافة وهوية على الخصوص، تراجعا إلى أن كادت أن تختفي كهوية للمغرب وللشعب المغربي بعد الاستقلال.

واضح إذن، وكجواب عن السؤال حول من الرابح ومن الخاسر من الحماية الفرنسية، أن الرابح الأول من هذه الحماية هو العروبة العرقية وكل الذين يدعون الانتساب إليها. أما الخاسر الأكبر فهو الأمازيغية وكل الواعين بالانتماء إليها.

وبالنظر إلى ما نتج عن هذه الحماية الفرنسية من ربح وخسارة، المشار إليهما، فإن مدلول لفظ الحماية يختلف بحسب ما أدى إليه من ربح أو خسارة.

ـ وهكذا يكون مفهوم الحماية، في علاقته بالعروبة العرقية، التي غرستها وأصّلتها هذه الحماية بالمغرب كهوية للدولة، يعني أولا حماية هذه العروبة العرقية والعناية بها والدفاع عنها. وهو ما يعطي للمفهوم معنى إيجابيا، إنسانيا وحضاريا.

ـ ويعني ثانيا، بالنسبة للأمازيغية التي عمل على إقصائها ومحاربتها، الحماية منها، وهو ما يعطي للمفهوم معنى سلبيا، استعماريا وعدوانيا.

فالحماية تعني إذن، في شقها الأول، حماية العروبة العرقية من الأمازيغية. أما في شقها الثاني، المرتبط بالأول، فتعني محاربة الأمازيغية بهدف حماية العروبة منها. الحامي هو فرنسا، والمحمي هو العروبة العرقية، أما المحمي منه فهو الأمازيغية.

هذه الحماية، بمعنييها، مرت بمرحلتين اثنتين:

1ـ المرحلة الفرنسية التي دامت من 1912 إلى 1956، والتي تميزت بأمرين اثنين:

ـ حماية حقيقية للعروبة العرقية التي جعلت منها فرنسا، ولأول مرة في تاريخ المغرب، هوية للدولة الجديدة التي أنشأتها بهذا البلد الشمال إفريقي.

ـ ولكي تنجح فرنسا في فرض العروبة العرقية كهوية للدولة الجديدة، كان لا بد من إقصاء الأمازيغية كهوية ترابية للمغرب، وإحلال محلها هوية عرقية، وهو إقصاء مورس بأسلوبين:

ـ محاربة القبائل الأمازيغية التي رفضت الحماية الفرنسية.

ـ العمل، من خلال "السياسية البربرية" لسلطات الحماية، على إدماج الأمازيغيين ضمن الدولة العربية الجديدة، التي أقامتها فرنسا بالمغرب. وكانت تلك "السياسة البربرية" هي التي هيأت الشروط الضرورية لنجاح الحماية العربية على الأمازيغية، والتي انطلقت مع استقلال المغرب.

2ـ المرحلة الوطنية: انطلقت هذه المرحلة منذ الاستقلال في 1956، وهي نفسها تنقسم إلى مرحلتين:

ـ حماية العروبة العرقية من الأمازيغية، والتمكين لها بالمغرب من خلال سياسة التعريب العرقية والسياسية والإيديولوجية والهوياتية، التي لا علاقة لها بحماية اللغة العربية كلغة كما يروّج لذلك دعاة التعريب، والرامية إلى محاربة الأمازيغية وإماتتها نهائيا.

ـ فرض حماية عربية على الأمازيغية: بعد أن تبين لدعاة العروبة العرقية الحاكمة والمهيمنة بالمغرب أنه لا يمكن القضاء على الأمازيغية رغم كل المجهود الذي بذلته الدولة العربية الجديدة، سيلجأ هؤلاء إلى سياسة أخرى في التعامل مع الأمازيغية، تتمثل، ليس في محاربتها بهدف القضاء عليها، بل في فرض حماية عربية حقيقية عليها.

هذه الحماية العربية ستُبقي، مكرهة، على الأمازيغية "حية" بعد أن فشلت في إماتتها كما رأينا، لكن ستفرض رقابة مشددة على هذه "الحياة" التي لا يجب أن تتجاوز ما هو فلكلوري ولهجي. وهكذا ستدخل الأمازيغية تحت حماية ـ بمفهومها الاستعماري السياسي والقانوني ـ حقيقية للعروبة العرقية التي ستحدد لها إطار تحركها وهامش حريتها المحدود. فمنعت عليها المدرسة والكتابة والإعلام والإدارة والمحكمة والدستور، مراهنة على موتها البطيء بعد حرمانها من منابع الحياة التي سبقت الإشارة إليها.

وبعد تأسيس المعهد الملكي للثقافة للأمازيغية، ستنتقل هذه الحماية، مكرهة مرة أخرى، إلى مستوى آخر، من مميزاته مزيد من الاعتراف بالأمازيغية، لكن في الحدود التي تجعلها تابعة وخاضعة دائما للوصاية العربية عليها. وهذه هي "السياسة البربرية الجديدة" التي تميز هذه المرحلة من الحماية العربية على الأمازيغية.

اعترف دستور 2011 بالهوية الأمازيغية، لكن كمكون فقط ضمن مكونات أخرى مفترضة، كما اعترف كذلك بها كلغة رسمية، لكن بعد أن يصدر قانون تنظيمي يحدد مجالات استعمال الأمازيغية كلغة رسمية.

وهكذا نلاحظ أن "الحماية" العربية لا تزال مفروضة على الأمازيغية حتى بعد الاعتراف الدستوري بها. فالعروبة العرقية لم تفقد شيئا من هيمنتها بعدُ ما دامت لا تزال هي هوية الدولة المغربية، وصاحبة الوصاية على الأمازيغية التي تعترف لها بعدد محدود من الحقوق، تماما كما تفعل الحماية الاستعمارية، وتقرر لها مجالات ممارسة هذه الحقوق وحدود هذه الممارسة.

لقد مر قرن كامل إذن منذ أن فرضت الحماية على الأمازيغية، هذه الحماية التي لم تنته برحيل فرنسا من المغرب، بل لا زالت متواصلة في ظل الدولة العربية ذات الأصول الفرنسية، والتي لا تزال تتعامل مع الأمازيغية من موقع "الأخ الأكبر"، ومن منطق الحِجر والوصاية.

من نتائج هذه الحماية المتواصلة المفروضة على الأمازيغية، فقدان المغرب، كما هو شأن كل الدول الخاضعة للحماية، لسيادته الهوياتية التي حلت محلها سيادة هوياتية أجنبية وأسيوية هي الهوية العربية ذات المضمون العرقي.

انصرام قرن من الزمن على هذه الحماية التي خسر معها المغرب استقلاله الهوياتي، مناسبة لتجديد المطالبة بالاستقلال وإنهاء عهد الحِجر والحماية.

استقلال من عمن؟

إذا كانت "الحركة الوطنية"، المستفيدة الأولى من الحماية الفرنسية، طالبت ـ بعد 1944 ـ بالاستقلال عن الحماية الفرنسية، فإن الاستقلال الذي يجب أن نطالب به اليوم هو الاستقلال عن الحماية العربية التي فرضتها هذه "الحركة الوطنية" نفسها على الأمازيغية، وهي الحماية التي فقد معها المغرب استقلاله الهوياتي وأصبح تابعا وخاضعا لسيادة هوياتية عربية.

فوضع حد للحماية المفروضة منذ قرن على الأمازيغية، لا يعني "طرد" العرب ولا محاربة اللغة العربية، كما يحلو للمناوئين للأمازيغية، المستفيدين من فرض الحماية عليها، أن يقولوا بخبث ومكر لتبرير تلك الحماية على الأمازيغية، بل تعني "طردَ" العروبة العرقية التي أفقدت المغرب سيادته الهوياتية، واستعادةَ الهوية الشمال إفريقية ـ الهوية الأمازيغية ـ

للمغرب، تمارس الدولة سيادتها باسم الانتماء إلى هذه الهوية، بدل ممارسة هذه السيادة باسم الانتماء إلى العروبة العرقية. كما أن استعادة هذه السيادة الهوياتية للمغرب، لا تخص فئة أو جماعة أو عرقا أو جهة، كما يفهم ذلك أصحاب الفكر العرقي العروبي، بل تخص كل المغرب بكل فئاته وجماعاته وأعراقه وجهاته، لأن الهوية هي دائما واحدة، تعكس وحدة الأرض التي هي مصدر هذه الهوية.

واستعادة هذه السيادة الهوياتية للمغرب، يعني أمرين اثنين:

ـ وضع حد للحماية، بمعناها الاستعماري السلبي، المفروضة على الأمازيغية حتى تصبح هذه الأخيرة سيدة في أرضها ووطنها كهوية للمغرب ولجميع المغاربة.

ـ بدء حماية جديدة، ليس بالمعنى الاستعماري السلبي، بل بمعنى العناية والنهوض ورد الاعتبار، لفائدة الأمازيغية، وذلك بالدفاع عنها كتجسيد لانتماء المغرب ورمز لسيادته الهوياتية.

فعندما تصبح هوية الدولة المغربية أمازيغية، انسجاما مع هوية الأرض، يكون ذلك نهاية للحماية التي دامت أزيد من قرن.

فلنكافح جميعا من أجل استكمال استقلال المغرب، وإنهاء عهد الحِجر الهوياتي الذي فرضته العروبة العرقية، التي هي إرث استعماري فرنسي كما سبق أن أوضحنا.

(النص الأصلي منشور بالعدد 180 لشهر أبريل 2012)

لماذا لم ينتشر الإسلام بأوروبا مثلما انتشر ببلدان أسيا؟

يقدر اليوم عدد المسلمين في العالم بمليار وثلاثمائة وخمسين مليون مسلم (أرقام 2003). مليار منهم تقريبا يوجد في أسيا وحدها دون احتساب مسلمي البلدان العربية، مع أكبر عدد بأندونيسا (240 مليونا). أما أوروبا كلها فلا يتجاوز عدد مسلميها 40 مليونا، وهم في الغالب من المهاجرين ذوي الأصول غير الأوروبية.

هذه الأرقام والمعطيات تطرح السؤال التالي: إذا أخذنا بعين الاعتبار "الفتح" العربي لجزء من أوروبا (إسبانيا) التي حكمها العرب قرابة ثمانية قرون، فالمنتظر، بناء على ذلك، أن يكون الإسلام حاضرا ببلدان أوربية أخرى، أو يكون قد انتشر على الأقل بهذه القارة أكثر مما انتشر بالقارة الأسيوية ـ في جزئها غير العربي طبعا ـ التي لم يسبق أن حكمها ولا "فتحها" العرب باستثناء بلاد فارس المجاورة للبلاد العربية التي انطلق منها الإسلام. لماذا بقي إذن انتشار الإسلام محدودا بأوروبا في الوقت الذي يبلغ فيه عدد مسلمي أسيا ـ في جزئها غير العربي دائما ـ حوالي مليار مسلم؟

أولا يجب استبعاد انتشار المسيحية بأوربا قبل الإسلام كسبب حال دون اعتناق الأوروبيين للإسلام، وإلا لحالت كذلك الديانة البوذية، التي كانت منتشرة هي أيضا ببلدان أسيا قبل الإسلام، دون اعتناق سكان هذه البلدان للدين الجديد، خصوصا أن البوذية لا تزال إلى اليوم ديانة المئات من الملايين في العالم. كما أن المسيحية كانت منتشرة بالشام وفلسطين والعراق ومصر وشمال إفريقيا، ومع ذلك لم تمنع سكان هذه البلدان من اعتناق العقيدة الجديدة. فهذا التفسير "المسيحي" كان من الممكن اعتماده لو لم تكن هناك حالة الديانة البوذية كمثال مضاد يدحض ذلك التفسير.

ويزداد السؤال أهمية و"تشويقا" إذا عرفنا أن العرب، والعثمانيين من بعدهم، بذلوا مجهودا "فتحيا" كبيرا لـ"نشر" الإسلام بأوروبا حيث بلغوا جبالَ "البيريني" بجنوب فرنسا من الجهة الجنوبية لأوروبا، وأبوابَ "فيينا" بالنمسا من الجهة الشرقية، عكس بلدان أسيا التي لم تطأها أقدام العرب "الفاتحين"، مثل إندونيسيا وماليزيا والهند وباكستان وأفغانستان وبانغلاديش...

في الحقيقة، الجواب عن السؤال يكمن في هذه "الفتوحات" نفسها. لقد كانت هذه الأخيرة غزوا واحتلالا لبلدان الشعوب الأخرى غير العربية، مع كل ما كان يرافق ذلك الغزو من قتل وإبادة واغتصاب وسبي واستغلام (تحويل الأطفال إلى غلمان)، ونهب وسلب واسترقاق

للسكان غير العرب. وكل ذلك، وهذه هي المفارقة الكبيرة، كان يتم باسم الإسلام الذي هو أصلا يحارب هذه السلوكات الهمجية الجاهلية التي أحياها ومارسها "الفاتحون" العرب على غيرهم من الشعوب. وهذا ما حصل بالفعل ببلاد الأندلس عندما استولى عليها العرب بالحرب والقوة، وحولوها إلى أرض عربية انتزعت من أصحابها الأصليين والشرعيين، لينشروا بها، ليس الإسلام الذي احتل ذلك البلد الأوروبي باسمه، وإنما العروبة العرقية بممارساتها الجاهلية المنافية لروح الإسلام الذي يدين تلك الممارسات ويرفضها. فالعرب لم ينشروا إذن الإسلام بالأندلس، ولا بأي بلد من تلك التي "فتحوها"، لأن ذلك لم يكن هو هدفهم من "فتح" تلك البلدان. بل الهدف كان نشر جاهليتهم التي وجدوا الفرصة الذهبية لممارستها من جديد، وبشكل مشروع يستند إلى الدين الحنيف الذي كيّفوه وأولوه ليخدم جاهليتهم الجديدة. وقد تمثلت هذه الجاهلية، فيما يتعلق بالأندلس، في نهب خيرات هذا البلد الإيبيري وسبي نسائه وقتل رجاله واستغلام أطفاله والاستيلاء على أرضه. ولهذا ظل السكان الأصليون للأندلس، طيلة ما يقرب من ثمانية قرون من تواجد العرب بها، غير مسلمين، إذ كان الإسلام مقصورا على المحتلين العرب ولم يتجاوزهم إلى الأهالي الإيبيريين، وذلك لأن العرب لم يبذلوا أي مجهود دعوي لنشر الإسلام بينهم، لأن ذلك لم يكن هو الغاية من احتلالهم للأندلس كما سبقت الإشارة، كما أن إقناع الناس بالدين الجديد ـ أي دين ـ لا يكون بالقتل والحرب والنهب والسطو والسبي والاغتصاب، كما كان يفعل العرب في ما يسمونه "الفتوحات"، التي هي في الحقيقة فتوحات جاهلية لا علاقة لها بروح الإسلام وقيمه. لقد كانوا يتصرفون أثناء هذه "الفتوحات" كقطاع طرق ـ تماما كما كانوا يفعلون في الجاهلية ـ يقتلون وينهبون ويسلبون ويغتصبون ويسْبون، وهذه كلها قيم جاهلية حاربها الإسلام، لكن العرب أحيوها وعادوا إليها جهارا وعلنا يمارسونها بزهو وافتخار. ولا شك أن ابن خلدون استخلص نظريته الشهيرة حول العرب ـ الذين «إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب»، «و قد يحصل لهم في بعض الأحيان غلب على الدول المستضعفة كما في المغرب [...] فلا يكون مآله وغايته إلا تخريب ما يستولون عليه من العمران»، لأن «طبيعتهم انتهاب ما في أيدي الناس»، «فإذا ملكوا أمة من الأمم جعلوا غاية ملكهم الانتفاع بأخذ ما في أيديهم»، «و ليس عندهم في أخذ أموال الناس حد ينتهون إليه بل كلما امتدت أعينهم إلى مال أو متاع أو ماعون انتهبوه»، «وذلك أنهم بطبيعة التوحش الذي فيهم أهل انتهاب وعيث»... كما يقول عنهم في "المقدمة" ـ (لا شك أنه استخلصها) من هذه "الفتوحات" الجاهلية التي مارسوها باسم الإسلام البريء منها.

إن احتلال واستعمار إسبانيا، مع كل ما صاحب ذلك من ممارسات جاهلية لا تمت بصلة إلى الإسلام، كان سببا رئيسيا وكافيا لنفور الأوروبيين من الإسلام الذي لم يفرقوا بينه وبين تلك الممارسات الجاهلية الهمجية، ما دام أن العرب أنفسهم كانوا يبررون تلك الممارسات باسم الإسلام. وهو ما جعل الأوروبيين يخافون من الإسلام خوفهم من العرب، ويتصدون لمحاربته

كجزء من محاربتهم للعرب المحتلين، وهو ما فعله "شارل مارتيل" Charles Martel، ملك فرنسا، الذي أوقف زحف العرب بجنوب فرنسا سنة 732 ميلادية لمنعهم من التقدم نحو باقي البلدان الأوروبية. ومنذ احتلال العرب لهذا الجزء من أوروبا (إسبانيا)، والأوربيون ينظرون إلى الإسلام كعدوهم الأول، نظرا للطابع العروبي الجاهلي الهمجي القبيح الذي ألصقه العرب بالإسلام في اجتياحهم للبلاد الإيبيرية. ومنذ ذلك الوقت وهم ـ الأوروبيون ـ يستعدون لمواجهة هذا الإسلام "الجاهلي" وطرده من ديارهم إلى أن نجحوا في ذلك سنة 1492 ميلادية عندما حرروا بلاد الأندلس من الاحتلال العربي الذي دام قرابة ثمانية قرون، بعد أن حاولوا، من خلال الحروب الصليبية، تحرير بلدان أخرى غير أوروبية سبق أن احتلها العرب باسم الإسلام على غرار ما فعلوه بإسبانيا.

هذا هو الأصل التاريخي للعداء الأوروبي المسيحي للإسلام، والذي يجد مصدره في غزو العرب لبلاد الأندلس، حيث قدموا صورة عن الإسلام كدين غزو وسبي ونهب وسلب واحتلال، مع أن تلك الصورة تعبر عن سلوكاتهم ذات الأصل البدوي الجاهلي، والتي (السلوكات) جاء الإسلام لمحاربتها والقضاء عليها. لكنهم استغلوه واستعملوه لاستمرار جاهليتهم تحت غطاء الدين الحنيف الذي هو بريء منها كما قلت.

أما بلدان أسيا المسلمة (ودائما دون احتساب إيران وتركيا والدول العربية)، فلم تعرف مثل هذه الثقافة الإسلاموفوبية (الخوف من الإسلام) المنتشرة بأوروبا، كما أن عدد المسلمين بها يقدّر بالمليار. لماذا؟

الجواب هو أن هذه البلدان (مثل إندونيسيا، ماليزيا، الهند، بنغلاديش، باكستان، أفغانستان...) الأسيوية لم تتعرض لغزو عربي كالذي عرفته إسبانيا الأوروبية، وهو ما يفسر انتشار الإسلام بها أكثر من أية قارة أخرى، لأن الإسلام الذي عرفته واعتنقته هو الإسلام الحقيقي الذي اقتنعت به دون إكراه ولا عنف ولا "فتح" ولا حرب، والذي لم يصلها مقرونا بالممارسات البدوية الجاهلية "للفتح" العربي، كما حدث في إسبانيا وببلدان أخرى في الشام وشمال إفريقيا، وهي الممارسات التي نفّرت الأوروبيين من الإسلام ودفعتهم إلى إعلان الحرب عليه كما سبق أن شرحنا. فالإسلام المنتشر بهذه الدول الأسيوية، لم يأتها إذن بواسطة جنرالات الغزو العربي كخالد بن الوليد أو عمرو بن العاص أو موسى بن نصير أو طارق بن زياد أو عقبة بن نافع... ولا عن طريق "الفتوحات" التي شوهت الإسلام وأعطته وجها همجيا قبيحا يقترن بالقتل والاحتلال والسبي والنهب.

فرغم أن القرآن لا يدعو بشكل صريح إلى غزو الشعوب واسترقاقها وسبي نسائها واحتلال أراضيها ونهب خيراتها، إلا أن فقهاء السلاطين العرب، الذين كانوا يستفيدون من غنائم ونساء هذا الغزو، نشروا ورسخّوا فكرة أن ممارسة الغزو والسبي والنهب جزء من الإسلام لا يكتمل إلا بها، واعتبروها "جهادا في سبيل الله"، وهي (الممارسة) في الحقيقة "جهاد" في

سبيل العروبة العرقية ونوازعها البدوية الجاهلية. فالجهاد في الإسلام، وكما مارسه الرسول (ص) نفسه، ذو وظيفة دفاعية يفرضه رد العدوان، ولا يرمي إلى غزو الشعوب واستعمارها والعمل على تعريبها العرقي وتغيير هويتها وانتمائها. وهنا نستحضر أن الرسول (ص)، لما أراد أن يدعو هرقل الروم وكسرى فارس ومقوقس مصر ونجاشي الحبشة إلى الإسلام، لم يرسل لهم جيوشا تغزو شعوبهم وتغتصب نساءهم وتحتل أراضيهم باسم الإسلام، بل كتب لهم رسائل ودية وسلمية لا يتضمن خطابها عنفا ولا تهديدا ولا وعيدا ولا استكبارا. فلمَ لم يقتد الخلفاء الذين جاءوا بعد الرسول (ص) بهذا السلوك الحضاري الإنساني والإسلامي الحق، فيرسلوا إلى الشعوب الأخرى غير المسلمة دعاة ومبشرين يعرّفونهم بالدين الجديد بدل إرسال عصابات متعطشة للدماء والنساء؟

وبهذا الأسلوب، أسلوب الدعوة والموعظة الحسنة، انتشر الإسلام بإندونيسيا وباكستان وأفغانستان وماليزيا والهند... انتشارا لم تعرفه البلدان التي تعرضت "للفتح" بدعوى نشر الإسلام. بل يمكن القول إن الرحالة الأمازيغي، ابن بطوطة، ساهم في نشر الإسلام ببلدان أسيا التي زارها، أكثر مما ساهم في ذلك عقبة بن نافع أو طارق بن زياد ببلدان تامازغا والأندلس. فـ"الغزو" الذي يدعو إليه الإسلام هو غزو الأرواح والقلوب، وليس غزو الأوطان والبلدان.

إن حالة الانتشار الكبير للإسلام ببلدان أسيا (من غير تركيا وإيران والدول العربية)، بشكل يفوق بكثير انتشاره بإفريقيا وأوروبا، ودون غزو ولا "فتح"، يؤكد بجلاء أن "الفتح" لم يكن عاملا لانتشار الإسلام بقدر ما كان عائقا لهذا الانتشار، بسبب ما كان ينتج عنه من مقاومة للغزاة ورفض لدينهم وثقافتهم، كما حصل في إسبانيا حيث أدت هذه المقاومة في الأخير إلى الطرد النهائي للإسلام الذي كان مرادفا للاحتلال العربي.

وخريطة انتشار الإسلام اليوم (2013) في العالم، تقدم الدليل الساطع على أن هذا الانتشار، بالقارات التي سبق أن انتشرت بها العروبة التي فرضها "الفاتحون" العرب، هو انتشار محدود كما في أوروبا وإفريقيا، التي كان يجب أن تكون قارة مسلمة عن آخرها لو لم يكن هناك "فتح" عربي لجزئها الشمالي، عكس أسيا التي يعرف بها الإسلام ازدهارا لافتا لأنها خالية من العروبة باستثناء الدول العربية التي هي أصلا بلدان عربية. فحيثما وصل "الفتح" العربي وصلت العروبة والتعريب أكثر من وصول الإسلام. وحيثما غاب "الفتح" العربي حضر الإسلام بشكل كبير مع غياب كامل للعروبة كما في بلدان أسيا. وهذا ما يسمح لنا بالجزم أنه لو لم تكن هناك "فتوحات" عربية لكان الإسلام، ليس فقط هو الديانة الأولى في العالم، بل لكان هو ديانة كل العالم. فهناك إذن علاقة عكسية بين انتشار الإسلام وانتشار العروبة المرتبطة بـ"الفتح". فهما يتنافيان ولا يجتمعان، مثلما يتنافى الإسلام والجاهلية، التي وجدت امتدادا لها في العروبة العرقية وما يرتبط بها من سياسة قومية وتعريبية.

أما في بلاد الأمازيغ بشمال إفريقيا، وكذلك ببلاد فارس، فالأمر يختلف عن حالة الأندلس، ذلك أن الحكم بقي عربيا في هذه الأخيرة مع كامل السيادة السياسية والهوياتية للعنصر العربي، وهو ما يشكل استعمارا حقيقيا كان لا بد من مقاومته، وهو ما نجح فيه الإسبان بمساعدة باقي الأوروبيين. أما في المغرب، فإن الأمازيغيين قاوموا هم كذلك الغزو العربي الذي رفضوه، مع كل ما حمله معه من قيم وثقافة ودين، والذي كان يرمي إلى استعمارهم واحتلال أرضهم. وقد استمرت هذه المقاومة طيلة المدة التي بسط فيها العرب نفوذهم السياسي والهوياتي على البلاد الأمازيغية. وهذا ما يشير إليه بعض المؤرخين عندما يكتبون بأن الأمازيغ "ارتدوا" اثنتي عشرة مرة، كما كتب ابن خلدون نقلا عن ابن أبي زيد (تاريخ ابن خلدون، الجزء السادس، متوفر على الرابط: http://www.almeshkat.net/books/archive/books/tareekh_khaldon.zip)، قبل أن يعتنقوا الإسلام بصفة نهائية. وبما أن العرب لم يكونوا ـ وإلى اليوم ـ يفرقون بين الإسلام، الذي استغلوه وكيّفوه لخدمة جاهليتهم الجديدة وأنانيتهم البدائية، وبين عروبتهم العرقية بمضامينها الهمجية الجاهلية، فقد كانوا ينظرون إلى كل من يحارب ـ ولا زالوا إلى اليوم ـ العرب على أنه يحارب الإسلام. ولهذا قالوا إن الأمازيغ "ارتدوا" اثنتي عشرة مرة، لأنهم طردوا العرب اثنتي عشرة مرة. لكن بمجرد ما استرد الأمازيغ سيادتهم السياسية والهوياتية على أرضهم التي استرجعوها من أيدي المحتل العربي، احتفظوا بالإسلام كدين روحي لا يُستعمل لاحتلال أرضهم كما كان يفعل العرب، ووضعوا فصلا بين الإسلام كدين يتوجه إلى كل العالمين، وبين العروبة العرقية كثقافة جاهلية حاربها الإسلام نفسه. وهكذا نشأت دول أمازيغية مسلمة حافظت على الإسلام مستقلا عن العروبة إلى أن احتلت فرنسا المغرب سنة 1912، حيث ستعود هذه العروبة العرقية، بفضل فرنسا، إلى فرض سيطرتها السياسية والهوياتية على الأمازيغيين.

وهنا نفهم لماذا فر إدريس الأول إلى بلاد الأمازيغيين، ولماذا رحبوا به واستقبلوه. لجأ إليهم لأنه كان يعرف أن عدوهم هو المحتلون العرب الذين نجح الأمازيغ في طردهم سياسيا وهوياتيا من أرضهم التي سبق أن احتلها أولئك العرب تحت اسم "الفتوحات". وبما أن هؤلاء العرب أصبحوا يطاردون إدريس لقتله، فليس هناك من بلد يضمن له الحماية بشكل أفضل كبلد عدو العدو. ونفس الشيء في ما يتعلق بالأمازيغيين. فقد استقبلوا إدريس ورحبوا به باعتباره عدو العدو. فالمبدأ الذي طبق في حالة لجوء إدريس إلى الأمازيغيين وقبولهم لهذا اللجوء، هو مبدأ عدو عدوي صديقي.

عادت إذن العروبة العرقية ذات الأصول الجاهلية، منذ الاحتلال الفرنسي، إلى المغرب لاستغلال الإسلام مرة أخرى لفرض سيطرتها السياسية والهوياتية على الأمازيغيين كما فعل الغزاة الأوائل في الفترة الأموية. لهذا فإن المطلوب اليوم هو حماية الإسلام من هذه العروبة

العرقية الجديدة التي تشوهه وتسيء إليه، وذلك بالفصل بين العروبة والإسلام أولا، كإجراء ضروري للفصل الثاني بين العروبة والدولة، التي يفترض أن تكون دولة أمازيغية تستمد هويتها وانتماءها من موطنها بالبلاد الأمازيغية بشمال إفريقيا، ثوابتها الأمازيغية والإسلام، وليس العروبة والإسلام كما هو الشأن حاليا.

(النص الأصلي منشور بالعدد 160 لشهر غشت 2010)

وماذا بعد "اكتشافنا" لإفريقيا؟

لقد كانت الزيارة الملكية، في يونيو 2004، لمجموعة من الدول الإفريقية ـ بنين، الكاميرون، الغابون، النيجر والسنغال ـ بمثابة "اكتشاف" السلطة السياسية بالمغرب لقارة جديدة اسمها "إفريقيا"! مع أنها أقدم قارة اكتشفها وعرفها الإنسان لأنها شكّلت مهده الأول الذي ظهر فيه وولد به قبل أن ينتشر بباقي المعمور كما هو ثابت علميا. كانت تلك الزيارة إذن، على مستوى دلالتها ورمزيتها، اكتشافا حقيقيا لإفريقيا لطول قطيعتنا بها وحجم جهلنا وتجاهلنا ونسياننا لها، بعد أن ولينا وجهنا كلية شطر المشرق العربي، واعتبرنا أنفسنا "عربا" ودولة عربية، ولغتنا الرسمية هي لغة شعبنا "العربي". نعم لم يكن يجمعنا مع إفريقيا سوى القطيعة والجهل والنسيان. فهي غائبة بصفة نهائية من إعلامنا وصحافتنا وتلفزتنا ومقرراتنا المدرسية، التي لا تتضمن شيئا عن جغرافيتها ولا تاريخها ولا ثقافتها ولا فنها، كأنها قارة أسطورية توجد بجزر "واق الواق". مع أن التلميذ الألماني والأميركي يتعلمان الكثير عن إفريقيا في المدرسة رغم أنهما لا ينتميان إليها..

ما معنى أن "نكتشف" قارة ونحن جزء منها، نسكن أرضها ونعيش فوق ترابها؟ إن ذلك يمثل أقصى درجات الاستلاب والاغتراب، تماما كمن يكتشف ذاته مع أنها هي هو وهو هي. ويقابل هذا الانسلاخ/الانفصام عن ذاتنا الإفريقية تماهٍ بالمشرق والعروبة التي تنتمي إلى قارة أخرى تفصلنا عنها آلاف الكيلوميترات.

لكن ماذا يعني هذا "الاكتشاف" السعيد لإفريقيا التي ننتمي إليها ونشكل جزءا منها؟ المرغوب والمطلوب هو أن تشكل هذه العودة إلى إفريقيا عودة إلى الأمازيغية الإفريقية وإلى إفريقيا الأمازيغية. ويشكل الترسيم الدستوري، للغة الأمازيغية وللهوية الأمازيغية كهوية للدولة بالمغرب، شرطا لهذه العودة الهوياتية واللغوية إلى إفريقيا، أي العودة إلى الذات، إلى الوعي السليم والقطع مع الوعي الزائف الذي عشنا به وعليه منذ الاستقلال إلى اليوم.

والعودة إلى الحضن الإفريقي يعني كذلك القطع مع التوجه اللاإفريقي، أي التوجه المشرقي بكل مضامينه اللغوية والدينية والسياسية. فهذا الارتباط بالمشرق هو الذي أفقدنا إفريقيتنا وأمازيغيتنا بشكلين وعلى مستويين:

ـ ارتباطنا بالمشرق جعلنا نصبح شعبا "عربيا" مرتبطا بقارة أخرى رغم أننا ننتمي إلى القارة الإفريقية. وهو ما يمثل منتهى الاستلاب كما أشرت.

ـ ارتباطنا بالمشرق هو الذي خلق لنا "جمهورية عربية صحراوية" فوق أرضنا كانت سبب انسحابنا من منظمة الوحدة الإفريقية ("الاتحاد الإفريقي" الحالي).

في الحقيقة، حتى بغض النظر عن مشكلة الصحراء، فإن منظمة الوحدة الإفريقية ـ سابقا ـ ما كان لها أن تقبل المغرب عضوا فيها، وهو الذي يعتبر نفسه دولة عربية وعضوا بالجامعة العربية. إنها مفارقة لم يكن ليضع حدا لها سوى التشطيب على عضوية المغرب من الجامعة العربية أو من المنظمة الإفريقية. ونفس الشيء يصدق ويقال عن دول الشمال الإفريقي التي هي أعضاء بالجامعة العربية وتنتمي في نفس الوقت إلى منظمة الوحدة الإفريقية.

اليوم، كل الظروف الداخلية والخارجية الدولية، خصوصا بعد الأحداث الإرهابية لـ 11 سبتمبر 2001 بأميريكا و لـ16 ماي 2003 بالمغرب، مواتية لعودتنا إلى إفريقيا وعودة إفريقيا إلينا. وتضييع هذه الفرصة المناسبة للتصالح مع الذات، والقارة التي تنتمي إليها هذه الذات، لن يكون فقط فشلا للحركة الأمازيغية في فرض وتحقيق مطالبها، بل سيكون فشلا للسلطة السياسية التي لا تعرف كيف تستغل الظروف والفرص للانطلاق نحو الحداثة والتنمية والعقلانية والديموقراطية، والقطع مع التخلف والاستبداد الشرقي والتدبير الغيبي التيوقراطي للشأن العام. ستربح هذه السلطة الكثير داخليا وخارجيا عندما تجعل عنوان المغرب هو الهوية الأمازيغية. ولن تخسر من جراء ذلك سوى العوامل المشجعة على التخلف والانغلاق والإرهاب وثقافة الموت والمقابر.

فالعودة إلى إفريقيا إذن لن يكون لها معنى إلا إذا تجاوزت العودةَ الجغرافية لتصبح عودة هوياتية ولغوية تقطع مع الولاء للمشرق والعروبة العرقية.

فهل السلطة السياسية بالمغرب مستعدة أن تذهب بنتائج "اكتشاف" إفريقيا حتى نهايتها المنطقية؟ هذه النهاية المنطقية هي الإعلان الرسمي والدستوري أن المغرب مملكة أمازيغية منتمية إلى مجموعة الدول الإفريقية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 88 لشهر غشت 2004)

عندما تبرمج الدولة عقول أبنائها ليصبحوا إرهابيين انتحاريين!

في أن تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية كانت شيئا "طبيعيا" جدا جدا!:

إن الهجمات الانتحارية بالطائرات على أميركيا في 11 سبتمبر 2001، كانت شيئا غير عادي جدا جدا، لأنها لم تكن عملا أمريكيا داخليا، كنتيجة طبيعية ومنطقية تؤدي إليها حتما السياسةُ الداخلية لأمريكا، واختياراتُها الإيديولوجيةُ وتوجهُها الإعلامي، ونظامُها التعليمي والتربوي، وتنظيماتُها الجمعوية والنقابية والحزبية. كانت إذن شيئا غير طبيعي، أي غير أمريكي. ولهذا فإن كل انتحاريي 11 سبتمبر هم عناصر أجنبية، جاءت من خارج أمريكا، وليسوا ثمرة تربية أو إيديولوجية داخلية أمريكية.

أما اعتداءات الدار البيضاء الإرهابية ليوم 16 ماي 2003، فقد كانت "طبيعية" جدا جدا، مثلما يكون طبيعيا جدا أن تعطي الثمارَ المنتظرةَ منها شجرةٌ يتم غرسها وتعهدها بالرعاية والري والتشذيب، إلى أن تصبح فاكهتها ناضجة وجاهزة للجني. لقد كانت إذن تفجيرات الدار البيضاء هي الفاكهة المرة للشجرة الخبيثة التي غُرست واستُنبتت بتربة المغرب. والسؤال الأول هو: من غرس بالمغرب النبتة الخبيثة للأصولية الإسلاموية التي تطورت إلى إرهاب قاتل ومدمر؟ ما هي أهم وسيلة تم بها استنبات هذه الشجرة الخبيثة والفاسدة للأصولية الإسلاموية؟

المدرسة كقناة لغرس الأصولية الإسلاموية ونشرها:

كما يعرف كل ملاحظ ومحلل، فإن الاستعمال السياسي للدين بالمغرب ظاهرة بدأها وسبق إليها النظام المخزني مع بداية عقد السبعينيات، وقبل أن تكون هناك حركات إسلامية، والتي ليست في الحقيقة إلا منتوجا للاستعمال السياسي للدين من طرف النظام المخزني. لقد لجأ هذا الأخير إلى استعمال الدين كأداة إيديولوجية فعالة لمحاربة خصومه وتصفيتهم إيديولوجيا. وإذا عرفنا أن هؤلاء الخصوم كانوا يتشكلون في تلك المرحلة من اليسار بمختلف تياراته الماركسية، سندرك أن السلاح الديني كان مناسبا جدا للهدف الذي هو محاربة الفكر الشيوعي الماركسي (الكافر والملحد). لكن ليس هذا هو المهم، وإنما المهم هو القناة التي تم من خلالها غرس الفكر الأصولي الإقصائي بالمغرب، والتي تشبه عملية غسل للأدمغة وبرمجة لعقول المغاربة وإعدادهم لأن يصبحوا إسلامويين متشددين، ثم إرهابيين انتحاريين.

بما أن الأصولية الإسلاموية هي فكر وتفكير، ورؤية إلى العالم والواقع، وتصور للحياة والموت والمجتمع والحكم والسياسة، فليس هناك من أنجع وسيلة لنشرها (الأصولية) وفرضها من استعمال المدرسة التي ترسّخها في الأذهان وتغرسها في العقول، التي ستعمل

بدورها على غرسها ونشرها وترسيخها بحكم الخاصية المعيدة للإنتاج Reproductif المميزة لكل نظام تعليمي.

وهكذا تم، مع بداية الجزء الثاني من السبعينيات، "إصلاح" البرامج التعليمية بالشكل الذي يجعل مضمونها يرسّخ الفكر الأصولي الإقصائي، وينشره عبر الزيادة في الدروس ذات المضمون الديني الإسلاموي، الذي يحرض على الإقصاء والعداء لكل ما هو مختلف، مذهبا وعقيدة وعرقا ولغة وثقافة وهوية. فأُدخلت المواد الإسلامية، ذات الحمولة الأصولية وليس الفقهية، إلى التعليم بشكل مكثف، وأصبحت موادَّ رئيسية في امتحانات الانتقال من مستوى إلى آخر، ومن سلك إلى الذي يليه ـ من الابتدائي إلى الإعدادي، ومنه إلى الثانوي، ومنه إلى الجامعي ـ بعد أن لم تكن كذلك في ما سبق. وأنشئت بجميع الكليات شعب جديدة لنشر الفكر الأصولي الإسلاموي، مثل شعبة "الدراسات الإسلامية" التي كانت مصنعا حقيقيا للفكر الأصولي الإقصائي، دون الكلام عن المعاهد الدينية التقليدية الكثيرة التي كانت موجودة من قبل. كما فتحت كذلك بمركز تكوين المفتشين شعبة "التربية الإسلامية" لتخريج مفتشين يسهرون على تطبيق مقررات المواد الإسلامية، بمضامينها الأصولية الظلامية وليس الفقهية، بالمؤسسات الإعدادية والثانوية. يضاف إلى كل هذا حذف مادة الفلسفة من جميع الكليات الجديدة وتعويضها في الثانوي بالفكر الإسلامي، الذي كان هو الوحيد المدرّس عمليا، لأن مواد الفلسفة وضعت عمدا في الجزء الأخير من المقرر الذي لا يشرع الأستاذ في تدريسه إلا عندما يكون التلاميذ قد غادروا المؤسسة مع اقتراب موعد الامتحان.

واضح أن هذا "الإصلاح الأصولي" للتعليم اتخذ طابع حملة مقصودة وممنهجة ومنظمة ودولتية Etatique ضد كل ما هو عقل وعقلانية، ولصالح كل ما هو واحدي ودوغمائي وغيبي ومطلق وإقصائي وظلامي. إنه "اغتيال للعقل"، كما عنون محمد عابد الجابري أحد مقالاته لتلك الفترة بمناسبة حذف شعبة الفلسفة من الجامعة.

التعريب، العمود الفقري للسياسة التعليمية الأصولية الجديدة للدولة:

إلا أن العمود الفقري لهذا الاتجاه نحو مزيد من الأصولية والظلامية، هو سياسة التعريب الأعمى والشامل الذي نهجته الدولة ابتداء من أواسط السبعينيات، مع تعيين وزير خاص بهذه المهمة، مهمة تعريب التعليم، وهو الاستقلالي عز الدين العراقي. هذا التعريب، الأعمى والمجنون، يمثل الشرط الواقف لنجاح هذا النوع الجديد من التعليم الأصولي والتربية الظلامية، التي بدأها النظام المخزني ابتداء من أواسط السبعينيات كاختيار سياسي وإيديولوجي، لأن إدخال مواد تدريسية إسلامية أصولية لم يكن سوى نتيجة لسياسة التعريب المتطرفة. ذلك أن التعريب، كما طُبّق في المغرب، ليس ـ ولم يسبق أن كان كذلك في يوم ما ـ مسألة لغة، بل هو تعريب عرقي وسياسي وهوياتي وذهني يمارس كإيديولوجية عنصرية، تقوم أساسا على

الدوغمائية واللاعقلانية والانتماء العرقي، وتمجيد الماضي وإدانة الحاضر، ورفض الحداثة ومعاداة العقل وقيم التسامح والاختلاف، وتلقين مبادئ التطرف وكراهية الآخر باعتباره عدوا متآمرا على العروبة والإسلام. لهذا فإن كل مظاهر التغلغل الأصولي الإسلاموي التي أصبح يعرفها المغرب ابتداء من الثمانينيات، لم تكن إلا عوامل مصاحبة استلزمتها وفرضتها إيديولوجية التعريب كجزء منها ونتيجة لها.

دور "المجالس العلمية" في ترسيخ الأصولية الدينية وحمايتها:

وفي إطار سياسة التعريب الماضوية واللاعقلانية هذه، وكنتيجة وتبرير لها في نفس الوقت، أنشأ النظام المخزني "المجالس العلمية" الجهوية لإعطاء نفس جديد "للقومة" الإسلاموية التي أصبحت تشرف عليها الدولة وترعاها وتنفق عليها من الخزينة العامة. وقد خلقت هذه المجالس سوقا رائجة للشغل نظرا لما أصبحت تحتاج إليه من موظفين وخطباء ومفتين ووعاظ ومرشدين... الشيء الذي فرض على التعليم أن يكيّف مضامينه وبرامجه أكثر مع هذه السوق "الدينية" الجديدة لتلبية حاجياتها إلى متخرجين ذوي تكوين ديني. وهو ما كان وراء خلق مواد وشعب جديدة، كما سبقت الإشارة، ذات محتوى ديني بحت، مثل التربية الإسلامية والدراسات الإسلامية.

كما أن الإعلام بدوره أصبح يحتل فيه جانب التأطير الديني الأصولي مكانة متقدمة مقارنة مع السابق. فظهرت مجلات وملاحق متخصصة في الشؤون الدينية، وبرامج تلفزية وإذاعية في التوجيه والوعظ الديني.

وهكذا أدت سوق الشغل "الدينية" ـ التي كان وراء رواجها إنشاء "المجالس العلمية" كما ذكرنا ـ بما فرضته من برامج تعليمية إسلامية خاصة، إلى تعزيز التوجه الديني في الدولة والمجتمع، خصوصا مع بداية الثمانينيات، وانتصار الثورة الإسلامية بإيران، واحتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان. هذا التوجه سيتحول بالتدريج إلى توجه أصولي ظلامي متشدد، يؤطره ويدافع عنه وزير عضو في الحكومة (وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق عبد الكبير المدغري العلوي).

استقلال بنية الفكر الأصولي عن أمه المخزن:

أما مع بداية عقد التسعينيات، فقد أصبحت بنية الفكر الأصولي الظلامي المتشدد صلبة وراسخة وقائمة بذاتها Autonome، تعيد إنتاج نفسها بنفسها دون حاجة حتى إلى دعم المخزن ورعايته. بل إن هذا المخزن نفسه، الذي غرس الأصولية الدينية ورعاها حتى نمت وتقوت، أصبح يستشعر مخاطرها عليه عندما أصبحت تنازع علانية شرعية النظام والدولة. لقد تجاوزت مخاطر الأصولية كل توقعات ومخططات النظام المخزني الذي سهر على ترسيخها وانتشارها للاستفادة منها في ضبط المجتمع وتحييد المعارضين والخصوم. لكن

أصبح صعبا عليه فيما بعد القضاء عليها، ولا حتى الحد من مخاطرها بعد أن أصبحت تنتج نفسها بنفسها بفضل النظام التعليمي الذي كان ـ برغبة وتخطيط من السلطات المخزنية ـ وراء نشأتها وانتشارها.

المهام الجديدة للأصولية بالمغرب: محاربة الأمازيغية:

ورغم المخاطر التي لم تعد خافية على أحد، والتي أصبحت تشكلها هذه الأصولية على الدولة والمجتمع، فإن السلطات استمرت في الاستفادة منها في مواجهة خصم جديد بعد اختفاء الخصم القديم، الذي كانت تمثله المعارضة اليسارية التي بسببها غرس النظام المخزني الأصولية لمواجهتها وإضعافها. أما الخصم الجديد فهو الأمازيغية والحركة الأمازيغية التي أصبح ينعتها الأصوليون بالحركة الصهيونية والعميلة للاستعمار وعدوة الإسلام ولغة القرآن! والأخطر في الأمر أن التهجم على الأمازيغية كان ـ ولا زال ـ ينطلق من بعض المساجد مستعملا منابر خطبة الجمعة لسب الأمازيغيين والافتراء عليهم، دون أن تحرك السلطات ساكنا أمام هذا التحريض على الفتنة والبغضاء والعداء. بل إن بعض الأئمة المعروفين بخطب القذف والسب في حق الأمازيغية والمهتمين بها، تمت ترقيتهم إلى رؤساء مجالس علمية جهوية، كأن المخزن كافأهم على مجهوداتهم في "التصدي" للأمازيغية.

وجاءت "معركة الحرف" ـ حرف كتابة الأمازيغية ـ فأبلت فيها الحركة الأصولية الظلامية بلاء حسنا، مهددة بالنزول إلى الشوارع والمطالبة باستفتاء الشعب المغربي حول حرف كتابة الأمازيغية، هذا الشعب الذي أطرته ليختار حرفها العربي حسب اعتقادها. وأثناء هذه المعركة ـ معركة الحرف الأنسب لكتابة الأمازيغية ـ تأكد بالملموس أن الجميع ـ باستثناء الحركة الأمازيغية طبعا ـ يغازل ويناصر الظلاميين، بما فيهم المخزن والأحزاب التي تدعي الحداثة والتقدمية، في موقفهم المعادي للأمازيغية. وهو ما يعني أن الساحة أصبحت خالية من أية معارضة حقيقية للفكر الأصولي الظلامي، باستثناء الحركة الأمازيغية التي تواجه وحدها إلى الآن التيارات الأصولية الإسلاموية، وتطالب جهرا بفصل الدين عن الدولة حتى لا يبقى الإسلام موضوعا لأي استغلال، سواء من طرف الدولة أو من طرف الأصوليين.

على ذكر موقف الحركة الأمازيغية ومعاناتها مع الأصولية الدينية، نفتح القوس لنقول بأن السلطات، بدل أن تراقب الأصولية وتستخبر عن مخططاتها الإجرامية والتخريبية ـ كالتي عرفتها الدار البيضاء ـ قبل تنفيذها، فإنها تركز مجهوداتها الأمنية على مراقبة الجمعيات الأمازيغية السلمية المسالمة، فتمنع أنشطتها، وتحظر الأسماء الأمازيغية كأن اسم "نوميديا" و"ماسينيسا" قنابل بشرية موقوتة كالقنابل الأصولية التي فجّرت الدار البيضاء،

والتي كان أصحابها يحملون جميعا أسماء عربية وألقابا قرشية من قبيل: أبو أنس، أبو حفص، صهيب، أبو حمزة...

لا شك أنه في تلك الليلة من 29 أبريل 2003، التي كان فيها المسؤولون الأمنيون في الداخلية مشغولين بمطاردة حرف تيفيناغ الأمازيغي في شوارع مدينة الناظور ـ بعد أن قرر المجلس البلدي بالإجماع كتابة علامات المرور ومختلف اللوحات العمومية بالأمازيغية وبحرفها تيفيناغ ـ، مع تعبئة أمنية غير عادية لمواجهة أي رد فعل من طرف الحركة الأمازيغية، لا شك أنه في ذلك الوقت نفسه كانت عناصر الخلية الانتحارية، الذين فجروا أنفسهم بالدار البيضاء يوم 16 ماي، يتدربون ويتهيأون لزرع الموت والفزع بالدار البيضاء، في اطمئنان وراحة بال، بعيدا عن أية مراقبة من طرف الأمنيين الذين كانوا مشغولين بملف الأمازيغية وإزالة حرف تيفيناغ الأمازيغي من علامات المرور بشوارع الناظور، كأنها قنابل موقوتة يجب إبطالها قبل أن تنفجر!

الهيمنة الشاملة للأصولية:

مع تراجع الحكومة عن خطة إدماج المرأة في التنمية، أمام ضغط الحركات الأصولية ومسيرتها الضخمة بالدار البيضاء في 12 مارس 2000 ضد هذه الخطة، وعزل الوزير سعيد السعدي، الذي كان صاحب المبادرة، إرضاء للإسلامويين، أضحى انتصار الأصولية الإسلاموية ساحقا، وتغلغلها داخل كل المؤسسات ـ بما فيها مؤسسة الجيش (حادث سرقة السلاح من ثكنة كرسيف) ـ أمرا واقعا، وهيمنتها شاملة على المجتمع والدولة التي أصبحت تساهلاتها وتنازلاتها لصالح الأصولية تتوالى بوتيرة تصاعدية هندسية، مثل سحب وزير الثقافة كتبا كانت تباع بأحد المعارض استجابة لطلب ـ بل لأمر ـ الأصوليين التكفيريين، ومنع وزير الاتصال لإبداع سينمائي تطبيقا لتعليمات الأصوليين كذلك، ومحاكمة محبي الموسيقى الغربية الذين سموا "بعبدة الشيطان" محاباة ومجاملة للأصوليين، وسرعة إصدار عفو ملكي على بعض من حوكموا من عناصر السلفية الجهادية بفاس. وقد ذهبت جرأة الأصوليين إلى حد إصدار أحد شيوخهم كتيبا قال فيه عن الراحل الحسن الثاني ما لم يقله مالك في الخمر، موجها له من السب والقذف ما يستحي الإنسان من قراءته. ومع ذلك لم تتحرك النيابة العامة ولا أية جهة لاعتقال "الشيخ" وتقديمه للعدالة حسب ما ينص عليه القانون. في حين أدين الصحفي علي المرابط بأربع سنوات سجنا نافذا بعد تأويل ـ نعم تأويل فقط ـ رسوماته بأن فيها إخلالا بالاحترام الواجب للملك!

وحتى طريقة تقديم الأخبار بالإذاعة والتلفزة عن فلسطين والعراق أصبحت تستجيب لرغبات الأصوليين وأيديولوجيتهم عندما تنعت العمليات الانتحارية التي ينفذها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين بـ"العمليات الاستشهادية". ولا شك أن في وصفها

بـ"الاستشهادية" تشجيعا على القيام بمثلها متى كانت موجهة ضد محتلين أو كفار. فإذا كانت العمليات الانتحارية بفلسطين "عمليات استشهادية"، فلماذا لا تكون تفجيرات الدار البيضاء "عمليات استشهادية" كذلك؟ فليس هناك فرق بينهما في الجوهر ما دام أن التفجيرات الانتحارية ضد الإسرائيليين هي "استشهاد" و"جهاد" ضد المحتل، الذي ليس محتلا إلا لأنه كافر أولا، ولذلك فهو يحتل أرض المسلمين. فكذلك العمليات الانتحارية بالدار البيضاء هي "استشهاد" و"جهاد" ضد الكفار، حسب اعتقاد منفذيها.

هكذا أصبح المجتمع كله، بسبب سكوت السلطة والأحزاب وانسحابهما أمام زحف الأصولية الظلامية، رهينة لهذه الأخيرة تمارس عليه استفزازها وابتزازها في المؤسسات والجامعات والشارع، فتحلل وتحرم كما تشاء، وتكفر وتمنح صفة المؤمن كما تريد، خصوصا بعد أن أصبح لها فريق برلماني يدافع عنها ويتكلم باسمها، يحظى باحترام الدولة والأحزاب التي لا تألو جهدا من أجل التزلف إليه ونيل رضاه، بل والتنسيق والتحالف معه.

الدولة تؤدي ثمن سياستها التعليمية الأصولية:

وجاءت تفجيرات 16 ماي 2003 لتنتبه السلطات المخزنية أن سياستها ـ التعليمية على الخصوص ـ هي التي هيأت الشروط والظروف لنشأة ونمو التطرف الإسلاموي منذ أزيد من ربع قرن، وهي المدة التي يتطلبها نظام تعليمي ما ليعطي نتائجه وثماره، أي ليخرج من كان تلميذا منذ عشرين سنة إلى ميدان العمل والإنتاج. وقد رأينا نوع العمل والإنتاج اللذيْن أعطاهما نظامنا التعليمي الأصولي يوم 16 ماي: الموت والرعب والدمار. هكذا أصبحت الدولة، من خلال التعليم الأصولي الذي عممته منذ ربع قرن لتحمي نفسها من اليسار والأمازيغية، هي نفسها ضحية لسياستها التعليمية. فتكون السلطة قد تصرفت مثل فرانكشتاين Frankenstein الذي يخلق في مختبراته كائنات جديدة وغريبة، لكنها بمجرد ما تكبر وتنمو تبدأ بقتله والتهامه.

"المغرب ليس هو الجزائر" مجرد كلام فارغ:

كانت السلطات تتبجح بأن المغرب ليس مثل الجزائر، ولن يعرف ما تعرفه هذه الأخيرة من عنف أصولي. وهذا خطأ كبير ناتج عن سوء تقدير المدة الكافية التي يتطلبها نظام تعليمي ليعطي أكله وثماره. فإذا كانت الجزائر قد سبقتنا إلى العنف الأصولي، فذلك لأنها مباشرة بعد استقلالها استقدمت عناصر من الإخوان المسلمين من مصر والأردن كمدرسين بدأوا منذ أواسط الستينيات في برمجة عقول التلاميذ الجزائريين، ليصبحوا أصوليين ومستعدين فكريا لقبول وممارسة العنف والإرهاب الديني. ولم يحل عقد التسعينيات حتى كانت تلك البرمجة قد خرّجت أول أفواجها من المتطرفين الإسلامويين. أما المغرب فلم يشرع في برمجة عقول أبنائه بواسطة تعليم ديني ذي مضمون أصولي ليصبحوا متطرفين متعصبين،

إلا مع حركة التعريب الأصولية ابتداء من أواسط السبعينيات، أي بفارق عشر سنوات مع الجزائر. ولهذا فإن الإرهاب الديني لم يظهر عندنا كتوجه عام، وليس كأفعال معزولة، إلا مع نهاية القرن الماضي، أي بفارق عشر سنوات بين تاريخ ظهوره بالجزائر وتاريخ ظهوره بالمغرب، بسبب العشر سنوات التي فصلت كذلك بين تاريخ بدء شحن دماغ التلميذ الجزائري بأفكار التعصب والتطرف، وتاريخ بدء شحن دماغ التلميذ المغربي بنفس الأفكار لإعدادهما لتقبل التطرف الديني الأصولي وممارسته.

ومع ذلك فإن ما حدث يوم 16 ماي يجعلنا متقدمين عن الجزائر بكثير، بعد أن كنا متأخرين عنها في مجال العنف الإسلاموي. ذلك أن الجزائر لم تعرف بعدُ العمليات الإرهابية الانتحارية، بل فقط أعمال القتل والذبح. وقد يرجع السبب إلى أن مرجعية المدرسين المؤطرين للفكر الأصولي الظلامي بالجزائر لا تتجاوز حسن البناء أو الخميني. أما مدرسونا، المكلفون ببرمجة عقول أبنائنا ليصبحوا قنابل بشرية، فإن نموذجهم المرجعي الجديد هو بن لادن وأيمن الظواهري وأبو قتادة وغيرهم من شيوخ الدم البارزين الكبار.

المسؤولية الجنائية للدولة:

من المسؤول ـ جنائيا ـ عن الأعمال الإرهابية ليوم 16 ماي بالدار البيضاء؟ السلطات القضائية تحقق في أحداث 16 ماي لتقديم كل الفاعلين والمشاركين والمحرضين إلى العدالة ليعاقبوا طبقا للقانون. والتحريض على ارتكاب جريمة ما، كما ينص على ذلك الفصلان 129 و130من القانون الجنائي المغربي، لا يختلف من حيث العقوبة والمسؤولية الجنائية عن ارتكاب الجريمة المحرّض عليها. وإذا حللنا مفهوم "التحريض"، فسنجد أنه لا يقتصر فقط على القيام بأفعال مادية آنية، بل يشمل كذلك الإعداد النفسي والعقلي والإيديولوجي للقيام بأفعال أو سلوكات بعد مدة قد تكون طويلة. وهذا ما ينطبق على "التحريض التربوي" ـ أو "التربية التحريضية" ـ الذي مارسته الدولة على أبنائها من خلال برامج تعليمية تدعو إلى جهاد الكفار الذين يندرج ضمنهم من لا يصلي، كل امرأة لا تلبس الحجاب، كل النصارى واليهود ومن يتعامل معهم من المسلمين، كل من لا يؤيد بن لادن في "جهاده"... أليست الدعوة إلى "الجهاد" بهذا المفهوم تحريضا ـ بالمعنى الجنائي ـ واضحا لا لبس فيه؟ بل إن الدولة تصبح مشاركة في جريمة 16 ماي إعمالا للفقرة الرابعة من الفصل 129 الذي يعتبر مشاركا في الجناية Complice من «تعود على تقديم مسكن أو ملجأ أو مكان للاجتماع لواحد أو أكثر من الأشرار... ». ومعروف أن الدولة ظلت تقدم منذ سنين المساجد للظلامين للاجتماع بها واستعمالها للدعوة إلى "الجهاد"، أي إلى ارتكاب جرائم باسم الدين. كل هذه الحقائق تجعل من السلطات مشارِكة ـ بالتحريض وتقديم مكان للاجتماع ـ في أحداث 16 ماي طبقا للفصل 129 من القانون الجنائي المغربي.

استعمال الدين لمواجهة التطرف الديني هو دعم لهذا الأخير:

كيف يمكن القضاء على هذا التطرف الديني الذي أصبح إرهابا دمويا؟

نسمع منذ أحداث 16 ماي ـ وحتى قبل ذلك ـ شعارات مثل: "إننا مع الإسلام الحنيف وليس مع الإسلام العنيف"، "إسلام التسامح وليس إسلام العنف". وهذا وقوع في حبال التطرف باستخدام أسلحته واعتماد منطقه، أي الرجوع دائما إلى الدين والاستشهاد به كما يفعل الظلاميون كذلك. وقد دلت التجربة على أن التطرف الديني هو المستفيد الأخير والوحيد من هذا "السلاح" وهذا المنطق. والذي يهمنا في هذا المقام ليس السؤال: هل الإسلام دين تسامح أم لا؟ بل: متى كان المسلمون متسامحين يقبلون من لا يدين بدينهم ويحترمون من لا يؤمن بمعتقداتهم؟ متى بنت دولة إسلامية كنائس لمن اعتنق من مسلميها المسيحية، كتجسيد للتسامح الحق، مثلما نلاحظ ذلك لدى الدول المسيحية التي تبني المساجد من المال العام لمواطنيها الذين تخلوا عن مسيحيتهم واعتنقوا الإسلام؟

فمحاربة التطرف الديني بالدين ليس إلا خدمة إضافية تقدم للمتطرفين. فقد حضرت ندوة حول التربية على حقوق الإنسان في التعليم نظمتها إحدى الأكاديميات الجهوية بحضور ممثل عن وزارة حقوق الإنسان (لم تعد موجودة اليوم في 2010). ولما ناقشنا التسامح في الإسلام، اعترض مفتش للتعليم الثانوي قائلا بأنه لا يجب الكذب على الإسلام الذي هو ضد التسامح بمفهومه في حقوق الإنسان، لأن الإسلام لا يمكنه أن يتسامح مع الكافر والعاصي. ولقد كان الأستاذ المفتش منطقيا في رده واعتراضه، لأن الإسلام جاء ليحارب الكفار وليس ليتسامح معهم.

ومثال آخر هو إصلاح مدونة الأحوال الشخصية التي أصبحت رهينة الإسلامويين المتشددين، لأننا ندعي أننا نريد إخراج مدونة تصون حقوق المرأة طبقا لشريعتنا السمحاء. وهذا منطق يخدم طبعا الإسلامويين الرافضين لتحرر المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، لأن الحقوق التي أقرتها الشريعة للمرأة هي حقوق كانت "تتمتع" بها دائما المرأة المسلمة: الرجل قوام عليها، لها نصف ما له من الإرث، يجوز له أن يطلقها ويتزوج عليها بثلاث أخريات، لا يجوز لها أن تتزوج بغير ولي عليها (قبل تغيير هذا المقتضى في الإصلاح الجديد لمدونة الأسرة التي بدأ العمل بها في فبراير2005)... وغير ذلك من "الحقوق". فعندما تطالب المنظمات النسائية والحقوقية بإصدار مدونة حداثية في إطار الشريعة الإسلامية، فكأنها تطالب بأن يكون المربع مثلثا لكن بأربعة أضلاع! وهذه التناقضات والنفاقات ـ وحتى الجبن ـ لا يستفيد منها إلا الخصم الذي تكون كل الحجج الدينية بجانبه ولصالحه.

مثال آخر هو المذكرة التي بعث بها وزير التربية الوطنية إلى المؤسسات التعليمية يدعو فيها إلى تخصيص حصة للتنديد بالإرهاب، وتبيان أن المغرب ظل «عبر القرون حصنا حصينا

للدين الإسلامي الحنيف، دين الاعتدال والتسامح، ودين الوسطية وتكريم الإنسان». لكن هل يعلم السيد وزير التربية أن الحصة التي أريد لها أن تكون تنديدا بالإرهاب الإسلاموي تحولت لدى بعض المدرسين الإسلامويين ـ وما أكثرهم ـ إلى دعوة إلى مزيد من "الجهاد" عندما شرحوا لتلاميذهم أن ما حدث بالدار البيضاء هو من تدبير العدو الصهيوني الأمريكي لتبرير حربه على الإسلام والمسلمين؟ وهو ما يعني مزيدا من التحريض ضد "أعداء الإسلام" وكل من يتعامل معهم أو يقف بجانبهم؟

وهكذا، ففي كل مرة يتم فيها التذكير بأن الإسلام هو دين التسامح والاعتدال والوسطية، يكون ذلك في الحقيقة عبارة عن مجاملة للمتطرفين وخدمة للأصولية، وتأييد غير مباشر للمتشددين ما دام أن هناك اعترافا بمنطلقاتهم الإيديولوجية، واشتراكا معهم في نفس المنطق الذي يصدرون عنه للحكم عليهم كمخطئين فقط في الفهم والتأويل.

إن التطرف الديني قد نجح وهيمن إلى درجة أننا لا نستطيع أن نواجه المتطرفين بكل صراحة وشجاعة وصدق، فنقول لهم بأن الدين، كما هو مفهوم ومستعمل سياسيا عندنا، هو السبب الأول عن تخلفنا وضعفنا والكثير من مآسينا، وأن ما حدث يوم 16 ماي ليس إلا واحدة من هذه المآسي الناتجة عن ثقافة دينية ماضوية، متطرفة ومتخلفة تتعارض مع كل حداثة وتقدم.

إن مواجهة ثقافة التكفير والظلامية والتخلف، تقتضي من الدولة الصراحة والشجاعة مثل إعادة النظر في خطبة الجمعة. أليست الكثير من خطب الجمعة هي دعوة صريحة إلى الفتنة والبغضاء، وتحريض على العداء والكراهية، وتشجيع على الإجرام والقتل؟ فأين هو الدين وأين هو تسامح الإسلام الذي نتبجح به عندما نسمع إماما خطيبا يقول: "اللهم شتت شملهم ورمّل نساءهم ويتم أولادهم وخرب بيوتهم واجعل أموالهم غنيمة للمسلمين..."، "إنهم قردة وخنازير..."؟

كما ينبغي التفكير كذلك في حذف مادة التربية الإسلامية، بمضمونها الحالي وبالشكل الذي تدرّس به اليوم، وتعويضها بـ"مبادئ في تاريخ الأديان" التي تقدم للتلميذ نظرة عن نشأة الأديان وتطورها واختلافاتها، ليدرك أنه لا يوجد دين أفضل من الآخر في ذاته وبشكل موضوعي، بل يوجد ذلك فقط في وعي المؤمن بهذه العقيدة أو تلك نتيجة جهله بالأديان الأخرى.

العودة إلى دين أجدادنا:

حتى لا نطالب بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة، لأن هذه الألفاظ لا زالت تفهم على أنها مرادفة للإلحاد والكفر نتيجة لهيمنة الثقافة الدينية الأصولية، نكتفي بالمطالبة بإسلام أجدادنا، الإسلام كما كان يمارسه أجدادنا قبل دخول فرنسا إلى المغرب. إن ما كان يميز إسلام

أجدادنا هو أن "الفقيه" أو "الإمام" كانت له وظائف دينية محدودة ومحددة تتمثل في الإعلان بالأذان عن مواقيت الصلاة، وتعليم القرآن للأطفال، وتجهيز الميت وتأبينه في المقبرة. أما ما عدا ذلك مما يتصل بحياة الجماعة أو القبيلة من شؤون سياسية واجتماعية واقتصادية، فلم يكن ذلك من اختصاص رجال الدين الذين لم يكونوا يستشارون في ذلك إطلاقا، بل كانت تتولى ذلك هيئة منتخبة يترأسها رئيس (أمغار)، هي التي تقرر فيما يتعلق بالحرب والسلم والسياسة، وكل ما يرتبط بالحياة اليومية وبالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيم السياسي للجماعة أو القبيلة. وبما أن لا أحد من المؤرخين، ولا من الكتاب، ولا من رجال الدين، لاحظ أن أجدادنا، بفصلهم لمهام رجال الدين عن شؤونهم الدنيوية، لم يكونوا مسلمين ولا أقل إسلاما من مسلمي القرن الواحد والعشرين، فإن العودة إلى طريقة ممارستهم للدين هي ما يجب أن تكون عليه الأصولية الحقة ـ إذا كانت الأصولية هي العودة إلى الأصول ـ والسلفية ـ العودة إلى تدين السلف الصالح ـ الشرعية الصحيحة.

هذا هو الإسلام الحقيقي الذي نريده، لأنه هو إسلام آبائنا وأجدادنا المغاربة، وليس إسلام الوهابيين ولا الأفغانيين ولا الإيرانيين، ولا أقوام أخرى بعيدين عنا بعدة آلاف من الكيلومترات.

على الدولة أن تبدأ من نفسها:

إذا كانت الدولة عازمة وصادقة في محاربة التطرف الإسلاموي، فعليها أن تبدأ بمحاربة الاستعمال السياسوي للدين. لكن عليها أن تبدأ من نفسها هي، فتكفّ عن استعمال الدين لأغراض سياسية. إن استغلال الدين من طرف الدولة وفرض عقيدة واحدة على المواطنين، وعدم السماح لهم باختيار غير العقيدة التي "تدين" بها الدولة، هو ما يبرر استعمال الدين لأهداف سياسية من طرف مختلف الجماعات الإسلامية على غرار ما تفعله الدولة. فكما أعطت الدولة القدوة السيئة في احتكار الدين واستعماله، فكذلك عليها أن تعطي اليوم، إذا أرادت أن تقضي على التطرف الديني، القدوة الحسنة في عدم استغلال الدين، وفي تحريره من احتكار الدولة له.

ما قبل وما بعد 16 ماي:

لقد سمعنا منذ أحداث 16 ماي ترديد عبارة: "إن مغرب ما بعد 16 ماي لن يكون هو مغرب ما قبل ذلك". لكن يجب أن نعطي لهذه العبارة/الشعار كامل معناها الذي يجعل بالفعل من مغرب ما بعد 16 ماي غير مغرب ما قبل 16 ماي 2003.

فما هو مغرب ما قبل 16 ماي؟ وماذا ينبغي أن يكون عليه مغرب ما بعد 16 ماي؟

مغرب ما قبل 16 ماي هو مغرب عربي، موالٍ وتابع للمشرق في لغته وثقافته وهويته وأحزابه ونقاباته وإسلامه. هذه التبعية هي التي أعطت القنابل البشرية التي انفجرت يوم

16 ماي. فالإرهاب الديني والتطرف الأصولي بضاعة مشرقية كما يعرف الجميع، ولا علاقة لها بالمغرب والتربة المغربية. أما مغرب ما بعد 16 ماي فينبغي، إذا أردنا حقا القضاء على منابع التطرف الديني والإرهاب الأصولي، أن يكون مغربا أمازيغيا، أي مغربا حقيقيا، مطابقا لذاته، وليس مغربا زائفا بانتمائه العربي المزعوم. وآنذاك يحق لنا أن نتكلم عن مغرب التسامح والتعدد والاختلاف، كما أثبت ذلك تاريخه الأمازيغي العريق. كما سيكون للشعار المرفوع منذ 16 ماي: "ما تقسش فبلادي" (لا تمس بلادي) معناه الكامل كذلك: لا تمس بلادي بإرهابك المشرقي وتطرفك العروبي. أما إذا استمر المغرب "عربيا" فلن يكون لهذا الشعار أي معنى، لأنه لا يمكن أن نطالب الأصولية المشرقية بعدم المس بمغربـ"نا" الذي هو ملك لها، لأنه "مغرب عربي". إذن القطع مع الإرهاب الأصولي يتوقف أولا وقبل كل شيء على القطع مع العروبة والمشرق، اللذيْن لم يأتنا منهما، منذ عقبة بن نافع إلى اليوم، سوى المصائب والبلايا، سوى التخلف والموت كما شاهدنا ذلك يوم 16 ماي.

فما حدث يوم 16 ماي هو فرصة لإعادة اكتشاف الذات واستعادة هويتنا الأمازيغية التي هي السد المنيع ضد التطرف والإرهاب والأصولية الدينية. وينبغي أن يتجسد ذلك بالتنصيص في الدستور على أن المغرب مملكة أمازيغية ـ بالمفهوم الترابي وليس العرقي ـ رفعا لكل التباس أو تأويل فيما يتعلق بالانتماء الهوياتي للمغرب. وقد سرني كثيرا أن أول تظاهرة شعبية ضد الإرهاب بالدار البيضاء ليوم الأحد 25 ماي (2003)، كانت تظاهرة مغربية خالصة لم تردد خلالها شعارات عروبية، ولا رفعت أثناءها أعلام مشرقية، كما كانت العادة دائما. إنها بداية للوعي بالذات وبمخاطر الارتباط بالمشرق والعروبة العرقية.

إعادة "برمجة" العقل المغربي:

إلا أن استعادة الهوية الأمازيغية، والقطع مع العروبة العرقية والمشرق، لن يغيرا شيئا من عقول المغاربة التي برمجها التعليم الأصولي، والتحريض التربوي لتكون دائما عروبية في تفكيرها ومشرقية في ذهنيتها. لهذا، وحتى يكون هناك قطع حقيقي لا رجعة فيه مع العروبة العرقية ومشرقها العربي، على الدولة أن تقوم بإعادة برمجة عقول أبنائها حتى يصبحوا ما هم عليه، أي شعبا أمازيغيا، وفي مملكة امازيغية، لغة وثقافة وهوية وحضارة وتاريخا. وهذا يعني غسل دماغهم من كل ما هو عروبي ومشرقي. وهو ما يتطلب وقتا قد يستغرق طبعا جيلا أو أكثر، لأن عملية استعادة الهوية الأمازيغية، واستدخالها ومحو آثار النزعة الشرقانية، تتم بنفس الوسيلة والطريقة التي تمت بها برمجة عقول المغاربة في السابق، ليكونوا عربا وأصوليين، ثم إرهابيين كالذين فجروا أنفسهم يوم 16 ماي. وهذه الوسيلة والطريقة هي طبعا المدرسة، لكن بمحتويات وبرامج جديدة تدور كلها حول الأمازيغية بكل مضامينها وحمولاتها ومظاهرها التاريخية والحضارية والثقافية واللغوية

والسياسية. وفي النهاية يكون خرّيج هذا النظام التعليمي الجديد مغربيا خالصا، أي أمازيغيا فخورا بأمازيغيته دون عداء لا للعرب ولا لغيرهم من الأقوام الأخرى.

فهل سيستغل حكامنا أحداث 16 ماي لبناء مغرب جديد، مغرب ما بعد 16 ماي، مغرب الأمازيغية، مغرب الحداثة والنسبية والعقلانية والتسامح والتعدد والاختلاف؟

تفجيرات 16 ماي فرصة للجميع من أجل بناء مغرب حقيقي جديد:

فرصة للحركة الأمازيغية التي لا ينبغي أن تكتفي بالمطالبة بالنص في الدستور على أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، بل بالنص كذلك في نفس الدستور على أن المغرب دولة أمازيغية، بالمفهوم الترابي طبعا. فرصة كذلك للأحزاب التي عليها أن تتحول إلى أحزاب مغربية وتكفّ على أن تكون وكالات للتيارات البعثية والناصرية والوهابية المشرقية. فرصة للسلطات المخزنية للتكفير عن خمسين سنة من السياسة العروبية والأصولية، التي أوصلتنا إلى الموت والدمار اللذيْن عشناهما يوم 16 ماي. فرصة للأحزاب وللدولة اللذيْن كانا يناصران الأصولية، ضمنا أو صراحة، في معاداتها للأمازيغية، فرصة لهما للانضمام إلى جبهة الأمازيغية والتحالف معها لتكوين جبهة قوية وموحدة ضد الإرهاب الأصولي والتطرف الظلامي.

(النص الأصلي منشور بالعدد 75 لشهر يوليوز 2003)

لماذا أصبح المغاربة يبزّون غيرهم في مجال الإرهاب الإسلاموي؟

سواء تعلق الأمر باغتيال القائد شاه مسعود في 9 سبتمبر 2001 بأمر من "القاعدة"، أو بمساعدة مهاجمي برج التجارة العالمي بأميريكا في 11 سبتمبر 2001 عندما كان هؤلاء يخططون لعملهم الإرهابي بألمانيا (خلية هامبورغ)، أو بتفجير قطارات مدريد في 11 مارس 2004، أو بقتل المخرج الهولندي "تيو فان كوغ" في 2 نونبر 2004، أو بالهجوم على مدينة الرس بالسعودية في 5 أبريل 2005 حيث قتل المغربي عبد الكريم المجاطي، أو بالتفجيرات الانتحارية بالعراق في 2009 و2010، أو بتجنيد المغاربة لتنفيذ هذه التفجيرات الانتحارية الخاصة بالعراق...

فإن المغاربة دائما حاضرون وفاعلون رئيسيون في كل الأعمال الإرهابية الإسلاموية التي عرفها العالم منذ 11 سبتمبر 2001. هذا دون احتساب تفجيرات الدار البيضاء (في 16 ماي 2003 و11 مارس 2007)، ولا تفكيك عدد كبير من الخلايا الإرهابية داخل المغرب، ولا 17 مغربيا سبق أن كانوا معتقلين بسجن "كوانطانامو"، ولا ورود أسماء إرهابيين مغاربة في كل التحقيقات حول الخلايا الإرهابية، سواء بأمريكا أو أوروبا أو أسيا، حتى أن تهمة "إرهابي" تكاد تصبح لصيقة بـ"المغربي" على الصعيد العالمي، وحتى عندما يكون هذا المغربي برلمانيا وفي مهمة ديبلوماسية، كما حدث لبرلمانيين مغاربة اعتقلتهم قوات الأمن بأمريكا للتحقيق معهم بشبهة الإرهاب لأنهم مغاربة.

هذه المعطيات، وغيرها كثير، تبين الحضور الكبير، اللافت واللامع، للمغاربة في "الأممية الإسلاموية" ذات المشروع الإرهابي، إلى درجة يظهرون معها كأول "الأبطال" و"الفدائيين" الأوفياء لتنظيم القاعدة ومبادئ زعيمها العربي بن لادن. وهذا ما يطرح السؤال التالي:

لماذا أصبح المغاربة أخلص المخلصين وأوفى الأوفياء للأفكار الإرهابية لتنظيم القاعدة ذات المنشأ العربي المشرقي؟

في الحقيقة، ما يفعله هؤلاء المغاربة، الذين يبزّون غيرهم من الجنسيات الأخرى، في التهافت على تقديم الخدمات والتضحيات المجانية للفكر الإسلاموي (وليس الإسلامي) الإرهابي ذي الأصول العربية الوهابية، هو نفس ما تفعله الحكومة المغربية والأحزاب المغربية والجمعيات الحقوقية المغربية والمثقفون المغاربة واتحاد كتاب العرب، فرع المغرب (يسمى خطأ "اتحاد كتاب المغرب")... فما يميز كل هذه الهيئات، ليس تبعيتها العمياء للمشرق العربي فحسب، ثقافيا ولغويا وفكريا ودينيا وإيديولوجيا وهوياتيا، بل الغلو والتطرف في هذه التبعية.

فعندما تتضامن الدول العربية بالمشرق ـ والتي هي المعنية أكثر بالأمر ـ مع فلسطين والعراق، فإن ذلك يتمّ عبر خروج بضع مئات من الأشخاص إلى الشارع، منددين بأمريكا والصهيونية، وهاتفين بالعراق وفلسطين. أما تضامن المغاربة مع فلسطين والعراق فيكون بالملايين، وليس بالمئات ولا الآلاف، وتدعو إليه الحكومة وتؤطّره، ويتقدم التظاهرةَ المليونية الوزير الأولُ. وهذا أحد مظاهر الغلو في التعلق بقضايا العرب والدفاع عنها وتبنيها أكثر من العرب أنفسهم. وعندما يدافع المغاربة عن فلسطين، فلا يكتفون بالتنديد بسياسة الاحتلال الصهيوني، كما يفعل العرب الحقيقيون، بل ينشئون جمعيات "لمساندة الكفاح الفلسطيني"، ويجمعون التبرعات لذلك، ويترأسون لجنة القدس التي لم تترأسها دول عربية قريبة من فلسطين والقدس. كل هذا ليُظهر المغاربة أنهم أكثر دفاعا عن الحق العربي من كل العرب. وهذا أحد مظاهر الغلو كذلك في الولاء والإخلاص لقضايا المشرق العربي.

وعندما تدافع أحزابنا ومثقفونا وحكّامنا عن لغة العرب، فإنهم لا يكتفون بجعلها لغة رسمية في الدستور، واللغة الأولى في التعليم، بل يوجهون سياستهم التعليمية كلها لخدمة التعريب كغاية أولى لهذه السياسة، ويطالبون بجعله عاما وشاملا، وينشئون لذلك معهدا خاصا بالتعريب، مع إقصاء للغة الأصلية للسكان. وهذا وجه آخر من الغلو في الوله بالعرب ولغة العرب ومشاكل العرب.

وعندما يدافع حكّامنا عن الثقافة العربية، فلا يكتفون بفرض تعليمها بالمدارس والجامعات، ونشرها عبر التلفزيون والصحافة وكل وسائل الإعلام والنشر الأخرى، بل يحولّون الرباط، التي هي عاصمة للمغرب، إلى "عاصمة للثقافة العربية". وهذا وجه آخر من الغلو في عبادة الأصنام العربية.

وعندما انتشر الفكر البعثي القومي في الستينيات حتى الثمانينيات، لم يكتف القوميون والبعثيون المغاربة بالدعوة إلى الوحدة العربية الوهمية، بل قاموا بمحاولة خلق دولة عربية فوق أرض غير عربية، وهي الصحراء المغربية. وهذا مظهر آخر للغلو في خدمة القضايا القومية العربية والتعبير عن الانتماء إلى "الأشقّاء العرب".

أما اليوم، وقد ساد الفكر الإسلاموي الوهابي المتطرف، فإن المغاربة الموالين لهذا التيار لا يكتفون بتبنيه ونشره، والدفاع عنه في خطب الجمعية ودروس التربية الإسلامية وعلى صفحات الجرائد، بل يتحولون هم أنفسهم إلى وقوده وأداة تنفيذ مخططاته الإرهابية، كما في تفجيرات الدار البيضاء ومدريد، ومقتل شاه مسعود والمخرج الهولندي "فان كوغ"، وانضمامهم إلى الطالبان والتحاقهم بجبهات القتال التابعة لابن لادن بأفغانستان، وقيامهم بعدد من التفجيرات الإرهابية بالعراق... وهذا مظهر آخر من الغلو في الانخراط في الفكر الوهابي الإرهابي لتنظيم القاعدة.

هذا النزوع المرضي إلى الغلو في خدمة قضايا المشرق العربي، ثقافية كانت أو لغوية أو قومية أو إسلاموية أو وهابية إرهابية، أصبحت خاصيةً ثابتة لذهنية المغاربة ابتداء من الاستقلال عندما تحول المغرب إلى بلد "عربي". ما هو مصدر هذا النزوع المرضي المازوشي؟ وما هي دلالته الحقيقية الخفية؟

مصدره هو "الحركة الوطنية"، بكل امتداداتها السياسية والحزبية والثقافية والجمعوية والنقابية والإعلامية والتعليمية والإيديولوجية، التي جعلت من "عروبة" المغرب طقسا دينيا وهوسا باطولوجيا يقل مثيله في تاريخ الشعوب، ومن الارتباط بالمشرق العربي وخدمة قضاياه مرادفا لصدق الوطنية وقوة العقيدة.

أما الدلالة الحقيقية، العميقة واللاشعورية، لهذا النزوع إلى المبالغة في تبني قضايا العرب والدفاع عنها، فهي، كما سبق أن شرحنا ذلك بتفصيل في مقالات سابقة، تبيان أن المغاربة ليسوا ــ عكس ما يريد أن يثبته شعوريا وظاهريا هذا النزوع إلى الغلو ــ عربا إطلاقا: فلأنهم يعرفون أنهم ليسوا عربا، لذلك فهم يبالغون في التعبير عن "عروبتهم" لإقناع العرب الحقيقيين بأنهم بالفعل عرب مثلهم تماما. أما لو كانوا عربا حقيقيين ومقتنعين بذلك، لتصرفوا إزاء قضايا المشرق العربي بحماس معتدل وواقعي كما يفعل العرب أنفسهم، أي دون غلو ولا عروبة زائدة عن اللازم يقدمونها كحجة على "عروبتهم" التي يفتقرون إليها.

إذا كانت أضرار هذه التبعية العمياء للمشرق قد اقتصرت في السابق على ضياع الهوية الأمازيغية واللغة الأمازيغية والاستقلال الثقافي والديني للمغرب، فإنها تطورت اليوم إلى إرهاب خطير يقتل ويدمّر. وهو ما يتطلب، من حكّامنا، أكثر من أي وقت مضى، القطع النهائي، الصريح والشجاع، مع المشرق العربي ــ خصوصا في مجال الفكر والثقافة واللغة وفهم الدين ــ الذي لم يأتنا منه سوى التخلف والإرهاب وثقافة الموت والحقد. ينبغي أن يكون هذا القطع الوجه الرئيسي والعملي لسياسة محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه ببلادنا. وأول خطوة يفرضها هذا القطع مع الإرهاب الذي يأتينا من المشرق، هو الاعتراف الكامل والدستوري والشجاع بالهوية الأمازيغية للمغرب، والإعلان رسميا أن المغرب مملكة أمازيغية، بالمفهوم الترابي، مع ما يصاحب ذلك من رد الاعتبار للأمازيغية ووضع حد نهائي، صريح وشجاع كذلك، للتعريب، العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي، الذي دمّر عقول أبنائنا وحولهم إلى قنابل موقوتة يفجرها الوهابيون عن بعد كلما أرادوا ذلك.

(النص الأصلي منشور بالعدد 85 لشهر مايو 2004)

الانتحارات الإرهابية بالمغرب:

ومن حب العروبة ما قتل وفجّر!

جلّ العلميات الإرهابية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة، لا تخلو من مشاركة فعالة لعناصر مغربيه، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة، و11 مارس 2004 بمدريد، وتفجيرات الدار البيضاء، والرس والرياض بالمملكة العربية السعودية... كما لا تخلو ملفات التحقيقات القضائية في الأعمال الإرهابية، على الصعيد الدولي، من أسماء مغاربة متورطين في هذه الأعمال. هذه "السمعة" العالمية للمغرب، كبلد منتج ومصدّر للإرهابيين، جعلت بعض الدول تحذر مواطنيها من زيارة المغرب.

لماذا أصبح المغرب من أشهر البلدان المنتجة للإرهابيين والانتحاريين؟

لن أكرر ما سبق أن كتبته بالعدد 75 بمناسبة التفجيرات الإرهابية التي ضربت الدار البيضاء في 16 ماي 2003 حيث شرحت دور المدرسة، بمضمونها العروبي المشرقي، في برمجة عقول المغاربة ليصبحوا إرهابيين انتحاريين بخلق الاستعداد النفسي والإيديولوجي لديهم للموت والقتل في سبيل القضايا العروبية (انظر العدد 121 من "تاويزا"). هذا المقال ليس إذن تكرارا لما سبق أن كتبته حول موضوع الإرهاب بالمغرب، بل هو استمرار وتكميل له، لأن التفجيرات الإرهابية التي عرفها المغرب بعد 16 ماي 2003 هي كذلك استمرار وتكميل للمشروع الإرهابي الذي بدأ منذ هذا التاريخ (16 ماي 2003).

إن مقولة "ومن الحب ما قتل"، قد تسعفنا في تفسير هذا الميل إلى الانتحار الإرهابي الذي (الميل) يكاد يصبح علامة مميزة للمغرب.

إن المدرسة، والإعلام، والأحزاب، واللغة، والنقابات، وخطب الجمعة... وكل الثقافة العربية والدينية التي يتشربها الجميع بالمغرب، سواء عن طريق المقررات المدرسية أو التلفزيون أو المسجد أو حتى الأسرة، تساهم كلها في خلق ارتباط بالعروبة وبالمشرق العربي، يجعل الإنسان المغربي ينخرط وجدانيا وعاطفيا في كل ما هو عربي، ويتماهى معه إلى حد التوحد والفناء بالمفهوم الصوفي. وهو ما تنتج عنه حالة من العشق الجنوني لكل ما هو مشرقي عربي، فنّا كان أو شعرا أو رقصا أو غناء أو حجابا أو "جهادا" أو انتحارا أو لحية أو تكفيرا أو لباسا "إسلاميا"... ومما يزيد من قوة هذا العشق وحدّته، كما بيّن ذلك الأستاذ ميمون أمسبريد في مقاله بعنوان "العروبيون المغاربة وعقدة الدونية" بالعدد 118 من "تاويزا"، هو أنه حب من جانب واحد، من المغربي لما هو عربي دون أن يقابله نفس الحب في اتجاه العربي نحو ما هو مغربي. وهذا ما يجعل منه حبا غير عاديّ، حبا مجنونا وأحمق. هذا الحب من

جانب واحد هو النتيجة المباشرة لسياسة الاستلاب والتعريب العرقي والسياسي والهوياتي الماسخة للانتماء والأصالة، والماسحة للاستقلال والتميز. وهي سياسة امتدت على مدى أزيد من نصف قرن في شكل مخطط واعٍ وإجباري ومحدد الأهداف والغايات.

لقد أصبح المغربي، بسبب هذه السياسة العروبية الإجرامية، لا يعرف من قضايا يدافع عنها ويستعد للتضحية من أجلها سوى القضايا العربية ـ سواء في مضمونها القومي أو الإسلاموي الجديد ـ التي أصبحت تربطه بها علاقة حب عذري قوية يعمي ويصمّ.

وبما أن القضايا العربية، القومية والإسلاموية، تدور كلها حول فكرة المؤامرة ضد العرب والعروبة والدين الإسلامي، وفكرة المخطط الصليبي الذي يقوده اليهود والولايات المتحدة والغرب عامة ضد العرب، لكونهم "خير أمة أخرجت للناس"، فإن العدو اللدود بالنسبة للمغربي المستلب والولهان بالعروبة وقضاياها القومية والإسلاموية، هو كل من يشتبه في أنه يعادي العروبة ودينها الإسلامي، بل كل من لا يعادي من يعادي العروبة والإسلام. وبما أن أصدق عربون عن الحب هو استعداد المحب للتضحية من أجل المحبوب، فإن التفجيرات الإرهابية هي الشكل الأرقى للتعبير عن هذه التضحية في سبيل هذا الحب. وبما أن هذا الحب أعمى ومجنون لأنه من جانب واحد وفي اتجاه واحد كما سبق أن شرحنا، فإن التضحية ستكون هي كذلك عمياء ومجنونة عندما تتحول إلى تفجير انتحاري يقتل الذات المنتحرة، والذوات الأخرى التي يعتقد المحب أنها تقصّر في حب ما هو عربي. فإما أن تحب أو يقتلك معهم المحبون! والتضحية انتحارا وانفجارا، بقدر ما هي برهان عن الحب، فهي كذلك تدمير للذات، وانتقام منها لفشلها في استمالة المحبوب ليبادل المحب المنتحر نفس الشعور بالحب.

إن الثقافة العربية المستلِبة (إنها بالفعل تسلب العقل لأنها تعطّل التفكير) المفروضة على المغاربة، هي ما يدفع بعضهم إلى النحر والانتحار في سبيل القضايا العربية، سواء اتخذت شكلا قوميا أو إسلامويا، خصوصا عندما تقنعهم هذه الثقافة الخرافية المستلبة، بعد النصب عليهم وغسل أدمغتهم، أن وراء هذا النحر والانتحار حور عين حسانا تنتظرن المنتحرين على باب الجنة المفتوحة لهم. وكل هذه الأفكار الخرافية والنصبية (من النصب) المستلبة، جزء من الذهنية العروبية، ومن الفضاء الثقافي العربي الذي غزا عقولنا بسبب سياسة التعريب المدمرة للذات والهوية والعقل.

إن ما يقوي ويبرر هذا الارتباط بما عربي، إسلامويا كان أم قوميا، هو الاستعمال السياسي للإسلام الذي (الاستعمال) يجعل من الدفاع عما هو عربي دفاعا عما هو إسلامي. فالإرهابيون المنتحرون يعتقدون أنهم يموتون ويقتلون الآخرين في سبيل الإسلام، في حين أنهم يموتون من أجل أوهام عروبية، ويقتلون من أجل العروبة والقضايا العربية التي لا تكفّ السلوكات العروبية عن خلقها خلقا استنادا إلى نظرية المؤامرة التي تحكم هذه السلوكات.

وهي أفكار وسلوكات بدوية جاهلية لم يستطع الإسلام القضاء عليها، بل هي التي نجحت في توظيفه واستعماله وتكييفه حسب ما تقتضيه تلك السلوكات البدوية الجاهلية.

هذه الأفكار والسلوكات والقناعات الجاهلية، هي ما يدافع عنه اليوم الإسلامويون الذين يريدون أن يحكموا العالم، وتكون لهم الصدارة على العالمين أو الموت (كما قال الشاعر: ونحن قوم لا توسط بيننا ** لنا الصدر دون العالمين أو القبر) والقتل في تفجيرات انتحارية. فالإسلام ليس إلا وسيلة لتبرير الغاية التي تبقى عروبية بدوية جاهلية.

هذه الأفكار والسلوكات والقناعات ذات الأصول الجاهلية، هي التي تغرسها وتنشرها الثقافة العروبية بالمغرب، حتى أنها أصبحت جزءا من الوعي المغربي، نفكر فيها وبها ولأجلها. بل أصبح الكثير من المغاربة في علاقة عشق وهيام بها، ومستعدين للتضحية/الانتحار من أجلها.

الجميع يتظاهر بالتنديد بالإرهاب والتطرف، والجميع يرجعه إلى الفقر والتهميش الذي تعيشه بعض الأحياء، أو إلى ما يسمونه غطرسة أميركيا وإسرائيل. لكن لا أحد يرجع هذه الظاهرة إلى مصدرها الحقيقي، وهو تبعيتنا للمشرق العربي التي تجعلنا نتبنى إيديولوجيته وأفكاره وندافع عن قضاياه ومشاكله. فالأعمال الإرهابية التي نفذها مغاربة ليست سوى تطبيق لتلك الإيديولوجية، ذات الأصل الجاهلي الصحراوي التي تريد أن يكون لها "الصدر دون العالمين" أو القبر والموت للجميع.

الحلول المقترحة بالمغرب للقضاء على التطرف والإرهاب تتلخص في محاربة الإقصاء والفقر، ونشر ثقافة التسامح والاعتدال، والتوعية والقضاء على الأمية... إنها مجرد "إنشاءات" كثيرة تحاول القضاء على الإرهاب انطلاقا من نفس الثقافة السياسية التي خلقت الإرهاب ووفرت شروطه وتربته.

لا أحد من الذين ناقشوا هذه الإشكالية بالمغرب، سواء من الحكومة أو الأحزاب أو المثقفين والصحفيين، وضع يده على السبب المباشر والحقيقي الذي قلنا بأنه يتمثل في التبعية للمشرق، خصوصا فيما يتصل بالثقافة السياسية. وبالتالي فإن السبيل للقضاء على ثقافة الإرهاب هو القضاء على الثقافة التي أنبتته وخلقته، أي القطع مع التبعية الإيديولوجية والهوياتية والثقافية والذهنية والدينية (مثل الإيديولوجية الوهابية) للمشرق العربي.

طبعا، هذا القطع مع العروبة كعرق وإيديولوجية وهوية وفكر وسلوك وذهنية وثقافة سياسية، يتطلب إعادة النظر في البرامج الدراسية وفي اختيارات الدولة وتوجهاتها الأساسية. لكن كل هذا يتوقف أولا على الرجوع الرسمي والسياسي إلى الأمازيغية كثقافة سياسية، وكهوية رسمية للمغرب وللدولة الأمازيغية بالمغرب. فالأمازيغية، عندما تتبناها الدولة كخيار ثقافي وإيديولوجي وهوياتي وسياسي، وتعمل على ترسيخها عن طريق المدرسة والإعلام، وتغرس عشقها في الأذهان والقلوب، وبنفس الحماس الذي سبق لها أن رسخت

وغرست به في التربة الأمازيغية المغربية ثقافة الموت البدوية الجاهلية، ستصبح (الأمازيغية) ترياقا طبيعيا ضد الإرهاب، وجسما مضادا anticorps للتطرف وللنزعات الظلامية واللاعقلية.

منذ التفجيرات الانتحارية لـ 16 ماي 2003، والاعتقالات والمحاكمات متواصلة بالمغرب، في من يشتبه بأنهم إسلامويون متطرفون. لكن المسؤول الأول والحقيقي عن التطرف الإسلاموي هم أصحاب القرار السياسي، ذوو الثقافة السياسية العروبية، الذين أقصوا الأمازيغية وألحقوا المغرب بالعروبة، وفتحوا باب المغرب ومساجده وعقول أبنائه وأفئدتهم لكل الأفكار العروبية المتطرفة القادمة من صحراء "الربع الخالي". فهؤلاء هم الأولى بالاعتقال والمساءلة والمحاكمة، لأنهم وفروا الظروف والشروط لنشأة الأفكار العروبية المتطرفة التي تغذي ثقافة الموت والإرهاب بالمغرب.

(النص الأصلي منشور بالعدد 121 لشهر ماي 2007)

متى سيحاكم وزراؤنا السابقون في التعليم؟

عُرضت في يناير 2004 بفرنسا، أمام محكمة العدل للجمهورية **La Cours de Justice de la République**، وهي المحكمة المختصة بمتابعة ومحاكمة الوزراء، قضية تتعلق بالمسؤولية الجنائية عن وفاة مواطنين فرنسيين نتيجة تناولهم للحم بقر "مجنون" منذ أزيد من خمس سنوات. والقضية ليست عادية، لأن المتابعين فيها هم أربعة وزراء سابقين كانوا يسيّرون قطاع الفلاحة ما بين 1988 ـ 1997. وقد وجِّهت لهم تهمة "القتل غير العمد وتعريض حياة الغير للخطر" **Homicide involontaire et mise en danger de la vie d'autrui**. لماذا مساءلة هؤلاء الوزراء السابقين عن ضحايا "جنون" البقر، الذي ظهر في تاريخ لاحق ـ 1999 ـ 2000 ـ لم يكونوا فيه يتحملون أية مسؤولية حكومية؟ لأن المحكمة، بعد البحث والتقصي، ارتأت واقتنعت أن سبب ظهور "جنون" البقر يرجع إلى نوع الأعلاف التي كانت تقدَّم للعجول الصغيرة قبل أن تصبح بقرا "مجنونا" ـ بسبب تلك الأعلاف ـ بعد 3 ـ 4 سنوات. وبالتالي فإن المسؤولية تقع على عاتق الوزراء الذين كانوا على رأس وزارة الفلاحة ـ الوزارة المختصة بمراقبة أعلاف الحيوانات ـ، ليس عندما ظهر "جنون" البقر، بل في الفترة التي كانت لا تزال فيها هذه الأبقار عجولا صغيرة تتغذى من أعلاف غير سليمة، هي التي ستجعل منها بقرا "مجنونا" عند بلوغها، أي بعد ثلاث أو أربع سنوات.

في المغرب وقع حدث يُشبه، من حيث تكييفه القانوني وعلاقته بمسؤولية وزراء القطاع الذي ينتمي إليه ذلك الحدث، قضيةَ "جنون" البقر المعروضة على القضاء الفرنسي، والتي يحاكم فيها وزراء سابقون باعتبارهم مسؤولين جنائيا عن الوفيات التي تسبب فيها "جنون" البقر.

الفرق بين هذا الحدث المغربي وقضية "جنون" البقر الفرنسية هو:

أ ـ أن الأول لم يعرض بعد على القضاء؛

ب ـ أنه أكبر حجما وأشد خطورة من قضية "جنون" البقر؛

ج ـ أن هذا الحدث الذي وقع بالمغرب لا يتعلق بـ"جنون" البقر، بل بجنون الإنسان الذي تسببت فيه، مثل جنون البقر، "أعلاف" مسمومة تناولها هذا الإنسان عندما كان صغيرا؛

د ـ هذه "الأعلاف البشرية"، التي ستعطي جنون الإنسان بالمغرب، تتطلب مدة أطول لإنتاج مفعولها ـ الذي هو جنون الإنسان ـ من المدة التي تتطلبها "الأعلاف الحيوانية" ليظهر جنون البقر.

يتعلق الأمر، بالنسبة للمغرب، بالتفجيرات الإرهابية لـ16 ماي 2003 بالدار البيضاء وما تلاها من أعمال إرهابية أخرى، بجانب تفكيك عدد كبير من الخلايا الإرهابية، آخرها الخلية

التي يتزعمها الفلسطيني يحيى الهندي (يوليوز 2010). فالشبان الذين فجروا أنفسهم ليقتلوا بذلك أكبر عدد من مواطنيهم (تفجيرات 16 ماي 2003 و11 مارس 2007 على سبيل المثال)، وأولئك الذين ينشطون، استعدادا للقيام بمثل هذه التفجيرات الانتحارية القاتلة، في الخلايا الإرهابية التي يوقفها الأمن المغربي من حين لآخر، لا يمكن إلا أن يكونوا مجانين، ليس بالمعنى الإيديولوجي فحسب، بل بالمعنى الإكلينيكي كذلك.

فمن المسؤول جنائيا عن الضحايا والوفيات التي تتسبب فيها الأعمال الإرهابية لهؤلاء "المجانين"؟ البحث عن الجواب يؤدي بنا إلى طرح سؤال آخر: من المسؤول جنائيا عن "جنون" هؤلاء الشبان، هذا "الجنون" الذي نتجت عنه إصابات وضحايا؟

فكما أن سبب "جنون" البقر، في القضية التي عرضت على محاكم فرنسا، يكمن في نوع الأعلاف الفاسدة التي غُذِّيت بها تلك الأبقار عندما كانت عجولا صغيرة، فكذلك سبب "جنون" إرهابيي المغرب يرجع إلى نوع "الأعلاف" المسمومة التي تناولوها في صغرهم. الفرق بين النوعين من الأعلاف هو أن الأولى تتكون من مواد كيميائية وبيولوجية، أما الثانية فتتكون من مواد ثقافية، معرفية، فكرية، إيديولوجية، دينية ووهّابية... كما أن الأولى كانت تقدم في المذاود Mangeoires المعروفة، المصنوعة من الخشب أو الإسمنت، أما مذاود النوع الثاني من الأعلاف فتتشكل من المدارس والجامعات، أي المؤسسات التعليمية.

فإذا كان وزراء الفلاحة بفرنسا هم المسؤولون عن النوع الأول من الأعلاف، والذي أدى إلى ظهور "جنون" البقر، فإن وزراء التعليم بالمغرب هم المسؤولون عن النوع الثاني من "الأعلاف" الذي أدى إلى ظهور "جنون" الإنسان بالمغرب، هذا الجنون الذي يكشف عن نفسه في القيام بأعمال إرهابية، والتخطيط لها بتكوين خلايا إرهابية، وهو "الجنون" الذي رأينا منه نماذج كثيرة بالمغرب منذ 16 ماي 2003.

إذا كانت الأعلاف غير السليمة التي كانت تقدم غذاء للعجول بفرنسا لم تتطلب، نظرا لطبيعتها المادية والبيولوجية، أكثر من ثلاث سنوات لإنتاج أبقار "مجنونة"، فإن "الأعلاف" الفاسدة، التي كانت تقدم غذاء فكريا لتلاميذ المؤسسات التعليمية بالمغرب، قد احتاجت إلى مدة أطول، كما سبق أن أشرت، نظرا لطبيعتها الفكرية والروحية، لإنتاج "مجانين" الله، احتاجت إلى مدة تقدر بجيل أو أكثر.

فبعد أحداث 16 ماي (2003) الإرهابية، توجهت أصابع الاتهام إلى الوزير السابق للشؤون الدينية، السيد عبد الكبير العلوي المدغري، مطالبة بمحاسبته عما جرى لأن ما حدث كانت دوافعه دينية. وبما أنه هو الذي كان على رأس وزارة الشؤون الدينية لما يقرب من عشرين سنة، فهو المسؤول إذن عن هذه الأحداث. هذا استدلال فيه غير قليل من التبسيط لاعتماده على العلاقة المظهرية والسطحية بين أحداث 16 ماي الإرهابية والشأن الديني، دون الغوص إلى العلاقة السببية، العميقة والحقيقية، بين هذه الأحداث الإرهابية ـ وكل التي ستتبعها ـ

وقطاع وزاري آخر، هو وزارة التربية الوطنية. فإذا كان السيد العلوي المدغري قد ساهم، وبشكل كبير جدا لا ينكره أحد، في توهيب (من الوهابية) المغرب وترسيخ ونشر الفكر الظلامي الأصولي المتطرف على نطاق واسع، فذلك لأن وزارة أخرى، وهي وزارة التربية الوطنية، كانت قد غسلت العقول وهيأتها لاستقبال هذا التوهيب بسهولة، والترحيب بهذا الكفر الظلامي الأصولي المتطرف. فإذا كان الفكر الظلامي المتطرف قد خرج من المسجد إلى الشارع ـ وهنا تظهر جليا مسؤولية وزارة الشؤون الدينية ـ فما لا ينبغي أن ننساه ولا أن نتجاهله، هو أن هذا الفكر الظلامي المتطرف دخل إلى المسجد قادما إليه من المدرسة حيث نشأ وتكوّن، أي أن الفكر الظلامي المتطرف لم يولد في المساجد، بل داخل حجرات الدارسة بالمؤسسات التعليمية، ثم انتقل بعد ذلك إلى "بيوت الله" التي ستنقله بدورها إلى الشارع. فالتسلسل السببي لظاهرة التطرف الديني يتكوّن من ثلاث حلقات (المدرسة، المسجد، الشارع)، تشكل المدرسة سببها الأصلي والأول: من المدرسة إلى المسجد، ومن المسجد إلى الشارع، مثل جنون البقر تماما: فإذا كان هذا الأخير قد انتقل من الضيعات إلى المستهلك، فإنه قد دخل إلى الضيعات قادما إليها من الأعلاف.

فالفاعل الرئيسي في هذه الحالة، ليس هو وزير الشؤون الدينية، بل وزراء التعليم، دون أن ينفي ذلك دور الأول كمشارك Complice. وتتجلى مسؤولية وزارة التعليم في نوع "الأعلاف" الفاسدة التي بدأت في تقديمها غذاء ثقافيا وفكريا وإيديولوجيا لتلاميذ وطلبة المؤسسات التعليمية، بكل المستويات والشعب، مع أواخر السبعينيات. وتتمثل هذه "الأعلاف" الفاسدة، المسمومة والمغشوشة، في طبيعة مضامين مادة التربية الإسلامية الملقنة للتلاميذ، وامتداداتها الجامعية بشعبة الدراسات الإسلامية، وما رافق ذلك من إلغاء مادة الفلسفة بالجامعات الجديدة واستبدالها في التعليم الثانوي بالفكر الإسلامي، والرفع من وتيرة التعريب، العرقي والهوياتي والسياسي والإيديولوجي، بشكل هوسي مجنون. هذه هي العناصر التي ستغسل أدمغة تلامذتنا، وتهيئ عقول ناشئتنا طيلة عشرين سنة (1978 ـ 1998) لتلقي الفكر الظلامي الوهابي، وتبني التطرف الأصولي، ومعاداة المرأة والحداثة والعقلانية والديموقراطية. وبعد هذه المدة، لا يهم أن تمر أو لا تمر من المدرسة لتكون متشبعا بالفكر الظلامي الوهابي والتطرف الأصولي، لأن هذا الفكر وهذا التطرف يكونان قد فعلا فعلهما، وأصبحا ظاهرة اجتماعية منتشرة، تعيد إنتاج نفسها بنفسها، حاضرة عند الأميين والمتعلمين على السواء. ولم ننتبه إلى نتائج هذه "الأعلاف" التعليمية الفاسدة والمسمومة إلا عندما انفجرت أشلاءٌ آدمية ليلة 16 ماي 2003 بالدار البيضاء.

فمن هو وزير التعليم الذي قام بأكبر "إصلاح" للنظام التعليمي المغربي وبرامجه التربوية بشحنها بـ"أعلاف" فاسدة ومغشوشة، والتي أنتجت شبابا مستعدا لتفجير نفسه في أعمال إرهابية؟ إنه السيد عز الدين العراقي، الذي يعتبر بحق "وزير التعريب" في تاريخ

المغرب. وهو ما يبدو أمرا طبيعيا ومنطقيا إذا عرفنا انتماءه السياسي لحزب الاستقلال، أي لأكبر "حزب للتعريب" في تاريخ المغرب كذلك.

فمتى سترفع إذن دعوى ضد الوزير السابق عز الدين العراقي بتهمة "القتل غير العمد وتعريض حياة الغير للخطر"؟ وبما أن هذا الوزير قد توفي، فالدعوى سترفع ضد الدولة المغربية التي كان يعمل لحسابها، كما ينص على ذلك القانون فيما يتعلق بالأخطاء المرتكبة من طرف الموظفين العموميين. قد أجزم أن عز الدين العراقي، لو كان وزيرا في فرنسا أو غيرها من الدول الديموقراطية الحقيقية، وقام بنفس ما قام به في المغرب من إفساد للمنظومة التربوية، مع نفس نتائج هذا الإفساد المتمثلة في ميل المغاربة إلى اعتناق الفكر الإرهابي المتطرف بشكل لافت، لما أفلت من المساءلة والمحاسبة، بصفته مسؤولا جنائيا عما حدث. وفي غيابه ستنوب عنه مشغلته التي هي الدولة أو الحكومة التي كان عضوا فيها.

وارتباطا بانتشار الفكر الظلامي المتطرف الذي كانت وراءه "إصلاحات" الوزير عز الدين العراقي، هناك كذلك التدني المريع لمستوى تعليمنا، الذي هو ـ التدني ـ نتيجة كذلك لتلك "الإصلاحات". ونستغرب كيف أن نوابـ(نا) البرلمانيين لم يسبق لهم أن ساءلوا وزراء التربية الوطنية عن هذا المستوى المتدني جدا لتعليمنا، ابتداء من تولي عز الدين العراقي تسيير وزارة التعليم. مع أن مثل هذا التدني لمستوى التعليم، لو حصل في دولة أوروبية، لتشكلت لجان خاصة للتحقيق والتقصي وتحديد المسؤوليات، ولترتبت عن ذلك متابعات ومحاكمات.

كل هذا يبين أن المغرب ليس له إلا مشكل واحد، هو مشكل التربية والتعليم، لأن كل المشاكل الأخرى ـ البطالة، الأمية، انتشار الجريمة، التطرف، الهجرة السرية، الانحراف، التخلف... ـ ما كانت لتوجد لو كان تعليمنا منتجا ومفيدا وسليما. بل لما وجدت حتى مشكلة الصحراء أصلا: فلو أن تعليمنا ركّز في مقرراته الدراسية، منذ الاستقلال، على ترسيخ الهوية الأمازيغية المستقلة عن العروبة والمشرق لدى المتعلمين، لما فكّر أي مغامر في إقامة جمهورية عربية على أرض أمازيغية.

إن ما تنادي به الجمعيات الحقوقية من ضرورة فتح ملفات الماضي ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، ينبغي أن يشمل كذلك ملف وزارة التربية الوطنية، وبالتحديد منذ عهد عز الدين العراقي، لأن ما قام به هذا الأخير باسم الدولة، وكل الذين جاءوا بعده لإتمام ما بدأه، ليس فقط انتهاكا جسيما لحق من حقوق الإنسان، بل هو انتهاك لعقله من خلال ملئه بمواد فاسدة ومسمومة وخطيرة. وبالتالي فإن الجرم، في هذه الحالة، هو أكبر وأخطر لأنه اعتداء على حرمة العقل قبل الجسم.

(النص الأصلي منشور بالعدد 81 لشهر يناير 2004)

لأول مرة تظاهرة مغربية خالصة، لكن بفضل الإرهاب!

شكلت التظاهرة الشعبية ضد الإرهاب ليوم الأحد 25 ماي 2003 بالدار البيضاء حدثا فريدا من نوعه، وغير مسبوق في تاريخ المغرب الحديث، ليس من حيث عدد المشاركين فيها، لأنه سبق أن نُظّمت في السنوات الماضية تظاهرات مليونية من نفس الحجم أو أكبر من ذلك بكثير. تظاهرة 25 ماي حدث فريد وجديد فقط لأن التظاهرة كانت مغربية مائة في المائة.

فجميع التظاهرات الشعبية السابقة عن الأحداث الإرهابية للدار البيضاء، لم تكن مغربية لا ببواعث تنظيمها، ولا بموضوعها، ولا بالشعارات التي كانت تردد أثناءها، ولا بالرايات التي كانت ترفع خلالها. فموضوع هذه التظاهرات كان دائما قضايا عربية مشرقية، وبواعث تنظيمها هي مناصرة هذه القضايا الأجنبية وغير المغربية، كقضية العراق وفلسطين بالخصوص، وشعاراتها هي التنديد بـ"أميركيا الإمبريالية" و"إسرائيل الصهيونية"، والرايات المرفوعة مشرقية لا علاقة لها بالمغرب ولا بالمغاربة.

أما تظاهرة 25 ماي 2003 فقد كانت مغربية بموضوعها الذي هو تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية، وبأسباب تنظيمها التي هي مناهضة الإرهاب والتنديد بالأعمال الإجرامية ليوم 16 ماي 2003. كما كانت مغربية ـ وهذا هو الأهم ـ بالشعارات التي رددت وبالرايات التي رفعت، والتي هي كلها مغربية. أما المشرق فلم يكن حاضرا إلا بشكل غير مباشر من خلال التنديد بالإرهاب الإسلاموي ذي الأصول المشرقية.

هكذا اكتشفت إذن الهيئات والأحزاب التي دعت إلى هذه التظاهرة، والتي كان ولاؤها للمشرق يفوق ولاءها لوطنها، مغربَها ووطنها وانتماءها المغربي الأصيل الذي كادت أن تنساه لكثرة ارتباطها بالمشرق ودفاعها عن قضاياه. لكن هذا الاكتشاف المتأخر للذات وللهوية وللانتماء إلى المغرب تم ـ ويا للمفارقة! ويا للأسف! ـ بفضل الإرهاب الذي ضرب الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003. فهل كان لا بد أن يضرب الإرهابُ وتُفجر القنابل ويُقتل الأبرياء لتعي أحزابنا أنها مغربية وموجودة في بلد اسمه المغرب، مستقل وبعيد جدا عن المشرق؟

إن أحداث 16 ماي 2003 أكدت مرة أخرى ما كتبناه مرارا من أن المشرق لا يأتينا ـ ولم يأتنا ـ منه سوى الإرهاب والفساد والتخلف. إنه لمما يسر أن نرى أحزابنا، التي كان هيامها بالإيديولوجيات المشرقية يتجاوز حبها لوطنها، تكتشف فجأة، بعد أحداث 16 ماي، مخاطر الارتباط الإيديولوجي والفكري والثقافي بالمشرق. لكن بعد أن اكتشفت مغربها، بقي عليها أن تكتشف الأمازيغية التي تشكل أساس وجوهر هذا المغرب. فلا يكفي لهذه الأحزاب أن تردد شعارات وترفع رايات مغربية لتتخلص من السحر القاتل للمشرق، بل عليها أن تعي وتعلن

في قوانينها ونصوصها وإعلامها أن المغرب بلد أمازيغي، وبهوية أمازيغية مستقلة ومتميزة عن العرب والعروبة.

فعسى أن تكون تفجيرات الدار البيضاء سببا لترسيخ الهوية الأمازيغية للمغرب والعودة إليها والتعلق بافتخار بها. فيكون ضحايا تلك الاعتداءات الإرهابية لم يموتوا سدى، بل شهداء ضحوا بأرواحهم من أجل تحرير الوطن من الاستعمار الهوياتي والفكري والثقافي والإيديولوجي، البعثي والوهابي المشرقي.

(النص الأصلي منشور بالعدد 75 لشهر يوليوز 2003)

من نتائج الشرقانية بالمغرب: من الجنس إلى الإرهاب

أقصد بـ"الشرقانية" ذلك الاتجاه أو النزوع الذي نلاحظه لدى المثقفين والمفكرين والكتاب والصحفيين والمسؤولين السياسيين بالمغرب، والذي يربط هذا البلد الأمازيغي الإفريقي بالمشرق العربي، ويجعل منه مجرد امتداد جغرافي وتاريخي ولغوي وهوياتي لهذا المشرق. لقد انطلقت هذه التبعية الذهنية والثقافية والفكرية والإيديولوجية للمشرق مع ظهور "الحركة الوطنية" في منتصف الثلاثينيات، ثم تقوت مع الاستقلال لتتخذ أبعادا باطولوجية بعد أن حولت المغرب إلى بلد "عربي"، عضو بالجامعة العربية.

ماذا ربحنا من هذه التبعية للمشرق العربي؟ لا شيء. وماذا خسرنا؟ كل شيء .

خسرنا استقلالنا الهوياتي وتميزنا الثقافي واللغوي، فأصبحنا شعبا "عربيا" ومغربا "عربيا"، وأصبحت لغتنا عربية، ومدرستنا عربية، وسياستنا عربية، وحصاننا عربيا، ورياضتنا عربية، وغناؤنا عربيا، ومطرباتنا عربيات، ومشاكلنا عربية، وقضايانا عربية... لم يعد لنا وجود في ذاته ولذاته، بل وجود بغيره ولغيره، كما يقول الفلاسفة.

كدنا أن نخسر أرضنا وصحراءنا التي أراد "الأخوة" العرب أن يقيموا بها جمهوريتهم العربية الأخرى باعتبارها أرضا عربية. فلو أن المغرب كان معروفا بأنه أرض أمازيغية، بشعب أمازيغي وحكومة أمازيغية ومملكة أمازيغية، لما فكر القوميون العرب في إنشاء جمهورية عربية فوق أرض أمازيغية.

خسرنا كرامتنا وإباءنا وشرفنا وسمو أخلاقنا بتحولنا، نتيجة ولائنا العبودي وتبعيتنا المذلة للمشرق، إلى ماخور وسوق للمتعة واللذة للخليجيين والمشارقة الذين فتحنا لهم أبوابنا وفرو... لنكسب ودهم ورضاهم بكرمنا الجنسي الذي ذاع صيته إلى درجة أن الأبناء بالمشرق العربي يتجنبون ذكر لفظة "المغرب" أمام آبائهم، لما أصبحت تدل عليه عندهم من بذاءة وجنس وعهارة.

ولم تقف نتائج الشرقانية بالمغرب عند هذا الحد، بل تعدته إلى ما هو أخطر وأفدح، إلى ما لم نفكر فيه بتاتا ولم نضرب له حسابا: تحويل المغرب إلى قاعدة للإرهاب الدولي الإسلاموي الذي يشرف عليه ابن لادن، حسب المعطيات الخاصة باعتقال أعضاء من تنظيم القاعدة مؤخرا بالمغرب (يونيو 2003). لقد استغل هؤلاء نفس "الكرم الجنسي" الذي يعرف به المغاربة عند المشارقة، حيث تستروا وراء خليلات باسم زواج المتعة، أو الزواج العرفي لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية.

ومرة أخرى يُقابل حسن الضيافة المغربية بالغدر والنكران. فما حدث مع الأدارسة يتكرر مع أتباع ابن لادن: فإدريس الأول كان مطاردا ومبحوثا عنه Wanted، فوجد في المغاربة

الحماية والضيافة والمرأة. لكن الأدارسة بعده جعلوا من المغرب دولة عروبية غدرت بالأمازيغيين وهمشتهم، وتنكرت لجميلهم وتحالفت مع الأندلسيين ضدهم، الشيء الذي كان وراء تمرد الأمازيغيين على دولة الأدارسة والقضاء عليها. وأعضاء القاعدة الذين اعتقلوا بالمغرب، كانوا هم أيضا مطاردين ومبحوثا عنهم من طرف الشرطة الدولية، فتسللوا إلى المغرب حيث وجدوا الملاذ والأمان والضيافة والجنس. لكنهم غدروا بمن آووهم واستضافوهم وأشبعوا نزواتهم، عندما استعملوهم لإقامة قاعدة إرهابية لضرب المغرب والإضرار بمصالحه. هذا ما يجنيه علينا دائما ولاؤنا الساذج والمهين للمشرق والمشارقة.

المغرب هو البلد "العربي" الوحيد الذي لا يستفيد شيئا من ريع البترول العربي رغم الخدمات المجانية الكثيرة التي يقدمها لـ"لإخوة" العرب وللقضايا العربية. بل حتى دول الخليج البترولية تفضل تشغيل عشرات الآلاف من الأجانب الأسيويين وغيرهم، وتربأ من تشغيل "إخوانهم" العرب المغاربة وهم يعرفون أنهم يموتون غرقى في البحر بحثا عن العمل.

والسؤال: إلى متى سنبقى مستمرين في هذه التبعية العمياء للمشرق العربي رغم ما يسببه لنا ذلك من مشاكل وخسائر وأضرار وتخلف، مع العلم أن علاقاتنا الاقتصادية مع هذا المشرق تكاد تكون منعدمة (أقل من 1%)؟ لا نريد بهذا السؤال إعلان العداء للعرب والمشرق العربي، بل نريد أن نكون أندادا ومساوين لهم في السيادة الثقافية والاستقلال الهوياتي واللغوي، لا تابعين لهم كعرب من الدرجة الثانية كما يعاملوننا اليوم، وكما نعامل نحن أنفسنا في علاقتنا بهم. وعندما يصبح المغرب دولة معروفة، رسميا ودستوريا ودوليا، على أنها بلد أمازيغي بشعبه وثقافته ولغته وهويته وحكّامه ـ وهذا هو الأهم ـ فآنذاك يمكن أن نقيم علاقات صداقة وتعاون مع الدول العربية، لا على أساس أننا شعب مستعرب تابع لأسياده العرب "الشرفاء"، كما هو الحال اليوم، بل على أساس أننا شعب أمازيغي متميز ومستقل ثقافيا وهوياتيا ولغويا. ولا شك أن العرب أنفسهم، عندما يدركون أننا شعب سيد ومستقل في ثقافته وهويته وفكره، وليس تابعا ومواليا لهم، سيحترموننا ويقدروننا مثلما يحترمون تركيا وإيران وباكستان وأندونيسيا ...

فالعودة إلى الأمازيغية أصبحت اليوم مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لأنها هي وحدها القادرة على حماية المغرب، ليس من التبعية والذوبان فحسب، بل من الإرهاب والأصولية وكل أشكال التطرف واللاتسامح.

(النص الأصلي منشور بالعدد 64 لشهر غشت 2003)

على هامش انعقاد المؤتمر القومي العربي بالمغرب (2006):

هل أصبح المغرب مزبلة للنفايات العربية؟

أصبح التخلص من النفايات الصناعية لدى الدول المتقدمة هاجسا مؤرقا لهذه الأخيرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنفايات الخطيرة والمسمومة الناتجة عن مواد مشعة أو نووية. لهذا تعمل هذه الدول على شراء مدافن لنفاياتها الصناعية بدول الجنوب الفقيرة، حتى تتقي أية أضرار أو أخطار قد يتسبب فيها بقاء هذه النفايات ببلدها الأصلي. وهكذا أصبح العالم المتقدم ينتج التكنولوجيا، أما العالم المتخلف فيستورد نفاياتها وحطامها.

ونذكّر، كمثال على المشاكل العويصة للنفايات الصناعية، أن حاملة الطائرات الفرنسية "كليمونسو" Clemenceau لا تزال (ماي 2006) تجوب البحار والمحيطات بحثا عن بلد من دول الجنوب يقبل رسو السفينة العملاقة بموانئه، قصد تفكيك آلاف الأطنان من النفايات السامة الناجمة عن مادة "الأميانت" Amiante التي تدخل في تركيب السفينة، وذلك بعد أن تراجعت الهند عن قرارها باستقبال السفينة/ الحطام خوفا من مخاطر نفايات "الأميانت"، الشيء الذي اضطر "كليمونسو" إلى الإبحار من جديد في طريق العودة إلى فرنسا.

هذا ما يتعلق بالنفايات الصناعية. إلا أن هناك نفايات أخرى، غير صناعية، لكن مخاطرها أشد وأكبر من مخاطر النفايات الصناعية. إنها النفايات الفكرية والإيديولوجية التي تطرح بدورها مشكلا حقيقيا فيما يخص كيفية إتلافها، والتخلص منها بأمان وسلامة تجنبا لأضرارها وأخطارها وإشعاعاتها السامة. من بين هذه النفايات الفكرية والإيديولوجية، نجد: الشيوعية، النازية ثم القومية العربية. لقد أصبحت هذه الإيديولوجيات كلها حطاما وقمامة إيديولوحية منبوذة ومرفوضة من طرف الجميع بعد أن لم تعد صالحة للاستعمال. وغالبية النفايات الإيديولوجية تدفن في مواطن نشأتها التي ماتت بها، مثل الشيوعية التي دفنت بروسيا، والنازية التي دفنت بألمانيا، باستثناء القومية العربية التي ماتت بموطن نشأتها بالمشرق العربي، لكنها لم تدفن هناك، بل صدِّرت إلى المغرب، ليس لتدفن هناك على غرار النفايات الصناعية التي تنقل إلى دول الجنوب لتدفن بها كما سبقت الإشارة، بل لتنتعش وتحيا من جديد بعد أن وجدت لها بالمغرب محتضنين ومناصرين لها، يدافعون عنها ويعملون على نشرها وترويجها وتسويقها مرة ثانية في شكلها الصدئ السام، كمتلاشيات هالكة انتهت صلاحيتها.

وفي إطار هذا الإنعاش والإحياء لنفايات القومية العربية وحطامها الميت، احتضن المغرب المؤتمر القومي العربي السابع عشر، المنعقد بالدار البيضاء ما بين 5 و8 ماي 2006.

وللتذكير، فهذا المؤتمر القومي العربي عبارة عن تجمع عنصري، أصبح ـ بسبب طابعه العنصري هذا ـ مرفوضا حتى في كثير من دول المشرق العربي حيث نشأت القومية العربية. وقد كان السيد معن بشور، الأمين العام للمؤتمر القومي، أي العنصري، صادقا وواضحا عندما صرح للتلفزة المغربية (نشرة الثامنة ليوم الجمعية 5 ماي 2006) بـ«أن كل الأقطار العربية كانت قد أغلقت أبوابها في وجه المؤتمر القومي العربي ولم نجد سوى المغرب الذي رحب بانعقاد المؤتمر فوق أرضه». نعم، كل الأقطار العربية رفضت انعقاد المؤتمر القومي العربي ببلدانها حماية لنفسها من نتن النفايات السامة للقومية العربية، التي ماتت وانقرضت ولم تبق منها سوى الأزبال المتعفنة والنفايات السامة، التي وجدت لها أوراشا بالمغرب لترميمها وإصلاحها وبعث الحياة فيها من جديد.

فباحتضانه للمؤتمر القومي العربي، يقدم المغرب الدليل الساطع على أنه أصبح مزبلة للنفايات العربية. وقد قام بهذا الدور ـ دور مزبلة للنفايات العربية ـ في الحقيقة منذ أن استقبل إدريسَ الأول، أول هذه النفايات القادمة من المشرق العربي بعد أن انتهت صلاحية استعمالها هناك. لكن، هنا بالمغرب، تم تمديد صلاحية إدريس الأول، المنتهية بالمشرق، إلى تاريخ لم ينته بعد إلى الآن. وهذا ما تفوق فيه وتميز به المغرب عن المشرق: استقبال نفايات وأزبال هذا المشرق، سواء كانت أفرادا أو أفكارا أو إيديولوجيات، كالقومية والإسلاموية والوهابية، وحتى الإرهاب. فكل ما أصبح ميتا ومنتهيا بالمشرق العربي، يجد له حياة ثانية بالمغرب.

والسؤال: كيف يسمح المسؤولون بالمغرب، البلد الأمازيغي الإفريقي، بعقد مؤتمر قومي عربي، ذي مبادئ عنصرية وأسس عرقية، فوق أرضه الأمازيغية، مع العلم أن هذه المبادئ العنصرية والأسس العرقية للقومية العربية هي التي استعملت في المغرب لإقصاء الأمازيغية لما يزيد عن نصف قرن؟ فلو انعقد هذا المؤتمر في تركيا أو إيران أو فرنسا، لما كان هناك اعتراض على ذلك الانعقاد فوق تلك الأرض، لأن القومية العربية لم يسبق لها أن استعملت لإقصاء الهويات الأصلية لتلك البلدان كما هو حال المغرب الأمازيغي. أما أن يعقد المؤتمر القومي العربي، المعادي للأمازيغية أصلا ومبدأ، فوق الأرض الأمازيغية، فهو من باب من يستضيف قاتل أمه أو ابنه في عقر داره. إنه إذن استفزاز، آخر، من طرف المسؤولين العروبيين المغاربة، لمشاعر الأمازيغيين، وتحدٍّ سافر للحركة الأمازيغية التي تطالب بالقطع مع القومية العربية التي لم يجن منها المغرب سوى التخلف والتبعية والاستلاب.

ثم كيف تقبل دولة تدعي أنها حداثية وديمقراطية تجرّم قوانينُها الإرهاب والعنصرية مثل المغرب، بانعقاد مؤتمر مبادئه قومية عنصرية، وأهدافه قومية عنصرية، ومبررات انعقاده قومية عنصرية وهي الوحدة العربية القائمة على العرق والدم؟ فقبول انعقاده بالمغرب يعني تحريضا، من طرف المسؤولين الذين سمحوا بذلك، على العنصرية وكراهية

الآخر المنتمي إلى عرق آخر. كيف يرخص المسؤولون العروبيون المغاربة لانعقاد مؤتمر قومي عنصري بالمغرب يقول أمينه العام: «إن تنظيم القاعدة جزء من المقاومة»؟ (في الندوة الصحفية لمعن بشور التي نقلت وقائعها "التجديد" ليوم 6 ماي 2006). مع أنه كان ينبغي أن تتدخل النيابة العامة على الفور لاعتقال صاحب هذا التصريح تطبيقا للفقرة الأولى من الفصل 218 من القانون الجنائي، والمتعلقة بتمجيد الأعمال الإرهابية.

كيف يحتضن المغرب مؤتمرا قوميا يبني مشاريعه على الأوهام والخرافات ونرجسية العرق والدم، ويمارس أصحابه النضال على شكل استمناء، ليس كعادة سرية، بل كعادة علنية وجماعية تشعرهم بنشوة الانتصار الوهمي وبناء الوحدة الوهمية، وهو ما يريحهم من هم المواجهة الحقيقية للواقع الحقيقي، تماما كالمستمني الذي يتخيل أنه يضاجع أجمل بنت في الدنيا مع أنه لا يجامع في الحقيقة إلا نفسه، دون أي موضوع خارجي واقعي يمارس عليه الجنس؟ ثم ماذا يستفيد المغرب من احتضان مؤتمر قومي عنصري فوق أرضه؟ فبإلقاء نظرة على جدول أشغال المؤتمر، نلاحظ أن كل هذه الأشغال مخصصة للقضايا العربية بالمشرق، وعلى رأسها فلسطين والعراق. فلو أدرج المؤتمر ضمن أشغاله قضية احتلال المدينتين المغربيتين سبتة ومليلية، وقضية الصحراء المغربية، لكان هناك على الأقل مبرر معقول لقبول انعقاد المؤتمر بالمغرب. فالعرب يتجاهلون بالمطلق هذه القضايا المغربية التي يعتبرونها "بربرية" لا تعنيهم في شيء. لهذا لم يسبق لهم أن تضامنوا مع المغرب، ولا ساندوا قضاياه ولو حتى بواحد في المائة من مقدار مساندته هو للقضايا العربية بالمشرق. فلماذا إذن هذا التزلف للعروبة البائدة لخدمة قضاياها والولاء لها رغم أنها تشيح بوجهها عن المغرب ومشاكله؟ لماذا هذا التهافت على المشرق إلى درجة العمل على إحياء ما مات منه من جديد بالمغرب كما هو حال القومية العربية؟

في الحقيقة، إن تاريخ/أسطورة طارق بن زياد وإدريس الأول يتكرر باستمرار في علاقة المغرب بالمشرق. وهذا التكرار هو الذي يفسر طريقة تعامل المغرب مع العرب، وتعامل العرب مع المغرب. فكل من يأتي من المشرق العربي، يعامل بالتبجيل والتكريم كإدريس الأول الذي وجد بالمغرب، بعد أن فر إليه من المشرق كحطام منبوذ وغير نافع، كل الترحاب والاحترام والتقدير، والمُلْك والحكم، والولاء والنساء. هكذا تنظر النخبة المقررة بالمغرب إلى العرب: إنهم دائما يمثلون إدريس الأول "الشريف" الخالد المتجدد، والمغاربة يمثلون "البرابرة" المغفلين الذين نصّبوه ملكا عليهم كما تقول الأسطورة. أما دور المغرب، كما تريده وتمارسه النخبة المقررة، فيتمثل في تقمص شخصية طارق بن زياد كـ"بطل" خالد ومتجدد يتجدد معه الولاء للخلافة ـ التي أصبحت خلافات ـ بالمشرق، والتفاني في خدمتها، والتضحية من أجلها، ومناصرة قضاياها كقضايا وطنية تحظى بالأولوية. وبالفعل، فقد انتخب المؤتمر طارقا بن

زياد ثانيا، هو المغربي خالد السفياني، مجنون صدام حسين، بطلا له ـ أمينا عاما ـ ليقود جيش العرب نحو النصر! أليس التاريخ يعيد نفسه؟

لكن ماذا كان جزاء طارق من طرف العرب الذين خدمهم طوال حياته؟ كان جزاؤه نكران الجميل، والحبس، والإذلال إلى أن مات جائعا متسولا لا يُعرف له قبر ولا مدفن. هذا النكران للجميل يتكرر ويتجدد كذلك في تعامل العرب مع المغرب: فرغم كل ما يبذله المغرب من مجهود في دفاعه عن القضايا العربية واستباحة أرضه لنفاياتها وأزبالها، إلا أن العرب لا يناصرون المغرب في قضاياه، ولا يساندونه في ملف صحرائه، ولا يقفون بجانبه لاسترداد سبة ومليلية والجزر الأخرى المحتلة، ولا يستفيد شيئا من البترول العربي الوفير الذي تستفيد منه حتى إسرائيل.

فمتى ستقطع النخبة المقررة بالمغرب مع ذهنية طارق "المتعاون" وإدريس "الشريف"، التي تحكم علاقتها بالمشرق العربي؟ متى ستضع حدا لاستيراد القمامة العربية السامة والضارة التي حولت المغرب إلى مزبلة لإيواء أزبال ونفايات المشرق العربي؟

إن القطع مع هذه الذهنية يتوقف على رد الاعتبار للأمازيغية كهوية رسمية للمغرب قائمة بذاتها، متجسدة في دولة أمازيغية مستقلة عن أية تبعية هوياتية للمشرق.

(النص الأصلي منشور بالعدد 110 لشهر يونيو 2006)

من يريد تحويل المغرب إلى ولاية تابعة للمشرق العربي؟

ـ أعلنت وزارة الثقافة المغربية ـ أم العربية؟ ـ الرباط عاصمة للثقافة العربية سنة 2003.

ـ سبق أن قرر المغرب تنظيم مؤتمر الخامات والأئمة بمدينة إفران أيام 31 ماي 1، 2، 3 يونيو 2004. لكن اضطر في الأخير إلى إلغائه تحت ضغط وابتزاز "المغاربة العرب" وجمعياتهم/وكالاتهم التي تمثل وتحمي بالمغرب الإيديولوجية العروبية المحتضرة، مثل خالد السفياني وجماعته وجمعيته.

ـ انعقد مؤخرا بالمغرب، أيام 27، 28 و29 ماي 2004، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، الذي قرر "محاكمة" بوش وشارون باقتراح من مجموعة العمل الوطنية (المغربية) لمساندة العراق وفلسطين.

ـ خصص مجلس النواب المغربي يوم 26 ماي 2004 جلسة للتضامن مع فلسطين والعراق تحدث خلالها نواب الأمة ـ الأمة المغربية أم الأمة العربية؟ ـ عن "انتمائنا العربي"، و"أمتنا العربية" وأن "فلسطين قضية وطنية"...

ـ يعتزم المغرب، في الأيام المقبلة، استضافة مؤتمر الفكر العربي ببلادنا.

ـ مجموعة من المحامين المغاربة، يتزعمهم مجنون العروبة خالد السفياني، ينافسون ويستبقون غيرهم من المحامين العرب الحقيقيين في تنصيب أنفسهم مدافعين عن صدام حسين.

ـ نفس المجنون يعلن عن تأسيس هيئة دولية لإطلاق سراح الفلسطيني مروان البرغوتي يكون مقرها بالرباط.

ـ من يتابع مشاهدة التلفزة المغربية سيلاحظ تنامي التوجه المشرقي العروبي الواضح عند القناتين، وبشكل فيه استفزاز واستهتار بمشاعر المغاربة الحقيقيين، كما يظهر ذلك جليا من خلال برامجها وأفلامها ومسلسلاتها وأخبارها وضيوفها وأغانيها على الخصوص.

كل هذه الوقائع، وغيرها كثير، تبين أن هناك مرحلة جديدة من الاستعراب القومي والهوياتي والثقافي والفكري والإيديولوجي للمغرب، وإلحاقه بالمشرق كولاية تابعة وخاضعة للنفوذ العربي، مرحلة جديدة تبين أن "العهد الجديد" هو حقا جديد في هذه "القفزة النوعية" التي جعلت التبعية للمشرق ـ قوميا وهوياتيا وفكريا وثقافيا ولغويا وإيديولوجيا ـ أكثر متانة وقوة مما كانت عليه في السابق.

المفارقة الغريبة في هذه الهرولة المتزايدة نحو المشرق، أنه كلما أشرفت الإيديولوجية العروبية، بمظاهرها القومية والناصرية والبعثية، على الموت والانقراض ودخلت مرحلة الغيبوبة والاحتضار، كلما نشطت وانتعشت واستعادت عافيتها بالمغرب، ونشط وانتعش المدافعون عنها والمتمسكون بها، الذين يعيشون، باقتياتهم من حطام ما تبقى من تلك الإيديولوجيات العروبية الهالكة والمتهالكة، كالغربان التي لا تنتعش إلا مع وفرة الجيف وكثرة الحيوانات النافقة.

عندما كتبنا، في مقال سابق، بأن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد يعزز التوجه العروبي بالمغرب، لأن أي اعتراض على هذا التوجه سيُرد عليه: «انظروا، لقد أنشأنا لكم معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، فدعونا نتفرغ لخدمة العروبة وانشغلوا أنتم بمعهدكم وتيفيناغكم»، لم نكن إذن مبالغين ولا مجانبين للصواب. فالواقع يثبت يوميا صحة هذه الملاحظة.

إذا كانت شرذمة من "المغاربة العرب"، مثل خالد السفياني ومجموعته، يعملون جاهدين ـ بل ومجاهدين ـ لتحويل المغرب إلى ملحقة تابعة وخاضعة للمشرق العربي، ينصّبون أنفسهم ولاة عليها لتطبيق تعليمات مراكز القرار الإيديولوجي العروبي، فإن السلطة الحاكمة بالمغرب لا ينبغي أن ترضخ لضغوطاتهم وابتزازاتهم حتى تلغي قرارا سبق أن اتخذته لعقد مؤتمر دولي ببلادنا. فهذه السلطة تمثل المغاربة الحقيقيين وليس "المغاربة العرب" الذين يتخذونها رهينة باسم العراق وفلسطين، والقضايا العربية التي يجدون فيها تعويضا عما يعانونه من نقص فظيع في الوطنية تجاه بلادهم.

وهنا يجب أن يكون السؤال واضحا ومباشرا: من يحكم المغرب؟ السلطة الشرعية أم حفنة من "المغاربة العرب" الذين يبتزون هذه السلطة بهدف خدمة قضاياهم العروبية التي لا علاقة لها بقضايا المغرب ومشاكله؟

كم عرف المغرب من انتهاكات لحقوق الإنسان بلغت أوجها مع سجن "تازمامارت"! لكن متى رفع هؤلاء "المغاربة"، الذين نصبوا أنفسهم اليوم محامين عن صدام "المظلوم"، دعوى يطالبون فيها بمقاضاة المسؤولين عن "تازمامارت"؟ بل متى أصدروا بيانا فقط يندون فيه بما كان يجري بهذا السجن الرهيب؟ متى دعوا إلى تنظيم تظاهرة شعبية تضامنا مع معتقلي "تازمامارت" كالتي ينظمونها تضامنا مع العراق وفلسطين؟

لكن إذا لم يفعلوا ذلك فلأنهم كانوا منطقيين مع أنفسهم: فـ"تازمامارت" قضية مغربية وليست عربية.

إذا كانت السلطة قد عزمت، منذ أحداث ماي 2003، على محاربة الإرهاب، فإن هذه المحاربة لن تكون فعّالة إلا بتجفيف منابعه والقضاء على العوامل التي تغذيه وتشجع عليه. هذه المنابع وهذه العوامل هي ما ينشره هؤلاء "المغاربة العرب" من أفكار شرقانية، وما

يروجونه من إيديولوجية عروبية تجعل من المغرب كيانا تابعا لمشرقهم العربي. والقطع مع هذه الأفكار وهذه الإيديولوجية لن يكون إلا باستعادة الأمازيغية كهوية للدولة بالمغرب، وكأيديولوجية وطنية بديلة عن الإيديولوجية العروبية التي غزت واستلبت عقول الكثير من المغاربة الذين أصبحوا، نتيجة لذلك، لا يشعرون بانتمائهم إلى المغرب إلا كممثلين للمشرق العروبي بهذا البلد الأمازيغي الإفريقي الذي يعتبرونه ولاية ملحقة ببلدانهم العربية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 87 لشهر يوليوز 2004)

خذلان قيس العربي «لليلى» المغربية

لقد أصبح المغرب معروفا بأنه البلد "العربي" الأكثر اهتماما بقضايا المشرق العربي، والأشد دفاعا عنها وتضامنا معها، كقضية فلسطين والعراق. فالصحافة المغربية تخصص عناوينها الرئيسية دائما للمشرق العربي، كما أن ديبلوماسيتنا تعطي للمشرق العربي من الوقت أكثر مما تعطي لقضايانا الداخلية. ولا أدل على ذلك أن كل الندوات والمؤتمرات والاجتماعات، السرية والعلنية، الخاصة بقضايا المشرق العربي، تعقد بالمغرب. بل حتى الزواج الملكي، والذي كان ينتظره الجميع بشغف كبير كحدث وطني تاريخي بارز، تم تأجيل تاريخه الذي سبق أن أعلن عنه، تضامنا مع الفلسطينيين ومناصرة لهم، كما سبق أن أغلق مكتب الاتصال الإسرائيلي تأييدا ومساندة كذلك للفلسطينيين في نزاعهم مع إسرائيل.

أما خارج ما هو رسمي وحكومي، فإن التظاهرات المليونية العملاقة، التي يعرفها الشارع المغربي من حين لآخر تضامنا مع فلسطين والعراق، تعطي الدليل على أن قضايا المشرق تسكن قلوب وعقول المغاربة بشكل فريد لا مثيل له حتى لدى المعنيين مباشرة بتلك القضايا كالفلسطينيين والعراقيين أنفسهم.

وجاءت أزمة الجزيرة المغربية "ثورا"، التي تسمى "ليلى" خدمة، مرة أخرى، للقضايا المشرقية. دامت هذه الأزمة عشرة أيام اعتدت خلالها إسبانيا على التراب المغربي واحتلت بالقوة العسكرية هذه الجزيرة المغربية. لقد كانت هذه الواقعة فرصة نادرة لاختبار مدى استعداد المشرق العربي لمساندة المغرب والتضامن معه عندما يتعرض لاعتداء أو غزو كما حدث أخيرا مع أزمة جزيرة "ثورا".

فعلى المستوى الرسمي، كان التعبير عن مساندة المغرب، من طرف الجامعة العربية ومصر وبعض دول الخليج، باردا وأقل من عادي، مقابل المساندة الساخنة واللامشروطة للاتحاد الأوروبي لموقف إسبانيا، رغم أنها ظالمة ومعتدية. فلم تخرج البيانات العربية عن طابع المجاملة، لا غير، مع أن بعض الدول العربية كان بإمكانها الضغط بجدية على إسبانيا لما تتوفر عليه من استثمارات هامة في البلد الإيبيري، أو تهدد بقطع العلاقات معها. وهذا ما وعته إسبانيا التي كانت وزيرتها في الخارجية تعتزم الانتقال إلى دول المشرق العربي لشرح موقفها للدول العربية حتى لا تتخذ هذه الأخيرة قرارا قد يضر بمصالح إسبانيا. أما حكام الجزائر ـ وليس الشعب الجزائري ـ ، التي هي الأقرب إلينا مسافة وجغرافية ودما وهوية، فقد ساندوا إسبانيا في اعتدائها على المغرب، وبشكل صريح، ودون حياء ولا خجل أو وخز للضمير.

إلا أن الذي يهمنا في هذا المقام هو موقف الشارع العربي الذي لم يحرك ساكنا، ولم يتظاهر لا بالعشرات ولا بالمئات كما يفعل المغاربة الذين عادة ما يتظاهرون بالملايين دفاعا عن الحق العربي. فلم تكن هناك لا وقفة احتجاجية أمام سفارات إسبانيا، ولا إحراق للعلم الإسباني، ولا ترديد لشعار "بالروح والدم نفديك يا ليلى". عماذا يدل هذا السكوت المخجل للعرب عن قضية "ليلى العربية/المغربية"؟ يدل على أن قضايا المغرب ومشاكله، رغم كل الخدمات المجانية التي يقدمها "للأشقاء" العرب، تنتمي إلى "اللامكفر" فيه عند "أشقائه" العرب. فلا مكان لها في الوعي العربي المشرقي، لا في القلب ولا في العقل. المغرب حاضر في الوعي العربي فقط كجنس ودعارة وفضاء لإشباع النزوات والرغبات الجسدية. فرغم أن المغرب غير اسم "ثورا" الأمازيغي باسم "ليلى" العربي إرضاء للعرب وخدمة للعروبة، إلا أن "قيس" العربي لم تهمّه "ليلى" المغربية، بل فقط الليالي الحمراء المغربية بفتياتها وجنسها ولذائذها .

فبعد خذلان العرب للمغرب في صحرائه، ها هو "قيس" العربي يخذل "ليلى" المغربية التي غيرت اسمها إرضاء لخاطره ورغباته. فمتى يعي حكامنا أن العرب لن يتعاملوا معنا إلا كـ"بربر" لا نستحق اهتماما ولا تعاطفا ولا مساندة، كإسبانيا تماما التي تنظر إلينا دائما كـ"مورو" متوحشين ومتخلفين؟

فمتى يعلن حكامنا أن المغرب أمازيغي بدولته وشعبه وهويته وثقافته، ويكفّوا عن إذلالنا وإرهاقنا بقضايا المشرق الذي لا يأتينا منه إلا الفساد والإرهاب والتطرف؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 65 لشهر سبتمبر 2002)

عندما يعطي اسم «ليلى» العربي الحق لإسبانيا في جزيرة «ثورا» الأمازيغية

جزيرة مغربية تسمى "ليلى"!! شيء نشاز لا يصدقه العقل ولا يقبله الحس السليم، ليس لأن الاسم عربي فحسب، بل لأنه بالضبط "ليلى"، وليس محمدا أو فاطمة أو خديجة أو حليمة... اسم لا يقبله المنطق لأن هذه الجزيرة، بما هي جزيرة، فهي قديمة إذن، قدم سكان المغرب الأصليين، وبالتالي فإنها ليست مدينة أو سدا أو جسرا شُيّد منذ دخول العرب إلى المغرب، وهو ما قد يبرر إطلاق اسم عربي على الجزيرة. كما أنه لا يعقل أن يكون السكان الأصليون كلهم صما بكما لا يستعملون لغة، ولا يطلقون أسماء على الأشياء المحيطة بهم، كالجبال والأنهار والجز القريبة من شواطئهم. بل لا بد أن تكون هذه الجزيرة من الظواهر الأولى التي أطلق عليها سكان الشاطئ اسما، نظرا لشكلها وموقعها الذي يجعلها هي أول شيء يقع عليه بصرهم عندما يفتحون أعينهم منذ الصباح إلى نزول الظلام. فهي، على هذا المستوى، مثل الشمس تماما، التي كانت من الظواهر الأولى التي سماها الإنسان البدائي لأنه يشاهدها يوميا من الشروق إلى الغروب. وبما أن سكان الشاطئ القريب من الجزيرة هم أمازيغيون ويتكلمون الأمازيغية، فلا يمكن أن يكون اسم الجزيرة إلا أمازيغيا، وليس عربيا، خصوصا وأن اللغة العربية نفسها ـ وكذلك العرب ـ لم تظهر كلغة إلا ابتداء من القرن الخامس الميلادي، ولم تصل إلى المغرب إلا في القرن السابع منه، في حين أن الجزيرة المعنية كانت موجودة باسمها الأمازيغي منذ آلاف السنين. سنعود إلى الاسم الأمازيغي للجزيرة لاحقا.

من أين جاء إذن اسم "ليلى" العربي، الذي هو اسم نشاز وشاذ كما قلنا، ومضاد لطبيعة الأشياء Contre nature؟ المؤرخ الكبير والخبير في شؤون العلاقات المغربية الإسبانية، المرحوم السيد محمد بن عزوز الحكيم، الذي زود الحكومة المغربية، إبان أزمة جزيرة "ليلى"، بالوثائق التاريخية التي تثبت مغربية الجزيرة، يصرح هو نفسه لأسبوعية "الأيام" ليوم 25 يوليوز 2002 مستغربا: «لم أسمع قط بهذا الاسم "ليلى" ولا أعرف من أين أتى به المغرب». فاسم "ليلى" لا يوجد في أية وثيقة تاريخية. وهو ما سيجعل المغرب في موقف ضعيف عندما يريد إثبات مغربية الجزيرة استنادا إلى الوثائق التاريخية، التي هي خالية من اسم "ليلى ."

ومنذ 12 يوليوز (2002)، أي منذ الاحتجاج الإسباني على إقامة المغرب لمركز للمراقبة فوق الجزيرة، بدأت الأخبار تتناقل اسم "ليلى"، بما فيها الأخبار الإسبانية التي يبدو أنها ارتاحت لاسم "ليلى" الذي تستعمله بجانب اسم "بريخيل". فأصبح الدليل "القاطع" على مغربية الجزيرة هو اسمها "العربي"، سواء عند المغاربة أو من يؤيدونهم في هذا الحق. وهكذا

نظمت أشعار تتحدث عن المعشوقة "ليلى"، التي هي عربية مغربية لأن اسمها عربي، مثل قصيدة الشاعر مانع سعيد العتيبة التي نشرها بيومية "الشرق الأوسط" ليوم 20 يوليوز (2002) تحت عنوان "ليلى المغربية". يقول فيها:

لَمْ تَزَلْ رُوحي بِلَيْلَى مُغْرَمَه

رُغمَ آثامِ الأيَادي المُجْرِمَه

فَهْيَ رَمْزُ الحُبِّ في صَحْرائِنا

دُونَ لَيْلى فاللَّيالي مُظْلِمَه

وَهْيَ وَجْهٌ عَرَبِيٌ واضح

مَغْرِبِيٌّ بِعُيونٍ بَاسِمَه

فَإذا مَا سَمِعَ النّاسُ اسْمَهَا

عَرَفُوهَا، إنَّ لَيْلَى مُسْلِمَه

لَمْ تَكُنْ فِي النُّطْقِ إسْبانِيَّةً

وليس كُلُّ خَبيرٍ مُعْجَمَه

اسْمُ لَيْلى عَرَبِيٌ خَالِص

لَيْسَ يَحْتاجُ لَدَيْنَا تَرْجَمَه

وبنفس المنطق والاستدلال، كتب عثمان الرواف بجريدة "الشرق الأوسط" نفسها ليوم 22 يولويوز مقالا تحت عنوان "احتلال ليلى وزيادة المشاكل"، يقول فيه: "إن الحق التاريخي للمغرب في سبتة ومليلية وليلى وغيرها من جزر المنطقة يعود إلى فترة تأسيس الحكم الإسلامي في المغرب العربي قبل ألف عام".

هذا النوع من الاستدلال، "العربي الإسلامي"، لإثبات حق المغرب على سبتة ومليلية و"ليلى"، هو نفس الاستدلال الذي تعتمده إسبانيا في ادعائها السيادة على الأجزاء التي تحتلها من المغرب:

1 ـ فهي تكرر دائما أنها تمتلك سبتة ومليلية قبل أن تقوم الدولة العلوية التي لا يجوز لها أن تطالب اليوم بسبتة ومليلية اللتين كانتا إسبانيتين قبل أن تكون هناك دولة علوية. لاحظوا خبث الاستدلال والبرهان. وهكذا يكون القول بأن المغرب كانت له السيادة على المدينتين المحتلتين وعلى جزيرة "ليلى" منذ إقامة الحكم الإسلامي بالمغرب، أو منذ ألف عام فقط، هو قول قد يدعم ادعاء إسبانيا السيادة على هذه الأجزاء المغربية عندما تقول بأنها احتلت هذه الأجزاء قبل قيام دول إسلامية بالمغرب. فالذي تغيّبه هذه الحجج "العربية الإسلامية" لإثبات مغربية الأجزاء التي تحتلها إسبانيا من المغرب ـ وهي حجج بمثابة

اعتراف ضمني للسيادة الإسبانية على هذه المناطق ـ هي السيادة التاريخية المطلقة، منذ أقدم العصور، للسكان الأصليين على هذه الأراضي التي كانت دائما ملكا لهم وتحت سلطتهم وتصرفهم، قبل أن توجد لا إسبانيا ولا العرب ولا الإسلام ولا العلويون... فبمجرد تحديد تاريخ وزمان لبداية السيادة المغربية على هذه الأجزاء منذ الحكم الإسلامي، يسمح ذلك منطقيا لإسبانيا أن تدعي أنها كانت تحتل هذه الأجزاء قبل ذلك التاريخ، في حين أن الحقيقة هي أن سيادة السكان الأصليين على هذه المناطق لا يُعرف لها تاريخ ولا زمان ولا بداية، بل هو حق أبدي وسرمدي.

2 ـ بما أن الإسبان يعرفون جيدا أن اسم "ليلى" لا يوجد في أية وثيقة تاريخية، فقد استغلوا إطلاق هذا الاسم العربي على الجزيرة ليثبتوا من خلاله أن الجزيرة إسبانية، لأنها لم تعرف في يوم ما في التاريخ باسم "ليلى"، وأن هذا الاسم لم يظهر إلا عقب "الغزو" المغربي للجزيرة حيث اختلقت السلطات المغربية هذا الاسم الجديد، وروجته لتُقنع بذلك أن الجزيرة مغربية لأنها تحمل اسما عربيا. هذا هو مضمون نقاش بين مؤرخين وصحفيين إسبان قدمته الإذاعة الوطنية الإسبانية Radio nacional مساء يوم الجمعية 19 يوليوز 2002.

3 ـ لم ينتبه المسؤولون المغاربة، ولا الشاعر مانع العتيبة، ولا كل الذين ينطلقون من الاسم العربي "ليلى" لإثبات حق المغرب على الجزيرة، أن اسم "ليلى" هو اسم إسباني أصلي، وبالتالي فهذه حجة لصالح إسبانيا وليس لصالح المغرب. كيف ذلك؟

أثناء فترة الحماية الإسبانية على الجزء الشمالي من المغرب، والذي تدخل ضمنه جزيرة "ليلى"، كان الإسبان يطلقون على الجزيرة ـ وهذا دليل على أنهم كانوا يجهلون اسمها لأنها لم تكن تحت سلطتهم وسيادتهم أبدا ـ فقط الاسم العام الذي هو La isla التي تعني بالإسبانية "الجزيرة". ولما استقل المغرب، وبدأت عملية تعريب أسماء الأماكن لمسخ وطمس الهوية الأمازيغية للمغرب، لم يجد المسؤولون أحسن من اسم "ليلى" الذي يفي بالغرض، الذي هو وضع اسم عربي دون أن يكون مختلفا كثيرا عن الاسم المحلي الموروث عن إسبانيا، الذي هو "لايسلى"، حيث اقتصر التعديل على حذف حرف السين فقط. وهكذا نشأ اسم "ليلى" العربي، الذي هو، كما نرى، اسم إسباني في الأصل .

ولا شك أن اليوم الذي سيطالب فيه المغرب بالجزر "الجعفرية"، فإن أول ما ستواجهه به إسبانيا هو أن هذه الجزر إسبانية، لأنه لا توجد وثيقة تاريخية تشير إلى أن هذه الجزر كانت يوما ما تحمل اسما عربيا أو ذات علاقة بشخص اسمه "جعفر". فما حدث مع اسم "ليلى"، الذي اشتقه المغاربة من الاسم الإسباني "لايسلى"، سبق أن حدث كذلك مع اسم الجزر "الجعفرية" التي سماها الإسبان عند احتلالهم لها Chafarinas، التي حورها المغاربة إلى "جعفرية" حتى يكون الاسم عربيا ولا علاقة له بالسكان الأصليين ولا لغتهم الأمازيغية. مع أن اسم "تشافاريناس Chafarinas"، الذي أطلقه الإسبان على الجزر، هو تكييف، مع النظام

الصوتي للغة الإسبانية، للاسم الأمازيغي الأصلي الذي هو "إشفّارن"، الذي كانت تعرف به الجزر الثلاث دائما قبل احتلالها من طرف إسبانيا. وكلمة "إشفّارن iceffaren "جمع، مفرده "أشفّار Aceffar " الذي يعني اللص. سميت المنطقة بجزر "إشفّارن" (اللصوص) لأنها كانت مأوى للصوص والقراصنة وكل الهاربين من العدالة.

ومن حسن حظ المغرب أن اسم "المغرب العربي" لم يطلق على بلدان شمال إفريقيا إلا بعد أن قررت فرنسا الانسحاب منها، وإلا لتذرعت، في مواجهة الوطنيين الذين كانوا يطالبونها بالاستقلال، بأن اسم "المغرب العربي" لا يوجد في أية وثيقة تاريخية بهذا الاسم، وبالتالي فلا حق لأحد أن يطالب فرنسا بالخروج من أرض لم تكن ملكا لما سموه اليوم "المغرب العربي".

ونتمنى أن تكون قضية "ليلى" فرصة يكتشف فيها المسؤولون المغاربة، الماسخون لأسماء الأماكن، أن تغيير وتعريب التوبونيميا الأمازيغية يخدم الأعداء والخصوم، ويوفر الحجة والدليل لصالحهم.

لنعد إلى الاسم الأمازيغي الأصلي والتاريخي للجزيرة. وردت هذه الجزيرة في كتاب "المسالك والممالك" للبكري (القرن الخامس الهجري) باسم "تورة". وهو تكييف عربي للاسم الأمازيغي "تورا"، أو "ثورا" بالنطق الريفي المحلي. ونلاحظ أن العرب الأوائل لم يكونوا يشوهون أسماء الأماكن الأمازيغية كما يفعل "المغاربة العرب" بعد الاستقلال، بل كانوا يكتفون بتكييف الاسم مع النطق العربي، كما رأينا عند الإسبان كذلك. وهكذا سموا "أكسيل" "كسيلة"، و"أوربا" "أوربة"، و"تورا" "تورة". فلم يفعلوا أكثر مما يفعله كل واحد عندما ينقل اسما أجنبيا إلى لغته، مثلما فعل الرومان عندما سموا "يوغرتن" "يوغرطا" ليتلاءم مع النطق اللاتيني.

إذن الاسم الأصلي الأمازيغي للجزيرة هو "تورا". فما معنى "تورا" في الأمازيغية؟

"تورا" ـ أو "ثورا" ـ فعل ماض مصرف للغائب المفرد المؤنث، ويعني "فرغت"، "خويت"، "خلت". وهو مستعمل هنا، كما يسمح بذلك النظام النحوي الأمازيغي، كصفة بمعنى: "فارغة"، "خاوية"، "خالية". وهو ما يتطابق مع واقع الجزيرة الفارغة، الخاوية والخالية من السكان. فالاسم "تورا" يدل فعلا على حقيقة المسمى، عكس اسم "ليلى" الذي لا علاقة له إطلاقا بواقع الجزيرة. ورغم أن فعل "يورا" لا زال يستعمل يوميا في الأمازيغية الريفية، إلا أنه من الكلمات المشتركة بين كل فروع الأمازيغية بالمغرب. فنقرأ في "المعجم العربي الأمازيغي" للأستاذ محمد شفيق في مادة "خلو" ما يلي: «خلا، فرغ = يورا». وفي مادة "خوى": «خوى، فرغ، خلا = يورا»، وفي مادة "فرغ": «فرغ ، الظرف والإناء... = يورا». وفي "المعجم الأمازيغي الفرنسي" للدكتور ميلود الطايفي، نجد في مادة–Ar: "Ar ura, ttar, ur» uri = vider, désemplir, verser, déverser, et part.pass. = vide, désert, vacant, libre, inoccupé». وفي "المعجم الأمازيغي الأمازيغي" (الأول من نوعه) للأستاذ أحمد حدّاشي، نقرأ :

"Ar, i, Kkes ayenna illan agensu n ca negh agensu n yan wasekin. Ar s waxridv. Tura tigemmi nsen..."

الصحافة المغربية، بجرائدها وتلفزتها وإذاعتها، استعملت اسم "ليلى"، منساقة وراء وزير الخارجية السيد بنعيسى الذي كان يتحدث في تصريحاته عن جزيرة "ليلى" دون أن ينتبه إلى الفخ الذي ينصبه المغرب لنفسه بتغييره للاسم الأمازيغي "تورا" باسم عربي ذي أصل إسباني. ومع مرور الأيام واتضاح مخاطر الاستمرار في استعمال اسم "ليلى"، بدأت بعض الجرائد تتحدث عن جزيرة "تورا" مثل "الأحداث المغربية"، التي كانت الأولى التي استعملت الاسم الحقيقي الأمازيغي ثم بعدها القناة الثانية.

أما الديبلوماسية المغربية، ومن خلال وزيرها بنعيسى، فقد كان موقفها من الاسم متناقضا ومضطربا، كما هو شأنها دائما: ففيما يتحدث الوزير في تصريحاته عن "ليلى"، يوقع على البيان المغربي الإسباني المشترك الذي يتحدث عن "تورا"، سواء في النص الإسباني أو الفرنسي أو العربي. ففي النصين الفرنسي والعربي نقرأ: "تورا/بريخيل"، وفي الإسباني "بريخيل/تورا". فالفرق الوحيد هو تسبيق "تورا" على "بريخيل" في النصين الفرنسي والعربي، وتسبيق "بريخيل" على "تورا" في النص الإسباني .

ويبدو أن الوثائق الهامة التي قدمها المؤرخ محمد بن عزوز الحكيم إلى الحكومة المغربية، وربما استشارته كذلك حول موضوع الاسم، هي التي جعلت المغرب يستعمل اسم "تورا" في وثيقة رسمية يحكمها القانون الدولي. أما لو استعمل في هذه الوثيقة اسم "ليلى"، لكان في ذلك اعتراف منه أن الجزيرة ليست مغربية لأن اسمها ليس مغربيا. فهل سيقلع "المغاربة العرب"، أخذا للعبرة من حادثة "تورا"، عن العادة السيئة لتعريب أسماء الأماكن التي ينقلب فيها السحر على الساحر، كما رأينا مع قضية "تورا"؟

وقد سعدنا كثيرا عندما سمعنا خطاب العرش ليوم 30 يوليوز (2002) يتحدث عن جزيرة "تورا" المغربية، دون استعمال أي اسم آخر.

(النص الأصلي منشور بالعدد 65 لشهر سبتمبر 2002)

دروس من الرباط... لكن في الاستلاب واحتقار الذات

نشرت السيدة بثينة شعبان، وهي وزيرة سورية، وهذا شيء له أكثر من دلالة ارتباطا بالموضوع الذي نحن بصدده، مقالا بيومية "الشرق الأوسط" ليوم 29 /2004/11 تحت عنوان لافت ومثير: "دروس من الرباط"، تحدثت فيه عن المغرب والمغاربة كنموذج فريد ـ وهو بالفعل كذلك ـ في التمسك بالعروبة وتبني القضايا القومية والدفاع عنها، نموذج ينبغي على الدول العربية أن تقتدي به وتأخذ الدروس من المغرب في التعلق بالعروبة والذود عنها والاعتزاز بالانتماء إليها والاستعداد للتضحية من أجلها.

لقد أسعدني المقال لأنه يقدم الدليل الساطع والواضح على صحة كل ما كتبناه حول غلو المغاربة في تبنيهم لكل قضايا المشرق العربي، والدفاع عنها بشكل مرضي يجعلهم مصابين بأعراض "العربمانيا" Arabomanie، أي تحول الهمّ العربي إلى وسواس حقيقي مثل تلك الوساوس التي تسم السلوك غير السوي.

لكن من جهة أخرى، آلمني المقال أشد الإيلام عندما قدّم المغرب، البلد الأمازيغي الأول في العالم، كبلد عربي بامتياز وزيادة، يعطي الدروس في العروبة للدول العربية الحقيقية التي أصبح يبزّها ويتفوق عليها في عروبتها وانتمائها. وهو ما يعني ـ وهذا مصدر ما آلمني ـ أسمى درجات الاستلاب، وأعلى قمم احتقار الذات وخيانة الهوية الوطنية الحقيقية والأصلية للمغرب.

تقول السيدة بثينة: «وانهمكت بقراءة الصحف المغربية الصادرة بالعربية، وشعرت بنبض عربيّ حار ينضح بالألم على ما يعتري الشعب العراقي في الفلوجة والفلسطيني في غزة ورفح وجنين. وعبّر كاتبٌ تلو آخر في هذه الصحف عن عمق المعاناة الإنسانية للشعب العراقي، التي يتجاهلها العالم». وهذا تأكيد لما قلناه مرارا من أن الموضوعات الأولى والرئيسية لصحفنا هي قضايا المشرق العربي أولا قبل القضايا الوطنية، إلى الدرجة التي تبدو معها جرائدنا كملحقات إخبارية للصحف الصادرة بدول المشرق العربي. وإذا عرفنا أن الكتاب والصحفيين الذين يكتبون بهذه الصحف حول القضايا العربية يمثلون النخبة المثقفة بالمغرب، ندرك حجم وخطورة الاستلاب الثقافي والانسلاخ الهوياتي الذي يعيشه المثقف المغربي، الذي أصبح محور اهتمامه وتفكيره وإبداعه وكتاباته ومشاعره، ليس مشاكل بلده، بل مشاكل العرب والعروبة.

وتضيف كاتبة المقال: «وفي اليومين التاليين اللذين قضيتهما في الرباط والدار البيضاء، أثلج صدري الشعور القوميّ المتّقد الذي عبر عنه الرجال والنساء على حدّ سواء، المسؤولون والمواطنون، البرلمانيات والقاضيات والسيدات العاملات في مختلف مناحي الحياة، حيث

امتلأت المآقي بالدموع حين يتناول الحديث ما تتعرض له المدن الفلسطينية والعراقية والأطفال والنساء العرب والمقدسات العربية، من عدوان وجرائم وحشية في سياق حملة حاقدة على هذه الأمة وحضارتها وهويتها».

لم تخف السيدة بثينة شعبان سرورها وارتياحها بـ«الشعور القوميّ المتّقد» لدى المغاربة، الذين تمتلئ مآقيهم بالدموع كلما ذكرت فلسطين والعراق وما تتعرض له «المقدسات العربية» من عدوان. إن السيدة بثينة شعبان تتحدث كالمسؤول الذي يزور مستعمرة نائية وتابعة لبلده، فيدهشه ما يلاحظه من ولاء السكان ـ وهو شيء لم يكن ينتظره ـ للمتروبول، ودفاعهم عن قيم البلد الذي غزاهم واستعبدهم، واستعدادهم للتضحية من أجله، فيأخذ ـ هذا الزائر ـ القلم ليعبر عن شعوره بالرضا والارتياح، منوّها بسكان المستعمرة كنموذج في الوطنية والوعي السليم المتقدم!

وتواصل قائلة: «لقد شعرت وأنا استمع للبرلمانيات في الرباط، وكأنني مع أخوات في دمشق أو فلسطين أو العراق أو لبنان، أو أي بلد عربي آخر، حيث عبرن عن قلقهن القومي أولا، وفي الدرجة الثانية عن قلقهن حول مواضيع تخص المرأة وحقوقها، وتوفير الفرص المتكافئة لها، إذ أن شعورهن تركز على المخاطر الجسيمة، الذي تواجهه الهوية العربية، والمصير المشترك لأبناء هذه الأمة».

إنه اعتراف من شاهد أجنبي بما كتبناه في مقالات سابقة من أن سياسة التعريب والاستعراب، التي تنهجها الدولة المغربية منذ الاستقلال، حولت المغرب إلى بلد لا يختلف في شيء، من الناحية الهوياتية والثقافية واللغوية والدينية، عن بلدان المشرق العربي سوى في موقعه الجغرافي. وفي ذلك طمس إجرامي لمعالم الهوية الحقيقية للمغرب. إنه بلد لا يختلف، بالنسبة للوزيرة السورية، وهذا شيء صحيح وواقع، عن فلسطين أو العراق أو لبنان. لهذا فإن الأولوية بالنسبة للبرلمانيات، اللواتي تتحدث عنهن الوزيرة السورية، تعطى، ليس لمناقشة مشاكل المواطنين الذين صوتوا على هؤلاء البرلمانيات، بل للمشاكل القومية التي هي في الأصل أجنبية عن هموم الشعب المغربي ومشاكله الحقيقية، والذي يدفع من جيبه أجور هؤلاء البرلمانيات. إنه حقا نموذج فريد من الاستلاب في تاريخ البشرية.

ولم يفت السيدة بثينة أن تلاحظ كيف «يتحدث النساء والرجال لغة عربية جميلة»، لتقارن، في قرارة نفسها، بين التعلق بالعربية الجميلة بالمغرب، وإتقانها واستعمالها في التظاهرات والخطابات، وبين هجرها وموتها البطيء في موطنها الأصلي بالمشرق العربي. إنها مفارقة غريبة أن تكون البلدان المستعربة أكثر صونا للعربية وإجادة لها وتمسكا بها، مع احتقار مبالغ فيه للغتها الوطنية الأصلية. هذه هي نتائج الاستلاب والوعي الزائف والمغلوط.

وتقول: «ورأيت أن المشاعر نابضة بالألم العربي والدعم للقضايا العربية». إنها تتبجح بمازوشيتنا الثقافية وعهرنا الهوياتي وتبعيتنا العمياء للمشارقة، والتي جعلت مشاعرنا لا

تشتغل ولا تتحرك ولا تنبض إلا أمام ما هو عروبي. وهذا ما يعرفه المشارقة جيدا فيستغلونه أفضل استغلال عندما يستدعون للمشاركة في سهرات غنائية بالمغرب، حيث يشترطون أي مبلغ مالي يخطر لهم بالبال. فهذه "نانسي عجرم" تغني بالمغرب بسعر 30 ألف دولار للمشاركة الواحدة، في حين أن عملاق الغناء المغربي موحى أوالحسين أشيبان المعروف بـ"المايسترو" يتقاضى من وزارة الثقافة 120 درهما لإحيائه سهرة أحيدوس النبيل طيلة ليلة كاملة. إنه احتقار إجرامي للذات المغربية يستحق المسؤولون عنه المحاكمة والعقاب، وإعلاء مازوشي مرضي من قدر كل ما هو عربي مشرقي يستحق المسؤولون عنه الحبس في مؤسسات للأمراض النفسية.

وتضيف السيدة بثينة: «غادرت المغرب الشقيق، وأنا أكثر اطمئناناً على مستقبل هذه الأمة، لأن الأمة التي تتوجع في الرباط والدار البيضاء، حين تشتكي الفلوجة ورفح وجنين والنجف وغزة، هي أمة لن تموت». هكذا أصبح المغرب هو المعيار الذي تقاس به صحة وقوة الأمة العربية. فعندما تكون العروبة حية وقوية ونابضة بالمغرب، فلا خوف على الأمة العربية والهوية العربية. وبمفهوم المخالفة، لولا المغرب لكانت هذه الأمة قد انتهت واختفت! كل هذا يعني أن المغرب أصبح هو القلب النابض للعروبة. وهذا ما أوصلتنا إليه سياسة الاستعراب والاستلاب والاستيعاب التي تطبقها الدولة العروبية بالمغرب منذ الاستقلال.

وإذا كانت السيدة بثينة شعبان تعترف بالخدمات الجليلة التي يقدمها المغرب للحفاظ على الهوية العربية والذود عن «المقدسات العربية» ـ على حد قولها ـ، فما هو المقابل الذي كافأته به الدول العربية كرد للجميل؟ فلم يسبق لأية واحدة من هذه الدول أن ساندته في استكمال وحدته الترابية، بل منها ـ وعلى رأسها سورية التي تتحمل بها السيدة بثينة مسؤولية وزيرة ـ من ساهم في صنع البوليساريو من خلال دعمه بالمال والسلاح والديبلوماسية ضد الوحدة الترابية للمغرب. البترول العربي تستفيد منه أميركيا وإسرائيل، أما المغرب فعليه أن يشتريه بالعملة الصعبة، وبأغلى الأسعار من السوق العالمية. عندما هاجمتنا إسبانيا في جزيرتنا "تورا"، التي حرفنا اسمها إلى "ليلى" إرضاء للعربان، لم تُبْدِ الدول العربية أي تضامن مع المغرب "الشقيق"، الذي لا يمر عليه يوم دون أن يتضامن فيه مع قضايا العرب والعروبة.

لكن العرب، بما أنهم يؤمنون أنهم "خير أمة أخرجت للناس"، وأنهم ينتمون إلى شعب "شريف" ذي نسب نبيل متميز، فإنهم يعتقدون أنهم قدموا للمغرب من الجميل ما لا يستطيع تعويضه رغم كل ما يضحي به في سبيل العرب والعروبة. هذا "الجميل" هو قبولهم للمغرب أن يكون "عربيا" رغم أصله "البربري". إنه تنازل كبير منهم لفائدة المغرب "البربري" عندما رضوا به أن ينتمي إليهم ويكون "شقيقا" لهم. إنها أريحية كبيرة وجود عظيم. إذن، حسب هذا المنطق الذي يحكم العلاقة بين المغرب والعرب، فإن هؤلاء ليسوا

مدينين للأول بأي شيء فيما يخص تبنيه للقضايا العربية ودفاعه عنها، بل هو المدين لهم بديْن كبير وكثير لا يستطيع الوفاء به مهما قدم من خدمات وجميل للعرب والعروبة. لقد منحوه الهوية العربية "الشريفة" والنبيلة، ورضوا به عضوا بجامعتهم العربية، غاضين الطرف عن انتمائه "البربري" الدنس وغير الشريف.

وماذا جنى المغرب من تبعيته العمياء للمشرق العربي، واحتضانه لكل القضايا العربية والدفاع عنها وتبنيه لها؟ لقد جنى الإرهاب والتطرف وانتشار النزعة الظلامية حتى أصبح أكبر مصدر للإرهاب، حسب التهمة الموجهة إليه من بعض الجهات الأوروبية، خصوصا بعد التفجيرات الإرهابية ليوم 11 مارس 2004 بإسبانيا، واغتيال المخرج السينيمائي الهولندي من طرف أصولي مغربي. وقد بدأ المغاربة المقيمون بالخارج يؤدون ثمن هذه التبعية غاليا حيث أصبحوا يتعرضون لانتقامات عنصرية، كما حدث في كورسيكا وهولاندا، باعتبارهم عربا، وبالتالي فهم إرهابيون محتملون. فلو تمسك المغرب بهويته الأمازيغية الأصلية لما اعتبر أبناؤه بالخارج إرهابيين عربا أو عربا إرهابيين.

ولا ننسى أن الأعمال الإرهابية التي تفوّق فيها المغاربة على العرب الحقيقيين، تدخل هي كذلك في إطار تقديم الخدمة للعرب والتزلف إليهم واستدرار ودهم ورضاهم، ما دام أن كل تلك الأفعال إما أنها تنفيذ مباشر لتعليمات قادة إرهابيين عرب، أو "جهاد" في سبيل قضايا عربية.

وما يشجع نزعة التطرف الإسلاموي لدى المغاربة، هو تنويه العرب بخدماتهم وتضحياتهم في سبيل القضايا العربية، كما فعلت السيد بثينة شعبان في مقالها الذي أثنت فيه على المغاربة أصحاب "الشعور القوميّ المتّقد". إنه في الحقيقة مقال يحرّض المغاربة على مزيد من التطرف والأعمال الإرهابية في سبيل القضايا العربية، التي كان يجب أن تكون شأنا أجنبيا عن المغرب والمغاربة.

كيف حدث أن أصبح المغرب، البلد الأمازيغي الإفريقي، قدوة يعطي الدروس للعربان في العروبة والمشاعر القومية العربية كما جاء في مقال الوزيرة بثينة شعبان؟

إن الذين أوصلوا المغرب والمغاربة إلى هذا المستوى من احتقار الذات والمسخ الفكري والعهر الهوياتي، يستحقون المحاسبة والمحاكمة القضائية على اعتبار أن ما قاموا به خيانة عظمى في حق هوية المغرب والمغاربة، وجرائم ضد شعوبهم لا يطالها التقادم ككل الجرائم ضد الإنسانية. فهذا النوع من الجرائم، المصنفة جرائم ضد الإنسانية، لا تتمثل فقط في القتل والإبادة الجماعية للسكان، بل ينبغي أن تشمل كذلك القتل والإبادة الجماعية لهوية هؤلاء السكان، وفرض هوية أخرى عليهم، وتهييء عقولهم في المعامل المدرسية لقبول هذه الهوية الجديدة وخدمتها والدفاع عنها، مثل ما يفعله المغاربة كما نوّهت بذلك السيدة بثينة شعبان.

إن هذا المجهود الذي يبذله الحكام ليعطوا كل يوم الدليل بأن المغرب بلد "عربي"، يرمي طبعا إلى مسخ ومسح الهوية الحقيقية للمغرب التي هي الأمازيغية. مع أن العودة إلى الأمازيغية، وإعلان المغرب دولة أمازيغية، هو الوسيلة الوحيدة لمحاربة التطرف والقضاء على جذور الإرهاب، ووضع المغرب على طريق التقدم والحداثة والديموقراطية. المفارقة الغريبة هو أن حكامنا لا يكلّون من الادعاء بأنهم يعملون من أجل تنمية المغرب وإخراجه من التخلف، كما أنهم اتخذوا إجراءات متشددة لمحاربة التطرف، مع أنهم في نفس الوقت يعززون من تبعية المغرب للمشرق العربي على المستوى الهوياتي واللغوي والثقافي والديني. وهذه التبعية هي مصدر تخلفنا، وانتشار التطرف الديني والإرهاب الإسلاموي ببلدنا. فكيف يمكن محاربة التطرف والقضاء على التخلف بتوفير أسباب هذا التخلف والتطرف نفسها؟ هذه المفارقة هي إحدى نتائج الاستلاب الذي يجعل وعي صاحبه زائفا ومقلوبا، فتنقلب لديه العلاقة بين الأسباب ونتائجها في تحليله وفهمه للواقع.

كل هذا يؤكد أن مصدر كل مشاكلنا يرجع إلى ارتباطنا بالمشرق، وبالتالي فإن الأمازيغية هي وحدها القادرة على تخليصنا من هذا الارتباط العبثي واللاعقلي. والعودة من جديد إلى الأمازيغية لا يحتاج إلى ميزانية ولا استثمار ولا إنفاق، لأنها موجودة وحاضرة عندنا كالهواء ونور الشمس، لكن تتطلب تغييرا في موقف وذهنية الحاكمين.

(النص الأصلي منشور بالعدد 94 لشهر فبراير 2005)

على هامش حضور ممثل عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمر البوليساريو بتيفاريتي:

تحرير فلسطين أم التحرر من فلسطين؟

في الوقت الذي ينظم فيه المغاربة تظاهرات مليونية وحيدة وفريدة في العالم العربي والإسلامي تضامنا مع الفلسطينيين، وفي الوقت الذي يوفر فيه الحكم المغربي طائرة مغربية خاصة ـ من أموال الشعب المغربي طبعا ـ نقلت رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من فاس إلى مؤتمر "أنابوليس" بالولايات المتحدة (يناير 2008)، وفي الوقت الذي يترأس فيه المغرب لجنة القدس، وفي الوقت الذي يمنح فيه المغرب خمسة مليون دولار لفلسطين، وفي الوقت الذي يتبنى فيه المسؤولون العروبيون بالمغرب القضية الفلسطينية كقضية وطنية، وفي الوقت الذي تتصدر فيه أخبار فلسطين الصفحات الأولى للجرائد الوطنية، وفي الوقت الذي لا تخلو فيه خطبة لصلاة الجمعة من الدعاء لفلسطين... في هذا الوقت، نجد ممثلا عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يحضر مؤتمر البوليساريو بتيفاريتي، ويلقي كلمة يقول فيها: «كفاح الشعب الصحراوي يتقاطع كثيرا مع كفاح الشعب الفلسطيني، فكلاهما يحاربان الاستعمار الأجنبي» (جريدة "المستقبل"، الثلاثاء 18 كانون الأول 2007 - العدد 2825).

لم أستعرض بعض الأمثلة مما يسديه المغرب من خير كثير ودعم مالي ومعنوي غزير لفلسطين، وما تحتله هذه الأخيرة من مكانة لدى المغاربة، لأخلص إلى التنديد بالفلسطينيين الذين يردون الجميل للمغرب بطعنه، ليس من الخلف، بل من الأمام، أي طعنه وهو يسمع ويرى، وبكل صراحة ووقاحة، وذلك باستعمال مساندته للقضية الفلسطينية لمساندة أعدائه وخصوم وحدته الترابية. ليس الغرض إذن من إيراد هذه الأمثلة من الجود والعطاء المغربي، وما يقابلها من جحود ونكران من بعض الجهات الفلسطينية، هو إدانة هؤلاء الفلسطينيين الذين لهم كامل الحق في أن يحضروا أي مؤتمر أرادوا، ولو كان مؤتمرا ضد المغرب كذلك الذي حضروه بتيفاريتي، وذلك حسب قناعاتهم ومواقفهم وعلاقاتهم الخارجية وسياستهم التي يرونها تخدم قضيتهم. أما الذين يستحقون التنديد والإدانة، فهم المسؤولون المغاربة الذين جعلوا من فلسطين قضية وطنية يرصد لها من المال العام، ومن الجهد والاهتمام ما لم يحظ به أطفال "أنفكو" الذين يموتون بردا وجوعا في قمم الأطلس.

والسؤال الذي يطرح نفسه ليس هو: لماذا يتنكر هؤلاء الفلسطينيون لجميل المغرب وما يسديه لهم من خير ودعم ومال؟ وإنما السؤال هو: لماذا يستمر المسؤولون بالمغرب في التعامل مع القضية الفلسطينية كقضيتهم الوطنية، رغم الطعنات الخلفية التي يتلقونها من بعض

الفصائل الفلسطينية كرد على جميل المغرب تجاههم؟ لا يمكن تفسير هذه المفارقة إلا بوجود نزعة مازوشية لدى المسؤولين المغاربة في علاقتهم بالفلسطينيين خاصة، والبلدان العربية عامة. هذه النزعة التي تتميز باستلذاذ الضحية لما تتعرض له من عقاب وعذاب على يدي جلادها. وهذه العلاقة المازوشية للمغاربة مع المشرق العربي، ولا سيما مع فلسطين كما قلت، ترسخت وتجذرت منذ أيام "الحركة الوطنية". ومما يؤكد أن الأمر يتعلق بنزعة مازوشية حقيقية في علاقة المسؤولين المغاربة بفلسطين، هو أن هذا النكران الفلسطيني للجميل المغربي ليس هو الأول من نوعه، ومع ذلك يستمر المغاربة في مغازلتهم للفلسطينيين واحتضان قضيتهم واستدرار عطفهم ورضاهم بحثا عن سعادة مازوشية طفولية. فقد سبق لوفد من منظمة فتح أن حضر أحد مؤتمرات البوليساريو بالجزائر في ثمانينيات القرن الماضي، وألقى ممثله خطابا قال فيه بأن الشعب الصحراوي يعاني من الاحتلال مثل الشعب الفلسطيني. وقد غضب آنذاك الحسن الثاني غضبا شديدا كشف عنه في خطاب غاضب إلى "شعبه العزيز"، يدعوه فيه إلى قطع كل علاقة مع فلسطين والفلسطينيين ويتوعد، وهو يحرك خنجرا خشبيا بيده، من لم يلتزم بتلك الأوامر بطلي باب داره ب... لكن بعد شهور، تناسى المسؤولون فعلة الفلسطينيين وسلمت دور المغاربة من الطلي ب...!! ولم يستطع الحسن الثاني تطبيق ما دعا إليه من قطيعة مع الفلسطينيين، هياما من الضحية بجلادها كما في العلاقة المازوشية. واليوم يتكرر نفس الشيء بتيفاريتي، ولم يغضب أي مسؤول ولا هدد بطلي بيوت المغاربة ب... لقد أصبح الغدر الفلسطيني (والعربي في كثير من الحالات) تجاه الجميل المغربي شيئا عاديا، بل طبيعيا، تماما كما تتحول ممارسة الأفعال السادية على المازوشي شيئا عاديا ومقبولا، بل يطلبها هو ويرغب فيها.

ولا يهم في هذا النكران الفلسطيني للجميل المغربي أن الذي حضر مؤتمر تيفاريتي لا يمثل السلطة الفلسطينية، بل الجبهة الشعبية المعارضة. فالذي حضر من السنيغال يمثل هو كذلك الحزب الاشتراكي المعارض ولا يمثل السلطة الحاكمة. ومع ذلك كان غضب المغرب على السنيغال كبيرا، ورد فعله قويا أدى إلى استدعاء سفيره بهذا البلد الإفريقي. هذا رغم أن المغرب لا يقدم أي دعم أو مساعدة للسنيغال، ولا يجعل من قضاياه قضايا وطنية يتبناها ويدافع عنها كما يفعل مع قضايا فلسطين. هذا بالإضافة إلى أن المغرب قد يخسر، في حالة تدهور علاقته بالسنيغال نتيجة احتجاجه واستدعاء سفيره بعد مشاركة الحزب الاشتراكي السنيغالي في مؤتمر تيفاريتي، قد يخسر مكاسب اقتصادية مهمة، في حين لن يخسر شيئا، في حالة "تدهور" علاقته بالفلسطينيين، بل سيربح أولا كرامته، وثانيا المساعدات المالية وكل الدعم الذي يخص به فلسطين لتحويله إلى استعمال وطني داخلي.

فهذا التمييز في تعامل المسؤولين المغاربة مع السنيغال وفلسطين بصدد موقفين مماثلين ومعادیين لمصالح المغرب، حيث احتجوا ونددوا في ما يخص السنيغاليين، وسكتوا وتحملوا في

ما يخص الفلسطينيين، مع أن الأمر بالنسبة لهؤلاء يتعلق بحالة عود Récidive، هذا التمييز يكشف بوضوح عن أعراض نزعة مازوشية في علاقة المسؤولين المغاربة بفلسطين خاصة، وباقي الشعوب العربية عامة كما سبق أن أشرت. فالضحية في هذه العلاقة لا تريد إغضاب جلادها، بل تقبل وتتحمل وتتنازل خوفا من أن يحرمها من لذة العذاب والعقاب والإذلال والإهانة.

هذا ما جنته السياسية العروبية بالمغرب: تحمّل وقبول الأذى الموجه ضده من طرف العرب بمتعة وسعادة!

إن مشكل فلسطين لا ينحصر فقط في ما يعرف بالنزاع العربي الإسرائيلي. بل له وجه آخر خطير جدا، وهو الذي يجعل من القضية الفلسطينية أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تبرير وتأبيد استبداد الأنظمة العربية ونزوعها نحو الديكتاتورية والطغيان. فهذه الأنظمة تمارس استبدادها وتستمر في استيلائها على السلطة والثروة باسم القضية الفلسطينية والدفاع عن فلسطين. ومن يعترض على استبدادها يتهم بأنه صهيوني خائن للقضية الفلسطينية. ففي المغرب مثلا، الجميع "يأكل" من القضية الفلسطينية ويسترزق منها لدعم موقفه السياسي والإيديولوجي، وكسب السند الشعبي لحماية مصالحه وسلطته، سواء الحكم، أو الأحزاب، أو أئمة المساجد، أو الصحافة...: فدائما هناك حضور طاغٍ لفلسطين، والحديث عن فلسطين، وتحاليل عن فلسطين، وأخبار عن فلسطين، ودعم فلسطين، وتحرير فلسطين، والتظاهر لفلسطين، وجمع التبرعات لفلسطين، والدعاء لفلسطين، والجهاد لفلسطين، و"الانفجار" من أجل فلسطين... إلا أن أكثر الاستعمالات السياسوية الوقحة والخبيثة لقضية فلسطين، هي اتهام الخصوم والمعارضين وأصحاب الرأي المختلف بأنهم "صهاينة" وخونة للقضية الفلسطينية يعملون لصالح اليهود! كما يفعل العروبيون مع الأمازيغية التي يحاولون شيطنتها عندما يتهمون نشطاء الحركة الأمازيغية بأنهم "متصهينون" موالون لإسرائيل ومعادون للقضية الفلسطينية. وقد رأينا ذلك بأم العين بمدخل جامعة مكناس عندما رسم "الجانجويد" المغاربة العلم الأمازيغي بجانب العلم الإسرائيلي مع علامة "تساوي" تربط بينهما.

وبناء على هذا الاستعمال السياسوي والمصلحي لقضية فلسطين، لا نعتقد أن هؤلاء "المدافعين" و"النائحين" على فلسطين، وخصوصا من أصحاب السلطة والحكم، يرغبون حقا في تحرير فلسطين، لأن تحريرها وإغلاق ملفها يعني إغلاق أبواب حكمهم الاستبدادي ورزقهم الإيديولوجي.

إن هذا الحضور "المتطرف"، والهيمنة الطاغية للقضية الفلسطينية بوجدان وعقول المغاربة بفعل غسل الدماغ الذي يخضعون له يوميا عن طريق المدرسة والإعلام والأحزاب والسلطة، يجعل من فلسطين، ليست هي المستعمَرة (بفتح الميم) من طرف إسرائيل كما

يقولون، بل هي المستعمِرة (بكسر الميم) لعقولنا والغازية لوجداننا والمحتلة لمشاعرنا. إن الاحتلال، على هذا المستوى، يصبح فلسطينيا وليس إسرائيليا.

لهذا، فما نحن في حاجة ماسة إليه اليوم، نحن المغاربة، ليس تحرير فلسطين، بل تحرير أنفسنا منها بعد أن أصبحت تحتلنا أكثر مما تحتلها إسرائيل، وتسيطر على عقولنا ووجداننا التي بنت بها مستوطنات أكبر وأدوم من التي تبنيها إسرائيل، مع تجهيزها بكل البنى التحتية اللازمة للاستقرار الدائم، لكن دون مجارٍ للصرف الصحي، وذلك حتى تتراكم قاذوراتها وتترسب بعقولنا ووجداننا بشكل دائم وفعّال. هذا التحرير لأنفسنا من فلسطين يكاد يصبح اليوم، خصوصا مع تزايد استغلالها السياسوي والإيديولوجي المبرر لكل الاستبدادات والانتهاكات لقواعد الحكم الديموقراطي، شرطا ضروريا للديمقراطية التي تداس باسم القضية الفلسطينية.

وسيلة هذا التحرير هي العودة طبعا إلى الأمازيغية كنظام وهوية ودولة وسلطة ولغة وثقافة وتاريخ. لقد أفرغت سياسة التعريب، العرقي والسياسي والهوياتي، عقول ووجدان المغاربة من جوهرها الأمازيغي النبيل والنظيف الطاهر. فكانت النتيجة هي ملؤها بنفايات القومية العروبية وقاذوراتها النتنة والمتعفنة. فالعودة إلى الأمازيغية يعني غسل أدمغتنا من هذه القاذورات لملئها من جديد بمضمونها الأمازيغي الزكي الطاهر. إن عودتنا إلى الأمازيغية يجعلنا صرحاء مع أنفسنا وأمام أنفسنا، دون حاجة إلى التستر وراء قضايا الآخرين نغطي بها عن عجزنا، ونبرر بها فشلنا، ونخفي بها أخطاءنا، ونزكي بها استبدادنا ونمتهن بها كرامتنا. فعندما نكون أمازيغيين، دولة وحكما وسلطة وهوية، آنذاك سنتعامل مع فلسطين بعيدا عن كل استغلال سياسوي أو استعمال إيديولوجي أو حماس زائد لا ينتج، بالمقابل، سوى النكران والغدر والطعن من الخلف كما رأينا.

(النص الأصلي منشور بالعدد 130 لشهر فبراير 2008)

«نجوم العرب» الذين «يضيئون» «ظلمة» المغرب!!!

عندما كتبنا في العدد 87 من "تاويزا" لشهر يوليوز 2004 مقالا بعنوان: "من يريد تحويل المغرب إلى ولاية تابعة للمشرق العربي؟" (انظر الموضوع ضمن مواد هذا الكتاب)، فلم يكن ذلك غلوا ولا مبالغة، بعد أن جاءت وقائع جديدة تؤكد ذلك، أقوى من الوقائع التي قدمناها لإثبات ما كتبناه آنذاك. من بين هذه الوقائع الجديدة:

1 ـ نُظِّمت في نهاية يوليوز (2004)، بمركب محمد الخامس بالدار البيضاء، سهرة سمِّيت بليلة "نجوم العرب"، شارك فيها ونشّطها، كما تدل على ذلك تسميتها، "نجوم العرب" في الطرب والغناء.

هل لا يوجد لدينا نجوم حقيقيون في الغناء والطرب لتنظيم سهرات فنية وغنائية، مثل رويشة، ملال، موحا أولحسين أشيبان (المايسترو)، فاطمة تاباعمرانت، عموري مبارك، الوليد ميمون، خالد إزري، وغيرهم ممن هم حقا نجوم، ليس داخل وطنهم المغرب فحسب، بل في العالم، مثل موحا أولحسين أشيبان الذي أعجب كثيرا بفنه الرئيسُ الأميركي الأسبق رونالد ريگان الذي سمّاه "المايسترو"؛ وهو اللقب الذي لا زال يحمله إلى اليوم؟

أما إذا كان لا بد من حضور "نجوم" أجانب من خارج المغرب، فلماذا لم يُستدع "إيدير"، أو تاكفاريناس"، أو "ماسّا بوشافة"، أو آيت منگلّت أو "ماركوندا"... والذين هم نجوم أمازيغيون من الجزائر، مشهورون على الصعيد العالمي ولا يظهر أمامهم "نجوم العرب" سوى ككتل من الظلام الدامس الكثيف؟

إذا تأملنا "إبداعات" "نجوم العرب" وقارناها بكنوز وذخائر المبدعين الأمازيغ، سنتوصل إلى أن ما يضفي "النجومية" على هؤلاء الفنانين العرب، الذين يحصلون على الملايين "ليمْتعوا" "برابرة" المغرب بفنهم التافه المسفّ، ليس هو فنهم وغناؤهم الذي لا جمال فيه ولا سمو ولا فن، بل هو انتماؤهم العربي الذي يجعل منهم "نجوما" بالنسبة للمغاربة العرب الذين يعتبرون كل من ينتسب إلى العروبة نجما مضيئا وبطلا مغوارا، ولو كان سفّاكا للدماء وقاتلا للأرواح مثل كل الإرهابيين ذوي الأصول الوهابية العربية. فهؤلاء "النجوم"، الذين تهافت عليهم أكثر من أربعين ألف مغربي بمركب محمد الخامس، ليست لهم أية شهرة ولا أهمية داخل أوطانهم العربية حيث لا يحضر سهراتهم سوى عدد محدود لا يتعدى بضع عشرات. وهذا يؤكد ما قلناه من أن "نجوميتهم" بالمغرب لا يستمدونها من فنهم البئيس والسخيف، بل من نسبهم العربي، تماما مثل "الشرفاء" الذين لا يساوون شيئا بالبلدان العربية، لكنهم يصبحون بالمغرب كائنات مقدسة وفوق بشرية.

قد يقال إن استدعاء مثل هؤلاء "النجوم" يدخل في إطار انفتاح المغرب على ثقافات وفنون الشعوب الأخرى، وخصوصا الشعوب الصديقة و"الشقيقة" مثل الشعوب العربية التي يتفاعل مع ثقافاتها أخذا وعطاء، في تبادل مستمر للتأثير والتأثر.

وهنا يطرح السؤال التالي: متى استُدعي فنانونا الأمازيغيون، من المغرب أو الجزائر، للمشاركة في سهرة غنائية بمصر، أو العراق، أو الكويت، أو قطر، أو السعودية، أو اليمن، أو سوريا، أو الأردن، أو لبنان، أو فلسطين...؟ بل هل يسمع "الأشقاء" العرب عن أسماء فنانين أمازيغيين مثل رويشة، علال شيلح، موحا أولحسين أشيبان، ملال، فاطمة تاباعمرانت، تاكفاريناس، آيت منگلت... كما نعرف نحن أسماء كل مطربيهم ونحفظ حتى أغانيهم التي نتبارى في إتقان تقليدها في برنامج "استوديو 2M" الذي استحدثته القناة الثانية لهذا الغرض؟ الجواب بالنفي طبعا. وهو ما يعني أن تنظيم مثل هذه السهرة ـ ليلة نجوم العرب ـ لا يدخل في إطار الانفتاح والتبادل والتفاعل الثقافيين بين المغرب والمشرق، بل هو نتيجة وتكريس للتبعية للمشرق، هذه التبعية التي أصبحت ساحقة وقاتلة في مجال الفن والغناء والسينما بفضل التلفزيون المغربي الساحق والقاتل هو أيضا. فليس هناك تبادل ثقافي وتفاعل حضاري بين المغرب والمشرق ما دام أن علاقة الفعل والتأثير تسير في اتجاه واحد، أي من المشرق إلى المغرب الذي يأخذ من الأول ولا يعطيه ـ باستثناء الجنس اللطيف ـ ويتأثر به ولا يؤثر فيه. إنها علاقة المريد بشيخه، بخصوص علاقة النخبة المغربية بالمشرق، كما شرحها وحللها الأستاذ ميمون أمسبريذ في مقال له بعنوان: "المغرب والمعنى"، المنشور بالعدد 71 من "تاويزا".

وحتى الكلام عن علاقة المغرب بـ"أشقائه" العرب، كلام كاذب وبعيد عن الحقيقة والصواب، لأن العلاقة بين الأشقاء الحقيقيين تعتمد على التبادل والأخذ والعطاء والتعاون المشترك لمصلحة الجميع، عكس العلاقة بين المغرب والمشرق التي هي ذات اتجاه واحد لا تبادل فيها ولا تفاعل، ولمصلحة الطرف المشرقي الذي يستفيد وحده من هذه العلاقة. إنها علاقة التبعية العمياء والولاء البليد الأخرق.

سيكون هناك تبادل وتفاعل، وأخذ وعطاء بين المشرق والمغرب عندما يعود المغرب مملكة أمازيغية، لها لغتها الأمازيغية وثقافتها الأمازيغية وغناؤها الأمازيغي وفنونها الأمازيغية، مثل ما هو حاصل في العلاقة مثلا بين تركيا أو إيران أو باكستان وبين الشعوب العربية.

2 ـ نشرت بعض الصحف المغربية عريضة فريدة تحمل عنوان: "وثيقة التمسك بحقنا في القدس"، تتضمن ما يلي: «أقسم بالله العظيم أن أظل وفيا لدماء الشهداء، متمسكا بكامل الحق التاريخي، رافضا لكل أنواع التنازلات مهما اشتدت الضغوط وكثرت التضحيات، معاهدا الله تعالى على مساندة الشعب الفلسطيني في صموده حتى يتحقق وعد الله. ولن يخلف الله الميعاد. وعليه أوقّع»، مع كتابة الاسم وتحديد الجنسية وبلد الإقامة. الوثيقة مرفوقة ببلاغ

من سفارة فلسطين بالرباط يطلب من القراء ملء الوثيقة والتوقيع عليها وإرسالها إلى سفارة فلسطين «لتكون ملفا يعزز الموقف الفلسطيني في أية مفاوضات».

لن أطيل هنا في التعليق على ما جاء في بلاغ سفارة فلسطين الذي يقول بأن الغرض من الوثيقة هو أن «تكون ملفا يعزز الموقف الفلسطيني في أية مفاوضات». إنه حقا شيء مضحك عندما نعرف أن الذي احتل فلسطين ـ إذا جاز أن نتحدث عن محتل ـ لم يستوْلِ عليها بجمع التوقيعات المساندة لمشروعه الاستيطاني، بل احتلها بالتفوق العسكري الذي يعكس تفوقا في الديموقراطية والعلم. قلت لن أطيل في التعليق على البلاغ لأن موضوع الملاحظات التالية هي الوثيقة/ العريضة وليس البلاغ.

الوثيقة/العريضة تدخل في إطار التضامن مع الشعب الفلسطيني ومساندة الحق العربي في مواجهة إسرائيل. وهذا التضامن قد يبدو شيئا عاديا وطبيعيا بين شعوب "شقيقة" تجمعها العروبة والإسلام. ليس هناك إذن أي مشكل من هذه الناحية التضامنية العربية.

لكن لا ننسى أن كلمة "تضامن" هي مصدر لفعل "تضامن" الذي يتكون من "ألف" المشاركة، أي أن "التضامن" يعني التعاون والتشارك والتبادل للتضامن بين عدة أطراف، التي هي هنا العرب والمغاربة. فهل هذا صحيح؟ وهل هذا هو مضمون "التضامن" بين المغاربة و"أشقائهم" العرب؟

لنفرض أننا وجهنا نفس الوثيقة/العريضة للقراء العرب بالمشرق مع تغيير لكلمتي القدس وفلسطين بمليلية وسبتة المحتلتين من طرف إسبانيا. فهل سنجمع توقيعات على هذه الوثيقة تضامنا للعرب مع مغربهم "الشقيق" في حقه لاسترداد مدينتيه السليبتين؟ بل هل ستنشر الصحف العربية مثل هذه الوثيقة كما نشرت الصحف المغربية وثيقة السفارة الفلسطينية؟ وإذا عنونا الوثيقة بـ"وثيقة التمسك بحقنا في الصحراء"، هل ستنشرها الجرائد العربية ويوقعها القراء العرب، تأييدا لحق المغرب في صحرائه، حتى تكون تلك التوقيعات «ملفا يعزز الموقف المغربي في أية مفاوضات»؟

طبعا سيكون من باب الخيال والمستحيل انتظار مثل هذا التضامن المكتوب مع حق المغرب في صحرائه وفي استرداد مدينتيه المحتلتين من طرف إسبانيا. فقد رأينا كيف كان موقف العرب متخاذلا عندما غزت إسبانيا جزية "تورا" المغربية، بل كان هناك من العرب من أعلن تضامنه مع إسبانيا بلا حياء ولا خجل، وجهرا وعلانية وليس سرا ولا خفية. كما نعرف كذلك أن بعض الدول العربية هي التي خلقت جبهة البوليساريو وظلت تمولها لضرب وحدة المغرب الترابية.

إذن لماذا يطلب منا العرب أن نتضامن معهم في قضاياهم العربية في حين يخذلوننا ولا يساندوننا في قضايانا المغربية رغم عدالتها ومشروعيتها؟ لماذا نتضامن ونساند من لا يتضامن معنا ولا يساندنا؟ إلى متى سيظل المغرب يقدم الخدمات المجانية لقضايا العرب

الذين لم نجن مما نقدمه لهم من خدمات سوى الإرهاب والتطرف والتخلف؟ ألم يحن الوقت بعدُ لوضع حد لهذه التبعية المهينة التي حولت المغرب إلى خادم مطيع للمشرق، يعمل جاهدا على حل مشاكل العرب الذين تسببوا فيها هم أنفسهم؟ لقد تعبنا واستُنزفنا من كثرة خدماتنا للعرب، هوية ولغة وثقافة ودينا وسياسة، دون أن نتلقى في المقابل سوى الاستعلاء والاستكبار ونكران الجميل. ألم يحن الوقت لنتفرغ لمشاكلنا وقضايانا، ونخدم مغربنا وبلدنا الأمازيغي ونبتعد عن مشاكل العرب التي هي سبب ما انتشر عندنا من تخلف فكري وإرهاب أصولي وتطرف ديني؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 89 لشهر سبتمبر 2004)

الإهانة الكبرى

إن ترخيص السلطات المغربية بإقامة حفل غنائي ضخم أحيته اللعوبة اللبنانية نانسي عجرم ليلة 23 أبريل 2005 بساحة جامع "الفنا" بمراكش، تقاضت عنه مليارا في ليلة واحدة كما ذكرت الصحافة، يعد إهانة كبرى في حق المغرب والمغاربة والوطن والمواطنين، وخيانة عظمى في حق الفنانات والفنانين المغاربة الذين لا يحصلون، مجتمعين، طيلة حياتهم الفنية كلها على ما حصلت عليه نانسي، من خزائن المغرب، في ليلة واحدة.

ولا يمكن للسلطات أن تتنصل من مسؤوليتها المباشرة عن هذه الإهانة والخيانة بمبرر أن الحفل من تنظيم واحتضان شركات خاصة وليست مؤسسات تابعة للدولة، وإلا لكان عليها، بنفس المنطق ونفس المبرر، أن تلغي مصلحة الجمارك ولا تسمح لهم بحماية الاقتصاد الوطني ومنع السلع المهربة إلا عندما يكون المهربون مؤسسات عمومية تابعة للدولة.

ولا يتعلق الأمر هنا، وهذا ما ركزت عليه جل الصحف، بما تسبب فيه حضور نانسي إلى جامع "الفنا" من اضطراب في حركة السير، وقطع أرزاق "الحلايقية" و"المرايقية"، وإنما يتعلق الأمر باحتقار المغرب والمغاربة، وإهانة الإنتاج الفني والغنائي الوطني، وتمجيد، بالمقابل، لثقافة ولغة وفن المشرق العربي، حتى ولو كان بخسا ورديئا وتافها، مع العمل على نشره وترسيخه باحتضان ممثليه المشارقة، والإغداق عليهم بالملايين من مال الشعب الذي يُحتقر فنه وثقافته، مع أن هؤلاء الفنانين المشارقة لا يتقاضون حتى 1% في بلدانهم العربية مما يتقاضونه في المغرب على ترديدهم للازمة المكرورة عندهم جميعا: "باحبك"!

وحتى يستلب الغناء المشرقي أكبر عدد من العقول، قرر المنظمون أن تكون السهرة مجانية، وهو ما وفر لنانسي أزيد من 100 ألف من الضحايا/المعجبين. فهل يمكن أن نتصور ـ مجرد تصور ـ أن دولة عربية بالمشرق تنظم حفلا لموحا أولحسين إشيبان المايسترو بمليار، مع حضور أكثر من 100 ألف من المعجبين بفن أحيدوس المغربي؟ إذا عرفنا أن مثل هذا الأمر مستحيل وممتنع، ندرك حجم الإهانة التي تلقاها الفنانون المغاربة بتنظيم حفل غنائي لفنانين عرب أجانب بمئات الملايين داخل بلادهم المغرب.

إلا أن هذه الإهانة الكبرى، قبل أن تكون موجهة إلى الفنانات والفنانين المغاربة، فهي موجهة أولا وأساسا إلى الأمازيغية، لأن تنظيم مثل هذا المهرجان الغنائي المشرقي الضخم، في بلد أمازيغي يطالب فيه الأمازيغيون بالاعتراف بهويتهم واحترام فنهم وغنائهم وثقافتهم ولغتهم، هو استهتار بهؤلاء الأمازيغيين واستخفاف بأمازيغيتهم وتحدٍّ لمطالبهم، بتأكيد أن المغرب بلد "عربي" ليس له من فن وغناء سوى الفن والغناء العربيين، لأن هويته وجذوره

"عربية"، والدليل هو 100 ألف من المغاربة الذين حجوا إلى مراكش للاستمتاع بصدر نانسي كأن المغربيات لا يملكن لبَّات ولا صدورا.

وإذا استحضرنا أن هذا التمجيد للمشرق، المهين (التمجيد) للأمازيغية، يأتي في عز مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية التي أنشئت، كما يرددون ويقولون، لرد الاعتبار للأمازيغية والنهوض بها، يتأكد لنا أن المعهد لم ينشأ إلا لتتفرغ الدولة لتعزيز تبعية المغرب للمشرق، وتقوية الهوية "العربية" للمغرب دون إزعاج أو مضايقة أو وَجَل من المطالب الأمازيغية، بعد أن أنشئ لها معهد "خاص" بها.

ثم لماذا دائما مراكش هي التي يقع عليها الاختيار لاحتضان المهرجانات والاجتماعات والمنتديات العربية مثل ندوة الفكر العربي في 2005؟ هل لأنها تحمل اسما أمازيغيا؟ أم لأنها مدينة أسسها ملك أمازيغي؟ أم انتقاما للماجن المعتمد بن عباد العربي الذي اقتيد من الأندلس ليسجن بمراكش؟ أم لأن المغرب كان، إلى عهد قريب، يسمى "مراكش"، وبالتالي فإن تعريب هذه المدينة يعني تعريب المغرب بكامله؟

فإذا كان سبعة أعضاء من مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد انسحبوا من هذا المجلس احتجاجا على الوعود العرقوبية التي قوبل بها "النهوض بالأمازيغية"، فإن مهرجان نانسي بمراكش وحده كافٍ لانسحاب جميع العاملين ـ بما فيهم العميد ـ من هذه المؤسسة التي دخل معها المغرب مرحلة جديدة من الشرقنة والاستعراب، وبوتيرة متسارعة، لم يعرفها قبل إنشاء المعهد.

إن الاعتقاد بإمكان النهوض بالأمازيغية دون أن يتغير شيء في علاقة المغرب بالمشرق العربي، وهم وخدعة وتغليط، إذ أن مضمون هذا النهوض يمر بالضرورة عبر إعادة النظر في هذه العلاقة، لأن وراء إقصاء الأمازيغية علاقة التبعية الهوياتية واللغوية والدينية والفنية والغنائية والثقافية للمغرب بالمشرق. فرد الاعتبار للأمازيغية يعني، بالتالي، الحصول على "الاستقلال" الهوياتي واللغوي والثقافي للمغرب تجاه المشرق.

إلا أن مهرجان نانسي بمراكش جاء ليعزز الاستلاب والتبعية للمشرق على مستوى الثقافة الشعبية الجماهيرية، أي الغناء، بعد أن كان هذا الاستلاب والتبعية يتركزان أكثر في السابق على عناصر الهوية واللغة والثقافة "العالمة" ذات الجمهور المحدود. أليس هذا "فتحا" جديدا للمغرب، بلا إسلام ولا دين جديد، وبقيادة عسكرية محلية؟ إنه أرقى درجات المازوشية الثقافية التي يكاد ينعدم مثيل لها في تاريخ الشعوب الأخرى.

أمام هذا التوجه الشرقاني العروبي الجديد والقوي، نتساءل: ما الفائدة من معهد ملكي للثقافة الأمازيغية وما دوره وما وظيفته؟ أليست وظيفته هي التخفيف من صدمة هذا التوجه الشرقاني العنيف والمستفز، والمساعدة على تحمله وعدم مقاومته والاحتجاج ضده، كما تفعل المسكنات الطبية التي تهيئ الجسم لتحمل الآلام والأمراض؟

وكم كانت نانسي صادقة وصريحة عندما قالت، في استجواب صحفي، بأنها لا تعرف أن سميرة بنت سعيد مغربية. طبعا ليس هناك أي شيء في غناء سميرة بنت سعيد يدل على أنها مغربية، لا اللغة ولا الكلمات ولا اللحن ولا الموضوع ولا الحركات. وهذا ما يطرح علينا السؤال التالي: من جعل من المغنية سميرة بنت سعيد "المغربية" فنانة غير مغربية؟ إنه هذا التوجه الشرقاني الذي تنهجه الدولة المغربية منذ الاستقلال، والذي فرضته فرضا عن طريق التعليم والإعلام واللغة، والذي يجعل من الفنانين والمبدعين المشارقة القدوة والنموذج لكل فنان وفنانة مغربية. فكل مغنية مغربية تريد أن ترتقي بفنها عليها أن تقلدهم في اللغة واللحن والكلمات والحركات والموضوعات، أي عليها أن تصبح غير مغربية، مثل سميرة بنت سعيد وأخريات كثيرات. ومهرجان نانسي يصب في هذا الهدف ويخدمه: فالذي توفر له الدولة أكثر من 100 ألف معجب لا يمكن إلا أن يكون نموذجا مثاليا لكل فنان ومغنٍّ يحلم أن يصبح نجما عربيا مثل نانسي، أي غير مغربي مثل سميرة وغيرها كما قلت.

لقد انتهت إذن مرحلة المغربة ـ التي كانت تعني استبدال الأطر الفرنسية بأطر مغربية ـ وجاءت مرحلة "المشرقة"، التي ليست استبدالا للمغاربة بالمشارقة، بل تحويلا للمغاربة إلى مشارقة.

ولا ننسى أن هذه "المشرقة" مستمرة، وبوتيرة جنونية كما قلت، بعد إنشاء معهد الأمازيغية، وهو ما يعني تحديا واستخفافا بكل ما يقال عن النهوض المزعوم بالأمازيغية ورد الاعتبار لها والمصالحة معها. وهذا ما يطرح ألف سؤال وسؤال عن دور هذه المؤسسة ووظيفتها كما قلت.

(النص الأصلي منشور بالعدد 98 لشهر يونيو 2005)

من «ليلة نجوم العرب» بالدار البيضاء إلى مؤتمر «الفكر العربي» بمراكش

لقد أصبحت ظاهرة استضافة المغرب للاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات والندوات، المتعلقة بقضايا العرب والعروبة، ظاهرة لافتة تثير انتباه كل ملاحظ ومتتبع للشؤون المغربية، وتؤكد أن هذا الأخير أصبح متخصصا، على الصعيد العالمي، في هذا النوع من "السخرة"، أي احتضان قضايا العرب والعروبة.

وقد خطا المغرب، بقرار استضافته لمؤتمر مؤسسة الفكر العربي، الذي انعقد بمراكش أيام 1، 2، 3 و4 من دجنبر 2004، خطوة متقدمة عن سابقاتها في هذا المجال، مجال "السخرة" وتقديم الخدمة لـ"الأشقاء" العرب. قلت خطوة متقدمة عن سابقاتها لأن الأمر أولا لا يتعلق بتلك المؤتمرات التي يكون موضوعها تدارس قضايا مهنية مثل مؤتمر المحامين العرب، والفنانين العرب، والمقاولين العرب، والكتاب العرب... إلخ. وإنما هو مؤتمر "للفكر العربي" يناقش أخطر وأهم قضية تهم العرب والعروبة، قضية إنتاج الأفكار والثقافة، قضية العقل الذي ينتج تلك الأفكار والثقافة. لهذا فقد انعقد تحت شعار "العرب بين ثقافة التغيير وتغيير الثقافة"، واستغرق أربعة أيام وليس يوما أو يومين. وثانيا لأن الجهة التي استضافت المؤتمر بالمغرب ليست جمعية ولا حزبا ولا حتى وزارة، بل قمة السلطة بالمغرب، والتي شكرها السيد علي ماهر الأمين العام لمؤسسة الفكر العربي في تصريح له لوكالة المغرب العربي للأنباء قال فيه: «إننا نعرب عن شكرنا وتقديرنا لكل ما نلقى من جلالة الملك محمد السادس والحكومة المغربية وأعضاء المؤسسة بالمغرب وفي مقدمتهم مستشار جلالة الملك محمد القباج من مساعدة وتعاون لتنظيم هذا المؤتمر الذي سيكون إن شاء الله ضخما وكبيرا جدا».

فماذا تريد الدولة المغربية من استضافتها الأبدية للقضايا العربية والدفاع عنها؟ ألا يمكن تفسير هذه "السخرة" بالرغبة اللاشعورية في التكفير عن ذنب تشعر به، وغسل دنس تخجل منه؟ ما هو هذا الذنب وهذا الدنس؟ إنه ذنب ودنس الانتساب إلى بلد "بربري" ناقص في عروبته، غير طاهر في انتمائه "العربي الشريف". فالغاية من الغلو في تقديم الخدمة، والتفاني في القيام بـ"السخرة"، هو إعطاء الدليل للعرب على أنه لم يبق بالمغرب أثر لذنب ودنس الانتماء "البربري"، بعد نصف قرن من طقوس التكفير عن هذه "الخطيئة الأصلية" والتطهر منها!!

الكثيرون يتساءلون: هل يوجد "فكر عربي" حتى يكون موضوع مؤتمر ينَاقش فيه هذا الفكر؟ الحقيقة أن هذا الفكر موجود وقائم: إنه فكر بن لادن، أيمن الظواهري، جمال عبد

الناصر، عبد الباري عطوان، صدام حسين، ميشيل عفلق، القرضاوي، الزرقاوي، خالد السفياني، فكر الحجاب وعداء المرأة.... أي أنه الفكر الذي أنتج وينتج الأصولية والواحدية بوجهيها القومي والإسلاموي. أليس هو ذلك الفكر الذي كان وراء الأحداث الإرهابية لــ 16 ماي 2003 بالمغرب؟ أليس هو الفكر الذي شجّع مجموعة من المغاربة على الانفصال عن وطنهم والدعوة إلى إنشاء جمهورية عربية أخرى بالصحراء المغربية، تضاف إلى العشرات من الدويلات العربية الأخرى؟ أليس هو الفكر الذي كان سببا في "قطع" لساننا الأمازيغي وتعريب تعليمنا وتخريب عقولنا؟ وبالتالي، ألم يكن هذا الفكر، الذي تبثه تلفزتنا وتنشره صحفنا ويخطب به أئمتنا، وتلقنه مدارسنا ويتبناه حكامنا وتطبقه أحزابنا، هو المسؤول الأول والحقيقي عن تخلفنا التاريخي، وتردي نظامنا التعليمي، وسوء تدبيرنا الاقتصادي، وفشل مشاريعنا النهضوية وخططنا التنموية و"انتقالاتنا الديموقراطية"، ونفور مواطنينا من وطنهم الذي يفضلون عنه الموت في البحر فرارا نحو بلدان أخرى ذات فكر غير عربي؟ فلماذا، يا ترى، نحتفي بهذا الفكر، ونستضيف مؤتمرا خاصا به في بلد الأمازيغية التي هي من ضحايا هذا الفكر؟ ألم يكن الأجدى أن نحاربه ونعمل على قطعه والقطع معه، كما يفعل بعض العرب الحقيقيين أنفسهم، مثل شاكر النابلسي، عبد القادر الجنابي، سلمان مصالحه، زهير كاظم عبود، العفيف الأخضر، سعد الدين إبراهيم، نضال نعيسة وآخرين؟

إن تنظيم مؤتمر للفكر العربي بمراكش استفزاز لمشاعر الأمازيغيين الذين لا تزال لغتهم مقصاة من الإدارة والمحاكم والدستور، وثقافتهم مهمشة، وحقوقهم مهضومة، وهويتهم مغتالة، بسبب ذلك الفكر العربي نفسه. إنه استفزاز خصوصا أن نفس المدينة سبق أن استضافت مؤتمرا عربيا آخر سنة 1995 خصص لسب الأمازيغيين في شخص يوسف بن تاشفين، فقط لأنه أطال في عمر الإسلام بالأندلس قرنين من الزمان، بعد أن كان الماجن العربيد المعتمد بن عباد قد عجل بنهايته وزواله من الأندلس لولا تدخل ابن تاشفين. لقد تحول الملك الأمازيغي في هذا المؤتمر إلى مجرم وقاتل لأنه أمازيغي. وتحول المجرم الحقيقي ابن عباد إلى بريء وضحية يستدر الرحمة والتعاطف لأنه عربي وقال شعرا عربيا. كل هذا التحول/ المسخ حدث بفضل "الفكر العربي" ذي الطبيعة السحرية التي تقلب الأشياء إلى أضدادها، خصوصا قلب الهزائم إلى انتصارات كما فعل صدام وزيره الصحّاف.

في السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام الرسمي في المغرب بقضايا المشرق العربي بشكل غير مسبوق. فتحولت الرباط إلى عاصمة للثقافة العربية، ونظمت بالدار البيضاء ليلة "نجوم العرب"، واليوم تحتضن مراكش مؤتمر "مؤسسة الفكر العربي". إنها مرحلة جديدة من تعزيز وترسيخ "عروبة" المغرب، تميّز "العهد الجديد". في السابق، كانت الأحزاب والجمعيات العروبية المنتسبة لفكر "الحركة الوطنية" هي التي تتصدر الولاء والتبعية للمشرق وإعطاء الأولوية لقضاياه ومشاكله. أما اليوم، فإن الجهات الرسمية أصبحت تنافس هذه الأحزاب

والجمعيات، وتتفوق عليها في احتضان قضايا العرب وتبنيها والدفاع عنها. وقد لا نستغرب هذا التطور إذا عرفنا أن هذه الأحزاب والمنظمات العروبية أصبحت مشاركة في الحكومة، وأن هناك لوبيا عروبيا قويا قريبا من مصدر القرار، كما تشير إلى ذلك كلمة الشكر التي قالها السيد علي ماهر الأمين العام لمؤسسة الفكر العربي في حق السلطات المغربية، حيث ذكر اسما له وزنه الكبير في المحيط الملكي.

لكن مصدر الاستغراب هو أن هذا "الاجتهاد" الرسمي في تقديم "السخرة" للمشرق العربي واستضافة مشاكله وتبني قضاياه، تضاعف مباشرة بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مما يدل، ليس على مفارقة كما يعتقد المغفلون والغافلون، بل على أن المعهد أنشئ، كما بينا في مقالات سابقة، كمؤسسة تعطي الشرعية والمشروعية للمشروع التعريبي والاستعرابي، الذي كانت تشوش عليه الحركة الأمازيغية قبل إنشاء المعهد. أما اليوم، فالاستعراب ماضٍ، وعلانية، على قدم وساق لأن الرد على من يعترض بأن في ذلك إقصاء للهوية الأمازيغية جاهز: "انظروا، لقد أنشأنا لهم معهدا خاصا يناقشون داخله أمازيغيتهم وهويتهم دون منع ولا حظر!!!". أجل، يمكن قتل الأمازيغية من كثرة حبها والرغبة في إحيائها، وذلك بإنشاء معهد لها يتحول إلى معبد لا يلجه إلا المتطهرون، ثم إلى مدفن لا يدخله إلا الموتى! ومن الحب ما قتل! ألا تأكل القطة أبناءها حبا لهم!؟ السؤال المحرج هو: ما الفائدة من إنشاء معهد للأمازيغية إذا لم يوضع حدّ "لانتماء" المغرب إلى العرب والعروبة، وتفانيه في خدمة هذا الانتماء والدفاع عنه من خلال خدمة قضايا العرب والدفاع عنها؟ يجب أن نطرح اليوم الأسئلة بوضوح وصراحة: من يحكم المغرب، العرب أم المغاربة؟ المغرب بلد أمازيغي إفريقي أم بلد عربي مشرقي؟ لكم كان الأستاذ محمد شفيق صريحا وصادقا عندما كتب يقول بأن الأمازيغيين لا زالوا مستعمَرين «بطريقة بدائية لكنها فعالة بشكل رهيب» (جريدة Albayane ليومي 23 ـ 24 أكتوبر 2004).

الكثيرون يتساءلون لماذا الحركة الأمازيغية، من بين كل الحركات الاحتجاجية الأخرى الموجودة بالمغرب، هي وحدها تطالب بالعَلمانية، بشكل واضح ومكشوف؟ ليستنتجوا، وبشكل قبلي ومسبق، بأنها "تعادي" الإسلام! فكما نلاحظ، الجواب خاطئ طبعا، لكن السؤال سليم وصحيح. لماذا إذن تدعو الحركة الأمازيغية إلى ضرورة فصل الدين عن الحكم؟ لأن هذا الفصل يستتبع مباشرة، وبالضرورة، الفصل كذلك بين العروبة والحكم، الذي بنى شرعيته على الإسلام والنسب العربي "الشريف". والآن يتضح بسهولة لماذا الحركة الأمازيغية هي التي تطالب أكثر من غيرها بفصل الدين عن الحكم. لأنها هي التي هُضمت حقوقها أكثر، ليس نتيجة للجمع بين الدين والدولة كسبب مباشر، بل بسبب الجمع بين العروبة والدولة، وهو الجمع الذي يجد سنده في الجمع الأول، أي الجمع بين الدين والحكم. وبما أن هذا الجمع الأول يؤدي إلى الجمع الثاني ويتضمنه، فإن الفصل بين الدين والحكم يؤدي

مباشرة إلى الفصل بين العروبة والحكم. وفي ذلك تحرير للهوية الأمازيغية من نير الهوية العربية المفروضة عليها بالمغرب، والتي تنفي هذه الهوية الأمازيغية وتلغيها سياسيا ولا تعترف بها. فالعلمانية بالمغرب ذات وجهين اثنين بسبب الربط، لأسباب سياسية، ومنذ ظهور الإسلام إلى اليوم، بين العروبة والإسلام واتخاذهما أساسين إيديولوجيين للحكم بالمغرب لأسباب تاريخية معروفة. فالعَلمانية، كفصل للدين عن الدولة، لا تطالب بها الحركة الأمازيغية كغاية في ذاتها، بل فقط كوسيلة للوصول إلى الغاية التي هي فصل للعروبة عن الدولة.

قد يرى القارئ في استضافة السلطات المغربية لمؤتمر مؤسسة "الفكر العربي" مسألة بسيطة وعادية لا تحتاج إلى كل هذا الاعتراض والتهويل. كي يفهم القارئ موقفنا كأمازيغيين، نطلب منه أن يفترض أن المملكة العربية السعودية دعت الكنكريس العالمي الأمازيغي إلى عقد أحد مؤتمراته، الذي يكون موضوعه "ترسيخ الهوية الأمازيغية لبلدان شمال إفريقيا والتحرر من التبعية للعروبة"، بالمدينة أو مكة أو الرياض، مع تقديم كل العون والمساعدة من طرف السلطات السعودية لنجاح هذا المؤتمر. لا شك أن هذا القارئ يصعب عليه حتى تصور حدوث مثل هذا الأمر. أما عندنا فقد حدث بالفعل، وهو ما يبرر احتجاجنا وتنديدنا بذلك.

وهنا ينبغي توضيح المسألة رفعا لكل التباس أو تأويل خاطئ: لو كان المغرب، كما كان يجب أن يكون، مملكة أمازيغية في انتمائها وهويتها، وبشكل رسمي ودستوري، ثم قامت هذه المملكة الأمازيغية باستضافة مؤتمر للفكر العربي، لكان الأمر عاديا وبسيطا وطبيعيا ومقبولا ولا يثير اعتراضا ولا احتجاجا. أما وأن الأمازيغية لا تزال مقصاة كهوية للمغرب، وذلك باسم العروبة والانتماء العربي المزعوم، الذي اغتالها ليقدمها قربانا لإلهة العروبة التي لا تشبع من ازدراد هويات الشعوب التي سبق أن استعمرتها فيما مضى، فإن استضافة مثل هذا المؤتمر حول الفكر العربي في بلد الأمازيغية التي هي ضحية هذا الفكر، يعد استفزازا وتحديا للحركة الأمازيغية التي تطالب بالاعتراف بأمازيغية المغرب.

(النص الأصلي منشور بالعدد 92 لشهر دجنبر 2004)

لا لممارسة الابتزاز على المؤسسة الملكية باسم فلسطين

إذا كانت كثير من الأحزاب لم تبدِ معارضتها الصريحة لزيارة وزير خارجية إسرائيل، سليفان شالوم، لبلادنا (سبتمبر 2003)، معبرة بذلك عن اتزان في موقفها ونضج في رؤيتها، فإن مجموعة من المثقفين والإعلاميين، إلى جانب عدد من الجرائد "المستقلة"، استنكروا هذه الزيارة وأصدروا بيانا يندّدون فيه باستقبال وزير ما يسمونه "بالكيان الصهيوني".

وهكذا عنونت "الأحداث المغربية" كلمة عددها ليوم 3 سبتمبر 2003 بـ"زيارة غير مناسبة.. وفي توقيت غير مناسب"، كما كتبت "الأيام" افتتاحيتها بالعدد 99 بعنوان "لا شالوم على شالوم"، مع ملف كامل حول الموضوع بعنوان "المفاجأة". ونفس الشيء بالنسبة لـ"لوجورنال" و"الصحيفة". كما أصدرت مجموعة من المثقفين والإعلاميين، ذوي التوجهات الإسلاموية والقومانية العروبية ـ وهل هناك فرق بين الاثنين؟ ـ بيانا تنديديا سموه "ضد التطبيع مع الصهاينة".

وقد استعملت هذه التيارات العروبية القومية والإسلامية، للتعبير عن رفضها وتنديدها بالاستقبال الملكي لسليفان شالوم، الإنشاء الابتزازي المكرور والمستهلك إلى حد الملل: «نعتبر أن استقبال الصهاينة، مسؤولين وغيرهم في أي بلد عربي وإسلامي يشكل تشجيعا لهم على الاستمرار في مخططاتهم الإرهابية» (بيان ضد التطبيع، "الأيام"، عدد 99)؛ «قرار يضرب من الخلف الصمود الفلسطيني لتحقيق دولة مستقلة» (من البلاغ الأول للجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني)؛ «بعد ثلاث سنوات من القتل والتدمير تتحرك النيات المضمرة بين بالمغرب وإسرائيل من أجل ترسيم العلاقات» (الأيام، عدد99)؛ «وهو (سليفان شالوم) الذي يحمل في أحذيته آثار الدم الفلسطيني الساخن» (نفسه)؛ استقبال سليفان شالوم «سياسة لامسؤولة» (لوجونال، عدد 124)؛ «لا يمكن من الناحية الأخلاقية والعملية التحاور مع ممثلي حكومة متطرفة في وقت تعتمد فيه أبشع السياسات ضد الشعب الفلسطيني» (الصحيفة، عدد 127)...

أما خالد السفياني، مجنون القومية العربية، فقد اعتبر، في حوار له مع "لوجورنال ليوم 13 شتمبر، أن استقبال وزير خارجية إسرائيل من طرف المسؤولين المغاربة «جريمة تجاه إخواننا الفلسطينيين»، داعيا هؤلاء المسؤولين «إلى استرجاع صوابهم». نعم، المجنون ـ مجنون القومية العربية ـ يطالب من العقلاء العودة إلى الصواب!! وقد ذهب به ابتزازه للسلطات أن اتهمها، تلميحا وضمنيا، بالتنسيق مع إسرائيل للقضاء على حركة حماس كأحد أهداف زيارة سليفان شالوم للمغرب.

كل هذا التذكير والتكرار لخطاب معروف حول "جرائم الكيان الصهيوني"، يقول بأن استقبال ممثل لهذا الكيان من طرف السلطة الحاكمة خطأ كبير فيه تحدٍّ سافر "لإجماع الأمة" على مقاطعة هذا الكيان، هو من أجل تبيان حجم الابتزاز الذي يمارسه أصحاب هذا الخطاب على السلطة بالمغرب، وخصوصا المؤسسة الملكية التي تشرف مباشرة على السياسة الخارجية. ومضمون هذا الابتزاز واضح: إما أن تقاطع هذه السلطة كل علاقة مع إسرائيل، ولو على حساب المصلحة العليا للوطن، وإلا فإنها تشجع الإرهاب الصهيوني وتستخف بمشاعر الشعب المغربي وإجماعه ضد التطبيع مع العدو الصهيوني.

ما ذا تعني ـ وما ذا تريد ـ هذه المواقف القومانية الإسلاموية؟

ـ إنها تجعل من السلطة بالمغرب رهينة محدودة السيادة، غير قادرة ولا حرة على اتخاذ قراراتها استنادا إلى معيار خدمة مصلحة الوطن والمواطنين، إذ لا بد أن تضحي هذه السلطة بهذه المصلحة من أجل مصلحة وهمية وأجنبية.

ـ إنها تفرض على المغرب أن يعلن عداءه ومقاطعته لدول بسبب نزاعات خارجية لا ناقة له فيها ولا جمل، مما يحدّ من سيادته وحريته كما قلت.

ـ إنها تتخذ من قضية فلسطين "أصلا تجاريا" تتكسّب به رمزيا وماديا (جمع التبرعات). لهذا فهي ترفض أي حل للقضية الفلسطينية حتى عندما يقبل بهذا الحل الفلسطينيون أنفسهم، لأن أي حل للقضية الفلسطينية سيضع حدا لمتاجرة أصحاب المقاطعة بفلسطين التي هي مصدر رزقهم الإيديولوجي والمالي. فبدون فلسطين سوف لا يجد هؤلاء المبتزون والمنافقون ما سيكتبونه في جرائدهم، وما سيقولونه في خطبهم حول "اليهود أبناء القردة والخنازير". وسيكون ذلك إفلاسا لمشاريعهم وركودا لتجارتهم.

ـ إنها تشجع وتزكي الإرهاب الإسلاموي وتحرض على معاداة اليهود وقتلهم، وتزرع ثقافة الحقد والتطرف والظلامية. ولا شك أن اغتيال مغربيين من الديانة اليهودية، مباشرة بعد زيارة الوزير الإسرائيلي، ذو علاقة بهذه المواقف العدائية والتحريضية.

في الحقيقة، مثل هذه المواقف الشديدة العداء لليهود، هي التي جنت على فلسطين وأضرت بها كثيرا. فلو لم تكن هناك مثل هذه المواقف المعادية والحاقدة على اليهود، لما كان الفلسطينيون يعيشون اليوم مأساة يومية مستمرة. ذلك أن العرب، أصحاب هذه المواقف المعادية لليهود، هم الذين ساعدوا وشجعوا على إقامة ذلك "الكيان الصهيوني" الذي يمقتونه ويحقدون عليه. كيف ذلك؟

إن غالبية اليهود الذين تتشكل منهم دولة إسرائيل، قدموا إليها من الدول العربية هروبا من اضطهاد العرب لهم، بعد تصاعد العداء ضد المواطنين ذوي الديانة اليهودية والتحريض على قتلهم باعتبارهم صهاينة وأعداء الله. فلو أن العرب كانوا يعاملون اليهود بأوطانهم

الأصلية كمواطنين كاملي المواطنة لا تمييز بينهم وبين العرب بسب العرق أو الدين، لما قامت دولة إسرائيل إطلاقا، أو على الأقل لما قامت بالشكل الذي توجد عليه اليوم. وفي هذا السياق، لا ننسى أن خطب جمال عبد الناصر التي كان يرددها راديو القاهرة على مدى 24 ساعة، والتي يهدد فيها "بإلقاء اليهود في البحر"، هي التي فرضت على إسرائيل أن تنتصر ذلك الانتصار الساحق على العرب في 67، وتحافظ على تفوقها عليهم كخيار وحيد إذا أرادت أن لا "يلقى بها في البحر". فمثل هذه المواقف وهذه الخطابات العدائية ضد اليهود، هي التي جعلت منهم قوة عظمى دفاعا على البقاء، ومواجهة لمن لا يعترف بوجودهم ويسعى إلى إبادتهم وإفنائهم. فـإذا كان هناك من "إرهاب صهيوني ضد الفلسطينيين"، فهو من صنع العرب الذين يتظاهرون اليوم بالبكاء على هؤلاء الفلسطينيين.

لقد ملك هؤلاء الغاضبون من زيارة المسؤول الإسرائيلي للمغرب الشجاعة لإصدار بيان يندون فيه بهذه الزيارة، ويحذرون فيه السلطة بالمغرب من عواقب أي تقارب بين المغرب ودولة إسرائيل. لكن لماذا لم تكن لهم هذه الشجاعة لإصدار بيانات يندون فيها بالسجن الرهيب "تازمامارت" في سنوات الثمانينيات، هذا السجن الذي سيظل معلمة من العار في تاريخ المغرب؟ أم لأن نزلاء "تازمامارت" لم يكونوا فلسطينيين ولا عراقيين، بلا مجرد مغاربة لا يستحقون مساندة ولا تعاطفا. إن جبن هؤلاء أمام قضاياهم الوطنية، وشجاعتهم إزاء قضايا الآخرين، موقف يعبر عن أقصى درجات المازوشية الإيديولوجية والاستلاب الثقافي.

والمفارقة الغريبة هي أن السلطة الفلسطينية رحبت بالزيارة وثمّنتها باعتبارها تساهم في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. وهو نفس الموقف عبر عنه سفير فلسطين بالرباط أبو مروان. لكن هذه المجموعة من المغاربة، الذين نددوا بزيارة الوزير الإسرائيلي للمغرب، يصرون أن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم. إنها مأساة وملهاة الوعي الزائف والشقي لدى التيار العروبي والإسلاموي ـ وهل هناك فرق بينهما؟ ـ بالمغرب.

يتحدثون باسم الشعب المغربي وإجماعه الموهوم على مقاطعة كل علاقة مع إسرائيل. يا للكذب! يا للنفاق! ألم يشاهدوا الطوابير المصطفة من المغاربة أمام مكتب الاتصال الإسرائيلي، قبل إغلاقه، طلبا للحصول على تأشيرة الذهاب إلى إسرائيل بحثا عن عمل هناك؟ أليس هؤلاء هم الشعب الحقيقي، وليس موقعي بيان "ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني"، الذين لا تربطهم بالمغرب إلا أمواله وخيراته التي يستمتعون بها دون أن يقدموا له أية خدمة لأن كل مجهوداتهم موجهة لخدمة مصالح الآخرين؟

على السلطة بالمغرب ـ والمؤسسة الملكية أساسا ـ أمام هذا الابتزاز الذي تمارسه عليها شرذمة من المتطرفين القومانيين والإسلامويين باسم فلسطين، أن لا ترضخ لمثل هذه الابتزازات التي طالما أضرت بمصالح المغرب، بل عليها أن تقف موقف الحزم والصرامة تجاه هذه النزعات الشرقانية اللاوطنية، وأن تكفّ عن مغازلة القوميين العروبيين بإعطاء كل

الأهمية لقضايا المشرق، متوهمة أن هذه المغازلة تفيد النظام والحكم. وهو خطأ سبق للنظام أن وقع فيه عندما ظل يغازل الحركات الإسلاموية لأزيد من ربع قرن ظنا منه أن في ذلك حماية له ضد معارضيه اليساريين. لكن التفجيرات الإرهابية ليوم 16 ماي 2003 بالدار البيضاء أثبتت للحكم أنه كان مخطئا في تساهله مع حركات الإسلام السياسي وتقربه منها.

على السلطات إذن أن تكون واضحة وصريحة في مواقفها، وخصوصا المتعلقة بسياستها الخارجية، التي لا ينبغي أن تراعى فيها سوى مصلحة الوطن والمواطنين. وهذا يعني أن لا شيء يمكن أن يحدّ من سيادتها وحريتها بإقامة علاقات أو قطعها مع أية دولة، إذا استدعت ذلك مصلحة الوطن، دون الرضوخ لأي ابتزاز باسم فلسطين أو العراق أو "التضامن العربي" المزعوم.

وأول شيء ينبغي على السلطة بالمغرب القيام به، حتى لا تبقى رهينة لابتزاز التيارات القومانية والإسلاموية، هو الانسحاب مما يسمى "الجامعة العربية" التي لا وجود لها على مستوى التأثير والفعل والنتائج، والإعلان رسميا ودستوريا أن المغرب مملكة أمازيغية.

أما هؤلاء الذين يعطون الأسبقية لمشاكل المشرق على المشاكل الداخلية للوطن، فما عليهم، حتى يكونوا منطقيين مع أنفسهم وقناعاتهم ومواقفهم، إلا أن يرحلوا عن المغرب ويغادروه إلى الأبد، وليستقروا بفلسطين أو العراق أو أفغانستان، التي هي مواطنهم الروحية، ما دام أن المغرب يستحيل أن يكون هو فلسطين أو العراق أو أفغانستان.

(النص الأصلي منشور بالعدد 78 لشهر أكتوبر 2003)

هل كان طارق بن زياد أمازيغيا؟

مع تنامي الوعي بالهوية الأمازيغية، وارتفاع وتيرة المطالبة بالحقوق الأمازيغية، تحوّل طارق بن زياد إلى ما يشبه سيفا يشهره المناوئون لهذه الحقوق في وجه المدافعين عنها، والمطالبين باستعادة الهوية الأمازيغية المقصاة للمغرب وشمال إفريقيا، وذلك عندما يذكّر هؤلاء المناوئون النشطاءَ الأمازيغيين بطارق "الأمازيغي"، الذي كرّس حياته لخدمة الإسلام والعروبة والخلافة العربية بالمشرق، دون أن يثير لديه أصلُه الأمازيغي نعرة قبلية، ولا عنصرية عرقية، ولا عصبية أمازيغية ضد "الفاتحين" العرب أو اللغة العربية. ويضيفون بأن الأمازيغية التي يريدها المغاربة هي "أمازيغية طارق بن زياد"، وليست أمازيغية "كسيلة" أو "الكاهنة".

والأهم في هذا الاستعمال العروبي لطارق "الأمازيغي"، ليس منطوقه الصريح، بل محتواه الضمني، لكن الأكثر دلالة وبيانا: لقد تنازل طارق "الأمازيغي" عن أمازيغيته واعتنق العروبة كهوية وانتماء، وأصبح من أخلص خدامها والمدافعين عنها، فكان بذلك بطلا كبيرا وقائدا عظيما، فلمَ لا تفعلون مثل طارقكم "الأمازيغي" وتنخرطون في خدمة العروبة والإسلام السياسي؟

إلا أن السؤال الذي يغيب عند هؤلاء المستشهدين بطارق "الأمازيغي"، الذي وظّف أمازيغيته لخدمة العروبة والإسلام، هو: هل كان طارق أمازيغيا؟ وليس المقصود بهذا السؤال هو الأصل العرقي والإثني لطارق، والذي هو أصل أمازيغي لا غبار عليه، بل المقصود هو الانتماء الهوياتي، مع ما يصاحبه من وعي بهذا الانتماء والاعتزاز به، والدفاع عنه والحفاظ عليه. فمثل هذا الانتماء الهوياتي كان غائبا عند طارق، بعد أن عوّضه بالانتماء العروبي الذي كان يدافع عنه، ويستعمل سيفه الأمازيغي لنشره وفرضه، هوية ولغة، رغم أصوله الأمازيغية واستعماله للغة الأمازيغية في تواصله مع السكان الأمازيغيين. فطارق "الأمازيغي"، على المستوى الهوياتي، لم يكن أمازيغيا أبدا، لأنه لم يكن أمازيغي الأمازيغيين، بل أمازيغي العرب، أي يتبنى هويتهم ولغتهم وإيديولوجيتهم رغم أن أصله الإثني يبقى أمازيغيا.

أن يكون المرء أمازيغيا أو فارسيا أو عربيا، ليس معناه أن يكون أصله العرقي أمازيغيا أو فارسيا أو عربيا، وتكون لغته الأصلية هي الأمازيغية أو الفارسية أو العربية فحسب، بل أن يكون له وعي بانتمائه الهوياتي واللغوي مع الدفاع عن هذا الانتماء ضد كل من يحاول النيل منه، أو القضاء عليه وتذويبه في انتماءات أخرى ذات طبيعة غازية واستعمارية. فطارق لم يدافع لا عن انتمائه الأمازيغي ولا عن لغته الأمازيغية ولا عن أرضه الأمازيغية، بل على

العكس من ذلك، تحول إلى متعاون Collaborateur وجندي يدافع عن لغة المحتلين الأمويين وهويتهم، ويعمل على فرضها على السكان الأصليين، مع إهداء الأرض الأمازيغية، بكل خيراتها ونسائها، إلى الغزاة يفعلون بها ما يريدون. فهذه في الحقيقة خيانة في حق اللغة الأمازيغية والأرض الأمازيغية والانتماء إليهما. وهذه هي العناصر المكونة للهوية، ليس بمفهومها العرقي، بل بمفهوم الوعي بالانتماء إلى هذه الهوية كشيء مختلف ومتميز عن الهويات الأخرى، مع الاستعداد للدفاع عن هذا التميز وهذا الاختلاف كلما اقتضى الأمر ذلك. ولأن طارقا تخلى عن انتمائه الهوياتي الأمازيغي مع تجنيد أمازيغيته لخدمة الانتماء العروبي، بالمفهوم السياسي الهوياتي، فلهذا أصبح جزءا من تاريخ العرب وذاكرتهم أكثر مما هو جزء من تاريخ الأمازيغيين وذاكرتهم، مثله مثل خالد بن الوليد وعقبة بن نافع، يعرفه ويعتز به العرب أكثر مما يعرفه ويعتز به الأمازيغيون.

وليس غريبا إذن أن يمجّد المعارضون للمطالب الأمازيغية طارقا "الأمازيغي"، ويدعوا المطالبين بالحقوق الأمازيغية إلى الاقتداء به في التعامل مع الأمازيغية، أي إنكارها والتخلي عنها كهوية وانتماء، أو استعمالها لخدمة الهوية العربية. وهذه هي الأمازيغية التي يريدها الرافضون للأمازيغية: أمازيغية المتعاون طارق بن زياد، أي أمازيغية العروبيين وليست أمازيغية الأمازيغ، أي الأمازيغية التي تقصي الأمازيغية وتقتلها.

وقبل طارق بن زياد، كان هناك القديس "الأمازيغي" سان أغسطين Saint Augustin (القرن الرابع الميلادي) الذي يعتبر معلمة ومرجعا في الديانة المسيحية والفكر المسيحي، وحتى في اللغة اللاتينية. وقد بدأت الحركة الأمازيغية، في المغرب والجزائر، بعد أن اكتشفت أن هذا المفكر الفذ كان أمازيغيا، تستشهد به كمفكر وكاتب أمازيغي ذي بعد عالمي، وتقدمه كدليل على النبوغ الأمازيغي. وهنا نتساءل كذلك: هل كان القديس سان أغسطين أمازيغيا؟ ماذا أعطى للهوية الأمازيغية والأرض الأمازيغية واللغة الأمازيغية حتى يفتخر به الأمازيغيون، ويستحضروه كنموذج في الإبداع والفكر والعطاء الأمازيغي؟ لقد كرس حياته، مثل طارق من بعده ـ مع كل الاختلافات التي تفرّق بينهما ـ لا لخدمة اللغة الأمازيغية والأرض الأمازيغية والإنسان الأمازيغي، بل لخدمة اللغة اللاتينية للمحتل الروماني ونشر المسيحية والبحث فيها والتنظير لها والتفاني في الدفاع عنها، حتى أصبح مرجعا مؤسسا للمسيحية التي كانت تفتقر آنذاك إلى فلسفة ومذهب فكري منسجم ومتماسك. لقد ألف سان أغسطين عدة كتب، لكن لا نجد فيها أثرا للأمازيغية ولا لانتمائه إلى الأمازيغية، بل قد نستشف منها شعورا بالذنب لديه لكونه ولد أمازيغيا. أبعد هذا نعتز ونفتخر بسان أغسطين ونقدمه كمفكر أمازيغي؟ ينبغي بالأحرى أن يعتبر خائنا لأرضه ولغته وهويته، ويستحضر ليس لتمجيده كمثل يحتذي به، بل لشجبه وتجنب الاقتداء به.

هذه نماذج قديمة (طارق وسان أغسطين) من "الأمازيغيين" المتعاونين مع الأجنبي، الذين باعوا أنفسهم للهويات والثقافات واللغات الأخرى الغازية، والتي خدموها أكثر من المنتمين الأصليين إليها، مدشّنين بذلك لبدايات "الشذوذ الجنسي"، أي القومي والهوياتي، الذي سيجتاح المغرب ابتداءً من 1912 عندما ستغيّر الدولة بكاملها، وتحت إشراف وبتخطيط وتوجيه الحماية الفرنسية، جنسَها الأمازيغي الإفريقي إلى جنس عربي أسيوي. وهكذا عملت "الحركة الوطنية"، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وبمساعدة الحماية الفرنسية كما قلت، على تحويل المغاربة إلى "طوارق" و"أغسطينات" و"شواذ جنسيا" (هوياتيا وقوميا حسب المعنى الأصلي لكلمة "جنس" في اللغة العربية)، متعاونين ومجندين لخدمة العروبة والقومية العربية والفكر الشرقاني المتخلف، بعد أن أقصيت الأمازيغية نهائيا كهوية للمغرب وللدولة المغربية، باعتبارها رجسا من عمل شياطين التفرقة والتقسيم والصهيونية والفتنة العنصرية. وقد برز "طوارق" و"أغسطينات" اشتهروا ببلائهم الحسن ضد هويتهم الأمازيغية، وبكفاحهم البطولي من أجل "الشذوذ الجنسي"، وبدفاعهم المستميت عن العروبة وتاريخها وثقافتها ولغتها، كما فعل الراحل الدكتور محمد عابد الجابري، "الطارق الجديد"، الذي كرّس حياته، على غرار سان أغسطين، لخدمة الفكر العربي والثقافة العربية، مع ندائه بإماتة الأمازيغية رغم كونه أمازيغيا ـ عرقيا فقط وليس هوياتيا ـ ويتحدث اللغة الأمازيغية. أو كما فعل عبد السلام ياسين ـ رحمه الله ـ الذي تنكر لأمازيغيته التي اعتبرها ضرة يجب تطليقها لأنها تهدد العربية، بعد أن اعتنق الإيديولوجية "الإخوانية" ذات المصدر المشرقي، التي جعل منها مرجعيته وهويته وانتماءه، حتى أصبح يري في منامه قيام نظام إسلاموي "إخواني" يحكم المغرب تحت إمارته وخلافته.

ليس هناك إذن، على مستوى الوعي بالهوية والدفاع عنها، أي فرق بين محمد عابد الجابري وعبد السلام ياسين، وبين سان أغسطين وطارق بن زياد. وبالتالي لا نرى مبررا لإدراج هذين الأخيريْن ضمن المفكرين والقادة الأمازيغيين التاريخيين، في حين ينظر إلى محمد عابد الجابري وعبد السلام ياسين كقوميّيْن إسلامويّيْن أمازيغوفوبيّيْن، مع أنهما لا يختلفان في تعاملهما مع الأمازيغية عن طارق وسان أغسطين. أما الذين يشكلون النقيض المباشر لسان أغسطين وطارق، وغيرهم من "الأغسطينات" و"الطوارق" الأمازيغيين، والذين على الحركة الأمازيغية أن تفخر وتعتز وتستشهد بهم كنماذج للأمازيغيين الأحرار والأمازيغيات الحرات، فهم: القائد المناضل الوطني "كسيلة" (أكسيل) الذي قاوم الطغيان وتصدى لعدوان مجرم الحرب عقبة بن نافع، ودافع عن الإنسان الأمازيغي ومات من أجل الأرض والعِرض الأمازيغيّيْن، وكذلك الملكة المقاومة "الكاهنة" (ديهيا) التي ردت الغزاة على أعقابهم ذودا عن الأمازيغية والإنسان الأمازيغي والكرامة الأمازيغية، وأيضا البرغواطيون الذين عملوا على تمزيغ الوطن والشعب وحتى الإسلام بجعله إسلاما أمازيغيا، إسلام التسامح والانفتاح

واحترام الاختلاف، وليس إسلام العنف والتكفير والانغلاق. فهذه هي الأمثلة التي ينبغي على الحركة الأمازيغية استحضارها وتمجيدها، والافتخار والاستشهاد بها كنماذج للرجال الأمازيغيين الحقيقيين والنساء الأمازيغيات الحقيقيات، الرافضين والرافضات "للشذوذ الجنسي"، الغيورين والغيورات على أرضهم وهويتهم.

إن استعادة الوعي السليم بالهوية الأمازيغية يقتضي التخلص من الوعي الزائف المقلوب والمستلب، الذي شحنت به "الحركة الوطنية"، ومشتقاتها وامتداداتها الفكرية والحزبية والدولتية، عقول المغاربة منذ الاستقلال إلى الآن، هذا الوعي الزائف المتمثل في تمجيد طارق بن زياد وإدانة كسيلة وديهيا والبورغواطيين، مع أن هؤلاء لم يفعلوا أكثر مما فعله عبد الكريم الخطابي أو موحا أوحمو الزياني.

قلت إن طارقا بن زياد "الأمازيغي" يمجّده العروبيون ويعتبرونه بطلا "أمازيغيا" فتح الأندلس لنشر العربية والإسلام. لكن هناك سؤلا لا يطرح حول هذا "الحب" العربي لطارق "الأمازيغي": ماذا كان جزاء العرب لهذا الطارق "الأمازيغي" الذي أفنى حياته في خدمتهم؟ ألم يكن هو الإذلال والاحتقار والحبس والإهانة إلى أن مات معدما ومتسولا في أرض الغربة بالشام، مجهول القبر، إن كان له قبر؟ وهذا ما يدعو إلى الاستغراب حقا: كيف لقائد مثل طارق، وبمثل منجزاته وفتوحاته، يجهل المؤرخون كل شيء عن قبره والأرض التي دفن بها؟ مع أن المألوف مع مثل هؤلاء الفاتحين العظماء أن يكون قبرهم ضريحا ومزارا يحج إليه المسلمون من كل أصقاع الدنيا. فكيف يعقل أن يكون طارق، الذي أوصل الإسلام إلى جبال البيريني الفرنسية، مجهول القبر، وأن تكون نهاية حياته غير معروفة بدقة، في حين نجد إدريس الأول ـ وكذلك الثاني ـ الذي جاء إلى المغرب هاربا لاجئا، وجائعا متسولا يطلب الأمن والأمان، يقام له ضريح بقبة خضراء، ويحتفل بذكرى وفاته رسميا كل سنة، مع أنه لم يفتح أندلسا ولا حارب كفارا ولا أحرق سفنا ولا ألقى خطبة؟

إن التعامل المهين والظالم للعرب مع طارق، رغم كل الخدمات التي قدمها لهم، ليعبر عن قمة العنصرية والغدر والنكران للجميل. وفي ذلك درس مبين، وعبرة بليغة لكل المغاربة المتهافتين على خدمة الإيديولوجيات الشرقانية العروبية. فهل يعتبر هؤلاء؟

(النص الأصلي منشور بالعدد 111 لشهر يوليوز 2006)

علي صدقي أزايكو، المفكر الذي جاء قبل زمانه

مقدمة:

عندما نتناول بالدراسة فنانا مبدعا، أو سياسيا محنكا، أو قائدا عسكريا، أو مفكرا صاحب نظريات ومذاهب مثلا، فغالبا ما نميل إلى البحث عن وصف تركيبي نلخص به أهم ما يميز تلك الشخصية من أعمال ومنجزات يختص وينفرد بها عن باقي من يشتركون معه في نفس الميادين الفنية أو السياسية أو العسكرية أو الفكرية، مثل وصف طه حسين بـ"قاهر الظلام"، والحسن الثاني بـ"مبدع المسيرة الخضراء"، أو بن بركة بشهيد الفكر الاشتراكي بالمغرب... إلخ.

وعندما نبحث عن هذه الصيغة التركيبية التي يمكن أن نطلقها على "أزايكو" كعنوان يلخص ما ينفرد به الرجل ويميزه، فقد نفضل مثلا استعمال صيغ من قبيل: "الشاعر الأمازيغي المبدع"، "المؤرخ المجدد"، "مؤسس الفكر الأمازيغي الحديث"، "المفكر المجهول"[1]، أو ـ وهذا ما يميز أكثر أزايكو ـ "المعتقل السياسي الأول بسبب الأمازيغية"... إلخ.

لكن بعد عودتي إلى قراءة مجموعة من المقالات والدراسات التي كتبها "أزايكو" ما بين 1968 و1981، استنتجت واقتنعت أن أصدق وصف يمكن أن يطلق عليه كعنوان يلخص ويجمع ما يميزه وينفرد به، هو أنه "ذلك المفكر الذي جاء قبل زمانه"، وهو العنوان الذي اخترته لهذا الموضوع.

لم يكن "أزايكو" سابقا عن زمانه بما أثاره من قضايا جديدة، وطرحه من أسئلة غير مسبوقة فحسب ـ فهذه من مهام كل مفكر ـ، بل أيضا لأن ما أثاره من قضايا جديدة وطرحه من أسئلة غير مسبوقة لم يثر اهتمام الباحثين والمهتمين بمثل تلك القضايا والموضوعات في ذلك الوقت، لأن طرحها الجديد من طرف "أزايكو" لم يكن يدخل بعدُ في إطار "المفكر فيه" المحدد لموضوعات المعرفة épistémè في تلك المرحلة. وبعد أزيد من ربع قرن على تطرق "أزايكو" لتلك القضايا والأسئلة، بدأنا ـ بدأنا فقط ـ نستوعب شيئا فشيئا قيمة وأهمية ما قاله وكتبه منذ أزيد من خمس وعشرين سنة كما قلت.

هذا التقدم عن العصر، يتجلى لدى "أزايكو" في فهمه المبكر، السابق عن المرحلة التي كتب فيها ذلك كما أشرت، لطبيعة وحقيقة إشكالية اللغة والثقافة والهوية بالمغرب. وبسبب هذا الفهم الجديد، الخارج عما هو معروف ورائج حول موضوع الثقافة والهوية واللغة بالمغرب في ذلك الوقت، سيتعرض للمحاكمة عقابا له على خروجه عن عصره بما جاء به من أفكار وحقائق جديدة وغير ومسبوقة.

هذه الحقائق الجديدة ـ الخاصة باللغة والثقافة والهوية بالمغرب كما قلت ـ استخلصها "أزايكو" من قراءته الجديدة كذلك لتاريخ المغرب، والسابقة هي كذلك عن تلك المرحلة. إذن هناك قراءة جديدة للتاريخ، أعطت فهما جديدا لمسألة الهوية والثقافة واللغة بالمغرب، وهو ما كان سببا لمحاكمته المشهورة.

وعليه، سأقسم هذا الموضوع إلى ثلاث فقرات: من التاريخ إلى الثقافة والهوية، حقيقة وطبيعة المشكل الثقافي بالمغرب كما يراه "أزيكو"، محاكمة نبي.

من التاريخ إلى الثقافة والهوية:

لن أتناول في هذه الفقرة موضوع التاريخ، بل أريد أن أتتبع الطريق الذي سلكه "أزايكو" للوصول إلى التشخيص الحقيقي لمشكلة الثقافة واللغة والهوية بالمغرب، وهي المشكلة التي كان سابقا في طرحها على أبناء زمانه، كما قلت، وكما سأوضح لاحقا.

التاريخ هو الطريق إلى الهوية. والشعب الذي لا يعرف تاريخه فهو كالشخص اللقيط الذي لا يعرف من أنجبه. فمن جهل تاريخه جهل بالضرورة أصوله وهويته. لهذا فإن أول ما يقوم به المستعمر، لإحكام السيطرة الفكرية والثقافية على شعب ما، بعد الانتهاء من عملية السيطرة العسكرية، هو السيطرة على تاريخ ذلك الشعب للتحكم فيه وتوجيهه حسب ما يخدم مصالح وإيديولوجية المستعمر، وذلك بقطع الخيط الرابط بين الحاضر والماضي بالنسبة لسكان البلد الأصليين أصحاب الأرض، لإخفاء وطمس الطريق التي تؤدي إلى التعرف على الهوية والانتماء إليها. وإذا كانت كل الشعوب التي عرفت الغزو والاستعمار قد تعرضت لتشويه تاريخها من طرف الغازي المستعمر، فإن أحسن الأمثلة ـ وربما بصفة مطلقة ـ على تشويه تاريخ الشعوب من طرف هذا الغازي المستعمر هو تاريخ المغرب. فتاريخنا، كما نتعلمه في المدرسة، يبدأ من شبه الجزيرة العربية للإقناع وإعطاء الدليل على أننا "عرب" نعتني بماضينا قبل الإسلامي وندرسه. أما كمغاربة فتاريخنا يبدأ من وصول إدريس الأول العربي "الشريف" إلى المغرب. كل ما يتعلق إذن بالأمازيغية مقصى ومحذوف بشكل يمنع المواطن المغربي أن يعرف أن له هوية أخرى غير الهوية "العربية".

وكما أن تشويه وتزوير التاريخ هو الوسيلة التي تؤدي إلى تشويه وفقدان الهوية، فكذلك استعادة الحقيقة التاريخية والوعي بها هو السبيل المؤدي إلى استعادة الهوية وتملكها. وهذا ما فعله "أزايكو"، وهو شيء طبيعي أن ينطلق مؤرخ، مثل "أزايكو"، من العلم الذي هو باحث مختص فيه.

في 1972 (عشر سنوات قبل محاكمته) سيكتب "أزايكو" مقالا بعنوان "تاريخ المغرب بين ما هو عليه وما ينبغي أن يكون عليه" نشره بمجلة "الكلمة"، عدد فبراير 1972 يقول فيه: «إن تاريخنا لم يكتب بعد»[2]. وهذا الحكم يضرب صفحا Fait table rase عن كل ما كتب عن

تاريخنا، ويلقي بالعشرات من المجلدات التي ألفت حول الموضوع في صندوق القمامة. لماذا؟ يجيب أزايكو: «لأن الطريقة التي كتب بها غير سليمة، ولأن الظروف التي أحاطت بكتابته ظروف خاصة حتمت كتابته بالشكل الذي هو عليه الآن، ثم لأنه أتانا من الخارج، أي أن تاريخنا الذي نقرأه وندرسه ونتأثر به كتب بأيدٍ أجنبية وبعقلية ليست كعقليتنا، ولأهداف تخالف، بل تناقض ما يراودنا من آمال وأهداف»[3]. بل إن هذه الطريقة التي كتب بها تاريخنا يعتبرها "أزايكو" «أكبر عملية تزوير عرفها تاريخ الإنسانية المعروف»، كما سيقول في مقال آخر (تأملات حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين) نشره بالمجلة الأمازيغية "أوال" في عددها 2 لسنة 1986، أي أربع سنوات بعد محاكمته: «إنه أصبح من الضروري إعادة كتابة تاريخنا، وتحريره من التوجه الذي يلغي بشكل سافر دور الشعب الأمازيغي في صنع تاريخه وثقافته. إنها لأكبر عملية تزوير عرفها تاريخ الإنسانية المعروف»[4]. "أزايكو" يدعونا إذن إلى إعادة كتابة تاريخنا ـ الذي لم يكتب بعدُ حسب رأيه ـ انطلاقا من صفحة بيضاء، أي بعد إلغاء كل ما سبق أن كتب عنا من طرف غيرنا الأجنبي. وليس الهدف من إعادة كتابة تاريخنا هو البحث عن تاريخ تمجيدي ومدحي نختار منه الأحداث البطولية التي ترفع من شأننا ونهمل الأخرى. وفي هذا الصدد يقول أزايكو: «إنني لا أريد أن يكون تاريخنا أناشيد حماسية، كما أنني لا أريد أن يكون معاول تنهال على كياننا فتحطمه، وسموما قاتلة تنخر مقوماتنا الاجتماعية العريقة، وإنما الذي أريده هو أن يكون انطلاقنا ابتداء من أنفسنا، وأن يكتب تاريخنا بيد شبابنا وبروح مغربية صرفة. وبذلك وحده سنحس عندما نقرأ تاريخنا بأنه قريب منا، وبأنه فعلا سيساعدنا على فهم حاضرنا، وبالتالي على التقدم والرقي»[5]. فالغرض من إعادة كتابة تاريخنا بأنفسنا هو الوصول إلى فهم حاضرنا، وبالتالي فهم من نحن ومن نكون وإلى أية هوية ننتمي. وهنا يوضح "أزايكو" ما المقصود بالتاريخ: «وإذا قلت تاريخنا فأعني تاريخنا الطموح الباني للأمل، الذي يعبر عن فلسفتنا ويضم أيضا آمالنا، ويتخذ من الماضي أساسا لبناء الحاضر والمستقبل، تاريخنا الذي ينبعث منا لا ليتجاوزنا ويمسخنا، بل ليجيزنا ويبلور شخصيتنا. إن تاريخنا فسره لنا الأجانب فأصبحنا بذلك نرى أنفسنا بعيون غيرنا ونحاول أن نحقق فينا ما أوحى به إلينا، وقد أملى هذا الغير حسب وجهة نظره هو وطبقا لمشاربه»[6]. نلاحظ إذن مدى ارتباط كتابة التاريخ من طرف الأجنبي بالابتعاد عن الهوية والوقوع في الاستلاب ("نرى أنفسنا بعيون غيرنا"). أما كتابة تاريخنا بأنفسنا فيعيدنا إلى هويتنا ويكشف لنا عن غنى ذاتنا ("يعبر عن فلسفتنا ويضم أيضا آمالنا... ينبعث منا لا ليتجاوزنا..."). إن الوعي بالتاريخ، عند "أزايكو"، لا ينفصل إذن عن الوعي بالهوية، بل يحيل عليه ويرتبط به. فالغاية من تملك التاريخ هو تملك الهوية والانتماء المميز لهذا الشعب عن ذاك.

حقيقة وطبيعة المشكل الثقافي بالمغرب كما شخّصه "أزايكو":

في مقاله الشهير "في سبيل مفهوم حقيقي لثقافتنا الوطنية"، الذي كان وراء محاكمته، والذي كتبه في أواخر 1981، يحلل "أزايكو" المشكل الثقافي في بلادنا بطريقة جديدة وغير مسبوقة. وقبل الوقوف على مضمون هذا التحليل، نشير إلى أن عبارة "المشكل الثقافي"، المتكررة في هذا المقال 21 مرة، تحيل بالأساس على مشاكل اللغة والهوية، كما يتضح ذلك من خلال ما كتبه عن بلجيكا وفرنسا فيما يخص المشكل الثقافي: «وإذا كانت بلجيكا قد وجدت حلا مرنا وواقعيا للمشكل الثقافي فيها... فإن فرنسا ما تزال تحتفظ، وبغيرة كبيرة على مفهوم لم يعد صالحا... وهذا ما جعلها تواجه بالإهمال مطالب سكان بروطانيا وأوكسيتانيا الثقافية على الخصوص»[7]. واضح إذن أن المقصود بالمشكل الثقافي في بلجيكا هو تواجد هويتين ولغتين وطنيتين هما الفلامانية والفرنكوفونية، وقد نجحت بلجيكا في حل هذا المشكل باعترافها بتلك اللغتين والهويتين، عكس فرنسا التي ترفض الاعتراف بالتعدد اللغوي والهوياتي. وفي هذا الإطار يؤكد "أزايكو" أن «اللغة هي الكنز الذي تتبلور فيه المعارف الإنسانية ومنها ينبغي الانطلاق، انطلاق كل مجهود هدفه الوصول إلى الحقيقة الإنسانية»[8]. وربما لم يرد الدكتور "أزايكو" استعمال عبارتي "مشكل اللغة" و"مشكل الهوية" لما قد يثيرانه من حساسية وما قد ينتج عنهما من تأويل. ورغم هذه الحيطة فقد قدم إلى المحاكمة بسبب مقاله هذا.

ففي ما يتعلق بـ"المشكل الثقافي" الذي أولاه "أزايكو" أهمية خاصة في مقالاته التحليلية ـ والذي سيعتقل ويحاكم بسببه ـ يقدم "أزايكو" تصورا وتحليلا جديدين كل الجدة بالنسبة لما كان سائدا من أفكار حول الثقافة واللغة والهوية بالمغرب.

وقبل أن نقدم التصور الجديد "لأزايكو"، نذكّر أن في تلك الفترة ـ بداية الثمانينات (1981 بالضبط) ـ كان هناك موقفان حول مشاكل الثقافة واللغة والهوية بالمغرب:

ـ الموقف الذي ينفي وجود أية مشاكل من هذا النوع ـ المرتبطة بالثقافة واللغة والهوية ـ وتمثله الاتجاهات الماركسية اليساروية بصيغتها القومية العربية طبعا. ترى هذه الاتجاهات، تمشيا مع الأدبيات الماركسية السائدة آنذاك حول اللغة والثقافة، أن اللغة والثقافة تنتميان إلى البنية الفوقية التي ليست إلا انعكاسا للبنية التحتية المرتبطة بالإنتاج والاقتصاد. وبالتالي فإن المشاكل الحقيقية هي المشاكل الاقتصادية المرتبطة بصراع الطبقات واستغلال الإنسان والتوزيع غير العادل للثروة. أما المشاكل الثقافية فليست سوى مشاكل زائفة خلقتها الطبقة البرجوازية المهيمنة لإلهاء الشعب عن مشاكله الحقيقية، ذات الطبيعة الاقتصادية.

وفي الحقيقة، هذه النظرة الاقتصادوية إلى مشاكل الثقافة واللغة لا تزال حاضرة تستعمل لتبرير رفض الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية عندما يقال، كما ردد ذلك الدكتور محمد

عابد الجابري في إحدى حواراته التلفزيونية، بأن ما يطالب به الأمازيغ ليس هو الأمازيغية، بل الخبز والماء والإنارة!

ينتقد "أزايكو" هذه النظرة الاقتصادوية إلى مشاكل الثقافة واللغة، ويقدم أمثلة من دول (بلجيكا، فرنسا، أنجلترا، الولايات المتحدة) تعرف تقدما اقتصاديا كبيرا لكنها لا تزال تعاني من مشاكل ثقافية. يقول: «كل هذه الأمثلة السريعة والخاصة بالدول المتقدمة تعبر بوضوح كامل عن عجز التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن حل المشكل الثقافي أو تجاوزه. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للدول المتقدمة، فإن الدول المتخلفة لا يمكنها بحال من الأحوال أن تنمو نموا طبيعيا متزنا بتوجيه كل مجهوداتها نحو التنمية الاقتصادية وحدها ناسية أو متناسية الجانب الثقافي»[9]. ويضيف، متحدثا عن حالة المغرب، بأن هذه المشاكل المرتبطة بالثقافة واللغة والهوية «مشاكل إنسانية حضارية تمتد جذورها إلى أعماق الماضي، وهذه في نظري أشد خطورة من النوع الأول (يقصد المشاكل الاقتصادية) لأنها وثيقة الصلة بكل ما في الإنسان من إنسانية: بكرامته كإنسان، بأصالته كشخصية، وبماضيه كبعد من أبعاده وبكبريائه كموجود معنوي يكره الذوبان والاستلاب»[10].

ـ هناك الموقف الثاني الذي يعترف بوجود مشكل ثقافي بالمغرب. لكن «يتلخص ـ عند أصحاب هذا الموقف ـ في وجود لغتين تتنافسان السيطرة على البلاد: لغة رسمية تتوفر على إمكانات الدولة الضخمة... هذه اللغة هي العربية، ولغة أجنبية طارئة جاءت مع الاستعمار وفرضت على المغاربة فرضا، وبقيت بعد الاستقلال وسيلة ضرورية بالنسبة للبعض الآخر. وهذا ما يظهر على الأقل على الصعيد السياسي»[11]. والحل الوحيد الذي يطالب به المسؤولون لحل هذا المشكل هو التعريب. ويعني "أزايكو" بـ"المسؤولين" «أجهزة الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والثقافية، وكذا المثقفين بصفة عامة»[12]. نلاحظ إذن أن مشكل الأمازيغية ليس مغيبا أو غير مطروح فحسب، بل هو في حكم المنعدم غير الموجود إطلاقا عند هؤلاء الذين يحصرون المشكل في الصراع بين العربية والفرنسية. لكن "أزايكو" يبين ويكشف أن الهدف وراء تركيزهم على هذا الصراع المزعوم بين العربية والفرنسية هو إقصاء الأمازيغية: «وبما أن هذه اللعبة دامت أكثر من عشرين سنة، فإن البعض منا أدرك كل الإدراك أن الحيلة ليست بليدة في حد ذاتها، لأن الهدف المقصود من تلك الشعارات ليس إحلال العربية محل الفرنسية بقدر ما هو رغبة في محو لغة ثالثة. وهذا ما يتحقق يوما بعد يوم»[13]. ويضيف فاضحا المنادين بالتعريب: «إن مقارنة بسيطة بين شعارات المدافعين عن التعريب من الشخصيات الحزبية والرسمية... وبين سلوكهم اليومي في بيوتهم ومع أصدقائهم تبين بوضوح أنهم لا يؤمنون بشعاراتهم، بل يستعملونها ليستهلكها الغافلون والمؤلفة قلوبهم من الشعب»[14]. وهنا يرد "أزايكو"، بجرأة وقناعة، وهو ما لم يسبقه أحد إلى ذلك، على المنادين بالتعريب بدعوى محاربة الفرنسية: «إننا لا نعتبر بحال اللغة العربية وحدها اللغة الوطنية

الوحيدة في وطننا، لأن في ذلك إجحافا كبيرا وتضليلا سافرا، وبعدا عن الحقيقة الاجتماعية التي نعيشها. فبجانب العربية توجد الأمازيغية التي ما تزال تستعملها نسبة كبيرة من مواطنينا، وفي مختلف أنحاء المغرب. وهذه هي الحقيقة المرة التي يخفيها أو يتجاهلها المسؤولون في هذه البلاد»[15].

إن الجهر، في تلك المرحلة، التي عين فيها وزير خاص بتعريب التعليم وهو عز الدين العراقي، بأن الأمازيغية لغة وطنية وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، ليس مجرد رأي يرى معارضوه أنه "مجانب للصواب"، بل سيعتبر جريمة سيحاكم صاحبها كما حصل. قلت إن "أزايكو"، حسب علمي، هو الأول الذي جهر بهذه الحقيقة البسيطة والبديهية وهو أن الأمازيغية لغة وطنية. فإذا كان هناك آخرون قد تناولوا، بشكل من الأشكال، موضوع الأمازيغية قبل "أزايكو"، إلا أنهم ـ حسب علمي كما قلت ـ لم يسبق لهم أن أعلنوا أو كتبوا أو نشروا أنها لغة وطنية مثل العربية. ولكي ندرك خطورة الجهر بهذه الحقيقة في ذلك الوقت، بالنسبة للمسؤولين ـ بالمعنى الذي يعطيه لهم "أزايكو" ـ ينبغي أن نعرف أنه رغم مرور ثلاثين عاما على ما كتبه "أزايكو"، فلا زال الكثير من هؤلاء المسؤولين يرفضون، وبتعصب شديد، أن تكون الأمازيغية لغة وطنية، مع استنجادهم في بعض الحالات، وبشكل مضحك، بما يسمونه "أدلة علمية" لتبرير هذا الرفض، كما رأينا ذلك لدى الدكتور عباس الجراري، الذي هو مستشار بالقصر الملكي وعضو أكاديمية المملكة، في محاضرة ألقاها في الندوة التي نظمتها هذه الأكاديمية حول اللغة العربية، ونشرتها جريدة العلم في أعدادها لأيام 30، 31 ماي و 1 يونيو 2005.

الخطورة بالنسبة للمسؤولين، هو أن تحليل "أزايكو" ينقل المشكل مباشرة من مستواه الثقافي إلى مستواه السياسي الحقيقي لتتحول معه الأمازيغية، بوضعها كلغة وطنية، من مجرد موضوع سلبي ومنفعل كما يريد المسؤولون، إلى ذات فاعلة وحاضرة ومنتجة للمعنى وللقيم الرمزية كلغة وطنية ذات سيادة.

وقد ذهب "أزايكو" بعيدا في جرأته وتحليله فبين، بوضوح ودون تردد ، أن اللغات الأخرى التي عرفها المغرب، من غير الأمازيغية، جاءت مع «تدخلات (خارجية) تشترك جميعها في كونها أجنبية لغة وحضارة، وفي كونها تخطت الحدود إلينا بقوة السلاح، وفي كونها حاولت أن تفرض لغتها وحضارتها على الأمازيغيين، وفي كونها كانت تستغل البلاد والسكان استغلالا ماديا»[16]. ويؤكد في نفس السياق: «إذا كنا نحن نجرؤ على إبداء مثل هذه الآراء، فلأننا نميز أحسن ما يكون التمييز بين حقيقتنا الاجتماعية الحاضرة كمغاربة مسلمين وطبيعة الغزو العربي كحركة تاريخية جاءتنا من الخارج»[17]. اللغة العربية إذن لغة أجنبية جاء بها غزو أجنبي وهو الغزو العربي. وهو ما سينضاف إلى لائحة التهم التي سيحاكم بسببها "أزايكو".

ويعترف أن مثل هذه الحقائق «لا بد وأن تثير الكثير منا، وخاصة أولئك الذين ينتهزون كل الفرص لإقبار كل محاولة لتوضيح مشاكلنا»[18]. وقد أثارت بالفعل محاكمته وسجنه.

محاكمة نبي:

لماذا حوكم "أزايكو" بتهمة المس بأمن الدولة والإخلال بمقتضيات الدستور؟ هل القول بأن الأمازيغية لغة وطنية، وأن ما يسمى بالفتح العربي كان غزوا عسكريا يشكل مسا بأمن الدولة؟ إن اعتبار ما كتبه "أزايكو" حول اللغة الأمازيغية جناية يبين كيف أن السلطة السياسية تعمل، حسب رغبتها ومصلحتها، على تغيير واقع موضوعي، مثل كون الأمازيغية لغة وطنية، بإنكار هذا الواقع وتجريم الاعتراف به، رغم أن هذا الإنكار والتجريم لا يلغيان لذلك الواقع واقعيته. فالخطورة، كل الخطورة، في اعتبار الأمازيغية لغة وطنية بالنسبة للمسؤولين، ناتجة عن المضمون السياسي لهذه الحقيقة البسيطة: إذا كانت الأمازيغية لغة وطنية، فمعنى ذلك أنها لغة السيادة الوطنية، المستمدة من سيادة الشعب صاحب تلك اللغة. وبالتالي فإن السيادة الوطنية للغة الأمازيغية تحيل بالضرورة على سيادة الشعب الأمازيغي الحامل لتلك اللغة. وهذا ما يقلب أطراف المعادلة ـ اللغة، الشعب، السيادة ـ ويخيف، إلى حد الذعر، من يستمدون مشروعيتهم وسلطتهم من سيادة أخرى، هي سيادة العربية والعروبة.

في الحقيقة، إن مثل هذه الحقائق، رغم بساطتها وبداهتها، كان نشرها والجهر بها في بداية الثمانينيات يعتبر بمثابة محاولة انقلاب، وبالتالي مسا بأمن الدولة واستقرارها. لماذا؟ هنا ينبغي أن نستحضر أن مجموعة من الأفكار الأساسية حول التاريخ والثقافة واللغة والهوية والعروبة بالمغرب، كلها عبارة عن أساطير أدى تدريسها وتكرارها وحفظها والتذكير بها في كل مناسبة، إلى أن أصبحت بديهيات لا تناقش رغم أنها بديهيات كاذبة، مثل أسطورة استقبال الأمازيغ للغزاة العرب بترحاب وحفاوة كمحررين لهم، أسطورة أن الأمازيغيين كانوا يعيشون في الوثنية والجاهلية إلى أن أنقذهم العرب من ذلك، أسطورة أن الأمازيغ اختاروا بمحض إرادتهم اللغة العربية والدين الجديد، أسطورة إدريس الأول المؤسس الأول للدولة بالمغرب، أسطورة أن العربية لغة الجنة والأمازيغية لغة الوثنية والجاهلية، أسطورة أن العرب سلالة شريفة وأن الحكام ينبغي أن يكونوا منهم، أسطورة "الظهير البربري"... إلخ. لقد أصبحت هذه الأساطير شبه حقائق راسخة وثابتة، بل مقدسة. وماذا فعل "أزايكو"؟ لقد قوّض هذه الأساطير. وماذا يعني تقويض هذه الأساطير؟ يعني تقويض الأركان التي يقوم عليها الوجود السياسي العروبي بالمغرب وتفكيك أسس إيديولوجيته المشرقية، وبالتالي فضح وتعرية كل الذين يعيشون من هذه الإيديولوجية سياسيا وثقافيا ولغويا ودينيا وحتى اقتصاديا، ودحض كل المبررات التي كانوا يتسترون وراءها ويستمدون منها الشرعية والمشروعية.

إن ما فعله "أزايكو"، في رؤيته الجديدة وغير المسبوقة، إلى التاريخ والثقافة والهوية واللغة بالمغرب، يشكل ما يشبه ثورة كوبرنيكية حقيقية: لقد كان كل شيء في المغرب ــ ولا زال للأسف ــ يدور، ثقافيا ولغويا وهوياتيا ودينيا وفنيا، حول المشرق العربي إلى الدرجة التي يظهر معها الأول مجرد كوكب صغير يستمد حركته وضوءه من دورانه حول النجم الكبير الساطع الذي يمثله المشرق العربي. لقد قلب "أزايكو" هذه العلاقة بتبيان أن المغرب نجم قائم بذاته وله محوره الخاص الذي ينبغي أن يدور حوله بدل الدوران حول محور المشرق. إنها ثورة كوبرنيكية جديدة تشكل تهديدا للذين يستمدون مشروعيتهم ويحافظون على مصالحهم وامتيازاتهم من ارتباطهم وتبعيتهم للمشرق العربي.

لقد جاء "أزايكو" إذن بفكر مضاد يزعزع البديهيات الكاذبة للفكر السائد حول تاريخ المغرب وثقافته ولغته وهويته. ولنتصور أن مثل هذا الفكر المضاد سُمح له بالانتشار والتداول والوصول إلى عقول الناس. سيكون ذلك بمثابة "تلنيش" **Lynchage** (إعدام في الشارع العام بلا قانون ولا محاكمة) لأصحاب تلك الأساطير التي قوّضها "أزايكو"، وتلك البديهيات الكاذبة التي عراها وكشف عنها. إن الذين حاكموه كانوا، إذن، منطقيين مع أنفسهم ولم يكن لهم من خيار آخر غير محاكمته، لأنهم في الحقيقة كانوا في موقع الدفاع الشرعي من أجل البقاء، هذا البقاء الذي يهدده "أزايكو" بالحقائق الجديدة التي نشرها وجهر بها. لقد كان هناك إذن مس حقيقي بأمن الوجود السياسي العروبي بالمغرب بتهديد أسسه المتمثلة في تلك الأساطير والبديهيات الكاذبة التي كشف عنها "أزايكو". كان لا بد على الذين حاكموه إذن، حفاظا على وجودهم المهدد، من وضع حد لذلك الفكر بحبس صاحبه. لقد كانت محاكمة أزايكو بالنسبة لهم "دفاعا شرعيا" عن البقاء..

قلت بأن "أزايكو" كان متقدما عن زمانه، لهذا حوكم في ذلك الوقت على ما نكتبه نحن اليوم دون أن نتعرض لأية محاكمة رغم أن تلك القوانين التي حوكم بها لا تزال هي هي ولم تتغير. وهذا يعني أنه كتب ذلك قبل أوانه ووقته. كان متقدما وسابقا عن زمانه كذلك بالنسبة لنا نحن الأمازيغيين، وخصوصا الذين كانوا مهتمين بالأمازيغية أو منخرطين في الحركة الأمازيغية الناشئة آنذاك. لم نستوعب جيدا قيمة وأهمية الأفكار الجديدة "لأزايكو" حول اللغة والثقافة والتاريخ، ولهذا بقيت تلك الأفكار شبه منسية لأزيد من ربع قرن. وإذا كان "ميثاق أكادير" قد تضمن بعضا منها كمطالب، مثل تدريس الأمازيغية ودسترتها كلغة وطنية، إلا أن فكر "أزايكو" بقي متقدما على "ميثاق أكادير" رغم أن ظهور هذا الأخير جاء بعد أزيد من عشر سنوات على نشر أفكار "أزايكو" التي حوكم من أجلها. ولكي ندرك هذا التقدم، ينبغي التمييز بين المطالبة مثلا بتدريس الأمازيغية ودسترتها كلغة وطنية، وبين تحليل الأسس التي ينبني عليها رفض هذه المطالب. فما فعله "أزايكو" هو أنه أبرز من خلال تحليلاته، أن الأمازيغية قضية سياسية، وأن تهميشها ذو مضمون سياسي صرف. أما

مطالب "ميثاق أكادير" فتركز على ما هو ثقافي. وبالتالي فتلك المطالب ليست فيها زعزعة للبديهيات وتقويض للأساطير التي يُبرَّر بها رفض تلك المطالب. ليس فيها إذن ما يهدد شرعية وأمن الوجود السياسي العروبي المتمثلين في تلك البديهيات وتلك الأساطير.

ولإبراز الفرق بين المطالب التي تضمنها "ميثاق أكادير" حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وبين تحليل "أزايكو" لنفس الموضوع، أي موضوع اللغة والثقافة الأمازيغيتين، نعطي المثال التالي:

تصور مثلا أن شخصا سرق منك كل ما تملك. وبعد مدة طويلة لم تعد تتذكر أنه سرقك، لأن طول بقاء المسروق بحوزته حوّله إلى شبه ملك شرعي لا ينازعه أحد في ذلك. فتقدمتَ أنت إلى هذا الشخص تطلب منه بعضا مما بحوزته دون أن تتهمه بالسرقة. هذا ما فعله "ميثاق أكادير" الذي طالب المسؤولين بدسترة الأمازيغية وتدريسها والاعتراف بها. أما "أزايكو" فكشف عن الشخص السارق وحدد المسروقات وبيّن أن هذا الشخص ما هو إلا لص لا يملك في الحقيقية شيئا، لأن ما بحوزته مجرد أشياء مسروقة حصل عليها باستعمال القوة، والتزوير والاحتيال والنصب والاختلاس، وبالتالي فكل تصرف فيها من طرفه هو تصرف غير شرعي وغير قانوني. فما يطالب به "أزايكو"، ليس أن يجود عليه هذا الشخص المختلس ببعض ما يملك، كما فعل "ميثاق أكادير"، بل برد كل ممتلكاته المسروقة إلى مالكيها الشرعيين. وهذا هو الفرق بين تحليل "أزايكو" للإشكالية الثقافية واللغوية بالمغرب، وبين المطالب الأمازيغية "لميثاق أكادير"[20].

لهذا أقول لو أن "أزايكو" نشر "ميثاق أكادير" باسمه بدل مقاله "في سبيل مفهوم حقيقي لثقافتنا الوطنية"، لما تعرض لأي سوء ولا محاكمة. ولكن لو نشر نفس هذا المقال الأخير، وفي نفس تاريخ ظهور "ميثاق أكادير"، أي في 1991/9/5، للقي نفس المصير رغم أن هناك عشر سنوات تفصل بين التاريخين. أريد أن أبين بهذا أن "أزايكو" كان سابقا عن عصره، وحتى عن "ميثاق أكادير" عندما ظهر بعد عشر سنوات من محاكمته. ومع ذلك فإن هذا الميثاق نفسه كان لا زال متأخرا عن أفكار وتحليلات "أزايكو" لمشكلة الثقافة واللغة بالمغرب.

قلت إن "أزايكو" كان متقدما عن الحركة الأمازيغية الناشئة وكل المهتمين بالأمازيغية في ذلك الوقت. لهذا مرت محاكمته بخير وسلام بالنسبة لمن حاكموه، ودون أن ينتج عن ذلك تضامن جماعي ولا بيانات أمازيغية ولا وقفات احتجاجية تدين المحاكمة وتطالب بالإفراج عن المعتقل. لأن الأمازيغيين أنفسهم ـ وأقصد بهم من كانوا منخرطين بشكل أو آخر في الهم الأمازيغي ـ لم يستوعبوا آنذاك أفكار "أزايكو" التي هي موضوع المحاكمة لأنها جاءت، كما قلت، قبل عصرها.

وإلى الآن، أي بعد ثلاثين سنة عن تلك الجريمة/المحاكمة، لا تزال هذه الأخيرة غائبة عندنا كأهم حدث في تاريخ القضية الأمازيغية. والسؤال: لماذا لم يصبح هذا الحدث ـ حدث اعتقال ومحاكمة "أزايكو" من أجل أمازيغيته ـ حدثا مرجعيا في مسار وتاريخ الحركة الأمازيغية؟ لماذا لم يتحول إلى محطة تاريخية مفصلية معها تبدأ مرحلة جديدة على مستوى الوعي والمطالب والتنظيم ووسائل النضال؟ لقد تحولت مثلا أحداث الربيع الأمازيغي بالجزائر في 1980 إلى مثل هذه المحطة التاريخية المفصلية في مسار الحركة الأمازيغية هناك، رغم أن الذين قُتلوا واعتقلوا في هذه الأحداث هم أشخاص مناضلون فقط، في حين أن من اعتقل واغتيل في حدث محاكمة "أزايكو" هو الفكر الأمازيغي الذي كان يمثله هذا المفكر الكبير. لماذا إذن لم تعد محاكمة "أزايكو" حتى مجرد ذكرى معروفة التاريخ نستحضرها ونتذكرها؟ بل لماذا ظل صاحبها مجهولا ومنسيا ومغمورا رغم أن فكره الأمازيغي يشكل فتحا جديدا في تناول قضايا اللغة والهوية والثقافة والتاريخ؟ لا شك أن أحد الأسباب ـ وليس كلها ـ هو أن صاحب هذا الفكر الذي حوكم من أجله كان، كما سبق أن قلت، سابقا لعصره ولمطالب الحركة الأمازيغية في تلك المرحلة.

كم كتب عن هذه المحاكمة؟ بل كم كتب عن صاحبها "أزايكو" نفسه؟ كم من ندوات وأنشطة أمازيغية خصصت "لأزايكو"؟ لا شيء تقريبا. كل هذا يدل أن الوعي الأمازيغي بقيمة أفكار "أزايكو" وبدلالات محاكمته لا يزال، إلى الآن، لم يدرك أن من خلال محاكمة "أزايكو" حوكم شعب بكامله وأدينت لغته وثقافته. بل أكثر من ذلك، أنه في الوقت الذي تطالب فيه مجموعة من الجمعيات الحقوقية بتقديم الدولة لاعتذار رسمي للشعب المغربي، وبالكشف عن المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومحاكمتهم، لا نجد أية جمعية أمازيغية تطالب الدولة بتقديم اعتذار لعائلة الفقيد وللشعب الأمازيغي، وبالكشف عن المتورطين في تلك المحاكمة/ الجريمة لتقديمهم للعدالة بالنسبة لمن لا زال منهم حيا.

كل شيء إذن، في ملف "أزايكو"، كان سابقا لأوانه بالنسبة للحركة الأمازيغية، سواء فكره الأمازيغي المضاد، المفكك للأساطير والمقوض للبديهيات الكاذبة، أو محاكمته بسبب ذلك الفكر.

إلا أن الغريب، والمفارق في نفس الوقت، هو أن أعداء الأمازيغية الذين حاكموه، فهموا ووعوا منذ البداية حقيقة الأفكار التي يدافع عنها "أزايكو"، وأدركوا جيدا الخطورة التي تشكلها عليهم مثل تلك الأفكار. فكان لا بد من قتلها في المهد قبل أن تنتشر وتغزو العقول. لهذا كانت محاكمتهم "لأزايكو" تشبه، إلى حد بعيد، محاكمة الأنبياء الذين يبشرون بعقيدة جديدة تشكل خطرا على أصحاب العقيدة الفاسدة القائمة. وبالفعل، بالنسبة للذين أمروا بمحاكمته، اعتبروا "أزايكو" مبشرا بعقيدة جديدة، هي عقيدة الأمازيغية التي تهدد أمنهم ووجودهم وشرعيتهم، تماما كما حدث مع المسيح عندما كان أولُ من انتبهوا إلى خطورة

أفكاره هم أحبار اليهود الذين أدركوا منذ البداية أن الأفكار الجديدة التي يدعو إليها المسيح تشكل خطرا حقيقيا على أساطيرهم وبديهياتهم الكاذبة، التي كانوا يسيطرون على الناس ويحكمونهم بفضل تلك الأساطير والبديهيات. وليست هذه المقارنة لمحاكمة "أزايكو" بمحاكمة الأنبياء مبالغة، بل أعتقد أنه لو كان ممكنا أن يكون للأمازيغ نبي في القرن العشرين لكان هذا النبي هو "أزايكو".

وأخيرا، إذا كان "أزايكو"، بفكره الأمازيغي الذي جاء قبل زمانه، وبمحاكمته بسبب هذا الفكر، يشبه الأنبياء كما أشرت، فلنشبه نحن الحواريين وأتباع الأنبياء، ونعمل على نشر هذا الفكر وترسيخه وتعميميه والدفاع عنه.

الإحالات:

1 ـ سبق لي أن كتبت مقالا بعنوان: "علي صدقي أزايكو، ذلك المفكر المجهول"، منشور بالعدد 87 من "تاويزا".

2 ـ "معارك فكرية حول الأمازيغية"، صفحة 16، دفاتر طارق بن زياد (2)، نشر مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى 2002.

3 ـ نفس المرجع.

4 ـ نفس المرجع، صفحة 56.

5 ـ نفي المرجع، صفحة 17.

6 ـ نفسه.

7 ـ نفس المرجع، صفحة 36.

8 ـ نفسه.

9 ـ نفسه.

10 ـ نفس المرجع، صفحة 38.

11 ـ نفس المرجع 39.

12 ـ نفسه.

13 ـ نفسه.

14 ـ نفسه.

15 ، نفس المرجع، صفحة 39 ـ 40.

16 ـ نفس الرجع، صفحة 40.

18 ـ نفسه.

17 ـ نفسه.

19 ـ حاولت الحصول على نص الحكم الذي أدان "أزايكو" بسنة حبسا نافذا فلم أوفق في ذلك. فلا شك أنه يتوفر على معطيات مهمة في ما يتعلق باختلاق الحيثيات وتطويع النصوص القانونية لتكييفها مع الحكم المحدد سلفا. وأرجّح أن هذا الحكم لم يحرر نهائيا، ربما حتى لا يكون حجة على استعمال القانون من طرف السلطة لخرق القانون الذي وضعته هي بنفسها، وإنزال عقوبات ظالمة على كل من يجرؤ على الرمي بحجر الحقيقة وسط البركة الآسنة والرسمية من الكذب والبهتان والتزوير.

20 ـ قد لا يتغير المعنى المقصود من هذا المثال التوضيحي إذا اعتبرنا السارق هنا هو "الحركة الوطنية"، بكل امتداداتها العروبية الأمازيغوفوبية، التي سرقت تاريخ المغرب ولغته وهويته وثقافته.

(النص الأصلي منشور بالعدد 101 لشهر سبتمبر 2005)

متى سيفعل المثقفون المغاربة مثل المثقف الجزائري كاتب ياسين؟

ماذا نعرف عن الكاتب الجزائري كاتب ياسين (1929/1989)؟ نعرف أنه كاتب فرانكفوني (يكتب باللغة الفرنسية) مشهور بروايته "نجمة"، صاحب مجموعة من الكتابات الصحفية والنقدية وعدد من الإبداعات الأخرى الروائية والمسرحية. ونعرف كذلك أنه اشتهر بدافعه المستميت، إلى حد التطرف، عن الأمازيغية.

وهنا، أي على مستوى علاقته بالأمازيغية، يبدأ الجهل بمن هو كاتب ياسين: فبما أنه كان مدافعا عن الأمازيغية، فهو إذن من الناطقين بها كلغة أم اكتسبها داخل أسرته، مثل كل الكتاب المدافعين عن الأمازيغية بالمغرب والجزائر وليبيا، مثل المغربي أزايكو والجزائري معمري والليبي سيفاو... ومثل كل النشطاء الأمازيغيين المنتمين للحركة الأمازيغية التي أسسها وينتسب إليها المناضلون الناطقون بالأمازيغية التي اكتسبوها كلغة أم، والذين يحملون همها كجزء من لاشعورهم اللغوي والهوياتي.

وهذا ما لا نعرفه بالضبط عن كاتب ياسين. لا نعرف أنه لم يكن ناطقا بالأمازيغية كلغة أم، بل كان "عربفونيا" (في الحقيقة "دارجفونيا")، أي ناطقا بـ"العربية" العامية الجزائرية (الدارجة التي تسمى خطأ "عربية") التي اكتسبها من أسرته "العربفونية" ("دارجفونية") كلغة أم. فهو إذن لم يكن "أمازيغيا"، بل "عربيا" حسب المعيار اللغوي (الخاطئ طبعا) المتداول بشمال إفريقيا للتمييز بين العربي والأمازيغي. لم يعرف كاتب ياسين إذن الأمازيغية طوال مرحلة طفولته لأن أسرته لم تكن تتحدث إلا "العربية" العامية. فهو يتذكر ويقول في أحد حواراته الأخيرة مع تسعديت ياسن: «في منطقة "سدراتا" (Sedrata) حيث قضيت طفولتي الأولى لم أكن أسمع التحدث بالأمازيغية». وعندما انتقلت الأسرة، لأسباب مهنية تتعلق بعمل الأب الذي كان محاميا، إلى منطقة قريبة من القبايل، استقدم هذا الأخير خادمة أمازيغية تساعد أم كاتب. فقالت الخادمة ذات يوم لأم كاتب بالأمازيغية: « Ad awigh aman smmat » (آتيك بالماء البارد)، ففهمت أم كاتب (لجهلها اللغة الأمازيغية) أن الخادمة قصدت Saumâtre التي تعني بالفرنسية الماء المالح الأجاج. ولما رجع الأب من العمل سارعت الأم إلى توبيخه قائلة له: «جئت بي إلى هذا المنفى لتقترح علي هذه البنت ماء مالحا!».. فصحح لها الأب الذي كان يفهم اللغة الأمازيغية. بل أكثر من ذلك أن المحيط الذي عاش فيه كاتب غرس فيه نظرة احتقارية وقدحية عن القبايليين (الأمازيغيين): «ما كنت أعرفه عن القبايليين عندما كنت صغيرا كان كله قدحيا. فالقبايلي هو مثل اليهودي، إنسان غريب لا

يشبهنا. كانت هناك عبارات متداولة تحدد شخصيته: Leqbayel, leqbayel/Tous, tous/Lgemla ged Ifellus! » (القبايليون جميعهم ذو قمل بحجم صغار الدجاج).

كان من المنتظر إذن، اعتبارا للبيئة العروبية الأمازيغوفوبية التي عاش فيها كاتب ياسين، أن يكون إنسانا "عربيا" ينظر إلى الأمازيغية باستعلاء عرقي عروبي ويحتقرها كلهجة متخلفة خاصة بـ"البربر" "المتخلفين" الذين لا ينتمي إليهم لأنه من أصل "عربي". والدليل "العلمي" على أنه "عربي" هو أنه لا يتكلم الأمازيغية بل "العربية". لكن على العكس من ذلك سيصبح واحدا من أشد المدافعين عن الأمازيغية، وأشد المعادين للنزعة العروبية التي ظل يعتبرها دائما، في كل كتاباته وخطبه ومواقفه، غزوا واستعمارا واستلابا من النوع الأسوأ والأردأ.

لقد وصف العروبيين، في المقدمة التي وضعها لكتاب تسعديت ياسين "أيت منكلت يغني"، الذين يرفضون الأمازيغية بدعوى تهديد الوحدة الوطنية، وصفهم بمدمري الوحدة: «مدمرو الوحدة Les fossoyeurs de l'unité يحذروننا من مخاطر تهديد الوحدة الوطنية. إنها خدعة السارق الذي يدعي أنه سرق للتستر على جرمه Le voleur qui crie au voleur». ويقول في موضع آخر، في الحوار المشار إليه سابقا: «على أي أساس يريدون أن نتحد ونبني هذه الوحدة، على أساس الكذب وتزوير التاريخ؟».

لقد كتب مسرحيته الشهيرة، "حرب الألفي عام"، التي تتحدث في الجزء الأكبر والأهم منها عن البطلة الأمازيغية "ديهيا" التي قاومت الغزاة العرب الذين سموها "الكاهنة". ويشرح كاتب ياسين سبب إطلاق العرب لهذا اللقب عليها كما يلي: إن العرب كانوا يحتقرون المرأة ويدفنونها حية. فإذا بهم يجدون بشمال إفريقيا امرأة تحكم شعبا وتقود جيشا لمواجهتهم. بالنسبة لهم، فهذه لا يمكن أن تكون امرأة عادية، إنها الشيطان بنفسه، إنها ساحرة لها قدرات شيطانية خارقة، إنها كاهنة... وتخاطب "ديهيا" (الكاهنة)، في المسرحية، شعبها قائلة لهم: «كل هذه الديانات تخدم مصالح ملوك أجانب يريدون الاستيلاء على أراضينا. لكن لم يكتفوا بذلك، ولهذا فهم يريدون الاستيلاء أيضا على أرواحنا وعقولنا وإحكام السيطرة علينا واستعبادنا. يتحدثون عن إله واحد، لكن كل واحد منهم يدعيه لنفسه ولأهله. هذا الإله الذي يفرضونه بقوة السلاح ليس إلا قناعا للغزو والعدوان. الإله الذي نعرفه هو الأرض الحية، الأرض التي نعيش بها وعليها، الأرض الحرة للأمازيغ». وتقول في مكان آخر: «يسميني العرب الكاهنة، أي الساحرة. لقد بهتوا لما رأوا امرأة تحكمكم. إنهم مجرد نخاسة يتاجرون في العبيد. إنهم يغطون نساءهم بحجاب لتسهيل بيعهن. إن البنت الأجمل بالنسبة لهم ليست إلا بضاعة، لكن لا ينبغي مشاهدتها عن قرب. لهذا فهم يغطونها ويضعون لها حجابا يسترونها ككنز مسروق... بالنسبة لهم أنا شيطان. إنهم غير قادرين على فهم كيف أن امرأة أصبحت ندا لهم تحاربهم وتقاومهم».

فكيف لشخص "عربي"، وفي وقت لم تكن فيه القضية الأمازيغية معروفة ولا مطروحة، أن يحمل مشعل الدفاع عن الأمازيغية، وبشكل جذري ومتطرف؟

يحكي كاتب ياسين، في المقدمة التي كتبها لكتاب تسعديت ياسين حول المغنى "أيت منكلت"، عن استيقاظ هذا الوعي الأمازيغي لديه كما يلي: «نعتقد اليوم، في الجزائر وفي العالم، أن لغة الجزائريين هي العربية. أنا أيضا كنت اعتقد ذلك إلى اليوم الذي تهت فيه بمنطقة القبايل. وللاهتداء إلى الطريق طلبت من فلاح أن يرشدني. خاطبته بالعربية (يقصد الدارجة الجزائرية) فرد بالأمازيغية. كان التفاهم مستحيلا بيننا. حوار الصم هذا جعلني أفكر وأتساءل: هل كان يجب على الفلاح القبايلي أن يتعلم العربية ليتكلمها أم على العكس كان يجب علي أنا أن أتعلم وأتكلم الأمازيغية، لغة البلد منذ ما قبل التاريخ؟». هكذا سيستيقظ الوعي الأمازيغي السليم مبكرا لدى ياسين ويكتشف الأمازيغية كحقيقة أصلية سابقة عن الزيف وقلب الحقائق اللذيْن رسختهما وفرضتهما عملية الاستعراب والتعريب. هنا سيتساءل كاتب ياسين عن مدلول عبارة "المغرب العربي"، ليجيب بأن هذه العبارة لا تختلف عن مثيلتها "الجزائر الفرنسية" التي كانت تستعملها السلطات الفرنسية للإشارة إلى أن الجزائر أصبحت جزءا من فرنسا وتابعة لها. يقول بصدد هذا الموضوع: «لقد تمكنا اليوم أن نقضي بالسلاح على الأسطورة المدمرة، أسطورة "الجزائر الفرنسية"، لكن لنسقط تحت سلطة أسطورة أكثر تدميرا، وهي أسطورة "الجزائر العربية الإسلامية" التي يرعاها حكام جهلة. لقد دامت "الجزائر الفرنسية" مائة وثلاثين سنة، أما الإيديولوجية العربية الإسلامية فمستمرة منذ ثلاثة عشر قرنا. الاستلاب الأكبر ليس أن تعتقد أنك فرنسي، ولكن أن تعتقد أنك عربي. والحقيقة أنه لا يوجد عرق عربي ولا أمة عربية، بل فقط لغة مقدسة، لغة القرآن التي يستعملها الحكام ليخفوا على الشعب هويته». ويلجأ الحكام، حسب كاتب ياسين، إلى هذه اللغة النخبوية التقليدية التي لا يفهمها الشعب لإبعاد الجماهير عن النقاش السياسي.

أما عن اللغة الفرنسية فكاتب ياسين يعتبرها "غنيمة حرب"، ويرى أن «الفرنكوفونية آلة سياسية للاستعمار الجديد، التي تديم استلابنا. ولكن استعمال اللغة الفرنسية لا يعني أننا عملاء لقوة أجنبية. فأنا أكتب بالفرنسية لأقول للفرنسيين بأنني لست فرنسيا».

اللافت في حالة كاتب ياسين، ليس فقط استيقاظ الوعي الأمازيغي لديه رغم كونه "عربيا" وعربفونيا ("دارجفونيا")، بل اللافت أن هذا الوعي الأمازيغي ظهر عنده منذ خمسينيات القرن الماضي، أي في وقت لم يكن مثل هذا الوعي قد ظهر حتى عند من يعتبرون أصلا "أمازيغيين" وأمازيغفونيين ناطقين باللغة الأمازيغية، وفي وقت لم تكن توجد فيه حركة أمازيغية ولا قضية أمازيغية ولا مطالب أمازيغية ولا دفاع عن الثقافة والهوية الأمازيغية. فقد كتب مسرحيته التي يمجد فيها البطلة "ديهيا" المقاومة للمحتلين العرب في 1974، أي في وقت لم يكن فيه هذا الاسم معروفا ولا تاريخ هذه المقاومة معلوما. كما سمى

ابنه "أمازيغ" في 1972، أي في وقت لم تكن الأسماء الأمازيغية متداولة ولا مستعملة ولا حتى محظورة من طرف السلطات لأن لا أحد كان يستعملها. كان كاتب ياسين إذن متقدما عن عصره وسابقا لزمانه في ما يتعلق بالوعي بالهوية الأمازيغية، في مرحلة تميزت بهيمنة الفكر العروبي القومي بشكل جنوني وهوسي.

توجد اليوم في المغرب هيئة تسمى "اتحاد كتاب المغرب"، الذي هو في الحقيقة "اتحاد للكتاب العرب، فرع المغرب"، يتكون من مثقفين يتعاملون مع الأمازيغية إما بعداء مكشوف أو تجاهل بيّن في أحسن الحالات. وأصحاب موقف التجاهل ينظرون إليها كقضية أجنبية عنهم ولا تعنيهم في شيء، بل تعني فقط فئة من "الأمازيغيين". أما هم فـ"عرب" يتحدثون بالعربية ويكتبون بها أو بالفرنسية. وإذا سألتهم: بماذا هم عرب؟ يجيبونك بأنهم ينتمون إلى أسر عربية لغتها هي العربية وليست الأمازيغية. لكن هذا ما كان عليه كذلك كاتب ياسين، الذي كان هو أيضا "عربيا" لأنه ينحدر من عائلة "عربية" تتحدث العربية وتجهل الأمازيغية.

فلماذا لا يفعل مثقفونا وكتابنا "العرب" بالمغرب مثل كاتب ياسين "العربي"، فيكتشفون حقيقة هويتهم الأمازيغية، ويعون أنهم أمازيغيون حقا وأصلا، وأن انتماءهم "العربي" المزعوم ليس إلا نتيجة لعملية استعراب وتعريب إجراميْن في حق الشعب الأمازيغي بشمال إفريقيا؟

الفرق بين كاتب ياسين والمثقفين المغاربة أن الأول استطاع التحرر من الاستلاب العروبي والتخلص من الوعي الزائف الناتج عن التعريب وتزوير التاريخ، ونجح في اعتناق الوعي السليم الصافي، الوعي الأمازيغي المصحح للتاريخ والمستعيد لحقيقة الهوية الأمازيغية. أما مثقفونا المغاربة فلا زالوا متمادين في وعيهم الزائف والشقي الذي يدفعهم إلى معاداة الأمازيغية، وإلى أن يكونوا عربا أكثر من العرب، مما يزيد من شقاوة وعيهم الزائف.

رب قائل يقول بأن ما ساعد كاتب ياسين على التخلص من الوعي العروبي الزائف واستعادة الوعي الأمازيغي السليم، هو أنه ذو تكوين فرنسي يكتب ويبدع باللغة الفرنسية. لكننا نجد في المغرب أمثلة كثيرة تؤكد أن العداء للأمازيغية مستحكم لدى بعض المثقفين الفرنكفونيين أكثر من المثقفين الذين يكتبون بالعربية. ويكفي التذكير أن أصحاب "اللطيف"، ورجال "الحركة الوطنية"، كانوا جميعهم ذوي تكوين فرنسي، وأن الماريشال "ليوطي"، العدو الأول للأمازيغية والأمازيغيين، كان فرنسيا ولم يكن عربيا. كل هذا يبين أن الوعي الزائف المعادي للأمازيغية أقوى لدى بعض أصحاب الثقافة الفرنسية منه لدى أصحاب الثقافة العربية وحدها.

إن حالة كاتب ياسين جديرة بالتأمل والاعتبار لأنه:

ــ أولا مثال متقدم جدا، كما قلت، في ما يخص الوعي بالهوية الأمازيغية لشمال إفريقيا.

ـ وثانيا كان "عربفونيا" ("دارجفونيا") ولم تكن الأمازيغية بالنسبة له لغة الأم التي كان سيكتسبها داخل الأسرة بل كانت "العربية" العامية.

ـ وثالثا لا يمكن اتهامه بأنه "عميل" لفرنسا أو ينتمي إلى "حزب فرنسا" لأنه قاوم فرنسا وسجن بسبب ذلك حتى أن أمه أصيبت بالجنون عقب اعتقاله.

ـ ورابعا لأنه لا يمكن كذلك أن يتهم بتلك التهمة البليدة والجاهزة دائما وأبدا لشيطنة المدافعين عن الأمازيغية، كالقول بأنه "عميل" للصهيونية ولهذا كان يعادي العروبة ويدافع عن الأمازيغية بتحريض وتعليمات من الصهاينة. لا يمكن اتهامه بذلك لأنه بقدر ما دافع عن الأمازيغية دافع كذلك عن فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي، وألف عن ذلك كتابه "فلسطين المخدوعة" (trahie Palestine) في 1977. لكن كاتب ياسين لم يكن يدافع عن فلسطين من منظور قومي عروبي أو إسلاموي كـ"قضية وطنية"، كما يفعل المثقفون المغاربة، بل كقضية إنسانية وعادلة مثلها مثل قضية "الفتنام" التي دافع عنها هي كذلك.

فأمازيغية كاتب ياسين إذن ليست نتيجة تحريض أو تعليمات أو حسابات سياسوية ظرفية، بل هي نتيجة وعي سليم متقدم رفض الاستلاب والزيف والكذب. لقد طرح كاتب ياسين القضية الأمازيغية وفي وقت مبكر، كما كتبت، ولكن ـ وهذا هو الأهم ـ بشكل جذري وشامل ينصب على جوهر وعمق المشكلة لا على أعراضها وجزئياتها. فهو الأول الذي طرح القضية الأمازيغية، ليس كمطالب لغوية وثقافية لجزء من السكان، بل كقضية هوية كل بلدان شمال إفريقيا، قضية هوية بعمق سياسي مرتبط بأنظمة الحكم التي تحافظ على عروشها بفضل استدامتها للاستلاب العروبي الذي تجد فيه سندا للحكم الديكتاتوري والفردي. ولهذا تخاف هذه الأنظمة، أشد الخوف، من اللغة الأمازيغية لأن الاعتراف بها ورد الاعتبار لها وتعليمها لكل المواطنين، سيعطي لهؤلاء القدرة والإرادة والوسيلة على مناقشة هذه الأنظمة حول الحكم عندما يصبح للمواطنين "لسان" يسمح لهم بالاحتجاج ورفض الظلم والتسلط والزيف وقلب الحقيقة. ولهذا فإن هذه الأنظمة تعادي الأمازيغية وتقصيها وتعمل على فرض اللغة العربية الفصحى كلغة للسلطة والحكم، حتى لا يكون للمواطنين "لسان" يحتجون ويناقشون به هؤلاء الحكامَ ما داموا لا يجيدون ولا يستعملون هذه اللغة.

لكن اللافت والمؤسف أن مواقف وأفكار كاتب ياسين حول الأمازيغية بقيت يتيمة وغير معروفة في الغالب، إذ سرعان ما اختفى فكره الأمازيغي بعد موته، وأصبح الاهتمام ينصب فقط على إنتاجه المسرحي والأدبي ككاتب مغاربي فرنكوفوني. نعم اختفى فكره الأمازيغي الذي كان متقدما عن عصره ولا زال، لأن كل ما جاء بعده من أفكار للحركة الأمازيغية بقيت (باستثناء ما كتبه علي صدقي أزايكو) تدور حول مسألة اللغة والثقافة الأمازيغيتين وما يطالهما من تهميش وإقصاء، دون ربط ذلك بالإقصاء السياسي للهوية الأمازيغية، الذي ليس إقصاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين إلا نتيجة ومظهرا له. وبالتالي فإن شرط رد الاعتبار للغة

والثقافة الأمازيغيتين، هو الاعتراف بالهوية السياسية الأمازيغية للمغرب كدولة أمازيغية تمارس سلطتها السياسية باسم الهوية الأمازيغية، كما كان يطرح ذلك كاتب ياسين بالنسبة للجزائر. غياب امتداد للفكر الأمازيغي لكاتب ياسين لدى الحركة الأمازيغية، يؤكد هيمنة التوجه الثقافوي اللسني لدى هذه الحركة التي لا زالت بعيدة عن تناول القضية الأمازيغية في إطارها الهوياتي السياسي كما فعل كاتب ياسين ومعاصره علي صدقي أزايكو. فكاتب ياسين، بفكره الأمازيغي الجديد والمتقدم، كان ينبغي أن يكون قدوة ومرجعا للحركة الأمازيغية، تستلهمه في مواقفها وتوجهاتها، وتستحضره في نضالها ومطالبها.

ويبدو أن القضية الأمازيغية لن تتقدم بشكل جدي وحقيقي، أي بشكل سياسي، إلا إذا انتشر مثل هذا الوعي الأمازيغي، ليس لدى "الأمازيغيين" فحسب، بل لدى المثقفين "العرب" المغاربة كما رأينا عند كاتب ياسين الذي كان "عربيا"، لكن وعيه الأمازيغي جعل منه مناضلا أمازيغيا فذا وفريدا. فوجود مفكرين مغاربة يعتبرون أنفسهم غير معنيين بالأمازيغية لأنهم "عرب"، يقف عائقا كبيرا أمام المصالحة السياسية والهوياتية مع الأمازيغية. ومن المؤسف أن نلاحظ أن كل مواقف وبيانات الحركة الأمازيغية توجه دائما نقدها ولومها إلى السلطة المخزنية الحاكمة باعتبارها المسؤولة المباشرة عن إقصاء الأمازيغية، لأنها هي التي تملك سلطة قرار الاعتراف بالأمازيغية إذا توفرت لديها الإرادة السياسية، كما فعلت عندما قررت إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أو عندما وافقت على الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية. إذا كان صحيحا أن السلطة السياسية هي المسؤولة الأولى عن تهميش الأمازيغية، فصحيح كذلك أن هذا التهميش وجد تأييدا له، بل تواطؤا، لدى الطبقة المثقفة، مثل المنتمين "لاتحاد كتاب المغرب"، الذين يعادون هم أيضا الأمازيغية إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، من خلال تبنيهم للقضايا العربية ودفاعهم عنها وتبعيتهم للمشرق العربي لغويا وثقافيا وإيديولوجيا وهوياتيا وذهنيا. ولنفترض مثلا أن أعضاء هذا الاتحاد، يعلنون، على غرار ما فعل الكاتب الجزائري كاتب ياسين، أنهم أمازيغيون في هويتهم وانتمائهم، ويصرّحون أنهم تخلصوا من استلابهم العروبي ويشرعون في تكريس كتاباتهم وإبداعاتهم للدفاع عن الأمازيغية والمطالبة باسترداد الهوية الأمازيغية للمغرب. سيكون، في هذه الحالة، من الصعب على أصحاب القرار السياسي الاستمرار في سياستهم المهمّشة للأمازيغية لأنهم سيصبحون، بهذا الموقف، أقلية أمازيغوفوبية لا مؤيد لها ولا نصير لسياستها الأمازيغوفوبية. وهو ما سيضطر السلطة إلى تغيير موقفها لصالح الأمازيغية. فإذا كانت هذه السلطة قد اضطرت إلى تغيير موقفها من الأمازيغية تحت ضغط الحركة الأمازيغية المتكونة فقط من نشطاء ناطقين بالأمازيغية، فماذا ستفعل هذه السلطة لو أن هذا الضغط سيتوسع ويكبر بعد أن ينضاف إليه المثقفون غير الناطقين بالأمازيغية، خصوصا أنهم كتاب قادرون على التعريف بالقضية الأمازيغية والدفاع عنها بالنشر والخطب

والصحافة والشعر...؟ في هذه الحالة، لن تكتفي السلطة بإنشاء معهد خاص بالأمازيغية، بل قد تعلن أن المغرب دولة أمازيغية.

فهل سيقطع هؤلاء المثقفون "العرب" المغاربة مع استلابهم، ويتخلصون من وعيهم الزائف، ويعلنون عن انتمائهم الأمازيغي، ويطالبون باسترجاع الهوية الأمازيغية للمغرب، كما فعل كاتب ياسين؟

وهنا تجدر الإشارة أن الحركة الأمازيغية لا تبذل المجهود المطلوب لاستمالة هؤلاء المستلبين وتوعيتهم بهويتهم الأمازيغية، مع أن عودة واحد من هؤلاء إلى الأمازيغية يخدمها أكثر من الدفاع عنها من طرف عشرة مناضلين أمازيغيين. لأن اعتناق من يعتبرون أنفسهم "عربا" للأمازيغية تأكيد على أن المغرب ذو هوية أمازيغية واحدة تضم تعددا في اللغات والثقافات والأعراق، وتقطع الطريق على الذين يتعاملون مع الأمازيغية من منظور عرقي وإثني يربطونه عمدا وقصدا بالعنصرية والانفصال.

في الحقيقة، هؤلاء المثقفون "العرب" المغاربة هم أحوج إلى وعي أمازيغي أكثر من حاجة نشطاء الحركة الأمازيغية إليه. لماذا؟ لأن هؤلاء المثقفين "العرب" فقدوا كل شيء يربطهم بأمازيغيتهم حتى أصبحوا مقتنعين بأنهم "عرب"، كما كان يعتقد ذلك كاتب ياسين أيضا. أما نشطاء الحركة الأمازيغية فهم على الأقل يملكون اللغة الأمازيغية التي تذكرهم وتربطهم بانتمائهم الأمازيغي رغم كل التهميش الذي تعاني منه هذه الأمازيغية. فهؤلاء المثقفون "العرب" هم الضحية الأولى للاستلاب ولغسل الدماغ أكثر من الذين لا زالوا يتحدثون اللغة الأمازيغية. ولهذا فإن عودة هؤلاء المثقفين "العرب" المغاربة إلى أمازيغيتهم تعني عودتهم إلى الوعي السليم والتخلص من الوعي الزائف.

(النص الأصلي منشور بالعدد 137 لشهر سبتمبر 2008)

الزموري الأمازيغي وسخافات «العربمانيا»

بعد هشام الكرّوج "العربي"، محمد شكري "العربي"، كاتب ياسين "العربي"، سميرة بنت سعيد "العربية"... وغير ذلك من نعوت "العربي" التي تلصق بمبدعين وفنانين ورياضيين من شمال إفريقيا، جاء دور المسكين الزموري ليصبح هو أيضا "عربيا" ومفخرة "عربية" كأول "عربي" يهاجر إلى أميريكا في القرن السادس عشر. هذا ما كتبته عنه صحف عربية ومغربية ـ وهل هناك فرق بين الاثنين؟ ـ بمناسبة افتتاح المتحف القومي للعرب الأميركيين بـ"دترويت" في ماي 2005: «هل تعرفون أن أول إنسان عربي حط الرحال في الولايات المتحدة الأمريكية هو مغربي ويدعي الزموري؟» (القدس العربي، 2005/05/11)، «حسب المعلومات المتوفرة لدينا إنه أول عربي وصل إلى أميريكا جاء عام 1528» (حوار لقناة الجزيرة مع شخصيات عربية يوم 2005/05/08 بمناسبة افتتاح المتحف القومي العربي)، «قصة أول عربي ومغربي تطأ قدماه القارة الأمريكية في بداية القرن الخامس عشر... وهو بذلك يغير الاعتقاد السائد أن الهجرة العربية الأولى كانت من أرض الشام أواخر القرن التاسع عشر» ("الجريدة الأخرى"، 18 ماي 2005).

إذا كان مفهوما أن كل الشخصيات الفنية والرياضية والسياسية المغربية أصبحت تعتبر، بعد الاستقلال، "عربية" ويُتعامل معها على هذا الأساس لأنها تنتمي إلى "المغرب العربي"، فغير المفهوم، والغريب، أن يعتبر "عربيا" شخصٌ، مثل الزموري، عاش أولا في القرن السادس عشر، أي في فترة لم يكن يوجد فيها لا "مغرب عربي" ولا عروبة بالمغرب، بمفهومها العرقي والسياسي والهوياتي والإيديولوجي، هذه العروبة التي أدخلها إلى المغرب للمرة الأولى الاستعمار الفرنسي مع اتفاقية الحماية التي أبرمها مع بعض المغاربة العرب. وثانيا لأنه يحمل اسما أمازيغيا قحا، وهو "الزموري"، أي نسبة إلى "أزمور" التي تعني شجرة الزيتون في الأمازيغية.

هذه العادة المرضية لرد كل شيء هام وذي قيمة إلى أصول عربية، هي ما أطلقت عليه منذ سنوات "العربمانيا". وهي لا تقتصر على المبدعين والفنانين والأبطال الرياضيين فحسب، بل تشمل كذلك مختلف المرافق والأنشطة، حيث نسمع ونقرأ في الصحافة "العربية" عن الرياضة "العربية"، الكرة "العربية"، الطب "العربي"، العلم "العربي"، الدبلوماسية "العربية"، السياسة "العربية"، الديموقراطية "العربية"، الكتاب "العربي"، التجارة "العربية"... بل امتدت هذه "العربمانيا" إلى الحيوانات كذلك، إذ نسمع ونقرأ عن "الحصان العربي"، "النسر العربي"، "الجمل العربي"...

وبصدد الزموري "العربي"، نلاحظ كيف أن "العربمانيا" لا تألو جهدا، لإشباع أنانيتها، في استغلال مآسي الآخرين لتصنع منها مجدا وهميا لها، ومفاخر ومناقب "عربية" تباهي بها الشعوب الأخرى. ففي قصة الزموري الأمازيغي، ليس هناك، من الناحية الإنسانية وحتى التاريخية، ما يدعو إلى الافتخار والتباهي به كأول «عربي حط الرحال في الولايات المتحدة». فهو لم يذهب إلى أميريكا فاتحا ومستكشفا كما فعل كرستوف كولومبو مثلا. بل ذهب إليها مجبرا، أسيرا ومسبيا بعد اختطافه من بلدته بزمور على شواطئ الأطلسي، وهو طفل في سن الحادية عشرة. ولنتصور حجم آلام وعذابات أسرته وهول مأساتها وهي ممزقة بين الأسى والأمل، لا تعرف هل مات ابنها أم أنه حي سيعود إليها. لكن "العربمانيا" تجاهلت هذا الجانب المأساوي الإنساني وركبت عليه لتصنع منه بطولة "عربية" أخرى تتبجح بها وتردد أن الزموري هو "أول عربي" يهاجر إلى أميركيا، كأن المسكين جمع حقائبه وقرر ذات صباح، بمحض إرادته، الرحيل إلى أميركيا كما يفعل أي مهاجر من بلد إلى آخر.

ما دام مرضى "العربمانيا" يعتبرون الزموري الأمازيغي "عربيا" ينتمي إليهم، فقد كان عليهم، إنصافا للحقيقة والتاريخ، أن يكتبوا بأنه أول عبد عربي اقتيد إلى أميركيا في القرن السادس عشر، أي قبل أن يرحّل إليها عبيد إفريقيا في القرن الثامن عشر. لكن بما أن "العربمانيا" لا تتبنى كمنتوج "عربي" إلا ما هو عبقري وبطولي يشكل مصدر فخر واعتزاز وتبجح، فإنها في هذه الحالة الأخيرة، حالة الحقيقة التاريخية، ستعترف بأن الزموري ليس أول عبد "عربي" وطأت قدماه أميركيا، بل هو أول عبد "بربري"، تمشيا مع منطق "العربمانيا" وأنانيتها المتضخمة التي تجعل من كل الأعمال الجليلة إبداعات "عربية"، ولا تعترف بالفشل ولا الهزائم التي تعزوها دائما إلى الآخرين.

أخاف أن يكتب غلاة "العربمانيا" يوما في الصحافة "العربية"، أن "أرييل شارون" (جنيرال حرب ووزير أول إسرائيلي سابق) هو "أول عربي" قهر العرب، مع الاستدلال على أصله "العربي" بالقول إن تصحيفا وتحريفا غيرا انتماءه من "عربي" إلى "عبري"، وقد تم تصحيح ذلك!!

(النص الأصلي منشور بالعدد 99 لشهر يوليوز 2005)

الفهرس